المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

شرح ألفية ابن معط

المسمى : " حرز الفوائد وقيد الأوابد "

لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بـ" ابن النحويّة "

المتوفى سنة (٧١٨ هـ)

من أوله إلى نهاية باب التوابع

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي

الرقم الجامعي : ٤-٨١٣٧-٤١٥

إشراف

الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد

المجلد الأول

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

« إجازة اطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات »

الاسم « رباعي »: عبدالله بن فهيد بن عبدالله البقمي كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا

عنوان الأطروحة: « شرح ألفية ابن معط (المسمى حرز الفوائد وقيد الأوابد لابن النحوية » من أوله إلى نهاية باب التوابع - دراسة وتحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٧/ ٣ /١٤٢٢هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه...

والله الموفق. ،،،

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: م. د سليمان بن إبراهيم العايد	الاسم: أ.د محمد صفوت مرسي	الاسم: أ.د إبراهيم بن محمد أبو عباه
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

يعتمد: رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

* يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : شرح ألفية ابن معط المسمى : "**حرز الفوائد وقيد الأوابد**" لمحمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية ، المتوفى سنة ٧١٨هـ من أوله إلى نهاية باب التوابع ، دراسة وتحقيق .

الدرجة العلمية : دكتوراه في النحو والصرف .

مقدمة من الطالب : عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي .

ملخص الرسالة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وبعد

فقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين تسبقهما مقدمة :

القسم الأول : الدراسة ومقدمات التحقيق ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة المؤلف ، وبيان جوانب حياته .

الفصل الثاني : السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد" تحليل ودراسة ، ويشتمل على منهج المؤلف فيه ، ومصادره ، وشواهده ، ومآخذ على هذا السفر .

الفصل الثالث : ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد" .

ويشتمل على : موقفه من المصنّف ، وموقفه من مسائل الخلاف ، واختياراته ، ونقول العلماء عنه .

القسم الثاني : النص المحقق ، ومهدت له باسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ، ووصف النسخ الخطية ، ومنهجي في التحقيق ، ونماذج لمخطوطة الكتاب.

وقد حاولت جاهداً إخراج هذا النصّ في أقرب صورة أرادها له مؤلفه وفق المناهج التي ارتضاها أرباب الصنعة ، ثم أتبعته بفهارس فنيّة ، تعين على الاستفادة منه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،

الطالب	**المشرف**	**عميد الكلية**
عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي	**أ.د.سليمان بن إبراهيم العايد**	**د.صالح بن جمال بدوي**

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فإن الله – جل ذكره – إذ مَنَّ على هذه الأمة بحفظ لغتها – وهو الذي تأذن بذلك سبحانه – حين تكفّل بحفظ القرآن الكريم ، أعان أولئك الأفذاذ من علمائنا الأوائل على حفظ تراثنا ، وهيأ لهم سبل القيام عليه ، فصنفوا الكتب في شتى الفنون . ومن الوفاء لأسلافنا العناية بمؤلفاتهم ، وضرورة تجلية نشاطهم العلمي . ولما كانت الدرة الألفية التي وضعها الإمام أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي ابن عبد النور الزواوي ، المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) قد نالت إهتمام العلماء ومثلت مرحلة من مراحل تطوّر النحو ، بل هي بمثابة واسطة العقد ، ارتأيت أن تكون رسالتي في مرحلة الدكتوراه حولها ، فاتجهت إلى فهارس المخطوطات ، وشحذت الهمّة وعقدت العزم ، فوجدت بغيتي في شرح ابن النحوية المتوفى سنة (٧١٨ هـ) " حرز الفوائد وقيد الأوابد " .

وتتضح قيمة هذا الكتاب فيما يلي :

١ – أنّه شرحٌ على ألفية ابن معطٍ ، وهي أول ألفية في النحو ، وتمثل مرحلة مهمة من المراحل التي مرَّ بها النحو العربي .

٢ – قلة شروحها في المكتبة العربية .

٣ – أن ابن النحويّة من شراح الألفية المتقدمين .

٤ – مكانة الشارح العلمية ، ويتضح ذلك من خلال ثناء العلماء عليه ، ومكانته الاجتماعية حيث كان جليساً للملوك ، ومقدماً لديهم .

٥ – ألف هذا الشرح لبدر الدين أبي علي الحسن بن علي بن محمود ، أخي الملك المؤيد إسماعيل صاحب حماة كما نص على ذلك في مقدمته ، والظن في شرح يُؤَلَّفُ لملك أو لأخي ملك أن يبلغ من الجودة والإتقان الغاية .

٦ – ما اتسم به شرحه حيث كان متوسطاً بين الطول والقصر ، وكان المؤلف يعمد إلى تفسير البيت ، وإعراب ما أشكل فيه ، وذكر القاعدة النحوية ، مبيناً آراء النحاة فيها ، وكان موقفه من تلك الآراء موقف الباحث الفاحص المدقق قبولاً ورداً ، فتارة يختار الرأي ، وتارة يضعفه ، واختياراته وتضعيفاته مبنية على أساس من التعليل السليم .

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين رئيسين تسبقهما مقدمة .

القسم الأول : الدراسة ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة المؤلف ، ويشتمل على :

- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
- مولده .
- أسرته .
- موطنه .
- شيوخه .
- مكانته وثناء العلماء عليه .
- شعره .
- مآخذ العلماء عليه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- آثاره .

وترجمتي له بصورة مختصرة ، لأنه قد سبقني إلى التعريف به أخي الدكتور حسن ابن عبد الرحمن أحمد في رسالته لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى وكانت بعنوان : " ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب " ، والدكتور إبراهيم بن

عبد العزيز الزيد في رسالته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وكانت بعنوان : " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " لابن النحوية وسأضيف ما يستجد من خلال البحث .

الفصل الثاني : السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد " تحليل ودراسة .

ويشتمل على :

- منهج المؤلف فيه .
- مصادره .
- شواهده .
- مآخذ على هذا السفر .

الفصل الثالث : ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد " .

ويشتمل على :

- موقفه من المصنف .
- موقفه من مسائل الخلاف .
- اختياراته .
- نقول العلماء عنه .

القسم الثاني : النص المحقق : ومهدت له باسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ، ووصف النسخ الخطية ، ومنهجي في التحقيق ، وقدمت نماذج لمخطوطة الكتاب .

وسأحاول جاهداً إخراج النص في أقرب صورة أرادها له مؤلفه ، وسيكون ذلك بضبطه ، وعزو شواهده من القرآن والحديث ، وكلام العرب شعراً ونثراً ، وعرض نصوصه على المصادر المختلفة ، وإضافة بعض الحواشي بغية إضاءة النص وإعانة القارئ على فهمه .

وأخيراً تأتي الفهارس التي تكشف عن محتواه ومضمونه .

وبعد فإني أشكر الله - جل وعلا - أولاً وآخراً على أن يسر لي إخراج هذا الأثر النفيس وأعانني على تكبد المشاق في سبيل ذلك ، وأرجوه - سبحانه - أن أكون قد وفقت في إظهاره على الصورة التي أرادها مؤلفه ، مع علمي أن النقص من طبيعة البشر ، وحسبي أني أخلصت النية ، وتحريت الدقة ، وبذلت ما في وسعي ، واستعنت بالواحد الأحد فأمدني بعونه وتوفيقه .

والشكر موصول لجامعة أم القرى ، ولكلية اللغة العربية على ما يبذلونه من جهد في خدمة طلبة العلم .

كما أخص بالشكر أستاذي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، المشرف على هذه الرسالة ، الذي قبل الإشراف مع كثرة ارتباطاته ومشاغله ، وبذل من وقته وجهده الكثير في سبيل الإنجاز ، ولم يأل جهداً في توجيهي وتذليل الصعاب التي تعترضني ، فأفدت من توجيهاته وآرائه الصائبة التي تظهر جلية في ثنايا البحث ، فله مني الشكر والثناء ، وله من الله الثواب والجزاء .

أما شيخي الفاضل الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين ، الذي شرفت بالتلقي عنه في دراستي الجامعية الأولى ، وفي مرحلة الماجستير ، والذي أمدني بكتاب " حرز الفوائد وقيد الأوابد " - موضوع الرسالة - وأشار بتحقيقه ، وفتح لي قلبه ومكتبته ، وطوقني بجميل خلقه ، وكريم تعامله ، فله في عنقي دين لا يقوم شكري بوفائه ، أسأل الله - جل وعلا - أن يجعله في ميزان حسناته يوم يلقاه ، وأن يمتعه بالصحة والعافية ، وينفع به العلم وطلابه .

كما أخص بالشكر الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وإعطائها نصيباً من وقتهما الثمين ، وأسأل الله – تعالى – أن ينفعني بما يسديانه من ملحوظات ، وأن يجزيهما خير الجزاء .

وأشكر أيضاً كل من مد لي يد المساعدة من أساتذتي الأفاضل ، وزملائي الكرام ، ومنهم الدكتور محمد الدغريري ، وأخي خالد البقمي ، على ما قدماه من مساعدة فترة إعداد هذه الرسالة ، وأياديهما البيضاء التي لا تنسى .

أسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً .

القسم الأول

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ابن النحوية : سيرته وآثاره .

الفصل الثاني : السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد " تحليل ودراسة .

الفصل الثالث : ابن النحوية من خلال السفر الأول من "حرز الفوائد وقيد الأوابد " .

الفصل الأول

ابن النحوية : سيرته وآثاره

ويشتمل على :

- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
- مولده .
- أسرته .
- موطنه .
- شيوخه .
- مكانته وثناء العلماء عليه .
- شعره .
- مآخذ العلماء عليه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- آثاره .

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه :

هو محمد[١] بن يعقوب بن إلياس الحموي الدمشقي .

وكنيته : أبو عبد الله ، ولقبه : بدر الدين ، المشهور بـ: ابن النحوية .

فالحموي : نسبة إلى مدينة حماة التي عاش فيها ، والدمشقي : نسبة إلى مدينة دمشق التي انتقل إليها أيام غزو التتار[٢] .

وابن النحويّة : نسبة إلى النحو ، ويظهر أنّ أمّه كانت ذات اهتمامات نحوية ، قال الصفدي[٣] : « تواصيفه وهو ابن النحويّة ، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية » .

مولده :

ذكر الحافظ الذهبي وتبعه الحافظ ابن حجر أن ولادته سنة بضع وخمسين وستمائة[٤] ، وعن السيوطي أنه سنة تسع وخمسين وستمائة[٥] ، والصواب ما ذكره الحافظ الذهبي لعدة أسباب :

١ - أن الحافظ الذهبي تلميذ ابن النحويّة ، وهو من أدرى الناس به .

---

(١) مصادر ترجمته : معجم الشيوخ الذهبي : ٢ / ٣٠٢ ، والوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ ، وأعيان العصر وأعوان النصر للصفدي : ج١١ لوحة ٧٣ ، وتذكرة النّبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب : ٢ / ٩٧ ، ودرة الأسلاك في دولة الأتراك لابن حبيب : لوحة ١٨٢ ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧ ، والدرر الكامنة : ٥ / ٥٧ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ ، وكشف الظنون : ٢ / ١٧٠٧ و ١٧١٠ و ١٧٦٤ ، وهدية العارفين : ٢ / ١٤٣ ، والأعلام : ٧ / ١٤٦ ، ومعجم المؤلفين : ١٢ / ١١٧ .

(٢) ينظر : معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٥ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

(٣) ينظر : أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .

(٤) ينظر : معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، والدرر الكامنة :

(٥) ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

٢ - انفراد الحافظ الذهبي بذكر سنة ولادته ، وتبعه الحافظ ابن حجر .

٣ - ما ذكره ابن حبيب من أن وفاة ابن النحويّة عن نيّف وستين سنة[1] ؛ فلو كانت ولادته سنة تسع وخمسين وستمائة ، ووفاته سنة ثمان عشرة وسبعمائة ، لكان عمره تسعاً وخمسين سنة .

والراجح أن كلمة " بضع " تحرّفت إلى " تسع " عند السيوطي .

و لم تذكر المصادر مكان ولادته ، ولكنها أجمعت على أنه عاش في حماة ؛ فلعلّه وُلد فيها أو في إحدى قراها .

أسرته :

يظهر أن ابن النحويّة كان من أسرة علميّة ؛ فقد كان أبوه وأمّه من المشتغلين بالعلم ، أمّا أبوه فوردت إشارة في هامش إحدى نسخ الدرر الكامنة أن ابن النحوية أخذ منه[2] .

وأمّا أمّه فيدل على ذلك كنيته " ابن النحوية " ، قال الصفدي[3] : « والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحويّة » .

موطنه :

عاش ابن النحوية في الشام ، وبالأخصّ في مدينة حماة ، وأسلفنا نسبته إليها ، وتلقّى تعليمه فيها ؛ فلقد أخذ العلم عن البارزي وعن ابن واصل ، وهما حمويان .

و لم تذكر كتب التراجم انتقاله عنها إلا حينما غزا التتار بلاد العرب سنة ٦٩٩ هـ ، وهي حملتهم الثانية ، إذ سبقتها حملتهم الأولى سنة ٦٥٨ هـ ، فانتقل إلى دمشق ثم عاد إلى حماة عندما استتبّت الأمور ، وقضى فيها بقية حياته ؛ قال

---

(١) ينظر : درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، هامش : ١ .

(٣) ينظر : أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .

الصفدي[١] : « حمى سَرْج النحو بحماه ، وشاد ركنه وحماه » ، وقال[٢] أيضاً : « كان بحماة ، وله يدٌ طولى في الأدب » ، وقال الحافظ ابن حجر[٣] : « وكان مقيماً بحماة ، ثم تحوّل إلى دمشق » ، وكان مصدّراً بجامع حماة الأعلى[٤] ، متصلاً بالملك إسماعيل صاحب حماة وبأخيه الأمير الحسن بن علي بن محمود ؛ فتذكر كتب التراجم أنه ارتجل بيتين على قصيدة مدح بها بعض الشعراء الملك[٥] ، وشرحُه على ألفية ابن معطٍ إنما كان بإشارة من الأمير الحسن ، ذكر ذلك في مقدمته[٦] كما أسلفنا .

وقد دخل ابن النحويّة دمشق قبل حملة التتار الثانية ، يدل على ذلك قول الحافظ الذهبي[٧] : « أنشدنا الشيخ بدر الدين بحماة ، أنشدني أبو الحسن علي بن محمود بن نبهان بدمشق في سنة تسع وسبعين وستمائة لنفسه ... » .

شيوخه :

لم تُحدّد كتب التراجم من شيوخ ابن النحوية غير اثنين ، وإن كان قد أخذ العلم عن غيرهما ، قال ابن حجر[٨] : « أخذ عن القاضي نجم الدين البارزي ، وجمال الدين ابن واصل ، وغيرهما » ، وفي حاشية إحدى نسخ الدرر : « وأخذ من أبيه » .

أما البارزي فهو عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله بن

---

(١) أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .
(٢) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ .
(٣) الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .
(٤) ينظر : المقتفى : ج٢ لوحة ٢٧٧ ، وطبقات النحاة واللغويين : ٢٨٧ .
(٥) ينظر : الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .
(٦) مقدمة المؤلف : ٢ .
(٧) معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٣ .
(٨) الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، وينظر : معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

حسان بن محمد بن منصور بن أحمد ، القاضي نجم الدين الجهني الحموي الشافعي ، المعروف بابن البارزي ، قاضي حماة ، وابن قاضيها ، وأبو قاضيها(١) .

ولد بحماة سنة ثمان وستمائة ، وتوفي سنة ثلاث وثمانين وتسمائة بتبوك في طريقه إلى الحج ؛ فحُمل إلى مدينة الرسول ﷺ ، ودُفن بالبقيع .

كان إماماً فاضلاً بارعاً في الفقه والحديث والنحو والأدب والكلام والحكمة ، وصنّف في كثير من العلوم ، وله شعرٌ بديع ، وفيه ديانة متينة ، وصدق وتواضع ، تولّى القضاء بحماة نيابة عن والده ، ثم وُلِّي بعده ولم يأخذ على القضاء رزقاً ، وصُرف قبل موته بسنين .

لم يذكره ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معط ، وذكره في " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " ، قال(٢) : « أنشدني شيخنا قاضي القضاة نجم الدين عبد الرحيم ابن البارزي - رحمه الله - لنفسه ... » .

وأما جمال الدين بن واصل فهو محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل المازني التميمي الحموي الشافعي ، قاضي حماة(٣) . ولد بحماة سنة أربع وستمائة ، وتوفي فيها سنة سبع وتسعين وستمائة .

كان عالماً فاضلاً بارعاً بالمنطق والهندسة والتاريخ والأصول، ومن فقهاء الشافعية، ذاع صيته واشتهر اسمه فرحل إليه الناس وأخذوا عنه ، ومن مصنفاته :

(١) أخباره في : العبر : ٥ / ٣٤٣ ، وفوات الوفيات : ٢ / ٣٠٦ ، وطبقات الشافعية : ٥ / ٧١ ، وتذكرة النبيه : ١ / ٩٢ ، والنجوم الزاهرة : ٧ / ٣٦٢ ، والدليل الشافي على المنهل الصافي : ١ / ٤٠٨ .

(٢) ينظر : إسفار الصباح : ١ / ٥٩٥ ، ولوحة ١٧٣ / أ .

(٣) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣ / ٨٥ - ٨٦ ، ونكت الهميان : ٢٥٠ ، وتذكرة النبيه : ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، والنجوم الزاهرة : ٨ / ١١٣ ، والدليل الشافي على المنهل الصافي : ٢ / ٦٢٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والأعلام : ٦ / ١٣٣ .

" أخبار بني أيوب " ، و" شرح قصيدة ابن الحاجب " في العروض ، و" الصلة والعائد لنظم القواعد " ، و" نظم الدرر في التواريخ والسير " ، و" شرح ما استغلق من ألفاظ كتاب الجمل في المنطق " ، وغيرها ، وله نظم جيّد ، وولّي قضاء حماة مدة طويلة .

هذان هما شيخا ابن النحوية اللذان نصّت عليهما كتب التراجم ، وهما أبرز شيوخه .

ويمكن القول إن ابن النحويّة أخذ من ابن نبهان أيضاً ؛ فقد تقدمت الإشارة(١) إلى أن ابن النحوية أنشد عنه في سنة تسع وسبعين وستمائة بدمشق ، فيكون ابن النحوية إذ ذاك في العقد الثالث من عمره ، وهو من مراحل التلمذة ، وابن نبهان في الرابعة والثمانين .

وابن نبهان هو علاء الدين أبو الحسن علي بن محمود بن الحسن بن نبهان اليشكري الرَّبعي ، وُلد في القاهرة وقيل في البصرة سنة خمس وتسعين وخمسمائة ، وتوفّي في دمشق سنة ثمانين وستمائة(٢) .

عالمٌ بالفلك والأدب ، وله شعرٌ رقيق .

وورد في الدرر الكامنة إشارتان ؛ الأولى : أخذ ابن النحوية من أبيه(٣) ، والأخرى إنشاده عن علي بن هبة الله الحموي(٤) ، ولم أقف لهما على ترجمة .

مكانته وثناء العلماء عليه :

يكفي ابن النحوية من العلم والفضل مجالسته لملك حماة ، واتصاله بالأمير بدر الدين الحسن بن علي بن محمود ، أخي الملك وقد ألّف ابن النحوية شرح الألفية بإشارته ، ولو لم يكن أهلاً لهذه المنزلة لما تبوّأها .

---

(١) انظر الصفحة : ٥ ، من الدراسة .

(٢) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣ / ٩٥ ، والنجوم الزاهرة : ٧ / ٣٥٠ ، والأعلام : ٥ / ٢٠ .

(٣) ٤ / ٢٨٦ .

(٤) ١ / ٣٧ .

وقد برع ابن النحوية في علوم عدة منها الشرعية والعربية والمنطق ، مما جعله يتصدر بجامع حماة للتدريس ، ولكن تآليفه انحصرت في علمي النحو والبلاغة . قال الصفدي(١) : « كان أديباً لبيباً ، فاضلاً أريباً ، حمى سرج النحو بحماة ، وشاد ركنه وحماه ، له يدٌ في النحو طولى ، وذهنٌ بلغ به من الغوامض طولا ، تواصيفه وهو ابن النحويّة ، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحويّة » وقد نسخ الصفدي كتاب ابن النحوية " إسفار الصباح " كاملاً بيده(٢). وقال ابن حبيب(٣) : « كان مطلعاً على كلام العرب ، عارفاً بالنحو والأدب ، ماهراً في البديع والبيان ، مشهوراً بين الأكابر والأعيان » ، وقال أيضاً : « فاضلٌ كَمُل بدرُه ، وطلع فجرُه ، وعُلم خيرُه ، وحَسُن سُراه وسيرُه » ، وقال ابن حجر(٤) : « ... وصار رأساً في العربية والمعاني والبيان ، خيِّراً ، كيّساً ، متواضعاً ، وقوراً ، مقتصداً في أموره » .

وقد تصدرت عبارة " الإمام " ، و" العلامة " ، و" الشيخ " ، و" الأديب " ما وُصف به ابن النحويَّة ، قال الذهبي(٥) : « الإمام البارع النحوي » ، وقال : « أنشدنا العلاّمة بدر الدين » ، وقال : « أنشدني محمد بن يعقوب الأديب » ، وقال : « أنشدنا بدر الدين » .

وقد أشاد الرعيني بابن النحوية في كتابه " شرح ألفية ابن معط " في مواضع منه ، أشرت إليها في هوامش التحقيق ، واعتبره أصلاً من أصول شرحه ، ومما قاله قوله(٦) : « ولم أر من سلك في ذلك مسلك الصواب من شرّاح هذا الكتاب إلا ابن النحويّة ... » .

---

(١) أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .
(٢) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٦ .
(٣) درة الأملاك : لوحة ١٨٢ .
(٤) الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .
(٥) معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ .
(٦) شرحه : ١ / ٢٧١ .

شعره :

من شعره ما أورده الصفدي[١] من أن ابن النحوية ارتجل بيتين على قصيدة مدح بها بعض الشعراء صاحب حماة ، قال :

لاَ يُنْشِدَنْ هَذَا القَرِيضَ مُتَيَّمٌ   خُوداً يُحَاذِرُ مِن أليمِ صُدُودِهَا
فَتَمَلُّهُ وتَصُدُّهُ وتَظُنُّهُ   أَنْ قَدْ أَغَارَ على فَرِيدِ عُقُودِهَا

وعلّق الصفدي على البيتين بقوله : « لا يقال إلا « حاذرت كذا » ، ولا يقال إلا " صَدَّ عنه " ؛ إلا أن يكون حمل ذلك على المعنى ، ويكون أراد : " حاذرت " بمعنى " خفت " ، و" تصدّهُ " بمعنى " تجفوه " وفي هذا ما فيه » .

ومن شعره مثطوعة ختم بها كتابه ، موجهة إلى ممدوحه الأمير الحسن بنْ علي ابن محمود ، الذي أشار عليه بشرح ألفية ابن معط ، قال :

نَجَزَ الكِتَابُ مُتَمَّماً بسَعَادَةٍ   تبقى لِمَالِكِهِ مَدَى الأَحْوَالِ
مَقْرُونَةً حَرَكَاتُهُ وَسُكُونُهُ   بدَوَامِهَا فِي الحَالِ وَاسْتِقْبَالِ
لاَ بُدِّلَتْ حَالٌ لَهُ مَادَامَ فِي   بَدَلٍ يَرَى الإِعْرَابَ أَوْفَى حَالِ
فَتهَنَّ مَالِكُهُ بِهِ مُتَدَبِّراً   مِنْهُ مُفِيدَ جَوَابِهِ وَسُؤَالِ
لِتَرَى مَنَاطَ عُقُودِهِ مُتَقَلِّداً   مِنْ حَالِهِ الحَالِي عُقُودَ لآلِ
وَتَلَقَّهُ بِقَبُولِ مَنْ لاَ يَنْثَنِي   عَنْهُ بوَصْمَةِ حَاسِدٍ أو قَالِي
فَالْفَالُ مِنْ حِرْزِ الْفَوَائِدِ مُظْهِرٌ   لَكَ بِاسْمِهِ المَيْمُونِ أَحْسَنَ فَالِ
بِبَقَاكَ فِي عُمْرٍ حَرِيزٍ ظَافِراً   بِفَوَائِدِ الْعَلْيَاءِ وَالإِقْبَالِ
فَتَهَنَّ بِالْعُمْرِ الطَّوِيلِ وَبَسْطَةٍ   فِي العِلْمِ زَيَّنَهَا فَصِيحُ مَقَالِ
فَلأَنْتَ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَرِيدُهُ   وَالْبَدْرُ فَرْدٌ لاَ كَوَصْفِ هِلاَلِ

---

(١) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ . وانظر : الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .

وكان ابن النحوية بصيراً بـأوزان الشعر وعيوبه ، يتّضح ذلك في ثنايا شرحه لألفية ابن معط ؛ فلا ينفكّ بين الفينة والأخرى من ذكر فائدة عروضية فيما يتعلّق بأبيات المصنف وبالشواهد التي يوردها ؛ لعل ذلك يدل على قدرته على صياغة الشعر ، وإن لم يصلنا من شعره إلا النزر اليسير ، وسأشير إلى عنايته بالعروض في مبحث منهج المؤلف[١] .

مآخذ العلماء عليه :

ابن النحوية كغيره من العلماء يؤخذ منه ويردّ عليه ، ومن صور مآخذ العلماء عليه قصّته مع الخطيب القزويني[٢] الذي سأله عن قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لم أَصْنَعِ

في تقديم حرف السلب وتأخيره ؛ فما أجاب بشيء .

وقد اعتذر الصفدي لابن النحوية بقوله : « وقد تكلّم على هذا البيت كلاماً جيّداً في " إسفار الصّباح " ؛ والسّبب في ذلك أنّ كلَّ من وضع مصنّفاً لا يلزمه أن يستحضر الكلام عليه متى طُلب منه ؛ لأنّه حالة التصنيف يراجع الكتب المدوّنة في ذلك الفنّ ويطالع الشروح ؛ فيُحرّر الكلام في ذلك الوقت ، ثمّ يشِذّ عنه » ، وقال ابن حجر بعد أن أورد كلام الصفدي : « أو كان له عذرٌ عن ذلك » .

ومنها ما أورده السيوطي في الأشباه والنظائر[٣] ، قال : « ويعلم أيضاً غلط ابن النحويّة وغيره في استدلالهم بنحو ﴿ أم هل تستوي الظُّلمات والنّور ﴾[٤] ، وبيتي

---

(١) ينظر الصفحة :   ، من الدراسة .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٦ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

(٣) ٧ / ٥٤ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ١٦ .

علقمة ، على أنّ " هـل " بمعنى " قد " ؛ ظنّاً منهم أنّ معنى الاستفهام لا يفارق " أَمْ " ، والاستفهام لا يدخل على الاستفهام » .

أقول : قد استشهد ابن النحوية بهذه الآية في " حرز الفوائد "(١) على ما ذكر السيوطي ، حيث جعل " أم " بمعنى " بـل " أيّ : للإضراب ، وأبقى " هـل " على أصلها ، قال بعد أن ذكر أنّ " أم " تُقدّر بـ" بـل " والهمزة : « وقـد يخلو الإضراب بها عن تقدير الاستفهام ؛ فيصحّ وقوع " هل " بعدهـا ، كقولـه تعـالى : ﴿ قل هـل يستوي ... ﴾ » .

وممّا أخذه الرعيني عليه في شرحه على ألفية ابن معطٍ قوله : « وقد وَهِم ابن النحوية فذكره بالضّاد المعجمة ... » ، يقصد قول لبيد :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا   وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَضِ الدِّخَالِ

والنَّغَض - بالضّاد المعجمة - بمعنى التحرّك وإمالة الرأس ، والنَّغَص - بالصاد المهملة - إذا لم يتمَّ البعيرُ شربَه .

وابن النحويّة إنّما أغفل الرواية المشهورة ، وأمّا " النَّغَض " فهي إحدى روايات البيت ، ذكرها الفارقي في الإفصاح(٢) ، وابن خلف في شرح أبيات الكتاب(٣) ، والبغدادي في خزانة الأدب(٤) ، ولا وجه لاعتراض الرعيني .

واعترض عليه الرعيني في تثنية الممدود الواوي واليائي ؛ فللعرب فيه ثلاثة أوجه : الأول إبقاء همزته كما هي فتقول : « كساءان ، ورداءان » ، والثاني : قلبها واواً فتقول : « كساوان ، ورداوان » ، والثالث : قلبها ياءً فتقول : « كسايان ، ورديان » .

---

(١) انظر الصفحة ٧٦٦ ، من النص المحقق .
(٢) ٣١٢ .
(٣) ٣ / ٩٩٢ .
(٤) ٣ / ١٩٣ .

وذكر ابن النحوية[١] وجهاً رابعاً وهو ردّ الواوي إلى الواو فتقول : « كساوان » ، وردّ اليائي إلى الياء فتقول : « ردايان » . وعقّب عليه الرعيني بقوله[٢] : « وهذا الذي قاله ابن النحوية خلاف ما قدّمناه ... وهذا الذي قدّمناه هو قول جميع النحويين ؛ فإن كان ابن النحويّة نقل هذا القول الذي قاله عن بعض النحويين ؛ فكان حقّه أن ينسبه إلى قائله لغرابته ، وإن كان رأياً رآه فكان الأولى أن يُنبّه على أنّ ذلك ظهر له ، ووقع في الصحاح ما يوافق قول ابن النحويّة ؛ فلعلّه تبعه » .

أقول : هذا ديدن ابن النحوية في كتابه ، قليل العزو ، على أساس أن العلم رحمٌ بين أهله .

تلاميذه :

أسلفنا أن ابن النحويَّة كان رأساً في العربية في زمانه إلى جانب مشاركاته في علوم متعدّدة ، وتصدّر للتدريس في جامع حماة ؛ فلابدّ لرجل بهذه المنزلة أن يفيد منه طلاب العلم ، قال الحافظ الذهبي[٣] : « وأخذ عنه أئمة » .

فممّن أخذ عنه نجم الدين القحفازي ، وهو علي بن داود بن يحيى بن كامل بن يحيى بن جُبارة ، أبو الحسن القحفازي الزبيري القرشي الحنفي ، المولود سنة ثمان وستين وستمائة ، والمتوفى في دمشق سنة خمس وأربعين وسبعمائة[٤] .

قال الكتبي[٥] : « كان شيخ أهل دمشق في عصره خصوصاً في العربية ، قرأ عليه

---

(١) شرحه : ١٧٠ .

(٢) شرحه : ١ / ٣٨٣ .

(٣) معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ .

(٤) أخباره في : معجم الشيوخ : ٢ / ٢٥ ، وفوات الوفيات : ٣ / ٢٣ ، وتذكرة النبيه : ٣ / ٧٤ ، والدرر الكامنة : ٣ / ٤٧ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٦٦ .

(٥) فوات الوفيات : ٣ / ٢٤ .

الطلبة وانتفع به الجماعة ، وله النظم والنثر والكتابة المليحة الفائقة » .

وقال الحافظ ابن حجر(١) : « سمع الموطأ وغيره ، ولم يحدّث ، وقرأ القراءات بالروايات ، وأخذ الفقه عن الشيخ جلال الدين الخبازي ، والقاضي صدر الدين ، والعربية عن الشيخ شرف الدين الفزاري ، وقرأ على بدر الدين بن النحوية " ضوء المصباح " ، وشرحه " إسفار الصباح " ، واعتنى بالأدب ، [و] مهر في العروض ، وحلّ المترجم ، وكان مطبوعاً حاذقاً للفضائل ، كثير النوادر في دروسه » .

ونقل السيوطي(٢) عنه : « قال : ولم أصنّف شيئاً لمؤاخذتي للمصنّفين ؛ فكرهت أن أجعل نفسي غرضاً لمن يأخذ عليّ ، غير أنّي جمعت منسكاً للحجّ » .

وجاء في ترجمة ابن النحويّة في بغية الوعاة(٣) : « وأخذ عن النجم القحفازي » ، وهو تحريف ، صوابه : « وأخذ عنه ... » ؛ بدليل ما ذكره السيوطي(٤) في ترجمة القحفازي .

وممن أخذ عن ابن النحوية الحافظ الذهبي ، مؤرّخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، الدّمشقي(٥) .

ولد في دمشق سنة ٦٧٣ هـ ، وتوفّي بها سنة ٧٤٨ هـ ، ارتحل وسمع بدمشق ، وبعلبك ، وحمص ، وحماة ، وحلب ، وطرابلس ، ونابلس ، والرملة ، وبلبيس ، والقاهرة ، والاسكندرية ، والحجاز ، والقدس وغيرها .

---

(١) الدرر الكامنة : ٣ / ٤٧ .

(٢) بغية الوعاة : ٢ / ١٦٦ .

(٣) ٢ / ٢٧٢ .

(٤) بغية الوعاة : ٢ / ١٦٦ .

(٥) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣ / ٣١٥ - ٣١٧ ، وتذكرة النبيه : ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ ، والدرر الكامنة : ٣ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ، والنجوم الزاهرة : ١٠ / ١٨٢ .

أتقن الحديث ورجاله ، وعرف تراجم النّاس ، وأكثر من التصنيف ، وشهرته تُغني عن الإطالة في ترجمته .

وقد ترجم الحافظ الذهبي لابن النحويّة في معجم شيوخه[١] ، وهو دليل قاطع على تتلمذه عليه ، ويعزو إليه بقوله : « أنشدني محمد بن يعقوب .. » ، و« أنشدنا العلامة بدر الدين ... » .

وتتلمذ على ابن النحوية أيضاً إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكناني ، الحموي الأصل ، المقدسي .

ولد سنة ٧٠٨ هـ ، وتوفّي سنة ٧٦٤ هـ ببيت المقدس .

كان كبير القدر ، ومن زهّاد وقته .

قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة[٢] : « ومن إنشاده عن محمد بن يعقوب بن إلياس ، المعروف بابن النحويّة ، قال أنشدنا علي بن هبة الله الحموي ... » .

وفاته :

توفي ابن النحوية في الحادي عشر وقيل الحادي والعشرين من صفر ، سنة ٧١٨ هـ ، بحماة ، ودُفن بمقابر الباب القبلي[٣] .

---

(١) ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) ١ / ٣٦ .

(٣) ينظر : المقتفى : ج٢ لوحة ٢٧٧ ، وأعيان العصر: ج١١ لوحة ٧٤ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، وطبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧ .

آثاره :

ذكرت كتب التراجم لابن النحوية أربعة كتب ، اثنين في البلاغة ، واثنين في النحو ، أما اللذان في البلاغة فهما :

١ - " ضوء المصباح " وهو مختصرٌ لكتاب "المصباح" لبدر الدين بن مالك ، ومنه نسخة خطّيّة في مكتبة " كوبريلي " باستانبول ، رقم (١٤١٠) في مجموع .

٢ - " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " شرح به كتابه " ضوء المصباح " ، قال ابن قاضي شهبة[١] : « وشرحه شرحاً مليحاً إلى الغاية ، وسمّاه " إسفار الصباح في ضوء المصباح " » ، وقد انتقده الصفدي في تسميته " إسفار الصباح " بقوله[٢] : « وشرح بدر الدين بن النحويّة " ضوء المصباح " في مجلّدين ، وسمّاه : " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " ، وعندي في هذه التسمية شيءٌ ؛ وهو أنّ الشروح ما توضع إلا لبيان الأصول ، وضوء الصباح إذا أسفر ذهب نور المصباح و لم يبن ... وقد كتبت " إسفار الصّباح " بخطّي ، ووقفتُ فيه على مواضع غلط في التمثيل بها ، منها ما قلّد غيره فيه ، ومنها ما استبدّ به » .

وقد حقّق الجزء الأول منه الأخ إبراهيم بن عبد العزيز الزيد ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، سنة ١٤٢١ هـ .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٢٨٧ .

(٢) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ .

وأما كتاباه في النحو فهما :

١ - حاشية على كافية ابن الحاجب، حصل بها الأخ حسن بن عبد الرحمن بن أحمد على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٩ هـ.

٢ - " حرز الفوائد وقيد الأوابد " شرح به ألفية ابن معطٍ ، وهو الكتاب الذي أحقّقه ، وسأفرد له الفصل الثاني من الدراسة .

الفصل الثاني

حرز الفوائد وقيد الأوابد (السفر الأول)

تحليل ودراسة

ويشتمل على :

- منهج المؤلف فيه .
- مصادره .
- شواهده .
- مآخذ على هذا السفر .

منهج المؤلف في الكتاب

يشتمل الجزء المحقق من شرح ابن النحوية - الجزء الأول من الكتاب - على واحدٍ وستين وأربعمائة بيت من أبيات ألفية ابن معطٍ ، وهو ما يقارب نصف الكتاب ، ابتداءً من ديباجة الألفية إلى نهاية باب التوابع .

وقد قدّم المؤلف لشرحه بمقدمة مقتضبة لم يفصح فيها عن المنهج الذي اختطّه لنفسه في شرحه ، مخالفاً بذلك كثيراً من المؤلفين ، ولم يُعيّن المصادر التي اعتمد عليها، بل بدأها بحمد الله ودعائه بالتوفيق ، والصلاة على النبي ﷺ وآله وأصحابه ، ثم نوّه بعلم الإعراب بقوله : « فإن أولى العلوم بالتقديم، وأحقها باستحباب التعلم والتعليم ، الذي هو لذروتها سنام ، ولجماعتها إمام ، وللشرود منها قائد وزمام ، وهو علم الإعراب ، الذي لا فضيلة إلا هو مفتاحها ، ولا وسيلة إلى نيل العلوم إلا ومنه يُتّقد مصباحها ... » .

ثم بيّن فضل ألفية ابن معطٍ بقوله : « هذا وإن كتاب الألفية الذي هو في كتابه كالشّامة ، وللناظر فيه كقول الرابعة : « لا مخافة ولا سآمة » ، من أنفع الكتب فيه ، وأجمعها لمعانيه ، ألفاظٌ أرقّ من الزلال ، ونظمٌ كالسحر الحلال » .

ثم أوضح أن هذا الشرح أنشئ بناءً على طلب بدر الدين حسن بن علي بن محمود بن محمد بن عمر شاهان شاه بن أيوب الأيوبي(١) ، كان هذا من أهل العلم ، وممّن تولّى إمارة دمشق ، وهو أخو الملك إسماعيل ، صاحب حماة ، وقد أسهب في مدحه والثناء عليه بعبارات تليق بالأمراء والملوك ، لا تخلو من المحسنات البديعية ، على طريقتهم في ذلك العصر ، قال عن كتاب الألفية : « وقد زاده الله تشريفاً ، ورفع له قدراً منيفاً ، حيث آثره ذو المآثر ، ونظر إليه ربُّ القلم والمفاخر ، صاحب السيف والقلم ، والعِلم والعَلَم ، والحسب المعلم ، سيد الأمراء في العالمين ، الجامع بين

(١) انظر ترجمته في الصفحة : ٢ ، من النص المحقق .

أوصاف الشجاعة والكرم والدين .... ذو الوصف الممدوح ، والخلق المحمود بدر الملة والدين » إلى أن قال : « وقد أشار - أحسن الله إليه ، وأتمّ نعمه عليه ، وحقّق له الأماني ، وأدام له التهاني - أن يُمْلَى على الكتاب ما يحلّ منه المُشْكِل ، ويفتح منه المُقْفَل ، ويَسِم المُغفَل » ولم يزد على بيان منهجه بقوله : « وأُملي عليه شيءٌ هو كعجالة الراكب ، وإيماء الطَّرْفِ وغمزة الحاجب ، امتثالاً لأمره بسرعة الإنجاز ، واعتماد الإيجاز ، إلا أنّ الصعب فيه مُعَبَّد ، والشارد بضوابطه مُقَيَّد » .

ويمكن استبانة المنهج الذي سار عليه المؤلف في شرحه وبسط أفكاره بالاطّلاع على مادة الكتاب ، فقد درج كثيرٌ من شُرَّاح المتون على طريقتين :

الطريقة الأولى : التركيز على ألفاظ المتن ، وتفسيرها وتحليلها ، والكشف عن معانيها ومراد مؤلفيها بعباراتهم ، وموافقتهم وارتضاء كلامهم ، أو الاعتراض عليه وانتقاده أحياناً ، أو إيراد ما ظاهره الاعتراض عليه ثم الإجابة عنه ليسلم مرادهم ، وهذا كلُّه يتَّجه إلى كلام المؤلف دون سواه .

والطريقة الأخرى : الإعراض عن كلام المؤلف ، واطّراحه جانباً ، والتكلُّم في القضايا بعيدة عن ألفاظ المؤلف ، حتى كأن الشرح لا علاقة له بأصله .

وقد جمع ابن النحوية بين الطريقتين ، الأولى كثيراً ، والأخرى قليلاً[١] .

فإنه يورد بيتاً من الألفية ، أو مقطوعة تصل أحياناً إلى تسعة أبيات - حسب ما تتضمّنه من معنىً متّحد حول القضية النحوية التي نظمها ابن معط - ويقوم بشرحها ، ومعالجة قضاياها النحويّة ، عارضاً آراء النحاة وحجج كل فريق ، مبدياً رأيه في المسائل غالباً إما صراحة بقوله : وهو الأظهر ، أو الأقوى ، أو الصحيح ، أو

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر : الأسماء الستة : ١٢٠ ، والتثنية : ١٤٤ ، وجمع المذكر السالم : ١٧٢، وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم : ١٨٤ ، ونواصب الفعل المضارع : ٢٣٠ .

الراجح ... أو ضمناً ، أو يتركها دونما ترجيح ، فلعله يتردّد فيها ، أو يساوي بينها ، وترجيحه ومعارضته مبنيّان على أساسٍ من التحليل والتفصيل ، مستشهداً على ذلك بالآيات القرآنية في قراءاتها ، الصحيحة والشاذة ، وأحياناً يستشهد بحديث الرسول ﷺ وأقوال السلف ، ويكثر من إيراد كلام العرب ، شعراً ونثراً ، ومستعيناً بالمصادر النحوية الأصيلة إما بالرجوع إليها مباشرة أو عن طريق مصادر أخرى ابتداءً من سيبويه ، وانتهاءً بنحاة القرن السابع ، فجاء كتابه جامعاً لأقوال العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين ، ومولياً كتب اللغة والمعاجم عناية خاصة فيما يحتاجه من تفسير الألفاظ ، وقد يتناول من خلال ذلك مباحث عروضية ، وقضايا من المعرّب ، وحكايات طريفة ، وفوائد في الأيام والشهور ، والنجوم ، والمواضع ، والحيوانات .

ولا ينفكّ عن معالجة بعض القضايا كالاستغناء ، والاعتراض ، والعدول ، والقياس والسماع ، والتقارض ، والإلغاء ، والتعليق ، والنظائر .

وتكلّم عن مجموعة من الظواهر النحوية واللغوية والبيانية ، مثل : التقديم والتأخير ، والمجاز ، والتغاير ، والتخصيص ، والتشبيه ، والإشباع ، والإلحاق ، والشذوذ ...

وقد التزم بتبويب صاحب الألفية ، حديث صاغ ابن معطٍ رؤوس المسائل والموضوعات نظماً ، كقوله :

القول في حدّ الكلام والكلم

وقوله :

القول في الإعراب والبناء

وقوله :

القول في إعراب الاسم الواحد

فالتزم ترتيب ابن معط لأبواب النحو وفصوله ، وسأبين عند الحديث عن موقفه من المصنّف انتقاداته له في الترتيب ، ومع ذلك شرح الألفية كما رتّبها مؤلفها .

هذه من أبرز سمات منهج المؤلف في شرحه ، وينبغي الوقوف عند بعض القضايا، ومنها :

١ - كثرة إحالاته ، وربطه بين الموضوعات :

مما تميّز به منهج ابن النحوية كثرة إحالاته على أبواب الكتاب بغية الاختصار وخشية التكرار ؛ فإذا عرض لمسألة سبق الحديث عنها أحال إليها ، وإذا كانت المسألة متقدّمة على بابها وعد ببيانها في موضعها ؛ على عادة كثير من العلماء في مؤلفاتهم .

ومن أمثلة ذلك : عند حديثه عن " سوف " ، ذكر لغاتها ثم قال[١] : « وقيل : إنّ السين مخفّفة منها ، كما قيل في " مذ " إنها مخفّفة من " منذ " ، وسيأتي الكلام على بقية أحكامها في قوله :

سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ » .

وقوله[٢] في أدوات الشرط :

« فإن توسط بين فعل الشرط والجواب مضارعٌ جاز رفعه ، كقول الحطيئة يمدح بغيض بن عامر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ
تَزُوْرُ امْرَءاً يُعْطِي عَلَى الحَمْدِ مَالَهُ ... وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ المَحَامِدِ يُحْمَدِ

(١) انظر الصفحة : ٦٩ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٢٢٣ ، من النص المحقق .

يَرَى البُخْلَ لا يُبْقِي عَلَى المَالِ أَهْلَهُ وَيَعْلَمُ أَنَّ المَرْءَ غَيْرَ مُخَلَّدِ
كَسُوبٌ وَمِتْلاَفٌ إِذَا مَا سَأَلْتَهُ تَهَلَّلَ واهْتَزَّ اهْتِزَازَ المُهَنَّدِ

وجاز أيضاً جزمه على البدل ، كقول عبيد الله بن الحر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله :

وَأَبْدَلُوا الفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ [إِذَا] »

وقوله[1] : وفي كمية المفاعيل ثلاثة مذاهب :

« مذهب الجمهور وهو أنها خمسة : المفعول المطلق ، والمفعول به ، وفيه ، وله ، ومعه . لأن دلالة الفعل على المفعول إن كانت بمادّته أي : بحروفه ، فهو المفعول المطلق ، أو بصيغته فهو الزمان المعين ، أو باقتضائه ما يقع فيه الحدث فهو الزّمان والمكان المبهمان ، أو بوقوعه عليه فهو المفعول به ، أو بوقوعه لأجله فهو المفعول له ، أو بمقارنته له فهو المفعول معه .

ومذهب السيرافي : وهو أنها ستّة ، زاد المفعول منه في فعلين : " استغفر ، واختار " ، وقد تقدّم » .

وقوله[2] في التمييز ، عند شرح قول المصنّف :

وَمَا أَتَى مِثْلُ الحِسَانِ الأَعْبُدَا وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّراً مُوَحَّدَا
فَلَيْسَ تَمْيِيزاً وَوَجْهُ نَصْبِهِ تَشْبِيهُهُ لَفْظاً بِمَفْعُولٍ بِهِ

---

(١) انظر الصفحة : ٤٢٠ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٤٨٨ ، من النص المحقق ، وللاستزادة انظر الصفحات : ٧٠ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٣١ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٣٧٨ ، ٣٩٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٤٣ ، ٤٧٢ ، ٤٨٧ ، ٥٢٦ ، ٥٧٩ ، ٦٨٩ .

« قد تَقَدَّم أنّه يجب في التمييز أن يكون نكرة ، وأن يكون مفرداً على ما يراه ، وقد تقدّمت المؤاخذة عليه ؛ فإذا ورد عنهم ما يوهم جواز خلافه من التعريف ، وجب حمله على التأويل ، فمن ذلك قول الحارث بن ظالم :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وَقَوْمِي إنْ سَأَلْتَ بِهِمْ قُرَيْشٌ بِمَكَّةَ عَلَّمُوا النَّاسَ الضِّرَابَا »

٢ - الاستقصاء في اللغات والأوزان :

حرص ابن النحوية على حصر اللغات في المفردات التي يتناولها ، فمن ذلك قوله[1] في حروف الجرّ عند حديثه عن " على " : « وفيها إذا كانت اسماً إحدى عشرة لغة : هذه [أي من عليه] ، و" من عل " بضم اللام وفتحها وكسرها ، وأما قول أوس :

فَمَلَّكَ بِاللِّيْطِ الَّتِي تحت قِشْرِهَا كِغِرْقِيْءِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِنْ عَلُ

مَلَّكَ : صَلَّبَ ، واللِّيط : قِشْر رقيق تحت القشر الأعلى ، يصف نَبْعَةً ، وقول أبي النجم :

أَضْحَتْ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفَلاَ

وقول امرئ القيس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجُلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فالواو والألف والياء فيه .

---

(١) انظر الصفحة : ٣٠٩ ، من النص المحقق .

و" مِنْ عُلْوٌ " بسكون اللام وضم الواو وفتحها وكسرها ، و" مِنْ عَلٍ " ، و" مِنْ علاً " بالتنوين فيهما ، و" مِنْ عالِ " و" من مَعَالِ " .

فما كان من هذه اللغات غيرَ منوّن فمبنيّ ، لقطعه عن الإضافة ونيّة المضاف إليه كـ" قبلُ ، وبعدُ " ، وبناؤها على الضمّ والفتح والكسر كـ" حيث " ، وما كان منها منوناً فمعربٌ ، بجعل المضاف إليه نسياً منسيّاً كـ" قَبْلٍ ، وبَعْدٍ " فيمن نوّن » .

وقوله(١) في الاستثناء : « وفي " سوى " أربع لغات ؛ لأن سينها تُضمّ وتُفتح وتُكسَر ؛ فإذا ضُمَّت لزمت القصر ، وإذا فتحت لزمت المدّ ، وإذا كُسِرت جاز الأمران » .

ومن حصره الأوزان :

قوله في الممنوع من الصرف عند حديثه عن الصفات التي زيدت فيها الألف والنون(٢) : « وجميع ما جاء من الصفات على " فَعْلاَن " فمؤنّثه " فَعْلَى " إلا اثني عشر اسماً ، وهي : " سيفان " للطويل ، و" قشوان " للدّقيق الساقين، و" حبلان " للعظيم البطن ، و" سخنان " لليوم الشديد الحرّ ، و" دخنان " لليوم المظلم ، و" ضحيان " لليوم المضيء والليلة ، [والمؤنث] من ذلك كله " فعلانة " ، و" مَصَّان " للئيم ، و" موتان " للبليد ، و" علان " للكثير النسيان ، و" ندمان " لواحد الندامى ، لا الصفة المشبهة من " ندم يندم " ؛ فإن المؤنّث منه " ندمى " ، و" نصران " لواحد النصارى ، و" ضوجان " للدّابة اليابسة الظهر ، والأنثى " ضوجانة " .

وأما " عريان " فمؤنّثه " عريانة " أيضاً ، ولذلك قال : « كذا اصرف عريان » ،

---

(١) انظر الصفحة : ٥٢٨ ، من التحقيق ، وللاستزاده انظر : ٦٨ ، ١١٧ ، ٣٠٠ ، ٣٦١ ، ٦٢٠ .

(٢) انظر الصفحة : ٣٥٦ ، من النص المحقق .

وإنّما لم يُعدّ في هذه لأنّه " فُعلان " بضمّ الفاء ، والذي قُصد إلى حصره من هذه هو بفتحها »[١] .

٣ – طريقته في التمثيل :

اتبع ابن النحوية طريقتين في التمثيل ، الأولى : يردف القاعدة بمثالها ، بحيث تفصل الأمثلة بين القواعد ، وتتداخل معها ، وهذا كثير .

والأخرى : ذكر القواعد مرتّبة ، ثم يتبعها الأمثلة مرتّبة على طريقة اللف والنشر ، وهذا قليل .

فمن الأولى قوله في الإعراب حين شرح تعريفه[٢] : « وقوله : « مقدر أو ظاهر » يجوز أن يكون تقسيماً للعامل ، والمقدّر إمّا عاملٌ رفعاً مثل : ﴿ إن امرؤٌ هلك ﴾ ، أو نصباً مثل " أهلاً وسهلاً " ، أو جرّاً كقول رؤبة : « خيرٍ عافاك الله » ، لمن قال له : كيف أصبحتَ ؟ أو جزماً مثل : " أكرمْني أُكرمْك " ، وكذلك الظاهر مثل : " جاء زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، ولم يضربْ " »[٣] .

ومن الأخرى قوله في الممنوع من الصرف على زنة " فُعَل "[٤] : « و" فُعَل " في الكلام ثلاثة أقسام : قسمٌ معربٌ منصرف ؛ وهو خمسة أنواع : مصدر ، وجمع ، واسم غير صفة ، واسمٌ هو صفة ، وجنس يفرق بينه وبين واحده التاء [كـ" تُقَى] وظُلَم ، وصُرَد ، ولبد " مثل : ﴿ أهلكت مالاً لبداً ﴾ ، و" رُطَب " »[٥] .

(١) للاستزادة انظر : ١٧٧ ، ٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٨١ .

(٢) انظر الصفحة : ٨٦ ، من النص المحقق .

(٣) للاستزادة انظر : ٩٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ٥٩٥ .

(٤) انظر الصفحة : ٣٤٣ – ٣٤٤ ، من النص المحقق .

(٥) للاستزادة انظر : ٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٥٥ .

وقد يراعي المؤلف في أمثلته التنويع والاختلاف ، بحيث لا تكون الثانية صورة لفظية للأولى ، ومن ذلك أمثلته في الممنوع من الصرف لما جاء على " فُعَل " ممنوعاً ، قال[1] : « وقسمٌ معربٌ ممنوعٌ من الصرف نحو : " عُمَر ، وأُخَر ، وجُمَع " » فحرص على أن يشمل الاسمُ غير نوع ؛ فالأول علم ، والثاني صفة ، والثالث من ألفاظ التأكيد .

وأمثلته التي يسوقها قد تكون لمسألة جائزة يُنشَأُ على غرارها ، وقد تكون من قبيل الممنوع ؛ فيمثّل بها لمخالفة مسلكها ، ومن ذلك قوله في ديباجة الألفية[2] : « وأفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفة ؛ فلا يجوز : " أَشْرَفُ الرجلِ " ، ويجوز : " أَشْرَفُ الرجلين ، وأَشْرَفُ الرجالِ " ؛ لأن اشتراط ذلك إنما كان ليصحَّ تبعيض ما يضاف إليه لكونه بعضاً ممّا يضاف إليه ليحصلَ التشريك ، ولا يجوز : " هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُل " ؛ لأنّه لا يتبعّض ، ويجوز : " هذا أَفْضَلُ الكلامِ " ؛ لأن الكلام ممّا يتبعّض ؛ فإذا أُضيف إلى النكرة أُضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة ؛ فقيل : " هو أفضَلُ رجلٍ " ، وهما أَفْضَلُ رجلين ، وهم أَفْضَلُ رجالٍ ؛ لأن النكرة تتبعّض لشياعها »[3] .

٤ – عنايته بالحدود ومحترزاتها :

تدخل التعريفات والحدود هذا الكتاب من مدخلٍ كبير ؛ لأنّ الحاجة تدعو لها وقد دَرَجَ على ذلك شراح المتون في أغلب الكتب في هذا الفن وغيره ؛ فكثيراً ما كان ابن النحوية يستهلّ الباب بالمعنى اللغوي ثم يختار أقرب حدّ أو تعريف اصطلاحيّ مما ذكره النحاة بحيث يكون جامعاً لكل أجزاء المحدود ، ومانعاً

---

(١) انظر الصفحة : ٣٤٤ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٢٠ ، من النص المحقق .

(٣) للاستزادة انظر : ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٦٤٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٤ .

فلا يدخل مع المحدود غيره ، ويقوم بشرحه وبيان محترزاته ، دون الوقوف عند خلافات النحويين في الحدود غالباً .

فمن ذلك تعريفه للحال بقوله(١) : « الحال تذكر وتؤنّث ، فيقال : حال وحالة ، وتصغيرها : حويلة ، وقد استعمل الأمرين في قوله : " هيئة " ، وفي قوله : " شبيه الوصف " .

وهي في الصناعة : عبارة عمّا يبيّن هيئة الفاعل عند صدور الفعل منه ، كقولك : " أقبل زيدٌ مسروراً " ، أو هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه ، كقولك : " ضربتُ زيداً مشدوداً " ، أو هيئتهما معاً بإفراد ، كقول ابن زيّابة :

وَا للهِ لَــوْ لاَقَيْتُــهُ خَالِيــاً   لآبَ سَــيْفَانا مَــعَ الغَــالِبِ

أو بتثنية ، كقول عنترة :

مَتَــى مَــا تَلْقَنِــي فَرْدَيْــنِ تَرْجُــفْ   رَوَانِــفُ أَلْيَتَيْــكَ وَتُسْــتَطَارَا

أو بتعدّد ، تقول : « لقيتُهُ مصعداً منحدراً » ؛ بجعل الأول للأول والثاني للثاني ، وبردّ الصدر على العجز » . ويلاحظ أنّه أورد الأمثلة في ثنايا التعريف .

ثم يمضي في تفسير مفردات الحد بقوله : « وقوله : " هيئة " يتناول الحال ، و" فِعْلَة " الموضوعة [للهيئة] ، كقوله ، عليه السلام : « إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ » والاسم الدّالّ على المصدر ، نحو : " رَجَعَ القَهْقَرَي " ، وبقوله : " شبيه الوصف " يُخرج ذلك ؛ لأنّ شبهها بالوصف في الدلالة على بعض أحوال الذات ، وهذه ليست كذلك ، ويفترقان من حيث أنّ الوصف لبيان هيئة الذّات مطلقاً ، والحال لبيان هيئاتها باعتبار نسبة الفعل إليها فاعلة أو مفعولة » .

ثم يورد حدّاً آخر للحال ويفسّره بقوله : « وكذلك يقال في تعريفها أيضاً :

---

(١) انظر الصفحة : ٤٥٣ ، من النص المحقق .

" ما يبيّن هيئة الفاعل والمفعول لفظاً أو معنىً " ، وقد مثّل بالفاعل اللفظي في قوله : " جاء زيدٌ خائفاً " ، و" يستخفي " حالٌ بعد حال ؛ صاحبها الضمير في الحال المتقدّمة، وهي العامل ، ومثال المفعول اللفظي : " ضربتُ زيداً مشدوداً " ، ومثال الفاعل والمفعول المعنويّين : " زيدٌ في الدار قائماً ، وهذا زيدٌ قائماً " ؛ لأنّ التقدير : استقرّ فيها ، وأُشير إليه » .

وقد يستعرض الحدود التي وضعها النحاة ، ويساوي بينها ، ومن أمثلة ذلك : ذَكَرَ أربعة حدود للإضافة بقوله[1] : « الإضافة في اللغة : الضّمّ ، يقال : " أضفتُ الشيءَ إلى الشيءِ " ؛ إذا ضَمَمْتَهُ إليه ، وفي الاصطلاح مختلفٌ في التعبير عنها ؛ فقيل: " نسبة اسم إلى اسم بواسطة حرف جرٍّ تقديراً " ، وقيل : " نسبة اسم إلى اسم بواسطة حرف جرٍّ لفظاً أو تقديراً مراداً " ليتناول المجرور بحرف ، مثل : " مررتُ بزيدٍ " ؛ لأنّه مضافٌ إليه المرور ، ولا يُريد الظّرف - وإن كان منسوباً إليه بواسطة حرف جرّ - لوجهين : الأول : أنّ المنسوب إليه فعل لا اسم ، الثاني : أنّ حرف الجرّ المقدّر معه ليس بمراد ، لأن المعنيّ بكونه مراداً اطّراد ظهوره ؛ وهو في الظرف غير مطّرد الظهور ، كما في " بين ، وعند ، ولدى " ، وجميع ما لا يتصرّف من الظّرف .

وقيل : « اتّصال آخر الأوّل بأوّل الثاني [اتصالاً] يقتضي جرّ الثاني لفظاً أو محلاً » ؛ فاشتراط الاتّصال يستلزم اشتراط حذف التنوين ؛ لأنّه علامة انفصال ، والإضافة علامة اتّصال ؛ فلا يُجمَع بينهما ، ويقتضي جرّ الثاني ليخرج نحو : " أحمدُ قائمٌ " و" لفظاً أو محلاًّ " ليتناول المعرب والمبني من نحو : " غلام زيد ، وغلامك " .

---

(١) انظر الصفحة : ٦٧١ ، من النص المحقق .

وقيل : « ضمّ اسم إلى اسم ليس بخبرٍ عنه ، ولا مركّب معه ، ولا تابعٍ له ، من غير فاصل » .

ثم حكم عليها بالصحّة ، واختار أولها بقوله : « ولكلّ صحيح ، والأوّل أخصرُها » .

وقد يسبق المعنى اللغوي بالحدّ ؛ فمن ذلك قوله في العلم[1] : « " العلم ما وُضع لشيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه إلا بوضعٍ ثانٍ " ، فـ" بعينه " يخرجُ أسماء الأجناس ، و" غير متناول ما أشبهه " يخرج بقية المعارف ، و" إلا بوضع ثان " يخرج مثل : " زيد " إذا سُمّي به ابن عمرو وابن خالد ؛ فإنه وإن تناول ما أشبهه إلا أن ذلك بوضعٍ ثانٍ ؛ فلولا الاحتراز منه أورد نقضاً . وهو مأخوذٌ من علم الأمير أو الثوب ؛ لأنّه يتبيّن به المسمّى »[2] .

٥ – عنايته بالعروض والقافية :

كان لابن النحويّة اهتمام ظاهر بعلم العروض والقافية ، مما يدلّ على أنّه على معرفة تامّة بموسيقى الشعر وعروضه ومعاييه ، وقد أفرد للضرورات الشعرية باباً في كتابه " إسفار الصباح " ، ولا ينفكّ في كتابه هذا من ذكر علة عروضية سواءً منها ما يتعلّق بأبيات المصنّف أو ما يتعلّق بشواهده التي يوردها في الشرح .

ومن أمثلة العروض : في شرح قول المصنّف[3] :

لَاسِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ ... إِذَا بُنِي عَلَى ازْدِوَاجٍ مُوجَزِ

---

(١) انظر الصفحة : ٥٦٢ ، من النص المحقق .

(٢) للاستزادة انظر : ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ٢١٣ ، ٢٥٠ ، ٢٦٤ ، ٣١٢ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥ ، ٤٣٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٥٠٥ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٦٢٣ ، ٦٥٢ ، ٦٩٨ ، ٧٠٢ ، ٧١٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤٥ .

(٣) انظر الصفحات : ٢٩ ، ٣٤ .

أَوْ مَــا يُضَاهِيــهِ مِــنَ السَّــرِيعِ مُــزْدَوَجَ الشُّــطُورِكَــالتَّصْرِيعِ

قال : « والرجز يستعمل وافياً ، ومجزوءاً ، ومشطوراً ، ومنهوكاً ، فالوافي ما كان على عدد أجزائه في الدائرة ، وأجزاؤه " مستفعلن " ستّ مرّات ، كقوله :

دَارٌ لِسَــلْمَى إِذْ سُــلَيْمَى جَــارَةٌ قَفْــرٌ تَــرَى آيَاتِهَــا مِثْــلَ الزُّبُــرْ

والمجزوء : ما حذف من بيته جزءان ؛ جزءٌ من الصدر ، وجزءٌ من العجز ؛ فيبقى على " مستفعلن " أربع مرات ، كقوله :

قَــدْ هَــاجَ قَلْبِــي مَــنْزِلٌ مِــنْ أُمِّ عَمْــرٍو مُقْفِــرُ

والمشطور : ما حذف نصف بيته فيبقى على " مستفعلن " ثلاث مرات ، كقوله :

مَا هَاجَ أَحْزَاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا

والمنهوك : ما حذف ثلثا بيته ؛ فيبقى على " مستفعلن " مرتين ، كقوله :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ

والازدواج : أن يجعل كل شطرين منه على رويٍّ واحدٍ ، وكذلك ما يضاهيه ؛ أي : يشابهه من السريع ؛ لأنّ السريع من " مستفعلن مستفعلن مفعولات " مرتين ؛ فإذا شطر جاز في " مفعولات " الكشف ، وهو حذف السابع منه ؛ فيبقى "مفعولاً" ، وينقل إلى " مفعولن " ، كما يجوز في " مستفعلن " من الرجز القطع ؛ وهو حذف المتحرّك أو زنته من الوتد المجموع ؛ فيبقى " مستفعل " أو " مستفعن " ، ويُنقل إلى " مفعولن " أيضاً ؛ فيبقى كلّ واحدٍ من الرجز والسريع : " مستفعلن مستفعلن مفعولن " ، ويجتمعان في شعرٍ واحدٍ ؛ فهذا وجه المضاهاة بينهما »[1] .

(١) للاستزادة انظر : ٤٣٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٩٧ ، ٦١٨ .

ودرج بعض شراح الألفية على الجزم بأن البيت الذي ذكر فيه الرجز هو من الرجز ، والبيت الذي ذكر فيه السريع هو من السريع إلا الرعيني فإنّه شَنَّع على من جزم بذلك ، وتوقف ابن النحوية عن الجزم بقوله : « والبيت الذي ذكر فيه الرجز هو من الرجز ، والبيت الذي ذكر فيه السريع يجوز أن يكون من كل واحدٍ منهما »(١) .

ومن أمثلة القافية : في شرح قول المصنّف :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ   جَرّاً كَإِسْحَاقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

قال(٢) : « وقد جمع هنا بين قافيتين : إحداهما مُتَرَاكِب ، ثلاثة متحركات بين ساكنين في قوله : " تَفْتَحُهُ " ، والأخرى : مُتَدَارِك ، متحركان بين ساكنين في قوله : " شَرْحُهُ " ، وهو شيءٌ خارجٌ عن عيوب القافية العشرة التي هي : الإقواء ، والإصراف ، والإكفاء ، والإجازة ، والتضمين ، والإيطاء ، والتحريد - بالحاء المهملة - والسناد ، والرمل ، والإقعاد . وقد جاء في الرجز الجمع بين المتكاوس والمتراكب والمتدارك من " مستفعلن " سالماً ومطويّاً ومخبولاً ، إلا أنّ الأجود خلافه ، ومنه قول دريد بن الصّمّة :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ
أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ

وهما متراكب ومتدارك ، ولو قال : " فَفَتْحُه " على أنه مبتدأ حُذف خبرُه وجوباً لسدّ الحال مسدّه ، وهي " جرّاً " لأنّه مصدر في موضع النصب على الحال على طريقة : " ضربي زيداً قائماً " ؛ أي : واجبٌ ، لتخلّص من ذلك »(٣) .

---

(١) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٦٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ١٨٩ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٣ .

(٢) انظر الصفحة : ١٣١ - ١٣٢ ، من النص المحقق .

(٣) للاستزادة انظر : ٤٦ ، ٣٨٨ ، ٥٧٣ ، ٦٦٠ ، ٦٨٣ .

وقد أشاد الرعيني بتخريجه هذا في شرحه بقوله[١] : « ولم أرَ مَنْ سلك في ذلك مسلك الصواب من شُرّاح هذا الكتاب إلا ابن النحويّة ؛ فإنه قال : جمع بين قافيتين ... » .

٦ – عنايتهِ بالمصطلحات :

استخدم ابن النحوية المصطلحات النحوية التي استقرّت عند سابقيه ، والتي أوردها المصنّف في ألفيته ؛ فتارة يقتصر على المصطلح المشهور ، وتارة يذكر أكثر من مصطلح للباب إذا كان له مصطلحات عدة ، وقد يورد مصطلح الكوفيين في مقابلة مصطلح البصريين ، إلا أنه لا يقف عندها كثيراً ؛ فكأنّه يرى أن لا مشاحة في الاصطلاح لعدم ترتّب فائدة على الخلاف في ذلك ، ومن أمثلة ذلك قوله في الممنوع من الصرف[٢] :

« غير المنصرف : ما فيه علتان يشبه بهما الفعلَ في الفرعيّة » فالتزم بمصطلح البصريين ، وهو الذي أورده المصنّف بقوله :

القَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ المُنْصَرِفْ

ويسميه الكوفيون : المُجْرَى وغير المُجَرى ، وقد استخدمه المبرّد من البصريين في المقتضب[٣] .

وقوله في المفعول المطلق[٤] : « وسُمِّي مصدراً لأنّ الفعل يصدر عنه ؛ إذ هو مشتقٌّ منه على الصحيح ، ويُسمّيه سيبويه : الحدث والحدثان ؛ لأنّه حركة الفاعل ،

(١) شرح الرعيني : ١ / ٢٧١ .

(٢) انظر الصفحة : ٣٣٠ ، من النص المحقق .

(٣) ٣ / ٣٠٩ .

(٤) انظر الصفحة : ٤٢١ ، من النص المحقق .

وهي حادثة ، ويسمّيه أيضاً : الفعل ؛ لأنّـه الفعـل بالحقيقـة ، والفعـل الصّنـاعي سمِّـي باسمه ؛ لأنّه أصله » .

وقوله في التمييز[١] : « التمييز ، وفي معناه التفسير والتبيين : تفعيلٌ من المَيْز » .

وقوله في ضمير الشأن[٢] : « ويُسمَّى ضمـير الشـأن ، وضمـير القصّـة ، وضمـير الحديـث ، ويسـمّيه الكوفيـون : الضمـير المجهـول ؛ لأنّـه غـير عـائدٍ علـى مذكـور ولا معلوم للمخاطب » .

وقوله في ضمير الفصل[٣] : « ويسمّيه البصريـون : فصـلاً ؛ لأنـه هـو الـذي بيّـن كون ما بعده خبراً [لا] نعتاً ، ويسمّيه الكوفيون : عماداً ؛ لأنّه اعتمد عليه في هـذا المعنى »[٤] .

٧ – تلخيص المسائل بعد تحريرها :

من منهج ابن النحويّة في شرحه أنه إذا رأى أن بعض المسائل تحتـاج إلى تلخيـص يعود إليها بعد تحريرها فيلخّصها بقوله : وقد ظهر بما ذكرنـا ، ويظهـر ممـا ذكرنـاه ، وطريق جبر ذلك .

ومن أمثلة ذلك قوله في الفعل المضارع المعتل إذا اتصلت به نون التوكيد[٥] ، بعد تحرير مسائله : « فقد ظهر بما ذكرنا أنّ معتلّ الآخر إذا اتّصلت به نون التأكيد حذف آخره إن كان فاعله ضمير جماعة مذكرين أو مخاطبة مؤنثة ، سواءً كان معتلاً بـالألف

(١) انظر الصفحة : ٤٧٦ ، من النص المحقق .
(٢) انظر الصفحة : ٥٨٠ ، من النص المحقق .
(٣) انظر الصفحة : ٦٠٢ ، من النص المحقق .
(٤) للاستزادة انظر : ٢٦٤ ، ٣٩٥ ، ٤٨٩ ، ٥٣٦ .
(٥) انظر الصفحة : ٢٦٣ ، من النص المحقق .

أو الواو أو الياء ، وأنّه إن كان فاعلـه غيرهمـا مـن ضمـير المفـرد المذكـر أو المثنـى أو جماعة الإناث وكان معتلاً بالألف قُلبت ياءً ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء ثبتت » .

وقوله في جواب القسم والشرط إذا اجتمعا[١] : « وقد ظهر بما ذكرنـا أنّـه يتعيّـن كونُ الجواب للشرط في صورتين :

إحداهما : إذا تقدّم ما يقتضي خبراً .

الثانية : إذا لم يتقدّم ، وتقدّم الشرطُ على القسم ، ولم يقترن القسمُ بالفاء .

وأنه يجوز الأمران في صورة واحدة : وهو فيمـا إذا لم يتقـدّم مـا يقتضـي خـبراً ، وتقدّم القسم على الشرط .

وأنّه يتعيّن كون الجواب للقسـم في صـورة واحـدة أيضـاً : وهـو فيمـا إذا اقـترن القسمُ بالفاء ، فكانت صور جعل الجواب للشـرط أكـثر ؛ لأن تقديـر سـقوطه مُخـلٌّ بمعنـى الكـلام ؛ لأنّـه تأسـيسٌ ، وتقديـر سـقوط القسـم غـير مُخـلّ بمعنـاه ؛ لأنّـه تأكيدٌ »[٢] .

مدى التزامه بمنهجه :

جاء شرح النحوية متوسطاً بين شراح الألفية ، فليس مقتضباً كشرح ابـن الخبـاز والنيلي ، ولا مطولاً كشرح الرعيني ، بناءً على طلب الأمير الحسـن بـن علـي بسـرعة الإنجاز ، وقد أشار ابن النحوية في مقدمته إلى منهجه إشـارة طفيفـة بقولـه : « وأملـي عليه شيء هو كعجالـة الراكـب ، وإيمـاء الطـرف وغمـزة الحـاجب » وسـأبيّن مـدى التزامه بهذا المنهج :

يتمثّل ذلك جليّاً في كثرة إحالاته إلى أبواب الكتاب ما سبق منها وما يأتي مثلمـا

---

(١) انظر الصفحة : ٣٢٨ - ٣٢٩ ، من النص المحقق .

(٢) للاستزادة انظر : ٤٣١ ، ٥٩٦ ، ٦٢٠ ، ٦٤٤ ، ٦٧٧ ، ٦٨٦ .

أشرت آنفاً ، ويتمثل أيضاً في قضايا الخلاف ، وسأشير إليها هنا إشارة طفيفة ؛ لأنني سأعقد لها مبحثاً خاصاً ؛ فإن المؤلف قد يكتفي برأي واحد في المسألة الخلافية دون الإشارة إلى خلافات النحاة فيها ، وعلى سبيل المثال ذكر تعذر البدل[١] إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في قولهم : « ما جاءني إلا زيداً أحدٌ » وتعذّر البدل على رأي البصريين ، والكوفيون يجيزونه ، ولم يذكره .

وفي باب المفعول معه ذكر عدم جواز تقدم المفعول معه على الفعل ولا على العامل[٢] ، وخلاف ابن جني مشهور في القضية ، حيث أجاز تقدمه على المصاحب ، ومنعه الجمهور .

وقد يشير المؤلف إلى القضايا دون الخوض فيها كقوله[٣] : « وأما تنوين المقابلة فإنه لا يكون إلا في جمع المؤنث السالم ، نحو : " مسلمات ، وعرفات " عند من يقول به » وهو يشير إلى الخلاف في تنوين " عرفات " ؛ فمن النحاة من يرى أنه للمقابلة ، ومنهم من يرى أنه تنوين تمكين ، ومنهم من يرى أنه تنوين عوض .

وفي شواهده – وسأعقد لها مبحثاً خاصاً – قد يشير إلى قطعة من البيت ، كاستشهاده بقوله[٤] : « قيد الأوابد » ، وهو من قول امرئ القيس :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وقوله[٥] : « أنا ابن جلا » ، وهو من قول سُحيم بن وَثِيل الرياحي :

(١) انظر الصفحة : ٥٢٣ ، من النص المحقق .
(٢) انظر الصفحة : ٤٩٨ ، من النص المحقق .
(٣) انظر الصفحة : ٦٠ ، من النص المحقق .
(٤) انظر الصفحة : ٥٥٧ ، من النص المحقق .
(٥) انظر الصفحة : ٣٣٦ ، من النص المحقق .

أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الثَّنَايَـا مَتَـى أَضَـعُ الْعِمَامَـةَ تَعْرِفُونِـي

وفي عطف البيان[1] ، فرّق بينه وبين البدل بشيئين :

١ - أن يكون عطف البيان علماً ، والمعطوف عليه معرّفاً باللام [مضافاً إلى] صفة معرّفة بها ؛ فيتعيّن عطفُ البيان ، كما مثل من قوله : « التارك البكريّ بشرٍ » .

٢ - أن يكون عطف البيان علماً أيضاً ، والمعطوف عليه منادى ، مثل : « يا غلامُ زيدٌ ، وزيداً » ؛ فيجب أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً .

ويفرّق النحاة بينهما بثمانية أشياء : أن عطف البيان في تقدير جملة ، والبدل في تقدير جملتين ، وأنه يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل ، وأنه لا يجري على المضمر بخلاف البدل ، وأن البدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان ، وأن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل ، وأنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان ، وأنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل .

وإنما اقتصر المؤلف على اثنين فقط ، لِتَبَاينهما بهما ، قال ابن يعيش[2] : « وتبيَّن الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين أحدهما النداء ... » فذكر الموضعين بعد تفصيل أوجه الاتفاق والافتراق .

ومع ذلك فإن ابن النحوية قد يطلق العنان لنفسه في بعض المواضع فيطيل فيها ، ومن ذلك " لاسيما " في ديباجة الألفية ، طال نفسُه فيها ، واستغرقت أربع صفحات من المطبوع[3] .

---

(١) انظر الصفحة : ٧٤٣ - ٧٤٤ ، من النص المحقق .

(٢) شرح المفصل : ٣ / ٧٣ .

(٣) انظر الصفحات : ٣١ - ٣٤ .

وقد يخرج من خلال شرحه إلى قضايا لم يذكرها المصنّف ، كتفصيله القول في " أشياء " عند ذكر اشتقاق الاسم والخلاف فيه ؛ أهو من " سما يسمو " ، على رأي البصريين ، أم من " وسم يسم " ، على رأي الكوفيين ، وقد ردّ مذهب الكوفيين ، ومن ردُوده قوله[1] : « ولم يُعهَد فاء الكلمة واقعة بعد اللام إلا في نحو " حادي " ، ولا لامها قبل الفاء إلا فيما اقتضاه دليل ، كما ذهب إليه سيبويه في " أشياء " ... » ثم أخذ يُفَصِّل القول فيها ، ويذكر خلاف الأخفش والفرّاء ، ثم خلاف الكسائي ، وكان يكفيه الإشارة إلى أن التغيير في الفاء أكثر من اللام .

وكذكره الجمل التي لها محلّ من الإعراب في معرض حديثه عن " يحيى " من قول المصنّف :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الغَفُورِ يَحْيَى بنُ مُعْطِ بْنُ عَبْدِ النُّورِ

فذكر جواز كونه معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ هذا إن لم يجعل فيه ضمير ، وإلا فهو مبنيٌّ محكيٌّ في الأحوال الثلاث ، ثم أخذ يفصّل في الجمل التي لها محل من الإعراب ذاكراً مواضعها والاستشهاد عليها ، دون الحاجة إليها في هذا الموضع .

(١) انظر الصفحة : ٧٨ - ٧٩ ، من النص المحقق .

مصادره

لا يُعدُّ شرح ابن النحوية على ألفية ابن معطٍ كتاب نحوٍ فقط ؛ فهو كتاب نحو ، ولغة ، وأدب ، وأخبار ، وأشعار ، وفقه؛ فقد حوى نقولاً عديدة من أمهات الكتب ، وهو في جُلِّ نقوله لا يحرص على إثبات موضع النّقل ، بل يتركه غفلاً ، الأمر الذي يصعب معه تحديد اعتماده على مؤلفات سابقيه أو على مصادر ثانوية استقى منها ، ولعلّ مرجع ذلك إلى ما اعتذر به في مقدمته من قوله : « وأُملي عليه شيءٌ هو كعجالة الراكب ، وإيماء الطرف وغمزة الحاجب » ، وهو امتثال لأمر الأمير الحسن ، الذي أشار عليه بسرعة الإنجاز ؛ فقد رأى أن ذكر مصادره التي استقى منها شرحه قد يطول معه الكتاب ويخرجه عن الهدف الذي قصده ؛ فلم يُصرّح بشيءٍ منها في مقدمته ولا في ثنايا شرحه إلا ما ندر ، وإنما يكتفي بقوله : « قال فلان ، أو قال بعضهم ، أو قيل » .

و لم يقتصر ابن النحويّة على مصادر مدرسة نحوية بعينها ، لأنه من النحاة المتأخرين الذي درجوا على المزج بين المدارس المختلفة والاختيار منها ، وإن كان الغالب عليه ميله إلى آراء سيبويه وجمهور النحاة .

وقد قسّمت مصادره ثلاثة أقسام ؛ الأول : للمصادر التي صرّح بها ، والثاني : للعلماء الذين وردت أسماؤهم في ثنايا شرحه ، والذين اعتمد عليهم اعتماداً ظاهراً و لم يصرّح بهم ، والثالث : لشروح الألفية التي يمكن أن يكون ابن النحوية اطّلع عليها ، و لم يصرّح بها أيضاً .

المصادر التي صرّح بها :

صرّح ابن النحوية بأربعة كتب فقط ، أولها كتاب سيبويه ، وثانيها المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، وثالثها حماسة أبي تمام ، ورابعها الفصول الخمسون ، وهذا الأخير لم يذكره صراحة ، وإنّما عَزَا رأياً لابن معطٍ وقال : « ذكره في غير هذا الكتاب » ، ووجدته في « الفصول الخمسون » .

أما كتاب سيبويه فإن اعتماده عليه ظاهر ، وعنايته به فائقة ، ولا غرو في ذلك فإنه قرآن النحو ، ونبع العربية الذي مُدَّت منه روافدها ؛ فهو المعين الأول الذي أخذ منه ابن النحوية ، ولا تكاد تخلو قضية من قضايا النحو لسيبويه فيها رأي إلا أورده ، واحتجّ له ، وتبنّاه ، ودافع عنه ، ونادراً ما يُضعّفه ويعترض عليه ، متحرّياً الدقّة فيما نُسب إليه من أقوال ؛ فلا ينسب إليه إلا ما صحَّ عنه وحرّره العلماء من بعده .

ولم يكن نقله عنه في الغالب نصّاً ، بل ينقل العبارة بأسلوبه هو ، ومن صور نقله عنه بالنص قوله[1] في باب الممنوع من الصرف وفي باب التوكيد : « وسألته – يعني الخليل – عن « جُمَع » ؛ فقال : معرفة بمنزلة « كلّهم » » .

وفي باب المفعول معه في مثل قولهم : « ما أنت وعبد الله » ، قال[2] : « إلا أن ناساً من العرب نصبوه على تأويل : « ما كنت أنت وعبد الله ، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد » ، قال سيبويه : « لأن « كنت ، وتكون » يقعان هاهنا كثيراً » .

ومن صور الاحتجاج له :

الخلاف في نون جمع السلامة والمثنّى ، قال[3] : « زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى ، فتثبت مع اللام كالحركة ، وتُحذف مع الإضافة كالتنوين ، وإليه ذهب سيبويه ، وهو الصحيح لبطلان ما سواه » .

والخلاف بين سيبويه والأخفش في منع « أحمر » من الصرف ، قال[4] : « وأما « أحمر » علماً وبابه ، وهو ما كان ممتنعاً للوصف وسبب آخر بعد التنكير ، فسيبويه

---

(١) الشرح : ٣٤٣ ، ٧٣٣ .

(٢) الشرح : ٥٠٣ ، وانظر : ٢٤٦ .

(٣) الشرح : ١٨٢ .

(٤) الشرح : ٣٦٧ .

يمنعه من الصرف للوزن والوصف الأصلي ، اعتبره عند زوال المانع من اعتباره ، والأخفش يصرفه ؛ لأن الوصف زال بالعلمية وبقي اسماً محضاً بدليل تسمية « الأبيض » بـ« أسود » علماً ، ومنه : « الأسود بن يعفر » ، والعلمية زالت بالتنكير فلم يبق فيه غير الوزن ، وسببٌ واحدٌ غير كاف في منع الصرف » ثم ضعّف رأي الأخفش بقوله : « وجمعه على « فُعل » بعد التنكير - كجمع الصفات - يضعّف مذهبه » .

والخلاف في ناصب المفعول معه ، قال[1] : « ذهب سيبويه إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبل « الواو » ؛ لأنه قوي بواسطتها فوصل إلى المعمول » ، ثم ذكر رأي الزجاج ورأي الأخفش ، ورأي عبد القاهر الجرجاني ، ورأي الكوفيين ، وردّها جميعاً ، وعقّب بقوله : « والمذهب هو الأول ، وعليه يتفرّع تقسيم مسائل الباب » .

وقد يورد رأي سيبويه دونما ترجيح أو اعتراض ، كقوله[2] في الوقف على المنقوص : « فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فمن العرب من يقف كما يصل ؛ أي : يحذف الياء إن زال موجب حذفها وهو التنوين إجراءً للوقف مجرى الوصل ، وهو اختيار سيبويه ؛ فتقول : « هذا قاضْ ، وداعْ ، وعَمْ ، وجوارْ » ومنهم من يردّ الياء لأن الموجب لحذفها في الوصل وهو التنوين قد زال في الوقف فتقول : « هذا قاضِيْ ، وداعِيْ ، وعمِيْ ، وجوارِيْ » ، وهو اختيار يونس » .

وفي العامل في فعلي الشرط والجواب ، ذكر رأي سيبويه بقوله[3] : « مذهب

---

(١) الشرح : ٤٩٧ - ٤٩٩ ، وللاستزاده انظر : ١٢٦ ، ١٣٠ ، ٢٠٩ ، ٢٨٠ ، ٣١٩ ، ٣٤٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٨٥ ، ٥٣٢ ، ٦١١ ، ٦٣٤ ، ٧٢٥ ، ٧٥٢ .

(٢) الشرح : ١٣٥ .

(٣) الشرح : ٢١٣ - ٢١٤ ، وللاستزادة انظر : ٨٧ ، ٩٧ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٧٤ ، ٢١٧ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٤٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٥٥٩ .

سيبويه وعنه روايتان ؛ إحداهما : أن حرف الشرط عمل في الشرط وهما معاً عملا في الجواب ، الثانية : أن حرف الشرط عمل فيهما ، لكن في الشرط بغير واسطة ، والشرط عمل في الجواب » ثم ذكر مذهب المازني ، ومذهب الكوفيين ، ومذهب أكثر البصريين ، ولم يرجّح ؛ فكأنّه يساوي بينها .

وقد يعترض على رأي سيبويه ويضعّفه ، وذلك نادر ، كقوله[1] في حدّ الحرف : « وقال سيبويه : « الحرف ما دل على معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل » ، وأورد النّقض بما دلّ على معنى في غيره من الأسماء كأسماء الاستفهام والشرط ونحوها ؛ لأن معنى كل واحد من الاسم والفعل في نفسه ؛ فإذا دلَّت هذه على معنى في غيرها فقد دلّت على معنىً ليس بمعنى اسم ولا فعل » .

وفي جواز حذف نون التوكيد من القسم من نحو : « والله ليقوم زيدٌ » ، قال[2] : ويجوز طرح نون التوكيد في كل موضع تدخل فيه إلا في القسم ؛ فإن طرحها فيه ضعيف ، نصَّ على ذلك سيبويه ، وذلك قولك : « والله ليقومُ زيدٌ » ؛ لأنها دخلت لتفرق بين لام القسم ولام الابتداء . قال ابن النحوية : « وفيه نظرٌ ؛ لأنّ الفرق يحصل بما قبلهما » .

ويتحرّى ابن النحوية الدقة فيما نسب إلى إمام النحاة ، فلا ينسب إليه إلا ما صحّ عنه ، ومن صور ذلك في باب الضمائر ، نسب ابن يعيش إلى سيبويه الرأي القائل بأن « إيّا » لا ظاهرة ولا مضمرة[3] ، والحق أنه رأي ابن درستويه ورأي سيبويه : أن الحروف المتصلة بـ« إيا » - من الكاف ونحوها - لحقت للدلالة على أحوال من يرجع إليه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب

---

(١) الشرح : ٥٢ .

(٢) الشرح : ٢٦١ ، وانظر : ٥٣٠ ، ٦٠٩ - ٦١٠ ، ٦٦١ - ٦٦٤ .

(٣) شرح المفصل : ٣ / ١٠١ .

والغيبة ، والضمير إنّما هو « إيّا » وحدها ، وكذا ذكره ابن النحويّة[١] مع أن شرح المفصل لابن يعيش من مصادره .

ومنها أن شراح الألفية[٢] نسبوا إلى سيبويه الرأي القائل بأن « نون المثنّى وجمع السلامة عوض من الحركة والتنوين » ، والصحيح نسبة الرأي إلى ابن ولّاد ، ورأي سيبويه أنها زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى فتثبت مع اللام كالحركة وتحذف مع الإضافة كالتنوين ، وكذا ذكره ابن النحوية[٣] .

أما العلماء الذين نقل عنهم ابن النحوية على تفاوتٍ في القلة والكثرة فهم :

- عيسى بن عمر الثقفي ، ت ١٤٩ هـ .
- أبو عمرو بن العلاء ، ت ١٥٤ هـ .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت ١٧٥ هـ .
- يونس بن حبيب ، ت ١٨٢ هـ .
- علي بن حمزة الكسائي ، ت ١٨٩ هـ .
- يحيى بن زياد الفراء ، ت ٢٠٧ هـ .
- سعيد بن أوس الأنصاري ، ت ٢١٥ هـ .
- سعيد بن مسعدة (الأخفش) ت ٢١٥ هـ .
- عبد الملك بن قريب (الأصمعي) ت ٢١٧ هـ .

---

(١) الشرح : ٦١١ - ٦١٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ١٢٢ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٨٢ ، وشرح ابن القاموس : ١ / ٢٧٥ .

(٣) الشرح : ١٨١ - ١٨٢ .

- صالح بن إسحاق الجرمي ، ت ٢٢٥ هـ .
- بكر بن محمد المازني ، ت ٢٤٩ هـ .
- العباس بن الفرج الرياشي ، ت ٢٥٧ هـ .
- محمد بن يزيد المبرد ، ت ٢٨٥ هـ .
- أحمد بن يحيى (ثعلب) ت ٢٩١ هـ .
- محمد بن أحمد بن كيسان ، ت ٢٩٩ هـ .
- إبراهيم بن السريّ (الزجاج) ، ت ٣١١ هـ .
- علي بن سليمان الأخفش ، ت ٣١٥ هـ .
- محمد بن سهل بن السّرّاج ، ت ٣١٦ هـ .
- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت ٣٣٩ هـ .
- الحسن بن عبد الله السيرافي ، ت ٣٦٨ هـ .
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (الفارسي) ، ت ٣٧٧ هـ .
- عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ .
- عبد القاهر الجرجاني ، ت ٤٧١ هـ .
- عيسى بن إبراهيم الربعي ، ت ٤٨٠ هـ .
- جار الله الزمخشري ، ت ٥٣٨ هـ .
- سعيد بن المبارك بن الدهّان ، ت ٥٦٩ هـ .
- عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، ت ٥٨٣ هـ .
- صدر الأفاضل الخوارزمي ، ت ٦١٦ هـ .

وهناك علماء اعتمد عليهم ابن النحوية كثيراً ، ولم يصرّح بهم ، وهم :

- يعيش بن علي بن يعيش ، ت ٦٤٣ هـ ، ونقل ابن النحوية عن كتابه شرح المفصل[١] .

- عثمان بن عمر بن الحاجب، ت ٦٤٦ هـ ، ونقل عن الكافية[٢] ، والشافية[٣]، والإيضاح في شرح المفصل[٤] .

- علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، ت ٦٦٣ هـ ، ونقل عن الممتع[٥] ، والمقرب[٦] ، وشرح الجمل[٧] .

- محمد بن عبد الله بن مالك ، ت ٦٧٢ هـ ، ونقل عن نظم الفوائد[٨] ، وشرح الكافية الشافية[٩] ، والتسهيل[١٠] ، وشرحه[١١] .

---

(١) انظر الشرح : ٤٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٦١١ - ٦١٣ ، ٧٤٣ ، ٧٤٩ .

(٢) انظر الشرح : ١٠٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٦٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٣١ .

(٣) انظر الشرح : ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٤) انظر الشرح : ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٥ ، ١٤٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ .

(٥) انظر الشرح : ٦٧ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢١ .

(٦) انظر الشرح : ٩٣ .

(٧) انظر الشرح : ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٤٤ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٣ ، ٣٢٢ .

(٨) انظر الشرح : ٣٥٦ .

(٩) انظر الشرح : ٦٨ ، ٢٩٦ ، ٣٤٢ .

(١٠) انظر الشرح : ١٠١ .

(١١) انظر الشرح : ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٢ .

– محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، ت ٦٨٨ هـ ، ونقل عن شرحيه للكافية(١) والشافية(٢) .

وتجدر الإشارة هنا إلى شروح الألفية التي يمكن أن يكون ابن النحوية قد اعتمد عليها ؛ فلا يتصوّر العقل أن يشرح ابن النحوية الألفية دون الاطّلاع على مؤلفات من سبقه في هذا المجال ، فهو وإن لم يصرّح بأحدٍ منهم في شرحه إلا أن التشابه واضح بين شرحه وبين شرحي الشريشي وابن القواس في المادة العلمية وفي الشواهد والآراء ، ولا أستطيع الجزم بنقله عن الشريشي ، وأما ابن القواس فإنني أرجّح أن يكون ابن النحويّة اطّلع على شرحه واستفاد منه أو أنهما اعتمدا على مصدر واحد فظهر التشابه بينهما .

ومن الأمثلة على ذلك : نسبتهم إلى المازني الرأي القائل بأن الواو والياء اللاحقة للفعل المضارع من الأمثلة الخمسة ضمير ، والألف علامة التثنية والفاعل مضمر . ونسبتهم إلى الأخفش القول بأن الألف والواو ضمير ، والياء علامة للتأنيث والفاعل مضمر(٣) .

وهو مخالف لما نُقل عنهما ، قال الأعلم(٤) : « وقال أبو عثمان وغيره من النحويين : الألف في « قاما » والواو في « قاموا » حرفان يدلاّن على الفاعلَين والفاعِلِين المضمرين ، والفاعل في النّيّة » .

---

(١) انظر الشرح : ١٠٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٦٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٣١ .

(٢) انظر الشرح : ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٣) انظر شرح الشريشي : ١ / ٣٥٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٦١ ، وشرح ابن النحوية : ١ / ٢٥١ .

(٤) النكت : ١ / ١٢٤ .

ومن النقول التي رجّحت عندي أن يكون ابن النحوية قد نقل عن ابن القواس استشهاده بقوله تعالى[١] : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ أخطأ ابن النحوية في الآية واستشهد بها هكذا : « إنّ الذين ينفقون أموالهم ... » بزيادة « إنّ » ، والخطأ بعينه عند ابن القواس[٢] .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ .

(٢) شرحه : ١ / ٧١٥ .

شواهده

حفل شرح ابن النحوية بالكثير من الشواهد ، شأنه شأن كتب النحو ، فالنحوي لا يعدم أن يجد شاهداً على القضية النحوية التي يسوقها ، وقد تنوعت شواهده من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والأقوال المأثورة ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

١ - القرآن الكريم :

احتفى ابن النحوية بكتاب الله - عزّ وجل - احتفاءً ظاهراً ، إذ أنه المصدر الوحيد المجمع على صحته وسلامته من التحريف ، فقد استشهد بست مائة وأربع وسبعين آية إذا استثنينا المكرّر منها .

وقد اعتدّ بالقراءات القرآنية السبعيّة والشاذّة؛ ينسبها أحياناً إن كانت سبعية[١] ، وقد لا ينسبها[٢]، وإن كانت شاذةً قال[٣]: « وفي القراءة الشاذة »، أو « على قراءة »، وقليلاً ما كان ينسبها . فانظر إليه يقول[٤] : « ولا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى ».

ويتضح منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم في النقاط الآتية :

- يقدّم القرآن على غيره من الشواهد ثم يُثَنِّي بالحديث الشريف ويُثلِّث بقول العرب ؛ كقوله[٥] في اجتماع الساكنين : « وحدّهما : أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولين والثاني مدغماً كقوله تعالى : ﴿ أخرجنا لهم دابّةً من الأرض ﴾ وقوله - عليه السلام - : « عليك بخويصَّة نفسك » ، وقولهم : « تُمُودَّ الثَّوبُ » .

(١) الشرح : ٦٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٥١٨ ، ٥٨٢ .

(٢) الشرح : ٩٣ ، ٩٤ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٥٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٥٤١ ، ٦١٧ .

(٣) الشرح : ٤٥٥ ، ٤٦٧ ، ٥١٧ ، ٦٠٣ .

(٤) الشرح : ٥٨٦ ، وانظر : ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٥) الشرح : ٢٥٦ .

- يحشد أكبر قدر ممكن من الآيات لتقرير القاعدة ؛ كشواهده[١] في وجوب لحاق الفاء لجواب الشرط ؛ استشهد بقوله تعالى : ﴿ إن كنتم تحبّون الله فاتبعوني ﴾ وقوله : ﴿ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ﴾ وقوله : ﴿ وإن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت ﴾ وقوله : ﴿ إن يسرق فقد سرق أخٌ له من قبل ﴾ وقوله : ﴿ وإن تعذّبهم فإنهم عبادك ﴾ وقوله : ﴿ من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم ﴾ وقوله : ﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ﴾ وقوله : ﴿ وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت ﴾[٢] .

- يعتمد على فطنة القارئ فيشير إلى الآية ؛ كقوله[٣] في معاني إلى : « إلى : معناها انتهاء الغاية ، ولا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ووجوب غسل المرافق والكعبين مأخوذٌ من بيان السّنّة » .

أشار إلى قوله تعالى[٤] : ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ ، وقد يورد جزءاً من الآية كاستشهاده في بيان معنى الكلمة بقوله تعالى : ﴿ وتمّت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا ﴾ ، وهي قوله تعالى: ﴿ ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ﴾ ، قال[٥] : « إلى آخر الآيتين » .

- لا يبيّن المعنى ولا يوجّه القراءة في الآية التي يستشهد بها ، وذلك كثير ، وقد يخالف ذلك ، كقوله في جواز طرح الفاء من جواب الشرط في السَّعَة على رأي

---

(١) الشرح : ٢٢٤ .

(٢) وللاستزادة انظر : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٤٧١ ، ٥٤٩ .

(٣) الشرح : ٢٨١ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٦ .

(٥) الشرح : ٤٤ .

الأخفش الصغير ، استشهد بقراءة نافع وابن كثير في قوله تعالى : ﴿ ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾ قرأ : ﴿ بما كسبت أيديكم ﴾ بطرح الفاء ، قال : لأنّ التقدير : « فهو بما كسبت »[١] .

وقوله[٢] في « هَلُمَّ » : « وتكون اسماً لفعلٍ متعدٍّ ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ أي : احضروا ، ولفعلٍ لازم ، كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أي : اقربوا » .

- يمزج التحليل بنصّ الآية كاستشهاده بقوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ قال : « فـ« من » في قوله : ﴿ من الصواعق ﴾ يجوز أن تكون لابتداء الغاية متعلقة بمحذوف ، أي : خوفاً من الصواعق ، ويجوز أن تكون معلّلة بمعنى اللام ، كما هي في قوله تعالى : ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غمٍّ ﴾ أي : « لِغَمٍّ » ، وعلى كلا التقديرين فـ﴿ من الصواعق ﴾ في موضع نصب على أنه مفعول له ، والعامل فيه : ﴿ يجعلون ﴾، و﴿ حذر الموت ﴾ مفعول له أيضاً، والعامل فيه : ﴿ من الصواعق ﴾ ؛ لأنه مقدر بـ« يخافون من الصواعق » ، فـ﴿ من الصواعق ﴾ علة لـ﴿ يجعلون ﴾ معلول بـ﴿ حذر الموت ﴾ ؛ لأنّ المفعول له الأول الذي هو ﴿ من الصواعق ﴾ يصلح جواباً لقولنا : لِمَ يجعلون أصابعهم في آذانهم ؟ والمفعول له الثاني الذي هو ﴿ حذر الموت ﴾ يصلح جواباً لقولنا : لِمَ يخافون من الصواعق ؟ »[٣] .

- ينسلخ من الألفاظ وينظر إلى المعنى العام ، كاستشهاده بقوله تعالى : ﴿ ما لهم

---

(١) الشرح : ٤٧ .

(٢) الشرح : ١٠٣ ، وللاستزادة انظر الصفحات : ٤٢ ، ٤٤ ، ٩٤ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٥٩١ .

(٣) الشرح : ٤٩٠ ، وللاستزادة انظر الصفحات : ٦٤ ، ١٠٣ ، ٢١٨ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ .

به من علم إلا اتباع الظن ﴾ قال : « المفهوم نفي الأعمّ من العلم والظنّ وهو الشيء، لأنّ الظنّ يستحضر بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه مثل : ﴿ فظنّوا أنهم مواقعوها ﴾ فيثبت بثبوته وينتفي بانتفائه ؛ فكأنه قيل : « ما تأخذون بشيءٍ إلا اتباع الظنّ » »[١] .

٢ – الحديث الشريف :

يمضي ابن النحوية على جادّة العلماء الذين فتحوا باب الاستشهاد بحديث الرسول – ﷺ – من أمثال السهيلي وابن خروف وابن مالك ؛ فقد استشهد بسبعة وأربعين حديثاً ، ستة وثلاثون منها وجدتها في الكتب الصحاح ، وأحد عشر منها ليست فيها . ويأتي حديث الرسول – ﷺ – في المرتبة الثانية عند ابن النحوية بعد القرآن الكريم ، قال[٢] في اجتماع الساكنين : « وحدُّهما : أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولِينٍ والثاني مدغماً كقوله تعالى : ﴿ أخرجنا لهم دابّة من الأرض ﴾ ، وقوله – عليه السلام – : « عليك بخويصّة نفسك » ، وقولهم : « تُمُودَّ الثَّوْبُ » » .

ويردُّ بحديث الرسول – ﷺ – على أئمة النحاة من أمثال سيبويه والمبرد ، كقوله[٣] : « وقوله عليه السلام : « مَلَّكَكُمْ إيَّاهُم ، ولو شاء مَلَّكَهُم إيّاكم » ، شطره الأول يردّ على سيبويه ، وشطره الثاني على المبرد » فسيبويه يرى أن الضميرين إذا اجتمعا من بابين يُفصل الأعرف ويؤخّر ، والمبرّد يرى الاتصال مع تأخّر الأعرف ، فجاء قوله – عليه السلام – على خلاف رأييهما .

---

(١) الشرح : ٥٠٦ .

(٢) الشرح : ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٣) الشرح : ٦١٠ .

٣ - أقوال العرب والشعر :

كانت شواهد ابن النحوية من أقوال العرب قليلة إذا ما قيست بالقرآن الكريم والشعر أما الشعر والرجز فقد استشهد بثمانمائة وستة وأربعين بيتاً ، وهو عددٌ لا بأس به ، واتسمت شواهده بالأصالة ؛ فهي من شواهد سيبويه ، وأبيات الحماسة ، وشواهد الجمل ، والمفصل ، والكافية ، وهي في معظمها مألوفة متداولة في كتب النحاة ، وهي الشعراء من عصور الاحتجاج سوى أربعة أبيات لأبي تمام ولأبي العتاهية ولأبي نواس ، سأشير إليها لاحقاً ، وتتضح طريقته في الاستشهاد بالنقاط الآتية :

- لا يهتم ابن النحوية بنسبة الشاهد ، مع شهرة كثير من أصحاب الشواهد ؛ فيورده مصدّراً بقوله : « قال الشاعر ، وقال آخر » ، أو يستغني بذكر مصدره عن نسبة الشاهد بقوله : « ومن شواهد الكتاب ، ومن أبيات الحماسة » ، لعلمه بأن أبيات سيبويه وأبيات الحماسة قد عُني العلماء بنسبتها وشرحها .

- يذكر الشواهد عقيب القواعد المتعلقة بها ، وهذا كثير ، وقد يذكرها قبلها وهذا قليل .

فمن الأول استشهاده على إعراب « هن » بالحركات الثلاث بقوله[1] : « وجاء في « هن » لغة أخرى : وهي إعرابه بالحركات حال الإضافة أيضاً ، تقول : « هنك » بالضم والفتح والكسر ، وفي الحديث : « من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا » ، ومنه قول الشاعر :

تَقُولُ يَا شَيْخُ أَمَا تَسْتَحِي ... مِنْ شُرْبِكَ الخَمْرَ عَلَى المَكْبَرِ
وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً ... صَفْرَاءَ لَوْنَ الفَرَسِ الأَشْقَرِ

(١) الشرح : ١٢٨ - ١٢٩ .

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا   وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

ومنه استشهاده على التضعيف بقوله[١] : « وأما التضعيف فهو زيادة حرف مثل الموقوف عليه وإدغامه فيه ، ويجري في كل صحيح متحرك ما قبل آخره ؛ لئلا يجتمع الساكنان ، غير مهموز لثقل الهمزة .... قال :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الكَلْكَلِّ

موقع كَفَّيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي »

ومن الثاني : استشهاده على إثبات فعل الحال وإثبات زمانه بقوله[٢] : « وقول زهير :

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ   وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

إخبارٌ عن تعلّق علمه بما في الزمانين دون ما في الثالث ، والذي في هذه الأزمنة إنما هو الأحداث ، وقد جعل الأزمنة ثلاثة ؛ فتكون الأحداث التي فيها ثلاثة ، فثبت أن الأفعال ثلاثة ، وهو يستلزم إثبات فعل الحال » .

ومنه استشهاده على أن « أنَّى » بمعنى « كيف » ، قال[٣] : « وقول الكميت :

أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ   مِنْ بَعْدِ لاَ صَبْوَةٌ وَلاَ لَعِبُ

فهي بمعنى « كيف » » .

ومنه استشهاده على أنّ « أنْ » تُحمَل على « ما » ولا تعمل حينئذٍ ، قال[٤] : « وأما نحو : ﴿ لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة ﴾ بالرفع في قراءة مجاهد ، وقول الشاعر :

---

(١) الشرح : ١٤١ .

(٢) الشرح : ١٩٩ .

(٣) الشرح : ٢١٨ - ٢١٩ .

(٤) الشرح : ٢٣٠ - ٢٣١ .

أَنْ تَقْرَآنِ عَلى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلاَمَ وألاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا

فحملٌ لها على « ما » لاشتراكهما في المصديّة » .

– يستشهد بأكثر من شاهد على مسألة نحوية واحدة . ومنه استشهاده[1] على أن « سوى » تخرج عن الظرفية إلى الحالات الإعرابية الأخرى ، فقد أورد خمسة شواهد على خروجها ، منها قول الفند الزِّمّاني :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقول الآخر :

ذكرك الله عند ذكر سواه ... صارف عن فؤادك الغفلات

وقول محمد بن عبد الله بن المولى :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي

وقول حسان بن ثابت :

أَصَابَهُمْ بَلاَءٌ كَانَ فِيهِمْ ... سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ

وقول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

– ترافق شواهدَه شواهدُ قرآنية فيقدّم القرآن ، كقوله[2] في إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول : « وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إقامة غيره مع وجوده ، واستدلّوا بقوله تعالى : ﴿ لِيُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون ﴾ ، وبقوله : ﴿ ويخرج له يوم القيامة كتاباً ﴾ ، وبقوله : ﴿ وكذلك نُجِّي المؤمنين ﴾ ، وبقول الشاعر :

---

(١) الشرح : ٥٢٩ .

(٢) الشرح : ٥٤٩ .

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلاَبَا »

- بعض شواهده ذات جوانب متعدّدة من الاستشهاد ؛ فيشير إلى الشواهد الأخرى بقوله : « وفيه شاهد على كذا » ، وقد لا يشير إليها .

فمن الأول : استشهد على معاملة « أب ، وأخ ، وحم » معاملة المقصور بالألف في كلّ حال من الرفع والنصب والجر ، مفردة ومضافة إلى الياء وغيرها ، تقول : « جاء الأخا والأبا والحما » ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ثم قال[1] : « وفيه شاهد على استعمال المثنّى بالألف في كل حال » .

ومنه استشهاده على إعراب « هن » بالحركات ، ومنه قول الشاعر :

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

قال[2] : « وفيه شاهد على جواز حذف حركة الإعراب ؛ أي : « هَنُكِ » ، على طريقة : ﴿ يأمرْكم ﴾ في قراءة من أسكن الراء .

ومنه استشهاده على تثنية المقصور الزائد على الأربعة بقلب ألفه ياء على مذهب البصريين ، كقول الشاعر :

شَهْرَيْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنِ

قال[3] : « وفيه شاهدٌ على إبدال البعض من الكل » .

---

(١) الشرح : ١٢٧ .

(٢) الشرح : ١٢٩ .

(٣) الشرح : ١٦١ ، وللاستزادة انظر : ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٤٦٧ .

ومن الثاني : استشهاده على تثنية « أخ » بردّ المحذوف فيقال : « أخوان » ، بقول الشاعر :

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَالاَ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

يستشهد به النحاة أيضاً على تغليب المذكر على المؤنث ؛ لأنه يعني : الأخ والأخت(١) ، ولم يشر إلى ذلك . وكذلك قول الشاعر :

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

يستشهد به النحاة أيضاً على إسكان اللام من « يَلْدَهُ » تخفيفاً ، ولم يشر إلى ذلك(٢) .

ومنه استشهاده على وصل الاسم الموصول بكأن ، والعلّة أن التشبيه حكم بإلحاق المشبه بالمشبّه به في أظهر أوصافه ، قال الشاعر :

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

يستشهد به النحاة أيضاً على أن « حِجْلَى » جمع نادر ، لم يرد منه في كلام العرب إلا هو وظِرْبَى ، جمع ظِرْبان ، ويستشهدون به أيضاً على تصغير « صِبْيَة » على « أُصَيْبِيَة » كأنهم جمعوه جمع قِلّة على « أَصْبِيَة » ثم صغروه(٣) .

- وقد يعقب الشاهد بتعليق يسهم في استبانته ، كاستشهاده بقول عمرو بن معدي كرب :

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتِ

(١) الشرح : ١٦٥ .

(٢) الشرح : ١٦٦ .

(٣) الشرح : ٦٢٤ .

استشهد به على حذف الفاعل لضرورة الوزن ؛ قال[١] : « أراد أن يقول : « فرددتها » ؛ فلم يساعده الوزن .

واستشهاده على تأكيد النكرة المحدودة بـ« أجمع » على رأي الكوفيين ، قال[٢] : « أنشد الفراء :

حَتَّى إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا
وَصَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

والخُطَّاف : حديدة حجناء تكون في جانبي البكرة ، فيها المحور ، والبكرة ، بالتسكين وجمعها بِكَر بالتحريك ، كحَلَقَة وحِلَق » .

وقد يطيل في شرح الألفاظ كاستشهاده بأبيات خطام المجاشعي :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ
غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ
وَغَيْرَ وُدٍّ جَاذِلٍ أو وُدَّيْنْ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

قال[٣] : « « والآي » : جمع « آية » وهي العلامة ، و« الحُطام » : ما تكسَّر من اليَبْس ، و« كِنْفَيْن » أي : ذو كِنْفَين ؛ فحذف المضاف ، وهما تثنية « كِنْف » ، وهو في الأصل وعاء يكون فيه أداة الراعي ، وبتصغيره جاء الحديث : « كُنَيْف مُلِيءَ علماً » ، ثم سُمِّي كلّ وعاءٍ كِنْفاً ، توسُّعاً ، يصفهما بالقلَّة ، و« الجاذل » : المنتصب مكانه لا يبرح ، و« الصاليات » : الأثافي المسوَّدات من النّار ، واحدها « أُثْفِيَّة » ، ووزنها إمّا « أُفْعِيلة » بزيادة الهمزة ، لسقوطها في قولهم : « ثَفَّيْتُ القدرَ » ، فـ« يُؤَثْفَيْن » على هذا « يُؤَفْعَلْن » مثل :

---

(١) الشرح : ٥٣٧ .

(٢) الشرح : ٧٣٥ .

(٣) الشرح : ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وللاستزادة انظر : ٤٨٨ ، ٤٩٤ - ٤٩٥ ، ٥١٤ ، ٦٢٤ ، ٧٤٨ .

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وإمّا « فُعْلِيَّة » بأصالة الهمزة ، فوزن « يُؤَثْفَيْن » : « يُفَعْلَيْن » ، فـ« الكاف » الأولى حرف جرّ ، والثانية اسم ، بمعنى : « مثل » ، ولا يجوز عكسه ؛ لئلا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف يشبه المضاف لفظاً ؛ وهو عديم النظير » .

- قد يذكر الشاهد مخالفاً للقاعدة ، ويبيّن أن وروده من باب الضرورة ؛ لا من باب السعة ، كاستشهاده في باب التمييز بقول راشد بن شهاب اليشكري :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ قُبَالَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

قال[1] : « والبيت محمول على زيادة الأداة ضرورة ؛ لإقامة الوزن » .

واستشهاده على العطف على الضمير دون توكيد بقول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ
وَتَنَقَّبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْـ ... ـنَ عُيُوناً سُودَ الْمَحَاجِرِ نُجْلاَ

قال[2] : « وهو عند المانعين محمول على الضرورة » .

- ورود الشاهد برواية نادرة ، كاستشهاده بقول الشاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ... وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ

روايته في كتب النحاة[3] : « أَجْمَعُ » ، قال[4] : « لأنه - أي الشاعر - استعمل في قوافي هذه القصيدة « أجمع » ؛ فكره الإيطاء » . والإيطاء : تكرار القافية بمعنىً واحد .

---

(١) الشرح : ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) الشرح : ٧٦٩ - ٧٧٠ ، وللاستزادة انظر : ٤٦ - ٤٧ ، ١٧٩ - ١٨٠ ، ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٢٨٦ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ، ٤٨٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٨٠ ، والأصول : ٣ / ٤٦٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٣٥ .

(٤) الشرح : ٧٢٧ .

- قد يهمل الرواية المشهورة للشاهد ، كاستشهاده بقول لبيد :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَضِ الدِّخَالِ

الرواية المشهورة « نَغَص » بالصاد ، من قولهم : « نَغِصَ الرجلُ » ، إذا لم يُتمَّ مراده ، و« النَّغَض » بالضاد : التحرك وإمالة الرأس[1] .

- دقَّته في الاستشهاد بالأبيات على الوجه الصحيح ، كاستشهاده بقول الأعشى[2] :

وَذَا النُّصُبَ الْمَنْصُوبَ لاَ تَعْبُدَنَّهُ وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَا للهَ فَاعْبُدَا

يستشهد به بعض النحاة هكذا :

وَإِيَّاكَ وَالْمِيتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَان وَا للهَ فَاعْبُدَا

وهو مُلَفَّقٌ من بيتين ، هما :

وَإِيَّاكَ والمِيتَاتِ لاَ تَأْكُلَنَّهَا وَلاَ تَأْخُذَنْ سَهْماً حَدِيداً لِتَفْصِدَا

وذَا النُّصُبَ ....

واستشهاده بقول الجميح الأسدي[3] :

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُوهَةٍ فَدْمِ

عَمْرُو بْنُ عَبْدِ ا للهِ إنّ بِهِ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

يستشهد به بعض النحاة هكذا :

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ لَهُ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

فيلفقونه من بيتين .

---

(١) الشرح : ٤٧٣ .

(٢) الشرح : ٢٥٧ .

(٣) الشرح : ٥٣٢ - ٥٣٣ .

- بعض شواهده لم ترد في دواوين قائليها ، كقول الفرزدق[١] :

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فإنّه لم يرد في ديوانه ، ولا في النقائض .

وقول الأعشى[٢] :

وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ   مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

لم يرد في ديوانه .

وقول جرير[٣] :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الكِلاَبَا

لم يرد في ديوانه ، وفيه قصيدة عدّتها ١١٤ بيتاً يهجو بها الفرزدق ، والشاهد من شواردها ، وقبله[٤] :

وَهَلْ أُمٌّ تَكُونُ أَشَدَّ رَعْياً   وَصَرّاً مِنْ قُفَيْرَةَ وَاحْتِلاَبَا

- أورد أربعة أبيات لشعراء لا يحتجّ بشعرهم ، كقول أبي تمام[٥] :

إنّ العُلاَ حَسَنٌ فِي مِثْلِهَا الحَسَدُ

ليدلّ على مصدر الفعل « حَسَد » ، أورده عقيب قوله تعالى : ﴿ حَسَداً مِنْ عِنْدِ أنفسهم ﴾ ؛ فلعلّه إنما أورده للاستئناس والتمثيل .

---

(١) الشرح : ٧٢٨ .

(٢) الشرح : ٧٨٣ .

(٣) الشرح : ٥٤٩ .

(٤) ديوانه : ١ / ٣٥٩ - ٣٧٣ .

(٥) الشرح : ٣٨ .

وقول أبي العتاهية[1] :

إِنَّمـــا يَعْـــرِفُ ذَا الفَضْـــــلِ مِـــنَ النَّــــاسِ ذَوُوهْ

وأشار إلى شذوذه .

وقول أبي نواس[2] :

أَقَمْنَــا بِهَــا يَوْمــاً وَيَوْمــاً وَثَالِثــاً وَيَوْمــاً لَــهُ يَــوْمُ الــتَّرَحُّلِ خَــامِسُ

وأشار إلى أنَّه ضرورة .

وقول أبي نواس[3] أيضاً :

قُــلْ لِمَــنْ سَــادَ ثُــمَّ سَــادَ أَبُــوهُ ثُــمَّ قَــدْ سَــادَ قَبْــلَ ذَلِــكَ جَــدُّهْ

وكذلك يورده العلماء في هذا الموضع[4] شاهداً على أنّ « ثُمَّ » بمعنى « الواو » .

---

(١) الشرح : ١٢٠ .

(٢) الشرح : ١٧٣ .

(٣) الشرح : ٧٥٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ ، والجنى الداني : ٤٢٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١١٧ ، وخزانة الأدب: ١١ / ٣٧ .

مآخذ في هذا السفر

قيمة الكتاب العلمية لا تخفى ، وحسناته تغلب ما عداها ، ولكن العمل البشري لا يخلو من النقص ، وشرح ابن النحوية على ألفية ابن معط كغيره من الكتب يوضع في ميزان النقد فيُبيَّن ماله وما عليه ، ووقفت في هذا السفر على بعض الهنات التي لا تحطّ من قدر الكتاب ولا تعيبه بقدر ما ترتقي به وتكمل منفعته ، وقد أجملتها في النقاط الآتية :

١ - مآخذ على الشواهد .

٢ - مآخذ على الآراء النحوية .

أولاً : الشواهد :

أ - الشواهد القرآنية :

ابن النحوية من العلماء الذين أكثروا من الاستشهاد بالشواهد القرآنية ؛ فكثرة شواهده وتشعّب مسائله قد توقع في خطأ ، أو سقط من نص الآية ، والخطأ والسقط فيها إما من المؤلف وإما من الناسخ ، ومع أنني أربأ بأفاضل العلماء عن الخطأ في آيات القرآن فإن منها ما لا يحتمل الخطأ من غير المؤلف كاستشهاده بقوله تعالى(١) : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ استشهد بها(٢) هكذا : « إن الذين ... » بزيادة « إن » وليست الزيادة من الناسخ لأنه أورد الآية في معرض حديثه عن جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصول إذا دخلت عليه « إنّ » .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية : ٢٧٤ .

(٢) الشرح : ٦٥٠ .

ومنها استشهاده بقوله تعالى[١]: ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ أورد قراءة ابن كثير: ﴿ لأقسم ﴾ بقوله[٢] : قرأ : « والله لأقسمنَّ » ، وأردف بقوله : « وحكي عن العرب : « والله لأضربه » » فدلّ على أن التحريف منه ، عفا الله عنه .

ومنها استشهاده بقوله تعالى[٣] : ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض ﴾ استشهد[٤] بهذا هكذا : « ولو شئنا ... » .

ومنها استشهاده بقوله تعالى[٥] : ﴿ وعد الله لا يخلف الله وعده ﴾ ، استشهد[٦] بها هكذا : « ... لا يخلف الله الميعاد » .

وقوله تعالى[٧] : ﴿ ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم ﴾ ، حرّف كلمة « الرحيم » إلى « الحكيم » .

وقوله تعالى[٨] : ﴿ ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ﴾ استشهد[٩] به هكذا : « ما أشركنا نحن ولا آباؤنا » .

---

(١) سورة القيامة ، الآية : ١ .

(٢) الشرح : ٢٦١ .

(٣) سورة الزخرف ، من الآية : ٦٠ .

(٤) الشرح : ٢٧٩ .

(٥) سورة الروم ، من الآية : ٦ .

(٦) الشرح : ٤٢٩ .

(٧) سورة الروم ، من الآية : ٥ .

(٨) سورة النحل ، من الآية : ٣٥ .

(٩) الشرح : ٧٦٩ .

وقوله تعالى[١] : ﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾ استشهد[٢] به هكذا : « ما لا تعلموا ... » .

ومن الأخطاء في الشواهد القرآنية ما يمكن أن يُعزى إلى الناسخ ، ومن الأمثلة على ذلك : قوله تعالى[٣] : ﴿ أم حسبتم أن تتركوا ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾ سقطت ميم « أم » منه فورد هكذا[٤] : « أحسبتم » .

وللاستزاده انظر الصفحات : ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٤٤٦ ، ٥٥١ ، ٧٤١ .

ب – شواهد الشعر :

وهم ابن النحوية في نسبة بعض الشواهد إلى قائليها ، ومن ذلك استشهاده بقول الشاعر[٥] :

لاَهِ ابْنِ عَمِّكَ لاَ أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

ونسبه إلى الربيع بن ضَبُع ، وهو لذي الإصبع العدواني ، من نونيته المشهورة .

ومنه استشهاده بقول الراجز[٦] :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيٍّ
قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

نسبه إلى الطرماح بن حكيم ، والصحيح أنه للأغلب العجلي[٧] .

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية : ٩١ .

(٢) الشرح : ٧٦٩ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية : ١٦ .

(٤) الشرح : ٢١٠ .

(٥) الشرح : ٣٠٤ .

(٦) الشرح : ٣١١ .

(٧) شعره : (شعراء أمويون) : ١٦٩ .

ومنه وهمه في نسبة الممدوح بقول جرير[١] :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

فقال[٢] : هشام بن عبد الملك ، والصحيح معاوية بن هشام بن عبد الملك ، يدل عليه قوله في القصيدة :

إِلَى مُعَاوِيَةَ الْمَنْصُورِ إِنَّ لَهُ دِيناً وَثِيقاً وَقَلْباً غَيْرَ حَيَّادِ

- ولفّق ابن النحوية بيتاً من بيتين ، وهو قوله[٣] :

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

لفّقه من قول زهير بن أبي سلمى[٤] :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

ومن قول المسيّب بن علس[٥] :

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ نَقَعَ الصُّرَاخُ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

والتلفيق في البيت قديم[٦] .

- وحرّف ابن النحوية الرواية في قول الشاعر[٧] :

---

(١) ديوانه : ٢ / ٧٤٥ .

(٢) الشرح : ٧٥٧ .

(٣) الشرح : ١٠٣ .

(٤) شرح شعره : ٧٨ .

(٥) شعر المسيب (ضمن ديوان بني بكر) : ٦١٢ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٦ / ٣١٨ .

(٧) الشرح : ٢٥٣ .

لَــوْلاَ فَــوَارِسُ مِــنْ نُعْــمٍ وَأُسْــرَتِهَا يَــوْمَ الصُّلَيْفَــاءِ لَــمْ يُوفُــونَ بِالْجَــارِ

والرواية الصحيحة: « من ذهل » ، و« من جرمٍ » ، وهما قبيلتان ، و« نعم » امرأة، قال البغدادي[١] : « ورُوي « نعم » أيضاً – بضم النون – وهو اسم امرأة ، وهو تحريف » .

ثانياً : الآراء النحوية :

آراء وهم في نسبتها وتحريرها :

– نسب ابن النحوية إلى الأخفش الرأي القائل بأن « كي » تنصب الفعل المضارع بإضمار « أن » مطلقاً ؛ لأنها عنده حرف جرّ[٢]، وهو مخالفٌ لما في معاني القرآن[٣] ، قال : « وقد تكون « كي » بمنزلة « أنْ » هي الناصبة ، وذلك قوله[٤] : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾؛ فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن « كي » وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام ».

وابن النحوية ليس بدعاً في هذه النسبة ، فقد تناقلها النحاة في كتبهم[٥] .

– نسب ابن النحوية إلى أبي علي الفارسي قوله بأن العلل المانعة من الصرف إحدى عشرة علة[٦] ، والصحيح أن أبا علي يراها تسعاً[٧]، وهو على رأي الجمهور .

---

(١) خزانة الأدب : ٩ / ٣ .

(٢) الشرح : ٢٣٦ .

(٣) ١ / ١٢٠ .

(٤) سورة الحديد ، من الآية : ٢٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ .

(٦) الشرح : ٣٣٤ .

(٧) ينظر : الإيضاح العضدي : ٣٠٩ .

- نسب ابن النحوية إلى الزجاج أنه أسقط المفعول له من جملة المفاعيل ، تبعاً للكوفيين[١] ، والصحيح أنه أسقط المفعول معه[٢]، والمؤلف ليس بدعاً في هذه النسبة؛ فقد تناقلها النحاة أيضاً في كتبهم[٣] .

- نسب إلى المصنّف ميله إلى أن المفعول معه منصوب على الظرف[٤] ، تبعاً للأخفش الذي يرى أن معنى : « قمت وزيداً » ، « قمت مع زيدٍ » ؛ فحُذفت « مع » ووُضعت « الواو » موضعها ؛ فانتقل نصب « مع » إلى ما بعد « الواو » ، والصحيح أن المصنّف يرى نصبه بالفعل ، وهو على مذهب البصريين ، قال في الفصول[٥] : « الضرب التاسع : المفعول معه ، وهو اسمٌ يصل الفعل إليه بواسطة واوٍ تنوب عن « مع » ، في المعنى لا في العمل » .

(١) الشرح : ٤٢٠ ، ٤٩٠ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، والمساعد : ١ / ٥٤٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٩٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٢ ، والمساعد : ١ / ٤٨٥ .

(٤) الشرح : ٤٩٨ .

(٥) ١٩٣ .

الفصل الثالث

ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد "

ويشتمل على :

- موقفه من المصنّف .
- مؤقفه من مسائل الخلاف .
- اختياراته .
- نقول العلماء عنه .

موقفه من المصنّف

أثنى ابن النحوية على ابن معط في مقدمته وعلى ألفيته بقوله[١] : « .... كتاب الألفية الذي هو في كتبه كالشامة ، وللناظر فيه كقول الرابعة : لا مخافة ولا سآمة ، من أنفع الكتب فيه ، وأجمعها لمعانيه .... » ، وهو وإن كان قد وافقه في أغلب آرائه فإن موافقته لم تمنعه من الوقوف موقف العالم المدقّق مؤيّداً ومناقشاً ومعارضاً ؛ فيتدخّل لتوجيه عبارته وتحريرها وتفصيل ما أجمله واستدراك ما أغفله .

فمن صور مناصرته له واعتذاره :

قول المصنف في أقسام الكلمة[٢] :

وَهْيَ ثَلاَثٌ لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ ... الاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ

فاعتذر له ابن النحوية عن تأنيث « ثلاث » ، قال[٣] : « وقوله عن الأقسام : « وهي ثلاث » ، والأقسام واحدها قسم ، وهو مذكر ، والتاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة إنما تحذف مع المؤنث وتثبت مع المذكر ، فحقّه أن يقول : « وهي ثلاثة » ؛ إلا أن الأقسام لما لم يخرج كل واحدٍ منها عن أن يكون فرقة وجملة ، وعن أن تصدق الكلمة عليه ضرورة صدق الجنس على الأنواع ، كان بهذين الاعتبارين مؤنثاً ، فعومل معاملة المؤنث في طرح التاء ، كما طُرحت في قوله :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَا كُنْتُ أَتَّقِي ... ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وإن كان الشخص مذكراً ؛ لأن المراد به المؤنث ؛ بدليل تفسيره بقوله : كاعبان ومعصر » .

---

(١) ينظر : مقدمة المؤلف : ٢ .

(٢) ينظر : الشرح : ٤٠ .

(٣) ينظر : الشرح : ٤٦ .

ومنها قول المصنّف في علة البناء[١] :

كحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ فَقِسْ تُصِبْ — وَعِلَّةُ البِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ
أَعْنِي فِي الاسْمِ وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا — الحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا
كَمَنْ وَإِيهِ وَنَزَالِ وَهَلُمْ — وَلَفْظُ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ يَعُمْ

فاعتذر له ابن النحوية عن تكرار الأمثلة، وعن تذكير الضمير في قوله: « وهو » ، قال[٢] : « ذَكَّر الضمير ، وإن كان لِلعِلَّةِ ؛ لأنها سَبَبٌ ، وأسماء الأفعال الواقعة موقع الفعل الماضي كـ« شتان ، وهيهات » ، وموقع فعل الأمر كـ: « إيه ، ونزال » ، وقد مثّل بأحدهما ، وهو ما للأمر وكرّر الأمثلة ، والذي يظهر من فائدة التكرار أن يكون قصد إلى التمثيل بالمذكر في قوله : « إيه » ، وبالمؤنث في قوله : « نزال » ، ودليل التأنيث قوله :

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ — دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

وبالمركب في قوله : « هلم » ، لينبّه على أنّه لا فرق في الوقوع المقتضي للبناء بين أن يكون الواقع مذكراً أو مؤنثاً ، مركّباً أو بسيطاً » .

ومنها اعتذاره عن ابن معط في الترتيب ، حيث ذَكَر غير المنصرف بعد ذِكر المعتل ، قال[٣] : « وكان الترتيب يقتضي أن يذكر بعد الصحيح المنصرف قسم غير المنصرف ، ثم يذكر المعتل بعد ذلك ، ولكنّه أخّر ذكره إلى بعد المعتل لئلا يوهم اختصاص الصرف والمنع بالصحيح ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن الصرف ومنعه ينال الصحيح والمعتل أيضاً كـ« عَصاً ، وقاضٍ ، وحُبْلَى ، وجوارٍ » ؛ فجعل ذكر غير المنصرف بعد ذكرهما ، كأنه قصد ذكر المنصرف منهما ، ثم ذكر غير المنصرف منهما أيضاً » .

---

(١) ينظر : الشرح : ١٠٠ .

(٢) ينظر : الشرح : ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) الشرح : ١١٠ .

ومنها اعتذاره عنه في ذكر « المفاعلة » مكان « التفاعل والافتعال » في قوله :

والواوُ تَخْتَصُّ بِهَا المُفَاعَلَهْ

قال ابن النحوية[١] : « وقد أقام « المفاعلة » مقام « التفاعل ، والافتعال » لقربها منهما باقتضائها التعلّق من الطرفين ، وبأنّ مفعولها من جهة المعنى فاعل ؛ فكأنها في المعنى غير مستقلّة بفاعل واحد مثلهما ، وإن كانت في اللفظ مستقلة بفاعلٍ واحدٍ ، تقول: « ضاربَ زيدٌ عمراً مضاربةً » ؛ بخلاف « التفاعل والافتعال » فإنهما لا يستقلّان بفاعلٍ واحد ؛ ولذلك يجوز : « ضارب زيدٌ وعمرٌو ، فعمرٌو ، ثم عمرٌو خالداً » ، ويجوز « تخاصم واختصم زيدٌ وعمرٌو » ، ولا يجوز : فعمرٌو ، ولا : ثم عمروٌ ، لعدم استقلالهما بفاعلٍ واحد ، وبيان ذلك هو أنّ « فَاعَل » يجري في التعدية مجرى « فَعَل » ؛ فلذلك تقول : « ضاربَ زيدٌ عمراً » كما تقول : « ضَرَب زيدٌ عمراً » ، وإن كان معناه على أن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه ، إلا أنّه ليس وضعه على أن ينسب إلى المشتركين بخلاف « تفاعل ، وافتعل » مثل « تخاصم ، واختصم » فإن وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين ، فلذلك تقول : « القوم ضاربوا زيداً » ، ولا تقول : « القوم تخاصموا زيداً ، ولا اختصموا زيداً » ؛ لأن « تفاعل » ينقص مفعولاً عن « فاعل » ؛ لأن مفعول « فاعل » يصير فاعلاً لـ« تفاعل » ؛ فإذا قلت : « ضاربَ زيدٌ عمراً » وعدلت إلى « تفاعل » قلت : « تضَاربَ زيدٌ وعمرٌو » ؛ فيصير ما كان مفعولاً لـ« فاعل » فاعلاً لـ« تفاعل » ؛ فلذلك نقص مفعولاً عنه ، فلو كان « فاعل » متعدّياً إلى اثنين مثل « جاذبت زيداً الثوبَ » وعدلت إلى « تفاعل » فقلت : « تَجَاذَبْنَا الثوبَ » نقص أيضاً عنه مفعولاً وصار متعدّياً إلى واحد، وقد ظهر من هذا أنّ « فاعل » يستقلّ بفاعلٍ واحد من حيث اللفظ ، وأنّ « تفاعل ، وافتعل » الذي بمعناه لا يستقلّ بذلك ؛ لأن وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين » .

(١) الشرح : ٧٦٧ .

وإلى جانب مناصرته ومعاضدته والاعتذار عنه أبدى ابن النحوية من خلال شرحه ما يعنّ له من ملاحظات حول ألفية ابن معطٍ؛ فقد تتبّعه في حدوده ، وأمثلته ، وأحكامه ، وتقييد ما أطلقه ، وألفاظه ، ونظمه ، وترتيبه ، والاستدراك عليه ، ونمثّل بمثالٍ واحدٍ لكل قضية من القضايا السابقة :

نقده لحدوده :

حدّ ابن معطٍ الكلام بقوله :

اللّفظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الكَلَامُ

واعترض عليه ابن النحوية بعدم تقييد الفائدة بالتمام بقوله[1] : « وقد دخلت الكلمة في حدّ الكلام بهذا الحدّ ؛ لأنها لفظٌ مفيد ، فلم يكن الحدّ مانعاً ؛ فكان حقُّه أن يُقيِّد الفائدة بكونها تامة » ثم اعتذر عنه بقوله : « ولكنه استغنى عن تتميم الحدّ بالمثال ، حيث قال : « مَضَى القومُ وهُمْ كِرَامُ » » .

ثم اقترح ابن النحوية الحدّ الجيّد بقوله : « والحدّ الجيّد : لفظٌ مركّبٌ دالٌّ على معنى تامّ » وقد حدّه به ابن معطٍ في الفصول[2] .

نقده لأمثلته :

عدّد ابن معطٍ أسماء الإشارة بقوله :

هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا   هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا
وهَؤُلاءِ وأُولَى أُولاَئِكَا   وَفِي المُخَاطَبَةِ قُلْ مِنْ ذَلِكَا

---

(١) الشرح : ٤١ .

(٢) الفصول الخمسون : ١٤٩ .

وتعقّبه ابن النحوية بقوله(١) : « وقوله :

هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا

غير مستقيم ؛ لأن « هذان ، وذان » واحد ، وكذلك قوله :

هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا

لأن « هاتان ، وتان » واحدٌ أيضاً ، وكذلك قوله :

وهَؤُلاءِ وأُولَى أُولاَئِكَا

لأن « هؤلاء ، وأولى » واحدٌ أيضاً ، لم يفارق الأولى فيها الثاني إلا باتصال حرف التنبيه ، وهو لا يدل على قرب ولا بعد ، ولأنه لم يذكر مثال مثنّى البعيد في المذكر والمؤنث ومجموعهما » .

نقده لأحكامه :

حكم ابن معطٍ على أن الإضافة في قولهم : « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع » لفظيّة ، بقوله(٢) :

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا
كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلاَةَ الأُولَى ومَسْجِدَ الجَامِعِ حَيْثُ قِيلاَ

مع صحة تقديرها باللام ، وكان قد عرّف الإضافة المعنوية في أول الباب بأنها مقدرة باللام ، قال(٣) :

ثُمَّ الإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الاسْمَ فَالمَحْضَةُ وَهْيَ تُعْرَفُ

---

(١) الشرح : ٦٥٨ ، وانظر : ٣١٦ ، ٣٧١ ، ٦٠٥ .

(٢) الشرح : ٦٨٣ .

(٣) الشرح : ٦٧١ .

بأنَّهَـــا إضَافَـــــةٌ مُقَـــــدَّرَهْ بِـــلامِ تَخْصِيـــصٍ كَعَبْـــدِ حَيْـــدَرَهْ

واعترض عليه ابن النحويّة بقوله[1] : « أكثر النحويين على أن إضافتها معنوية ، وذهب الفارسي وابن السَّرَّاج إلى أنها لفظية ، قالا : لأن المراد بها الانفصال ؛ إذ هي إضافة إلى شيء والمراد الإضافة إلى غيره ؛ فهي في نية الانفصال ، وهذا شأن الإضافة اللفظيّة ، وهي عند الباقين إضافة معنوية ؛ إذ هي بمعنى اللام ، واللفظيّة لا تقدّر بها ، وهذا يرد عليه ؛ لأنه قال في المعنوية : وهي تعرف بأنها إضافة مقدرة بلام تخصيص ، وبتّ القول في « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع » بأن إضافته لفظيّة مع صحّة تقديرها باللام » .

تقييد ما أطلقه وإطلاق ما قيّده :

جعل ابن معط شرط إعراب الأسماء الستّة بالحروف مطلق الإضافة ، ولم يقيّدها بالإضافة إلى غير ياء المتكلم ، قال[2] :

وَسِـــتَّةٌ بِـــالْوَاوِ رَفْعـــاً إنْ تُضِـــفْ وَاليَـــاءِ في الجَـــرِّ وَفِـــي النَّصْـــبِ أَلِـــفْ

وتعقَّبه ابن النحويّة بقوله[3] : « وقد أطلق الإضافة ولم يُقيّدها بأن تكون إلى [غير] ياء المتكلم ، بل جعل الشرط في إعرابها بالحروف مطلق الإضافة ؛ فورد عليه هذا » .

وجعل ابن معط إعراب المثنى بالحروف خاصاً بالتثنية اللفظية بقوله :

القَوْلُ فِي التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّهْ

و« كلا ، وكلتا » تثنيتهما معنوية ويعربان إعراب المثنّى بشرطهما ، وتعقَّبه ابن

---

(١) الشرح : ٦٨٦ ، وانظر : ٣٠٢ ، ٦٧٠ .

(٢) الشرح : ١٢٠ .

(٣) الشرح : ١٢٢ ، وانظر : ٤١٦ ، ٤٧٧ - ٤٧٨ ، ٤٨٧ ، ٦٨٤ - ٦٨٥ .

النحوية بقوله[١] : « ومن هنا يتبيّن أن بعض المعنوية يُعطى له حكم اللفظيّة في الإعراب ؛ فكان ينبغي التنبيه عليه لئلا يُتوهَّم خصوصيّة الحكم باللفظية ؛ لأنّه احترز بها عن المعنوية » .

نقده لألفاظه :

قال ابن معطٍ في فوائد الحرف[٢] :

يَجِيءُ إِمَّا رَابِطاً أَوْ نَاقِلا أَوْزَائِداً مُؤَكِّداً أَوْ عَامِلا

وتعقَّبه ابن النحوية بقوله[٣] : « فيه اضطراب بتوسيط « أو » بين المؤكّد والعامل ؛ لأنّه يوهم منافاة التأكيد للعمل ، ويوهم أيضاً استلزام كون الزائد على أحد الوصفين من التأكيد أو العمل ، وليس كذلك لما بيّنا من صحّة اجتماع التوكيد والعمل في « ما جاءني من أحدٍ »، ومن أنّه يتخلّف عنهما كما في ﴿ عما قليل ﴾[٤]، ولو قال : « أو زائداً مؤكّداً وعاملاً » بالواو لقَلَّ الوارد عليه ؛ لأنه بـ« أو » يرد عليه لزوم أنه لا يكون مؤكداً عاملاً ، ولزوم أنه لا يكون غير مؤكّد ولا عامل ، وجاز كونه على وصف التأكيد أو وصف العمل، وعليهما فبـ« أو » يفوت قسمان من الأربعة الممكنة ، وبالواو يفوت قسم واحد » .

نقده لنظمه :

كان لابن النحوية مآخذ عروضية على المصنّف ، ومن صور ذلك مجيء إحدى القوافي مؤسسة والأخرى غير مؤسّسة في قول المصنّف[٥] :

---

(١) الشرح : ١٥١ .

(٢) الشرح : ٧١ .

(٣) الشرح : ٧٤ ، وانظر : ١٥١ ، ١٥٣ - ١٥٤ ، ٣٢١ ، ٤٢٣ .

(٤) سورة المؤمنون ، من الآية : ٤٠ .

(٥) الشرح : ٤٠ .

تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدُهَا كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أَحَدُّهَا

فتعقّبه بقوله[١] : « والجمع في القافية بين « واحدها ، وأحدّها » عيب من عيوب القافية العشرة ، يقال له : سناد التأسيس ، وهو أحد أنواع السناد الخمسة ، والتأسيس ألف تكون قبل حرف الروي بحرف ، فإذا جاءت إحدى القافيتين مؤسسة والأخرى غير مؤسسة فذلك هو سناد التأسيس ، وذلك كالجمع في القافيتين بين « سالم ، ومسلم » » .

نقده لترتيبه :

من صور نقده لترتيبه : ذكر المصنّف حروف العطف[٢] ومنها « أم » المتصلة وفصل بينها وبين « أم » المنقطعة بـ« لكن ، وبل ، ولا » فتعقّبه ابن النحوية بقوله[٣] : « وسيأتي الكلام على المنقطعة - كما رتّب - وإن كان هذا موضعه » .

الاستدراك عليه :

درج ابن النحوية في ثنايا شرحه على الاستدراك على المصنّف والتنبيه على ما فاته من القواعد والمثل ، ومن صور ذلك :

استدرك عليه « واو رُبَّ ، ولعلّ » في حروف الجر ، قال[٤] : « وقد ذكر في هذا الفصل حروف الجر المجمع عليها والمختلف فيها ، إلا أنّه أخلّ من المختلف فيه بـ« واو رُبَّ ، ولعلّ » ، وسيأتي الكلام عليها » .

---

(١) الشرح : ٤٦ ، وانظر : ١٣١ ، ٦٨٣ .

(٢) الشرح : ٧٥٦ .

(٣) الشرح : ٧٦٣ ، وانظر : ١٣٩ ، ٧٦٦ ، ٧٦٨ .

(٤) الشرح : ٢٦٤ .

واستدرك عليه في باب « ظن » وأخواتها خمسة عشر فعلاً بقوله[١] : « وقد زادها المصنّف « جعلت » ، وسيأتي شرط كونها منها في آخر هذا الفصل ، وزاد غيره عليها خمسة عشر فعلاً » والأفعال التي استدركها: « عدّ ، وأرى ، وحجا ، وهب ، ودرى، وشعر ، وتعلم ، وصيّر ، وردّ ، واتخذ ، وضرب (المعملة في المثل) ، وترك، وألفى ، وسمع ، وتوهّم » .

(١) الشرح : ٣٩٦ - ٣٩٩ ، وانظر : ٦٨١ - ٦٨٢ ، ٦٧٤ ، ٧١٣ - ٧١٥ .

موقفه من المسائل الخلافية

اهتم ابن النحويَّة بآراء من سبقه من العلماء بدءاً بإمام النحاة ومن سبقه ، وانتهاء بالمتأخرين ، ولم يكن مجرد ناقل لآرائهم ، متّبعاً لمشاهيرهم ، بل كان يقف موقف العالم الفاحص المدقّق قبولاً ورفضاً وترجيحاً وتفنيداً وموازنة .

وقد اتبع طرائق ثلاثاً في عرض آراء من سبقه :

الطريقة الأولى : سرد الخلاف دون ترجيح :

ومنه خلافهم في " هَلُمّ "[(١)] ، قال : « " هَلُمَّ " عند البصريين مركبة من حرف التنبيه مع " لُمَّ " فعل أمر ، وأصله " الْمُمْ " ؛ فلمّا أريد التخفيف بالإدغام نُقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، واستغني عن همزة الوصل فحذفت ، وحُذفت ألفها للساكنين ؛ لأن اللام في نيّة السكون ..... وهي عند الكوفيين مركبة من " هل " بمعنى : أسرع ، و" أُمَّ " بمعنى : اقصد ؛ فحذفت الهمزة » .

ومنه خلافهم في نصب المصدر المبيّن للنوع في قولهم : « رجع القهقرى ، وقعد القرفصاء ، واشتمل الصماء » ، قال[(٢)] : « وانتصابه عند سيبويه بالفعل المذكور ؛ لأنّه لّما عمل في الجنس عمل في نوعه ؛ لاندراجه تحته ، وعند المبرد بأنه صفة لمصدر محذوف ؛ أي : " رجع الرجوع القهقرى " ، وعند الكوفيين بفعلٍ محذوف مأخوذ من لفظه ؛ أي : " فتقهقر القهقرى " » .

ومنه خلافهم في علة بناء " الآن " ، قال[(٣)] : « ... وهو مبني ، واختلف في علة بنائه ؛ فقال الزجاج : لأنه تضمّن معنى الإشارة ، ولأن معنى قولك: " يقول الآن "؛

---

(١) الشرح : ١٠٣ .

(٢) الشرح : ٤٢٢ .

(٣) الشرح : ٦٦٧ .

أي : في هذا الوقت . وقال الفارسي : لتضمّنه معنى لام التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة التعريف ، فوجب أن يكون تعريفه بحرف تعريف ، وليست الألف واللام فيه للتعريف ، بل زائدتان . وقال المبرد : لأنّه وقع في أول أحواله باللام ، وإنما تقع الأسماء نكرات ، ثم تلحقها اللام ؛ فلزم لذلك طريقة واحدة ؛ فكان كالحرف ؛ لأنه يلزم موضعه الذي وقع فيه من أوليته ، ولا يتغيّر عنه » .

فسَرَدَ الخلافات وكأنّه يساوي بينها ، أو يترك للقارئ حرية الاختيار(١) .

الطريقة الثانية : سرد الخلاف مع الترجيح والردّ :

ومنه خلافهم في أصل اشتقاق الاسم : قال(٢) : « ... فذهب البصريون إلى أن أخذ لفظ الاسم من معنى " سما يسمو " إذا ارتفع ، فهو مشتقٌّ عندهم من السموّ ؛ وهو العلوّ .... ، ثم اختلفوا في أنه سما على ماذا ؟ فمنهم من قال: سما على قسيميه ؛ الفعل والحرف ؛ لصحّة الإخبار به عنه دونهما ؛ فسما عليهما بذلك ، ومنهم من قال : سما على مسمّاه ؛ فأوضحه وكشف معناه ، ومنهم من قال : سما في نفسه لا على شيء ، من قولهم : « سما إليه ، وسما له » .....

وأصله عندهم : " سِمْو " بالكسر كـ" حِمْل " أو بالضم كـ" قُفْل " ؛ بدليل جمعه على " أسماء " ، و " فِعْل ، وفُعْل " تجمع على " أفعال " كـ" أحْمَال، وأقفال "، وعلى هذا الاختلاف يقال في الابتداء : " اسم " بكسر الهمزة أو بضمها ؛ لأنه لمّا عرض فيه ما يقتضي تخفيفه بالحذف – وهو ثقله بتضمّنه المسمّى – حذفت منه الواو تخفيفاً أو اعتباطاً ، كحذفها من " يد ، ودم ، وأب ، وأخ " ، وبقيت الميم معتقب

---

(١) للاستزادة انظر الصفحات: ١٣٦ – ١٣٧، ٢١٣ – ٢١٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ – ٢٣٦ ، ٣٥٠ – ٣٥٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٦٥ ، ٤٧٨ ، ٥٩٧ ، ٦٠٢ – ٦٠٣ ، ٦٢٧ ، ٦٦١ – ٦٦٤ ، ٦٨٦ ، ٧٢٦ ، ٧٣٤ – ٧٣٥ ، ٧٤٧ .

(٢) الشرح : ٧٥ – ٧٨ .

الإعراب ، ونُقل سكونها إلى السين ، واحتيج إلى همزة الوصل ؛ فأُتي بها مكسورة ومضمومة ؛ تنبيهاً على أصل السين في الكسر والضمّ ؛ فوزنه على هذا " افع " .....

وذهب الكوفيون إلى أنه مأخوذ من " وَسَم يَسِم " ؛ فاشتقاقه من " السِّمة " ؛ وهي العلامة لأنّه علامة على المسمّى ؛ فأصله عندهم " وَسْمٌ " ، وخرّجوه إمّا على حذف الواو تخفيفاً كما في " عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، ووضع همزة الوصل موضعها لسكون السين ؛ فوزنه على هذا " اعل " ، أو على القلب من " وَسْمَ " على زنة " فَلْس " إلى " سَمْو " ، وجعل الفاء بعد اللام ؛ فهو على هذا " علف " ، ثم حذفت الفاء المؤخرة استثقالاً للضمّة والكسرة عليها ، وبقيت اللام معتقب الإعراب ؛ فنُقل سكونها إلى العين ، واجتلبت همزة الوصل مكسورة للابتداء بالساكن ، وعوضاً عن المحذوف فبقي " اعل " أيضاً ، وهذا ضعيف ؛ لأن الواو إذا سكن ما قبلها جرت في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح .

وقد رُدَّ عليهم : بأن جمعه " أسماء " وتصغيره " سُمَيّ "، وإلى هذين أشار بقوله:

دليله الأسماء والسميّ

وبأن المساوي للرجل في الاسم " سَمِيُّه " ، كقوله تعالى: ﴿ هل تعلم له سميّاً ﴾، وبناء الفعل منه " سَمَّيْتُ " ، ولو كان من " وَسَمَ " لكان الجمع " أوساماً " ، والتصغير " وُسَيْم " ، والمساوي له في الاسم " وَسِيمُه " ، وبناء الفعل " وَسَمْتُ " ، وبأنّ " سُمًّى " أصله " سُمَوٌ " كـ" صُرَدٍ " ، وهو من لفظ السمو ؛ فقُلبت الواو ألفاً ، وبأن الهمزة في أوله كـ" ابن ، واست " يدلّ على أنّه محذوف اللام مثلهما ، وبأنّ حذف اللام أكثر من حذف الفاء ، وبأنّه لو كان محذوف الفاء لعوّض منه آخراً كـ" عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، وبأنّ دعوى القلب لا تقوى ؛ لأنّه مسموعٌ وهو على خلاف القياس ، ولم يعهد فاء الكلمة واقعة بعد اللام إلا في نحو " حادي " ، ولا لامها قبل الفاء إلا فيما اقتضاه دليل ، كما ذهب إليه سيبويه في " أشياء " من أن وزنها " لفعاء " ، وأصلها " شيئاء " ، على وزن " فعلاء " من لفظ " شيء " ؛ لأنّ عليه

دليلاً وهو منع الصرف ، وليس على ما ادعوه دليل سوى التحكم وقياس التصريف يبطله » .

سأكتفي بهذا المثال هنا ، لأنني سأذكر اختياراته بعد .

الطريقة الثالثة : عدم استقصاء الآراء :

ذكر الحروف العوامل بقوله[١] : « والعامل من مطلق الحروف إما عامل رفعاً ونصباً ، كالحروف المشبهة بالفعل ، أو نصباً فقط منواصب الأفعال ، أو جرًّا فقط كحروف الجرّ ، أو جزماً فقط كالجوازم ، وليس في الحروف ما يعمل رفعاً فقط » .

وأغفل رأي الكوفيين الذين يرون أنّ " لولا " ترفع الاسم بعدها ، والبصريون يرون أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء .

وفي باب الإعراب : ذكر أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة ، وأغفل رأي بعض الكوفيين الذين يرون أن الفعل المضارع معربٌ بالأصالة[٢] .

وأغفل رأي الكوفيين الذين يرون أن " أفعل التعجّب " اسم ، والدليل على ذلك تصغيره في قولهم : « ما أميلحه » ، والبصريون يرون أنه فعل لا يجوز تصغيره[٣] .

---

(١) الشرح : ٧٣ .

(٢) الشرح : ٨٤ .

(٣) الشرح : ٦٥ ، وللاستزادة انظر الصفحات : ١٥١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٨ ، ٧٢٦ ، ٧٥٥ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ .

اختياراته

عاش ابن النحوية في زمنٍ أُرسيت فيه دعائم النحو ، وأشبعت مسائله درساً وتحليلاً ، فلم يبق له إلا حسن العرض والتبويب والتنسيق والاختيار ، فأبدى رأيه في كثير من المسائل التي يعرض لها معارضاً وموافقاً ومفنّداً ، متبعاً البصريين ، وجمهور النحاة في غالبية اختياراته ، وقد التزم بآداب العلماء إلى حدٍّ كبير في ردوده عليهم بقوله : ورُدّ هذا ، أو وهو ضعيف ، أو وفي هذا انظر ، وابتعد عن تسفيه العلماء أو الغلظة في الردّ عليهم . ومن اختياراته :

الخلاف في حركة الإعراب :

اختلف العلماء في حركة الإعراب على ثلاثة مذاهب : المذهب الأول : أن الحركة بعد الحرف ، وإليه ذهب سيبويه وابن جني ، والمذهب الثاني : أن الحركة مع الحركة لا قبله ولا بعده ، وإليه ذهب الفارسي وأبو حيان ، والمذهب الثالث : أن الحركة قبل الحرف ، ولم يُعْزَ في كتب النحو .

قال ابن النحويّة[1] : « والحقّ أن حرف الإعراب متقدّم ، وأنّ قيام الحركة به » .

أخذه من الرضي في شرح الكافية[2] ، قال : « اعلم أنّ الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلّة ؛ فضمّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده بلا فصل ببعض الواو .... فالحركة إذن بعد الحرف ، لكنّها من فرط اتصالها به يُتوهَّم أنها معه ، لا بعده بلا فصل » .

الخلاف في علة بناء الاسم :

للعلماء في علة بناء الاسم ثلاثة مذاهب : المذهب الأول : أن المقتضي لبنائه شيءٌ

---

(١) الشرح : ١٠٩ .

(٢) ١ / ٢٣ - ٢٤ .

واحد وهو شبهه بالحرف ؛ وشبهه به إمّا في الوضع بأن يكون موضوعاً على حرف واحد كالتاء في ضربت ، أو على حرفين كـ" مَنْ ، وما ، وذا " ، وإما في المعنى كأسماء الشرط والاستفهام والمنادى وأسماء الإشارة ، وإمّا في الاحتياج إلى ما يتمّ به من جملة أو مفرد ؛ فالجملة كالموصولات فإنها تحتاج إلى الوصل بجملة فكانت كالحرف ، والمفرد كالغايات عند قطعها عن الإضافة ونيّة المضاف إليه .

وإليه ذهب ابن السرّاج والزجاجي والفارسي وابن جني وابن مالك .

والمذهب الثاني : أن المقتضي لبنائه أحد شيئين وهو : إمّا شبه الحرف ، وإما وقوعه موقع الفعل كأسماء الأفعال .

و لم يُعز هذا المذهب .

والمذهب الثالث : أن المقتضي لبنائه أحد ستة أشياء ، يجمعها مناسبته لما لا تمكّن له من فعل أو حرف بوجه قريب أو بعيد :

الأول : تضمّنه معنى الحرف كأسماء الاستفهام ، والشرط ، وأمس .

الثاني : شبهه بالحرف كالمضمرات ، والموصولات ، وأسماء الإشارة ؛ لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج ؛ أما المضمر فإنه إن كان لغائب احتاج إلى ظاهر يرجع إليه لفظاً أو تقديراً أو معنىً ، وإن كان لمتكلم أو مخاطب احتاج إلى قرينة المتكلم أو الخطاب ، وأما اسم الإشارة فلأنّه محتاج إلى ما يتم به من قرينة الإشارة ، والموصول يحتاج إلى الصلة .

الثالث : وقوعه موقع الأفعال كأسماء الأفعال .

الرابع : مشاكلته لما وقع موقع الفعل كـ" فَعَال " التي بمعنى المصدر المعرفة ، والمعدولة عن الصفة ، وعن " فاعلة " في الأعلام ، على لغة أهل الحجاز .

الخامس : وقوعه موقع ما أشبه الحرف كالمنادى المضموم ؛ إذ هو واقع موقع الضمير ، والضمير مشبه للحرف .

السادس : إضافته إلى غير متمكّن كـ" يومئذٍ " .

ولم يُعزَ هذا المذهب ، وذكر ابن معطٍ من هذه العلل خمساً في " الفصول الخمسون "[١] .

واختار ابن النحوية هذا الأخير بقوله[٢] : « وهذا المذهب أجمع » .

الخلاف في نون المثنى وجمع المذكر السالم :

اختلف في نون المثنّى وجمع المذكر السالم على سبعة مذاهب :

الأول : أنها عوض من التنوين ، وإليه ذهب ابن كيسان ، ورده ابن النحويّة : بأنها تثبت مع أداة التعريف ، والتنوين لا يثبت معها .

الثاني : أنها عوض من الحركة ، وإليه ذهب الزجاج ، وردّه ابن النحوية : بانها تُحذف للإضافة ، والحركة لا تُحذف لها .

الثالث : أنها عوض منهما ، ونسب إلى سيبويه خطأ ، وردّه ابن النحوية : باستلزامه التناقض ؛ لأنها من حيث هي عوضٌ من التنوين يجب حذفها مع الألف واللام والإضافة ، ومن حيث هي عوض من الحركة يجب إثباتها معهما ؛ فيؤدّي إلى وجوب حذفها وإثباتها معاً .

الرابع : أنها عوض من التنوين في حال الإضافة ومن الحركة في حال الألف واللام ، وإليه ذهب ابن جني ، ورده ابن النحوية : بأنّه لم يعهد تعويض شيء واحد من شيئين في حالتين .

الخامس : أنها عوضٌ من ثلاث تنوينات في الجمع وتنوينين في التثنية ، وإليه

(١) ١٦٦ .

(٢) الشرح : ١٠٠ - ١٠٥ .

ذهب ثعلب ، وردّه ابن النحوية : بأنّ حرفاً واحداً لا يكون عوضاً من حرفين فصاعداً ؛ لأنّه عديم النظير .

السادس : أنها زيدت لتفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف ؛ لأنه يجب إبدال تنوينه ألفاً ، تقول : « رأيت زيدًا » ، فصورته صورة المثنى لولا النون ؛ فزيدت النون لتفرق بينهما ، ثم حمل عليه المنصوب والمجرور في لحاق النون لأنهما منه ، والمجموع لشبهه به في سلامة لفظ الواحد ، وإليه ذهب الفراء ، وردّه ابن النحوية : بأن حال الوقف عارضٌ فلا اعتبار به ، وبأنّ حذفها للإضافة لا وجه له حينئذٍ .

السابع : أنها زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى ، فتثبت مع اللام كالحركة ، وتُحذف مع الإضافة كالتنوين ، وإليه ذهب سيبويه .

ورجّحه ابن النحوية بقوله[1] : « وهو الصحيح لبطلان ما سواه » .

الخلاف في فعل الأمر :

ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني ، على الأصل ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم باللام مقدرة ، كما جُزم بها مقدرة في قول الشاعر :

مُحَمَّدُ يَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ حَيٍّ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

وردّه ابن النحوية : بأنّ " يَفْد " خبرٌ معناه الدعاء ، وحذف الياء ضرورة ، وبأنّ إعمال حروف الجر مقدّرة ضعيف ، وحروف الجزم فروعٌ عليها ؛ فأن لا تعمل مقدرة أجدر ، وبأن الإعراب مشروط بوجود حرف المضارعة وهو منتفٍ ، وبأنه لو لم يكن مبنيّاً لَمَا بُني ما وقع موقعه من نحو " صهٍ ونَزَالِ " .

---

(١) الشرح : ١٨١ - ١٨٢ .

ويمكن أن يجاب لهم عن الأول بأنهم لا يُسلِّمون أن حروف الجزم فروعٌ ، وعن الثاني بأنّ حرف المضارعة منتفٍ لفظاً لا تقديراً ، وعن الثالث بأن بناء " صه ونَزَالِ " لتضمّنه معنى لام الأمر لا لوقوعه .

إلا أنه يلزمهم الخروج من الأصل من وجهين :

أحدهما : إخراج الفعل عن البناء .

والآخر : تقدير اللام ، والأصل عدم هذا كلّه(١) .

الخلاف في " أيمن " في القسم :

ذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد مشتق من " اليُمن " ، ويجوز فيه إثبات نونه وحذفها ، وهمزته همزة وصل ، واستدلوا على ذلك بقول نصيب بن رباح :

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ ا للهِ مَا نَدْرِي

واحتجّوا بأنها لو لم تكن همزة وصل لما سقطت بدخول لام الابتداء .

وذهب الكوفيون إلى أنّه جمع يَمِين ، واستدلّوا بقول زهير :

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِها الدِّمَاءُ .

وردّ ابن النحويّة رأي الكوفيين بأنّ الكلام في " أيمن " المستعملة في القسم لا في غيرها ، وحذف نونه ومجيء الكسر في همزته مع الحذف يُقوِّي مذهب البصريين(٢) .

الخلاف في تعريف " جُمَع " :

منعت " جمع " من الصرف للتعريف والعدل ، على رأي ، واختلف في تعريفها على أربعة مذاهب :

---

(١) الشرح : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) الشرح : ٣١٨ - ٣٢٠ .

الأول : قيل بالإضافة ، وردّه ابن النحوية : بأن المضاف إليه المحذوف إنْ نُوي وجب البناء ، وإن لم يُنوَ لم يعرّف ؛ لأنّه يصير نسياً منسيّاً .

الثاني : وقيل بالمتبوع ، وردّه ابن النحوية : بأن المتبوع لو أفاد تعريف التابع لأفاده في غير هذا الباب ، لكنه لا يفيده بدليل : « مررت بزيدٍ ورجلٍ ظريفٍ » .

الثالث : وقيل بالوضع فهو كالعلم ، وإليه ذهب أبو سليمان السعدي ، وردّه ابن النحوية : بأن هذا بعيد ؛ لأنه إن كان كالشخصي اختصّ ببعض الأشخاص ، وإن كان كالجنسي اختصّ ببعض الأجناس ، لكنه غير مختصّ بواحدٍ منهما .

الرابع ورجّحه ابن النحوية بقوله : والأشبه أن يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة ، لا بها ، لأنّه يؤدّي معناها ؛ فإذا قلت : « مررت بالنساء جُمَع » كان مثل : " كلهن " ، وليست ثَمَّ إضافة حقيقة ، فصار له بذلك شبه بالعلم ؛ لأنه معرفة بغير علامة ملفوظ بها ، وهو معنى كلام سيبويه ، قال : وسألته – يعني الخليل – عن " جُمع " فقال : معرفة بمنزلة " كلهم " ؛ فجعله بمنزلة المضاف ، ولم يجعله مضافاً[1] .

الخلاف في الأعداد المعدولة من نحو : " مَثْنَى وثُلاَث " :

اختلف في علة منعها من الصرف على أربعة مذاهب :

الأول : الوصف كقوله تعالى : ﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾ والعدل عن " ثلاثة " ونحوها ؛ لأنها هي الألفاظ المستعملة من واحد إلى عشرة ؛ فكانت لذلك أصلاً فامتنع من الصرف بهما . وإليه ذهب سيبويه وغيره .

الثاني : العدل في اللفظ عن " ثلاثة " ، وفي المعنى عن " ثلاثة وثلاثة " ؛ لأنّ الأصل فيما معناه الحصر في تقسيم أمر له أجزاء أن يكرّر الاسم الذي يراد تقسيم

---

(١) الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

الأشياء عليه ، فصار بعدله مرتين بمنزلة " مساجد " ؛ لأنه في تقدير ما جمع مرتين .

وإليه ذهب ابن السرّاج ، وردّه ابن النحوية بقوله : وفي هذا نظر ؛ لأن العدل ترك شيءٍ إلى غيره ، ومعنى " ثلاث " في إفادة الحصر باقٍ ، ولكن تُرك التكرار فقط ، فهو في التحقيق عدل في اللفظ لا في المعنى .

الثالث : وقيل المانع العدل والتعريف ، واستدل على تعريفه بامتناع قبوله أداة التعريف . وإليه ذهب ابن كيسان والكوفيون . وردّه ابن النحوية : بأن من النكرات مالا يقبلها كـ" أين ، وكيف " .

الرابع : وقيل المانع العدل والجمع ؛ لأنه بالعدل عاد إلى أكثر من العدة الأولى .

ولم يروه ابن النحوية ، ولكنه اختار المذهب الأول بقوله : « والظاهر من هذه المذاهب الأول »[1] .

الخلاف في صرف " أحمر " ومنعه بعد التسمية به :

ذهب سيبويه إلى أنه ممنوع من الصرف للوزن والوصف الأصلي ، اعتبره عند زوال المانع من اعتباره .

وذهب الأخفش إلى أنه مصروف ؛ لأن الوصف زال بالعلمية ، وبقي اسماً محضاً بدليل تسمية " الأبيض " بـ" أسود " علماً ، ومنه " الأسود بن يعفر " ، والعلمية زالت بالتنكير ؛ فلم يبق فيه غير الوزن ، وسببٌ واحدٌ غير كافٍ في منع الصرف .

وضعّف ابن النحوية رأي الأخفش بقوله : « وجمعه على " فُعْل " بعد التنكير - كجمع الصفات - يضعّف مذهبه »[2] .

---

(١) الشرح : ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) الشرح : ٣٦٧ .

الخلاف في رافع الفاعل :

اختلف في رافع الفاعل على ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه مرفوعٌ بالفعل .

الثاني : أنه مرفوع بإسناده إليه ، وردّه ابن النحوية : بلزوم كون الفاعل فيه معنوياً ، ولم يقل به أحد .

الثالث : أنه مرفوعٌ بالفاعلية ، وردّه ابن النحوية : بتخلّف حقيقتها في مثل : « مات زيدٌ ، وانقضّ الجدارُ » .

وسكت عن الأول لأنّه يرجِّحه[1] .

الخلاف في حذف مفعولي " ظنّ ، وعلم " :

اختلف في جواز حذف مفعولي " ظن ، وعلم " وما في معناهما ؛ فأجازه مطلقاً ابن السرّاج والسيرافي ، وعليه أكثر النحويين ، وحجّتهم ورود السماع به من نحو قوله تعالى : ﴿ إن نظنّ إلا ظنّاً ﴾ ، وقوله : ﴿ إن هم إلا يظنون ﴾ ، وقوله : ﴿ وظننتم ظنّ السوء ﴾ ، وقوله : ﴿ شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ .

وذهب الجرمي إلى عدم جواز ذلك ، محتجّاً بأنه لا يبقى للإخبار بها فائدة إذا قيل : " علمت " أو " ظننت " ؛ لأن من المعلوم أن كل أحدٍ لا يخلو من علم أو ظنّ ؛ فيكون من قبيل إخبار المخاطب بشيءٍ يعلمه . ونسب الرأي أيضاً إلى سيبويه والأخفش وابن خروف والشلوبين .

وردّه ابن النحوية : بأنّ الفائدة للإخبار بحصول العلم أم الظنّ بالفعل ، والذي هو معلوم حصولهما بالقوة . ومعناه : أنك إذا قلت : " علمتُ " فقد أخبرت بأنه

---

(١) الشرح : ٣٨٢ .

ليس لديك شكّ ، وإذا قلت : " ظننتُ " فقد أخبرت بأنه ليس لديك يقين[١] .

وثمَّ رأي ثالث للأعلم لم يذكره ابن النحوية ؛ جوز الحذف في " ظن " وما في معناها ، دون " علم " وما في معناها .

الخلاف في تنكير التمييز وتعريفه :

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تعريف التمميز ، وحجتهم أن المراد منه رفع الإبهام ، وهو يحصل بذكره نكرة ؛ فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعاً .

وذهب الكوفيون إلى جواز تعريفه ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ إلا من سفه نفسه ﴾ ، وبقولهم : « غُبن الرجلُ رأيَه » ، و « وَجِع ظهرَه » ، وبقول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ قَبَالَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وردّ ابن النحويّة شواهدهم بقوله : ولا دليل في شيءٍ من ذلك ، أما ﴿ سفه نفسه ﴾ فلأنه يحتمل أن يكون ضُمِّن " سفه " معنى " ضَيَّع " ؛ لأنّ السفيه مضيّع نفسه ، أو معنى " جَهِل " ؛ فعدّاه تعديتهما ، أو أراد : سفه في نفسه ؛ فأسقط الخافض ، على حدّ قوله :

تُغَالِي اللَّحْمَ للأَضْيَافِ نَيّاً وَتُرْخِصُه إِذَا اسْتَوتِ الْقُدُورُ

أي : باللحم ، وأما " غُبِن رأيَه " فعلى تضمينه معنى " جَهِل " ، أو على إسقاط الخافض ؛ أي : في رأيه ، وأما " وَجِع ظَهْرَهُ " فعلى إسقاط الخافض ؛ أي : من ظهره ، والبيت محمول على زيادة الأداة ضرورة لإقامة الوزن[٢] .

---

(١) الشرح : ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٢) الشرح : ٤٧٨ - ٤٧٩ .

الخلاف في تقديم التمييز :

اختلف النحاة في جواز تقديم التمميز في نحو : « عشرون درهماً » ، و « طاب زيدٌ نفساً » فمنعه سيبويه وأكثر النحاة ، وحجتهم : أما في " عشرون درهماً " فلأن انتصابه من وجهٍ ضعيف ؛ وذلك لما امتنع رفعه لأنّه ليس خبراً عن المميّز ولا نعتاً له ، وامتنع جرّه، لتعذّر الإضافة؛ فلمّا كان نصبه بوجهٍ ضعيف امتنع تقدّمه على العامل .

وأما في " طاب زيدٌ نفساً " ؛ فلأنّ منه ما هو فاعلٌ من حيث المعنى مثل : " طاب زيدٌ نفساً " ، و " تصبّب عرقاً " ، و ﴿ اشتعل الرأس شيباً ﴾ ، معناه : طابت نفسُه ، وتصبّب عرقُه ، واشتعل شيب الرأس ، والفاعل لا يصح تقدّمه على الفعل ، ولأنّ تقدّمه على العامل يُخلّ بما قُصد إليه من المخالفة لغرض الإبهام والتفسير ؛ فلما امتنع تقدم ما هو فاعل معنىً امتنع تقدّم ما ليس فاعلاً ، مثل : ﴿ فجرّنا الأرض عيوناً ﴾ إذ هو مفعول معنىً ؛ لأن أصله : فجرنا عيون الأرض ؛ ليصير الباب كلُّه واحداً .

وأجاز المازني والمبرّد والكوفيون التقديم ، وحجتهم : أنّ العامل متصرّفٌ في نفسه فيتصرف في معموله قياساً على عامل الحال إذا كان متصرّفاً ، وقد جاء في الشعر كقوله :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وردّ ابن النحويّة حجتهم بقوله : والجواب : أما عن القياس فممنوع لقيام الفارق ؛ لتمام الفعل بفاعله في الحال لفظاً ومعنىً ، وتمامه به في التمييز لفظاً لا معنىً ؛ فتقدّمت الحال للاستغناء عنها في التمام ، ولم يتقدم التمميز للحاجة إليه في ذلك ، وردّ البيت : بأنه ضرورة ، وردّه الزجاج بأنّ الرواية : " وما كان نفسي " ، وتأوّله غيره بأنه خبر " كان " ، واسمها ضمير الحبيب ؛ أي : وما كان الحبيب نفساً تطيب بالفراق ؛ لصدق النفس على الإنسان[1] .

---

(١) الشرح : ٤٨٥ - ٤٨٧ .

ثم عقّب ابن النحوية بجواز التقديم في الفعل خاصّة ، لأن المرفوع ليس عاملاً بخلاف الذي قبله ، فتقول : « طابَ نفساً زيدٌ » ، ومنه قول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ خَفِرَاتِ

الخلاف في العامل في المفعول له :

ذهب سيبويه إلى أن العامل في المفعول له الفعلُ المعلِّل ، وحجّته أنّ المفعول له جواب " لِمَ " ؛ فإذا قيل : « لِمَ فعلتَ كذا ؟ » قال : لكذا ، فاللام فيه مرادةٌ ، يجوز إثباتها وحذفها ، وهي متعلّقة بالفعل المعلّل ، وهو عاملٌ فيها .

وذهب الزجّاج والكوفيون إلى أنه انتصب انتصاب المصادر ، وحجّتهم أنّ التأديب في « ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً » ومثله نوعٌ من أنواع الضرب ؛ فكان كـ" رَجَعَ القَهْقَرى " ، أو لصحّة تقدير مضاف ؛ أي : « ضَرْبَ تأديبٍ » فكان كـ" ضَرَبْتُهُ ضرباً " ملاقياً له في لفظه ومعناه ، أو « قعدت جلوساً » ملاقياً له في معناه ولفظه .

وردّ ابن النحويّة رأي الزجاج والكوفيين بقوله : ورُدَّ بتخلّف المصدرية في : « لأجل التأديب والسمن » وهو من قولهم : « ضربته لأجل التأديب » ، و « جئتك للسمن » ، مع وجود التعليل في الكلّ ، وبأنّ الجلوس يُفهم من " قعدت " وإن لم يقترن به ، والتأديب لا يفهم من الضرب إلا إذا اقترن به ؛ فلم يكن من بابه(١) .

الخلاف في تعريف المفعول له وتنكيره :

ذكر ابن النحويّة اتفاق النحاة على جواز وقوعه معرفة ونكرة ، وحجتهم السماع واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ابتغاء مرضات الله ﴾ ، وقوله : ﴿ رئاء الناس ﴾ ، وقوله : ﴿ حذر الموت ﴾ ، وقول حاتم :

(١) الشرح : ٤٩٠ - ٤٩١ .

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وغيرها من الشواهد التي ساقها .

وذهب الجرمي والرياشي إلى عدم جواز تعريفه ، وحجّتهم : أنهم قاسوه على الحال والتمييز ؛ لمشاركته لهما في رفع الإبهام .

واختار ابن النحوية الرأي الأول وساق الأمثلة التي يستدلّ بها على جواز تعريفه[1] .

الخلاف في ناصب المفعول معه :

اختلف في ناصبه على خمسة مذاهب :

الأول للبصريين ، وهو أن ناصبه الفعل الذي قبل الواو ؛ لأنه قوي بواسطتها فوصل إلى المعمول .

والثاني للزجاج ، وهو أنه منصوب بفعل مقدّر بعد الواو ، فإذا قلت : « قمتُ وزيداً » ؛ فالتقدير عنده : « قمتُ وصاحبتُ زيداً » ؛ لأنّ الواو حالت بين الفعل وما بعدها فمنعته من العمل فيه .

وردّه ابن النحوية من وجهين :

الأول : أن الواو موصولة للفعل إلى العمل ؛ فهي من تمامه ؛ فلا يتحقّق الفصل .

الثاني : لو كان التقدير على ما ذكره لكان مفعولاً به ، وبطل معنى المفعول معه .

والمذهب الثالث للأخفش : ويرى أنه منصوب على الظرف ، والأصل في : « قمتُ وزيداً » : « قمتُ مع زيدٍ » ؛ فحُذفت " مع " ووضعت الواو فانتقل نصب " مع " إلى ما بعد " الواو " .

---

(١) الشرح : ٤٩٣ - ٤٩٤ .

وردّه ابن النحوية من وجهين :

الأول : أنّ ما بعد الواو لا يصلح أن يكون ظرفاً لوجود معنى العطف فيه ؛ بما تستدعيه المصاحبة والواو من الجمع ، وذلك ينافي الظرفية ؛ ولوجود معنى العطف في " الواو " لم يجز تقديم المفعول معه على الفاعل ولا على العامل ؛ فلا يقال : « استوى والخشبةَ الماءُ » ، ولا : « والخشبة استوى الماءُ » . وتقدّمه على العامل ممنوعٌ إجماعاً ، وأما على المصاحب فقد أجازه ابن جني .

الثاني : أن الظرف مقدرٌ بـ" في " ، وإذا قُدّرت فلا يخلو من أن تقدّر قبل الواو أو بعدها ، ولا يستقيم واحدٌ منهما ، أما قبلها فلفصل الواو بين الجار والمجرور ، وأما بعدها فلفصلها بين الفعل وما تعلّق به .

والمذهب الرابع لعبد القاهر الجرجاني : ويرى أنه منصوب بالواو ؛ لأن المقتضي لإعرابه كونه مفعولاً معه ، ولا يتقوم بدون الواو ؛ فكانت هي العاملة .

وردّه ابن النحوية : بانفصال الضمير بعدها في نحو : « جلست وإيّاك » ، ولو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة ، نحو : " إنك " ، " لك " .

والمذهب الخامس للكوفيين : ويرون أنه منصوب بالخلاف ؛ لأن ما بعد الواو غير مشارك لما قبلها في فعله .

وردّه ابن النحوية : بأن الخلاف لو كان موجباً للنصب لوجب نصب الفاعل لأنه مخالف للمفعول في وقوع الفعل عليه من غير جهة وقوعه على الفاعل .

واختار ابن النحوية المذهب الأول بقوله : « والمذهب هو الأول »[1] .

---

(١) الشرح : ٤٩٧ - ٤٩٩ .

الخلاف في نصب سوى :

ذهب البصريون إلى أن انتصاب " سوى " على الظرف في مثل : « جاءَ القومَ سوى زيدٍ » فكأنك قلت : « مكان زيدٍ » إلا أن في " سوى " معنى الاستثناء ، واستدلوا على ظرفيته بوقوعه صلة في نحو : « مررت بالذي سواك » ، والصلة لا تكون إلا جملة ، وليس في الأسماء ما يقدّر بالجملة إلا الظرف ، فهو عندهمْ ظرف غير متصرّف ، وما جاء منه مستعملاً غير ظرف محمول على الضرورة .

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً .

واختار ابن النحوية مذهب الكوفيين بقوله : والوجه استعمالها ظرفاً وغير ظرف[1] ، وأورد الشواهد التي خرجت فيها عن الظرفية .

الخلاف في إقامة غير المفعول مقام الفاعل إذا غاب المفعول به :

اختلف العلماء في الأولى بالإقامة مقام الفاعل إذا غاب المفعول به على أربعة مذاهب :

الأول : أن الأولى بالإقامة الجار والمجرور ؛ وحجتهم أنه في مذهب المفعول به ؛ بدليل أنه إذا حذف الجرّ انتصب انتصاب المفعول به ، ثم ظرف المكان ، ثم ظرف الزمان ، ثم المصدر .

والضابط في ذلك : أن كل ما كانت دلالة الفعل عليه أقوى كانت إقامته مقام الفاعل أضعف ؛ لأنه إذا كانت دلالة الفعل عليه قوية كان مفهوماً ؛ فلم يكن في الكلام فائدة متجدّدة بإقامته مقام الفاعل .

الثاني : الجار والمجرور ، وبعده المصدر ، ثم ظرف المكان ، وهو رأي ابن معطٍ .

---

(١) الشرح : ٥٢٨ - ٥٣٠ .

الثالث : المصدر والظرفان أولى من المجرور ، لظهور الإعراب في لفظها دونه .

الرابع : الأولوية . ولم يفسّرها ابن النحوية ، ولعله يقصد بها : ما يوليه المتكلم عنايته ، أو ما يرجّحه المقام .

واختار ابن النحوية الرأي الأول بقوله : « والأول أظهرها »[1] .

الخلاف في الضمير المنفصل " أنا " :

ذهب البصريون إلى أن الهمزة والنون هي الضمير ، والألف بعدهما لبيان الحركة . وذهب الكوفيون إلى أن الألف منه .

واحتج البصريون بأن الألف لا تثبت في الوصل إلا في الضرورة كقول الشاعر :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ولو كانت جزءاً منه لما حُذفت ، وبأن هاء السكت خلفتها في قول الراجز :

إنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ

مِنْكَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ

واختار ابن النحوية رأي البصريين[2] .

الخلاف في الضمير المنفصل من نحو " إيّا " :

اختلف النحاة في الضمير المنفصل " إيّا " ، وما يتصل به على ستة مذاهب :

الأول لسيبويه : وهو أن الضمير " إيا " وحدها ، وأما ما يتّصل به فهي حروف لحقت للدلالة على أحوال من يرجع إليه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

---

(١) الشرح : ٥٤٨ – ٥٤٩ .

(٢) الشرح : ٥٩٦ – ٥٩٧ .

والتكلم والخطاب والغيبة ، ولا محلّ لهذه اللواحق من الإعراب إذ لا رافع لها ولا ناصب ولا جارّ .

والثاني للخليل : وهو أن " إيا " مضمر أضيف إلى مضمر ، واستدلّ على ذلك بما سمعه من أعرابي قال : « إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشَّوَابّ » بجرّ " الشواب " مضافة إلى " إيّا " .

وردّه ابن النحويّة : بأن الضمير لا يضاف لانتفاء فائدة الإضافة فيه ؛ لأنها إمّا التعريف أو التخصيص ، وهو في غاية التعريف والتخصيص ، فلا تظهر فائدتها فيه .

والثالث للكوفيين : وهو أن ما بعد " إيا " هو الضمير ، وحجتهم أنه هو الضمير في " أكرمني " إلى " أكرمهن " ، لمّا أُريد فصله عن العامل بتقديمه عليه مثل : ﴿ إياك نعبد ﴾ ، أو الفصل بينهما مثل : " ما ضربت إلا إياك " ، ولم تكن ممّا يقوم بنفسه عمد بـ" إيا " لتكون وصلة إلى النطق بها .

وردّه ابن النحويّة : بأنه ينفي وجود المنصوب المنفصل ، ولأنّه لا يلزم من الاشتراك في اللفظ الاشتراك في الحكم ، وألا ينقض بالتاء في " أنت " وهي كالتاء في " قمتَ " وليست ضميراً معموداً بالاتفاق .

والمذهب الرابع للزجاج : وهو أن " إيا " اسمٌ ظاهرٌ خُصّ بالإضافة إلى المضمر .

وردّه ابن النحويّة : بأن الاسم الظاهر لا يقتصر به على نوع واحد من الإعراب إلا الظرف والمصدر غير المتمكن ، وليس هذا واحداً منها .

والمذهب الخامس عزي للكوفيين أيضاً : وهو أن " إياك " بكماله هو المضمر ؛ وحجتهم أن الحكم على بعض الكلمة بالاسمية وعلى بعضها بالحرفية مجرّد تحكّم .

وردّه ابن النحوية بأنهما كلمتان بمنزلة اسم الإشارة إذا لحقه حرف الخطاب .

والمذهب السادس لابن درستويه : وهو أن " إيا " لا ظاهرة ولا مضمرة ، لكنه مبهمٌ كُنّي به عن ظاهر ، وحجته : أما أنه ليس بظاهر فللزومه النصب ، وليس مصدراً ولا ظرفاً ، وأما أنه ليس بمضمر فلعدم دلالته على تكلّم أو خطاب أو غيبة .

وردّه ابن النحويّة : بأنه مضمر لما ذُكر من اختلاف صيغته لاختلاف أحوال الإعراب ولدلالته على ما دلّ عليه المنصوب المتصل .

واختار ابن النحويّة الرأي الأول[١] .

الخلاف في " أل " الموصولة :

ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وحجته : أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ، تقول : " رأيت الضاربَ " ، كما يكون مع المعرفة إذا قلت : " رأيتُ الرجلَ " .

وأنه يتقدم عليها ما في حيّز الصلة كما في قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ .

وذهب ابن السّرّاج وأكثر النحاة إلى أنها اسمٌ ، وحجتهم : عَود الضمير إليها مفرداً ومثنًّى ومجموعاً في : " الضَّارب ، والضّاربان ، والضّاربون " .

ورجّحه ابن النحويّة بقوله : وذلك من خصائص الأسماء[٢] .

الخلاف في اسم الإشارة " ذا " :

ذهب البصريون إلى أن اسم الإشارة " ذا " بكماله ، ثم اختلفوا في أصله ؛ فمنهم من قال : " ذيٌّ " بتشديد الياء ، ثم حذفت الياء التي هي لام لثقل الياءين ، وقلبت الياء التي هي عين ألفاً ؛ لتقدير الحركة عليها في الأصل ؛ لئلا يبقى على مثال الحرف وهو " كي " .

ومنهم من قال إن عينه " واو " ولامه ياء ، وأصله " ذوي " بوزن " فرس " ، ثم حذفت اللام تخفيفاً ، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

---

(١) الشرح : ٦١١ - ٦١٣ .

(٢) الشرح : ٦٣٨ .

وذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة " الذال " وحدها ، وزيدت عليها الألف لتكثير اللفظ ، وحُرّكت الذال بالفتح لأجل الألف .

وردّه ابن النحويّة : بأنّه اسمٌ ظاهر بدليل إعطائه حكم الأسماء الظاهرة من وصفه نحو : " جاء هذا الرجل " والوصف به نحو : " جاءني زيدٌ هذا "، واسمٌ ظاهرٌ لا يكون على حرف واحد ، ولأن تصغيره " ذيّا " ، والتصغير يردّ الشيء إلى أصله[1] .

الخلاف في العامل في المضاف إليه :

اختلف النحاة في العامل في المضاف إليه على أربعة مذاهب :

المذهب الأول للزجّاج : وهو أن العامل فيه حرف الجرّ المقدّر .

وضعّفه ابن النحويّة بأن حروف الجرّ لا تعمل مضمرة إلا في الضرورة ، كقول الشاعر :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ

أو في شذوذ كقول رؤبة : خَيْرٍ ، لمن قال له : كيف أصبحتُ ؟

والمذهب الثاني لعبد القاهر الجرجاني : وهو أن العامل المضاف نيابة عن الحرف، وسكت عنه ابن النحوية لأنّه علّق العمل بالمضاف بعدُ .

والمذهب الثالث للسهيلي : وهو أن العامل الإضافة .

وضعَّفه ابن النحويّة : بأن الإضافة هي المعنى المقتضي للإعراب ، والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى لا المعنى المقتضي .

والمذهب الرابع لسيبويه : وهو أن العامل المضافُ من جهة نفسه ؛ لأن المعنى المقتضي لإعراب المضاف إليه كونه مضافاً إليه ، وكونه مضافاً إليه لا يتقوم إلا بالمضاف ، فالمضاف هو الذي يقوم به المعنى المقتضى ، فهو العامل .

---

(١) الشرح : ٦٥٣ - ٦٥٤ .

ورجّح ابن النحوية هذا الأخير[١] .

الخلاف في إضافة " أفعل " التفضيل :

ذهب الكوفيون إلى أن إضافة " أفعل " التفضيل إذا كانت بمعنى " مِنْ " مثل : " زيدٌ أفضلُ الناس " كانت لفظية ، ولم يتعرّف المضاف إليه ، وإن كانت بمعنى اللام نحو : " الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان " كانت معنوية تعرّف المضاف بالمضاف إليه .

وذهب البصريون إلى أنه متى أُضيف إلى معرفة فهو معرفة بالإضافتين ، ومتى أضيف إلى نكرة فهو نكرة بهما .

وردّ ابن النحوية مذهب البصريين بقوله : وهذا ينتقض بجواز : " مررتُ برجلٍ أفضل الناس " ، وامتناع : " مررت بزيدٍ أفضل الناس " ، ولو كان معرفة لما كان كذلك ؛ لأن المعرفة لا تجري صفة على النكرة ، وتجري صفة على المعرفة[٢] .

الخلاف في العامل في التوابع :

اختلف النحاة في العامل في التوابع على خمسة مذاهب :

المذهب الأول لأصحاب سيبويه : وهو أن العامل في التابع هو عامل المتبوع .

والمذهب الثاني : أنه عاملٌ مقدّر مثل الأول في التوابع كلها ، بدليل : " أعجبني قيام زيدٍ وعمرٍو " ، وتقديره : " وقيام عمرٍو " ؛ لأن العرض الواحد لا يقوم بمحلّين . وإذا وجب في العطف وجب في البواقي قياساً عليه .

وردّه ابن النحوية : بأنه مثل : " أعجبني قيام الزيدين " ؛ فكما لا يحتاج هذا إلى

---

(١) الشرح : ٦٧٧ - ٦٧٨ .

(٢) الشرح : ٦٨٢ - ٦٨٣ .

تقدير فكذلك الآخر لأنه بمعناه ، وبأنّه لو وجب التقدير لوجب في مثل : " جاءني غلام زيدٍ وعمرٍو " ، ولو قُدّر لفسد المعنى ؛ إذ يتعدّد الغلام ، وإنما هو واحدٌ منسوبٌ إليهما .

والمذهب الثالث لأبي علي وابن جنّي : وهو أن العامل مقدّر في البدل والمعطوف ، منسحبٌ في البواقي ، وحجتهم أنه جاء صريحاً في البدل كقوله تعالى : ﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ﴾ وفي العطف كقولنا : " جاء زيدٌ وجاء عمرٌو " .

وردّه ابن النحويّة : بأنه في البدل توكيد للعامل الأول ، كقولنا : " إنّ إنّ زيداً منطلقٌ " .

وفي العطف بأنه عطف عامل على عامل ، لا لقصد عطف معمول على معمول .

والمذهب الرابع للأخفش : وهو أن العامل معنويٌّ ، وهو كونه تابعاً .

وردّه ابن النحوية : بأنّه لو كان معنويّاً للزم أن يكون إعرابه واحداً ؛ لأن العامل المعنوي إنّما يعمل إعراباً واحداً ؛ كما في المبتدأ والفعل المضارع ، ولكنّه تعدّد إعرابه من جهة المتبوع ، ولم يلزم إعراباً واحداً .

والمذهب الخامس : أن العامل عامل المتبوع والمتبوع معاً ، كما قيل في عامل الخبر من أنه الابتداء والمبتدأ معاً .

واختار ابن النحوية المذهب الأول ، وصحّح الخامس أيضاً بقوله : وهو قريب[1] .

---

(١) الشرح : ٦٩٩ - ٧٠١ .

الخلاف في " كلا " :

ذهب البصريون إلى أنه اسمٌ مفرد ، وحجّتهم : صحة الإخبار عنه بالمفرد نحو : " كلاهما قائمٌ " ، و " كلاهما قام " ، قال الشاعر :

كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لَمْ تَأْتِنَا إلاَّ لِمَامَا

ولو كان مثنّى لم يجز ذلك كما لا يجوز : " الرجلان قائمٌ ، ولا قام " ، ومعناه التثنية ، فإذا رجع إليه ضمير أُفرد إن رجع إلى لفظه ، وثُنّي إن رجع إلى معناه، كقول الشاعر :

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيَ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فثنّى في " أقلعا " حملاً على المعنى ، وأفرد في " رابٍ " حملاً على اللفظ .

وذهب الكوفيون إلى أنه مثنّى ، وحجّتهم : ثبوت المفرد لمؤنثه في قول الشاعر :

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ

وردّه ابن النحوية : بأنّ التاء إن كانت مفتوحة فأصلها : " كلتا " ؛ فحُذفت الألف لضرورة الوزن ، وإن كانت مكسورة فلتَوهّم ما بقي بعد الحذف اسماً كاملاً ؛ فأُعرب إعراب مالم يدخله حذف ، كما فُعل في " يد ، ودم "[1] .

الخلاف في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض :

اختلف النحاة في ذلك على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول لعامة البصريين : وهو أنه غير جائزٍ إلا بإعادة الجار ، وحجتهم : أن اتصال الضمير المجرور بالجار أشدّ من اتصال الفاعل بالفعل لتكرّر الاتصال من جهتين : أما الأول فإن الضمير المجرور لا منفصل له ، وأما ثانياً فلأن الجار والمجرور

---

(١) الشرح : ٧٢٨ - ٧٣٠ .

كشيءٍ واحد ، ولذلك لم يجز الفصل بينهما ؛ فكره العطف عليه ؛ لأنه بمنزلة بعض الكلمة ؛ فأعيد الجار ليكون كالمستقلّ ، والثاني أيضاً شريك للأول في باب العطف ؛ فكما لا يجوز : " مرر بزيدٍ وك " لا يجوز : " مررت بك وزيدٍ " . واحتجوا أيضاً بالسماع كقوله تعالى : ﴿ عليها وعلى الفلك تحملون ﴾ وقوله : ﴿ وقال لها وللأرض ﴾ .

والمذهب الثاني للكوفيين ويونس : وهو أنه جائزٌ مطلقاً من غير شرط إعادة الجار ، وحجتهم : ورود السماع به أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ، وقوله : ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجد الحرام ﴾ .

والمذهب الثالث للجرمي : وهو ترك جواز إعادة الخافض بشرط التوكيد بظاهر، مثل : " مررت بك نفسك وزيدٍ " ، قياساً على المرفوع المتصل .

واختار ابن النحوية المذهب الأول ، وسكت عن الثالث ، وردّ مذهب الكوفيين بقوله : وأجيب بجوابين : أحدهما عامٌّ ، وهو أنه يجوز أن يكون جميع ما ذكر محمولاً على شذوذ إضمار الجارّ ؛ كقولهم : " ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة " ؛ أي : ولا كل بيضاء .

والثاني : خاصٌّ بالآيتين : أمّا الأولى : فيحتمل أن تكون الواو للقسم ، وإنما جاز القسم بالأرحام لأنّه من الله – سبحانه وتعالى – وإلا فلا يجوز من الآدميين .

وأما الثانية : فيحتمل العطف على ﴿ سبيل الله ﴾ ، وإنما جاز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو قوله : ﴿ وكفر به ﴾ لكونه تابعاً ، والتابع يغتفر فيه مالا يغتفر في المتبوع ، بدليل قولهم : " ربّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ " ، ولو قيل من أول الأمر : ربّ سخلتها لم يجُزْ ؛ لأنّ " رُبّ " لا تلي المعارف[1] .

---

(١) الشرح : ٧٧١ - ٧٧٥ .

نقول العلماء عنه

نقل عن ابن النحويّة أحمد بن يوسف الرُّعيني المتوفّى سنة ٧٧٩ هـ في كتابيه : " تحفة الأقران " ، و" شرح ألفية ابن معطٍ " ، ويُعدّ " حرز الفوائد وقيد الأوابد " أصلاً من أصول شرح الرعيني ، وقد بيّنت ذلك في هوامش التحقيق ، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى الصفحات التي صرّح فيها بذكر ابن النحويّة في الجزء الأول ، وأما التي أغفله فيها فلا يمكن حصرها .

انظر الصفحات من الجزء الأول : ٣ ، ٥ ، ١٨ ، ٣٥، ١٥٣ ، ٢١٩ ، ٢٧١ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤٥٨ ، ٤٩٣ ، ٥٢٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٧٢٤ .

هذه مجرد أمثلة من الجزء الأول ، ويحتوي الجزء الثاني والثالث والسابع - وهي الأجزاء التي خرجت من شرحه - على ما يماثلها . ولا أبعد إذا قلت إن الرعيني اعتمد على ابن النحوية اعتماداً كبيراً في شرحه على ألفية ابن معط .

وقد نقل الرعيني عن " إسفار الصباح " أيضاً ، انظر شرحه : ١ / ٤٩٣ ، وصرّح به أيضاً في كتابه " تحفة الأقران "[١] ، ممّا يدلّ على أن مؤلفات ابن النحويّة كانت تحت يد الرعيني .

ونقل عن ابن النحوية أيضاً تاج الدين السبكي ، المتوفّى سنة ٧٧١ هـ في كتابه " طبقات الشافعيّة "[٢] ، وصرّح بالنّقل عن شرحه على ألفية ابن معطٍ .

ونقل السيوطي عنه أيضاً في كتابه " الأشباه والنظائر "[٣] ، كما أسلفنا .

---

(١) ٦٢ .

(٢) ٩ / ٢٩٣ .

(٣) ٧ / ٥٤ .

القسم الثاني

التحقيق

- اسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه .
- وصف النسخة التي اعتمدت عليها .
- منهج التحقيق .
- صور من المخطوط .
- النص المحقق .

اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى ابن النحوية :

« حرز الفوائد وقيد الأوابد » كذا سمّاه مؤلفه ابن النحوية ، وقد نصّ على ذلك في مقدمته(١) ، قال : « ولُقّب بـ" حرز الفوائد وقيد الأوابد " ليطابق تقييده ما قُصد إليه في جمعه وترتيبه » .

وكذا ورد اسمه على صفحة غلاف الكتاب ؛ وفي الصفحة الأخيرة ، حيث ختم الكتاب بقصيدة ، وذكر اسمه في أحد أبياتها بقوله :

فَالقَالُ مِنْ حِرْزِ الفَوَائِدِ مُظْهِرٌ لَكَ بِاسْمِهِ المَيْمُونِ أَحْسَنَ فَالِ

فلا خلاف فيه .

والكتاب ثابت النسبة إلى مؤلّفه ابن النحوية بما يلي :

١ - ورد اسم الكتاب على صفحة العنوان مقترناً باسم المؤلّف .

٢ - ذكره المترجمون لابن النحوية ، وهم :

- الصفدي في « الوافي بالوفيات »(٢) ، ووصفه بأنه شرح حسنٌ .

- ابن حجر في « الدرر الكامنة »(٣) .

- حاجي خليفة في « كشف الظنون »(٤) .

- البغدادي في « هدية العارفين »(٥) .

---

(١) مقدمة المؤلف : ٤ .

(٢) ٥ / ٢٣٥ .

(٣) ٥ / ٥٧ .

(٤) ١٥٥ .

(٥) ٢ / ١٤٣ .

- الزركلي في « الأعلام »[١] .

- عمر رضا كحّالة في « معجم المؤلفين »[٢] .

٣ - نقول العلماء عنه ، ومنهم أبو جعفر الرعيني - رحمه الله - (ت ٧٧٩هـ) في شرحه على ألفية ابن معطٍ ، حيث جعله من أصوله ، قال في شرحه[٣] أثناء حديثه عن هذه الألفية : « .... فهي كما قال ابن النحوية في شرحها ، وقد أنصف في مدحها ؛ فكان من كلامه المُجيد : هذا الكتاب ككلمة التوحيد، خفيفة على اللسان، ثقيلة في الميزان .... إنها كقوله الرابعة : لا مخافة ولا سآمة » .

والنصّ موجودٌ في مقدمة ابن النحوية على شرحه[٤] .

ونقل الرعيني نصوصاً أخرى نكتفي بالإرشاد إلى صفحاتها ، وهي :

الجزء الأول : ٥ ، ١٨ ، ١٥٣ ، ٢٧١ ، ٣٤٣ ، ٤٥٨ ، ٥٢٩ ، ٦٠٢ ، ٧٢٤ .

الجزء الثاني : ٤٢ ، ٤٣ ، ٢٤١ ، ٣٣١ .

الجزء الثالث : ١١٢ ، ١٨١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٩ ، ٤٧٤ ، ٥٣٦ .

الجزء السابع : ٥ ، ١١٥ ، ١٤٧ ، ٣٠٠ ، ٤٣٣ ، ٥٢١ ، ٥٥٤ ، ٦١٥ ، ٧٢٨ .

وأشرت إلى مواضع بعض النقول في هوامش التحقيق .

ونقل عنه أيضاً تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) في كتابه « طبقات الشافعيّة »[٥] ، وصرّح بالنقل عن شرحه على ألفية ابن معطٍ .

---

(١) ٧ / ١٤٦ .

(٢) ١٢ / ١١٧ .

(٣) ١ / ٣ .

(٤) انظر مقدمة المؤلف : ٢ .

(٥) ٩ / ٢٩٣ .

وصف النسخة التي اعتمدت عليها :

نسخة الكتاب وحيدة أمدني بها مشكوراً أستاذي الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين - حفظه الله - وقد صوَّرها من مكتبة اسمي خان ، والدة السلطان محمد خان ، بتركيا ، ورقمها في المكتبة (٢٩٥) .

تقع في (٣٦٩) لوحة ، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٥) سطراً ، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريباً .

والنسخة مكتوبة بخط نسخي معتاد مشكول، لا تخلو من التصحيف والتحريف ، وكتبها خليل بن محمد بن علي بن سليمان الشافعي - رحمه الله - وفرغ منها بعد صلاة الجمعة ، الحادي عشر من شهر رمضان ، سنة ٧٦٧ هـ .

وهي مقابلة ، وعليها بعض التعليقات في هوامشها ، وكُتبت أبيات الألفية فيها بالقلم الأحمر ، وبخطٍّ مخالف للشرح ، وخلت من الطمس ، وبها خرمٌ في اللوحة ٧١ / أ ، أودى بستة وعشرين بيتاً مع شرحها ، ولم يتنبه الناسخ له ؛ فالنصّ متّصل في وسط الصفحة والسطر أيضاً[١] .

والجزء المختار منها ١٤٨ لوحة ، ويشمل الأبواب التالية :

الكلام والكلم ، وحدّ الاسم والفعل والحرف ، وعلامات الاسم ، وعلامات الفعل ، وعلامات الحرف ومعانيه ، واشتقاق الاسم ، والأصل في الاشتقاق الفعل أو المصدر ؟ والإعراب والبناء ، والأسماء الستة، والوقف ، والتثنية ، وجمع المذكر السالم، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، وأزمنة الأفعال ، وإعراب الأفعال (الماضي ، والأمر والمضارع) ، وحروف الجر والقسم ، والممنوع من الصرف ، وتعدّي الفعل ولزومه ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز ، والمفعول له ، والمفعول

---

(١) انظر : ٣٨٨ - ٣٨٩ .

معه ، والاستثناء ، وما لم يسمّ فاعله ، والمعرفة والنكرة ، والعلم ، والضمير ، والموصول (ومعه الإخبار بالذي) ، وأسماء الإشارة ، والمعرف بأل ، والإضافة ، والتوابع (النعت ، التوكيد ، والعطف ، والبدل) .

ولوحة الغلاف تشمل فهرساً للموضوعات في ركنها الأيمن ، وفي الأيسر اسم الكتاب مقروناً باسم المؤلف ، وفي أسفلها ترجمة مختصرة له ، منقولة عن الذهبي ، وعليها بعض التملّكات لإبراهيم بن الصبّاغ المالكي أحسن الله عاقبته سنة ٨٨٨ هـ ، ومحمد بن أبي بكر بن قوام الشافعي سنة ٨١٤ هـ ، وإبراهيم بن أحمد بن أبي العزّ الحنفي سنة ٨١٣ هـ ، ويحيى بن حجي الشافعي سنة ٨٤٥ هـ .

وكتبت عليها بعض أبيات ، منها قول عمرو بن معدي كرب :

وكل أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

وثلاثة أبيات من معلقة زهير بن أبي سلمى .

منهجي في التحقيق :

حاولت جاهداً أن أبرز هذا الأثر على الصورة التي ارتضاها له مؤلّفه ، ويتلخّص منهجي في التحقيق فيما يلي :

١ - نسخ الجزء المختار من الكتاب ومقابلته بأصله وضبطه .

٢ - عنونت أبواب الكتاب .

٣ - عزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقام آياتها وقراءاتها ، وتخريج أحاديث الرسول - ﷺ - وأقوال الصحابة - رضوان الله عليهم - من الصحاح والمسانيد والسنن وغيرها ، ونسبة الشعر الذي لم ينسبه المؤلف وتخريجه في حاشية الكتاب من مظانّه ، مبتدئاً بدواوين الشعر ، ثم مجاميع الشعر وكتب الأدب والشواهد عامة .

٤ - تخريج أقوال العلماء ، وعزوها إلى مصادرها الأصلية ؛ فإن تعذّر ذلك فمن المصادر الأخرى المتوفرة .

٥ - ترجمت للأعلام غير المشهورين الذي نقل عنهم المؤلّف .

٦ - شرح ما غَمُض من نصوص الكتاب وأساليبه ، لما يُعين القاريءَ على فهم هذه النصوص فقط

٧ - أتبعت النص بفهارس فنيّة مفصلة ؛ لتعين القارئ على الاستفادة من الكتاب ، وهي : فهرس الآيات ، والأحاديث ، والأقوال ، والأمثال ، والأشعار ، والأرجاز ، وأمثلة النحاة ، والأعلام ، والأماكن والبلدان ، والقبائل والطوائف ، والجماعات ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات .

والله أسأل التوفيق والسّداد .

فهرست أبواب الكتاب

الكلام وأقسامه [illegible]

[illegible]

ومن يغترب يحسب عدوًا صديقه ومن لا يكرم نفسه لا يكرم

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم

ومن يجعل المعروف من دون عرضه يفره ومن لا يتق الشتم يشتم

[illegible]

٢٩٥

[illegible]

صورة لوحة الغلاف

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب
أما بعد حمد الله الموفق [illegible] من عطائه ورفده بالذي حسنت
أفعاله وأسماؤه [illegible] والطاعة [illegible] من عنده لا نستطيع [illegible] ولا
يزال [illegible] علينا ممدودا [illegible] التوفيق مفتاحه والسداد في القول
والعمل قرينا والصلاة على نبيه [illegible] والسراج الأنور وعلى آله وأصحابه من
تابع وهاجر وآوى ونصر صلاة تصدع [illegible] الارتياب وتدخر ليوم الحساب فإن أولى
العلوم بالتقديم واحقها [illegible] الذي هو لذروتها سنام ولجماعتها
إمام وللشذوذ منها ما هو زمام وهو علم الإعراب الذي لا فضيلة إلا وهو مفتاحها ولا
وسيلة إلى نيل العلوم إلا ومنه يستمد مصباحها [illegible] إلا وهو إليه سبيل ولا خير يجتنى
منها إلا وهو عليه دليل [illegible] على السنة والكتاب
والمستنبط في أثنائهما على اجتناب الخطأ واعتماد الصواب ورفع على البيان والمعاني
المشرق [illegible] الثاني [illegible] وأكمل [illegible] الإنسان يشهد لصاحبه بمزيد
الفضل ويحوزه في [illegible] ولذلك [illegible] بن عبد العزيز رضي الله عنه العربية تزيد
في الذهن وتثبت العقل [illegible] الذي هو في كتبه كالشامة وللناظر
فيه كعقود الرابعة لا مخافة ولا سآمة [illegible] واجمعها لمعانيه ألفاظه
أرق من الزلال ونظم كالسحر الحلال ضمنت فيه وسيلة الوضوح إلى فضيلة خفة الروح
وإيجاز ألفاظ العبارة إلى الإطناب في معاني ما قصد إليه بالإشارة فهو في الإفادة يشبه كلمة
الشهادة خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان ٥

هذا وكم فيه من مزايا وفوق زواياه من خبايا

تطلع الحبر في التقاضي فيكشف الحبر عن قضايا

وقد زاده الله تشريفا ورفع له قدرا منيفا حيث أثر ذوي المآثر ونظر إليه رب القلم والمفاخر
صاحب السيف والقلم والعلم والعلم والحسب المعلم سيد الأمراء في العالمين الجامع بين أوصاف
الشجاعة والكرم والدين الحاوي قصبات السبق مكارم وعلا والممثل في وصف خلاله
بقول بعض من خلا شجع الشجاعة بالقنوت [illegible] ما أحسن الحراب في المحراب

وسمي بجم عم تجود بمنه وأب لأفعال الدنية آبي

[illegible] ومناقب [illegible] صوارم وسوابق واشتهر جانب

فلتفخر الأيام منه بما ابتغت [illegible] مطهر الأثواب ٥

ذو الوصف الممدوح والخلق المحمود [illegible] والدين أبو علي الحسن بن محمود
وهو ابن الملك الأفضل نور الدين بن الملك الظاهر [illegible] الدين بن الملك المنصور ناصر الدين
محمد بن الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب أدام الله عليه محاسن الآلاء
وكفاه مخاشي اللأواء سليل الملوك السادة الأكارم والقادة القراغم
الذين تزين بهم الدهر وافتخر بهم الفخر جمعوا بين طيب الأعراق ومكارم الأخلاق
تغمدهم الله برحمته ورضوانه وأحلهم دار كرامته وإحسانه فلقد كانوا للعافين
ملاذا وما فيهم إلا من بيته في المكارم [illegible] الرخص [illegible]
وعصابة الإحسان وطراز ثوب المعالي عاشوا [illegible] الدنيا بالمكارم والوفاء وماتوا
[illegible] محاسن الأبناء فهم أجدر ممن قيل فيه بقول أبي العلاء ٥

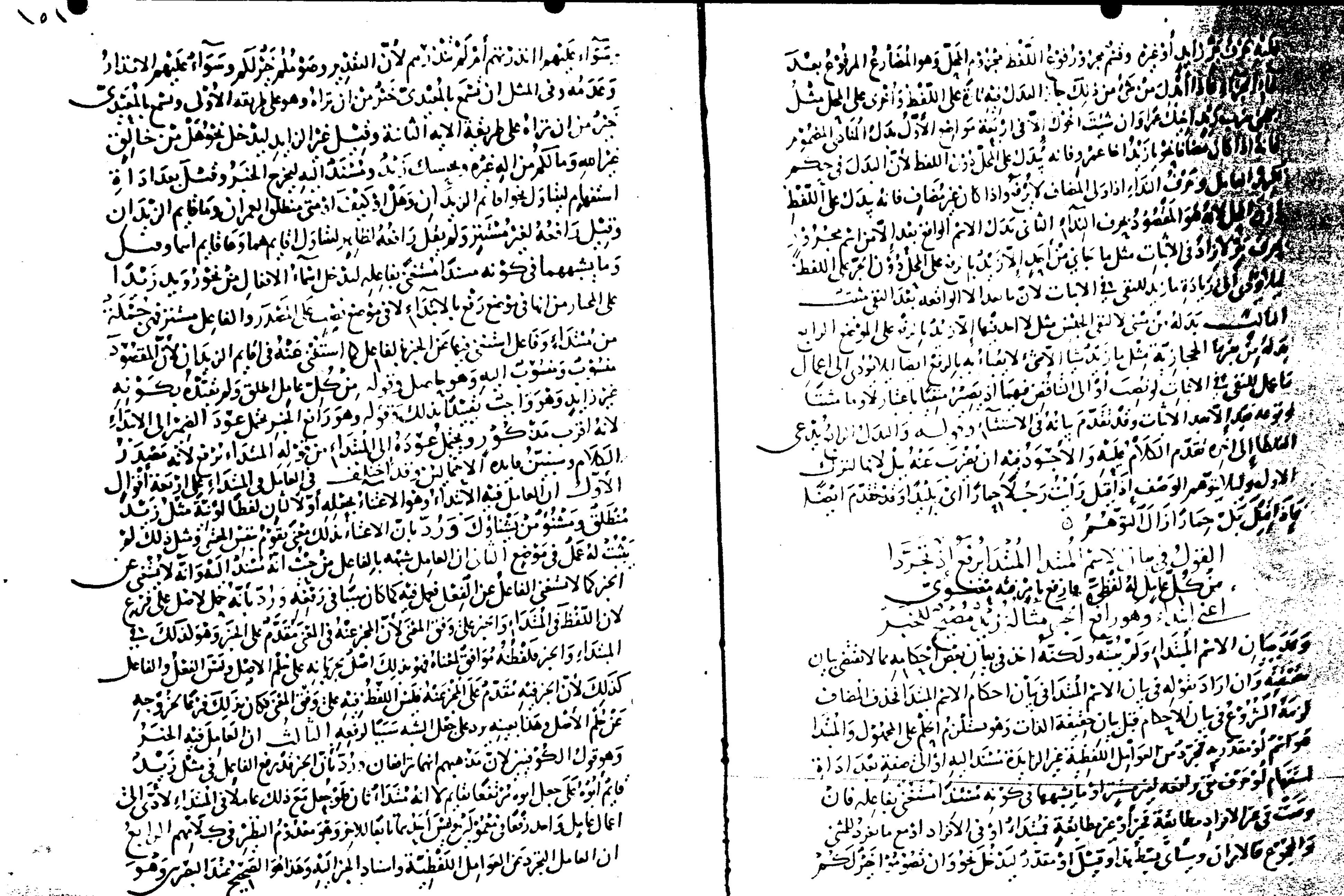
٥ جمال ذي الأرض كانوا في [illegible] وبعد الممات جمال الكتب والسير د

تبعهم في علو الهمم والمحامد واقتفى [illegible] الشيم والمقاصد فأربى على كل ملهم كالسه
وظاهرهم [illegible] فضله وأفضاله [illegible] لم يعدله في نخله وقوله واشرفهم بشرف
نفسه وطوله وعلى [illegible] وأمرهم [illegible] ودينه وقد
أشار أحسن الله إليه وأتم نعمه عليه وحقق له الأماني وأدام له التهاني أن يملي
على الكتاب ما يحل منه المشكل ويفتح منه المقفل ويتم المختل فقوبل ذلك بالسمع
والطاعة وشرع في الإملاء بحسب الاستطاعة وأملى عليه شيء هو كعجالة الراكب وإيماء
الطرف وغمزة الحاجب امتثالا لأمره بسرعة الإنجاز واعتمادا للإيجاز إلا أن الصعب فيه
معتمد والشارد بضوابطه مقيد ولقب بحرز الفوائد وقيد الأوابد لتطابق
تقييده ما قصد إليه في جمعه وترتيبه والمرجو من كرم ذي الجلال أن يجعله مباركا خيره
في الأول وذخيرة في المآل وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الشيخ الإمام العلامة المحقق
زين الدين أبو زكريا يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي تغمده الله برحمته ونور ضريحه ٥

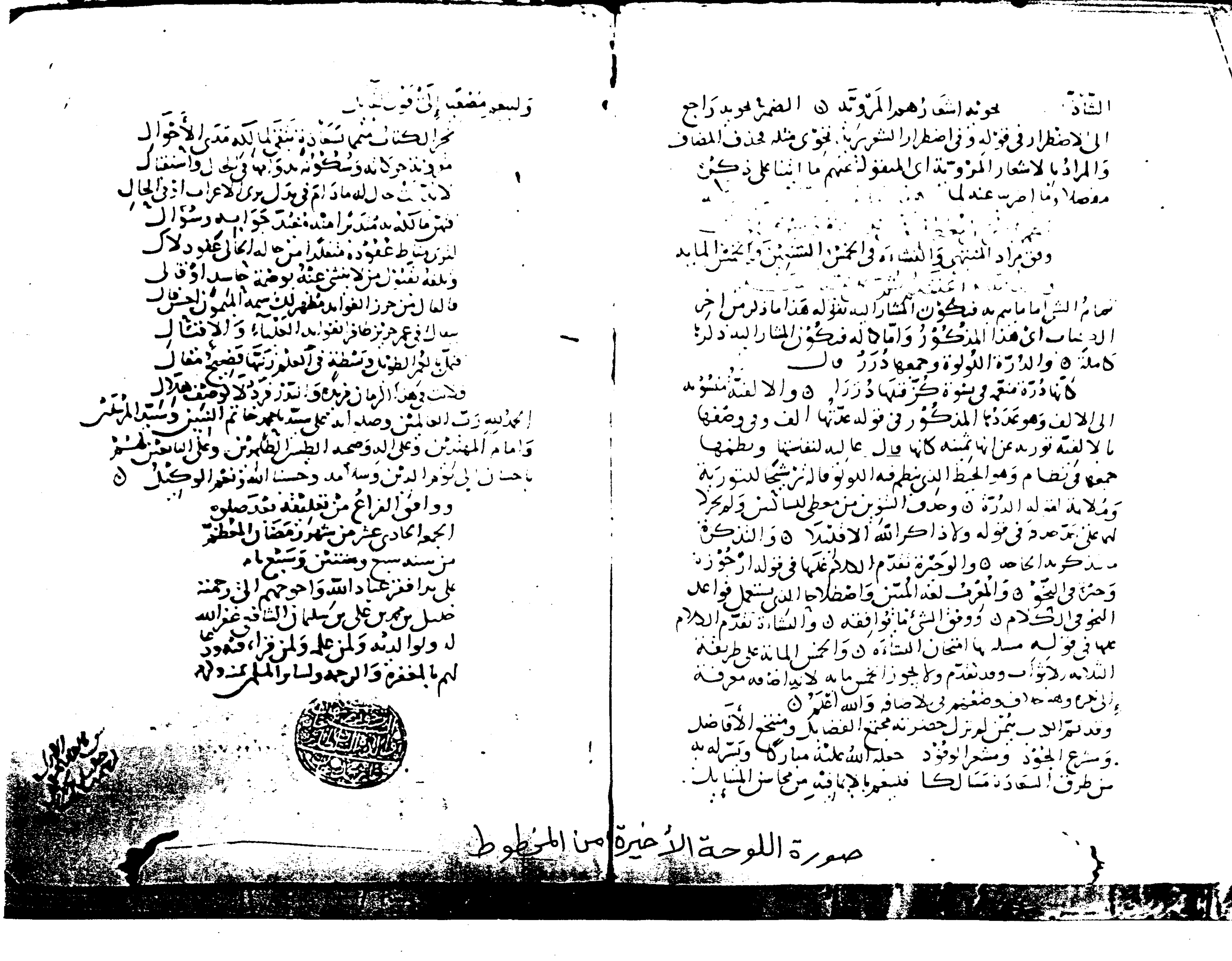
يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معط بن عبد النور

يقول فعل مضارع ماضيه قال والأصل قول بالفتح لا فعل لأنه متعد ولأن فاعله قائل

صورة اللوحة الأولى من المخطوط



صورة اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق



الشاذة حونه اشعرهم المرتد ه الضمير حويد راجع
الى الاضطرار في قوله وفي اضطرار الشعر به نحوي مثله لحذف المضاف
والمراد بالاشعار المرويه اى المنقول عنهم ما ابنا على ذكره
مفصلا وما اضرب عنه لما

ومن مراد المنتهى والنشاه في الخمس الستين والخمس المايه

تمام الشي اما ما يتم به فيكون المشار اليه بقوله هذا ما ذكر من احكام
الدنيا اى هذا المذكور واما له فيكون المشار اليه ذلك
كامله ه والدرة اللولوة وجمعها درر ول
كانها درة منعم في ينوه كرفتها درارا ه والالفية منسوبه
الى الالف وهو عدد الابيات المذكور في قوله عدتها الف وفي وصفها
بالالفية تورية عن انها ثمينة كانها قال عالية لنفاستها ونظمها
جمعها في نظام وهو الخيط الذي ينظم فيه اللولو قال الزمخشري للتورية
وملايمة له الدرة ه وحذف التنوين من معطى للساكنين ولم يحرك
له على ما تقدم في قوله ولا ذاكر الله الا قليلا ه والتذكرة
مصدر كالحاجة ه والوجيزة تقدم الكلام عليها في قوله ارجوزة
وجيزة في النحو ه والمعرف لغة المتن واصطلاحا الذي يستعمل قواعد
النحو في الكلام ه ووفق الشي ما يوافقه ه والشاذة تقدم الكلام
عليها في قوله مستدرك اخمان الشاذة ه والخمس المائة على طريقة
الثلاثة الاثواب وقد تقدم ولا يجوز الخمس مائة لا بالاضافة معرفة
الى نحوه وهو حوفا ضعيف في الاضافة والله اعلم ه
وقد تم الادب يمن لم يزل حضرته مجمع الفضايل ومنبع الافاضل
ومشرع الجود ومشعر الوفود جعله الله علمته مباركا ونزله به
من طرق السعادة مسالكا فنعم بالاجابة من محاسن المسايل.

والسعد مضعف الى فوق ذا

نجز الكتاب منهما تحمد ذو بنيتي ما لكه مدى الاحوال
موقنه حركاته وسكونه مدوامه في حل واستقبال
لا تمت حال الله ما دام في حل برى الاعراب اذ في الحال
فهو ما لكه به مند برامنه ليفيد جوابه وسؤال
المر يوشك غفوده متعلدا من حاله الحالي عقود لالى
ولعله نقد لمن لا ينشي عنه بوصمة حاسد او قال
فالعالم من حرز الفوائد مظهر لنشيه المميون الحسن فال
سهل في عمر حريز حافز لفوايد الحسناء والافتال
فهات لحم الظنون وشطط في العلوم رتبتها تصيح مقال
فلست في هذا الزمان فريده فانه فرد لا يوصف هلال
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين
وامام المهتدين وعلى اله وصحبه الطيبين الطاهرين وعلى التابعين لهم
باحسان الى يوم الدين وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ه
ووافق الفراغ من تعليقه بعد صلوة
الجمعة الحادي عشر من شهر رمضان المعظم
من سنة سبع وستين وسبعماية
على يد افقر عباد الله واحوجهم الى رحمة
خليل بن محمد بن علي بن سلمان الشافعي غفر الله
له ولوالديه ولمن علمه ولمن قرا فيه ودعا
لهم بالمغفرة والرحمة ولسائر المسلمين وحسبنا الله

صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

أما بعد حمدِ الله الموفّق للقيام بحمده ، المتصدّق بالإنعامِ من عطائه ورفده ، الذي حسنت أفعاله وأسماؤه ، وأطاعته أرضه وسماؤه، حمد التسبيح من عنده لا يستشعر فتوراً ، ولا يزال رداؤه علينا ممدوداً و الحمدُ عليه مقصوراً ، حتى يكون للتوفيق معيناً ، وللسداد في القول والفعل قريناً ، والصلاة على نبيه محمد سيدِ البشر والسراج الأنور ، وعلى آله وأصحابه من بايع وهاجر ، وآوى ونصر ، صلاةً تصدع رداء الارتياب ، وتُدّخر ليوم الحساب .

فإن أولى العلوم بالتقديم ، وأحقّها باستيجابِ التعلُّم والتعليم ، الذي هو لذروتها سنام ، ولجماعتها إمام ، وللشرود منها قائد وزمام ، وهو علم الإعراب الذي لا فضيلة إلا وهو مفتاحها ، ولا وسيلة إلى نيل العلوم إلا ومنه يتقد مصباحها ، ولا تقدم فيها إلا وهو إليه سبيل ، ولا خير يجتنى منها إلا وهو عليه دليل ، فهو أضوؤها سراجا ، وأكرمها نِتاجا ، نهج علمي السنة والكتاب ، والمسيطر في اقتباسهما على اجتناب الخطأ واعتماد الصواب ، ورَتج[1] عِلْمَي البيان والمعاني ، المثري كنوزَ آيات المثاني ، حلية للسان ، ومكمّل لنفس الإنسان ، يشهد لصاحبه بمزيّة الفضل ويحُوز به في الذكاء الخَصْل[2] ، ولذا قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : العربيَّة تَزيد في الذهن ، وتَشبّ العقلَ .

---

(١) الرَّتَجُ : الباب العظيم . ينظر : اللسان : (رتج) .

(٢) الخَصْل : واحدته خَصْلَة ؛ وهي الإصابة في الرمي . ينظر : اللسان (خصل) .

هذا وإن كتاب الألفية الذي هو في كتبه كالشامة، وللناظر فيه كقول الرابعة(١): لا مخافة ولا سآمة ، من أنفع الكتب فيه ، وأجمعها لمعانيه ، ألفاظٌ أرقّ من الزلال ، ونظم كالسحر الحلال ، ضُمّت فيه وسيلة الوضوح إلى فضيلة خفة الروح ، وإيجاز ألفاظ العبارة ، إلى الإطناب في معاني ما قُصِد إليه بالإشارة ، فهو في الإفادة يتبع كلمة الشهادة؛ خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان .

هَـٰذَا وَكَمْ فِيهِ مِنْ مَزَايَا ... وَفِي زَوَايَاهُ مِنْ خَبَايَا
تَطْمَعُ الحَبْرَ فِي التَّقَاضِي ... فَيَكْشِفُ الخُبْرُ عَنْ قَضَايَا

وقد زاده الله تشريفاً ، ورفع له قدراً مُنيفاً ، حيثُ آثره ذو المآثر ، ونظر إليه رب القلم والمفاخر ، صاحب السيف والقلم ، والعِلم والعَلَم ، والحسب المعلم ، سيد الأمراء في العالمين ، الجامع بين أوصافِ الشجاعة والكرم والدين ، الحائز قصباتِ السبق مكارمَ وعلاً ، والمتمثل في وصف خلاله بقول بعض من خلا :

شَفَعَ الشَّجَاعَةَ بِالقُنُوتِ لِرَبِّهِ ... مَا أَحْسَنَ المِحْرَابَ(٢) فِي المِحْرَابِ
وسَمَا بِعَمٍّ عَمَّ جُودُ يَمِينِهِ ... وَأَبٍ لِأَفْعَالِ الدَّنِيَّةِ آبِي / ٩/١
بِبَيَاضِ عِرْضٍ وَاحْمِرَارِ صَوَارِمٍ ... وَسَوَادِ نَقْعٍ وَاخْضِرَارِ رِحَابِ
فَلْتَفْخَرِ الأَيَّامُ مِنْهُ بِمَاجِدٍ ... غَمْرِ(٣) الثَّوَابِ مُطَهَّرِ الأَثْوَابِ

ذو الوصف الممدوح، والخلق المحمود، بدر الملة والدين ، أبو علي الحسن بن [علي] ابن محمود(٤) ، وهو ابن الملك الأفضل نور الدين بن الملك المظفر تقي الدين

---

(١) الرابعة ، يشير بهذا إلى حديث أم زرع ، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢ / ٣٢٨ .
(٢) المحراب : الشجاع . ينظر : اللسان (حرب) .
(٣) الغَمْرُ : السَّخِيُّ . ينظر : القاموس المحيط : (غمر) .
(٤) هو الأمير بدر الدين حسن بن علي بن محمود بن محمد بن عمر شاهنشاه بن أيوب الأيوبي .
كان من أهل العلم ، وأحد أمراء دمشق ، وهو أخو الملك إسماعيل ، صاحب حماة ، وكان أسَنَّ منه ، لكنّ الناصر قَدَّم إسماعيل ، جاء في الدرر الكامنة : " سعى في سلطنة حماة جهده فما أفاده ذلك عند الناصر ، وكان لبدر الدين إقطاعٌ كبير ونعمة جليلة ، ومات بها في سنة ٧٢٦ هـ " ، أخباره في الدرر الكامنة : ٢ / ٢٨ ، والنجوم الزاهرة : ٩ / ٢٦٧ .

ابن الملك المنصور ناصر الدين ، محمّد بن الملك المظفّر تقيّ الدين عمر بن شاهان شاه ابن أيوب ، أفاض الله عليه محاسنَ الآلاء ، وكفاه مخاشي اللأواء[(١)] ، سليل الملوك السادة الأكارم ، والقادة الضراغم ، الذين تزيَّن بهم الدهر ، وافتخر بهم الفخر، جمعوا بين طيب الأعراق، ومكارم الأخلاق ، تغمَّدهم الله برحمته ورضوانه ، وأحلَّهم دار كرامته وإحسانه ، فلقد كانوا للعافين ملاذا ، وما فيهم إلا من يقال له في المكارم هذا النَّشَب[(٢)] والنَّسَب المُرْخَص الغالي[(٣)] ، وعصابةُ الإحسانِ وطرازُ ثوبِ المعالي ، عاشوا فحمَّلوا الدنيا بالمكارم والوفاء ، وماتوا فجملوا السير بمحاسن الأنباء ، فهم أجدر ممن قيل فيه بقول أبي العلاء[(٤)]:

جَمَالَ ذِي الأَرْضِ كَانُوا فِي الحَيَاةِ وَهُمْ ... بَعْدَ المَمَاتِ جَمَالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ

تبعهم في علوّ الهمم والمحامد ، واقتدى بهم في حسن الشيم والمقاصد ، فأربى على كاملِهِمْ بكماله ، وظاهِرِهم بظهور فضلِه وإفضاله ، وعلى عادِلِهم بعدله في فعله وقولِهِ ، وأشرفِهم بشَرَفِ نفسه وطولِهِ ، وعلى صَالِحِهم بصلاحه ودينه ، وناصِرِهم بانتصاره لله ودينه ، وقد أشار ـ أحسن الله إليه، وأتم نعمَه عليه ، وحقَّق له الأماني، وأدام له التهاني ـ أن يُملَى على الكتاب ما يحلّ منه المُشْكل ، ويفتح منه المقفَل ، ويسم المُغفَل ، فقوبل ذلك بالسمع والطاعة ، وشرع في الإملاءِ بحسَب الاستطاعة ، وأُملي

---

(١) المخاشي : ما يُخْشَى ويُكْرَه ، واللأْواء : الشِّدَّة . ينظر : اللسان : (حشي - لأي) .

(٢) النشب : المال والعقار . ينظر : اللسان : (نشب) .

(٣) جاء في حاشية الكتاب : الغَلاء والرّخص : ضِدّان ، لا نقيضان ؛ لأن الثمن والمثمن إذا تقابلا بالقسمة العادلة انْتَفَى الغَلاءُ والرّخصُ ؛ فيكونان ضِدّين لأنهما لا يجتمعان ويرتفعان، لا نقيضين ، وإلا لم يرتفعا؛ فالجمع بينهما طِبَاقٌ إيجابيٌّ ، على طريقة قوله : ﴿ وتحسبهم أيقاظاً وهم رقودٌ ﴾ ، وقول الشاعر :

رَشَأٌ سَمِعْتُ لِخَدِّهِ وَلِصُدْغِهِ ... فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَدِيثاً سَائِرَا

فَإِذَا رَأَيْتَ هَنَاكَ طَرْفاً وَاقِعاً ... فَاعْلَمْ بِأَنَّ هُنَاكَ قَلْباً طَائِرَا

(٤) ديوانه :

عليه شيء هو كعُجَالَةِ الراكب ، وإيماء الطرف وغَمزةِ الحاجب ، امتثالاً لأمره بسرعة الإنجاز ، واعتماد الإيجاز ، إلّا أنّ الصعب فيه مُعبّد ، والشارد بضوابطه مقيّد ، ولُقّب بـ" حِرْز الفَوَائِد وقَيْدِ الأَوَابِد " ليُطابق بتقييده ما قُصد إليه في جمعه وترتيبه ، والمرجو من كرم ذي الجلال أن يجعله مباركاً خِيرةً في الأول وذخيرةً في المآل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قال الشيخ الإمام العلامة المحقّق زين الدين ، أبو زكرياء يحيى بن معطٍ بن عبد النور النحويّ المغربيّ ، قدّس الله روحه ، ونوّر ضريحه :

* * *

يَقُـولُ رَاجِـي رَبِّـهِ الغَفُـورِ يَحْيَـى بْـنُ مُعْطِ بْـنُ عَبْـدِ النُّـورِ

" يَقُول " : فعل مضارع ماضيه " قال " ، وأصل " قال " : " فعَل " بالفتح لا " فعُل " ؛ لأنّه مُتعدٍّ ، ولأنّ فاعله " قائل " ، / و" فاعل " لا يكون من فعُل بالضم ، و" خَاثِر ، وحَامِض ، وفَارِه ، وشَاذّ ، وطَاهِر ، وطَالِق ، وعَاقِر " على معنى النَّسَب(١) ، ولا " فعِل " بالكسر ؛ لأن مضارعه " يفعُل " بالضم ، وهو لا يكون من " فعِل " بالكسر ، و" فَضِل يَفْضُل " من التداخل(٢) . ١/ب

فتحركت الواو وانفتح ما قبلها و لم يقع بعدها ساكن(٣) فقلبت ألفاً ، فإذا اتّصل بها ضميرُ الفاعل البارز المتحرِّك حُوِّل إلى " فعُل " بالضم ، فتقول : " قلتُ " بضمِّ القاف ، وأصله: " قَوُلتُ " بضم الواو ؛ استثقلت الضمَّة عليها فنُقلت إلى القاف ، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فعلوا ذلك ليَتبيَّن بنات الواو من بنات الياء ، إذ لو قالوا : " قَلت ، وبَعت " بفتح الأول فيهما ، اشتبه البابان ، ولذلك حُوِّل من بنات الياء إلى " فعِل " بالكسر فقيل : " بِعت " .

---

(١) ينظر : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ .

(٢) ينظر : شرح الملوكي : ٤٣ ، وشرح الشافية : ١ / ١٣٦ ، قال الرضي : " المشهور فَضَل يَفْضُل ، كدَخَل يَدْخُل ، وحكى ابن السكيت فَضِل يَفْضَل ، كحَذِر يَحْذَرُ . ففَضِلَ يَفْضُل يكون مركباً منهما " .

(٣) لتوضيح العبارة قال ابن يعيش في شرح الملوكي : ٢٢١ : " ..... ألا ترى أنهم قد قالوا في التثنية : قضيا ورميا وغزوا ودعَوَا ، فلم يقلبوهما ألفين مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأنهم لو قلبوهما ألفين، وبعدهما ألف التثنية لوجب أن يحذف أحدهما لالتقاء الساكنين فيلتبس الاثنان بالواحد ، ومن ذلك قولهم : " الغليان " و " النزوان " فصحّحوهما لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف فعلان ، لوجب حذف أحدهما ... " .

وقيل : فعلوا ذلك للبيان المذكور من غير نقل؛ لأنّه نَقل من بناء إلى بناء يخالفه لفظاً ومعنىً ، ولا حاجة إليه ، وإنما لم يضمّوا في نحو " خِفت " ، وهو من الواو؛ لقصد بيان الزنة ؛ لأنّه " فعِل " بالكسر " يفعَل " بالفتح[١] .

وأصل " يَقُول" : " يَقْوُل " بسكون القاف وضم الواو ؛ لأنه " فعَل " بالفتح " يفعُل " بالضمّ ، استثقلت الضمّة على الواو ، فنُقلت إلى الساكن قبلها ، فانضمّت القاف ، وسكنت الواو ، فإذا سكنت اللام بجزم أو نحوه ، حذفت الواو للساكنين نحو : " قُلْ ، ولَمْ يَقُلْ " .

والفاعل يجوز أن يكون " رَاجِي " ، و " يَحْيَى " بدل منه أو عطف بيان ، ويجوز أن يكون الفاعل " يَحْيَى " ، و " رَاجِي " حال منه متقدمة عليه[٢] ، وأسكنت الياء للضرورة كقول الحطيئة[٣]:

يَا دارَ هِنْدٍ عفتْ إلاّ أثافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فصَارَاتٍ فَوَادِيهَا

وقد جاء مثله في سعة الكلام ، قالوا[٤] : « أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا » ، وهو مَثَلٌ يُضرب لمن يتعاطى أمراً وغيره أعرف به منه ، قال[٥] :

---

(١) ينظر في كلّ ما سبق : المنصف : ٢٣٣ فما بعدها ، ولعله مصدر المؤلف .

(٢) هذا رأي ابن الخباز في شرحه : ١ / ٥٢ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٤٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٣٠٦ . وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ٢٧٦ ، وضرائر الشعر : ٩٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤١٠ .
والطَّوِيُّ : اسم ماء بعينه في شرق الجزيرة العربية ، ينظر : بلاد العرب : ١٨١ ، والمعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (المنطقة الشرقية) : ٣ / ١٠٣٧ . وصارات : اسم جبالٍ لبني أسد ، ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٨٨ .

(٤) ينظر : أمثال أبي عبيد : ٢٠٤ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٣٤٥ ، والمستقصى : ١ / ٢٤٧ .

(٥) البيت في مجمع الأمثال : ٢ / ٣٤٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤١١ ، غير منسوب . ويروى : « لا تفسد القوس » .

يَا بَارِيَ القَوْسِ بَرْياً لَيْسَ يُحكِمُهُ   أَفْسَدْتَ قَوْسَكَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

و " رَاجِي " : اسم فاعل من " رَجَا يَرْجُو " ، ولامه واو ، قلبت ياء لانكسار ما قبلها بعد حذف حركتها ، وسكونها ، كما قلبت في " ميزان ، وميقات " لذلك ، وهما من الوزن والوقت ، وله معنيان : المُؤَمِّل كقوله[1] تعالى: ﴿يرجُون تجارةً لن تبور﴾ أي: يُؤمِّلونها ، والخائف كقوله[2] تعالى: ﴿وارجُو اليوم الآخر﴾ أيّ : خافوه ، وأما قول كعب[3] بن زهير :

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا   وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

فإنّما عطف أحدهما على الآخر وهو بمعناه لتغاير اللفظين ، كما قال عنترة[4] :

حُيِّيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ   أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ

وهو هاهنا : المؤمِّل ؛ لقرينة الوصف بالغفور ، والمغفرة مما تؤمَّل لا مما تخاف .

و " الربّ " في الأصل مصدر " رَبَّهُ يَرُبُّهُ رَبّاً " ؛ إذا أصلحه ، ثم استعمل بمعنى المالك ، وهو من أسماء الله تعالى أيضاً بمعنى المعبود ، ويجوز أن يريد ها هنا كل واحد من معنييه ، وإذا أُطلق على الله أطلق معرَّفاً باللام أو مضافاً كقوله[5] تعالى: / ﴿قل من ربُّ السموات والأرض﴾ ﴿فسبِّح بحمدِ ربِّك﴾[6] ، وإذا أُطلق على غيره لم يكن إلّا مضافاً ، وقوله[7] : ٢/ب

---

(١) سورة فاطر : من الآية : ٢٩ .

(٢) سورة العنكبوت : من الآية : ٣٦ .

(٣) البيت في ديوانه : ، من قصيدته المسماة : البردة . وفي شرح قصيدة كعب للتبريزي : ١٨ ، وحاشية البغدادي : ٢ / ٢٣٤ . وينظر : أضداد السجستاني : ٨٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤٣ .

ويروى :   أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ يُعْجِلْنَ فِي أَبَدٍ   وَمَا لَهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيْلُ

(٤) البيت في ديوانه : ١٨٩ ، وشرح القصائد السبع : ٢٩٨ .

(٥) سورة الرعد : من الآية : ١٦ .

(٦) سورة الحجر : من الآية : ٩٨ .

(٧) هو حاتم الطائي ، والبيت في ديوانه : ١٩٥ ، وينظر : الأغاني : ٦ / ٢٩٦ ، وشرح النيلي : ١ / ٥٠٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٤ .

إِذَا كُنْتَ رَبّاً لِلْقَلُوصِ فَلَا تَدَعْ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبِ

أقحمت فيه اللام المضيفة توكيداً للإضافة ، وكانوا في الجاهليّة يُطلقونه معرّفاً على الملك .

و " الغفورُ " : " فعول " ، عدل إليه عن " فاعل " للمبالغة، كما قالوا : " ضَروبٌ ، وأَكُول " ، في " ضارب ، وآكل " ، وهو من أسماء[1] الله تعالى أيضاً ، واشتقاقه من الغَفْر وهو الستر ، ومنه سمي المِغْفَر[2] ؛ لأنه يستر ما تحته ، والغَفْرُ[3] : أحد منازل القمر، سمّي غَفْراً ؛ لأنَّه كالغطاء على زُبَانَيْ[4] العَقْرَب ، وجمع " الغفور": " غُفُر " ، مثل " فَخُور ، وفُخُر " ، قال[5] :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبُهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

و " يحيى " : يجوز أن يكون عربيّاً منقولاً من " حَيِيَ يَحْيَى " ، وتكون التسمية به كالتسمية بـ" يَعِيش" ؛ لأنّه يرادفه ، وعلى هذا يجوز أن يكون معرّباً ممنوعاً من الصرف للعلميَّة ووزن الفعل ، إلَّا أنَّه لم يظهر فيه الإعرابُ لأنه مُعتلٌّ كـ" يَسْعَى " ، هذا إن لم يُجعل فيه ضمير ، وإلا فهو مبنيٌّ محكيٌّ[6] في الأحوال الثلاث ، ؛ لأنه يكون

---

(١) ينظر : اشتقاق أسماء الله : ٩٣ .

(٢) المغفر : زردٌ يُنسَج من الدّرع على قدر الرأس ، يُلبَس تحت القلنسوة ، ويُسبَغ على العنق فيَقِيَه . ينظر : السلاح لأبي عبيد : ٢٩ ، واللسان : (غفر) .

(٣) قال ابن قتيبة في الأنواء في مواسم العرب : ٧١ : « الغَفْر : وهو ثلاثة كواكب خفيّة بين السماك الأعزل وبين زباني العقرب ، على نحو من خِلْقة العَوَّاء » وجاء في اللسان : (عوى) عن شمر : « العَوَّاء : خمسة كواكب كأنها كتابة ألف أعلاها أخفاها ، ويقال : كأنها نون .... » . وينظر : الأزمنة والأمكنة : ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، واللسان : (غفر) .

(٤) زبانا العقرب : قرناها ، وهما كوكبان نَيّران ينزلهما القمر . ينظر : الأنواء في مواسم العرب : ٧٢ ، والأزمنة والأمكنة : ١ / ١٩٣ ، واللسان : (زبن) ، وجنى الجنتين : ٥٧ .

(٥) هو طرفة بن العبد ، والبيت في ديوانه : ٦٤ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١١٣ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٨٨ .

(٦) الحكاية : إيراد لفظ المتكلّم على حسب ما أورده في الكلام . قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٢٦ : « هذا باب الحكاية التي لا تَغَيَّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك قول العرب في رجل يُسَمَّى تَأَبَّطَ شرّاً : هذا تَأَبَّطَ شرّاً » .

جملة ، والجملة لا تستحقّ إعراباً من حيث هي جملة ولكن من حيث تقع موقع المفرد، فيُحكم لمحلها بإعرابه .

والجملُ التي لها موضع من الإعراب[١] من غير النّقل خمس عشرة ، ثلاث في موضع رفع: الواقعة خبراً للمبتدأ ، و" إنّ " ، و" لا " التي لنفي الجنس ، مثل : " زيدٌ ، وإنّ زيداً ، ولا غلامَ رجلٍ أبوهُ قائمٌ " .

وثمانٍ في موضع نصب: الواقعة خبراً لـ" كان ، وما ، ولا " المشبهتين بـ" ليس "، ومفعولاً ثانياً لباب " عَلِمْت " ، وثالثاً لـ" أعلمت " ، وحالاً ، ومحكية بالقول ، وخبراً لأفعال المقاربة مثل : " [كان][٢] زَيْدٌ ، ومَا زَيْدٌ ، ولاَ رَجُلٌ ، وعَلِمْتُ زَيْداً ، وأَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً أَبُوهُ قَائِمٌ ، وجَاءَ زَيْدٌ وأَبُوهُ قَائِمٌ ، وقُلْتُ زيد قائم " ، و﴿ كادوا يكونون عليه لبداً ﴾[٣] .

وواحدة في موضع جر وهي المضاف إليها الظرف مثل: ﴿ هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم ﴾[٤] .

وواحدة في موضع جزم؛ وهي الواقعة بعد الفاء في جواب الشرط ، مثل : " إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فأبوه قائم " و﴿ أَنْ تضلَّ إحداهما فتذكِّرَ إحداهما الأخرى ﴾[٥] .

وواحدة بوجوه الإعراب كلّها ، وهي الواقعة صفة للنكرة مثل: " جَاءَنِي رَجُلٌ ، ورَأَيْتُ رجلاً ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ " .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٤١٠ ، والإعراب عن قواعد الإعراب : ٣٧ فما بعدها .

(٢) في الأصل : " كاد " ، تحريف .

(٣) سورة الجن : من الآية : ١٩ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٢ .

وواحدة مختلف فيها وهي الواقعة بعد حتّى الابتدائية ، فإن النحويين يقولون: لا موضع لها من الإعراب ، وقال الزجّاج[١]: موضعها جرٌّ ، وسيأتي الكلام عليها في قوله[٢] :

حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الجُمَلِ

فإذا نقلت الجملة و [سُمّيت بها علماً][٣] صحَّ وقوعها فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فتقع في موضع رفع أو نصب أو جر على ذلك .

ويجوز أن يكون أعجميّاً ممنوعاً من الصرف للعلميّة والعجمة .

و" ابْن " : وزنه " افْع " ، وأصله[٤] : " بَنَوٌ " بتحريك العين ، بدليل تكسيره على " أَفْعَال " ، فهو كـ" جَمَل وأَجْمَال " ، وقول بعضهم : إنه " فِعْل " كـ" حِمْل " ، وقول آخرين: / إنه " فُعْل " كـ" قُفْل " يبطل بقولهم : " بَنُون " بفتح أوّله[٥] ، والمحذوف منه واو ، بدليل قولهم في مؤنثه : " بِنْت " ، والتاء تبدل من الواو كثيراً كـ" تِجَاه، وتُرَاث "، وقيل: ياء ؛ لأنه من " بَنَى بامرأته ، يَبْنِي " إذا دَخَلَ بها ، وأجاز الزجّاج الوجهين[٦] ، وهو أحد الأسماء العشرة التي أوائلها على السكون[٧] ، ٢/ب

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٣٨٦ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٤٣ .

(٢) لا تشتمل الرسالة على هذا الموضع .

(٣) في الأصل : " وسمي علماً " ، تحريف .

(٤) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٩ ، والصحاح : (بنا) .

(٥) قال الجوهري في الصحاح : (بنا) : " ولا يجوز أيضاً أن يكون " فَعْلاً " ساكن العين ؛ لأن الباب في جمعه إنما هو " أَفْعُل " ، مثل كَلْب وأَكْلُب ، أو " فُعُول " مثل فَلس وفُلُوس " وممن قال : إن المحذوف من " ابن " واو : ابن جني في سرّ الصناعة : ١ / ١٥٠ ، والرضي في شرح الشافية : ٢ / ٢٥٧ . وممن قال : إن المحذوف ياء أو واو الزجاج ، وذكره لاحقاً .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٣٠ .

(٧) الأسماء العشرة : اثنان ، اثنتان ، اسم ، ابن ، ابنة ، امرؤ ، امرأة ، ابنم ، است ، أيمن الله . ينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٧ ، والأصول : ٣ / ٣٢١ فما بعدها ، والمقرب : ٣٩٢ ، وشرح الشافية : ٢ / ٢٥٠ .

وسكون أوله عارض ، لَمَّا حُذِفَت لامه تخفيفاً سكَّنوا أوَّله ، وأدخلوا همزة الوصل عوضاً مما حذف منه .

و" مُعْطٍ " : اسم فاعل من " أَعْطَى يُعطِي " ، والتسمية به كالتسمية بـ" جابر ، ومطيع " مِمَّا نقل من الصفات ، وهو كثير ، و" المُعْطِي "[1] من أسماء الله ، واللام فيه لازمة كـ" لام الصَّعِق " ونحوه مما غلب من الشائعة ، فقيل : أصل التسمية " عبد المعطي " ، والتسمية به كالتسمية بـ" عَبْد المُحْسِن ، وعَبْدِ المُؤْمن " ، فحُذف المضاف ، وفي هذا نظر[2] ؛ لأنه لو كان على ذلك لم يقل : " معطٍ " بحذف اللام ، إذ لا موجب لحذفها ، ولأنَّ العلميَّة إنَّما وقعت وفيه الألف واللام ، فإذا زالت الألف واللام زال اللفظ الذي كان علماً بالغلبة ، وصار نكرة ،لكنَّه لم يصر كذلك بدليل وصفه بالمعرفة .

و " النور " : من أسماء[3] الله تعالى ، وفي الأسماء الحسنى " النور الهادي " ، فالتسمية بـ" عبد النور " كالتسمية بـ" عبد الله " .

وتنوين " معطٍ " للضرورة ؛ لأنَّه علم وصف بـ" ابن " مضاف إلى علم ، وما كان كذلك وجب حذف تنوينه تخفيفاً لكثرته في الكلام ، وهم يحذفون من الشيء

---

(١) ينظر : اشتقاق أسماء الله :

(٢) رَدَّه الرعيني في شرحه : ١ / ١٨ بقوله : « المصنّف كان عنده من القُدرة على النظم ما يصلْ به إلى الإتيان باسمه واسم أبيه مكمّلاً » اهـ ، ثم نقل كلام ابن النحوية هذا ، وقال : « وفيه تكلُّف ، وما قلناه من الرّد أقنع منه » .

أقول : الحقّ أن الرعيني تكلّف أيضاً . والقول الفصل ما نقله أستاذنا المرحوم الدكتور محمود الطناحي – محقق كتاب " الفصول الخمسون " – بخط المصنّف ، قال : « كنت أكتب قديماً يحيى بن معطٍ ، فاتفق أن كتب كاتب في بعض كتبٍ تقع الشهادة فيه : يحيى بن عبد المعطي ؛ فالتزمت ذلك ... لئلا يصيرَ المشهودُ به خُلْفاً ؛ فهذا عُذْري إليك . وكتب يحيى » .

(٣) ينظر : اشتقاق أسماء الله تعالى : ١٨٢ .

إذا كثرُ نحو: " لاَ أدْرِ ، ولَمْ أُبَلْ " ، وقال يونس[١] : حذفه للساكنين ، وقـــد جـاء التنوين في الشعر ، قال الأغلب العجلي[٢] :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَهْ
كَأَنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

وقال الحطيئة[٣] :

فَإِنْ لَا يَكُـنْ مَـالٌ يُثَـابُ فَإِنَّـهُ   سَيَأْتِي ثَنَـائِي زَيْدًا ابْنَ مُهَلْهِـلِ

ويمكن حمله على وجهٍ يُخرجه عن الضرورة وذلك بأن يجعل بدلاً لا صفة ، وليس البدل كالصفة؛ لأنَّ الصفة من تمام الأوَّل ، والبدل مستقلٌّ ، ففصله مما قبله بإتمامه بالتنوين أنسب ، ولأن البدل لم يكثر كثرة الوصف .

* * *

الْحَمْـدُ لِلَّهِ الَّـذِي هَدَانَـا   بِـأَحْمَدٍ دِينـاً لَـهُ ارْتَضَانَـا

هذه هي الجملة المحكية بالقول ، من قوله : " يَقُول " ، وهي في محلِّ نصب بـه ؛ لأنَّ القول يُحكَى به وبفروعه من الماضي والمضارع والأمر ، واسمي الفاعل والمفعول

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) البيت في شعره : (شعراء أمويون) : ١٤٨ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٠٦ . وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ٢٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٨٢ ، وضرائر الشعر : ٢٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٣٦ . وبين البيتين قوله :

قَبَّـاءُ ذاتُ سُـرَّةٍ مُقَعَّبَـهْ
مَمْكُورَةُ الأَعْلَى رَدَاحُ الحَجَبَهْ

وقيس بن ثعلبة : حيٌّ من بكر بن وائل ، والجارية : امرأة كان يهاجيها ، اسمها : كَلْبَةٌ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٠٢ ، يمدح زيد الخيل ، وكان زيدٌ أسَرَه فمَنَّ عليه .

وينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦ ، وشرح الرعيني : ١٩/١ .

لفظ الجملة مثل: ﴿وقالوا الحمد لله الذي صَدَقَنا وعده﴾[١] ، ويُحكم لمحلِّها بالنصب على المفعول به ، ويُنصب به لفظ المفرد المؤدّي معنى الجملة مثل : " قُلْتُ خُطْبَةً ، وقَصِيدَةً، ورِسَالَةً " .

والحمد والمدح مترادفان[٢] ، وهما نقيضان للذمّ ، ومعناهما : الثناء الحسن ، والفرق بين الحمد والشكر من وجهين[٣] :

الأول : أنَّ الحمد يكون على النعمة وغيرها ، فيكون جزاءً وغيرَ جزاءٍ ، تقول : " حَمِدتُه على إحسانه إلي ، وحَمِدته على شجاعتِه " ، والشكر لا يكون إلا على النعمة خاصة ، فلا يكون إلا جزاء ، تقول : " شَكَرْتُهُ على إِحْسَانِه إليّ " ولا تقول : على
٣/ب شجاعته ، فالحمد من هذا / الوجه أعم من الشكر؛ لأنَّه يكون على ما كان عليه الشكر وعلى غيره .

الثاني: أن الحمد يكون باللسان وحده ، فهو قول فقط ، والشكر يكون باللسان والقلب والجوارح ، فهو قول وفعل ، قال[٤] :

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءَ مِنِّي ثلاثةٌ ... يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ المُحَجَّبَا

فالحمد إذن أحد أقسام الشكر ، فالشكر من هذا الوجه أعم من الحمد؛ لأنه يكون بما كان به الحمد وبغيره ، فبينهما عموم وخصوص من وجه .

و " هدى " : يتعدى تارة بنفسه إلى اثنين لتوقف تعقّل معناه عليهما ، مثل : ﴿ اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ ﴾[٥]، ومثله في التعلق : « هدانا بأحمد ديناً » فـ " ديناً " مفعول ثان لـ" هدانا " ، وتارة إلى الثاني بإلى مثل: ﴿ وإنَّك لتَهدي إلى

(١) سورة الزمر : من الآية : ٧٤ .
(٢) ينظر : الفروق في اللغة : ٤١ ، واللسان : (حمد) .
(٣) ينظر : الفروق في اللغة : ٣٩ - ٤٠ .
(٤) البيت في الكشاف : ١ / ٤٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٠ ، غير منسوب .
(٥) سورة الفاتحة : الآية : ٦ .

﴿صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ﴾[١] ، والمفعول الأوّل محذوف ، وباللام التي بمعناها مثل : ﴿الحَمْدُ للهِ الذِي هَدَانا لِهذَا﴾[٢] ، ومعناه الإرشاد إلى الشيء.

والباء [في] " بِأَحْمَدَ " للسببيّة ، وصَرَفه للضرورة .

و " الدين " : العادة[٣] ، قال[٤] :

تَقُولُ إِذَا دَرَأْتُ لَهَا وَضِينِي أَهَذَا دِينُهُ أَبَداً وَدِينِي

والدين أيضاً : الجَزَاء[٣] ، ومنه : ﴿مَالكِ يَومِ الدِينِ﴾[٥] ، وقولهم[٦] : « كَمَا تَدِينُ تُدَان » أيّ : كما تُجازي تُجازَى ، ومنه الديّان[٧] في صفة الله تعالى ؛ أيّ : المُجَازي ، وقوله[٨] تعالى: ﴿أَإِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ ؛ أيّ : مُجازون[٩] مُحاسَبون ، والدين أيضا : الطاعَة ، يقال : دَان لَه أيّ : أَطَاعه ، والمراد به ههنا ملّة الإسلام .

وقوله: « ديناً لَهُ ارْتَضَانَا » قيل : هو من المقلوب ، أيّ : ارتضاه لنا ، على طريقة[١٠]: « عَصَبْتُ العِلْبَاءَ بِالعُودِ ، وعَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الحَوْضِ » ، وقوله[١١] :

(١) سورة الشورى : من الآية : ٥٢ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٤٣ .

(٣) ينظر : اللسان : (دين) .

(٤) هو المثقّب العبدي ، واسمه عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة الضُّبَعِيّ ، من ربيعة ، شاعرٌ جاهلي .
أخباره في : ألقاب الشعراء : ٣١٦ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٨٤ . والبيت في ديوانه : ١٩٥ ، وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٤٧ ، والكامل : ١ / ٤٢٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٢ . وقوله : « تقول » يعني ناقته ، والوَضِين : ما يُشَدُّ به الرحل ، ودَرَأه : بَسَطه .

(٥) سورة الفاتحة : الآية : ٤ .

(٦) ينظر : جمهرة الأمثال : ٢ / ١٦٨ ، والمستقصى : ٢ / ٢٣١ .

(٧) ينظر : اشتقاق أسماء الله :

(٨) سورة الصافات : من الآية : ٥٣ .

(٩) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : ١٧٨ .

(١٠) ينظر : الكتاب : ١ / ١٨١ ، وتأويل مشكل القرآن : ١٩٥ .

(١١) سورة النمل : الآية : ٢٨ .

﴿ اذهب بكتابي هـذا فألقِه إليهـم ثـم تـولَّ عنهـمْ فـانظر مـاذا يرجعـون ﴾ في أحـد تأويليه[١] ، أي : فانظر ماذا يرجعون ثم تولَّ عنهُـم . وحمـل علـى القلـب لأنَّ الـذي ورد منه : ﴿ ورضيت لكم الإسلام دينـا ﴾[٢] ، ولم يـرد مثـل: رضيتكـم للإسـلام ، ويمكن حمله على غير القلب ؛ لأنَّ ﴿ رضيت لكم الإسلام دينا ﴾[٢] يسـتلزمه ؛ لأنَّـه إذا رَضي لنا شيئاً فقد رضينا[٣] له ، وموضـع " لـه ارتضانـا " نصـب علـى أنَّـه صفـة لـ" دينا " .

* * *

فَلَـمْ يَـزَلْ يَنْمِـي بِـهِ الإسْـلامُ ... حَتَّـى اسْـتَبَانَتْ لِلْهُـدَى أَعْـلامُ

يقال[٤] : « نَمَى المَالُ وغَيْرُه يَنْمِي نَمَاءً » : إذا زَادَ ، قال[٥] :

يَا حُبَّ لَيْلَى لَا تَغَيَّرْ وَازْدَدِ
وَانْمِ كَمَا يَنْمِي الخِضَابُ فِي اليَدِ

وإنما عطف " انْمِ " على " ازْدَدِ " وهو بمعناه لتغاير اللفظين ، ويقال أيضاً : " نَمَا يَنمُو نُمُوّاً " ، وهي قليلة ، قال الكسائي[٦] : لم أسمعه إلا من أخوين من بني سُليم ، ثمَّ سألت [عنها][٧] بني سليم فلم [يعرفوها][٧] .

---

(١) التأويل الثاني : تَوَلّ عنهم مستتراً من حيث لا يرونك ؛ فانظر ماذا يردون من الجواب .
ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١١٧ ، والبحر المحيط : ٧ / ٧٠ .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ٣ .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ١٧٧ .

(٤) ينظر : الفصيح : ٣ ، وأنشد البيتين .

(٥) البيتان في : ما تلحن فيه العامة للكسائي : ١٣٩ ، واللسان : (نما) ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٨ ، غير منسوبين .

(٦) لم يرد النص في كتابه : ما تلحن فيه العامة ، جاء فيه : ١٣٨ : « ويقال : المال والنبات ينمو ، والخضاب وأشباهه ينمي ، قال الشاعر : يا حُبَّ ليلى ... » ، وانظر : الصحاح واللسان : (نما) عنه .

(٧) في الأصل : " عنهما " ، " يعرفوهما " ، والتصحيح من المصادر السابقة .

و " الإسلام " في الأصل : الانقياد[١] ، وهو مصدر " أَسلَمَ " بمعنى استسْلَمَ وانقاد ، ثم غلب علماً على هذا الدين ، ويقال منه : " أَسْلَمَ " ؛ أي : دخل في الإسلام ، ويقال أيضاً: " أَسْلَم أمرَه لله " ؛ أي : سَلَّمه إليه ، ومنه : " أَسْلَمْتُ وَجْهِي لله " .

وفي " لَمْ يَزَلْ " ضمير يرجع إلى " أحمد " هو اسمها ، و " يَنْمي به الإسلامُ " جملة من فعل وفاعل في موضع النصب على الخبر ، والراجع منها إلى الاسم الضمير في " به " ، ويجوز أن يكون الضمير في " لم يزل " ضميرَ الحديث / والجملة كذلك ، ويجوز أن يكون " الإسلام " اسم " لم يزل " ، والخبر " ينمي به " متقدِّم عليه ، أي : فلم يزل الإسلام ينمي به ؛ أي : بسببه .

و" استبانَتْ " : ظهرت ، يقال[٢]: « استبان الشيء » : إذا ظهر ، وأصله : اسْتَبْيَنَ ، تحرَّكت الياء وما قبلها في حكم المفتوح فانقلبت ألفاً ، و" استبنته أنا " بمعنى : تَبَيَّنْتُه ، وقرئ[٣] : ﴿ وَلِتَسْتَبِيْنَ سَبِيْلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ برفع " السبيل " ونصبه على اللزوم والتعدي ، فـ" استفعل " فيهما بمعنى " فعل " ، وهو أحد معانيه الخمسة[٤] ؛ لأنه يكون لطلب الفعل مثل : " استعجله " ، أي : طلب عجلته/ ٣/ب وللتحول مثل : " استحجر الطين " ، و:

إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ[٥]

---

(١) ينظر : الزاهر : ١ / ٢٠٣ – ٢٠٤ ، واللسان : (سلم) .

(٢) ينظر : اللسان : (بين) .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ٥٥ ، والنصب قراءة نافع ، وقرأ الباقون من السبعة بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٥٨ ، والتيسير : ١٠٣ .

(٤) ينظر : شرح الشافية : ١ / ١١٠ – ١١١ ، قال الرضيّ : « وقد يجيء لمعانٍ أخر غير مضبوطة » .

(٥) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، ينظر : أمثال أبي عبيد : ٩٣ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ١٩٧ ، ومجمع الأمثال : ١ / ١٣ ، والمستقصى : ١ / ٤٠٢ .
والبغاث : الطير التي تصاد ، وقيل : ذكر الرَّخم ، وقوله يستنسر : أي يصير نسراً فلا يقدر على صيده .

وللإصابة على صفة مثل : " اسْتَسْمَنْته " ، أيّ: أصبته سميناً ، وللصيرورة نحو : " اسْتَحْصَد الزرعُ " ، أيّ: صار ذا حصادٍ ، وبمعنى فَعَل مثل : " قرَّ في المكان ، واستقرَّ فيه " ، ومنه اسْتَبَان .

و " الأعلام " : جمع " عَلَم " وهو العلامة ، و" الأَعلام " أيضاً جمع " عَلَم " وهو الجبل ، ومنه قوله(١) : ﴿ ولَهُ الجَوار المُنشَآت في البَحْر كالأَعْلام ﴾ شبَّه السفن بالجبال في العظم والظهور ، وقالت الخنساء(٢) :

وَإِنَّ صَخْـراً لَتَـأْتَمُّ الْهُـدَاةُ بِـهِ   كَأَنَّـهُ عَلَـمٌ فِي رَأْسِـهِ نَـارُ

وقال جرير(٣) :

إِذَا قَطَعْنَا عَلَماً بَدَا عَلَمْ

و" الأَعْلام " أيضاً جمع " عَلَم " ، وهو الثوب أيّ : طِرَازه ، ويُحتمل أن يراد ههنا كلُّ واحد منها ، فيجوز أن يكون المعنى حتى ظهرت للهدى أمارات ودلائلُ من معجزاته ﷺ وبراهين على ما جاء به ، ويجوز أن يُراد : حتَّى ظهَر من عظماء الأمَّة ـ ممَّن دعا النبيّ ﷺ بإعزاز الإسلام به ، وآثره من أصحابه ـ من هم كالجبال في الاشتهار والرزانة والرسوخ في العلم ، وكذلك من بعدهم ممَّن شيَّد الكتاب والسنَّة بإظهار ما أُودع فيهما من الأسرار ودقائق المعاني بوضع المؤلفات في ذلك والكلام فيه ، كالتابعين والأئمَّة ومن اقتدى بهم ، ويجوز أن يُريد ممَّن تزيَّن الدين به وظهر ، فكان له كالطراز في الحُسن والاشتهار .

* * *

---

(١) سورة الرحمن : الآية : ٢٤ .

(٢) البيت في ديوانها : ٣٨٦ . وينظر : الكامل : ١ / ٢٩٣ ، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٢٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٠ . ورواية صدره في الديوان :

أَغَرُّ أَبْلَجُ تَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ

(٣) البيت في ديوانه : ١ / ٥١٢ . وينظر : الكامل : ٢ / ٩٤١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٠ . وفي الديوان : " قَطَعْنَ " يعني الإبل .

مُـــؤَيِّداً مِنْـــهُ بِخَـــيْرِ الكُتْـــبِ وَحْيـــاً إِلَيْـــهِ بِلِسَـــانٍ عَرَبِـــي

" مؤيداً " : مُقَوّى ، والأَيْدُ: القُوَّة ، وقوله(١) تعالى: ﴿ والسماء بنيناها بـأيد ﴾ أي : بقوة ، وانتصابه على الحال من ضمير " أحمد " في " به " ، والعامل « ينمـي » ، أو هو بدل(٢) من " ينمي " ، أو خبرٌ بعد خَبَرٍ لقوله : " لم يزل " . والضمير في " منه " يرجع إلى الله من قوله : " الحمدُ لله " ، و" مَنْ " للابتداء(٣) ، والباء في " بخير الكتْب " باء الحال ، أي : مستصحباً له لقوله(٤) : ﴿ هو الذي أيَّدَكَ بنصْره ﴾ أو للسببية ؛ لأنه مُعجزَتُه .

و" خيرُ الكتب " : القرآنُ ؛ لأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا ينسخ بغيره ، وقد نسخ غيره به .

و" وحياً " : مصدر حذفت زوائده(٥) ؛ لأنه من رُباعيٍّ ، وهو في موضع النصب على الحال / والعامل " مؤيداً " ، وصاحب الحال الضمير الذي فيه ، أي : أيَّدَه وحْياً ، مثل : " جاءَ زيدٌ عَدْواً " ، أي: بُوحيه إليه وحْياً . ٤/ ﻫ

والباء في " بلسَانٍ " للمصاحبة أيضاً متعلقةً بالفعل المقدَّر الناصب لقوله : " وحياً " .

---

(١) سورة الذاريات : من الآية : ٤٧ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٥٧ .

(٢) الذي سوّغ ذلك ، أن " ينمي " خبر " لم يزل " في تأويل المفرد .

(٣) قال ابن هشام في مغني اللبيب : ١ / ٣١٨ : « من : تـأتي على خمسة عشر وجهاً ، أحدها : ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، حتى ادّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه » .

(٤) سورة الأنفال : من الآية : ٦٢ .

(٥) يقصد الإيحاء . والحقّ أن الوحي مصدرُ الفعل " وحى " ، قال الزجاج في فعلت وأفعلت : ٩٤ : « وَحَيْتُ إلى الرجل بالكلام وأوحيت » وقال ابن القوطية في الأفعال : ١٥٦ : « وَحَيْتُ إليه وحياً وأوحيت ... » ، وينظر : اللسان : (وحى) .

و " اللسانُ " : اللغة[١] ، ومنه : ﴿ واختلافُ ألسِنَتِكُمْ ﴾[٢] أي : لغاتكم .

* * *

لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقْ كَمَا الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقْ

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ثُمَّ سَلَّمَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا

موضعُ " لكونِه " : النصبُ على أنه مفعولٌ له ، واللامُ فيه واجبةٌ ؛ لأنه ليس فعلاً لفاعِلِ الفعلِ المعلِّل ؛ لأنَّ العامل فيه إمَّا " مؤيداً " وإمَّا الفعل[٣] الناصب لـ " وحياً " ، وهما من فعل الله تعالى ، وفعل الكون مسند إلى " خير الكتب "[٤] ، فاللام متعلقة إما بـ " مؤيداً " ، وإما بناصب " وحياً " .

و " أشرفَ " : نُصبَ على الحالِ لا على الخبر[٥] ؛ لأن الكون مصدرُ كان التامّةلا الناقصة ، لأنَّ الناقصةَ لا مصدرَ لها ، وذهب أبوَ سعيد[٦] إلى أن لها مصدراً ، فالنصبُ عنده على الخبر ، وقيل: إنَّ هذا كلام محمولٌ على المعنى ، فإذا قيل[٧] : " أعجبني كون زيد قائماً " ، فالتقدير : أنْ كانَ زيدٌ قائماً ، فالنصب بـ " كان" المقدّرة إمّا حالاً إن كانت تامّة أي : أن ثبتَ ، وإمّا خبراً إن كانتْ ناقصة .

---

(١) ينظر : اللسان : (لسن) .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٢٢ .

(٣) الفعل يقصد به المصدر الذي قدّره فيما تقدّم ، وهي عبارة بعض النحويين واللغويين ، يطلقون الفعل ويريدون به المصدر .

(٤) ينظر : شرح الشريشي : ١ / ١٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٥ ، واستحسن وجهاً آخر وهو أن " الكون " مسند إلى " اللسان " لأنه أقرب مذكور .

(٥) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٥٦ .

(٦) شرحه على الكتاب : ١ / ١٥٥ / أ .

(٧) يُمَثِّل النحويون في هذه القضيّة بخلاف ما مثّل به المؤلف هنا ، يقولون : « أعجبني كَوْنُ زيدٍ أخاك » ، فيجعلون الخبر معرفة ، لتنتفي الحالية ، وإنما اجتنبه المؤلف ليستقيم له ما رآه . ينظر : شرح ابن القواس: ١ / ١٨١ ، وشرح النيلي : ١ / ٢١ .

و " ما " في " أشرف ما به نطق " يجوز أن تكون موصولة صفة لموصوف محذوف ، أي: أشرف الكلام الذي به نطق ، وإنما جاز أشرف الكلام ، وأفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى اثنين فصاعداً إذا أضيف إلى المعرفة ، فلا يجوز : أشرف الرجل ، ويجوز : " أشرف الرجلين ، وأشرف الرجال " ؛ لأن اشتراط ذلك إنما كان ليصح تبعيض ما يضاف إليه لكونه بعضاً مما يضاف إليه ليحصل التشريك ، ولا يجوز : هو أفضل الرجل ؛ لأنه لا يتبعض ، ويجوز : " هذا أفضل الكلام " ؛ لأن " الكلام " مما يتبعض ، فإذا أضيف إلى النكرة ، أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة، فقيل : « هو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال » ؛ لأن النكرة تتبعَّض لشياعها . ويجوز أن تكون نكرة موصوفة ، أي : أشرف كلام به نُطِق ، فبه نُطِق على الأوَّل لا موضع له من الإعراب؛ لأنه صلة الموصول ، وعلى الثاني موضعه الجر ؛ لأنه صفة " ما " .

وموضع " به " رفع لنيابته عن الفاعل ، وجاز تقديمه على ما ارتفع به ـ وإن كان الفاعل لا يتقدم ـ اعتباراً بأصل الجار والمجرور في أنه يتسع فيه كما يتسع في الظروف لكثرة الاستعمال .

و " ما " في قوله : " كما الرسول " مصدرية[١] ، مثلها في قوله[٢] تعالى: ﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم ﴾ ، والمعنى : لأن فضل هذا الكتاب على ما به نُطِق ، كفضل هذا الرسول على من خُلِق ، وفي الحديث[٣] : « سيد الكتب القرآن ، وسيد البشر محمد ﷺ » .

---

(١) جعلها النيلي في شرحه : ١ / ٢٠ : كافة ، وذكر الرعيني في شرحه : ١ / ٣٧ : وجهاً ثالثاً ، قال : « والأَوْلَى أنْ يقال إنها مهيِّئَةٌ ؛ لأن المهيّئة هي التي تقع بعد حرف لا يصح عمله فيما بعده ، فَعَلَى أنها مصدريّة فالكاف متعلقة بغير خلاف ؛ لكونها عاملةً في المصدر المقدّر ، وعلى أنها مهيّئة لا تتعلّق بشيء ؛ لأنها لا عمل لها » .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٥١ .

(٣) ذكر الشيخ الألباني – رحمه الله – أنه موضوع ، ينظر : ضعيف الجامع : ٣ / ٢٣٢ . وهو للديلمي في مسند الفردوس .

٤/ب والصلاة / عليه واجبة لقوله[1] تعالى : ﴿ إن الله وملئكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ ، والأمر للوجوب ، ومن حمله على الندب فإنما أراد ما زاد على المرَّة ، ووجوبها غير مقيَّد بوقت ؛ لإطلاق الآية ، والواجب منها الذي يسقط به الحرج مرة في العمر ، كالشهادة له بالنبوة ، وما زاد على المرة فمندوب مرغَّب فيه ، وعند ذكره آكد .

قال المبرد[2] : وأصل الصلاة الترحُّم ، فهي من الله رحمة ، ومن الملائكة والناس استدعاء للرحمة .

وعن ابن عباس قال[3] : معناه إنَّ الله وملائكته يُباركون على النبيّ .

وقيل[2] : صلاة الله ثناؤه عليه .

وقيل[2] : تشريف له وزيادة مكرمة .

وقيل[2] : هي من الملائكة دعاء واستغفار لما جاء في الحديث في صفة صلاة الملائكة على من جلس ينتظر الصلاة: « اللهم ارحمه اللهم اغفر له »[4]، ومن الناس دعاء فحسب .

و " آل النبي " ﷺ قيل[5] : ذرّيته ، وقيل : بنو هاشم وبنو المطلب ، وقيل : كل مؤمن ومؤمنة. وأمَّا لغيره فآل[6] الرجل : أهله وعياله ، وآله أيضاً أتباعه .

---

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٥٦ .

(٢) لم أجده في كتبه . وينظر : تفسير الطبري : ١٢ / ٤٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٣١ ، ومفردات ألفاظ القرآن : ٢٩٣ .

(٣) ينظر : تفسير الطبري : ١٢ / ٤٣ ، وتفسير ابن عباس : ٢ / ٧٣٦ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٢٣٣ كتاب الأذان ، باب فضل صلاة الجماعة . وصحيح مسلم ١ / ٣٧٢ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة .

(٥) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : ٢٦ .

(٦) ينظر : اللسان : (أول) .

وجره بالعطفِ على الضميرِ المجرورِ في قولِه : " عليهِ " من غيرِ إعادة الجار على الوجه المختص بالضرورة عند البصريين[١] ، كما أشار إليه سيبويه ، وأنشد عليه[٢] :

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أَوْ مُصَدَّرِ
مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

ويجوزُ النصبُ على المفعول معه ، أو عطفاً على محل " عليه "[٣] .

واشتقاقه من : آلَ يؤُولُ ، وقيل[٤] : الألف بدل من هاء " أهل " ، وقيل: من واو " أول" بفتح الواو ، أبدلت منها لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

و" الصحْب "[٥] : جمعُ " صَاحِبٍ " مثل : " راكِبٍ ، ورَكْب " ، وكذلك " الصُّحْبَة " مثل : " فَاره[٦] وفُرْهَة " ، وهي في الأصل مصدر ، و" الصِّحَاب " مثل : " جَائِع ، وجِيَاع " ، و" الصُّحْبَان " مثل : " شَاب ، وشُبَّان " ، فهذه الأربعة تكسير " صَاحِب " ، وأما " الأَصْحَاب " فجمع " صَحْب " كـ" فَـرْخ ، وأَفْرَاخ " ، فهو جمع جمع ، وجمع " الأَصْحَاب : أَصَاحِيب " كـ" أَنْعَام ، وأَنَاعِيم " ،

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٦٣ فما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٨ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٤٧ . وقوله : آبك ؛ أي : ويلك ، وأَيِّهْ : كلمة تُدعى بها الإبل ، ومصدَّر : الشديد الصدر ، والجِلَّة : المَسَانُّ ، وجَأْب : غليظ ، وحَشْوَر : منتفخ الجنبين .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٨٢ ، ولم ينسبه . وينظر : المعاني الكبير : ٢ / ٨٣٢ ، واللسان : (أوب) .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ١٨٢ .

(٤) جاء في اللسان : (أول) : " وقالت طائفةٌ : الآل والأهل واحد ، واحتجوا بأن الآل إذا صُغِّر قيل : أُهَيْل ، فكأن الهمزة هاء ، كقولهم : هَنَرْتُ الثوبَ وأَنَرْتُه : إذا جعلت له علماً " .

(٥) ينظر : اللسان : (صحب) .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٥ . والفاره : النشيط ، يُقال : بِرذَونٌ فَارِهٌ وحمارٌ فَارِهٌ . ينظر : اللسان : (فره) .

فـ" الأَصَاحِيب " جمع جمع جمـع ، و" الصَّحَابـة " تـرادف " الأَصْحَـاب " ، وهـي في الأصل مصدر ، تقول : « صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً وصَحَابَةً » .

* * *

وَبَعْدُ فَالعِلْمُ جَلِيلُ القَدْرِ وَفِي قَلِيلِهِ[1] نَفَادُ العُمْرِ
فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الأَهَمُّ فَالأَهَمّْ فَالحَازِمُ البَادِئُ فِيمَا يُسْتَتَمّْ
فَإِنَّ مَنْ يُتْقِنُ بَعْضَ الفَنِّ يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلَا يَسْتَغْنِي

" وبعدُ " : أي : وبعد حمد الله والصلاة على نبيه ، ولكنه قطع " بعد " عن الإضافة فبناها على الضم .

و" العلم " : إدراك مطابق[2] ، والمراد به هنا ما غلب اسماً لمعلومات خاصة ، فهو مصدر بمعنى المفعول ، وقَدْرُ الشَّيءِ : مَبْلَغُه ، وجَلِيل القَدْر أي : عظيم القدر ؛ أي : عظيم المبلغ ، والعلم جليل القدر هو وأهله / ؛ لأن العلم يرشد العالم إلى معرفة الله تعالى ، وما يجوز عليه ويمتنع ، فيزداد منه قربا ، وله خشية ، قال[3] الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخشى اللهَ من عباده العلمؤا ﴾، وفي الحديث[4]: « أَعْلَمُكم بالله أشدُّكم له خَشيةً » ، وقال[5] تعالى: ﴿ هل يَستوي الذينَ يَعلَمون والذينَ لَا يَعلَمون ﴾ إنكارا لأنْ يكون غير العالم مثل العالم ، وقال[6]: ﴿ يَرفعُ اللهُ الذينَ آمنُوا منكم والذينَ أُوتوا العلمَ درجٰتٍ ﴾ ، ولولا جلالة قدر العالم لما قرنت شهادة العالم بشهادة الله وملائكته ، ٥/ب

(١) ويروى : « وفي يسيره » ، ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٤١ .

(٢) ينظر : التعريفات : ١٩٩ ، والكليات : ٦١١ .

(٣) سورة فاطر : من الآية : ٢٨ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٧١ باب قول النبي ﷺ : « إنا أعلمكم بالله » .

(٥) سورة الزمر : من الآية : ٩ .

(٦) سورة المجادلة : من الآية : ١١ .

حيث قال(١) : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملئكة وأولوا العلم ﴾ فالعلم أقوى أسباب الوصول إلى الله تعالى والمعرفة به ، وكفى بذلك جلالة ، قال(٢) :

إذا رمت تسمو لنيل العلا وقدرك بالله عال وغالي
فبالعلم فاسم لها محرزاً فما مثله لطلاب المعالي

وقوله :

وفي قليله نفاد العمر

إشارة إلى كثرة العلم ، كما قيل : الناظر في العلم كالناظر في البحر يستعظم ما يرى ، وما غاب عنه أعظم ، وكما قال(٣) :

قل للذين قضوا في العلم عمرهم ثم اطمأنوا وظنوا أنهم فرغوا
العلم أعظم مما تزعمون فكم قد بالغ الناس في هذا وما بلغوا

فما من غاية من غايات العلم يبلغها العالم إلا وفوقها غاية أخرى ، كما قال(٤) الله تعالى: ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ ولا تزال درجات العلم متصاعدة إلى أن يبلغ العلم اللدني ، وهو علم الغيب والشهادة الذي استأثر الله عز وجل به ، ولا نهاية له ، ولا يناله البشر إلا باطلاع الله عليه كما قال(٥) تعالى : ﴿ علم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً * إلا من ارتضى من رسول... ﴾ وقال(٦) تعالى: ﴿ فوجدا عبداً من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمنه من لدنا علماً ﴾ ، وإذا كان كذلك فعمر

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨ .

(٢) هما في شرح الرعيني : ١ / ٤٢ ، ولاشك أن ابن النحوية مصدره .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ١ / ٤٣ .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٧٦ .

(٥) سورة الجن : من الآيتين : ٢٦ ، ٢٧ .

(٦) سورة الكهف : من الآية : ٦٥ .

الإنسانِ – وهو مدة بقاء النفس مع الجسم – يقصرُ عن استيفاءِ القليلِ منه ؛ لأن القليلَ منه كثيرٌ بالقياس إلى عُمْرِ الإنسان ؛ إذْ هو منقطعٌ في نفسه؛ لأنه متناهٍ ، والعلمُ غيرُ متناهٍ ، ومن البَيّنِ أنّ المتناهيَ لا يساوي غيرَ المتناهي ، ولا يساعدُ في الامتداد معه ، فظهرَ أنّ في القليلِ من العلمِ نفادُ العمر .

و" النفادُ " : الفناءُ والفراغُ[١] ، وفعله : نَفِد بالكسر ، يَنْفَد بالفتح كما قال[٢] تعالى : ﴿ لنفِدَ البحرُ قبل أن تنفَدَ كلماتُ ربِّي ﴾ أي : يفنَى قبلَ أن تفنَى وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغي ألاّ يبتدئ الإنسانُ إلا بِمَا يُهِمُّه من العلوم ؛ لأنه لا يُمْكِنُه الإتيانُ على جميعها ، والذي يهمُّه منها العلمُ المتعلقُ بالأمورِ الدينية وهو علم الكتاب والسنة، وما كان من العلومِ موصِلاً إليهما ، ومُعْيناً عليهما ، لأن الحازِم ـ وهو الثابتُ الرأي ـ إنما يبتدئُ فيما يمكنُهُ إتمامُه .

وقوله : « الأهم فالأهم » هو على طريقة قولهم[٣] : / " ادْخلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ "، أي : مُرَتَّبين ، والمعنى : رتب ما أردت الشروع فيه منه ، واجعل الأهَمَّ مبدوءاً ثم الأهم مما بقي مبدوءاً ، وَهَلُمَّ جَرًّا حتى تفعل كذلك في جميع ما تقصِدُ تحصِيْلَهُ. ٥/ب

وقوله : « فيما يستَتمّ » أي فيما يمكن طلبُ تمامه ، فـ" استفعل " فيه بمعنى الطَّلَب ، أو فيما يمكن تتميمُه ، فيكون " استفعل " فيه بمعنى " فَعَل " ، أي : فيما يُتَمَّمُ ، وإنما كانت قضيةُ العقلِ تقتضي الشروعَ فيما يُمْكِنُ فيه الإتمام ، لا فيما لا يُمْكِنُ ؛ وذلك لأن المحصِّل لبعضِ عِلْمٍ قد يَفْتَقِرُ إلى بَاقيه ؛ لأن من العلوم ما يتوقَّفُ بعضُه على بعض ، وذلك كتوقُّفِ العِلْمِ بأحكام بابِ الاشتغال ـ مثلاً ـ على معرفة أحكامِ ما يختار معه نصبه من الكلم أو يجب ، وكتوقُّفِ العِلْم بأحكامِ الوقفِ على

---

(١) ينظر : القاموس المحيط : (نفد) .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٠٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩٨ .

العلم بأحكام الصحيح والمعتل ، وإذا كان بعض العلوم قد يتوقف على غيره ، ويتعلق به ، وذلك كتعلق علم النحو بعلم التصريف ، وتعلق علم التصريف به ، فلا بد أن يتوقف علم على بعضه ، فإذا توقف عليه لزم أن يُضطرّ إليه ولا يُستغنى عنه ، أو لأن فضيلة الفن لا تحصل بإتقان بعضه فيتوقف في كمال حصول الفضيلة على إتقان الباقي .

واللام في " الباقي " بمعنى إلى ، كما هي في قوله(١) تعالى : ﴿ أوحى لها ﴾ ، وقوله(٢) : ﴿ سقناه لبلد ميت ﴾ .

* * *

وذا حدا إخوان صدق لي على	أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا
أرجوزة وجيزة في النحو	عدتها ألف خلت من حشو

" ذا " : إشارة إلى المجموع من كون العلم جليل القدر ، وكون الحازم من يبدأ فيما يمكنه إتمامه ، ولذلك وحّد اسم الإشارة ، ولم يثن كما وحّد في قوله(٣) تعالى : ﴿ عوان بين ذلك ﴾ أي: بين المجموع من الفارض والبكر .

و " حدا " : معناه(٤) : بعث وحمل ، تقول : ما حداك على كذا ؟ أي : ما بعثك وحملك عليه ، وأصله من : " حدو الإبل " ، وهو سوقها ، و" الحدواء "(٥) : الشمال وهي الريح التي تأتي من ناحية القطب ؛ لأنها تحدو السحاب ؛ أي : تسوقه .

---

(١) سورة الزلزلة : من الآية : ٥ ، وينظر : البحر المحيط : ٨ / ٥٠١ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٥٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦٨ . وينظر :

(٤) ينظر : اللسان : (حدا) .

(٥) ينظر : الأزمنة والأمكنة : ٢ / ٧٥ .

" الإخْوان " : الأصدقاء ، وهو اسم جمع[1] لا جمع ، إذ لا واحد له بحروفه ، وإخوان الصدق : هم الذين يصدُقون في المودَّة ، أُضيفوا إليه لملابستهم له ، و" صَدَق " يُستعمل لازماً ومتعدّياً إلى واحد وإلى اثنين ، إمّا بنفسه أو إلى الثاني بحرف جرّ ، مثال اللازم قولك لمن يُحدِّث : " صَدَقْتَ " ، ومنه : « المُؤْمِن إذا حدَّثَ صَدَق » ، ومثال المتعدّي إلى واحد : « صَدِيقُك مَنْ صَدَقَك لا مَنْ صَدَّقَكَ » ، ومنه : ﴿ صَدَقُوا ما عَاهَدوا اللهَ عليه ﴾[2] ، ومثال المتعدّي إلى اثنين : « صَدَقْتُ زيداً الحديثَ ، وصَدَقْتُ زيداً في الحديثِ » ، وفي الحديث[3]: « صَدَقَنِي سِنُّ بَكْرِهِ »، والبَكْر : الفتيّ من الإبل ، وذلك أنّه لمّا نفر قال البائع : هَدَعْ ، وهو صوتٌ يسكَّن به صغار الإبل ، قال المشتري ذلك .

وموضع " لِي " نصبٌ على أنَّه صفة لـ" لإخْوَان صِدْق " ، و" عَلَى أَنِ اقْتَضَوْا " متعلِّق بـ" حَدَا "، و اقتضَوا وتقاضَوا معناه[4]: طَلَبُوا ، يقال : « اقْتَضَى دَيْنَهُ وتَقَاضَاه » .

و " مِنْ " في " مِنِّي" لابتداء الغاية .

---

(١) الإخوان : اسم جمع في مثل هذا الموضع من بيت المصنّف ؛ وإلا فهي جمع أخ .

جاء في اللسان: (أخا): « .... يقال للأصدقاء وغير الأصدقاء : إخوة وإخوان ، قال الله – عز وجل – [سورة الحجرات : من الآية : ١٠] : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ ولم يعنِ النسب ، وقال [سورة النور : من الآية : ٦١] : ﴿ أو بيوت إخوانكم ﴾ ، وهذا في النسب » .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ٢٣ .

(٣) يضرب مثلاً في الصدق ، ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ٢١٢ ، والمستقصى ٢ / ١٤٠ .

(٤) ينظر : اللسان : (قضى) .

٦/م و " أجعل " معناه / هنا : أضعُ وأصنعُ ، و" لهم " متعلّق بمحذوف دلّ عليه " أن أجعل" لا بـ" أجعل " الثابت ؛ لأن الصِّلة لا تتقدم على الموصول[١] ، فلا يتقدّم معمولُها عليه ؛ لأنّ المعمول لا يقع إلا حيث يصحّ وقوع العامل .

" أرجوزة " : أفعولة من لفظ الرجز .

و " الوجيزة " : المختصرة ، من أوجزت الكلام أي : قصرته .

و " النحو " في اللغة : القصد ، يقال : " نحوت نحوك " ؛ أي: قصدت قصدك ، وفي الصناعة[٢] : " علمٌ بأحكامٍ مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب يتعلق بالكلم في ذواتها أو بما يعرض لها بالتركيب من الكيفية ، ليُحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه " ، ويجمع في القلة على " أفعال " كـ" فرْخ وأفراخ " ، وهو كثير في المعتل العين بالواو كـ" ثوْب وأثواب ، وقوْل وأقوال " ، أو الياء كـ" سيْف وأسياف ، وقيل وأقيال " ، ويقلّ في المعتل اللام لاستلزامه التغيير بقلب حرف العلة همزة بعد الألف .

وفي الكثرة على " فعول " ، فتقلب الواو الأخيرة التي هي لام ياء لتطرفها وانضمام ما قبلها ، وإن حجزت المدة بينهما بعد قلب الضمة كسرةً ، فتنقلب الأولى التي هي واو " فُعُول " ياءً أيضاً لانكسار ما قبلها ، وتدغم الياء في الياء فيقال : " نِحِيّ " ، بكسر أوله كـ" دِلِيّ" ؛ لتحصل المجانسة بين الياء وحركة ما قبلها ، وقد شذّ التصحيح في قول بعضهم[٣] : " إنك لتنظر في نحوٍّ كثيرة " .

---

(١) " أنْ " في قوله : « أن اجعل » موصول حرفي ، قال سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢٢٨ : « " أنْ " بمنزلة " الذي " ، تكون مع الصلة بمنزلة " الذي " مع صلتها اسماً » . وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٨ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٤ ، والتعريفات : ٣٠٨ ، والاقتراح : ٢٩ – ٣١ .

(٣) ينظر : الكلام على " عصيّ ومغزوّ " لابن الأنباري : ١٦٠ .

و " الأَلْفُ " : خارجة عن الخطبة ، وعن أربعة أبيات هي خاتمة الكتاب ، أولها(١) :

تَحْوِيه أَشْعَارُهُمُ الْمَرْوِيَّة

وهي في التحقيق ألفا بيت لازدواج الشطور؛ إذ كل شطر منها بيت مشطور .

وقوله : " خلَت من حَشْوِ " : يحتَمِلُ أن يُرِيدَ به أنه لا يُذْكَرُ فيها من مسائِلِ النحو إلا ما تدعُو الحاجةُ إليه ، وعلى هذا تكونَ خاليةً من الحشو؛ لأن جميع ما ذكره فيها يحتاج إليه في الجملة ، ولهذا قيل: لا تَصِلُ من النحو إلى ما تحتاج إليه إلا بما لا تحتاج إليه ، فإذنْ ما لا تحتاج إليه محتاج إليه ، ولا يلزم من ذلك تناقضٌ؛ لأنه غير محتاج إليه باعتبار كونِهِ عمدةً ، محتاج إليه باعتبار كونه وسيلةً. وإن أراد أنه لا يذكُرُ فيها ما هو فارغٌ من معنًى لإقامة الوزن ، فقد جاء فيها شيء من ذلك، مثل قوله(٢):

الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لَا تَظْهَرُ

ونحوه .

* * *

لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ ... وَفْقَ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ

لَا سِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ ... إِذَا بُنِي عَلَى ازْدِوَاجٍ مُوجَزِ

أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ ... مُزْدَوَجُ الشُّطُورِ كَالتَّصْرِيعِ

اللام في " لعلمهم " تتعلق بـ" اقتضوا " ، أي : طلبُوا ذلك لعلمهم ، وهو في موضعِ نصب على أنه مفعولٌ له ، واللامُ جائزة مثلها في قولك : " زرتُكَ لعلمي بأنَّكَ أهلٌ للزِّيارَة ، وعلماً منِّي بأنَّكَ [أهلٌ] للزِّيَارَة " ، لاستكمال الشرائطِ من كونه مصدراً وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ، ومقارناً .

---

(١) ينظر : الدرة الألفية : ٦٩ .

(٢) قاله في إعراب المقصور ، تنظر : الصفحة :   ، من التحقيق .

٦/ب و " الحفظ " : هنا الاستظهار[١] / لا الحراسة ، و " النظم " : مصدر قائم مقام المفعول ؛ لأنه بمعنى : المنظوم ، فيحتمل الضمير – وإن كان المصدر لا يضمر فيه – لأنه صار صفة ، وبعضهم لا يضمر اعتباراً بالمصدرية ، والأول أظهر ؛ لأنه خرج عنه معنًى ، فإذا قيل : " زَيْدٌ ضَرْبٌ " ، ولم يقدّر بمفعولٍ لم يكن بدٌّ من تقدير مضافٍ ؛ أي : ذو ضَرْبٍ ، ليتحمّل المؤول به ذو ـ وهو صاحب ـ ضميراً يرجع إلى زيد ، وإن قُدِّرَ به لم يُحْتَجْ إلى تقدير المضاف لتحمّل المفعول الضميرَ .

و" النظم " اسم لكل ما ينظم شعراً كان أو غيره ، إلا أنه عند الإطلاق إنما يراد به الشّعر لكثرة استعماله مقابلاً للنثر ، يقال: نظمٌ ونثرٌ ، فهو عام دخله التخصيص لذلك .

و " الوفق " : " فُعْلٌ " من الموافقة وهو ما يوافق الشيءَ ، يقال[٢] : « حلوبته على وَفْق عياله » ؛ أي : لها لبنٌ يوافقهم ؛ لأنه على قَدْرِ كفايتهم .

و " الذكيّ " : ذو الذكاء ، والذّكاء : حدّة القلب ، يقال[٣] : ذَكِيَ الرَّجُلُ بالكسر يَذْكَى ذكاءً ، فهو ذَكيٌّ على فعيل بمعنى فاعل .

و" البعيد الفهم " : البليد ، والبَلِيد : ذو البَلاَدَة ، والبَلاَدَة : ضِدُّ الذَّكَاء ، يقال : " بَلُد " بالضم ، فهو بَلِيدٌ .

و " الفهم " : مصدر " فَهِمْتُ الشَّيْءَ فَهْماً وفَهَامَةً " ، مثل " زَهِدَ زَهَادَةً " ، إذا عَلِمْتَه ، وإنما كان المنظوم موافقاً للذكي والبليد لموافقته لمزاج النفس باعتدالِ بَدْءاته وعَوْداته ، ولذلك كان محلاًّ للغناء ؛ لأنّه يوافق الإيقاع بلزوم الضرب ؛ ولأجل ذلك إنَّه قلَّما يُوجد من لا يحفظ شعراً ، وقلَّما يُوجد من يحفظ نثراً .

---

(١) ينظر : الصحاح : (حفظ) .

(٢) ينظر : اللسان : (وفق) .

(٣) في القاموس المحيط : (ذكى) : « والذَّكاءُ : سُرعة الفِطْنَةِ ، ذَكى : كرَضِيَ وسَعَى وكَرُم » .
وينظر : اللسان : (ذكى) جاء فيه : « ذَكَى يَذْكُو ذكاءً ، وذكي يَذْكَي ذكاً » .

وقوله :

لَا سِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرجزِ

يجوز في " مشطور " الرفع والنصب والجر؛ لأن من النحويين[1] من يعد " لاسِيَّما " في أدوات الاستثناء ، وفي ذلك نظر ؛ لأن الاستثناء يستلزم إثباتَ ضد حكم المستثنى منه في الإيجاب والسلب للمستثنى ، وليست " لاسيَّما " كذلك ؛ لأنَّها تُثبت حكم الأول للثاني بطريق الزيادة في معناه ، فإذا قلت : « قَامَ القَوْمُ لَاسِيَّمَا زَيْدٌ » ، كان في الكلام إيذانٌ بأنَّ لزيدٍ في القيام فضيلةً ليست لغيره ، وإنما عَدُّوها في باب الاستثناء؛ لأنَّ ما بعدها يخالف ما قبلها بإثبات الزيادة له فكان حكمُهُ غيرَ حُكم الأول[2] كما في " إلا " ، ويجوز في المستثنى بها الجر وهو كثير ، والرفعُ وهو قليلٌ ، والنصبُ وهو أقلّ .

فالجرُّ على وجهين :

أحدهما[3] : أن تكون " ما " زائدة ، والاسم المجرور بإضافة " السّي " إليه ، والتقدير : لَا مِثْلَ زَيْدٍ ؛ لأن " السّيّ " هو المثلُ ، فإذا قلت : « هما سِيَّان » فمعناه هما مثلان .

---

(١) جاء في همع الهوامع : ١ / ٢٣٤ : « عدَّ الكوفيون وجماعةٌ من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنّحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء لاسيّما .... » .

وينظر : الأصول : ١ / ٣٠٥ ، والإيضاح العضدي : ٢٢٨ ، والمساعد : ١ / ٥٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤٩ . قال ابن عقيل : « ورُدَّ قولُهم ... بدخول الواو عليها ؛ فتقول : " ولاسيّما زيد " ، وبعدم صحة وقوع " إلا " موقعها ، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء ، ويصح وقوع " إلا " موقعها » .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٨٦ ، ولم يذكر سيبويه بعد " لاسيما " إلا الجرّ والرفع .

والثاني : أن تكونَ " ما " تامةً من غير صلة ولا صفة ، مثلها في قولـه[١] تعـالى : ﴿ فنعِمَّا هي ﴾ وهي مجرورة بإضافة " السِّيِّ " إليها ، والاسم بدل منهـا ، والتقديـر: لاَ سِيَّ رَجُلٍ زَيْدٍ .

والرفع على وجهين أيضاً :

أحدُهما[٢] : أن تكون " ما " موصوفة مجرورة بإضافةِ " السِّيِّ " إليها ، والاسم خبرٌ مبتدأ محذوف ، والجملةُ في موضع جرّ صفة لـ" ما " والتقدير : لاَ مِثْلَ رَجُلٍ هُـوَ زَيْدٌ .

والثاني[٣] : أن تكون " مـا " موصولـة مجرورةً بإضافـة " السِّيِّ " إليهـا أيضـاً ، والاسم أيضاً خـبرُ مبتـدأ محـذوف ، ولا موضـعَ للجملـةِ مـن الإعـراب ؛ لأنهـا صلـةُ الموصول والتقدير : لاَ مِثْلَ الذي هُوَ زَيْدٌ .

[وأمَّا][٤] النصبُ فعلى وجهين أيضاً :

أحدهما: أن تجعل " لاسيَّما " بمنزلةِ " إلاَّ " فتنصب ما بعدها كما تقول : " قَـامَ القَومُ إلاَّ زَيْداً " .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧١ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٢ ، ٣٥٤ .

(٢) وهـو رأي ابـن خـروف . ينظـر : ارتشـاف الضـرب : ٣ / ١٥٥٠ ، والمسـاعد : ١ / ٥٩٧ ، وهمـع الهوامع : ١ / ٢٣٤ .

(٣) ينظر : ارتشـاف الضـرب : ٣ / ١٥٥٠ ، وفيـه : " وزعـم الأخفـش أن " مـا " في موضـع رفـع بمعنـى الذي ، وهو خبرُ " لا " ، وسِيّ اسمها " .

(٤) في الأصل : " والنصب فعلى .... " .

٧/ب والثاني[١] : أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، و " ما " زائدة أي : " لا مثل / أَعْنِي زيداً " ، وقد رُوي بالوجوه الثلاثة قول امرئ القيس[٢] :

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَاسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ويجوز تخفيفها[٣] بحذف إحدى الياءين إما العين ؛ لأنها ساكنة ، وإما اللام ، فأُلقيت حركتها على التي قبلها ، لأنَّ حذف اللام أكثر ، ويجوز أيضاً حذف " لا " منها للعلم بها تقول : « أَكْرَمَه النَّاسُ سِيما زيد » .

ويجوز إيرادها في هذا الرجز مشددة ومخففة ، فالتشديد على أن " مستفعلن " لم يدخله تغيير ، والتخفيف على أن يكون مطويّاً[٤] ، وينقل إلى [مفتعلن][٥] .

---

(١) ومنهم مَنْ يرى نصبه بعد " لاسيما " على التمييز ، وعلى الظرف .

جاء في مغني اللبيب : ١ / ١٤٠ : " والنصبُ على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثلٍ ، في نحو : [سورة الكهف : من الآية : ١٠٩] ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ ، و" ما " كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء ، مثلها في " لا رَجُلَ " ، وأما انتصاب المعرفة نحو : " ولا سيَّما زيداً " ، فمنعه الجمهور ، وقال ابن الدّهّان : لا أعرف له وجهاً ، ووجَّهَه بعضهم بأن " ما " كافة ، وأن " لاسيما " نُزِّلَتْ منزلة " إلا " في الاستثناء .... ".

وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٥١ ، والمساعد : ١ / ٥٩٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٣٤ .

(٢) البيت من معلقته المشهورة ، في ديوانه : ١٠ ، وشرح القصائد السبع : ٣٢ ، وينظر : الدارات للأصمعي: ٤٠ ، ومعجم البلدان : ٢ / ٤٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٣٤ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٤٤ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٩٩ . ودارة جلجل : اسم غدير بديار كِندة .

(٣) حكاه الأخفش وابن الأعرابي والنحاس وابن جني . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٥٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٩ ، والمساعد : ١ / ٥٩٨ . قال ابن هشام : " وتشديد يائه ، ودخول " لا " عليه ، ودخول الواو على " لا " واجبٌ ، قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ألا ربّ يومٍ .... ، فهو مخطيء » ، وقال أبو حيان : « حذف " لا " من " لاسيما " إنّما يوجد في كلام الأدباء المولدين ، لا في كلام من يحتج بكلامه » .

(٤) الطيُّ : حذف الرابع الساكن . ينظر : الكافي : ١٤٤ .

(٥) في الأصل : « مفتعل » .

وأكثرُ النحويين علـى أن " لا " في " لاسِيَّمَا زَيْـدٌ " هـي الـتي لنفـي الجنـس(١) ، و" سيَّ " نكرة مبنية معها على الفتح ، أو منصوبة مضافة إلى زيد ، و " ما " زائدة ، والخبرُ محـذوفٌ ، أي : حـاصلٌ أو موجـودٌ علـى طريقـة قولهـم : " لا بـأسَ " ، أي: عليك ، أو إلى " ما " وهي موصوفة أو موصولة ، وزيدٌ خبرُ مبتدأ محذوف ، والجملة صفة أو صلة ، وإنما لمْ يرفَع ويُكرَّر كما هـو حكـم المعرفـة(٢) مع " لا " الـتي لنفـي الجنس ؛ وذلكِ لأن " السيَّ " لم يتعرَّف بالإضافة لأنَّه بمعنى " مثل " ، و" مثل" أحد الأسماء المتوغِّلة في الإبهام ، فهي نكراتٌ وإن أضيفت إلى المعارف ، وهـي : " مثـلُ ، وغيرُ ، وشبهٌ " ، ولذلك وصفت بها النكرات فقيل : " مَرَرْتُ برجـلٍ مثلِـك وغـيرِك وشبهِك " ، ولا تتعرف إلا إذا سُمِّي المضافِ بمُغَايرةِ المضافِ إليه كقولـه(٣) : ﴿ غير المغضوبِ عليهم ﴾ أو بمماثله كقولك : " لا يليقُ بالعالِمِ مثلِكَ أن يفعلَ كذا " .

والرجزُ يستعمل وافياً ، ومجزوءاً ، ومشطوراً ، ومنهوكاً ، فالوا في ما كـان علـى عَدَدِ أجزائه في الدائرةِ وأجزاؤه " مستفعلن " ست مرات كقوله(٤) :

دَارٌ لِسَـلْمَى إِذْ سُـلَيْمَى جَـارَةٌ قَفْـرٌ تَـرَى آيَاتِهَـا مِثْـلَ الزُّبُـرْ

والمجزوء: ما حُذِفَ من بيته جُزءان؛ جُزءٌ من الصدر وجُـزءٌ مـن العَجُـزْ ، فيبقـى على " مستفعلن " أربعَ مرات كقوله(٥) :

(١) ولذلك أوردها سيبويه في باب " لا " التي لنفي الجنس في الكتاب : ٢ / ٢٨٦ .

(٢) حكم المعرفة إذا جاءت بعد " لا " التي لنفي الجنس الرفع ، هذا على رأي البصريين . وأجاز الكوفيون بناءه . قال سيبويه في الكتاب : ٢ / ٢٩٦ : " واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأنّ " لا " لا تعمل في معرفة أبـداً " ، وأما التكرير فكقولهـم : لا زيـدٌ في الـدار ولا عمـرٌو . ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٦٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٠٩ .

(٣) سورة الفاتحة : من الآية : ٧ .

(٤) البيت في العقد الفريد : ٥ / ٤٨٥ ، والكافي : ٧٧ ، غير منسوب .

(٥) البيت في المصدرين السابقين .

قَــدْ هَـــاجَ قَلْبــي منـــزلٌ مِــنْ أمِّ عمــــرٍو مقفــــرُ

والمشطور : ما حُذِفَ نصفُ بيتِه فيبقى على " مستفعلن " ثلاث مرات كقوله[1]:

مَا هَاجَ أَحْزَاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا

والمنهوك: ما حذف ثلثا بيته فيبقى على " مستفعلن " مرتين كقوله[2] :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ

والازدواج : أن يجعل كلّ شطرين منه على رَوِيٍّ واحد ، وكذلك ما يُضَاهيه أي يشابهه من السَّريع ؛ لأن السريعَ من : " مستفعلن مُستفعلن مفعولات " مرّتين ، فإذا شطر جاز في " مفعولات " الكشف[3] ؛ وهو حذف السابع منه، فيبقى " مفعولا " ، ويُنقل إلى " مفعولن " ، كما يجوز في " مستفعِلن " من الرجز القطع[4] ؛ وهو حذف المتحرك أو زِنَته من الوتد المجموع، فيبقى " مستفعل، أو مستفعن " وينقل إلى " مفعولن " أيضاً ، فيبقى كلُّ واحدٍ من الرَّجَزِ والسَّريع : " مستفعلن مستفعلن مفعولن " ، ويجتمعان في شعر واحد ، فهذا وجه المضاهاة بينهما .

قوله : " كالتصريع " : يريد به أن كلَّ واحدٍ من الرجَزِ والسَّريع إذا بُني على الإزدواج ، صار البيتانِ من كلِّ واحدٍ منهما أو / من كليهما كالبيت المصرَّع من ٧/ب

(١) هو العجاج ، والبيت في ديوانه : ٣٢١ . وينظر : العقد الفريد : ٥ / ٤٨٦ ، والكافي : ٧٩ .

(٢) هو دريد بن الصمّة ، والبيت في ديوانه : ١٢٨ ، وينظر : الأغاني : ١٠ / ٣١ ، والعقد الفريد : ٤٨٦/٥ ، والمحتسب : ١ / ٢٩٣ ، والكافي : ٧٩ ، والبحر المحيط : ٥ / ٩٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٧١ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٢٠ . وقصته مفصلة في الأغاني والخزانة .

(٣) ينظر : الكافي : ٩٩ .

(٤) القطع : حذف ساكن الوتد وإسكان المتحرك قبله ؛ وإنما سُمّي بذلك لأنه قطعت حركة وتده . ينظر : المصدر السابق : ٣٣ .

غيرهما ، و" التصريع "(١) : هو أن تُجْعَلَ العروضُ مساويةً للضرب في الوزنِ والقافيةِ ، وإنما يكون ذلك إذا كانت مخالفة للضرب ، أما إذا كانت موافقةً لهُ وأُتِيَ فيها بقافيةٍ كان ذلك تقفية(٢) ، وأكثرُ ما يكون التصريعُ أوائلَ القصائدِ ليَدُلَّ من أوّلِ الأمر على ما بنيت عليه القصيدة من الروي ، وهو مأخوذ من مصراعي الباب ، والبيت الذي ذكر فيه " الرجز " هو من الرجز ، والبيت الذي ذكر فيه " السريع " يجوز أن يكون من كل واحد منهما(٣) .

---

(١) ينظر : المصدر السابق : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٢٠ .

(٣) توقّف المؤلف هنا عن الجزم بأن البيت الذي ذُكر فيه السَّريع من السريع ، وقد جَزَم بذلك ابن الخباز في شرحه : ١ / ٦٤ ، وابن القواس : ١ / ١٨٩ ، والنيلي : ١ / ٣٤ ، وقد تابع الرعيني في شرحه : ١ / ٦٣ ابن النحويّة وردّ على من ادّعى ذلك بقوله : « .... وإذا أمكن حملُ هذا البيتِ وأمثالِه على الرجز ؛ فما الداعية أن يُحمل على السريع حتى يُنسبَ الناظم إلى إدخال بحرين في بحر ، والشيء إذا احتمل الصواب والغلط ؛ فحملُه على الصواب هو الواجب ، وإن كان حَمَلَهم على هذا قول المصنّف : أو ما يضاهيه من السريع . فالمصنّف لم ينصَّ على أنه يُدخلُ السريع مع الرجز في النظم ، وإنما أخبر أن النظم يَسْهُل ويقربُ من الأفهام إذا كان على أحد هذين البحرين ؛ ولذلك عطف بـ" أو " فقال : " أو ما يضاهيه " ولو كان كما زعموه لقال : " وما يضاهيه " .

[الكلامُ والكلِم]

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حاسِدِ أَوْ جاهِلٍ أَوْ عالِمٍ مُعانِدِ
بِاللهِ رَبِّي في الأُمُورِ أَعْتَصِمْ القَوْلُ فِي حَدِّ الكَلَامِ والكَلِمْ

" فقلتُ " : معطوف على قوله : " اقتضوا " ، و " غيرَ آمن " نصب على الحال من فاعل " قُلتُ " .

و " الحاسدُ " : اسمُ فاعِلٍ من " حَسَد " بالفتح " يَحْسُدُ " بالضم والكسر[١] ، يتعدى إلى واحد وإلى اثنين ، إما بنفسه كقوله[٢] :

وَقُلْتُ إِلَى الطَّعامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ نَحْسُدُ الأَنَسَ الطَّعامَا

أو إلى الثاني بحرفِ الجر كقوله[٣] تعالى: ﴿ أم يحسُدون الناسَ على ما ءاتاهُمُ اللهُ من فضلِه ﴾ ، والمصدر : " الحَسَد " كقوله[٤] تعالى: ﴿ حَسَداً من عند أنفسِهم ﴾ ، وقال الشاعر[٥] :

(١) ينظر : اللسان : (حسد) .

(٢) ينسب إلى شُمَيْر بن الحارث الضَّبي ، بالشين المعجمة ، ويقال : سُمَيْر ، بالسين المهملة ، كما في نوادر أبي زيد : ٣٨٠ ، وهو شاعرٌ جاهلي . أخباره في خزانة الأدب : ١٨٢/٥ . وينسب إلى تأبط شراً ، وهو في ملحق ديوانه : ٢٥٤ . والبيت من خمسة أبيات ترد في كثير من المصادر اللغوية والنحوية . ينظر : الكتاب : ١ / ٤١١ ، والمقتضب : ٢ / ٣٠٧ ، والخصائص : ١ / ١٢٩ ، والحلل : ٣٩١ ، والمقرب : ٣٢٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٧٠ . زعم الشاعر أنه أتاه الجنّ عند ناره فحياهم . وقوله : « إلى الطعام » أي : هلموا إلى الطعام ؛ فحذفها ، والأَنَس : لغة في الإنس ، ويروى بها . ويروى : يَحسد بالياء ، وصلته قوله :

لَقَدْ فُضِّلْتُمُ بالأكل فينا ولكن ذاك يُعْقِبُكم سِقَامَا

(٣) سورة النساء : من الآية : ٥٤ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٠٩ .

(٥) هو أبو تمام ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٢١ ، وصدره :

واعذر حسودَكَ فيما قد خُصِصْتَ به

وينظر : البحر المحيط : ٨ / ٥٣١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٦ .

إنَّ العلا حسن في مثلها الحسد

و" الحَسَادَة " أيضاً ، ومعنى الحَسَد : أن تتمنى زوال نعمة المحسود إليك ، وهذا بخلاف الغِبْطَة ؛ لأنّ " الغِبْطَة " هي : أن تتمنَّى مثل حال المَغْبُوط من غير أن تريد زوالها عنه ، وليست بحرام ، وفي الحديث(١) : « المُؤْمِنُ يَغْبِطُ المُؤْمِنَ » ، تقول منها : « غَبَطْتُ الرَّجُلَ » بما نال " أَغْبِطُه " بالكسر " غَبْطاً " بالسكون و" غِبْطَة " ، فـ" اغْتَبَط " فهو " مُغْتَبِط " بالكسر ، وعليه ينشد(٢) :

وَبَيْنَمَا المَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

أنشده أبو سعيد(٣) بكسر الباء ، الصيغة صيغة " فاعل " لمكان المطاوعة – وهي أن يدلّ فعلٌ على تأثير ، ويدل فعلٌ آخر على قبول ذلك التأثير – والمعنى معنى " مفعول " على طريقة ﴿ عيشة راضية ﴾(٤) ، و﴿ ماء دافق ﴾(٥) ، ولو أُريد اسم المفعول لقيل : " مغبوط " ؛ لأنَّه قياسه.

والترديد(٦) بين " الحاسد ، والجاهل ، والعالم المعاند " صحيح ، وإن كان الحاسد

---

(١) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣ / ٣٣٩ ، وفيه : « أنّه سئل : هل يضرُّ الغبط ؟ قال : لا ، إلا كما يضرُّ العِضَاهَ الخَبْطَ » ، الغبط : حسدٌ خاصٌّ .

(٢) البيت من قصيدة اختلف في نسبتها، قيل إنها لحريث بن جبلة العذري ، وقيل إنها لعشّ بن لبيد العذري، وقيل إنها لغنير بن لبيد العذري ، ولعل هذا الأخير تحريف " عش " وهو شاعر جاهلي قديم مترجم في معجم الشعراء : ٣٠٦ ، ونُسبت لآخرين ، انظر ما كتبه العلامة الميمني عن نسبتها في حاشية اللآلي : ٢ / ٨٠٠ .

وللقصيدة قصة عجيبة ذكرها أبو حاتم السجستاني في المعمرين : ٣٨ (ترجمة عبيد بن شرية) ، وذكرها الحريري في درة الغواص : ٧٣ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني : ٢ / ١٦٨ .

والبيت في : الأمالي : ٢ / ١٨١ ، والمذكر والمؤنث للأنباري : ٤٠١ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٢٥٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٠٧ .

(٣) هو الأصمعي . ينظر : الصحاح واللسان والتاج : (عصر) .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ٢١ .

(٥) سورة الطارق : من الآية : ٦ .

(٦) الترديد : يكون بين المعاني المحتملة ، ولا يستلزم اشتراكاً بين أقسامه . ينظر : الكليات : ٢٦٤ .

لا يخلو عن واحدٍ من الجاهلِ والعالِمِ ، إلا أنه قد يخلو عن العالِمِ المعانِد ، فلا تكون القسمة متداخلة ، وإنما التداخُلُ كقول أبي الطيب[(١)] :

فَافخَرْ فَإنَّ النَّاسَ فِيكَ ثَلاثَةٌ مُسْتَعْظِمٌ أوْ حَاسِدٌ أو جَاهِلُ

فإن الاستعظامَ يستلزمُ " العلمَ " ، و" العلم " إذا لم يكن مجرداً استلزم " العالم " فيصير في قوة قوله : " عالم ، أو حاسد ، أو جاهل " ، و" الحاسد " لا يخلو من واحدٍ منهما ، فتتداخلُ القسمةُ .

فإن قيل : فـ" العالمُ المعاندُ " يستلزمُ " العلم " ، و" العلمُ " يستلزمُ " العالمَ " ، فيلزم ما ذكرت ؟

فالجواب: أن " العالِمَ المعاندَ " دلالتُهُ على " العالِمِ " بالمطابقة[(٢)]، وقد قُيِّد بـ" العِناد " فلزم تقييدهُ بـ" المعانِد " ، بخلافِ " المستعظِم " فإن دلالته على " العالم " بالالتزام[(٢)] من مرتبتين ، فلا يلزم تقييده بـ" المستعظِم " .

و " أعتصَمَ ": معناه أمتنعَ، و" العِصمة "[(٣)] : المنع ، يقال : / " عصمه الطَّعام "، أي : منعه من الجوع ، و" العواصِم "[(٤)] : بلاد قصبتها " أَنْطَاكِية "[(٥)] ، سُمِّيَت ٩/٨

(١) شرح ديوانه المنسوب لأبي البقاء العكبري : ٣ / ٢٥٩ ، ويروى : يا افخر ، والمعنى : يا هذا افخر ؛ فحذف المنادى .

(٢) دلالة المطابقة كدلالة البيت على ما فيه من جدران وسقف وأبواب ومساحة ، ودلالة الالتزام أن يدل اللفظ على معنى خارج عنه لكنه لازم من لوازمه ، كدلالة البيت على ارتفاع السقف .
ينظر : شرح تنقيح الفصول : ٥٤ ، البحر المحيط للزركشي : ٢ / ٣٧ ، وشرح الكوكب المنير : ١٢٦/١ .

(٣) ينظر : اللسان : (عصم) .

(٤) العَوَاصم : بفتح أوله وبالصاد المهملة ، على لفظ جمع عاصمة ، وهي حصونٌ موانع في الشام بين حلب وحماة . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٩ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٦٥ .

(٥) أَنْطَاكِيَة : بالفتح ثم السكون ، والياء مخففة ، قال ياقوت : " ولم تزل أنطاكية قصبة العواصم من الثغور الشامية ، وهي من أعيان البلاد وأمهاتها ... " . ينظر : معجم البلدان : ١ / ٢٦٦ .

بذلك لكثرة الحصون فيها ، و" أعتصم" : أتمسَّكُ أيضاً ، ومنه : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾(١) .

و" القولُ في حدِّ الكلام " : خبر مبتدأ محذوف أي: هذا القول ، والجملة [مع] ما قبلها من قوله : " با لله ربي " محكيةٌ بالقول .

* * *

اللفظ إن يفِدْ هُوَ الكلامُ ... نحوُ مضَى القومُ وهُمْ كِرامُ

تأليفُهُ من كَلِمٍ واحِدُها ... كلِمةٌ أقسامُها أخَذُها

وهْيَ ثلاثٌ ليْسَ فيها خُلْفُ ... الاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ

ذكر في هذا الفصلِ الكلامَ والكَلِمَ والكَلِمَةَ ، واستغنى عن بيان الكلمة ببيان أقسامِها ، وقدّم حد الكلام على بيان الأقسام ، وكان الأولى تقديمُ بيانها على بيان الكلام؛ لأنها مفرداتٌ ، والكلامُ مُركَّبٌ منها ، وكل مركَّب فهو مسبوقٌ بمفرداته ، وإنما قدَّم القولَ فيه على بيانها لحصُول الفائدة التامَّة به دونَها ، فكان لذلك أهمَّ ، وقال في حدِّه :

اللَّفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الكَلامُ

فتوقَّفت معرفته على معرفة اللفظ؛ لأنَّ التقدير: الكلام هو اللفظ المفيد .

واللفظ : اسم لما يُتَلَفَّظُ به قلَّت حروفُه أو كثُرَت ، وحدُّه(٢) : " الصوتُ المعتمدُ على ما تُقَطِّعُهُ من مخارج الحُروف " ، وهو مصدرٌ قائمٌ مقامَ المفعول(٣) أي : ملفوظ ، كقولهم : " دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير "؛ أي : مضروبُه، و" ثوبٌ نسجُ اليَمَن "؛

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٠٣ ، وينظر : مفردات الراغب : ٣٤٩ .

(٢) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٧٠ - ٧١ ، والكليات : ٧٩٥ ، وزادا : « تحقيقاً أو تقديراً » .

التقدير : كالضمير المستتر في : اضربْ .

(٣) ينظر : اللسان : (لفظ) .

أي : منسوجٌ فيه ، وقد دخلت الكلمة في حدِّ الكلام بهذا الحد؛ لأنها لفظٌ مفيدٌ ، فلم يكن الحدُّ مانعاً ، فكان حقه أن يقيِّد الفائدة بكونها تامة ، ولكنه استغنى عن تتميم الحدّ بالمثال حيث قال : " مَضَى القومُ وهُمْ كِرَامُ " .

والحدُّ الجيِّد[1] : لفظ مُركَّبٌ دالٌّ على معنى تامٍّ .

فخرج بـ" اللفظِ" : الإشارةُ ، والكتابةُ ، وكلامُ النفس ، وبـ" المركّب" : المفردُ من نحو " زيد " ، وبـ" معنى تام " : مادل من المركّب على معنى غير تامٍّ من نحو " غلام زيد " ، وفي تمثيله بذلك إشارةٌ إلى أن الكلامَ إنما يأتلفُ من اسمين ، أو من اسمٍ وفعلٍ ، وبيانُ ذلك هو أن الإسنادَ الذي هو نسبةُ أحدِ الجزءين إلى الآخَر لإفادَة المخاطَبَ شرطٌ في الكلام ، حيث اشترط فيه تمام الفائدة ، فحيث انتفى الإسنادُ انتفى الكلامُ ضرورةَ انتفاءِ الشيءِ عند انتفاءِ شرطه ، والاسم وُضِعَ ليُسْنَدَ ويُسْنَدَ إليه ، والفعلُ وُضِعَ ليُسْنَدَ ولا يُسْنَدُ إليه ، والحرفُ وضع لمعنى في غيره لا ليُسْنَدَ ولا ليُسْنَدَ إليه .

والتركيب العقليُّ إذا رُكِّبَ كلٌّ واحدٍ من الاسمِ والفعل والحرفِ مع مثلِه ، أو قسيمه لا يزيدُ على ستّة أقسام[2] : اسمان ، وفعلان ، وحرفان ، واسمٌ وفعلٌ ، وفعلٌ وحرفٌ ، واسمٌ وحرفٌ ، فأربعةٌ منها لا يتأتّى فيها الإسناد؛ لعَدَمِ إمّا المسند أو المسند إليه كالاسم والحرف ، أو لعدم المسند إليه كالفعلين والفعل والحرف، أو لعدمهما كالحرفين ، فلم يبق إلا اسمان واسم وفعل ، وقيل / القسمة العقلية تسعةٌ بناءً على أن الاسم والفعل مغايرٌ للفعل والاسم؛ لأن الأوّل جملةٌ اسمية ، والثانية فعلية ، وكذلك القِسْمان الأخيران . ٨/ب

وأمّا الاسم مع الحرف في النداء فلنيابة الحرفِ فيه مَنَابَ الفعل[3] .

(١) حدّه به ابن معطٍ في الفصول : ١٤٩ ، وينظر : التعريفات : ٢٣٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ١٩٣ .

(٣) أي قولنا : " يا زيد " في تقدير : أدعو أو أنادي زيداً .

وهو مصدر[(١)] مقترن به غير فعله مما هو في معناه وملاق له في الاشتقاق مثل: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾[(٢)] يُطْلَقُ على القليل نحو: قُمْ ، والمتوسط نحو: قامَ غلامُ زيد ، والكثير نحو: ﴿ حتّى يسمَعَ كلامَ الله ﴾[(٣)] والمراد القرآن ، ودليل المصدرية إعماله فيما أنشده الأصمعي[(٤)] :

أَلاَ هلْ إلى لَيْلَى سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ   أُكَلِّمُهَا فيها مِنَ الدهْرِ خاليَا
فَأَشْفِيَ نَفْسي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا   فَإِنَّ كلاَمِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وتوكيد الفعل به فيما أنشده أبو علي من قول الآخر[(٥)] :

فَإِنْ تُمْسِ ابْنَةُ السَّهْمِيِّ مِنَّا   بَعِيداً مَا تُكَلِّمُنَا كَلاَمَا

وقيل[(٦)] : اسمٌ للمصْدَر ؛ لأن فِعْلَهُ إما " تَكَلَّمَ " وقياسه " التَّكَلُّم " ، أو " كَلَّمَ " وقياسه " التَّكْلِيم "[(٧)] ، ومحلهُ القلبُ كما قال[(٨)] :

---

(١) رجع إلى الحديث عن " الكلام " وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٠ - ٢١ ، والكليات : ٧٥٦ ، ونقله الرعيني في شرحه : ١ / ٧٢ بنصِّه .

(٢) سورة نوح : من الآية : ١٧ .

(٣) سورة التوبة : من الآية : ٦ .

(٤) لم أجده برواية الأصمعي . والبيتان ينسبان إلى ذي الرّمة ، الأول فقط في ملحق ديوانه : ٧٦١ بتحقيق مطيع ببيلي ، وليسا في ديوانه بتحقيق عبد القدوس أبو صالح ، وله قصيدة على الوزن والقافية ، لعل البيتين من شواردها ، انظرها في ديوانه : ٢ / ١٣٠٠ .
والبيتان في شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢١ ، وشرح الشريشي : ١ / ٤٠ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٣ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ١٩٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٩٥ . ويروى : " مي " و " ريّا ".

(٥) لم أجده عن أبي علي ، وهو في : مجاز القرآن : ١ / ٢١٦ ، وشرح الشريشي : ١ / ٤٠ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٣ ، غير منسوب .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢١ ، والكليات : ٧٥٦ .

(٧) وزادوا في تصاريفه : " كَالَمَ " ومصدره " مُكَالَمَةٌ " ، و " تَكَالَمَ " ومصدره " تَكَالُمٌ " . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ١٩٣ ، واللسان : (كلم) ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٣ .

(٨) البيت في شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢١ ، غير منسوب .

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلَا

واشتقاقه من : الكَلْم وهو الجُرْح ، اشْتُقَّ منه لتأثيره في نفْسِ السامع ، وتأليفه من " الكَلِم " ، و" الكَلِم " : جنسٌ[١] يَفرُقُ بينه وبين واحده التاء ، ويطلق على المركَّب مفيداً كان أو غير مفيد ، والضمير في [واحدها][٢] يرجع إليه ؛ لأنه يؤنَّث باعتبار الجمع ، تقول : « هَذِه الكَلِمُ كَتَبْتُهَا » ، كما تقول : « الكَلِمَاتُ كَتَبْتُها » ، ويُذَكَّر باعتبار الجنس كقوله[٣] تعالى : ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ ، وبينَه وبين الكلام عمومٌ وخصوصٌ من وجْه[٤] ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما يصدُقُ حيثُ لا يَصْدُقُ الآخَرُ ويصدُقان معاً ، ويصدق كلُّ واحدٍ منهما على بعض ما يصدُقُ عليه الآخر .

والكلمة في الاصطلاح[٥] : لفظٌ دالٌ على معنى مفرد بالوضع .

فـ " لفظ " : احتراز من الكتابةِ ، والإشارةِ ، وعقودِ الحساب ، و " دال على معنى " : احتراز من المهملات كمقلوبِ " زيد " ، و " مفرد " : احتراز من الكلام إذْ يصدُقُ عليه أنه لفظٌ دالٌّ على معنى ولكنَّه مركَّبٌ ، وهو نسبة القيام إلى زيدٍ مثلاً إذا قُلت : « قام زيدٌ » ، و " بالوضع " : احتراز من دلالة المنطوقِ به من المفردات المهملة على وجود الناطِقِ ، كما إذا سمعنا مقلوب " زيد " من وراء جدار[٦] ، إذ

---

(١) الكلم منهم من يرى أنه اسم جنس ، ومنهم من يرى أنه جمع . ينظر : الخصائص : ١ / ٢٥ ، والمرتجل : ٣٠ ، والكليات : ٧٥٨ .

(٢) في الأصل : " احدها " ، تحريف .

(٣) سورة فاطر : من الآية : ١٠ .

(٤) الكلم أعمّ من قبل : أنه يتناول المفيد وغير المفيد ، وأخصّ من قبل : أنه لا يتناول المركب من كلمتين . والكلام أعم من قبل : أنه يتناول المركب من كلمتين ، وأخصُّ من قبل : أنه لا يتناول غير المفيد . ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٥ ، وشرح كتاب الحدود : ٧٨ ، والكليات : ٧٥٧ .

(٥) ينظر : المفصل : ٦ ، والتعريفات : ٢٣٨ ، والكليات : ٧٥٦ .

(٦) في شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٩ معانٍ أُخر ، وينظر : الكليات : ٧٥٨ .

يصدق على ذلك أنّه لفظ دالٌّ على معنًى مفردٍ وهو كونه قائماً بذات ، ولكن دلالته على ذلك بالعقل دون الوضع .

وفي اللغة يُطلق بالاشتراك على مفهومين أحدهما المصطلح عليه ، والآخر الجمل المفيدة[١] التي هي الكلام وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿ وأَلزمَهم كَلِمةَ التَّقْوَى ﴾ قال المفسِّرون[٣] : هي بِسم الله الرحْمَٰن الرحِيم ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ تعَالوا إلى كَلِمةٍ سَوَاء / بينَنَا وبينَكم أَن لا نعبدَ إلَّا الله ولا نُشرِكَ بهِ شيئاً ولا يَتَّخذ بعضُنا بعضاً أَرْبَاباً مِن دُون الله ﴾ ، وقوله[٥] : ﴿ وتَمَّت كلمةُ ربِّك الحُسْنَى علَى بَني إسْرَائيل بما صَبَرُوا ﴾ وهي[٦] قوله[٧] تعالى : ﴿ ونُريد أَنْ نَمُنَّ علَى الذينَ استُضعفوا في الأَرْضِ ﴾ إلى آخر الآيتين[٨] ، وجاء : خير كلمة قالها شاعر كلمة لبيد[٩]: ٩/ب

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

---

(١) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٨٢ ، قال الفاكهي : « وهذا الإطلاق منكرٌ في اصطلاحهم ؛ ولذا لا يُتعرَّض لذكره في كتب النحو بوجه ، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ، وإن ذكره في الألفية ؛ فقد قيل : إنه من أمراضها التي لا دواء لها » . وقد ذكره ابن مالك في ألفيته بقوله :

وكلمة بها كلام قد يُؤَم

ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٥ .

(٢) سورة الفتح : من الآية : ٢٦ .

(٣) مِمّن قاله الزهري ، ينظر : تفسير الطبري : ٢٦ / ١٠٦ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٦٤ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ١٣٧ .

(٦) ينظر : تفسير الطبري : ٩ / ٤٤ ، ٢٠ / ٢٨ .

(٧) سورة القصص : من الآية : ٥ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ .... ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون ﴾ .

(٩) البيت في ديوان لبيد : ٢٥٦ . وينظر : البحر المحيط : ٢ / ٤٤٧ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٥٥ .

ويقولون للسُّورةِ والخطبةِ والرسالة والقصيدة : كلمة ، فقيل : حقيقةٌ ؛ لأنَّها تُطلق على الجُمَلِ المفيدة ، وقيل(١) : مجازٌ ، إمَّا وَصفاً لها بالاستحكام كأنها جُزْءٌ واحدٌ غير مختلف المباني ، ولا مُتَهَاجر المقاطع والمبادئ ، يتقاضى أوَّلُها آخرها ، كما أنَّ الكَلِمَةَ كذلك ، فإذا أتيتَ بآيةٍ من السورة ، أو فِقْرةٍ من الخطبة أو الرسالة ، أو بيتٍ من القصيدة ، أو [أعطاك](٢) ذاكَ خبرُ ما بعدَه لاستوائه واتصالِ أجزائه .

وإمَّا تسميةُ الجُمْلةِ باسم الجُزْءِ إيذاناً بأنهُ العُمْدَةَ؛ لأنَّ الجميع به تَمَّ ، كما قالوا لربيئةِ القوم : عيناً ؛ لأنَّهم به يرونَ ، ولبليغ القوم : لساناً ؛ لأنهم به يتكلَّمون ، ولِجَملة الإنسَان : نفساً ؛ لأنها النَّاطقةُ ، فأطلقوا عليها الكلمة ؛ لأنَّها العمدة ؛ إذ هي مادة تركيبها .

وقوله : " أقسامها أحدها " أي : أقسام الكلمة ، لأن الكلمة جنس لقولها على كثيرين مختلفين بالحقيقة ، أنواعه : الاسم والفعل والحرف بالنوع الحقيقيّ ؛ لاختلاف كثيريه بالعدد ، فأطلق الأقسام على الأنواع .

وقوله : " ليس فيها خلف " : يريد أن أنواعها لا تُزيدُ على ثلاثة ، وذلكَ إمَّا لأنَّ الكلمة لا تخلو من أن تدلَّ على معنى مُستقِلٍّ بالمفهومية أو لا ، فإن لم تدل عليه كانت حرفاً ، وإن دلت عليه فلا تخلو من أن تقترن الدلالة بزمان محصَّل أو لا ، فإن لم تقترن كانت اسماً ، وإن اقترنت كانت فعلاً ، أو لأنَّها إمَّا أن تَدلَّ على معنى يَصحُّ الإخبارُ به ، وعنه ، أو لا به ولا عنه ، أو به لا عنه ، أو عنه لا به ، الأوَّل الاسمُ ، والثاني الحرفُ ، والثالث الفعلُ ، والرابع ساقطٌ ؛ لأنَّهم لم يعتبروهُ في كلامهم ، أو لأنَّ الألفاظَ منقسمةٌ بانقسامِ المعاني ، والمعاني : الذاتُ والحدَثُ والرابطَةُ ، فالذات الاسمُ ، والحَدَثُ الفعلُ ، والرابَطةُ الحرفُ .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣ ، وشرح كتاب الحدود : ٨٢ ، والكليات : ٧٥٥ - ٧٥٦ .

(٢) في الأصل : " أو أعطاك " ، زيادة .

والجمع في القافية بين " وَاحِدُهَا " و " أَحُدُّهَا " عيبٌ من عيوب القافية العشرة(١) ، يقال(٢) له : سِنادُ التأسيس ، وهو أحد أنواع السناد الخمسة ، والتأسيسُ ألفٌ تكونُ قبلَ حرف الرويّ بحرف ، فإذا جاءتْ إحدى القافيتين مؤسَّسةً والأخرى غيرَ مؤسسة فذلك هو سِنادُ التأسيس ، وذلك كالجمع في القافيتين بين " سَالِم ومُسْلِم " .

وقوله عن الأَقسام : " وهي ثلاث " ، والأقسام واحدها : قِسم ، وهو مذكَّرٌ ، والتاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة إنَّما تحذف مع المؤنث ، وتَثبُت مع المذكَّر ، فحقُّه أن يقول : وهي ثلاثة ، إلا أنَّ الأقسام لمَّا لم يخرج كل واحد منها عن أن يكون فِرقةً وجملةً ، وعن أن تصدق الكلمةُ عليه / ضرورةَ صدق الجنسِ على الأنواع ؛ كان بهذين الاعتبارين مؤنثاً ، فعُومِلَ معاملةَ المؤنَّثِ في طرح التاء كما طُرِحَت في قوله(٣) : ٩/ب

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَا كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وإن كان الشخصُ مذكَّراً ؛ لأنَّ المراد به المؤنث بدليل تفسيره بقوله : « كاعبان ومعصر » ، و" الكاعب " : الجارية حين يبدو ثَدْيُها للنهود ، و" المُعْصِرُ " : التي قاربت الحيض ، فالإعصار في الجارية كالمراهقة في الغلام .

وأمَّا حَذْفُه الفاءَ من جواب الشَّرْط وهو مبتدأ وخبر في قوله : « إن يفد هو الكلامُ » فإنَّ سيبويه أجاز ذلك في ضرورة الشعر ، وأنشد(٤) قول عبد [الرحمن] بن

---

(١) ذكرها لاحقاً في باب الممنوع من الصرف : ، والتَّعليق عليها هناك .

(٢) ينظر : الكافي : ١٦٤ .

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه : ١٢٦ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٦٦، والمقتضب : ٢ / ١٤٦ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤١٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٩٤ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٦٥ ، ١١٤ .

حسّان(١) :

مَنْ يفعلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يشْكُرُها وَالشَّرُّ بالشرّ عِنْدَ اللهِ مثْلانِ

وأجازه عليٌّ(٢) بن سليمانَ الأخفش في السعة في جميع الأجوبة الثمانية التي تجب فيها الفاء ، وسيأتي ، واستدلَّ عليه بقراءة(٣) نافع وابن كثير في قوله(٤) تعالى : ﴿ ما أصابكُم من مُصيبةٍ فبما كَسَبَتْ أيديكُم ويَعْفُو عَنْ كثيرٍ ﴾ ﴿ بما كَسَبَت أيْديكم ﴾ بطرح الفاء ، قال : لأنّ التقديرَ : فهو بما كسبت .

واعلم أنَّ القولَ يُطلق على كلٍّ واحدٍ من الكلام والكلِم والكلمة ؛ لأنَّه يُطلق مصدراً كالقيل والقال ، ويُطلق أيضاً اسماً لما يقال ، وكل واحدٍ منها مقولٌ .

* * *

(١) شعره : ٦١ ، وينسب إلى كعب بن مالك وهو في ديوانه : ٢٨٨ ، وينسب إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه . والبيت في : النوادر : ٢٠٧ ، والمقتضب : ٢ / ٧٠ ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٥ .

(٢) ينظر : المساعد : ٣ / ١٦٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥١٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٧٢ ، وأجازه المبرد أيضاً في المقتضب : ٣ / ١٧٨ .

(٣) لم أجد من نسبها إلى ابن كثير ، وهي قراءة نافع وابن عامر وأبو جعفر في رواية وشيبة . ينظر : السبعة : ٥٨١ ، والكشف : ٢ / ٢٥١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥١٨ .

(٤) سورة الشورى : من الآية : ٣٠ .

[حدُّ الاسمِ والفعلِ والحرف]

فَالاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمَّى ... فِي الشَّخْصِ والمعْنَى المسَمَّى عَمَّا
وَالفِعْلُ مَا دلَّ عَلَى زَمَانِ ... وَمَصْدَرٍ دَلالَةَ اقْتِرَانِ
وَالْحَرْفُ لا يُفِيدُ مَعْنَىً إِلاَّ ... فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى المعَلاَّ

ذكر في هذا الفصل حَدَّ كُلٍّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ ، وقال في حَدِّ الاسم : " ما أبانَ عن مسمًّى " ، وهذا الحد ذكره طاهر بن أحمد بن بابشاذ[1] في مقدمته المُحْسِبة[2] ، وهو دَوْرٌ ؛ لأنَّه تعريفٌ للاسم بالمسمى ، والمسمى لا يُعْرفُ إلا بالاسم ، وإذا توَقَّفَتْ معرفةُ كلٍّ واحدٍ منهما على معرفة الآخر كان دوراً ، ورُدَّ : بمنع كونِ المسمَّى لا يُعرف إلاَّ بالاسم فإنَّه كما يُعرف باسمه يُعرف أيضاً بحدِّه ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : " رأيت فرساً " ، فإنَّ " فرساً " اسم لحيوان مخصوص وهو مسمَّاه ، وقد عُرف به ، ويُعرف أيضاً بحدِّه إذا قلت : " رأيتُ الحيوانَ الصَّاهل " ، وأجيب : بأنَّ " الحيوانَ الصاهل ، وفرساً " كالمترادفين اسمين لمسمًّى واحد ، يدلُّ كلُّ واحد منهما من بيان المسمَّى على ما دلَّ عليه الآخر ، ويُفسَّر به ، فقد اتَّحد مفهوماهما و لم يكن غيرَه ، ولا يفارقه إلا من جهة أنَّ الجنسَ والفصلَ في أحدهما ظاهر ، وفي الآخر مطويٌّ ، وإذا كان كذلك كانت حقيقة المسمَّى متوقِّفةً على الاسم ، فإذا عُرِّفَ الاسمُ بالمسمَّى لزم الدور .

والحد الجيد[3] : " أنه كلمة تدلُّ على معنى مستقلٍّ بالمفهومية غيرِ مقترنٍ بزمان محصَّل " .

فـ" كلمة تدل على معنى " متناول الاسم والفعل والحرف ، و " مستقلٌّ بالمفهومية " يُخْرِجُ الحرفَ ، و" غيرَ مقترن / بزمانٍ محصَّل " يخرجُ الفعلَ ، وقيل: ١٠/ب

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، النحوي المصري ، تولى تحرير الكتب الصادرة من ديوان الإنشاء في مصر ، وتصدّر للإقراء في الجامع العمري ، وانقطع في آخر عمره عن الناس . أخباره في : إنباه الرواه : ٢ / ٩٥ ، ووفيات الأعيان : ٢ / ٥١٥ .

(٢) شرح المقدمة النحوية : ٢٩ .

(٣) يفهم هذا الحدّ من ابن السَّرَّاج في الأصول : ١ / ٣٧ ، حيث حدّ الفعل بقوله : " ... وإذا دلَّت على معنًى وزمانٍ محصَّل فهي فعل ، وأعني بالمحصَّل : الماضي والحاضر والمستقبل " ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٢ ، ونسب هذا الحدّ إلى السيرافي .

بزمان محصَّل ؛ لأنَّ الأزمنة التي يُشترط تجرُّد الاسم عنها هي الأزمنة الثلاثة التي هي أزمنة الأفعال ، وهي الماضي والحاضر والمستقبل لا مطلق الزمان ، فإنَّ الأسماء قد تقترن معانيها بالزمان المطلق كـ" الصبُّوح ، والغبُوق " ، وقد تكون دالة عليه كـ" الحين ، والوقت ، والأوان ، والسنة ، والشهر ، واليوم ، والساعة " ، ولا يرد النقضُ باسم الفاعل على طرده ، فلا يكون جامعاً ، ولا بالأفعال غير المتصرِّفة على عكسه ، فلا يكون مانعاً ؛ لأنَّ وضع اسم الفاعل على التجرُّد والاقتران عارضٌ عند الإعمال(١) ، ووضع غير المتصرِّفة على الاقتران والتجرّد عارضٌ لشبه الحرف بتضمُّنها معنى الإنشاء .

وقوله : " في الشخص والمعنى " يريد أن الاسمَ ينقسم إلى اسم عينٍ واسم معنًى ، قيل : وأصل تركيبه هكذا: " ما أبان عن مسمًّى عمَّ الشخص والمعنى "، فموضع " عمَّ " خفضٌ صفةٌ لمسمًّى ، ولكنه لما أُخِّر ضَعُفَ تعلُّقه فعدِّيَ بحرف الجرّ ، وهذا التقدير يقتضي جعلَ قوله "المسمَّى " زيادةً ؛ والأولى تعليقُ الجارِّ الّذي هو " في " بقوله : " أبان " ، ويُجعلُ قولُه : " المسمّى عمّ " جملةً اسميةً أي : بها بعد تمام الحدّ إعلاماً بأنّ لفظ المسمَّى يعمُّ كُلَّ واحدٍ من اسمِ العين واسم المعنى ؛ لأنَّ مدلولَ كلِّ واحد منهما يصدق عليه أنهُ مسمًّى ، فأسماء الأعيان هي المرئيّات المشاهدات القائمة بأنفسها ، سواء كانت غير صفات كـ" رَجُل ، وفَرَس ، وثَوْب ، وكِتَاب " ، أو صفات كـ" رَاكِب ، وذَاهب "، وأسماء المعاني ما لا يقوم بنفسه غير صفات كانت أيضاً كـ" العِلْم ، والجهْل ، والقُدْرة ، والغَضَب ، والأَنَفَة " ، أو صفات كـ" المَعْلُوم ، والمُضْمَر ، والمَفْهُوم " .

واعلم أنَّ ما ذكرناه في حدِّ الاسم من : " دلالتُه على معنى مُسْتقِلٍّ بالمفهوميَّة " أسَدُّ مِن : يدلُّ على معنًى في نَفْسه ؛ لأنَّ الضميرَ في " نفسه " إنْ رجع إلى الدّال لزم

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٢٢ : « ... ألا ترى أن " ضارباً " يُفهم منه الضَّرْب لأنه من لفظه ، والمفعول لأنه يقتضيه ؛ ولم يوضع لواحدٍ منهما بل وُضع للفاعل لا غير » .

تعريفُ الشيءِ بنفسِه ، أو إلى المدلول عليه لَزِمَ ظرفيةَ الشيءِ لنفْسِه ، وكُلّ واحد منهما مُحالٌ لامتناع تقدُّمِ الشيءِ على نفسِه وإن لم يرجع إلى شيءٍ انخرمَتِ القاعدةُ المعلومةُ في ضميرِ الغائبِ من استدعائه مرجوعاً إليه في اللفظ أو التقدير أو المعنى أو الحكم ، وإنْ جُعِلَ من وَضَعِ الشيء موضع غيره مثل " يطأُهُمُ الطريقُ ، وصيدَ عليه يومانِ " بوضع " في نفسه " موضع " مستقلٌ بالمفهومية " كان الموضوع مجازاً ، وما وُضِعَ موضَعه حقيقةً ، فيترجَّح .

وقوله في حدِّ الفعل : " ما دلَّ على زَمانٍ ومصدرٍ " خيرٌ من قولهم[1] : " ما دلَّ على اقترانِ حَدَثٍ بزمانٍ " ؛ لاقتضائه جعل الاقتران نفسه هو المدلول ،وإخراج الحَدَث والزَّمان عن الدلالة ، ولا يفيد كونهما مُتَعَلَّقَ الاقتران ؛ لأنَّه لا يلزم من ثبوت أمر للاقتران ثبوتُه لمتعلقه بدليل قولك : " أعجَبَني اقترانُ زيدٍ بعمرٍو " دونهما ، فتُثْبت الإعجابُ باعتبار الاقتران ، وتَنفيه باعتبار زيد وعمرو[2] .

وقوله : " دلالةُ اقتران " أيّ : أنَّه يدلُّ عليهما دلالةً واحدة ، وإن كانت جهة الدلالة مختلفة ؛ لأنَّ دلالتَه على الزمان بوضع الصيغة له ، فهو أمر معلوم من الصيغة ، وعلى المصدرِ بحروفه ، ولذلك عمِل فيهما ، والواردُ على طردِ الاسم من اسم الفاعل يردُ هنا / على عكسِه ، والواردُ على العكسِ كغير المتصرِّفة يردُ هنا على طرده ، ١٠/ب
والجوابُ كما مرَّ .

وأمَّا النقض بنفس الحدِّ وهو قولنا : " ما دل على مصدرٍ وزمانه " إذ هو دال على زمانٍ ومصدر ، فيلزمُ أن يكونَ فِعلاً وليس بفعْلٍ ؛ لأنَّه مُركَّبٌ وليس الفعل بمركَّب ؛ فمردودٌ : بمَا عُلِمَ من أنَّ الفعل نوعٌ للكلمة ، والجنسُ صادقٌ على النوع ،

(١) هي عبارة الزمخشري في المفصل : ٢٤٣ .

(٢) نَقَل المؤلف - رحمه الله - هذا من الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٣ ، بتصرّف .

فالمراد[١] : " الفعل كلمة تدلّ على زمان ومصدر " وحينئذ لا يرد النقض بالحدّ ؛ لأنّه ليس بكلمة ولكنّه كلام .

وأجاب البصريُّون عن النقض بمثل : " خَلَقَ اللهُ الزمَانَ " إذ هو فعلٌ دالٌّ على مصدر و لم يدلّ على زمان[٢] ، فقالوا : إنّا لا نعقل فعلاً إلا في زمان ، فنزّلنا مثل ذلك منزلة ما هو في زمان ، وأجريناه مجرى ما نعقله[٣] ، وإن كان في الحقيقة في غير زمان لئلا يفتقر كلُّ زمان إلى زمان ، ويذهب الأمر إلى غير النهاية ، وهو محالٌ .

وأمَّا الحرف فقد قيل في حَدِّه : " ما دَلَّ على معنًى في غيره " . وأُورد النقضُ بالنعت ؛ لأنّه يدلّ على معنى في المتبوع وهو غيره ، فقد دلّ على معنًى في غيره ، [و] " بمثل ، وكَمْ " الخبريّة ؛ لأنّهما تدلّان على تشبيه وتكثير في غيرهما ، وبجميع أسماء الاستفهام والشرط ، ولأجل ما ورد على هذا الحد من ذلك ، عُدِلَ إلى إيراده على طريق الحصر بالنفي والإثبات فقيل : " ما لا يدلّ على معنًى إلّا في غيره " ، كما فعل المصنف حيث قال[٤] : " والحرف ما لا يدلّ على معنى إلّا في غيره " ؛ لأنّ هذه وإن دلّت على معنى في غيرها فهي أيضاً تدلّ على معنًى في [نفسها][٥] ، بخلاف الحرف فإنّ دلالته لا تكون إلّا على معنًى في غيره ، فحصل الاحترازُ عنها بذلك .

---

(١) يرد النقضُ هنا من استخدام " ما " في الحدّ ؛ وإن لم يُفْصِح المؤلف – رحمه الله – عنها ، وأورده ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٢ قال : " ... وقوله : " ما دلّ " ؛ فما من ألفاظ العموم ؛ فهو جنسٌ بعيد ، والجيِّد أن يُقال : كلمةٌ أو لفظةٌ أو نحوهما ؛ لأنهما أقربُ إلى الفعل من " ما " ؛ فإن قلت " ما " هاهنا وإن كان عامّاً ؛ فالمراد به الخصوص ، ووضع العام موضع الخاص جائز ؛ قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز ، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء ؛ فلا يستعمل فيه مجازٌ ولا استعارة " .

(٢) الخلاف هنا في زمن الفعل " خَلَق " ، إن قيل : إن له زمناً ؛ فقد ثبت أنَّ الزَّمَن سابقٌ للخلق ؛ لأنّه يُشترط وجود المفعول به قبل وجود الحدث . ينظر : المسائل العسكرية : ٩٣ ، والخصائص : ٢ / ٤٦١ .

(٣) أجاب عنه أبو علي في المسائل العسكرية : ٩٣ بصورة أوضح ، قال : " وممّا يجيبون به عن ذلك أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن وما يتخاطبون به ويتعارفون، وهذا النحو غيرُ ضيِّق في كلامهم ".

(٤) وقال ذلك أيضاً في الفصول : ١٥٣ .

(٥) في الأصل : " نفسه " ، ولا تستقيم العبارة به .

ومنهم من يحترز عن ذلك بزيادة : " ولم يكن أحد جزأي الجملة "[١] .

وقد أُورد النقضُ على الحصر بالفصل وأسماء التوكيد من نحو " أكتعين ، وأبتعين " وسائر الإتباعات ؛ لأنّها لا تدلّ على معنى إلّا في غيرها .

أمّا الفصل فلأنّه يدلّ على أنّ ما بعده ليس نعتاً لما قبله ، ولا يدلّ على غير ذلك، وأمّا أسماء التوكيد ممّا ذكر ونحوها فلأنّها لمّا لم تتقدّم على ما قبلها اقتصر بها على الدلالة على معنى فيه من غير دلالة على شيء آخر ، فكان كلّ واحد منهما لا يدلّ على معنى إلّا في غيره ، وقال سيبويه[٢] : " الحرف ما دلّ على معنًى ليس بمعنى اسم ولا فعل " ، وأُورد النقضُ بما دلّ على معنًى في غيره من الأسماء كأسماء الاستفهام والشرط ونحوها ؛ لأنّ معنى كلّ واحد من الاسم والفعل في نفسه ، فإذا دلّت هذه على معنى في غيرها فقد دلّت على معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل[٣] .

وقيل : الحرف ما لا يُخبر به ولا عنه . واعتُرض[٤] عليه بأنّ المخبر عنه في هذه الجملة إن كان اسماً كانت كاذبة ؛ لأنّ الاسم يخبر به وعنه ، ولأنّه أُريد الإخبار بها عن الحرف / فلم يُخبر عنه فكذبت ، وإن كان حرفاً كانت كاذبة ومتناقضة ، أمّا كاذبة فلأنّ معناها أنّ الحرف لا يُخبر عنه ، وقد أُخبر عنه فكذبت ، وأمّا متناقضة فلأنّه إذا جُمع بين معناها وهو : أنّ الحرف لا يُخبر عنه ، وبين لفظها وهو أنّه قد أُخبر عنه بأنّه لا يُخبر عنه حصل التناقض ؛ لأنّه يصير معناها أنّ الحرف لا يُخبر عنه ، ولفظها أنّه يُخبر عنه ، فإذا جُمع بينهما صار بمنزلة : الحرف لا يُخبر عنه الحرف يُخبر عنه ؛ وهو تناقضٌ ، وهذا بعينه يَرِد على الفعل إذا قيل : الفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه . ١١/ب

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٢ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٨ / ٣ : « والجواب عن هذا الإشكال أن هذه الأسماء دلّت على معنًى في نفسها بحكم الاسمية فـ" أين " دلّت على المكان و " وكيف " دلّت على الحال ... » . وينظر : شرح الكافية : ١ / ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٩٤ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٣٧ .

وأُجيب[١] : بأنَّ المراد من قولهم الفعل والحرف لا يُخبر عنهما أنَّه لا يُخبر عن معنى قولنا : الحرف ، ومعنى قولنا : الحرف ، هو ألفاظ الحروف معبَّراً بها عن معناها ، وألفاظ الحروف معبَّراً بها عن معناها لا يُخبر عنها ، فلا يُخبر عن " مِنْ " في قولنا : " أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ " ؛ لأنَّه قد عُبِّر بها عن معناها وهو الابتداء ، ويُخبر عنها في قولنا : " مِنْ حَرْفُ جَرٍّ " ؛ لأنَّها لم يُعبَّر بها عن معناها ، وكذلك سائر الحروف ، فعلى هذا يكون المُخبَرُ عنه في هذه الجملةِ حرفاً ولا تكون كاذبةً ولا متناقضةً ، وكذلك الفعل .

ولكثرة ما ورد على حدِّ الحرف . قال بعضهم[٢] : قد حدَّ المتقدِّمون والمتأخِّرون الحرفَ ، ولم يَسلم لأحد منهم ما حدَّه به ، وقيل : " أَصحُّ الحدود : لفظٌ يَصحَب الاسمَ أو الفعلَ وليس بواحد منهما لإفادة معنى لم يكن " .

والجواب الذي يُدفع به هذه الشكوك ويُستغنَى معه عن العدول إلى جميع ما ذُكر هو أنَّ المراد من قولهم : " الحرف يدلُّ على معنًى في غيره " ، أنَّه لا يَستقلُّ بالمفهوميَّة كالاسم والفعل ، فمعنى " يدلّ على معنًى في غيره " ؛ أيّ : باعتبار غيره[٣] ؛ لأنَّه يُشترَط في دلالته على معناه الإفراديّ ذِكر متعلّق ، لا ظرفيّة الغير للمعنى ، (و من ثمّ لم يكن له بدٌّ من اسم أو فعل يَصحَبه إلاَّ في مواضع حُذف فيها الفعل للعلم به ، واقتُصر على الحرف ، فجرى مجرى النائب كقولهم : " يَا زَيْدُ " ، وقولهم في الجواب : " نَعَم ، أو لَا ، أو بلَى " ، وقوله :

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ)[٤]

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٣٧ .

(٢) قريب من هذا قول ابن الأنباري في أسرار العربية : ١٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٩ .

(٤) هذه عبارة الزمخشري في المفصل : ٢٨٣ ، قال ابن الحاجب في الإيضاح : ٢ / ١٣٩ : « قوله : إلا في مواضع : ليس بسديد ؛ لأنه توهّم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلّق وليس بصحيح ؛ فإن المحذوف إذا كان مراداً فهو في حكم الموجود » .

=

فإذن فلا ينبغي العدول في حدِّ الحرف عن قولنا : " الحرفُ ما دلَّ على معنًى في غيره " بالتفسير الذي ذكرناه .

* * *

= وقوله : " لما تَزُلْ .... " هو للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه : ٨٩ ، وصدره :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

والبيت في : الخصائص : ٣ / ٣٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٥ ، وشرح الرعيني: ١/ ٥٦٣ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٩٧ .

[علامات الاسم]

فَالاسْـمُ عَرِّفْـهُ وَأَخْـبِرْ عَنْـهُ وَثَـنِّـهِ وَاجْمَعْـهُ أَوْنَوِّنْـهُ
وَنَـادِهِ وَاجْـرُرْهُ أَوْ صَغِّـرْهُ وَانْعَتْـهُ أَوْ أَنِّثْـهُ أَوْ أَضْمِـرْهُ

ذكر في هذا الفصل إحدى عشرة علامة تختصّ بالاسم دون الفعل والحرف ، ونحن نذكرها على ترتيبه ، كأنَّه قصد التعريف بالرسم مع التعريف بالحدّ حرصاً على البيان ، ويُحتمل كونه ناقصاً بالخاصة وحدّها[1] ، وكونه تامّاً لأنَّه لمَّا ذكره بعد ذكر الكلمة ، وهي جنسه القريب ، حصل اقتران الخاصَّة به ، وذلك رسمٌ تامٌّ .

أمَّا التعريف فاختصّ بالاسم دونهما لعدم قبول الفعل له ، وعدم احتياج الحرف إليه ؛ أمَّا الفعل فلأنَّه موضوعٌ على التنكير ليستفيد المخاطب منه فائدة لم تكن عنده ، فلو عُرِّف وكان / معلوماً للمخاطب لكان إخبارُه به من قبيل الإخبار له بشيء يعلمه ، فيكون تحصيلاً للحاصل ، فلم يَقبل تعريفاً لذلك ، وأمَّا الحرف فلأنَّه يدلُّ على معناه الإفراديِّ عند ذكر المتعلّق ، ولا يتوقّف في ذلك على تعريفه ، فلو عُرِّف لوقع التعريف ضائعاً ، فلم يَحْتَجْ إلى تعريفٍ ، فلما امتنع كونه في الفعل والحرف تعيَّن اختصاصه بالاسم لقبوله له وصحَّة معناه فيه . ١١/ب

واعتُرِض بأنَّه ليس المراد من المعرفة أن يكون معلوماً للمخاطب ، بحيث لا يُلتبس عليه بغيرِه ليلزمَ ما ذكرت ، وإنَّما المرادُ أن يكون موضوعاً لواحدٍ بعينه وضعاً على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه ، ولولا ذلك لما كانت المبهمات معارفَ .

---

(١) دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحدّ دلالة عامة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٥ . والفرق بين الحدّ والخاصة ، قال فيه الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٢ : « الحدّ مطّرد ومنعكس ، والخاصة مطّردة غير منعكسة » ومعناه : أن الحدّ يصدق على الأسماء كلها ، وأمّا الخاصة كأداة التعريف فإنها لا تصدُق على الأسماء كلّها ، فلا يصح أن يقال : كل ما لم تدخله أداة التعريف فليس باسم .

وأُجيب : بأنّه لو قبل تعريفاً لكان طريقاً إلى كونه معلوماً للمخاطب قبل الإخبار به بوجه ؛ لأنّه يصير به كذلك كالعهديّ ، وحينئذٍ تتخلّف فائدة الإخبار ، ويلزم ما ذكرنا .

واعتُرِض : بأنّ ما ذُكر من لزوم تحصيل الحاصل لازمٌ فيما أُخبر به من الأسماء المعارف من نحو : " زَيْدٌ المُنْطَلِقُ ، وزَيْدٌ غُلَامُكَ " .

وأُجيب : بأنَّ التعريف في ذلك للذّات لا لما أُخبر به من الحدث ، فليس التعريف للمخبر به من الانطلاق والغُلُومِيَّة المخبر بهما في الحقيقة .

وقيل : إنَّ فائدة التعريف جعل المحكوم عليه معيَّناً عند المخاطب ، وذلك يَقتضي أن لا يتّصل إلاَّ بما يصحُّ أن يكون محكوماً عليه ليجعله معيَّناً ، والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها ، ولا تَظهر فائدة التعريف فيها ، بخلاف الاسم ؛ لأنَّه يقع محكوماً عليه ، فلذلك اختصَّ التعريف به .

وأمَّا الإخبار عنه فلأنَّ وضع الاسم ليُخبر به ويُخبر عنه ، ووضع الفعل ليُخبر به ولا يُخبر عنه ، ووضع الحرف لمعنى في غيره لا ليُخبر به ولا ليُخبر عنه ، فاختصّ الاسم بالإخبار عنه دونهما[1] ، فالفعل لا يُخبر عنه كالاسم، والاسم يُخبر به كالفعل ، إلَّا أنَّ الفعل لا يَنتقل عن كونه مخبراً به ، والاسم يَنتقل عنه ، وهو دليلُ أصالة الفعل في الإخبار به ، وفرعية الاسم في ذلك في اعتبار الواضع ، لأنَّه إذا اشترك أمران في وصف ، واستلزمه أحدهما ، وانتقل الآخر عنه ، دلّ ذلك على أصالة المستلزم وفرعيَّة المنتقل ، ومثل ذلك اشتراك الاسم والفعل في دلالة الزمان[2] وانتقال الاسم عنها دليل الفرعية ، واستلزام الفعل لها دليل الأصالة ، ومن أجل أصالة الإخبار به في

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٧ .

(٢) المصدر السابق : ١ / ٦٥ .

الفعل وعروضه في الاسم حكم الكوفيّون[(١)] على الاسم الجامد مُخبراً به عن المبتدأ بتحمّل الضمير ؛ لوقوعه موقع ما له وصف الإخبار به بالأصالة ، وهو لازمٌ لتحمّل الضمير مخبراً به عن متقدّم ، فألحقوه به في ذلك وتأوّلوه ، فإذا قيل : زَيْدٌ أخوك أو غلامُك ، فهو متأوّل عندهم بمؤاخٍ و [متغلّم][(٢)] لك فأجروه مجراه حين حُمل عليه ، وإلى ما ذهب إليه الكوفيّون ميلُ أكثر المحقّقين من المتأخّرين .

وأمّا التثنية والجمع [فلتعذُّر] وجودهما في الأفعال واستغناء الحروف عنهما ، أمّا الأفعال فلأنّها مفيدة للمصادر وهي موضوعة للحقيقة بأسرها / فيتعذّر وجود مثلها معها ، وإذا تعذّر ذلك بطَلت التثنيةُ والجمعُ لاقتضائهما وجود التعدُّد . ١٢/ب

وأمّا الحروف فلأنّ إفادة معانيها غير متوقّفة على تثنية ولا جمع في اعتبار الواضع، فلو ثُنّيت أو جُمعت كان مخالفة للوضع ، فتُركت تثنيتُها وجمعُها لذلك ، فاختصّ بهما الاسم لصحّة معناهما فيه لكون مدلوله شخصاً أو معنى يقبل التعدُّد .

وأمّا التنوين : فالمراد منه تنوين التمكّن والتنكير والعوض والمقابلة ، لا تنوين الترنّم ولا التنوين الغالي .

أمّا تنوين التمكُّن فلأنّه يُفيد فيما اتّصل به أنّه غير مشبَّه بفعل ولا حرف كـ" زَيْد ، ورَجُل " ، فلو دخل في الفعل أفاد أنّه غيرُ مُشَبَّهٍ بالفعل ، أو في الحرف أفاد أنّه غير مُشَبَّهٍ بالحرف ، وذلك محالٌ ؛ لاقتضاء التشبيه ونفيه المغايرة بين المشبَّه والمشبَّه به .

وأمّا تنوين التنكير فلأنّه يُفيد التنكير فيما اتّصل به من أسماء الأفعال كـ" إيهٍ ، وصَهٍ ، وأُفٍّ " ، أو الأصوات كـ" غَاقٍ " ، والأفعال موضوعة على التنكير فلا يصحّ

---

(١) هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف : ١ / ٥٥ ، والعكبري في التبيين : ٢٣٦ .

(٢) في الأصل : " متغلمن " .

فيها ، والحروف مستغنية في إفادة معانيها ، وإذا حُذف مما اتّصل به صار معرفة ، والأفعال والحروف لا تَقبل التعريف ، فإذا قلتَ : " إيهٍ " بالتنوين ، فمعناه : " حَدِّثْ حَدِيثاً " ، أيَّ حديثٍ كانَ ، فإذا قلته بغير تنوين فمعناه : " حَدِّثْ الحَدِيثَ المَعْهُودَ الذي كُنَّا فيه "، وكذلك " صْهِ ، وأفٍ " أي : " اسْكُتْ سُكُوتاً ، أو السكوتُ المعهودُ ، وأَتَضَجَّرُ تَضَجُّراً ، أو التَّضَجُّرُ المَعْهُودُ " ، وقال أبو الفتح[١] : إذا قلت حكاية لصوت الغراب : " غاقٍ غاقٍ " بالتنوين فكأنَّك قلت : " قال بعداً بعداً " ، فإذا قلته بغير تنوين فكأنَّك قلت : " قَالَ البُعْدَ البُعْدَ " .

وأمَّا تنوين العوض من المضاف إليه[٢] كـ" يومئذٍ ، وحينئذٍ " و﴿ كل ءامن ﴾[٣] و﴿ رفعنا [بعضهم] فوق بعض ﴾[٤] و" لات أوانٍ " ، فلأنَّ الأفعال والحروف لا يصحُّ إضافتها ليعوَّض عنها عمَّا أُضيفت إليه عند قطعها عنه ؛ لأنَّ المضاف محكومٌ عليه ، وهي لا تقع محكوماً عليها ، بخلاف الاسم فإنَّه يصحُّ ذلك فيه ؛ فاختصّ به ، تقول : " كَانَ ذلكَ حِينَئِذٍ " ، والتقدير : كان ذلك حين إذ كان كذا ، فحُذفت الجملة المضافة إليها " إذ " ، وعوِّض عنها التنوين ، فكُسرت الذال من " إذْ " للساكنين ؛ هي والتنوين ، قال أبو ذؤيب الهذلي[٥] :

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٩٤ .

(٢) قيَّد المؤلف - رحمه الله - تنوين العوض بالمضاف إليه ، وأغفل تنوين العوض عن حرف كاللاحق لكلمة : " قاضٍ " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٥ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٣٢ ، وفي الأصل : " بعضكم " ، وفي الأنعام : ١٦٥ : ﴿ ورفع بعضكم فوق بعض ﴾ .

(٥) البيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٧١ ، وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٥٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٢٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٥٣٩ . وقوله : " نهيتك " يخاطب " قلبه " وهو مذكور في البيت الذي قبله ، وقوله : " بعاقبة " يريد : بثباتٍ في آخر الزمان ، ويروى " بعافية " .

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيْحُ

أي : وأنت إذ نَهَيْتُكَ صحيح .

وأمَّا " لات أَوَان " فقال المبرِّد[1] : حكم " أَوَان " أن يضاف إلى الجمل ، تقول : " جِئْتُكَ أَوَان قَامَ زَيْدٌ وأَوَانَ الحَجَّاجُ أميرٌ " ، فإذا قلت : " قَامَ زيدٌ ولاَتَ أَوَانٍ " ، فالتقدير : وليس أوانُ زيدٌ قائمٌ موجوداً ، فلمَّا حُذف المضاف إليه عوِّض عنه التنوين ، وجُعلت نون " أوان " ساكنة في التقدير ، فاجتمع ساكنان فكُسرت النون لالتقاء الساكنين كما كُسرت ذال " إذْ " ، وفي هذا تعسُّفٌ[2] ، وقال أبو الفتح[3] : وليس قول أبي العباس بمرضيٍّ ؛ لأنَّ " أواناً " يُضاف أيضاً إلى المفرد ، كقول أبي زبيد الطائيّ[4] / : ١٢/ب

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ

والتقدير : وليس أوانُ صُلْحٍ موجوداً ، وكالذي تمثَّل به الحجَّاج[5] من قوله :

---

(١) لم أجد رأيه فيما توفَّر لدي من كتب ، والمؤلِّف نقل رأيه هذا عن أبي الفتح ابن جني في كتابه : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٥٠٩ ، ويأتي لاحقاً . وهو منسوب إلى المبرّد في : الأصول : ٢ / ١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٢ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٩ / ٣٣ : " والذي حمله على هذا القول أنّه رآه مخفوضاً وليس قبله ما يوجب خفضه فتخيَّله لذلك ، والذي عليه الجماعة أنه مخفوضٌ والكسرة فيه إعراب والتنوين تنوين تمكين والخافضُ لات ، وهي لغة قليلة لقومٍ من العرب يخفضون بها " ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٥٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٠٩ .

(٤) شعره : ٣٠ . والبيت في : الخصائص : ٢ / ٣٧٧ ، والإنصاف : ١/ ١٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٨٣ .

(٥) وذلك حينما قدم إلى العراق والياً عليها ، والقصة مفصلة في الكامل : ٢ / ٤٩٣ – ٤٩٤ .

والبيت لرُشَيْد بن رُميض العنزيّ ، ذكره ابن حجر في الإصابة : ٢٣٧٣ ممّن أدرك النبيّ ﷺ . وهو من جملة أبيات يمدح بها الحُطَم ، ذكره في قوله :

قَدْ لَفَّها الليلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

=

هَٰذَا أَوَانُ الشَّدِّ فَاشْتَدِّي زِيَمْ

وأشار إلى أنَّ " أواناً " مجرورٌ بـ" لات " كما جُرَّ بها " الحين " فيما نقل عن عيسى بن عمر من قوله[١] تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاص ﴾ وأنَّه لغة شاذَّة[٢] .

وأمَّا تنوين المقابلة فإنَّه لا يكون إلَّا في جمع المؤنَّث السالم نحو : " مسلمات ، وعرفات " عند من يقول[٣] به ، والأفعال والحروف لا تقبل الجمع كما تقدَّم .

وأمَّا تنوين الترنُّم والتنوين الغالي فلا اختصاص لهما بقبيل، بل يكونان في الأسماء والأفعال والحروف ، لأنَّه إنَّما يَلحق أواخر الأعجاز والأنصاف المصرَّعة عند رفع الصوت بالحداء لتحسين الإنشاد ، فينوب عن حرف الإطلاق وهو ما يَنشأ عن الضمِّ والفتح والكسر[٤] من الواو والألف والياء في القوافي المُطلَقة[٥] ، وذلك كقول الشاعر[٦] :

= والحُطَم هو : شُرَيْح بن ضُبَيْعة ، أسلم وارتد بعد وفاة النبي ﷺ . والقصة مفصَّلة في الأغاني : ١٥ / ١٩٩ فما بعدها . وربّما نُسبت الأبيات في بعض المصادر لغير رشيد هذا ، والصواب ما أثبت ، والله أعلم .

والشاهد في : أسماء خيل العرب وأنسابها : ١١٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٨٦ ، و " زيم " فرس ، ذكر الأسود الغندجاني : إنها للأخنس بن شهاب ، وفي الصفحة ١٢١ ذكر إنها فرس جابر بن جُنَيّ التغلبي . أقول : ومنشأ الخلاف في الفرس الخلاف في الأبيات فقد نُسبت إلى هذين في بعض المصادر .

(١) سورة ص : من الآية ٣ ، وقراءة عيسى بن عمر في البحر المحيط : ٧ / ٣٨٤ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٥٥ .

(٣) يشير المؤلف - رحمه الله - إلى الخلاف في تنوين " عرفات " ؛ منهم من يرى أنه للمقابلة ، ومنهم من يرى أنه تنوين تمكين ، ومنهم من يرى أنه تنوين عوض . وذكره لاحقاً في موضعه وفصَّل القول فيه . تنظر الصفحة : ١٨٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٠٤ .

(٥) وهو تنوين الترنّم ، وذكر الغالي لاحقاً .

(٦) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ٢٧٨ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٦ ، وينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٥٠ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٨١ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٩ . وذو طلوح : موضع في ديار بني تميم ، ينظر : صفة جزيرة العرب : ٣٢٦ ، وأنشد البيت .

مَتَى كُنَّ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيْتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُنْ

و[قوله للراعي][(١)] في الفعل الماضي :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وقول الآخر[(٢)] في المضارع :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُوْنُ تُقْضَنْ
فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَنْ

وقول امرئ القيس[(٣)] :

... ... مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنْ

---

(١) في الأصل : « وقول الراعي » ، تحريف . والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الراعي النميري ، ومنها البيت المشهور : فَغُضَّ الطرف .... . وكان سبب هجائه إياه على ما ذكر البغدادي في خزانة الأدب : قول الراعي :

يَاصَاحِبَيَّ دَنَا الأَصِيلُ فَسِيرَا غَلَبَ الفَرَزْدَقُ فِي الهِجَاءِ جَرِيرَا

فهجاه جرير بالقصيدة ، وهي في ديوانه : ٢ / ٨١٣ . وردّ عليه الراعي بقصيدة مطلعها :

رَأَيْتُ الْجَحْشَ جَحْشَ بَنِي كُلَيْبٍ تَيَمَّمَ حَوْلَ دِجْلَةَ ثُمَّ هَابَا

وهي في ديوانه : ١٧ . والبيت الشاهد من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٦ ، والمقتضب : ١ / ٣٥٧ ، وينظر : الخصائص : ٢ / ٩٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٠٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٩ ، وخزانة الأدب : ١ / ٦٩ .

(٢) هو رؤبة ، والبيتان في ديوانه : ٧٩ . وهما من شواهد سيبويه : ٤ / ٢١٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٩٦ ، واللآلىء : ١ / ٢٣١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٣٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٧٠ .

(٣) هو مطلع معلقته وعجزه :

بِسِقْطِ اللوى بين الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِنْ

والبيت في ديوانه : ٨ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٥ ، وينظر : خزانة الأدب : ١١ /٦ .

ومثاله في الحرف قول النابغة[١] :

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

فإن لحق قافيةً مقيَّدة سُمِّي الغالي ؛ لقلَّته ، لأنَّ الشعر المقيَّد قليل ، وذلك كقول رؤبة[٢] بن العجَّاج :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنْ
مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقِنْ

وحينئذ فيَجتمع الساكنان ، ويجب تحريك ما قبله إمَّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو بالفتح طلباً للخفة ، ويترجَّح في شعر رؤبة الكسر ؛ لأنَّه الأصل ، لأنَّ القافية مجرورة لولا التقييد ، فيَنبغي أن تُحرَّك عند الحاجة بالحركة التي كان يستحقُّها لو كانت القافية مُطلَقة .

وقد جمعت أقسام التنوين الستَّة ، وبُيِّن المختصُّ منها بالاسم من غير المختصّ به في قول من قال[٣] :

عَوِّضْ بِتَنْوِينٍ وَقَابِلْ بِهِ   نَكِّرْ بِهِ الاسْمَ وَمَكِّنْهُ
وَإِنْ تَرَنَّمْتَ فَعَمِّمْ بِهِ   وَمِثْلُهُ الْغَالِي فَعَيِّنْهُ

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٤ .

(٢) هو مطلع أرجوزة طويلة في ديوانه : ١٠٤ . والأول من شواهد سيبويه : ٤ / ٢١٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ١١٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٧٨ .

وقوله : قاتم : القُتْمَة : الغُبْرَة ، والأعماق : ما بَعُد من المفاوز . والخاوي : الخالي ، والمخترق : الواسع، والأعلام : الجبال . ولَمَّاع الخفق : يلمع فيه السَّراب . وأصله : الخَفْق ؛ بالسكون ، لأنه مصدر خَفَقَ ، وحَرَّك فَاءه ضرورة .

(٣) الأبيات في شرح الرعيني : ١ / ١١١ ، غير منسوبة .

واعلم أنّ حكم تنوين الترنّم والتنوين الغالي على العكس من حكم بقيّة أقسام التنوين ؛ لأنّ أقسام التنوين كلّها تَثبت وصلاً وتُحذف وقفاً ، وهذان إنّما يثبتان في الوقف دون الوصل[١] ، وبقيّة الأقسام تَثبت [لفظاً][٢] وتُحذف خطّاً ، وهذان يثبتان لفظاً وخطّاً .

وأمّا الجرّ فلأنّه لا يكون إلّا بدخول حرف الجرّ أو بالإضافة ، وكلٌّ واحد منهما لا دخول له في الأفعال ولا في الحروف ، أمّا حرف الجرّ فلأنّ وضعه على أن يفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ، فلو دَخل على الفعل أو على الحرف لفات هذا الغرض ، وأمّا مثل[٣] :

وَا اللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ

وَلاَ مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

فعلى تقدير : مقول فيه / . ١٣/ب

وأمّا الإضافة فلأنّ المضاف إليه محكومٌ عليه ، والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها ، أو لأنّ الغرض الأهمّ من وضع المضاف إليه تعريف المضاف ، والأفعال والحروف موضوعة على التنكير فلا تُفيد الإضافة إليها تعريفاً ، ومن هاهنا يتبيَّن اختصاص الإضافة بالأسماء .

وأمّا النداء فلأنّ المنادى مفعول به ، والمفعول به محكومٌ عليه والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها معبّراً عن معناها بلفظها ، وأمّا قراءة الكسائيّ : ﴿ ألا يا

---

(١) قوله : « وهذان ... » محلُّ نظر ؛ إنّما يثبت في الوقف تنوين الغالي فقط كما بيّن سابقاً .

(٢) في الأصل : « وصلاً » ، وهو تحريف .

(٣) نسبهما ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٤١٦ إلى أبي خالدٍ القناني ، وهو من قعد الخوارج ، وكان معاصراً لقطري بن الفجاءة وبينهما مناقضات ، أخباره في الكامل : ٣ / ١٨٠١ - ١٨٠٢ ، وشعر الخوارج : ١٢ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٦ ، وأسرار العربية : ٩٩ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣٨٨ . ويروى : « والله ما زيدٌ » ، وقيل : « نام صاحبه » عَلَمُ رَجُل ، مثل : « شاب قرناها » .

اسجُدُوا ﴾[١] بتخفيف " ألا " وجعلها حرف تنبيه ؛ فإنَّما صحَّ دخول حرف النداء فيها على الفعل لتقدير المنادى محذوفاً[٢] أيّ : يا قوم ، أو يا هؤلاء ، ويجوز أن يكون الخطاب للمؤمنين أيّ : اسجدوا شكراً على الهداية أو مخالفة لهؤلاء ، فإذا وقف على ﴿ يا ﴾ ابتدأ ﴿ اسجدوا ﴾ بضم الهمزة ، ومن ذلك قول الشاعر[٣] :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى   وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

فحذف منه المنادى لدلالة المنادى الثاني عليه ، وتنزيله منزلة المفسِّر له ، وبهذا التقدير يصحُّ دخول حرف النداء على الحرف أيضاً كقوله[٤] تعالى: ﴿ يَا لَيتنَا نُرَدُّ ﴾، وقول الراجز[٥] :

يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

---

(١) سورة النمل : من الآية : ٢٥ ، وقراءة الكسائي في السبعة : ٤٨٠ ، وقرأ الباقون « ألاَّ » بالتشديد ، وهي : أَنْ لا ؛ أُدغمت النون في اللام .

(٢) قال أبو حيّان في البحر المحيط : ٧ / ٦٩ : « والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست " يا " فيه للنداء ، وحذف المنادى ؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه ؛ لأنه قد حُذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى فكان ذلك إخلالاً كبيراً ...... فـ" يا " عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكّد به " ألا " التي للتنبيه ، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد » .

(٣) هو ذو الرّمّة ، والبيت في ديوانه : ١ / ٥٥٩ ، وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٩٤ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٣٤ ، والإنصاف : ١ / ١٠٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٠٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ١١٥ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٢٧ ، وينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٠٣ ، ويرى أبو حيّان أنّ " يا " حرف تنبيه ؛ لما سبق بيانه .

(٥) البيتان في شرح المفصل : ٤ / ١٥٢ ، والأضداد لابن الأنباري : ١٨٨ ، واللسان : (يدي) ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٩٨ . ويستشهد به النحاة على أن « يَدا » بزنة « فَعَل » وتثنيتها « يديان » .
قال ابن الأنباري : " وموضع اليَدِ خفضٌ بإضافة الكفّ إليها ، وثبتت الألف فيها وهي مخفوضة لأنها شبّهت بالرحى والفتى والعصا .... هذا مذهب أصحابنا ، وقال غيرهم : موضع اليد نصبٌ بـ« كَفَّ » ؛ وكفّ فعلٌ ماضٍ " والأول أقوى ؛ لأنّ « اليَدَا » مثل « الرَّحَى » ، وأصلها « يَدَيٌ » تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وهي لغة مروية عن العرب ، وذكرها المؤلف في الصفحة : ١٦٧ - ١٦٨ .
والعَنْس : الناقة الشديدة ، ويروى « العِيس » وهي الإبل البيض .

إلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْكَفَّ الْيَدَا

وأمَّا التصغير والنعت فكان يَنبغي أن يستغني بأحدهما [عن][1] الآخر ؛ لأنَّهما راجعان إلى معنى واحد لا يصحّ تعلّقه بالأفعال ولا بالحروف ، ويصحُّ في الأسماء وهو كونُ واحدٍ منهما محكوماً به ، والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها ؛ لأنَّ التصغير عبارة عن نعت المسمَّى بالصغر ، والنعت حكمٌ على المنعوت ؛ لأنَّه يدلُّ على بعض أحواله في ذاته ، وذلك حكم عليه ، وقولهم[2] : " مَا أُمَيْلِحَه " إنَّما يريدون الموصوف بالملاحة كأنَّهم قالوا : " هُوَ مَلِيحٌ " ، تشبيهاً له بالشيء الذي يُلفظ به ويُراد شيء آخر ، كقولهم : " بَنُو فُلاَنٍ يَطَؤُهُمْ الطَّرِيقُ " ؛ أيّ : أهل الطريق .

وأمَّا التأنيث فاختُصَّ بالاسم لصحَّة اتصاف مسمّاه به دون مُسمَّى الأفعال والحروف ، أمّا الأفعال فلإفادتها المصادر ، وهي أسماء أجناس ، وأسماء الأجناس موضوعة على التنكير ، وأمَّا الحروف فلأنَّ معانيها مستغنيةٌ عنه في الدلالة فلم تصحَّ فيها .

وأمَّا الإضمار فلأنَّه يستلزم التعريف ؛ لأنَّ كلَّ مضمر معرفةٌ ، والأفعال والحروف لا تَقبل التعريف كما تقدَّم .

* * *

(١) في الأصل : " على " ، تحريف .

(٢) يشير المؤلف - رحمه الله - إلى تصغير " أفعل " التعجّب ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ فيرى البصريون أنه فعل لا يجوز تصغيره ، ويرى الكوفيون أنه اسم ؛ فتصغيره مطّرد . والمؤلف تابعَ البصريين في هذا ؛ كعادته في كثير من المسائل . الإنصاف : ١ / ١٢٦ ، والتبيين : ٢٨٥ . وينظر: المرتجل: ١٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٤٣ .

[علامات الفعل]

وَالفِعْـــلُ بِالسِّـــينِ وَسَـــوْفَ عُرِّفَـــا وَالأَمْـــرُ وَالنَّهْـــيُ وَقَـــدْ إِنْ صُرِّفَـــا

هذه العلامات الخمس تختصُّ بالفعل بشرط كونه متصرِّفاً ، والتصرُّف : هو اختلاف صيغ الفعل لاختلاف الأزمنة ، فالمتصرِّف إذن هو الذي يُبْنَى منه الماضي والمضارع والأمر كـ" ضَرَبَ " ، وجميع الأفعال متصرِّفة إلا سبعة أفعال وهي: " لَيْس، وعَسَى ، ونِعْم ، وبِئْس ، وحَبَّذا " وفعلا التعجب وهما: " مَا أَفْعَلَهُ، " وأَفْعِلْ بِهِ ".

وعلامات الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام: قسم يختصُّ بالماضي ، وقسم يختصُّ بالمضارع، وقسم يشتركان فيه .

أمَّا المختصُّ بالماضي فتاء التأنيث الساكنة ، وهي تاء غير مختصَّة بالمتصرِّف ، تقول : « نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ ، ولَيْسَتْ ، وعَسَتْ » ، ولا تتَّصل بالمضارع لاستغنائه بتاء المضارعة في أوَّله ، ولا بالأمر لاستغنائه بياء المخاطبة في آخره ، وفائدة هذه الدَّلالة على تأنيث الفاعل من أوَّل الأمر ، ووُضعت على السكون فرقاً بينها وبين تاء الأسماء ، فوَجب / اختصاصُها بالفعل ، وقيل : دَخلت للفرق بين المذكَّر والمؤنَّث ، ١٣/ب لأنَّ من الأسماء ما يكون للمذكَّر نحو : هند[1] بن أبي هالة ، وأسماء[2] بن خارجة .

فإذا اتَّصلت بنحو : " غَزَا ، ورَمَى " حُذفت الألف لالتقاء الساكنين ، تقول : " غَزَتْ ، ورَمَتْ " ، فإذا تحرَّكت بالكسر لإيلاء ساكن نحو : " غَزَتِ المرأةُ " ، أو

---

(١) هو هند بن أبي هالة بن زُرَارة الأُسيديّ التَّميمي ، ربيب رسول الله - ﷺ - أمُّه خديجة بنت خويلد ، أم المؤمنين ، كانت تحت أبي هالة قبل النبي فولدت له هنداً هذا ، وهو خال الحسن والحسين ، رضي الله عنهما. أخباره في : الاستيعاب : ٤ / ١٥٤٤ ، والإصابة : ٣ / ٦١١ .

(٢) هو أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري ، من سادات قومه ، وكان فارساً شجاعاً كريماً ، مقرَّباً من خلفاء بني أمية . أخباره في الأغاني : ٢٠ / ٣٣٣ .

بالفتح لإيلاء ألف نحو: " المَرْأَتَان غَزَتَا " لم تُرَدَّ الألفُ الساقطة؛ لأنّ الحركة عارضة، إلّا في لغة رديئة[١] يقول أهلها: "رَمَاتَا وغَزَاتَا"، قالوا: ومنه قول امرئ القيس[٢] :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ

بجعل " خَظَاتَا " فعلاً ماضياً ، أصله : خَظَتَا أيّ : صَلُبَتَا ، فرُدَّت الألف الساقطة ، لا اسماً مثنى حذفت نونه لغير إضافة .

واختلف في نحو : " المَرْأَةُ قَامَتْ " ، فقيل : علامة مثلها في : قَامَت المرأةُ ، والفاعل مستتر ، وقيل : ضمير[٣] .

وأمّا نحو : " ثُمَّتْ ، ورُبَّتْ ، ولاَتَ "؛ فإنّما دخلت لتأنيث اللفظ على تأويل

---

(١) حكاها ابن عصفور في الممتع : ٢ / ٥٢٥ ، قال : « ومن العرب مَنْ يَعْتَدُّ بالحركة في « رَمَتَا » وإن كانت عارضةً ، لشدّة إتصال الضمير بما قبله حتى كأنّه بعضه ؛ فيردّ الألف فيقول : « رماتا » ، وذلك ضرورة لا يجيء إلا في الشعر » وأنشد بيت امرئ القيس .

وحكاها أيضاً في المقرّب : ٢ / ٥٥٢ عن الزجاج . واختلف في التوجيه ، فعن الكسائي : لمّا أسند الفعل إلى ألف الاثنين وزال موجب حذف الألف اضطر الشاعر فردّها وقال : " خظاتا " ، وذهب الفراء إلى أنه اسم مثنّى حذفت منه النون ، ونظيره قول أبي دؤاد : [ديوانه : ٢٨٨] :

ومتنان خظاتان كزحلوفٍ من الهَضْبِ

وقيل : حذفت النون للإضافة ؛ إضافة " خظاتا " إلى الكاف في " كما " لأنها اسم بمثابة " مثل " .

وينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٨٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٢ ، وضرائر الشعر : ١٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٥٦ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٦٤ ، وينظر : المصادر في التعليق السابق .

(٣) نسب ابن هشام هذا القول إلى الجلولي في مغني اللبيب : ١ / ١١٦ ، وهو خرقٌ لإجماع النحاة ، قال المالقي في رصف المباني : ٢٤١ : « ... يدلّ على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها ، نحو : « الهندان قامتا » » ، فتجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران. والجلولي هذا لم أقف له على ترجمة إلا أنّ الأمير في حاشيته على مغني اللبيب : ١ / ١٠٧ قال : « قوله : الجلولي : نسبة إلى جلولاء بالمدّ ، قرية بفارس » ، ولم يزد على ذلك . أقول : وجلولاء أيضاً : مدينة بإفريقية قرب القيروان ، ذكرهما ياقوت في معجم البلدان : ٢ / ١٥٦ ، ولم يذكر من يُنسب إليهما .

الكلمة والمبالغة في معناه ، كما دخلت تاء الأسماء للمبالغة في نحو " عَلَّامَة " و " نَسَّابة " ، وتُحرَّك بالفتح إذ احْتِيجَ إلى تحريكها إتباعاً لحركة ما قبلها في " رُبَّتَ " و " ثُمَّتَ " ، ومجانسة لما قبلها في " لاَتَ " لا بالكسر كالتي في الفعل من نحو " قَامَتِ الْمَرْأَةُ " ، ليحصُل الفرق بينهما، ولا تتَّصل من حروف العطف بغير " ثُمَّ " ، ولا من حروف الجر بغير " رُبَّ " ، ولا من حروف النفي بغير " لَا " ، ولا بغير ذلك من الحروف والأسماء .

وتنفرد عن تاء المخاطب بلحاقها " نِعْم ، وبِئْس " وتاء المخاطب عنها بلحاقها " تَبَارَك "[1] .

وأمَّا المختصُّ بالمضارع فمنه : " السين ، وسَوْفَ " ، وإنَّما اختصَّتا بالفعل ؛ لأنَّهما موضوعتان لتقرير المضارع على الاستقبال بعد صلاحيَّته للحال ، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا في الفعل ، وإنَّما لم يَعملا في الفعل مع اختصاصهما به ؛ لأنَّهما جُعلتا كالجزء منه ، وجزء الشيء لا يَعمل فيه ، أمَّا السين في كونها كأحد أجزائه فواضحٌ ؛ لأنَّها على حرف واحد ، وإنَّما أُعمل من حروف الجرِّ ما هو على حرف واحد كـ" الباء ، واللام ، والكاف " وهو كالجزء إجراء له مجرى غيره ممَّا ليس على حرف واحد ، لئلاَّ يَختلف بابُه .

وأمَّا سوف فبدليل دخول اللام عليها في مثل قوله[2] تعالى : ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ كما أنَّ لام التعريف لم تَعمل في الاسم مع اختصاصهما به لكونه جُعِلت كجزئه بدليل دخول العوامل عليها ، وتَخَطِّي عملها إلى ما دخلت عليه كقولك : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ " .

وفي سوف أربع لغات[3] : " سوفَ " بالبناء على الفتح ، و " سَفْ " بحذف الواو ، و " سَوْ " بحذف الفاء ، و " سَيْ " بقلب الواو ياء والبناء على السكون ، كلُّ ذلك للتخفيف .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ١٦٧ .

(٢) سورة الضحى : من الآية : ٥ .

(٣) ينظر : اللسان : (سوف) ، وزاد : " سَا " قال : " فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة " .

وقيل(١) : إنَّ السين مخفَّفَة منها ، كما قيل(٢) في " مُذْ " إنَّها مخفَّفة من " مُنْذُ " ، وسيأتي الكلام على بقيَّة أحكامِها في قوله(٣) :

سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ

وقوله : "والأمر والنهي " أيّ(٤) : وبحرف الأمر وهو اللام مثل : " لِيَقُمْ زَيْـدٌ "، وحرف النهي وهو " لا " مثـل : " لاَ تَقُـمْ " ، لأنَّ معنى الأمـر والنهـي غـير مختـصٍّ بالأفعال ، بل يكون في الأسماء أيضاً(٤) مثل : " صَهْ " بمعنى : اسْكُتْ ، و" إيهاً عنا " بمعنى : اكْفُفْ ، وانْتَهِ عَنَّا ، فالتعريف بمعنى الأمر والنهي يَفتقـر إلى زيـادة ؛ وهـو أنَّ ما دلَّ على أمر أونهي لا يخلو من أن / يَقبل اتِّصال نون التوكيد به أو لا يَقبـل ، فـإن ١٤/ب
قَبِل نحو : " اضربنَّ ، ولا تضربنَّ " كان فعلاً ، وإن لم يقبل نحو : " صَهْ ، وحَيَّهَـلْ " كان اسماً ؛ لأنَّه لا يقال : صهن ولاحيهلن .

وأمَّـا القسـم الـذي يُشـترك فيـه النوعـان فهـو " قَـدْ " ، وإنَّمـا اختصَّـت بـالفعل لافتقارها في معناها إلى الزمان ؛ لأنَّ معناهـا تقريـب المـاضي مـن الحـال مثـل : " قَـدْ

---

(١) قاله الكوفيون . وهي من مسائل الخلاف ؛ ويرى البصريون أنها أصلٌ قائمٌ بذاته . ينظر : الإنصـاف : ٢ / ٦٤٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٨ .

(٢) واستدلّ على ذلك بضم ذال " مذ " عند ملاقـاة السـاكن نحـو : " مُـذُ اليوم " ولـولا أن الأصـل الضـمّ لكَسَرُوا ، وبتصغيره على " مُنَيْذ " والتصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها . وقـال المـالقي في رصـف المبـاني : ٣٨٧ : « والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من " منذ " ..... وأما إذا كـان حرفـاً فهـو لفـظ قـائمٌ بنفسه » . وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٣٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١ .

(٣) يأتي في باب :

القَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

ولا تشمله الرسالة .

(٤) وهكذا قَدَّره ابن الخبـاز في شـرحه : ١ / ٧٨ ، قـال الرعيـني في شرحه : ١ / ١٢٣ : « وأمَّـا قولهـم : إنَّ الأمرَ يكون في الاسـم فقـد أخرجَـه المصنّـفُ بقولـه : إنْ صُرِّفَ » ، وينظـر : شـرح ابـن القـواس : ١ / ٢١٢ .

قَامَتِ الصَّلاَةُ " ، وأمَّا في المضارع فتقليله[١] ، وسيأتي بيان ذلك في قوله[٢] :

قَدْ لِتَوَقُّعٍ وَتَقْرِيبٍ وُضِعْ

واعلم أنَّ كلَّ علامتي نوع من الاسم والفعل لا تخلو من أن يتَّفق معناهما أو يَختلف، فإن اتَّفق امتنع اجتماعهما كاللام والإضافة في الاسم ، والسين وسوف في الفعل .

وإن اختلف فلا يخلو من أن يتضادَّا أو لا ، فإن تضادَّا لم يَجتمعا أيضاً كالتنوين والإضافة في الاسم ؛ لأنَّ التنوين يَقتضي الانفصال ، والإضافة الاتِّصال ، وكسوف وتاء التأنيث في الفعل ؛ لأنَّ سوف تَقتضي الاستقبال ، وتاء التأنيث المضيّ .

وإن لم تتضادَّا جاز الاجتماع كاللام والتصغير في الاسم ، و" قد " وتاء التأنيث في الفعل .

* * *

---

(١) وقد تأتي للتكثير معه ، كقول عبيد بن الأبرص : [ديوانه : ١٤٩] :

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْ صادِ

ينظر : رصف المباني : ٤٥٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٧٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٢٥ .

(٢) يأتي في باب :

القول في معنى بقايا كلم

ولا تشمله الرسالة .

[علامات الحرف ومعانيه]

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالِي مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ
يَجِيءُ إِمَّا رَابِطاً أَوْ نَاقِلاً أَوْ زَائِداً مُؤَكِّداً أَوْ عَامِلاً

المراد من قولهم : الحرف فضلة في الكلام : استغناء الكلام عنه في التركيب ، وقيامه بدونه لتركُّبه إمَّا من اسمين كـ" زَيْدٌ قَائِمٌ " ، أو من اسم وفعل كـ" قَامَ زَيْدٌ " ، فالمراد بالفضليَّة استغناء خاصٌّ وهو الاستغناء في التركيب لا مُطلق الاستغناء ؛ لأنَّه يُفيد معاني لاتُستفاد من الاسم والفعل ، فهو بذلك محتاجٌ إليه ، والمحتاج إليه لا يكون فضلةً ؛ فيُؤتَى به إمَّا لمعنى في الاسم خاصَّة كـ" الألف واللام ، والتنوين ، وياء التصغير " ، أو في الفعل خاصة كـ" قَدْ ، والسين ، ونون التوكيد " ، أو لمعنى [فيهما][1] كـ" هَلْ ، ومَا ، ولام التقرير " مثل : " إنَّ زيداً لأخُوك ، أو لَيَقُومُ " .

وقوله :

... ... خَالِي مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ

إشارة إلى قول النحويِّين[2] : الحرف ما لم يَحسن فيه شيءٌ من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، ومرادهم بذلك : أن يَجعلوا خلوَّه من علامات الأسماء والأفعال وعدم قبوله لها علامةً له بعد معرفته بالحدِّ ، لا أن يخرجوا بذلك مخرج التحديد وإلَّا لزم تعريف الشيء بنفسه ؛ لأنَّ من علامات الأسماء والأفعال ما هو حرف ، فيتوقَّف الحرف على الحرف ، والدليل على أنَّهم يُريدون ذلك أنَّهم لا يَذكرون علامات الأسماء والأفعال إلَّا بعد ذكر حدودها كما ذكر المصنِّف .

---

(١) في الأصل : " فيها " ، تحريف .

(٢) منهم ابن جنّي في اللمع : ٤٦ ، وينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٨٠ ، وشرح ابن القواس: ١ / ٢١٥ ، وشرح النيلي : ١ / ٦١ - ٦٢ .

وقوله :

يَجِـيءُ إِمَّـا رَابِطـاً أَوْ نَـاقِلَا ... ... إلى آخــره

تبيينٌ لما يُفيده الحرف على طريق الإجمال ، فالرابط إمَّا بين جملتين ، كحروف الشرط مثل : إِنْ قَامَ زَيدٌ قَامَ عَمْرُو ، وإمَّا بين مفردين اسمين ، كحروف العطف مثل: قَامَ زَيدٌ وعَمْرُو ، أو بين مفرد وجملة ، كحروف الجر مثل : مَرَرْتُ بِزَيدٍ ، وتمثيلهم[1] في المفردين بالفعلين في مثل : " قَامَ زَيدٌ / وتَكَلَّمَ " ، وبالفعل والاسم في مثل : " أَخَذْتُ مِنْ زَيدٍ " ، وهْمٌ ؛ لأنَّ الفعل لا ينفكُّ عن الفاعل فهما باعتبار الفعلين جملتان ، وباعتبار الاسم والفعل مفرد وجملة لا مفردان . ١٤/ب

والناقل والقالب هو الذي يَدخل على جملةٍ ولها معنىً خاصٌّ ، فينقلها إلى معنى آخر كحروف الاستفهام ؛ لأنَّها تنقل الجملة الخبريَّة من الخبر إلى الاستخبار مثل : هَلْ قَامَ زَيدٌ؟ ، وكحروف النفي ؛ لأنَّها تنقل الجملة من الإيجاب إلى السلب مثل : " مَا قَامَ زَيدٌ " .

وأمَّا الزائد من حروف المعاني - لا من حروف الهجاء فإنَّ تلك لا تُزاد إلَّا أبعاضاً لمفردات الكلم ، وهي [حروف][2] " سَأَلْتُمُونِيهَا " ، وسيأتي الكلام

---

(١) منهم ابن معط في الفصول : ١٥٣ ، قال في الحرف : " وإنما يؤتى به رابطاً بين اسمين أو فعلين أو بين جملتين " ومنهم النيلي في شرحه : ١ / ٦٢ ، قال : " ... أو بين فعلين - مع قطع النظر عن الفاعل - نحو قام وقعد " .

وللفرّاء مذهبٌ مشهور في مثل : قامَ وقعدَ زيدٌ ؛ يرى أن زيداً مرفوع بالفعلين ؛ احترازاً من الإضمار قبل الذكر ، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٧٧ ، وابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٦١٧ ، وفسَّرَه الرعيني في شرحه : ١ / ١٣٠ بأنه من عطف المفردات . وتمثيل المؤلف بـ: قام زيدٌ وتكلّم ، بتوسيط الفاعل مغايرٌ لما يُمَثِّل به النحاة في هذه المسألة . ويرى الخضري في حاشيته : ٢ / ٦٧ أن عطف الفعلين يجوز والدليل عليه ظهور النصب والجزم في نحو : " يعجبني أن تقومَ [وتخرجَ] ، ولم تقمْ وتخرجْ " .

(٢) في الأصل : " حرف " ، تحريف .

عليها - فينقسم إلى عامل وغير عامل ، وكلٌّ واحد منهما يَنقسم إلى مؤكِّد وغير مؤكِّد ، والمراد بالزائد ما لا يُخِلُّ سقوطُه بالمعنى الأصلي .

فالعامل المؤكِّد مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، ولَيْسَ زَيدٌ بِقَائِمٍ " ، زِيدت " مِنْ ، والباء " لتأكيد النفي .

والعامل غير المؤكِّد مثل : " بِحَسْبِك زَيدٌ ، وقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " .

وغير العامل المؤكِّد مثل : " مَا إِنْ قَامَ زَيدُ " ، زيدت " إِنْ " لتأكيد النفي ، ولإفادتها تأكيد النفي ، قال الفراء[1] : إنَّها و" ما " حرفا نفي ترادُفا لترادُف حرفي التوكيد في : " إِنَّ زَيداً لَقَائِمٌ " .

وغير العامل ولا المؤكِّد مثل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم ﴾[2] و﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِن اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[3] و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[4] .

والعامل من مطلق الحروف إمَّا عامل رفعاً ونصباً كالحروف المشبَّهة بالفعل ، أو نصباً فقط كنواصب الأفعال ، أو جراً فقط كحروف الجر ، أو جزماً فقط كالجوازم ، وليس في الحروف ما يعمل رفعاً فقط[5] ، وذهب أبو بكر بن السرَّاج[6] إلى أنَّ كلَّ زائد لا ينفكُّ عن معنى التوكيد ، وحَكَمَ لذلك بأنَّه لا زائد في كلام العرب .

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٥٨ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١٥٥ .

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ١٥٩ .

(٤) سورة المؤمنون : من الآية : ٤٠ .

(٥) يرى الكوفيون أنّ " لولا " ترفع الاسم بعدها ، ويرى البصريون أنه مرفوع بالابتداء .
ينظر : الإنصاف : ١ / ٧٠ ، والتبيين : ٢٣٩ .

(٦) الأصول : ٢ / ٢٥٩ .

ومن الحروف ما يُفيد التخصيص ، ولم يذكره في هذا الكتاب ، وذكره في غيره[١] ؛ وهو إمَّا مُخصِّص للاسم كأداة التعريف ، أو للفعل كحروف الاستقبال .

وقوله :

أَوْ زَائِداً مُؤَكِّداً أَوْ عَامِلا

فيه اضطراب بتوسيط « أَوْ » بين المؤكِّد والعامل ؛ لأنَّه يُوهم منافاة التأكيد للعمل ، ويُوهم أيضاً استلزام كون الزائد على أحد الوصفين من التأكيد أو العمل ، وليس كذلك لما بيَّنَّا من صحَّة اجتماع التوكيد والعمل في : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، ومن أنَّه يتخلَّف عنهما كما في ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[٢] ، ولو قال :

أَوْ زَائِداً مُؤَكِّداً وَعَامِلاً

بالواو لقلَّ الوارد عليه ؛ لأنَّه بـ" أَوْ " يَرِد عليه لزوم أنَّه لا يكون مؤكِّداً عاملاً ، ولزوم أنَّه لا يكون غير مؤكِّد ولا عامل ، وجاز كونه على وصف التأكيد أو وصف العمل ، وعليهما فبـ" أَوْ " يفوت قسمان من الأربعة الممكنة ، وبالواو يفوت قسم واحد[٣] .

* * *

(١) ذكره في الفصول : ١٥٣ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ٤٠ .

(٣) القسم الذي يفوت بالواو : أن يكون غير مؤكد غير عامل .

[اشتقاق الاسم]

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا الْبَصْرِيُّونْ   وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الْكُوفِيُّونْ

وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ   دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ والسَّمِيُّ

لمَّا كان كلٌّ واحد من الاسم والفعل والحرف يَفتقر إلى حدٍّ يكشف عن معناه وعلامة تُميِّز لفظه ، واشتقاق / يبيِّن أصل وضعه ، وتقدَّم كلامه على حدودها ١٥/م وعلاماتها، أخذ في بيان اشتقاقها فقال : " واشتق الاسم من سما ... " إلى آخره ، وهي مسألة اختلف فيها على مذهبين ، فذهب البصريُّون[1] إلى أنّ أخذ لفظ الاسم من معنى " سَمَا يَسْمُو " إذا ارتفع ، فهو مشتقٌّ عندهم من السموِّ وهو العلوُّ ، وقوله : " مِنْ سَمَا " أيّ : من معناه وهو السموُّ ، لا من لفظه على قياس المشتقَّات ؛ لأنَّه ليس من الأسماء الجارية على الفعل ، ولو كان مشتقّاً من لفظه لذلك لجرى عليه كأسماء الفاعلين والمفعولين[2] ؛ لأنَّه ليس بصفة مشبَّهة ولا مصدر ولا أفعل تفضيل .

ثمَّ اختلفوا في أنَّه سَمَا على ماذا ؟ فمنهم من قال[3] : سَمَا على قسيميه الفعل والحرف ؛ لصحَّة الإخبار به عنه دونهما ، فسمَا عليهما بذلك ، ومنهم من قال[3] : سَمَا على مسمَّاه فأوضحه وكشف معناه ، ومنهم من قال[3] : سَمَا في نفسه لا على شيء ، من قولهم : « " سما إليه ، وسما له " ، كما قال[4] :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١ / ٥ ، والتبيين : ١٣٢ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٢٢ - ٢٣ : « ألا ترى أنّ ضارباً يفهم منه الضرب لأنه من لفظه والمفعول لأنّه يقتضيه ، ولم يوضع لواحدٍ منهما بل وُضع للفاعل لا غير » .

(٣) هذه أقوال البصريين . ينظر : الإنصاف : ١ / ٥ ، والتبيين : ١٣٢ .

(٤) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ٥٦ ، وعجزه :

وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا

لأنَّ مدلول الاسم يسمو إلى فهم المخاطب ، وهذا ضعيف ؛ لأنَّ الفعل والحرف يساويانه في هذا الوصف ؛ لأنَّ مدلول كلٍّ واحد منهما يسمو إلى فهم المخاطب ، فتسميته بذلك دونهما ترجيح من غير مرجِّح .

وأصله عندهم : سِمْوٌ بالكسر كـ" حِمْل " ، أو بالضم كـ" قُفْل " بدليل جمعه على أسماء ، و " فِعل ، وفُعل " تجمع على " أفعال " كـ" أَحْمَال ، وأَقْفَال " ، وعلى هذا الاختلاف يقال في الابتداء : " اسم " بكسر الهمزة أو بضمِّها لأنَّه لَمَّا عرض فيه ما يَقتضي تخفيفه بالحذف وهو ثقله بتضمُّنه المسمَّى ، حُذفت منه الواو تخفيفاً أو اعتباطاً كحذفها من " يَدٍ ودَمٍ وأَبٍ وأَخٍ " ، وبقيت الميم معتقب الإعراب ، ونُقل سكونها إلى السين ، واحتيج إلى همزة الوصل ، فأُتي بها مكسورة ومضمومة ؛ تنبيهاً على أصل السين في الكسر والضمّ ، فوزنُه على هذا " افْع " ، وفيه ثلاث لغات أخريات[(١)] :

" سِم " بإبقاء الكسرة بعد الحذف .

و " سُم " بالضمِّ دلالةً على المحذوف ، وعليه أنشد أبو زيد[(٢)] :

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ
قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيْقٍ يَعْلَمُهْ

---

(١) ينظر : اللسان : (سما) .

(٢) النوادر : ٤٦١ ، ونسبهما إلى رجلٍ من كلب ، وزاد بيتاً ثالثاً ، مع اختلاف في رواية الثاني ، قال :

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلاً يُقَرِّمُهْ
وَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ
باسْـــــــــمِ ....

وينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٩ ، والإنصاف : ١ / ١٦ ، وأسرار العربية : ٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢١٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٣٥ . ونُسبا في شرح شواهد الكشاف : ٤ / ٣١٤ إلى رؤبة ، وليسا في ديوانه .

بكسر السين وضمِّها .

و " سُماً " كـ" هُدًى " ، وزنه " فُعَل " ، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، قال(١) :

وَا للهُ أَسْمَاكَ سُماً مُبَارَكَا

آثَـرَكَ ا للهُ بِـهِ إِيْثَارَكَا

وذهب الكوفيُّون(٢) إلى أنَّه مأخوذ من " وَسَم يَسِم " ، فاشتقاقه من السمة وهي العلامة ؛ لأنَّه علامة على المسمَّى ، فأصله عندهم : " وَسْمٌ " ، وخرَّجوه إمَّا على حذف الواو تخفيفاً كما في " عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، ووضع همزة الوصل موضعها لسكون السين ، فوزنه على هذا : " اعْل " ، أو على القلب من " وَسَم " على زنة " فَلْس " إلى " سَمْو "، وجعل الفاء بعد اللام ، فهو على هذا [عَلْف](٣) ، ثمَّ حُذفت الفاء المؤخَّرة استثقالاً للضمَّة والكسرة عليها ، و بقيت اللام معتقب الإعراب ، فنُقل سكونها إلى العين ، واجتُلبت همزة الوصل مكسورة للابتداء بالساكن ، وعوضاً عن

---

(١) هو أبو خالد القناني ، سبق التعريف به في الصفحة : ٦٣ . والبيتان في : الإنصاف : ١ / ١٥ ، وأسرار العربية : ٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٣٦ . قال ابن يعيش : « ولا حجّة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال : « سُمٌ » ونَصَبَهُ لأنه مفعولٌ ثانٍ » .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٦ ، والتبيين : ١٣٢ ، وجاء في هامش التبيين : « لم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائي والفرّاء وثعلب ، وربّما كان الرأي منقولاً عن المتأخرين منهم ، وقد ذكر الزجاج أنه أوّل من تَحدَّث عن اشتقاق " اسم " وهو تلميذ المبرد وثعلب » ثم أيَّدَه بما جاء في اشتقاق أسماء ا لله للزجّاجي : ٢٥٥ : قال : « أجمع علماء البصريين ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به أن اشتقاق " اسم " من سموت أسمو ؛ أي : علوت » . أقول : ولعلهم أخذوه من قول ثعلب : « الاسم سِمَةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها » [الإنصاف : ١ / ٦] فظنّوه مشتقّاً من " وسم " لأن السِّمَةَ محذوفة الواو كـ" عدة، وزِنَة " .

(٣) في الأصل : « اعلف » ، تحريف .

المحذوف فبقي " اعْل " أيضاً ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ الواو إذا سَكن ما قبلها جرت في تحمُّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح .

وقد رُدَّ عليهم : بأنَّ جمعه " أسماء " ، وتصغيره " سُمَيّ " ، وإلى هذين أشار بقوله :

دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ

١٥/ب / وبأنَّ [المساوي][1] للرجل في الاسم : " سَمِيُّه " كقوله[2] تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَه سَمِيًّا ﴾ وبناء الفعل منه " سَمَّيْتُ " ، ولو كان من " وَسَم " لكان الجمع [أوساماً][3] ، والتصغير " وُسَيْم " ، و[المساوي][1] له في الاسم " وَسِيمُهُ " ، وبناء الفعل " وَسَمْتُ "، وبأنَّ " سُمىً " أصله " سُمَوٌ " كـ" صُرَدٍ " ، وهو من لفظ السموّ ، فقُلبت الواو ألفاً ، وبأنَّ الهمزة في أوّله كـ" ابْن ، واسْت " يدلُّ على أنَّه محذوف اللام مثلهما ، وبأنَّ حذف اللام أكثر من حذف الفاء ، وبأنَّه لو كان محذوف الفاء لعوّض منه آخراً كـ" عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، وبأنَّ دعوى القلب لا تَقْوَى ؛ لأنَّه مسموع وهو على خلاف القياس ، ولم يُعهد فاء الكلمة واقعةً بعد اللام إلَّا في نحو " حادي " ، ولا لامها قبل الفاء إلَّا فيما اقتضاه دليل ، كما ذهب إليه سيبويه[4] في " أَشْيَاء " ، من أنَّ وزنها " لَفْعَاء " ، وأصلها " شَيْئَاء " ، على وزن " فَعْلَاء " من لفظ " شَيْء " ؛ لأنَّ عليه دليلاً وهو منع الصرف ، وليس على ما ادعوه دليل سوى التحكُّم وقياس التصريف يُبطِله ، والأخفش[5] يُخالف سيبويه في ذلك كراهة القلب ،

(١) في الأصل : " المنادى " ، تحريف .

(٢) سورة مريم : من الآية : ٦٥ .

(٣) في الأصل : " أوسام " ، خطأ نحوي .

(٤) الكتاب : ٤ / ٣٨٠ .

(٥) الإنصاف : ٢ / ٨١٣ ، وهي من مسائل الخلاف .

ويقول : وزنها " أَفْعَاء " محذوفة اللام ، وأصلها : " أَفْعِلاَء " ، جمع " شَيِّءٍ " بتشديد الياء كـ" هَيِّن ، وأَهْونَاء " ، وهو مذهب الفرَّاء[1] ، ولو كان كما قالا لاستعمل الأصل أيضاً ولكراهة القلب أيضاً ، قال الكسائي[1] : وزنها " أَفْعَال " جمع " شَيْءٍ " بتخفيف الياء كـ" فَرْخٍ ، وأفراخٍ " ، فمنعها من الصرف بغير علّة[2] ، ولم يرتكب القلب .

* * *

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٩ .

(٢) مُنِع من الصَّرْف عنده تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث ، ورُدَّ ذلك بعدم إجراء المنع في نظائره من نحو : أبناء وأسماء . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٨١٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٩ .

[الأصل في الاشتقاق الفعل أو المصدر ؟]

وَاشْـتَقَّ كُوفِيُّـونَ أَيْضَـا الْمَصْـدَرَا ... مِـنْ فِعْلِـهِ نَحْـوُ نَظَـرْتُ نَظَـرَا
وَاشْـتَقَّ مِنْـهُ الْفِعْـلَ أَهْـلُ الْبَصْـرَهْ ... وَذَا الَّـذِي بِـهِ تَلِيْـقُ النُّصْـرَهْ
إِذْ كُـلُّ فَـرْعٍ فِيْـهِ مَـا فِـي الأَصْـلِ ... وَلَيْـسَ فِـي الْمَصْـدَرِ مَـا فِـي الْفِعْـلِ

هذا تعرض لبيان الاشتقاق المُبَيِّن لأصل وضع لفظ الفعل ، قال البصريون[1] : إنما سمي نحو : " ضَرَبَ ، وكَسَا " بهـذا الاسم - أي فعلاً - تسمية له باسم أصله ، وأصله المصدر ؛ والمصدر هو الفعل في الحقيقة ؛ لأنه حركة الفاعل ؛ والمسمى فعلاً في الصناعة إخبار عن حصول تلك الحركة في زمان معين ، فتسميته فعلاً تسميةٌ له بما دلَّ عليه وأخذ منه ، ولهذا يقال في حده : " ما دل على حدث مقترن بزمان معين " ، فالأحداث المعينة الزمان هي مدلولات ألفاظ الأفعال ، وألفاظ الأفعال إخبارات عنها، ومن هاهنا لزم أن لا ينفك الفعل الصناعي عن الدلالة على الحدث والزمان .

وأما نحو " كَانَ زَيْدٌ قَائِماً " في أنه لا يدل على الحدث ، ونحو: " خَلَقَ اللهُ الزَّمَانَ "، في أنه لا يدل على الزمان ، فلأن الخبر قام مقام الحدث ؛ لأن المعنى على الإخبار بوقوع قيام في زمان ماض ، وأما تخلف الزمان في " خَلَقَ اللهُ الزَّمَانَ " فلمانع خاص ، وهو في أصله دال على الزمان كما تخلف الانتقال في: " دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً "، عن الحال المنتقلة لمانع ، وهي في الأصل منتقلة .

وقوى البصريون ما ذهبوا إليه من أن الفعل مأخوذ من المصدر وسمي باسمه ، ومشتق منه بالاستدلال على / ذلك من أربعة أوجه : م/١٦

الأول : أنهم قالوا : استقرينا المشتقات فوجدناها تدل على ما اشتقت منه وزيادة ، وتلك الزيادة هي فائدة ذلك الاشتقاق ، وذلك نحو " أحمر ، وضارب " ،

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، والتبيين : ١٤٣ .

فإنَّهما يدلَّان على الحمرة والضرب مع زيادة الشخص ؛ ومدلول المصدر الحدث وحده ، ومدلول الفعل الحدث والزمان ، فهو دالٌّ على ما دلَّ عليه المصدر وزيادة ، ونسبته إليه كنسبة الصورة إلى المادَّة ، مثل السيف والحديد ، لأنَّ السيف فيه ما في الحديد وزيادة الصورة ، فكان المصدر أصلاً والفعل فرعاً عليه لذلك ، وإلى هذا الوجه أشار بقوله :

إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيه مَا فِي الْأَصْلِ

الثاني : أنَّهم قالوا : إنَّ المصدر مختلف الأبنية منتشرها ، وذلك يدلُّ على أصالته وأخذ الفعل منه ، ولو كان مأخوذاً من الفعل لجرى على أوزان مخصوصة لا يتجاوزها كاسم الفاعل والمفعول المأخوذين من الفعل .

الثالث : أنَّ المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء أصلٌ للأفعال ؛ لأنَّ منها الفاعلين وهم يتقدَّمون الفعل .

الرابع : أنَّ المصدر مبهم الزمان والفعل خَاصُّهُ ، والمبهم قبل الخاص ، فالفعل بعد المصدر ، والبعديُّ مأخوذ من القَبليّ(١) .

ورُدَّ هذان : بأنَّهما يُثبتان القَبليَّة ، والقَبليَّة لا تَستلزِم الاشتقاق بدليل أنَّ زيداً مثلاً إذا دخل في الوجود قبل عمرو فإنَّه لا يُوجب اشتقاق عمرو من زيد .

وذهب الكوفيُّون(٢) إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل ، واستدلُّوا عليه من أربعة أوجه أيضاً :

---

(١) زاد ابن الأنباري أوجهاً أخر في الإنصاف : ١ / ٢٣٧ – ٢٣٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، والتبيين : ١٤٧ .

الأوَّل : أنَّهم قالوا : الفعل عامل في المصدر والعامل قبل المعمول ، فالفعل قبل المصدر ، فالمصدر مأخوذ منه .

ورُدَّ : بأنَّ هذا يُثبت أن الفعل قبل عمله لا قبل معموله ، ولا أنَّ معموله مأخوذ منه ، وبأنَّ الحرف يعمل في الاسم والفعل ، وليسا مأخوذين منه .

الثاني : أنَّ المصدر مؤكِّد للفعل ، والمُؤَكَّد قبل المُؤَكِّد .

ورُدَّ : بأنَّ التأكيد طارئ بعد التركيب والاشتقاق قبل التركيب .

الثالث[1] : قالوا : وجدنا أفعالاً لا مصادر لها كالناقصة وغير المتصرِّفة ، فلو كان الفعل مشتقّاً من المصدر لوجب أن لا يُوجد فعلٌ إلا بعد وجود مصدره .

ورُدَّ : بأنَّ هذا لا يصلح دليلاً على وجوب اشتقاق المصدر من الفعل ولكن ردّاً على ا لقول باشتقاق الفعل من المصدر ، على أنَّه مردودٌ بعكسه وهو وجود مصادر لا أفعال لها مثل : " وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَه ، ووَيْبَه " ومثل الأُبوَّة والأُمومة ، فلو كان المصدر مشتقّاً من الفعل لوجب أن لا يوجد مصدر إلا بعد وجود فعله .

الرابع : قالوا : المصدر يصحُّ بصحَّة الفعل ، ويعتلُّ باعتلاله نحو : " قَامَ قِياماً ، [وَعَاوَدَ][2] عِوَاداً " فهو محمول على الفعل ، وإنَّما يُحمل الفرع على الأصل .

ورُدَّ : بأنَّ الأصل قد يُحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الأصل كالاسم وهو أصل للفعل يُحمل على الفعل فيُبنى بناءه كأسماء الأفعال من نحو : " نَزَالِ ، وهَلُمَّ " ؛ لأنَّ البناء أصل في الفعل / فرع في الاسم ، فلذلك حُمل المصدر ١٦/ب

---

(١) لم يذكر ابن الأنباري هذا الوجه .

(٢) في الأصل : " عاد " ، تحريف ، جاء في اللسان : (عود) : " وتَعَوَّدَ الشيءَ وعاده وعاوده معاودة وعواداً واعتاده واستعاده وأعاده ؛ أي : صار عادةً له " .

على الفعل في الإعلال ؛ لأنَّ الأفعال أصل في الإعلال لتصرُّفها ، والأسماء جوامد غير متصرِّفٍ فيها .

وأمَّا اشتقاق الحرف فمن الحرف الذي هو طرف الشيء ؛ لأنَّه وقع طرفاً ، من أجل أنَّ الكلام يكون من الأسماء وحدها أو منها مع الأفعال ، ولا يكون من الحروف وحدها، ولا منها مع الأسماء أو الأفعال ، فلمَّا لم يكن قطُّ أحدَ جزئي الجملة سُمِّي حرفاً لوقوعه طرفاً وفضلةً يَتِمُّ الكلام بدونه .

* * *

[الإعراب والبناء]

اَلْقَـوْلُ فِـي الإِعْـرَابِ وَالْبِنَـاءِ الأَصْـلُ فِـي الإِعْـرَابِ لِلأَسْـمَاءِ
وَحَـدُّهُ تَغَـيُّرٌ فِـي الآخِـرِ بِـعَامِـلٍ مُقَـدَّرٍ أَوْ ظَـاهِرِ
بِـالرَّفْعِ أَوْ بِـالنَّصْبِ أَوْ بِـالْجَرِّ كَـمَـرَّ زَيْـدٌ رَاكِـبـاً بِعَمْـرِو
وَالْجَـزْمُ مِـنْ أَلْـقَابِهِ كَلَـمْ يَـرِمْ وَلَيْـسَ فِـي الأَسْـمَاءِ شَـيْءٌ يَنْجَـزِمْ
وَلَيْـسَ فِـي الأَفْـعَالِ مَـا يَنْجَـرُّ فَعُـوِّضَتْ جَزْمـاً بِـهِ تَقَـرُّ

الأصل في الأسماء أن تكون معربةً(١) ؛ لأنَّها تدلُّ على [معانٍ](٢) مختلفة تَطرَأ بالتركيب بصيغة واحدة ، فاحتاجت إلى الإعراب لِيُفرَق بين تلك المعاني ، ألا ترى أنَّ نحو : " ما أحسنْ زيدْ " ، بالسكون ، يَحتمل النفي والتعجُّب والاستفهام ، فإذا فتحتَ " أَحْسَنَ " ورفعت " زيداً " نفيتَ ، أو نصبتَه تعجَّبتَ ، أو رفعتَ " أَحْسَنُ " وجررتَ " زيداً " استفهمتَ ، وكذلك قولك : " مَا أَخَذْتُ مِنْكَ دِرْهَمْ " ، بسكون الميم ، يُحتمل الإثبات والنفي ، إنْ رفعتَ أثبتَّ ، و" ما " موصولة مبتدأ ، و" درهم " الخبر ، وإن نصبتَ نفيتَ ، والإعراب هو المبين لذلك(٣) .

واشتقاقه(٤) إمَّا من " أَعْرَبَ عَنْ حَاجَتِه " : إذا أَبَانَ عنها ، لأنَّه يبين المعاني ، ومن « أَعْرَبْتُ الشَّيْءَ » إذا حَسَّنْتَهُ ، ومنه : ﴿ عرباً أتراباً ﴾(٥) أي : حساناً ، لأنَّه

---

(١) هذا رأي البصريين ، ويرى بعض الكوفيين : أن المضارع من الأفعال أصل في الإعراب أيضاً . [التبيين : ١٥٣] . وينظر : المرتجل : ٣٥ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٤ . والإعراب في الأسماء يختلف عن الإعراب في الفعل ؛ ففي الأسماء وُضِع بإزاء معانٍ يدل عليها ، كالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية ، وليس الإعراب في الفعل موضوعاً بإزاء معانٍ .

(٢) في الأصل : " معاني " ، خطأ نحوي .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٤ ، ٢٥ ، ونقل الرعيني الأمثلة التي ساقها المؤلف بعينها في شرحه: ١/ ١٤٦ ، و لم يشر إلى ابن النحوية .

(٤) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٥ - ٣٦ ، والمرتجل : ٣٤ ، واللسان : (عَرب) ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٣ .

(٥) سورة الواقعة : الآية : ٣٧ .

يُحْسِّنُ الكلامَ ، أو من " عَرِبَتْ[١] الدَّابَّةُ فِي مَرْعَاها " إذا لم تَسْتَقِرَّ في جهة منه ؛ لأنَّه يستلزم الانتقال من حالة إلى أخرى .

وقوله :

وَحَدُّهُ تَغَيُّرٌ فِي الآخِرِ

المراد بالتغيُّر : الأعمَّ من كونه منتقلاً من سكون إلى حركة[٢] مثل: " قَامَ زَيْدٌ "؛ لأنَّه كان ساكناً قبل التركيب ، كسكون أسماء العدد ، وأسماء حروف التهجِّي قبله لفقدان سبب الإعراب ، أو من حركة إلى سكون مثل : " لَمْ يَقُمْ " ، أو من حركة إلى حركة مثل : " ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً " .

وقوله : " في الآخر " احتراز من تَغَيُّر الأوَّل والوسط كما في التصغير والتكسير مثل : " زُيَيْد ، وزُيُود " ، وجُعِل في الآخر ؛ لأنَّ الكلمة لا تدلُّ على معناها إلاَّ بعد كمالها وذلك لازمٌ لها ، والإعراب عارضٌ ، والعناية بالمعنى اللازم قبل العارض .

وبعضم يقول[٣] : هو ما به التغيُّر لا نفس التغيُّر ، للاتِّفاق على أنَّ أنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، وأنَّها أسماء للضمَّة والفتحة والكسرة ، وهي ما يُحصل به التَّغيُّر لانفس التغيُّر ، والاشتقاق من " أَعْرَبَ عَنْ حَاجَتِهِ " إذا أبان عنها مساعد على هذا لحصول البيان بالحركات لا بالتغيُّر ، ومن " عَرِبَتْ الدَّابَّةُ في مرعاها " ؛ إذا لم تستقرَّ في جهة مساعدٌ على الأوَّل .

---

(١) ينظر : الأفعال للسرقسطي : ١ / ٢٣٩ ، والصحاح واللسان والقاموس والتاج : (عرب) ، وفيها : عَرِبت الدابَّةُ : نَشِطَت ، والمعنى واحد .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤ .

(٣) الخلاف هنا في الإعراب : أهو لفظي أم معنويّ ؟ وقوله : مابه التَّغَيّر .... ، هذا على رأيْ من يراه معنوياً . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤ ، وجاء في الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٤ : " قالوا الاتفاق على أنها حركات الإعراب وحروف الإعراب وعلامات الإعراب يدلُّ على أنها غيرُه ، قلنا : هذا في إضافة الأعم إلى الأخصّ ؛ لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعراباً وغيرَهُ ، فأضيفت إلى الإعراب تخصيصاً " .

٢/١٧ والمراد / بالعامل الشيء الذي به يَتَقَوَّم المعنى المُقْتَضِي للإعـراب ، والمُقْتَضِي لـه الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة ، وكلٌّ واحد منها لا يتقوَّم إلَّا بأمر ينضمُّ إليه في التركيب ، فذلك الأمر الذي يستقلُّ به ذلك المعنى هو العامل .

وقوله : " بعامل " احتراز من تغيُّر الآخر بغير عامل مثل : " حيثُ " بالضمِّ والفتح والكسر[1] .

وقوله : " مقدَّر أو ظاهر " يجوز أن يكون تقسيماً للعامل ، والمقدَّر إمَّا عاملٌ رفعاً مثل: ﴿إنِ امرؤٌ هَلَكَ﴾[2] ، أو نصباً مثل : " أهلاً وسهلاً " ، أو جرّاً، كقول رؤبة[3]: " خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ " ، لمن قال له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ أو جزماً مثل : " أَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ " ، وكذلك الظاهر مثل : " جَاءَ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْداً ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، ولَمْ يَضْرِبْ " .

ويجوز أن يكون تقسيماً لقوله : " تغيُّر " لأنَّ من التغيُّر ما يكون ظاهراً ، ومنه ما يكون مقدَّراً ، ولكنَّه قيَّد القافية وإن أطلق جَرَّ على المجاورة كما فعل امرؤ القيس في قوله[4] :

كَأَنَّ ثَبِيْراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٥ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١٧٦ .

(٣) ينظر : المقرب : ٢١٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٧ .

(٤) ديوانه : ٢٥ ، وينظر : الخصائص : ١ / ١٩٢ ، والمحتسب : ٢ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٩٨ . والجوار هنا لـ" أناس " وليس لـ" بجاد " صحَّحه البغدادي ، وقيل : إن المعنى : " في بجادٍ مُزَمَّلٍ فيه " فحذف حرف الجرّ واستتر الضمير فلا جَرَّ على المجاورة فيه . وثبير : جبل بمكة ، والعرانين : أوائل المطر ، تشبيهاً بالأنوف لأنها تتقدم الوجوه ، والبجاد : كساء مخطط .

فالتغيُّرُ المقدَّر : في المضاف إلى ياء المتكلِّم ، خلافاً لعبد القاهر[١] فإنَّه عنده مبنيٌّ ، [والمقصور][٢] في الأحوال الثلاث ، والمنقوص في الرفع والجرِّ ، وجمع المذكَّر السالم المضاف إلى ياء المتكلِّم ، والمحرَّك للإتباع مثل : ﴿ الحمدِ لله ﴾[٣] بكسر الدال ، والمحرَّك للحكاية مثل : مَنْ زيداً ؟ لمن يقول : ضَرَبْتُ زيداً ، وفي الأسماء الستَّة على مذهب سيبويه[٤] ، والمضارع المعتلّ اللام على ما سيأتي.

والتغيُّرُ الظاهر في الاسم الصحيح والجاري مجراه[٥] ، والفعل المضارع الصحيح .

وورود التقسيم في مثل ذلك التغيُّر دون العامل هو الكثير في كلام النحويِّين ؛ لأنَّ الكلام في الإعراب لا في العامل ، ولذلك تَسمعهم يقولون في الإعراب[٦] : هو تغيُّرُ الآخر بحركاتٍ ظاهرةٍ أو مقدَّرةٍ أو بحروفٍ أو بحذفِ الحركات أو حذفِ الحروف ؛ فيَجعلون الظهور والتقدير وما بعدهما تقسيماً للتغيُّر .

ويقولون في المعرب[٦] : هو ما تغيَّر آخرُه لفظاً - بحركة أو حرف - أو محلاًّ ، فيجعلون اللفظ والمحلَّ تقسيماً للتغيُّر .

---

(١) الجمل : ١١ ، وكذلك ذهب إليه ابن الشجري وابن الخشاب وابن الخباز ، ويرى الجمهور أنه معربٌ في الأحوال الثلاث ، ويرى ابن جني أنه ليس معرباً ولا مبنياً ، ويرى ابن مالك ظهور حركة الإعراب في حالة الجر فقط . ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٥٦ ، والمرتجل : ١٠٧ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ١١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٢ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٧٩ .

(٢) في الأصل : « فالمقصور » ، تحريف .

(٣) سورة الفاتحة : من الآية : ١ ، وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن علي . البحر المحيط : ١ / ١٨ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٣٥٩ .

(٥) ما يجري مجراه قسمان : قسم يجري مجراه في الوجوه الإعرابية كالمعتل بالواو أو الياء ساكن ما قبلها ، وقسم يجري مجراه في بعضها كالمعتل بالياء مكسور ما قبلها . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٥ .

(٦) ينظر : التبيين : ١٦٧ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٣ - ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ١٨ .

والباء في قوله : " بعامل " للسببيَّة ، أو الاستعانة إن كان التقدير : مُجتلبٌ بعامل .

وقوله :

بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالجَرِّ

للتعدية(١) ؛ والتقدير : وحركاته تلقَّب بالرفع أو بالنصب أو بالجرِّ بقرينة قوله :

وَالجَزْمُ مِنْ أَلْقَابِهِ [كَلَمْ يَرِمْ](٢)

أي : لم يَبْرَحْ كقوله(٣) :

أَيَا أَبَتِي لاَ تَرِمْ عِنْدَنَا   فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

و" أو " بمعنى الواو(٤) كما في قوله(٥) :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ   مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

وأمَّا ألقاب البناء : فضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ ، وهذه التفرقة بين ألقاب الإعراب

(١) جعلها الرعيني في شرحه : ١ / ١٥٢ سببية ، متعلقة بقوله : « تغيّر » ؛ بمعنى أن التغيّر الذي هو الإعراب هو انتقال من رفع إلى نصب إلى جر . ثم نقل كلام ابن النحوية هذا .

(٢) في الأصل : « ولم يرم » ، تحريف .

(٣) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : . ورواية صدره :

أَبَانَا فَلَا رُمْتَ مِنْ عِنْدِنَا

وهو في الصحاح واللسان : (ريم) .

(٤) هي مسألة خلافية ، أجاز الكوفيون مجيئها بمعنى الواو ، ومنعه البصريون . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٧٨ .

(٥) ينسب إلى حميد بن ثور ، وهو في ديوانه : ١١١ ، وينسب إلى عمرو بن معدي كرب ، وهو في ديوانه: ١٤٥ . والبيت في : السيرة النبوية لابن هشام : ١ / ٣١١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٩١ ، وشرح التصريح: ٢ / ١٤٦ .

وألقاب البناء هي للبصريّين المتقدّمين والمتأخّرين ، وأما الكوفيُّون فيُجـوِّزون استعمال كلِّ واحدٍ منها في موضع الآخر ، فيقولون في " حَيْثُ " : مرفوعٌ، وفي " قَامَ زَيْدٌ " : مضمومٌ ، وكذلك باقيها[١] .

وقوله :

وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمْ

١٧/ب إنَّما لم / تجزم الأسماء للزوم الحركة لها دلالة على المعـاني المُعتَوِرة عليهـا ، ولـزوم التنوين دلالـة علـى التمكُّـن[٢] ، فلـو جُزمـت بحذفهـا أدَّى إلى الإخـلال ، أو بحـذف أحدهما لزم الترجيح من غير مرجِّح ، أو لا بحذفهما ؛ نافَى معنى الجزم لأنَّـه قطـعٌ في الأجزاء ، ولأنَّ الأصل فيها الإعـراب كمـا ذكرنـا ، والأصـل في الإعـراب الحركـة ، والأصل في الجزم السكون ، فلو جُزمت اجتمع النقيضان .

وقوله :

وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ

إنَّما لم يدخل الجرُّ الأفعال ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا بدخـول حـرف الجـرِّ أو الإضافـة ، وكلٌّ واحد منهما لا دخول له على الأفعال كما تقدَّم ، أو لأنَّ الجزم يدخلُهـا عوضـاً عن الجرّ ، فلو جُرَّتْ لجمع بين العوض والمعوَّضِ عنه .

وقد تبيَّن بما ذكرنا أنَّ أنواع الإعراب أربعة : رفعٌ ونصـبٌ وجـرٌّ وجـزمٌ ، وهـي مقسَّمة قسمين ، قسمٌ مشترك وهو الرفع والنصب يشـترك فيهمـا الأسمـاء والأفعـال ، وقسمٌ خاصٌّ وهو الجر والجزم ، فـالجرُّ يختـصُّ بالأسمـاء ولا يدخـل الأفعـال ، والجـزم يختصُّ بالأفعال ولا يدخل الأسماء ، وقد ذكرنا علَّة ذلك .

* * *

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٤ .

[المعرب والمبني]

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالِ وَالأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ لِلأَفْعَالِ
وَحَدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمْ حَرَكَةً مَا أَوْ سُكُوناً الْتُزِمْ
كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ فَقِسْ تُصِبْ وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ

إنَّما وجب بناء الحرف ؛ لأنَّه يدلُّ على معناه مع الاستغناء عن الإعراب ، فلو أُعرب وقع إعرابه ضائعاً ، أو لأنَّه يدلُّ على معناه باعتبار غيره فيُنزَّل لذلك منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة لا يستحقُّ إعراباً[1] .

وقوله : " بكلِّ حال " يريد به أنَّ الحرف لا يَقع معرباً بحالٍ ما دام حرفاً ، فليس هو كالأسماء في أنَّ لها حالة إعراب وحالة بناء ، وإن كان أصلها الإعراب ، ولا كالأفعال في أنَّ لها حالة بناء وحالة إعراب ، وإن كان أصلها البناء ، وأمَّا نحو قوله[2] :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي [عَمْـ ـرٍو] وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونْ

فإنَّما أعرب " لَيْتَ " لتجريدها .

ولا يخلو من أن يكون على حرف واحد أو حرفين فصاعداً إلى خمسة وهو نهاية ما يكون عليه الحرف ، فإن كان على حرف واحد فهو إمَّا مكسورٌ أو مفتوحٌ

---

(١) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٢٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٦٤ .

(٢) هو أبو طالب عم النبي ﷺ ، والبيت في ديوانه : . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٦١ .
وينظر : الأغاني : ٩ / ٥٠ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢١٥ ، والروض الأنف : ٢ / ١٢٩ ، ونسبه إلى أبي سفيان ، وهو خطأ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٤٦٣ . وفي الأصل : " عون " ، تحريف .
ومسافر هذا ، هو مسافر بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس ، أحدُ شعراء قريش ، ومن أجوادهم .
ينظر : نسب قريش : ١٣٥ - ١٣٦ ، ومصادر البيت .
والبيت يستشهد به النحاة على أن الاستفهام بعد " ليت شعري " قد يُحذَف ، وتقديره : ليت شعري أنجتمع أم لا . وردّه البغدادي : بإيراده بيتاً سقط من بعض الروايات متضمناً الاستفهام .

كـ" باء " الجر و" كاف " التشبيه ، فيُزاد عليه حرفان من جنس حركته ؛ لأنَّ الثلاثة أدنى الأصول فيُزاد على المكسور ياءان وتدغم إحداهما في الأخرى ، وعلى المفتوح ألفان ، وتقلب الثانية همزة لالتقاء الساكنين ، ثمَّ يعرب ، فيقال في الأوَّل : بيٌّ ، وفي الثاني : كَاءٌ(١) .

وإن كان على حرفين فإن كان ثانيهما صحيحاً كـ" مِنْ ، وقَدْ " جاز فيه الإعراب من غير زيادة لجريه مجرى " يَد ، و دَم " والحكاية لجريه مجرى " مَنْ ، و كَمْ " .

وإن كان حرف علَّة فهو إمَّا واو أو ياء أو ألف كـ" لَوْ ، وفِي ، ومَا " ، فيُعرب بزيادة واو على الواو ، وياء على الياء والإدغام كقوله(٢) :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً ... بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ / ١٨/ م

وزيادة ألف على الألف [وقلبها](٣) همزة .

فإن كان على ثلاثة كـ" ثُمَّ ، ولَيْتَ " ففيه الإعراب لفظاً أو تقديراً(٤) والحكاية .

وحكم ما زاد على الثلاثة من الرباعيِّ نحو " لعلَّ " ، والخماسيِّ نحو : " لَكِنّ " حكم الثلاثيِّ .

وبناء الحرف إمَّا على حركة أو سكون ، والحركة ثلاثة أنواع ، ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ، والسكون نوع واحد ، فبناء الحرف على الضمِّ نحو " مُنْذُ " ، وليس في الحروف مبنيٌّ على الضمِّ غيرها(٥) ، وعلى الفتح " إنَّ ، وثُمَّ ، وسَوْفَ " ، وعلى

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٥ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٦٢ . وينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٠ . غير منسوب .

(٣) في الأصل : " وقبلها " ، تحريف ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٢٦٤ .

(٤) التقدير في مثل : " بَلَى " .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ٢٧١ - ٢٧٢ ، وبناؤها على الضمّ إتباعاً لحركة الميم .

الكسر نحو " جَيْرِ ، وبِزَيْدٍ ، ولِزَيْـدٍ " ، وعلى السكون نحو " مِنْ ، وهَلْ ، ولَوْ ، وفِي " .

وإنَّما كان أصل الأفعال البناء[١] ؛ لأنَّها وإن دلَّت على معانٍ مختلفةٍ كالأسماء وإن لم تكن معانيها الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة ولكن المضيّ والحضور والاستقبال ، لكنَّها تدلُّ عليها بصيغ مختلفة ، فأغنى اختلافُ صِيَغِها عن إعرابها ، وهو معنى قولهم : إنَّ الغرضَ المقصودَ منها إنَّما هو الدَّلالة على اقتران الأحداث بالأزمنة المحصّلة، وذلك يستفادُ من صِيَغِها ؛ لأنَّ كلَّ صيغة من صِيَغِها تدلُّ على حدثٍ وزمانِه ، فلم يحتج إلى الإعراب .

وحدُّ البناء[٢] : لزومُ أواخرِ الكلم حركةً أو سكوناً من غير عاملٍ ولا اعتلال .

فمن غير عامل : احتراز من حركات الإعراب وسكونه ، لأنَّها لا تكون إلَّا بالعامل .

و لا اعتلال : احترازٌ من سكون الأسماء بواسطة الاعتلال كالمقصور في الأحوال الثلاث ، والمنقوص في حالتي الرفع و[الجرّ][٣] [والأفعال][٤] بالواو والياء في حالة الرفع .

وقوله : " حركة ما " يريد أيّ حركة كانت من ضمٍّ أو فتحٍ أو كسرٍ ، فموضع " ما " نصبٌ ، صفة لحركة[٥] ، والمراد الحركة أو ما يقوم مقامها من الحروف التي

---

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : إعراب الفعل المضارع ، أهو أصلٌ في الإعراب أم محمولٌ على الاسم . الأول رأي الكوفيين ، والآخر رأي البصريين . ينظر : المرتجل : ٣٥ ، وأسرار العربية : ٢٤ ، والتبيين : ١٥٣ .

(٢) ينظر : المرتجل : ٣٥ ، والمفصل : ١٢٥ .

(٣) في الأصل : « النصب » ، تحريف .

(٤) وردت العبارة في الأصل هكذا : « أو بالواو والياء في حالة الرفع » ، وهي ناقصة .

(٥) ذكر ابن القواس في شرحه : ١ / ٢٣١ وجهين ، هذا الذي ذكره المؤلف ، قال : « ويَحْتَمِل أن تكون حرفاً زِيد للعموم » .

تنوب عن حركات الإعراب كالألف والواو والياء في نحو: " يَازَيْدَانِ ، ويَازَيْدُونَ ، ولا غُلاَمَيْنِ " ، نابت عن حركات البناء على حدٍّ نيابتها عن حركات الإعراب ؛ الألف والواو عن الضمة ، والياء عن الفتحة ، وإلّا فالحركة والسكون لا يتناولان المبنيَّ على الحرف ، ومنهم من يجعل البناء في ذلك على حركاتٍ مقدَّرةٍ[١] .

والبناء ينقسم إلى لازم وزائل ، فاللازم فيما أصله البناء كالماضي والأمر والحروف ، والزائل فيما أصله الإعراب كالمنادى واسم " لا " التي لنفي الجنس ، وينقسم أيضاً إلى واجب وجائز ، وهو تقسيمٌ مغايرٌ للتقسيم قبله ، لأنَّ كلَّ جائزٍ زائلٌ ، وليس كلُّ زائلٍ جائزاً ، والجائز في أربعة مواضع : في الظرف المضاف إلى الجملة تقول : « خَرَجْتُ مِنْ يَوْمِ خَرَجَ زَيْدٌ » ، بجرِّ " يوم " وبنائه على الفتح إن شئتَ ، وقُرئ قوله[٢] تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدقُهم ﴾ برفع " يومُ " وفتحه ، ومنهم[٣] من يجعله نصباً على الظرف لـ﴿ قَالَ ﴾[٢] ، ولا يُجيز بناء اسم الزمان إذا أضيفَ إلى الفعل ، إلاّ إذا كان الفعل ماضياً[٣] ، كقوله[٤] :

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

---

(١) وذلك مبنيٌّ على الخلاف في إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم ، أهي معربة بالحروف أم بالحركات ؟ وفصَّل المؤلف القول فيها في أبوابها .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ ، قرأ نافعٌ وحده بالفتح ، والباقون من السبعة بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٥٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٢٤ ، والبحر المحيط : ٤ / ٦٣ ، وهذا الرأي منسوب للبصريين ، أما الكوفيون فيرون أنّه مبني ، وفتحته فتحة بناء ، وإنْ أضيف إلى معرب . ينظر : الأصول : ٢/ ١١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٦ ، والمقرب : ٣١٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٢٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٨ .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٣٢ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٣٠ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣٦ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥١٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٥٥٠ .

١٨/ب ويقول في قوله(١) تعالى : / ﴿ يَومَ لا تَملِكُ ﴾ فيمن فتح : بُـني لإضافته إلى غير متمكّن وهو " لا " .

وفي الظرف المضاف إلى " إِذْ " من نحو : " يَوْمَئِـذٍ ، وحِينَئِـذٍ " ، وقُـرئ(٢) قولـه تعالى : ﴿ مِن عَذَاب يَوْمِئذٍ ﴾ بجر " يومٍ " ، والبناء على الفتح .

وفي " مثل " إذا كانت مع " ما " ، وقُرئ قولـه(٣) تعـالى : ﴿ إنّـه لحـقٌّ مِثـلُ مـا أنَّكُمْ تَنطِقُون ﴾ برفع " مِثلُ " وفتحها .

وفي " غير "(٤) إذا كانت مع " أَنْ " ، وروي قولُ ابن رفاعة(٥) يصف ناقته :

---

(١) سورة الانفطار : من الآية : ١٩ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٩٦ .

(٢) سورة المعارج : من الآية : ١١ ، البناء قراءة نافع والكسائي ، والجرّ قراءة الباقين من العشـرة . ينظر : النشر : ٢ / ٢٨٩ .

(٣) سورة الذاريات : من الآية : ٢٣ . الرفع قراءة حمزة والكسائي وعـاصم في روايـة أبي بكـر ، والفتح قراءة الباقين من السبعة . ينظر : السبعة : ٦٠٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣٠ ، والإنصاف : ١ / ٢٨٧ (عَرَضاً) .

(٥) المؤلف تابعٌ في هذه النسبة للزمخشري في المفصل :.١٢٥ ، وهو مصدره . وفيه : " أبو قيس بن رفاعة " وفي بعض شروحه : " قيس بن رفاعة " ، أشار إلى ذلك الدكتـور عبـد الرحمـن بـن عثيمـين في حواشـي التخمير : ٢ / ١٣٧ ، فلعلّ المؤلف خرج من هذا الخلاف بقوله : " ابن رفاعة " . والبيتان يُنسبان إليـه وإلى أبي قيس بن الأسلت ، وصحّح البغدادي نسبتهما إلى ابن الأسـلت في خزانـة الأدب : ٣ / ٤١٣ ، قال : « البيت الشاهد ، كونه لابن الأسلت هو ما ذكـره أبـو حنيفـة الدينـوري في كتـاب (النبـات) ، وهو في معرفة الأشعار أديبٌ غير منازع فيها ، وقد نسبه الزمخشري في (الأحاجي) إلى الشـماخ ، وقـد راجعت ديوانه فلم أجده فيه ، ونسبه بعض شُرَّاح شواهد كتاب سيبويه لرجلٍ من كنانة ، ونَسَبَه بعـض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل تبعاً للزمخشري .... » ، ثم ذكر نَسَب قيـس بـن رفاعـة والخـلاف فيه ؛ أهو أبو قيس بن رفاعة أم غيره ؟ . والبيتان في ديوان ابن الأسلت : ٨٤ - ٨٥ .
والبيت الشاهد من شواهد سـيبويه : ٢ / ٣٢٩ . وينظـر : شـرح المفصـل لابـن يعيـش : ٣ / ٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٠٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٥٩ .
وقوله : " إرقالاً " : الإرقال : الإسراع ، وكذلك الـدّأداة ، والآل: السّـراب . والأوقـال : جمـع وَقْـل ، وهو شَجَرُ المُقْل ، ويقال : الدَّوْمُ شجرُ المُقْل ، والوَقْل : ثَمَرُه .

تُعْطِيْكَ مَشْياً وَإرْقَالاً وَدَأْدَأَةً ... إذَا تَسَرْبَلَتِ الآكَامُ بالآلِ
لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُوْنٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

برفع " غير " وفتحها ، والبناء في جميع ذلك ، للإضافة إلى غير متمكِّن .

والواجب فيما عدا ما ذُكر .

وقوله : " كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ " تمثيلُ لما بُني على حركة وعلى سكون .

فـ" حَيْثُ " ظرف مكان مبنيَّة ؛ لاحتياجها إلى جملة توضِّح معناها ، فأشبهت بذلك الحرف ، وبُنيت على حركة لئلَّا يجتمع الساكنان ، وكانت الحركة ضمَّةً لشبهها بالغايات في لزومها الإضافة من نحو " قَبْل ، وبَعْد " ، وقد جاء بناؤها على الفتح طلباً للخفَّة ، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين[١] ، ومعنى أصل التقاء الساكنين أنَّ أكثر ما يَلتقِي فيه الساكنان الفعلُ إذا لَحِقه الجزمُ أو الوقفُ الذي هو نظيرُ الجزم فيتحرَّك الحركةَ التي لا تُوهم إعراباً ؛ لأنَّ الكسر لا يدخله إعراباً ، ويقال[٢] : " حَوْث " بالواو والبناء على الضمِّ والفتح والكسر ، وشذَّت إضافتها إلى المفرد ، [في][٣] قوله[٤] :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩١ ، واللسان : (حيث) .

(٢) نسب ابن هشام في مغني اللبيب : ١ / ١٣١ هذه اللغة إلى طَيِّءٍ ، وينظر : اللسان : (حوث) .

(٣) في الأصل : " وفي " ، زيادة .

(٤) نسبه العيني في المقاصد النحوية : ٣ / ٣٨٧ إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . وهو في إثبات المحصل : ٧٦ لعملس بن عقيل . وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٥٥٦ : " لم يعرف له قائل " . وينظر : التخمير : ٢ / ٢٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٨٤ . والحُبا : جمع حُبْوَة ؛ وهو أن يجمعَ الرجل ظهرَه وساقيه بعمامته ، وبيض المواضي : السيوف .

وأجاز الأخفش[١] وقوعها ظرف زمان ، وأنشد عليه قول[٢] الشاعر :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

قال : معناه في يده حياته ، ورُدَّ[٣] : بأنَّه يجوز أن يكون التقدير : أينما كان ، فتكون مكاناً .

و " أَيْنَ " ظرف مكان تقع في الاستفهام والشرط ، فإذا كانت استفهاماً مثل : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ بُنيت لتضمُّن معنى حرف الاستفهام[٤] ، أو شرطيَّة مثل : " أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ " ، بُنيت لتضمُّن معنى حرف الشرط ، وبُنيت على حركة لئلَّا يجتمع الساكنان ، وكانت الحركةُ فتحةً طلباً للخفَّة[٥] ، وخُصَّت الحركة بالنون دون الياء ؛ لأنَّه لو حرِّكت الياء لم يُغنِ تحريكُها عن تحريك النون إذا وَلِيَها ساكنٌ نحو : أَيْنَ الرَّجُلُ ؟ ، وحينئذٍ يجب قلب الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، وزوال الساكن المانع من القلب ، وتغيُّر وضعها .

وأما " أَمْسِ " فهو اسمٌ لليوم الذي قبل يومك ، فهو معرفة لدلالته على شيء بعينه ولكن بغير أداة تعريف ، وقياس ما كان كذلك و لم يكن من أقسام المعارف أن يكون متضمِّناً معنى لام التعريف[٦] ؛ لأنَّ التعريف معنًى ، والقياس في المعاني أن تؤدِّيَها حروفُ المعاني ، فبُني لتضمُّنِهِ معنى الحرف ، والفرق / بين تضمُّن معنى اللام، ٩/١٩
والعدل عمَّا فيه اللام أنّ العدل يجوز معه الإظهار دون التضمُّن .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٠٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣١ .

(٢) هو طرفة بن العبد ، والبيت في ديوانه : ٨٠ . وينظر : اللآلئ : ١ / ٣١٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٠٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٨١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٩ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٧ / ٢٠ .

(٤) ينظر : الأصول : ٢ / ١٣٦ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٥ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٦ .

وبُني على حركة لئلَّا يجتمع الساكنان ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين(١) ، وهذه لغة أهل الحجاز(٢) ، وأمَّا بنو تميم(٢) فيُعربونه ويَمنعونه الصرفَ ؛ لأنَّه عندهم علمٌ معدولٌ عمَّا فيه اللام كـ" سَحَر " ، فيقولون : " ذَهَبَ أَمْسُ بِمَا فِيه " بالرفع ، و" مَا رأيته مُذْ أَمْسَ " ، مجروراً بالفتحة كقوله(٣) :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

وهو عند سيبويه محمولٌ على الضرورة(٤) .

فإذا نُكِّر أعرب إعرابَ المنصرف على اللغتين ، كقولهم(٥) : " كُلُّ غَدٍ يَصِيرُ أَمْساً " ، وكذلك إذا عُرِّف باللام أو أُضيف ، كقوله(٦) تعالى : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾ ، وقولك : " ذَهَبَ أَمْسُنَا " ، لزوال علَّة البناء على لغة أهل الحجاز ، وزوال المانع من الصرف على لغة بني تميم ، لأنَّ مُوجِبَ البناء تضمُّنه معنى حرف التعريف ، فإذا نُكِّر لم يمكن اعتبار تضمُّنه معنى حرف التعريف ، وإلَّا اجتمع النقيضان وهو كونه معرفة نكرة في حالة واحدة ، وكذلك إذا عُرِّف باللام ؛ لأنَّ الحرف المُتضَمَّنَ لا يكون ظاهراً ، وكذلك إذا أُضيف ؛ لأنَّ المضاف يَلزم تجرُّدُه من

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٣٢ .

(٢) لغتهم في الكتاب : ٣ / ٢٨٣ ، والنوادر : ٢٥٧ ، والمفصل : ١٧٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٤ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٠٠ .

(٣) لا يعرف قائلهما ، وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٧ / ١٧٣ : « والبيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها ، وقال ابن المستوفي : وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحوٍ قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً من نمطه » . وهما من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٨٥ . وينظر : نوادر أبي زيد : ٢٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٨٧ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٢٨٥ .

(٥) ينظر : اللسان : (أمس) .

(٦) سورة يونس : من الآية : ٢٤ .

اللام ومعناها ، وأمَّا على لغة بني تميم فلأنَّ المانعَ من الصرف العدلُ عمَّا فيه اللام والعلميَّة ، فإذا نُكِّر زالت العلميَّة ، وإذا دخلتْه اللاَّمُ لم يكن معدولاً عنها ، وإذا أضيفَ انجرَّ بالكسرة .

وأمَّا " كَمْ " فلا تخلو من أن تكون استفهاميَّةً أو خبريَّةً ، فإن كانت استفهامية مثل : كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ فبناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، أو لوضعها وضع الحرف[١] .

وإن كانت خبريَّةً مثل : " كَمْ دِرْهَمٍ مَلَكْتُ " ، فبناؤها لتضمُّنها معنى حرف التكثير لأنَّه معنًى ، فكان من حقِّه أن يُوضع له حرفُ معنًى للتكثير كما وُضع لنقيضه حرف معنى للتقليل وهو " رُبَّ " ، فتضمَّنت " كَمْ " الخبريَّة معنى ذلك الحرف ، أو لشبهها بالحروف في الوضع ، أو حملاً لها على " رُبَّ " لأنَّها نقيضتها[٢] .

والأصل في البناء السكون ؛ لأنَّ البناء ضدُّ الإعراب ، والأصل في الإعراب الحركة ، فكان الأصل في البناء السكون ؛ لأنَّ السكون نقيضُ الحركة[٣] ، وإنَّما يُعدَل عنه إلى الحركة لأحد أربعة[٤] أمور :

الأوَّل : لئلاَّ يُبتدأ بساكن إمَّا لفظاً كالحروف التي هي على حرف واحد من نحو "الباء، والكاف، واللام" ، وإمَّا حكماً كالأسماء التي هي على حرف واحد أيضاً ، من نحو التاءِ في " ضَرَبْتُ " والكاف في " ضَرَبَكَ "[٥] ؛ لأنها متميِّزة عمَّا قبلها في الحكم ، مبدؤها بعد تمامِه .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٥٦ ، وأسرار العربية : ٢١٤ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ٢١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٧٧٦/٢ .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٧٨ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٢ ، ولم يذكر الرابع ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٢ .

(٥) جعل المؤلف – رحمه الله – التاء مثل الكاف ، وهذا قياسٌ مع الفارق ؛ فالتاء لازمة للفعل ، لأنّ الفاعل في نيَّة الاتصال ، بخلاف الكاف ؛ فهي في نية الانفصال لأنها فضلة ؛ ولذلك لا يُسَكَّن لها الفعل . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٢ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٤٩ .

الثاني : الدلالة على أنَّ له حالةَ تمكُّنٍ وإعرابٍ كالمنادى ، ومبنيّ " لا " لنفي الجنس ، والغايات ، والمركَّبات نحو : " يَا جَعْفَرُ ، ولاَ رَجُلَ ، ومِنْ عَلُ ، وخَمْسَةَ عَشَرَ " .

الثالث : لئلَّا يجتمع الساكنان في " أَمْسِ ، وهَؤُلَاءِ " ممَّا سَكَن قبلُ آخره .

١٩/ب الرابع[١] : شبهُه بالمعرب كالماضي ؛ لأنَّه أشبهَ المضارع في وقوعه / خبراً وصفةً .

فالضمُّ لئلَّا يُلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلِّم ، أو لأنَّه حركة لا تُوهم إعراباً كالمنادى والغايات[٢] ، أو لتعيينه كضمير المتكلِّم في " ضَرَبْتُ "، والفتح طلباً للخفَّة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو تشبيهاً بالعمل كالباء واللام ، أو حملاً على الياء كضمير المخاطبة في " ضَرَبْتِ " حُمل على الياء في " اضْرِبي وتَضْرِبينَ " .

فالمبنيُّ على السكون ممَّا أصله البناء لا سؤال فيه ، ومما أصله الإعراب فيه سؤال واحد وهو : لم بني ؟ ، والمبنيُّ على حركة مما أصله البناء فيه سؤالان : لم بني على حركة ؟ ، ولم كانت الحركة كذا ؟ ، وممَّا أصله الإعراب فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم بني على حركة ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ ، والجواب ما قدَّمناه[٣] .

* * *

---

(١) جعله الرعيني في شرحه : ١ / ١٧٧ : مَزِيّة بعض الكلم على بعض نحو الفعل الماضي فإنه بُني على حركة لمزيته على فعل الأمر .... . وينظر : الأشباه والنظائر : ٣ / ٤٩ .

(٢) المنادى والغايات نَقَصَها الضّمُّ ؛ فالمنادى يُنصب كقولهم : يا عبدَ الله ، ويُجَرُّ في الاستغاثة كقولهم : يالزيدٍ ؛ فلمَّا نقصه الرفع في الإعراب عُوِّض به في البناء ، وكذلك الغايات من نحو : " قبل وبعد " تنصب في قولهم : جئت قبلَك ، وتُجَرُّ في قولهم : من قبلِك ، فلما نقصها الرفع عُوِّضت به في البناء . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٨٣ ، وأسرار العربية : ٢٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٢ .

(٣) انظر هذه الأسئلة في شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣١ .

[المعرب والمبني]

أَعْنِـي فِـي الاسْـمِ وَهْـوَ أَنْ يُضارِعَـا الْحَـرْفَ أَوْ كَـانَ اسْـمَ فِعْـلٍ وَاقِعَـا

كَمَـنْ وَإِيْـهِ وَنَـزَالِ وَهَلُـمْ وَلَفْـظُ غَيْـرِ الْمُتَمَكِّـنِ يَعُـمْ

وَالْمُعْـرَبُ الاسْـمُ الَّـذِي تَمَكَّـنَا ثُـمَّ مُضَـارِعٌ سَـيَأْتِي بَيِّـنَا

إنَّمَا وجب ذكرُ علَّة بناء الاسم ؛ لأنَّه بالبناء يخرُج عن أصله ؛ لأنَّ أصله الإعراب، والخروج عن الأصل يَقتضي التعليل فيجب ذكر علَّة بناء الاسم كما يجب ذكر علَّة إعراب الفعل لخروجه عن أصله[١] ؛ لأنَّ أصله البناء ، وإذا ذُكر أسباب بناء الفعل والحرف فإنَّما يُذكر تبييناً لمقتضى أصله لا تعليلاً لبنائه ، فلذلك خَصَّص قوله :

وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ

بقوله : « أَعْنِي فِي الاسْمِ » .

وقد اختُلف في علَّة بناء الاسم على ثلاثة مذاهب :

الأوَّل[٢] : أنَّ المقتضي لبنائه شيء واحد وهو شبهه بالحرف ، وشبهه به إمَّا في الوضع بأن يكون موضوعاً على حرف واحد كالتاء في " ضَرَبْتُ " للمتكلِّم والمخاطب والمخاطبة ، والنون في " ضَرَبْنَ " ، أو على حرفين كـ" مَنْ ، ومَا ، وذَا ، و نَا " في الرفع والنصب والجرّ ؛ لأنَّ ذلك من وضع الحرف بالأصالة ، ولا يكون في الأسماء المتمكِّنة ولا في الأفعال ، وإن كان من الحروف ما وضعُه على ثلاثة كـ" لَيْتَ " ، وأربعة كـ" لَمَّا " الحرفية و " هَلاَّ " ، وخمسة وهو " لَكِنَّ " وحدها ، وأمَّا نحو " يَدٍ ، ودَمٍ " فثلاثيٌّ في الأصل بدليل التكسير كـ" الأَيْدِي ، والدِّمَاء " والتثنية كـ" يَدَيَانِ ، ودَمَيَانِ " .

---

(١) سبقت الإشارة في الصفحة : ٩٢ إلى رأي الكوفيين في الفعل المضارع .

(٢) هو رأي ابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني ، وابن مالك . ينظر : الأصول : ١ / ٥٠ ، والإيضاح في علل النحو : ٧٧ ، والمسائل العسكرية : ١١٦ ، واللمع : ٤٨ ، والتسهيل : ٧ . وينظر : أسرار العربية : ٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٧٥ ، وحاشية الخضري : ١ / ٢٧ .

وإمّا في المعنى " وذلك بأن يتضمّن معناه تضمّناً لازماً بلا مُعَارض "(١) كأسماء الاستفهام والشّرط من نحو " أيْنَ ، ومَتَى " ، وكالمنادى المضموم ؛ لأنَّ مَحَلَّه لازمٌ للخطاب(٢) فيُضمَّن معنى حرف الخطاب ، وكأسماء الإشارة مثل : " ثَمَّ ، وهُنَا " ؛ لأنّ الإشارة معنىً فحقُّها أن يُوضع لها حرفُ معنىً فتضمَّنتِ أسماءُ الإشارة معناه ، فلو لم يتضمَّن معناه لازماً كالظروف المتصرِّفة لم يؤثر ، ولو عارضه ما يَقتضي الإعراب / من لُزومِ الإضافة إلى متمكِّنٍ ، كـ" أي"(٣) استُصحِب لأنّه الأصل . ٢٠/ب

وإمَّا في الاحتياج إلى ما يتمُّ به من جملة أو مفرد ، فالجملة كالموصولات فإنَّها تحتاج إلى الوصل بجملة ، فكانت كالحرف ، فإن الحروف بأسرها لا تُستعمل إلا مع جملة إمَّا ظاهرة أو مقدرة ، والمفرد كالغايات عند قطعها عن الإضافة ونيَّة المضاف إليه ، ومن يقول في نحو " اللّذان ، واللّتان ، واللذين ، واللتين " و" اللذون " في الرفع و" الّذين " في النّصب والجر ، بالإعراب ؛ يريد الشبه بالحرف في الاحتياج قوله : بلا معارضٍ أيضاً ؛ لأنَّ هذه وإن أشبهتِ الحرف إلاَّ أنه عَارَضَ الشَّبهَ مُعَارضُ التثنية والجمع ، وهما من خواصِّ الأسماء فأُعربت عندَه لذلك ، ومن يقول فيها بالبناء(٤) وأنَّها صيغٌ تدلُّ على المرفوع والمنصوب والمجرور كالضّمائر لا تفتقر إلى ذلك .

---

(١) قَرِيبٌ من هذا نصّ ابن مالك في التسهيل : ٧ ، قال : « ويَمنعُ إعرابَ الاسمِ مشابهةُ الحرف بلا مُعَارض » .

(٢) لأن قولهم : " يا زيْدُ " ، واقع موقع " يا أنت " ، من حيث كونه مخاطباً . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٢٨ .

(٣) عارضَ لزومُها للإضافة – التي هي من خصائص الأسماء – شَبَهَا للحرف . ينظر : الكتاب: ٣/ ٢٩٩ ، والمساعد : ١ / ٢١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٧٥ .

(٤) وهو رأي المؤلف في باب الاسم الموصول ، انظره في الصفحة : ٦٢٩ ، ووجه هذا المذهب : أنها لو كانت مثناةً حقيقية لثُنّي المفرد على حاله ، وقيل : اللذيان واللتيان ولم تحذف الياء ، فالظاهر بناؤهما كالمفرد ؛ لأن التثنية التي هي من خواصّ الأسماء لم توجد حتى تُعارِض شبهما الافتقاري ، واختلافهما مع العامل نظراً لصورة التثنية ؛ فبُنيا على ما يشاكل إعرابها من ألف أو ياء . ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٣٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٤٩ – ٥٣ ، وحاشية الخضري : ١ / ٧١ – ٧٢ .

وإمَّا في التأثير من غير تأثُّر كأسماء الأفعال ، فإنَّها أبداً عاملة في غيرها من الفاعل والمفعول ، ولا تليها العوامل ، فكانت كالحرف ، فإنَّه يعمل في غيره ، ولا يعمل غيرُه فيه .

والمذهب الثاني[(١)] : أنَّ المقتضي لبنائه أحد شيئين وهو : إمَّا شبه الحرف كما ذكرنا ، وإمَّا وقوعه موقع الفعل كأسماء الأفعال فلا يعتبر شبهها بالحرف من هذا الوجه الذي ذكرناه ، ولكن يُجعل نفس وقوعها موقع الفعل هو المقتضي للبناء ، وإلى هذا المذهب أشار بقوله :

... ... وَهْــوَ أَنْ يُضَارِعَـــا الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا

ذكَّر الضمير[(٢)] ، وإن كان للعلَّة ، لأنَّها سبب وأسماء الأفعال الواقعة موقع الفعل الماضي كـ" شَتَّان ، وهَيْهَات " ، وموقع فعل الأمر كـ" إِيهٍ ، ونَزَالِ " ، وقد مثَّل بأحدهما وهو ما للأمر وكرَّر الأمثلة ، والذي يظهر من فائدة التكرار أن يكون قصد إلى التمثيل بالمذكَّر في قوله : " إِيهٍ " ، وبالمؤنَّث في قوله : " نَزَالِ " ، ودليل التأنيث قوله[(٣)] :

---

(١) لم أجد من نسب هذا المذهب . وانظره في : ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٧٥ .

(٢) يروى : " وهي " ، ينظر : الدرة الألفية : ٤ ، وفي شرح الرعيني : ١ / ١٩٥ : يمكن إعادة الضمير على الاسم في قوله : " أعني في الاسم " .

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ، والبيت في شرح شعره : ٧٨ ، وورد صدره هكذا :

ولنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا

وبهذه الرواية استشهد به سيبويه : ٣ / ٢٧١ ، والمبرد في المقتضب : ٣ / ٣٧٠ ، قال ثعلب: " ويُرْوَى: ولأنت أشجع ... " . وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٣١٨ : " وهو مركبٌ من بيتين ، فإنّ البيت الذي فيه " دُعيت نزال " وهو لزهير بن أبي سُلْمَى ، صدره كذا : ولنعم حشو .... وقوله : ولأنت أشجع ...... إنما هو صدرٌ من بيتٍ للمسيّب بن علس ، وعجزه :

نَقَعَ الصُّرَاخُ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وهذا ليس فيه " دعيت نزال .... " وبيت المسيّب بن علس على ما رتَّبناه هو رواية الجاحظ في كتاب البيان والتبين : [١ / ١٨٩] ، وقد رأيت البيتين في ديوانهما كذلك " . وهو في شعر المسيب : (ضمن ديوان بني بكر) : ٦١٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٠٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٣٠ .

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

وبالمركَّب في قوله : " هَلُمَّ " ، ليُنبِّه على أنه لا فرقَ في الوقوع المقتضي للبناء بين أن يكون الواقع مذكَّراً أو مؤنَّثاً مركَّباً أو بسيطاً .

و« هَلُمَّ » عند البصريين[١] مركبة من حرف التنبيه مع " لُمَّ " فعل أمر ، وأصله : " الْمُمْ " ، فلمَّا أُريد التخفيف بالإدغام نُقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، واستغني عن همزة الوصل فحُذفت ، وحُذفت ألفها للساكنين ؛ لأنَّ اللام في نيَّة السكون[٢] ، كما حذفت الواو في : ﴿ قَالُ لان ﴾[٣] ؛ لتقدير السكون ؛ لأنَّ أصله ﴿ قالوا الآن ﴾[٣] ، حُذفت منه همزة لام التعريف للدَّرج ؛ لأنَّها همزة وصل ثمَّ الواو للساكنين هي ولام التعريف ، ثم أُلقيت حركة همزة " آن " على الساكن قبلها وهي لام التعريف ، وحُذفت ، فتحرَّكت لام التعريف بحركة الهمزة المحذوفة ، وتركت الواو محذوفة ؛ لأنَّ حركة اللام عارضة فكأنَّها ساكنة فصار ﴿ قَالُ لان ﴾[٣] .

وهي عند الكوفيين[٤] مركَّبة من " هَلْ " بمعنى : أَسْرِع ، / و" أُمَّ " بمعنى : اقصد ؛ فحذفت الهمزة . ٢٠/ب

وتكون اسماً لفعل متعدٍّ ، كقوله[٥] تعالى : ﴿ قُل هلمَّ شُهَدَاءكم ﴾ أي : احضروا ، ولفعل لازم كقوله[٦] تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أي : اقربوا . وأهل

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٩ ، والمقتضب : ٣ / ٢٥ ، ومعنى : " لُمَّ " من " هَلُمَّ " : اقْرُبْ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٤٨ ، في قوله تعالى [سورة الأنعام : من الآية: ١٥٠] : ﴿ قل هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم ﴾ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٧١ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٩٤ – ٩٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٠٣ ، والخصائص : ٣ / ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ٧٢ – ٧٣ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٠ .

(٦) سورة الأحزاب : من الآية : ١٨ .

الحجاز[١] فيها على لفظٍ واحدٍ في الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير ، والتأنيث . وبلغتهم ورد التنزيل كما مثّلنا ، وبنو تميم يصرِّفونها تصريف الفعل فيقولون[٥] : " هَلُمَّا ، هَلُمُّوا ، هَلُمِّي ، هَلْمُمْنَ " ، ويؤكدونها بنون التوكيد فيقولون : " هَلُمَّنَّ زَيْداً " ، أو إذا قيل للواحد منهم : " هَلُمَّ " يقول : " لاَ أَهْلُمُّ " .

والمذهب الثالث[٢] : أنَّ المقتضي لبنائة أحد ستة أشياء يجمعها مناسبته لما لا تَمَكُّن له من فعل أو حرف بوجه قريب أو بعيد :

الأوَّل : تضمُّنه معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط " وأَمْسِ " .

الثاني : شبهه بالحرف كالمضمرات والموصولات وأسماء الإشارة لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج ، أما المضمر فإنَّه إن كان لغائب احتاج إلى ظاهر يرجع إليه لفظاً أو تقديراً أو معنىً ، وإن كان لمتكلِّم أو مخاطب احتاج إلى قرينة التكلُّم أو الخطاب ، وأمَّا اسم الإشارة فلأنَّه محتاج إلى ما يتم به من قرينة الإشارة ، والموصول [يحتاج][٣] إلى الصلة .

الثالث : وقوعه موقع الأفعال كأسماء الأفعال .

الرابع : مشاكلته لما وقع موقع الفعل كـ" فَعَالِ "[٤] التي بمعنى المصدر المعرفة ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٩ ، والخصائص : ٣ / ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٩ - ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩، والمقرب : ٣١٦ - ٣١٧ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٥٠ - ٥٢ ، وأوصلها إلى إحدى عشرة علة ، وحاشية الخضري : ١ / ٢٧ .

(٣) في الأصل : " ويحتاج " ، زيادة .

(٤) عقد له سيبويه باباً في الكتاب : ٣ / ٢٧٠ ، والمبرد في المقتضب : ٣ / ٣٦٨ . فالتي بمعنى المصدر كقولهم : فَجَارِ ، وبَدَادِ ، ويَسَارِ ، والمعدولة عن الصفة كقولهم : فَسَاقِ ، وذَفَارِ ، وحَلاَقِ ، والمعدولة عن " فاعلة " كقولهم : حَذَامِ ، وقَطَامِ . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، والمساعد : ٣ / ٣٨ - ٣٩ .

والمعدولة عن الصفة ، وعن فاعلة في الأعلام ، على لغة أهل الحجاز[١] .

الخامس : وقوعه موقع ما أشبه الحرف كالمنادى المضموم إذ هو واقع موقع الضمير ، والضمير مشبهٌ للحرف .

السادس : إضافته إلى غير متمكِّن كـ" يومئذ " .

وهذا المذهب أجمع .

والأوَّلان يخرج منهما المبنيُّ لمشاكلته ما وقع موقع الفعل ، والمضاف إلى غير متمكِّن ؛ فالمناسبة[٢] لما لا تمكُّن له بوجه بعيد في : المشاكلة لما وقع موقع الفعل ، وفي الوقوع موقع ما أشبه الحرف ، والمناسبة بوجه قريب فيما عداهما .

وقوله :

ولَفْظُ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ يَعُمْ

يحتمل أنَّه يريد أنَّه يعمُّ كلَّ مبنيٍّ[٣] ، من اسم وفعل وحرف ؛ لأنَّه يصدقُ على

---

(١) لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر ، قال سيبويه في الكتاب : « والحجازيّةُ هي اللغة الأولى القُدْمى » ، وبنو تميم يُفرّقون ؛ فإن كان آخره راءً بنوه على الكسر كاللغة الحجازية ، من أجل الإمالة ، وإن لم يكن آخره راءً أعربوه إعراب مالا ينصرف . ينظر : المصادر في التعليق السابق .

(٢) المشاكلة لما وقع موقع الفعل : ما جاء على زنة " فعال " من الأسماء ؛ فإنَّ علة بنائه مشاكلته لـ" نَزَالِ " من الفعل ، وعلة بناء " نَزَالِ " مشابهته لـ" انزل " ؛ فالوجه بعيد . وكذلك وقوعه موقع ما أشبه الحرف، وهو المنادى المبني على الضمّ ؛ فإن علة بنائه مشابهته لضمير الخطاب ؛ لِمَا يتطلبه المنادى من قرينة الحضور ، وعلة بناء الضمير مشابهته للحرف ، فالوجه بعيد أيضاً . وهو شرحٌ لنصّ الزمخشري في المفصل : ١٢٥ ، قال في أصناف المبني : « وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل ، وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد » ، وقد فسَّره ابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٨٠ على غير الوجه الذي رآه ابن النحوية ، وتفسير ابن النحوية أصوب .

(٣) ذهب إليه ابن الخباز في شرحه : ١ / ١٠٠ ، والشريشي : ١ / ١١٠ ، وابن القواس : ١ / ٢٣٨ ، والنيلي : ١ / ٩٣ . ونقل الرعيني في شرحه : ١ / ٢٠٤ ما ذكره ابن النحوية .

كلٍّ واحد منها أنّه " غير متمكِّن " ؛ لعموم المغايرة للتمكُّن ، والظاهر أنّه يريد أنّه يعمُّ كلّ ما بُني من الأسماء سواء كان بناؤه لمضارعة الحرف أو لوقوعه موقع الفعل على ما ذكره ، فيُطلق على كل واحد منهما أنه " غير متمكِّن " ليتميَّز عن المتمكِّن لأنَّ الأسماء فيها المتمكِّن وهو الذي تمكَّن في بابه ، وغير المتمكِّن وهو الذي خرج إلى باب غيره ، فإذا خُص باسم " غير المتمكِّن " حصلت فائدة تُميِّزه عن المتمكِّن .

وأمَّا الأفعال والحروف فلا متمكِّن فيها لأنَّ التمكُّن فرع ثبوت الاسمية فلا تحصل بإطلاق " غير المتمكِّن " فائدة التميُّز عن شيء ، ولا يطلق عليها اسم " غير المتمكِّن " لأنَّه لا فائدة فيه فلا يعمُّ ذلك فيها .

والمعرب من الأقسام كلِّها الاسم المتمكِّن والفعل المضارع ؛ لأنَّ الاسم انقسم إلى متمكِّن وغير متمكِّن ، والفعل انقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ، والحرف لم ينقسم .

فهذه ستة أقسام ، اثنان منها معربان : وهما أحد قسمي الاسم / وهو المتمكن ، ٢١/م
وأحد أقسام الفعل وهو المضارع ، وأربعة منها مبنية وهي : قسم الاسم الآخر ، وهو غير المتمكن ، وقسما الفعل الآخران ، وهما الماضي والأمر ، والحرف كله .

ويشترط في المعرب من الأسماء حصول وصفين ، أحدهما وجود سبب الإعراب وهو التركيب ؛ لأن التركيب يطرأ به معانٍ مختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وحينئذ يحتاج إلى الإعرابِ للبيان ، الثاني انتفاءُ المانع منه وهو المناسبة لما لا تمكن له .

ومن ههنا يتبين أن البناء في الاسم يكون إما لانتفاء سبب الإعراب كما في أسماء حروف التهجي من نحو : ﴿ كهيعص ﴾[١] ، [و][٢] أسماء الأعداد من نحو : واحد،

---

(١) سورة مريم : الآية : ١ .

(٢) في الأصل : " فأسماء " ، تحريف .

اثنان ، ثلاثة(١) ، وإمّا لعروض مانع منه كما في : ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾(٢) ، وبعضهم(٣) يطلق على المبني لانتفاء السبب اسم المعرب مجازاً ؛ لأنه يَئُولُ إليه ؛ لأن وصف الإعراب ثابت له بالقوة ، كما أطلق على العنب اسم الخمر في قوله(٤) تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ لأنه يئولُ إليها .

* * *

(١) ينظر : المفصل : ٢١٦ ، قال : « والعدد موضوع على الوقف ، تقُول : واحد ، اثنان ، ثلاثة ؛ لأن المعاني الموجبة للإعراب مفقودة ، وكذلك أسماء حروف التهجيّ وما شاكل ذلك إذا عُدِّدت تعديداً ، فإذا قلت : هذا واحدٌ ، ورأيت ثلاثة ؛ فالإعرابُ ، كما تقُول : هذه كافٌ ، وكتبتُ جيماً » .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٤٠ .

(٣) قال سيبويه في أسماء حروف التهجي وأسماء الأعداد : ٣ / ٢٦٥ : « فإنْ قُلت : ما بالي أقولُ : وَاحِدُ اثْنَانِ ؛ فَأُشِمُّ الواحدَ ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف ؟ فِلأَنَّ الواحِدَ اسمٌ متمكِّنٌ » .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٣٦ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٠٩ .

[إعراب المفرد]

الْقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الاسْمِ الْوَاحِدِ كُلُّ صَحِيْحٍ بِانْصِرَافٍ وَارِدِ
فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ تَبِيْنُ وَيَتْبَعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِيْنُ
وَالنَّصْبُ فِيْهِ بِانْفِتَاحِ الآخِرِ وَالْجَرُّ فِيْهِ بِانْكِسَارٍ ظَاهِرِ

الاسم المعرب ينقسم إلى مفردٍ ومثنًّى ومجموعٍ ، وإنما بدأ بالمفرد لأنه أصل المثنى والمجموع ، ولا يخلو من أن يكون صحيحاً وهو ما ليس حرف إعرابه واواً ولا ألفاً ولا ياء ، أو معتلاً وهو ماحرف إعرابه واحد منها ، ولا ينظر إلى إعتلال الفاء كـ" وَعْد ، و يُسْر" ، ولا العين كـ" قَوْل ، و بَيْع " ، ولا إلى اعتلالهما كـ " يَوْم ، و وَيْل " لأنهما ليسا محلاً للإعراب .

والصحيح لا يخلو من أن يكون منصرفاً وهو ما ليس فيه علتان من تسع وستأتي، أو غير منصرف وهو بخلافه ، وفائدة هذا التقسيم معرفة أنواع الإعراب وعلاماته وأقسامه ومحالّه .

أما أنواعه [فمن][1] الرفع والنصب والجر ، وأما علاماته فمن الحركات والحروف ، وأما أقسامه فمن اللّفظيّ والتّقديريّ ، وأمَّا محالُّه فالأسماء المعربة وستذكر في ضمنه .

فإذا كان الاسمُ المعربُ مفرداً صحيحاً منصرفاً كان حكمه في الإعراب أنه يضم في الرفع ، ويفتح في النصب ، ويكسر في الجر ، وينون إذا لم يكن موقوفاً عليه إلا أن يكون معه لام أو إضافة فإنهما يعاقبانه ، وهو في ذلك كُلِّه جارٍ على القياس ؛ إذ الأصل فيما أعربَ أن يكون إعرابُه بالحركاتِ ؛ لأنَّها أخفُّ من الحروف ولا يعدل عن الإعراب بها إلى الإعراب بغيرها إلا بمقتضٍ .

---

(١) في الأصل : " من " .

والأصل فيما أعرب بالحركاتِ أن تجيء الحركاتُ الثلاثُ في المواطن الثلاثة : الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر ، وهذا كذلك ؛ فإن عدل عن ذلك فلمقتضٍ أيضاً على ما بُيِّن .

وقوله :

وَيَتْبَعُ الحْرَكَةَ التَّنْوِينُ

تبيينٌ لمحل التنوين في التأخر وتقدم الحركة / عليه ، فقيل[1] : حرف الإعراب قبل ٢١/ب الحركة والتنوين بعدها ، وهي متوسطة بينهما ، وهذا وهم يستلزم قيام العَرَض بنفسه إن أريدت بعدية الحركة في الوجود لا في الزمان ، أما إن أريدت في الزمان فمستقيم لإمكان انفكاك حرف الإعراب عن الحركة ، والحق أنّ حرف الإعراب متقدم ، وأن قيام الحركة به والتنوين متأخر عنهما ، وتبعه لهما معاً ، وكلامه يوهم تبعه للحركة وحدها ؛ لأنه خصصها بالذكر ، وليس كذلك لأنه تابع لهما معاً لتعذر [وجوده بدونهما][2] ، فتبعه لأحدهما يستلزم تبعه للآخر ؛ لأن تبعه لحرف الإعراب بواسطة الحركة وإلا اجتمع الساكنان ، وتبعه للحركة بواسطة حرف الإعراب وإلا لزم قيام العرض بنفسه ، وسيأتي الكلام على كون التنوين بمفرده علامة للصرف ، أو هو والجر في موضعه من باب مالا ينصرف[3] .

---

(١) اختلف في حركة الإعراب ؛ فقيل : تحدث بعد الحرف ، وقيل : قبله ، وقيل : معه . والذي ذكره المؤلف هنا منقول عن سيبويه ، واختاره ابن جنّي . قال سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢٤١ : « وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد ، وهنّ يلحقْنَ الحرف ليوصل إلى التكلم به » ، واستدل ابن جنّي على أنها بعد الحرف بعدم الإدغام في : " المَلَل والضَّفَف والمَشَش " ، ورُدّ : بأن الحرفَ تحصَّنَ بالحركة . ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٢٢ . وقال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٢٣ - ٢٤ : « اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضمّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده بلا فصل ببعض الواو ..... فالحركة إذن بعد الحرف ، لكنّها من فرْط اتصالها به يتوهّم أنها معه لا بعده بلا فصل » .

(٢) في الأصل : " وجودها بدونه " ، خطأ .

(٣) تنظر الصفحة :

وكان الترتيب يقتضي أن يذكر بعد الصحيح المنصرف قسم غير المنصرف ، ثمّ يذكر المعتل بعد ذلك ولكنه أخر ذكره إلى بعد المعتل لئلا يوهم اختصاص الصرف والمنع بالصحيح ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن الصرف ومنعه ينال الصحيح والمعتل أيضاً كـ" عَصَا ، وقَاضٍ ، وحُبْلَى ، وجَوَارٍ " ، فجعل ذكر غير المنصرف بعد ذكرهما ، كأنه قصد ذكر المنصرف منهما ، ثم ذكر غير المنصرف منهما أيضاً .

* * *

[إعراب المقصور والمنقوص]

وَإنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلاً ... بِألِفٍ نَحْوُ الْعَصَا وَحُبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُوراً بِهِ تُقَدَّرُ ... الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لاَ تَظْهَرُ
وَإنْ يَكُنْ يَاءٌ وَكَسْرٌ قَبْلَهُ ... سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنَقْصٍ حَلَّهُ
نَحْوُ الشَّجِي وَالنَّصْبُ فِيهِ يَظْهَرُ ... وَالرَّفْعُ كَالْجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

إذا كان آخر الاسم واواً أو ياءً ، فلا يخلو من أن يَسْكُنَ ما قبلهما أو يتحرك ، فإن سَكَنَ صحتا ، وسيأتي[1] الكلام على حكم ما هما فيه من الإعراب ، وإن تحرك فلا تخلو الحركة من أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة .

فإن كانت ضمة وجب[2] قلبها كسرة فتنقلب الواو ياءً ، وتسلم الياء ، ويصير الاسم منقوصاً وذلك مثل " أَدْلٍ ، وأظبٍ " في جمع " دَلْو ، وظَبْي " على " أَفْعُل " ؛ لأن الأسماء المتمكنة لا يكون في آخرها واو مضموم ما قبلها ، وإنما يكون ذلك في الأفعال مثل " يَغْزُو " ، فإذا سمِّي بها أعطيت حكم الأسماء من قلب الضمة كسرة ، والواو ياءً ؛ فقيل : " هَذَا يَغْزِي ، ورَأَيتُ يَغْزِي ، ومَرَرْتُ بِيَغْزِي " ، ممنوعاً من الصرف للعلمية والوزن ، إلا أن يكون فيها ضمير فإنه لا يتغير ؛ لأن الجمل تحكى ، فيقال : " هَذَا يَغْزُو ، ورَأَيْتُ يَغْزُو ، ومَرَرْتُ بِيَغْزُو " ، أو في الأسماء غير المتمكنة مثل " هُوَ " .

وإنما رفضوا في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد ضمة اجتناباً للثقل ، لأنه لو جمع نحو " دَلْو " على " أَفْعُل " مع بقاء الواو لقيل في الجر : " مَرَرْتُ بِأَدْلُوٍ " بضمة وواو وكسرة ، وفي الإضافة إلى المتكلم : " أَدْلُوِيْ " بزيادة ياء ، وفي النسب إليه " أَدْلُوِيّ " بزيادة يائين ، / وكل ذلك مستثقل ؛ فاجتنب لما أدى إليه [القياس] ٢٢/ب

(١) تنظر الصفحة : ١١٦ .

(٢) ينظر : الممتع : ٢ / ٥٥٨ .

فقيل[١] : " أَدْلٍ ، وأَحْقٍ ، وعَرْقٍ ، وقَلَنْسٍ " معلاًّ إعلال " قَاضٍ " في جمع " دَلْو ، وحَقْو "، وجمع " عَرْقُوة ، وقَلَنْسُوَة " على حد " تَمْرَةٍ ، وتَمْرٍ "، وأنشد الأصمعي[٢] عن عيسى بن عمر :

لاَ صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ
أَهْلِ الرِّيَاطِ الْبِيْضِ والْقَلَنْسِ

و " عَنْس "[٣] : بالنون قبيلة باليمن .

وإن كانت فتحة انقلبت الواو والياء ألفاً لتحركها بحركة الإعراب وانفتاح ما قبلها ، و لم يقع بعدها ساكن نحو " عَصاً ، ورَحىً " ، ويصير الاسم مقصوراً .

وإن كانت كسرة انقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، وسلمت الياء ، فيصير الاسم منقوصاً أيضاً كـ" الدَّاعِي ، والرَّامِي " فتبين بذلك أن الاسم المعتل اللام من ذوات الواو كان أو من ذوات الياء ، لا يخرج عن كونه مقصوراً أو منقوصاً .

وقوله :

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلاًّ بِأَلِفٍ ... ...

يُوهم أن اعتلال آخر الاسم بالألف أصل ، وليس الأمر كذلك لأن الألف لا تكون في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال أصلاً أبداً[٤] ، وإنما تكون زائدة كألف فاعل

---

(١) ينظر : المفصل : ٣٨٨ .

(٢) هما من شواهد سيبويه : ٣ / ٣١٧ ، والمقتضب : ١ / ١٨٨ ، وينظر : الخصائص : ١ / ٢٣٥ ، والمفصل : ٣٨٩ ، والتخمير : ٤ / ٤٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠٧ . والرِّياط : ضَرْبٌ من الثياب ، فيها لِينٌ ، والقلنسوة : لباس الرأس .

(٣) قال السمعاني في الأنساب : ٩ / ٧٩ : " العَنْسِي : بفتح العين المهملة وسكون النون وفي آخرها سين مهملة ، هذه النسبة إلى " عنس " وهو عنس بن مالك بن أُدد بن زيد ؛ وهو من مَذْحِج في اليمن " . أقول : ومنهم الأسود العنسي الذي ادّعى النّبوّة ، ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٠٥ .

(٤) نقله الرعيني في شرحه : ١ / ٢١٣ ، ولم يُشر إلى ابن النحوية . وينظر : المقتضب : ١ / ٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣٧ .

واسم الفاعل و" أنا "[١]، أو منقلبة عن واو أو ياء كألف " مَغْزَى ، وغَزَا ، ومَرْمَى ، ورَمَى " ، وأصله " مَغْزَوٌ ، وغَزَوَ ، ومَرْمَيٌ ، ورَمَيَ " ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما ، ولم يقع بعدهما ساكن فقلبتا ألفين .

وإنما تكون أصلاً في الحروف لأنها جوامد غير متصرف فيها ، من نحو : " ما ولا " ، أو في الأسماء غير المتمكنة من نحو : " ذَا ، و تَا ، و إِيَّا " .

فالمقصور : " كل اسم في آخره ألف مفردة "[٢] أَيْ : لا همزة معها ، وحكمه : الإعراب بالتقدير وجوباً في الأحوال كلها تعذراً ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة لأن امتدادها يمنع من قبولها الحركة ، والحركة تحبس الحرف عند مخرجها فلا يمتد ، فالحركة والمد لا يجتمعان فيستلزم المد السكون ، والحركة على الساكن متعذرة ، وإلا اجتمع السكون والحركة ، وهما نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

وسُمِّي مقصوراً إما من: " قَصَرْتُ الصَّلاَةَ " إذا لم تُتِمَّهَا ؛ لأنه لم يتم بالحركة[٣]، وإما من : " قَصَرْتُ المَرْأَةَ " إذا حَبَسْتَهَا ؛ فهي مَقْصُورَةٌ وقَصِيْرَةٌ[٤] ، قال[٥] :

وَأَنْتِ الّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيْرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَاكَ الْقَصَائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيْرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

---

(١) فصل المؤلف القول فيها في بابها ، انظر : ٥٩٦ فما بعدها .

(٢) حدّه ابن جني بذلك في اللمع : ٩٩ ، وينظر : المقتضب : ١ / ٢٥٨ ، وشرح ابن القواس: ١ / ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢١٥ - ٢١٦ ، وزادوا : سُمِّي مقصوراً من القصر ، ضدّ المدّ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ٤٠ - ٤١ ، وأنشد البيتين .

(٥) هو كثير عزَّة ، والبيتان في ديوانه : ٣٦٩ . وينظر : المعاني الكبير : ١ / ٥٠٥ ، والمخصص : ١٢ / ٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٩٤ . والبحاتر : القصيرات المجتمعات الخلق .

ومنه : ﴿ حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِي الخِيَامِ ﴾(١) أي محبوسات فيها ؛ لأنه حبس عن الحركة .

وتمثيله " بعَصاً ، وحُبْلَى " تمثيل لجريان منع الصرف في المعتل كما في الصحيح.

والمنقوص : " كل اسم في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة "(٢) فإن فقدت خفتها كـ" صَبِيّ " ، أو سكن ما قبلها كـ" ظَبْي " ، جرى مجرى الصحيح وسيأتي .

وحكمه الإعراب تقديراً في حالتي الرفع والجر استثقالاً للضمة والكسرة على الياء ، وبذلك سُمِّي منقوصاً ؛ لأنه نقص الحركتين في الحالتين ، وهو معنى قوله :

سُمِّي مَنْقُوصاً لِنَقْصِ حَلِّهِ

فإذا نصب أعرب لفظاً لخفة الفتحة مثل / : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ ﴾(٣) و ﴿ فَاقْطَعوا أَيدِيَهما ﴾(٤) . ٢٢/ب

فإعرابه تقديراً للاستثقال لا للتعذر ، لأن الإتيان فيه بالحركة ممكن ولكنه مستثقل ، ولذلك اختلف في وجوب التقدير ومنعه فقيل : واجبٌ لأنه لما فات الإتيان بالحركة للثقل قُدِّرَت ، وقيل : ممتنع لأن الحركة مقدور على إظهارها ، فلا فائدة في تقديرها بخلاف المقصور .

وإذا كان المقصور والمنقوص منونين حذفت ألف المقصور في الأحوال كلها ، وياء المنقوص في حالتي الرفع والجر لالتقاء الساكنين : هما والتنوين ، وكان حذفُهما أولى من حذفِهِ لثلاثةِ أوجُهٍ :

---

(١) سورة الرحمن : الآية : ٧٢ .

(٢) ينظر : المرتجل : ٤٠ ، وأسرار العربية : ٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٦ .

(٣) سورة الأحقاف : من الآية : ٣١ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .

الأوَّل : أن أثرهما وهو الفتحة قبل الألف ، والكسرة قبل الياء ، يَدُلُّ عليهما بعد الحذف ، والتنوينُ لا دليلَ عليه بعد حذفه .

الثاني[١] : أنَّ التنوينَ يدلّ على معنى وهو الأمكنية ، وألف المقصور وياء المنقوص لا يدلان على معنىً ، وإذا دار الأمر بين حذف ما يدل على معنى وحذف ما لا يدل على معنى كان حذف ما لايدل على معنى أولى .

الثالث : أن الألف والياء ثابتتان والتنوين طارئ والطارئ يزيل حكم الثابت بقوة الورود .

وياء " الشَّجِي " مخففة ، تقول : " شَجِيَ الرَّجُلُ يَشْجَى شَجًى " فهو شَجٍ[٢] ، وفي المثل[٣] " وَيْلٌ للشَّجِي مِنَ الْخَلِي " ، قال المبرد[٤] : وياء " الخليّ " مخففة أيضاً لاقترانه بـ" الشجي " ، قال : وقد يُشدّدان في الشعر ، وأنشد[٥] :

نَامَ الْخَلِيُّوْنَ عَنْ لَيْلِ الشَّجِيِّنَا ... شَأْنُ السُّلاَةِ سِوَى شَأْنِ الْمُحِبِّيْنَا

فإن جعل " الشَّجِيُّ " فعيلاً بمعنى مفعولٍ من : " شَجَاهُ الحُزْنُ " فهو مَشْجِيٌّ وشَجِيٌّ ، كان بالتَّشديدِ لا غير .

* * *

(١) ينظر : المقصور والممدود لابن السّكّيت : ٤١ .

(٢) وذلك إذا اعترض في حلقه عظمٌ أو نحوه . ينظر : اللسان : (شجا) .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٠ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٣٣٨ ، ومجمع الأمثال : والمثل لأكثم بن صيفي ، قاله في قصّة طويلة مستوفاة في كتب الأمثال .

(٤) لم أجده في كتبه ، وانظره في الصحاح : (شجا) منسوباً إليه ، وهو مخالفٌ لما رواه المؤلف هنا ، قال الجوهري : " قال المبرّد : ياء الخَلِيّ مشدّدة وياء الشجي مخففّة ، قال : وقد شُدِّد في الشعر ، وأنشد : نام الخليون .... " ، وقول المؤلف : " مخفّفة أيضاً لاقترانه بالشجي " عكسه تشديد " الشجي " لاقترانه بـ" الخلي " ، وقد رُوي بها المثل ؛ إلا أن يكون من : " شجاه الحزن " ، وذكره المؤلف لاحقاً .

(٥) البيت في شرح ابن الخباز : ١ / ١٠٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٢٥ ، وينظر : الصحاح واللسان : (شجا) ، غير منسوب .

[إعراب ما جرى مجرى الصحيح]

وَالْــــوَاوُ وَالْيَـــاءُ إِذَا مَـــا كَـــانَا فِــي اسْــمٍ حَــوَى قَبْلَهُمَــا إِسْــكَانَا
أَوْ كَــانَ مَهْمُـــوزاً كَمِثْــلِ الشَّــاءِ وَالظَّبْــــيِ وَالآيِ وَكَالْكِسَـــاءِ
وَالْـعَـــدْوِ وَالْعَــدُوِّ وَالْكُرْسِـــيِّ جِـــئْتَ بِـــإِعْرَابٍ لَهَـــا جَلِـــيِّ

إذا كان في آخر الاسم واو أو ياء ساكن ما قبلهما صحّتا وجرتا في تحمُّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصّحاح ، إلّا أن يكون الساكن ألفاً زائدة فإنَّهما تُعلّان بقلبهما همزتين مثل " كِسَاء ، ورِدَاء " ، لأنَّ الزائد يُقدَّر كالمعدوم[(١)] ، فكأنّه لم يسكن ما قبلهما .

فإن لم تكن الألف زائدة كألف " وَاو ، و زَاي " صحّتا و لم تقلبا همزة ، فألف " واو " عند أبي الحسن[(٢)] منقلبة عن واو ؛ لأنَّها لم تسمع منهم إمالتها ، ولو كانت عن ياء لأُميلت ، وعند أبي علي[(٣)] عن ياء إذ ليس في العربيّة ما فاؤه وعينه ولامه واو ، وألف " زَاي " منقلبة عن واو ولامها ياء ؛ لأنَّها من لفظ " زَوَّيْتُ " فالعين معتلَّة واللام صحيحة ، فعلى هذا تقول : زَوَّيْتُ [زاياً][(٤)] حسنةً ؛ أيّ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٨٥ ، والممتع : ٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧ ، وقول المؤلف : " تُعَلّان بقلبهما همزتين " هذا في مرحلة تالية ، إذ تقلبان ألفين ، ثم تقلبان همزتين ، قال ابن عصفور : « .... فكما أن الياء والواو يُقلبان إلى الألف إذا انفتح ما قبلهما وكانا في الطرف ، فكذلك قُلِبا في هذا الموضع ، فلما قُلبت الياء والواو ألفاً التقى ساكنان ؛ الألف المبدلة والألف الزائدة قبلها ؛ فقُلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين إذ لابُدَّ من التحريك ، وتحريك الألف لا يمكن ؛ فقُلبت إلى أقرب الحروف لها مما يقبل الحركة وهو الهمزة » .

(٢) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٥٩٨ ، والممتع : ٢ / ٥٦٠ .

(٣) المسائل الحلبيات : ٨ ، وانظر المصدرين السابقين . وقد ناقش ابن جني الرأيين وساوى بينهما .

(٤) في الأصل : « زيّاً » ، تحريف .

٢٣/م كتبتها ، وقد روي عن زيد[1] بن ثابت / أنه سمع قارئاً يقرأ : ﴿ وانظُر إلى العِظَام كَيفَ نُنشِزُها ﴾[2] فقال : إنما هي زاي فزيِّها ، فعلى هذا تكون ألفها عن ياء .

وفيها أربع لغات[3] ، هذه ، و " زَاءٌ " بالمد ، و " زَا " بالقصر ، و " زَيْ " كـ" وَيْ " .

واختلف في علة تحمُّل الواو والياء حركات الإعراب إذا سَكَن ما قبلهما ؛ فقال الإمام عبد القاهر[4] : لأنه إذا سكن ما قبلهما كان في حكم الموقوف عليه فيكون ما بعده في حكم المبدوء به ، فيجب تحريكه لأنه لا يُبتَدأ بساكن .

وقيل[4] لخفَّتهما بسكون ما قبلهما لأن الحرف يُخِفُّ النطقُ به لسكون ما قبله ، ألا ترى أنك تقول : " غَزْوٌ ، ورَمْيٌ " ولا تُحِسُّ في ذلك استثقالاً كما لا تُحِسُّه في " ضَرْبٍ " .

وقيل : وذلك مُدرَكٌ بالضرورة[5] .

ولا فرق بين أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً كـ" ظَبْي ، ودَلْو " ، أو معتلاً وهو إما واو كـ" عَدُوّ " أو ياء كـ" وَلِيّ " ، ولا تكون الواو إلا مع واو ولا الياء إلا مع ياء لتعذر اجتماعهما لأنه إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وإدغامها فيها .

---

(١) ينظر : اللسان : (زوي) .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٥٩ ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، بضمّ النون الأولى وبالراء ، وقرأ عاصم أيضاً : ﴿ نَنْشُرُها ﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين والراء . ينظر : السبعة : ١٨٩ ، والمبسوط : ١٥١ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٩٣ .

(٣) ينظر : اللسان : (زوي) .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٥٧ .

(٥) الضرورة هنا التقاء الساكنين ؛ لأنها لو سكنت التقى ساكنان هما والساكن قبلهما . ينظر : شرح ابن القوّاس : ١ / ٢٤٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٣١ .

أو ألف كـ" آي " في جمع " آية " ، وأصله عند البصريين[١] أَيَيٌ على وزن " فَرَسٍ " ، فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهكذا يقول سيبويه في " آية " .

وعند الكوفيين[١] " آيِيٌ " على وزن " فَاعِلٍ " فحذفت الياء الأولى ، وهو عند البصريين ضعيف لأنه يستلزم وقوع الياء متطرفة بعد ألف زائدة وذلك يقتضي قلبها همزة مثل : رداء .

وأما ما في آخره همزة فلا تخلو همزته من أن تسبقها ألف أو لا تسبقها ، فإن سبقها خُصَّ ما هي فيه باسم الممدود لإمكان امتداد الصوت به لوجود الألف ، وسواء كانت الألف بدلاً من أصل مثل " شَاء ، ودَاء " وجمعه " أَدْوَاء " ، أو زائدة مثل " حَمْرَاء " ، وقد سمَّاه مهموزاً ، وهو اصطلاح طاهر بن أحمد[٢] فيما كانت ألفه بدلاً من أصل لأنها في نِيَّة الحركة .

وإن لم يسبقها ألف خُصَّ باسم المهموز ، وسواء سُكِّن ما قبلها كـ" خَبْء ، و رِدْء "[٣] ، أو حُرِّك بالضم كـ " أَكْمُء " ، أو بالفتح كـ[رَشَإ][٤] ، أو بالكسر كـ" قَارِئ " ، وكيف ما كان فهو معرب لفظاً لصحَّة الهمزة ، وإن كانت قريبة من حروف العلة لمشاركتها للألف في المخرج .

---

(١) ينظر : الزاهر : ١ / ٣٤٢ ، والممتع : ٢ / ٥٨٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٨٨ ، وفيها أربعة أقوال أُخر غير ما ذكر المؤلف : أَيَيَةٌ بزنة " فَلَعَة " ، وأَيَّة على مثال " حَيَّة " ، وأَيُيَة على مثال " سَمُرَة " ، وأَيِيَة على مثال " نَبِقَة " ، ذكرها الشيخ خالد الأزهري ، وذكر المآخذ عليها .

(٢) لم أجده في كتبه ، وانظره في : شرح ابن الخباز : ١ / ١٠٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٤٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٣٢ .

(٣) " الخَبْء " من معانيه : الغيب ، والرِّدْء : المُعِين . ينظر : اللسان : (خبأ - ردأ) .

(٤) في الأصل : " رسآء " تصحيف وتحريف . والرَّشَأُ : الظَّبي إذا تحرّك ومشى مع أمّه ، والرَّشَأُ أيضاً : شجرٌ يُشبه الخروع ، والرَّشَأُ : عشبةٌ تُشبه القَرْنُوَة . ينظر : اللسان : (رشأ) .

و" الشاء " اسم جمع[١] " شاة " وأصله : " شَاهٌ " ، فأبدلت الهاء همزة ، وأصل " شاة : شَاهَةٌ " فحذفت الهاء ، وأصل " شَاهَةٍ : شَوَهَةٌ " ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، يدلُّ على ذلك جمعها على " شِيَاهٍ " وتصغيرها على " شُوَيْهَة "[٢]، ومن شواهد الإقواء قول بعض العرب[٣] : وقد ربَّى جَرْوَ ذِئْبٍ مع سَخَلةٍ له بلبن أمِّها فلما شَبَّ واستوى أكَلَها :

أَكَلْتَ شُوَيْهَةً وَفَجَعْتَ قَوْماً   بِشَاتِهِمُ وَأَنْتَ لَهُمْ رَبِيْبُ
غُذِيْتَ بِدَرِّهَا وَرَبَيْتَ مَعْهَا   فَمَنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَبَاكَ ذِيْبُ
إِذَا كَانَ الطِّبَاعُ طِبَاعَ سُوْءٍ   فَلَيْسَ بِنَافِعٍ أَدَبُ الأَدِيْبِ

وقد رُوِي مرفوعاً وخُرِّج على أن أصله " أَدَبٌ الأَدِيبُ " بتنوين " أَدَب " ورفع " الأديب " على أنه معمول / المصدر ، ولكنه حُذف منه التنوين حذفه من قول أبي ٢٣/ب
الأسود الدؤلي[٤] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   وَلاَ ذَاكِرَ اللهَ إِلاَّ قَلِيْلاَ

* * *

---

(١) هو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٦٠ ، وأبو علي الفارسي فيما رواه عنه ابن جنّي في المنصف : ٢ / ١٤٥ . ومنهم من يرى أنها جمع " شاة " . ينظر : المقتضب : ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٤٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر : الممتع : ٢ / ٦٢٦ ، والصحاح واللسان والتاج : (شوه) .

(٣) الأبيات في عيون الأخبار : ٢ / ٥ ، والقوافي للتنوخي : ١٦٧ . ويروى الشاهد :

فَلاَ أَدَبٌ يُفِيدُ وَلاَ أَدِيْبُ

ويروى أيضاً :

فَلَيْسَ بِنَافِعٍ فِيهَا الأَدِيْبُ

وعليهما فلا إقواء في البيت .

(٤) البيت في ديوانه : ١٢٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٦٩ ، والمقتضب : ١ / ١٥٧ . وينظر : شرح الرعيني : ١ / ١٤٢ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٧٤ . وعدّوا الحذف هنا ضرورة ، ومنهم من يرى أن لا ضرورة ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، و " ذاكر " مضاف إلى لفظ الجلالة ، قال البغدادي :" وإنّما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير " .

[إعراب الأسماء الستة]

وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعاً إِنْ تُضِفْ وَالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ أَلِفْ
أَخٌ أَبٌ حَمٌ هَنٌ وَفُوهُ ذُو الْمَالِ قُلْ وَلاَ [يَجُوزُ][1] ذُوهُ

هذه الأسماء الستة لها ثلاثة أحوال :

حالة تكون فيها غير مضافة فتكون معربة بالحركات على عيناتها بعد حذف لاماتها تخفيفاً كـ" يَدٍ ، ودَمٍ" تقول : " أَخٌ ، أَبٌ ، حَمٌ ، هَنٌ ، فَمٌ " ، ووزنها " فَعٌ " ، وكلها يجوز أن تستعمل غير مضافة إلا " ذُو " [لأنه][2] وضع وُصلَةً إلى الوصف بأسماء الأجناس الظاهرة فلا يقطع عن الإضافة لأنه ليس مقصوداً في نفسه وإنما المقصود ما يضاف إليه ولا يضاف إلى مضمر ، و أمَّا قول كعب[3] بن زهير:

صَبَحْنَا الْخَزَرْجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَادَ ذَوِي أُرُوْمَتِهَا ذَوُوْهَا

وقول الآخر[4] :

إِنَّمَا يَعْرِفُ [ذَا] الْفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوْهُ

فشاذٌ .

---

(١) في الأصل : " تقول " ، وهو خطأ ، والمثبت من الدرة الألفية : ٥ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٢٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٠ ، وشرح النيلي : ١ / ١٠٧ .

(٢) في الأصل : " ولأنه " ؛ بزيادة الواو .

(٣) البيت في ديوانه : ٢١٢ . وينظر : المعاني الكبير : ٢ / ١٢٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٢ .

(٤) هو أبو العتاهية ، والبيت في ديوانه : ٤٢٣ . وينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ١١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٢ .

وكلُّها تُقْطَع عن الإضافة بغير شرط إلا " فُوك " فإنه إذا قطع عن الإضافة اشترط أن تُبدل من واوه ميمٌ[١] ؛ لأنه لو قطع على قياس أخواته لقيل : فُو ، فهو بوزن أَخٍ، فتَتَحرّك الواو ويَنفتِح ما قبلها فتُقلب ألفاً ، وهو منصرف ، فيدخله التنوين وتحذف الألف لالتقاء الساكنين ، ويؤدِّي إلى بناء الاسم المتمكِّن على حرف واحدٍ ، فأُبدِل من واوِه ميمٌ ؛ لأنها من مخرجها[٢] وثُلِّثَتْ الفاءُ ، فالضم تنبيهٌ على أصل الميم ، والكسر تنبيهٌ على أن ما أُبدل منه الميم كان جائزاً قلبه ياءً ، والفتح على ما كان فإذا أُضيف بَعْدُ جاز الإبدال وتركه .

وأصله : " فَوَهٌ " بالتحريك[٣] بدليل جمعه على " أَفْوَاهٍ " وتصغيره على " فُوَيْهٍ " فحذفت منه الهاء وعومل بما ذكرناه .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٥٣ ، والممتع : ٢ / ٦٢٥ .

(٢) ينظر : اللسان : (فوه) .

(٣) وهو رأي أبي علي الفارسي في العسكريات : ١٧٠ - ١٧٣ ، قال : « اعلم أن أصل هذه الكلمة " فَعَل " ، الفاء منه مفتوحة تسمعها كذلك ، والعين منه واو ، واللام منه هاء ... فحذف للتخفيف .... وهذه الحروف إذا وقعت حروف إعراب لزم انقلابها ألفاً لكونها متحركة طرفاً واقعة بعد متحرك » ، وينظر : اللسان والقاموس والتاج : (فوه) قال الزبيدي : « .... لأنّ فماً أصله فَوَه بالتحريك أو بالتسكين » ويرى بعضهم أنّه بزنة " فَعْل " ساكن العين ، قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٥٣ : « وأما " فم " فأصله " فَوْهٌ " بزنة فَوْزٍ » . وقال ابن جني في سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٤١٣ : « فَمٌ وأصله فَوْهٌ بوزن سَوْط » ثم قال في ٤٢٠ : « فإن قلت فهلاّ قضيت بحركة العين لجمعك إياه على أفواه ، ألا ترى أنّ أفعالاً إنما هو في الأمر العام جمع فَعَل نحو بَطَل وأبطال ، وقدم وأقدام ، ورسن وأرسان ؛ فالجواب أن فعلاً مما عينه واو بابه أيضاً أفعال وذلك نحو سوط وأسواط .... فـ فَوْهٌ لأن عينه واو أشبه بسوط منه بقدم ورسن فاعرف ذلك » وينظر : الكتاب : ٣ / ٣٦٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٦١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤٠ .

وحالة تكون فيها مضافة إلى ياء المتكلم فتكون معربة بالتقدير على الأصح[(١)] ، كسائر ما يضاف إلى ياء المتكلم من الأسماء فتقول : " أَخِي ، وأَبِي ، وحَمِي ، وهَنِي ، وفَمِي " ، في الأحوال كلها ، وقد أطلق الإضافة و لم يقيدها بأن تكون إلى [غير] ياء المتكلم ، بل جَعل الشرط في إعرابها بالحروف مطلق الإضافة ، فورد عليه هذا .

والمبرد[(٢)] يجيز تشديد الياء ، وأنشد :

وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو الْمَجَازِ [بِدَارِ]

ورُدَّ : بأنه يجوز أن يكون أقسم بالأب مجموعاً جمع السلامة كما جمع في قول الشاعر[(٣)] :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِيْنَا

---

(١) سبق أن نقل المؤلف عن الجرجاني أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ، انظره في الصفحة : ، وجعل العكبري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، في كتابه التبيين : ١٥٠ ، ويرى ابن جني في الخصائص : ٢ / ٣٥٦ : أنه لا معرب ولا مبني . يبقى رأي رابع أنه معرب في حال ومبني في حال آخر .

(٢) لم أجده في كتبه ، وهي عبارة الزمخشري في المفصل : ١٠٩ ، ويبدو أن المؤلف نقلها عنه ، وينظر : التخمير : ٢ / ٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٦ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٣٤ ، إلا أن المؤلف - رحمه الله - أضاف : " يجوز أن يكون أقسم بالأب " . والبيت لمؤرج السلمي ، شاعر من شعراء الدولة الأموية وصدره :

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى

وانظره في مجالس ثعلب : ٢ / ٤٧٦ ، ومعجم ما استعجم : ٢ / ٦٣٥ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤٦٧ ، وأورد رأي المبرد . ويرد البيت في كتب التراجم لأن الكسائي لمّا اعتلّ تمثّل به ، ينظر : إنباه الرواة : ٢ / ٢٦٩ ، ومعجم الأدباء : ١٣ / ١٩٩ . وذو المجاز : من أسواق العرب في الجاهلية يقع بالقرب من عرفة .

ويروى : " ذا النخيل " و " ذا النجيل " ، وهما موضعان قرب المدينة .

(٣) هو زياد بن واصل السلمي ، شاعر جاهلي ، أخباره في خزانة الأدب : ٤ / ٤٧٨ . والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب : ٢ / ١٠١ . وانظر مصادر التخريج في البيت السابق .

وتقول : فَمِي لأنه كذلك في الإفراد ، والفصيح(١) في تشديد الياء لأن قلب الواو ميماً إنما كان للتنوين وقد أُمِن في الإضافة ، ووقعت الواو قبل ياء المتكلم ، فلمَّا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ؛ فقيل : "فِيَّ " بالتشديد في الأحوال كلها .

وحالة تكون / فيها مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة فتثبت فيها الواو رفعاً ٢٤/م والألف نصباً والياء جراً ، وقد اختلف في إعراب هذه الأسماء في هذه الحالة على ستة مذاهب(٢) :

الأول(٣) : أنها معربة بهذه الحروف ، وأن هذه الحروف علامات إعراب لا حروف إعراب .

ورُدَّ هذا(٤) : بأن علامات الإعراب زائدة على الكلمة ومن جملة هذه الأسماء " فُوكَ ، وذُو مالٍ " فلو كانت هذه الحروف علامات إعراب أدى إلى بقائها على حرف واحد وهو عديم النظير؛ إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرف واحد .

الثاني(٥) : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وأن هذه الحروف إشباع لها ، ورُدَّ : بأن الإشباع إنَّما ورد عنهم في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام(٦) ،

---

(١) ينظر : المفصل : ١٠٩ ، واللسان (فوه) .

(٢) وهي كذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٩ وزاد بعضهم على الستة . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٦ - ٨٣٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، والاختلاف في إعراب الأسماء الستة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف : ١ / ١٧ ، والتبيين : ١٩٣ .

(٣) هو رأي قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين . ينظر : الجمل : ٣ ، والتبيين : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٧ ، والمساعد : ١ / ٢٩ ، وهمع الهوامع: ١ / ٣٨ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٠ .

(٥) هو رأي المازني والزجاج ، ينظر : الإنصاف : ١ / ١٧ ، والتبيين : ١٩٤ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ .

(٦) ويُرَدّ أيضاً بأن " فاك ، وذا مال " تبقى على حرف واحد . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٠ .

وذلك كقول الشاعر[١] في إشباع الضمة :

اللهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفُّتِنَا يَوْمَ اللِّقَاءِ إِلَى أَحْبَابِنَا صُوْرُ
وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يُدْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُوْرُ

الصُّورُ : جمع " أَصْوَر " كـ" أَحْمَر ، وحُمْر " من " الصَّوَر " ، بالتحريك : و[هو][٢] المَيْل يقال[٣] : " رَجُلٌ أَصْوَرُ ، بين الصَّوَرِ " ؛ أي مَائلٌ مُشْتَاقٌ . وقول الآخر[٤] في إشباع الفتحة :

أَعُوْذُ بِاللهِ مِنَ الْعَقْرَابِ
الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ

أراد بالعَقْرَاب : الجنس ؛ فلذلك وصف المفرد بالجمع . وقول الآخر[٥] في إشباع الكسرة :

يُحِبُّكِ قَلْبِي مَا حَيِيْتُ وَإِنْ أَمُتْ يُحِبُّكِ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيْبُ

أي تَرِبٌ ، يقال[٦] : تَرِبَ الشَّيْءُ بالكسر فهو تَرِبٌ ؛ إذا أصابه التُّرَابِ .

---

(١) هو إبراهيم بن هرمة ، والبيتان في شعره : ٢٣٨ - ٢٣٩ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٦ ، والإنصاف : ١ / ٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٠ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٤٤ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٢١ . وفي المصادر : " الفراق " بدل " اللقاء " ، وهو الصحيح لأنه موقف فراق ، بدليل قوله : " حيثما سلكوا " . ويروى : " يثني " بدل " يدني " .

(٢) في الأصل : " هي " ، تحريف .

(٣) ينظر : اللسان : (صور) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢١ ، وضرائر الشعر : ٣٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٧٢ ، وشرح أبياته : ٦ / ١٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٩١ ، غير منسوبين .

(٥) البيت في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢١ ، وضرائر الشعر : ٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٩١ ، غير منسوب .

(٦) ينظر : اللسان : (ترب) .

الثالث[1] : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف أيضاً ولكنها منقولة إليها من الحروف ، وأن الأصل في الرفع " هذا أَخَوُك " بضم الواو بعد فتحةٍ ، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت عنها إلى ما قبلها ، فسكنت الواو وانضم ما قبلها فقيل : " أَخُوْكَ " ، ففيها [في][2] الرفع نقل فقط ، وفي النصب : " رَأَيْتُ أَخَوَكَ " بفتح الواو بعد فتحة ، فتحرَّكتِ الواوُ وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً فقيل : " أَخَاكَ " ، في النصب قلب فقط ، وفي الجر : " مَرَرْتُ بِأَخَوِكَ " بكسر الواو بعد فتحة فاستثقلت الكسرة على الواو فَنُقِلَت إلى ماقبلها فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً ، ففيها في الجر نقل وقلب ، وهذا مذهب أبي عمر الجرمي . ورُدَّ من وجهين[3] :

أما أولاً : فإنه غير مطَّرد في النصب ؛ لأن النقل على ماذُكر إنما هو في الرفع والجر دون النصب .

وأما ثانياً : فإن النقل إنما يكون من متحرك إلى ساكن في الوقف ، كقول زياد الأعجم[4] :

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ
مِـنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

وهذا هاهنا بالعكس ؛ لأنه نَقلٌ إلى متحرّك في الوصل .

(١) ذكر المؤلف - رحمه الله - لاحقاً أنه مذهب أبي عمر الجرمي ، وهو مذهب الربعي أيضاً . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٤٥ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٨٣٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ - ٣٩ .

(٢) مكررٌ في الأصل .

(٣) نقلهما الرعيني في شرحه : ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ولم يشر إلى ابن النحويّة .

(٤) البيتان في شعره : ٤٥ . وهما من شواهد سيبويه : ٤ / ١٨٠ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٨٦ ، والتخمير : ٤ / ٢٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٠ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٦١ .

الرابع[١] : أنها معربة بالحروف والحركات جميعاً ، ورُدَّ : بأن العامل الواحد لا يُحدث علامتي إعراب في شيء واحد ، وبأنه يؤدّي إلى بقاء " فُوك ، وذُو مالٍ " على حرف واحد .

الخامس[٢] : أنها معربة بانقلاب بعض هذه الحروف إلى بعض . ورُدَّ : بأنه مستلزم خروجها عن نظائرها ؛ لأنها من جملة الأسماء المفردة وليس في الأسماء المفردة ما يعرب بانقلاب الحروف[٣] / . ٢٤/ب

السادس[٤] : أنها معربة بالحركات مقدَّرة على هذه الحروف وأنها حروف إعراب، وإليه ذهب سيبويه ، وهو [الصحيح] ، والأصل في الرفع : " هَذَا أَخُوُكَ " بضمتين ، الأولى منهما تبع للثانية ، فحذفت ضمة الواو استثقالاً لها عليها وقُدِّرت ، وفي النصب : " رَأَيْتُ أَخَوَكَ " بفتحتين ، كذلك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وقُدِّرت عليها الفتحة تعذُّراً ، وفي الجر : " مَرَرْتُ بِأَخِوِكَ " بكسرتين كذلك أيضاً ، فحذفت كسرة الواو استثقالاً ، فحروفها في الرفع أصلية وفي النصب والجر منقلبة .

---

(١) هو رأي الكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ١ / ١٧ ، والتبيين : ١٩٤ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ .

(٢) هو رأي الجرمي أيضاً ، نُسِب إليه في التبيين : ١٩٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٩ . وتفسيره : إذا قلت : قام أخوك ، فعلامة الرفع عدم انقلاب الواو ، وإذا قلت : رأيت أخاك ؛ فعلامة النصب انقلاب الواو ألفاً ، وإذا قلت : مررت بأخيك ؛ فعلامة الجرّ انقلاب الواو ياءً . ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٢٤٨ .

(٣) ورُدّ أيضاً بأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً ، وبأن العدم لا يكون علامة . ينظر : همع الهوامع : ١ / ٣٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٥٩ ، والمرتجل : ٥٦ ، والتبيين : ١٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ . وقال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٢٧ : « وقال المصنّف : ظاهر مذهب سيبويه أنّ لها إعرابين ؛ تقديري بالحركات ولفظي بالحروف ، قال : لأنّه قدّر الحركة ثم قال في الواو : هي علامة الرفع ، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين » .

فإذا صُغِّرت في الحالة أُعربت بالحركات أيضاً تقول : " أُخَيُّك " بالضم والفتح والكسر ، وأصله : " أُخَيْوُك " بوقوع ياء التصغير قبل الواو التي هي لام فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها فزال موجبُ ثبوتِ الواو في الرفع ، وقلبِها ألفاً وياءً في النصب والجر .

وقد جاء في " أَخٍ ، وأَبٍ ، وحَمٍ " لغتان أخريان[1] :

إحداهما : أن تعاملَ معاملة المقصور بالألف في كل حال من الرفع والنصب والجر مفردةً ومضافةً إلى الياء وغيرها ، تقول : " جَاءَ الأَخَا ، والأَبَا ، والحَمَا " ، ومنه قول الشاعر[2] :

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفيه شاهد على استعمال المثنى بالألف في كل حال وفي المثل[3] : " مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَل " .

والثانية : إعرابها بالحركات حال الإضافة كما في الإفراد تقول : " جَاءَنِي أَخُكَ وأَبُكَ وحَمُكَ " بالضم والفتح والكسر ، قال[4] :

---

(١) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٩ ، والمساعد : ١ / ٢٦ . وزادوا لغة ثالثة ؛ وهي تشديد عيناتها .

(٢) ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحق ديوانه : ١٦٨ ، وينسبان إلى رجل من بني الحارث ، وإلى أبي النجم، وإلى بعض أهل اليمن . وينظر : الإنصاف : ١ / ١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٦٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٥ وفصل البغدادي نسبة البيتين .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٧١ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٣٤١ ، والمستقصى : ٢ / ٣٤٧ ، واللسان : (جرل) . وروايته فيها : " مكره أخوك .. " وعليها يفوت الاستشهاد . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٥٧ برواية المؤلف .

(٤) البيتان ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحق ديوانه : ١٨٢ ، وينظر : شرح التصريح : ١ / ٦٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٩ ، يمدح عديَّ بن حاتم الطائي .

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ
وَمَـــنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وانفرد " حَمُ " بلغتين أخريين[١] :

إحداهما : إجراؤه مجرى " خَبْءٍ "[٢] ، بالهمز في الأحوال كلها مفرداً ومضافاً ، وأنشد الفراء[٣] أيضاً :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَـــدَيْهِ دَارُهَا
تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

والثانية : إجراؤه مجرى دَلْوٍ كذلك .

وهو اسم لمن يكون من قبل الزوج كالأب والأخ وغيرهما ، ولا يكون لغير المرأة ، وأمَّا من قِبل المرأة فهم الأَخْتَانُ والصِّهْرُ[٤] .

وجاء في " هَنٍ " لغة أخرى[٥] وهي إعرابه بالحركات حال الإضافة أيضاً ،

---

(١) إضافة إلى استعماله استعمال المقصور والمنقوص . ينظر : اللسان : (حمأ) ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٦٣ .

(٢) الخَبْءُ بالفتح : الغَيْبُ . ينظر : اللسان : (خبأ) .

(٣) لم أجد البيتين فيما توفَّر لدي من كتبه ، وهما في الصحاح واللسان : (حما) ، عن الفرّاء .
والبيتان نسبهما العيني في المقاصد النحوية : ٤ / ٤٤٤ إلى منظور بن مرثد الأسدي ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٥ / ٢٤٢٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٢٥ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٤٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٣ . ويستشهد به النحاة على حذف الجازم وإبقاء عمله في قوله : " تِئْذن " وأصله: " لتئذن "، ثم كُسِر حرف المضارعة .

(٤) جاء في اللسان : (صهر) : " والأصهار : أهل بيت المرأة ، ولا يقال لأهل بيت الرجل إلا أَخْتَان ، وأهل بيت المرأة أصهار ، ومن العرب من يجعل الصِّهر من الأحماء والأختان جميعاً " .

(٥) إضافة إلى استعماله استعمال المقصور والمنقوص . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٠ ، والمساعد : ١ / ٢٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٩ .

تقول : " هنك " بالضم والفتح والكسر ، وفي الحديث[١] : « من تَعَزَّى بعَزَاء الجاهليّة فأعِضُّوه بِهَنِ أبيهِ ولا تَكْنُوا » ، ومنه قول الشاعر[٢] :

تَـــقُوْلُ يَاشَـيْخُ أَمَـا تَسْـتَحِي مِنْ شُرْبِكَ الْخَمْرَ عَلَـى الْمَكْبَرِ
وَأَنْـتِ لَـــوْ بَاكَـرْتِ مَشْـمُوْلَةً صَفْرَاءَ لَوْنَ الْفَرَسِ الأَشْـــقَرِ
رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيْهِمَـا وَقَـــدْ بَـدَا هَنْـكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

وفيه شاهد على جواز حذف حركة الإعراب ، أي : " هَنُكِ " على طريقة ﴿يأمرْكمْ﴾[٣] في قراءة من أسكن الراء .

* * *

---

(١) ينظر : الأدب المفرد ٢ / ٤٢٧ ، وغريب الحديث ، لأبي عبيد ٣ / ١٦٣ .

(٢) هو الأقيشر الأسدي ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، وقيل : ابن الأسود ، من بني أسد ، نشأ في أول الإسلام وأكثر شعره في الخمر والمجون ، وقصة الأبيات : أنه سَكِر فسقط فبدت عورته ، وامرأته تنظر إليه فضحكت منه . أخباره في الأغاني : ١١ / ٢٣٥ ، والمؤتلف والمختلف : ٥٦ . والأبيات في ديوانه : ٤٣ ، والبيت الشاهد من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٣ ، وينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٨٨ ، والخصائص: ١ / ٧٤ ، وضرائر الشعر : ٩٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٣٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤٨٤ . وربما نسبت الأبيات إلى ابن قيس الرقيات وإلى الفرزدق خطأ . والبيت الثاني يستشهد به النحاة على قصر الممدود : " صفراء " وروايته عندهم : " صفرا كلون " ، وهي الرواية المشهورة ، وإنما لم أثبت كاف التشبيه لأن البيت ينكسر بها إذا مُدَّت " صفراء " . ويروى : " صهباء ، و حمراء " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦٧ ، وهي قراءة أبي عمرو ، ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٤٩ .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ ... جَرّاً كَإِسْحٰقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

حكم غير المنصرف أن لايدخله كسر وأن يكون في موضع الجر مفتوحاً لشبهه بالفعل في كونه فرعاً من وجهين ، على ما نبين في باب ما لاينصرف ، فمنع من
الكسر الذي لا مدخل له فيما أشبهه ، وحمل الجر فيه على / النصب مقارضة كما ٢٥/ب
حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

واختلف في فتحة غير المنصرف في حالة الجر ؛ فقال سيبويه[١] : حركة إعراب لانتفاء موجب البناء ، ولأن حركته في الرفع والنصب إعراب ففي الجر كذلك .

وقال الأخفش والمبرد[٢] : حركة بناء مع الحكم بالإعراب ، قالا : لأن الفتحَ إعراباً حركةُ ما يقتضيه الفعل بغير واسطة ، لأن حركة ما يقتضيه بواسطة : الكسر ، فنافت حركته في حال الجر حركة الإعراب فكانت حركة بناء ، لأنه لا حركة متوسطة بين حركة الإعراب وحركة البناء .

وأجيب : بأن الفتح إعراباً يكون ما يقتضيه الفعل بغير واسطة إذا لم يكن نائباً عن الكسر ، أما إذا كان نائباً عنه كان مثله فلا منافاة .

وكان ينبغي ذكر هذا بعد قوله :

وَالجَرُّ فِيهِ بِانْكِسَارٍ ظَاهِرِ

" [لأنَّه] حركة ما يقتضيه بواسطة " في المنصرف[٣] ، ولكنَّه أخَّره إلى هذا .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١ .

(٢) لم أجده في كتب المبرّد ، وانظره في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٦٩ . وقد تبعهما الزجاج ، ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٣ .

(٣) في النص تقديم وتأخير ، وأصلحته حسب مراد المؤلف .

الموضع لما ذكرناه(١) في أول الباب من قصد ذكر المنصرف من الصحيح والمعتلِّ ، وقصدِ ذكر غيرِ المنصرف منهما .

وقد جمع هنا بين قافيتين :

إحداهما : مُتَرَاكِب(٢) ، ثلاثة متحركات بين ساكنين في قوله : " تَفَتُّحُهُ " .

والأخرى مُتَدَارِكٌ(٢) ، متحركان بين ساكنين في قوله : " شَرْحُهُ " وهو شيء خارج عن عيوب القافية(٣) العشرة التي هي : الإِقْوَاء ، والإِصْرَاف ، والإِكْفَاء ،

---

(١) ينظر فيما سبق : ١١٠ .

(٢) ينظر في المتراكب والمتدارك : الكافي : ١٤٨ .

(٣) الإصراف : إقواء بالنصب ، كقول الشاعر :

أطعمتُ جابانَ حتى اشتدّ مَغْرِضُهُ وكاد ينقدُّ لولا أنّه طَافَا

فَقُل لِجَابَانَ يتركنا لِطِيَّتِهِ نومُ الضُّحى بعد نوم اللّيل إسرافُ

والإكفاء : اختلاف الرويّ ، كقول الراجز :

قُبِّحْتِ مِنْ سَالِفَةٍ ومِنْ صُدُغْ

كأنّها كُشْيَةُ ضَبٍّ في صُقُعْ

والإجازة : اختلاف الرويّ كالإكفاء ، أو اختلاف عروضين ، كقوله :

مَنْ يسأل الناس يحرموه وسائل ا لله لا يخيبُ

سَاعِدْ بأرضٍ إذا كنت بها ولا تقُلْ إنني غريبُ

والتضمين : تمام وزن البيت قبل تمام معناه ، كقوله :

وهم وردوا الجفارَ على تميمٍ وهم أصحاب يوم عكاظ إنّي

شهدت لهم مواطنَ صادقاتٍ أتيتهمُ بِوُدِّ الصدر منّي

والإيطاء : إعادة القافية مرتين ، كقول الراجز :

يا ربِّ إني رجلٌ كما ترى

على قلوصٍ صعبةٍ كما تَرَى

والتحريد : اختلاف الضروب في الشعر ، نحو " فَعِلُنْ " في ضرب المديد إذا وقع معها " فَعْلُنْ " .

والسناد : الاختلاف قبل الروي ، كقوله :

=

والإِجَازَة ، والتَّضْمِين ، والإِيطَاء ، والتَّحْرِيد ، بالحاء المهملة ، والسِّنَاد ، والرَّمْل ، والإِقْعَاد .

وقد جاء في الرجز الجمع بين المُتَكَاوس[١] والمُتَرَاكِب والمُتَدَارِك من " مستفعلن " سالماً ومطوياً ومخبولاً[٢] ، إلا إن الأجود خلافه ، ومنه قول دريد[٣] بن الصمة :

يَالَيْتَنِي فِيْهَا جَذَعْ
أَخُبُّ فِيْهَا وَأَضَعْ

وهما مُتَرَاكِب ومُتَدَارِك .

ولو قال : " فَفَتْحُهُ " على أنه مبتدأ حذف خبره وجوباً لسدِّ الحال مسدَّه ، وهي « جراً » لأنّه مصدرٌ في موضع النصب على الحال على طريقة « ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً » أي : واجبٌ ، لتخلّص من ذلك[٤] .

* * *

فإن يكُ فاتني ومضى شبابي وأصبح عارضي مثل اللُّجَيْنِ
فَقَدْ أَلِجُ الخِبَاءَ على عَذَارَى كأنّ عيونَهُنَّ عيونُ عِيْنِ

والرمل : كل شعرٍ مهزول ليس بمؤلف البناء ، كقوله :

أقفر من أهله ملحوبُ فالقُطَّبِيَّاتُ فالذَّنُوبُ

والإقعاد : مختصٌّ بالبحر الكامل ؛ وهو خروج الشاعر من العروض الثانية إلى الأولى ، كقوله :

إنّا وهذا الحيَّ من يَمَنٍ عند الهِيَاجِ أعِزَّةٌ أكفاءُ
قومٌ لهم فينا دماءٌ جَمَّةٌ ولنا لديهم إحْنَةٌ ودِمَاءُ

فالبيت الأول من العروض الثانية : " فعلن " ، والبيت الثاني من العروض الأولى : " مستفعلن " .
ينظر : القوافي لأبي يعلى : ١٦٩ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٣ . والكافي : ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩ .

(١) المتكاوس : أربعة أحرف متحركة بين ساكنين في آخر البيت . ينظر : الكافي : ١٤٧ .

(٢) الطي : حذف الرابع الساكن ، والخبل : حذف الثاني والرابع الساكنين . ينظر : الكافي : ١٤٤ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٥ ، من التحقيق .

(٤) نقل الرعيني في شرحه : ١ / ٢٧١ كلام ابن النحوية هذا ، وعلق عليه بقوله : « ولم أرَ مَنْ سلك في ذلك مسلك الصواب من شراح هذا الكتاب إلا ابن النحوية ؛ فإنه قال : جمع ..... ولاشك أن الأمر كما قال » .

[الوقف]

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوْبِ ... بِأَلِفٍ عَنْ نُوْنِهِ مَقْلُوْبِ
وَفِي سِوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ إِبْدَالْ ... وَاحْذِفْ مِنَ الْمَنْقُوْصِ يَاءَ الإِعْلاَلْ
فَإِنْ تُعَرِّفْهُ فَأَثْبِتْهُ وَقِفْ ... وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُوْرِ [حَتْماً] [(١)] بِالأَلِفْ

الوقف[(٢)] : قطع الكلمة عما بعدها بالفعل إن كان بعدها شيء ، وبالقوة إن لم يكن ، ولذلك سمي وقفاً لأنه وَقْفٌ عن وصله بما بعدُ ، لا لأنه وَقْفٌ عن تَحريكِه ؛ لأنه قد لا يكون له حركةٌ في الوصل كالمبنيات ، إما لانتفاء سبب الإعراب كنحو " أ ب ت ث " أو لعروض مانع كنحو : ﴿ مَنْ ذَا الذِي يُقرِضُ اللهَ ﴾[(٣)] .

ويكون في الاسم كقولك : " هَذَا زَيْدْ " ، وفي الفعل : كقولك : " هُوَ يَضْرِبْ " ، وفي الحرف : كقولك لمن قال : أتخرج ؟ : " نَعَمْ " .

ويكون في الصحيح والمعتل والجاري مجرى الصحيح مثل : " اضْرِبْ "، وفي المتحرك ، ومنه في الصحيح المتحرك سبع لغات :

الأولى[(٤)] : الإسكان الصحيح بإبدال التنوين حرفاً من جنس حركة ما قبله في الأحوال الثلاث محافظة عليه ، / تقول : " هَذَا زَيْدُو ، ورَأَيْتُ زَيْدَا ، ومَرَرْتُ بزَيْدِي " . ٢٥/ب

---

(١) في الأصل : " وجهاً " تحريف ، وذكره الشارح لاحقاً ، بقوله : " متحتماً " .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧١ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٣٨ ، وحاشية الخضري : ٢ / ١٧٥ . وهو تعريف ابن الحاجب له ، وزاد عليه المؤلف : " بالفعل إن كان ... " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٥ .

(٤) هي لغة أزد السراة . ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٠ ، وشرح النيلي : ١ / ١١٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٧٧ .

الثانية(١) : بعدم الإبدال في الأحوال الثلاث حكاها الأخفش تقول : " هَذَا زَيْدْ ، ورَأَيْتُ زَيْدْ ، ومَرَرْتُ بزَيْدْ " .

الثالث(٢) : التفرقة بين المنصوب في إبدال التنوين ألفاً محافظة عليه ومراعاةً للفتحة في حصول المجانسة مع الخفة ، وبين المرفوع والمجرور في عدم الإبدال للثقل في المرفوع والإلباس في المجرور بالمضاف إلى النفس ، وإلى هذه اللغة أشار بقوله :

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوبِ ... بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبِ
وَفِي سِوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ إِبْدَالْ ... ...

أي : في سواه من المرفوع [والمجرور] ، ولم يذكر اللُّغةَ الأولى ولا الثانيةَ ، والإسكان في كل ما يوقف عليه هو الأصل ؛ لأنه لما وجب الابتداء بالمتحرك اختير الوقف بالسكون ليخالف الانتهاء الابتداء ويقابله .

الرابعة(٣) : الإشمام وهو ضمُّ الشفتين بعد الإسكان .

الخامسة(٣) : الروم وهو أن تروم التحريك .

السادسة(٤) : التضعيف وهو تشديد الحرف الموقوف عليه .

(١) وهي لغة ربيعة ، ينظر : الخصائص : ٢ / ٩٧ ، والتبيين : ١٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٦٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٧٧ . قال ابن جني : « حكاها الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين » .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٦ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٩ ، وحكم ابن الحاجب على هذه اللغة بأنها الأفصح .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٨ . وينظر في الاشمام والروم : الحجة لأبي علي : ١ / ١٥٩ ، والكشف عن وجوه القراءات : ١ / ١٢٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٤١ . وذلك نحو : « هذا خالدّ » . قال ابن هشام في أوضح المسالك : ٤ / ٣٤٥ : « وهو لغة سعدية » .

السابعة[١] : نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله .

وأما المعتل فلا يخلو من أن يكون منقوصاً أو مقصوراً ، والمنقوص لا يخلو من أن يكون نكرة أو معرفة ، فإن كان نكرة فلا يخلو من أن يكون مرفوعاً [أو مجروراً] أو منصوباً .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فمن العرب من يقف كما يصل ؛ أي : يحذف الياء إن زال موجب حذفها وهو التنوين إجراءً للوقف مجرى الوصل ، وهو اختيار سيبويه[٢] ، فتقول : " هَذَا قَاضْ ، ودَاعْ ، وعَمْ ، وجَوَارْ " ، ومنهم[٣] من يرد الياء لأنَّ الموجب لحذفها في الوصل وهو التنوين قد زال في الوقف فتقول : " هَذَا قَاضِيْ ، ودَاعِيْ ، وعَمِي ، وجَوَارِيْ " ، وهو اختيار يونس ، وفي التنزيل مرفوعاً : ﴿ ولكلِّ قَومٍ هَادِي ﴾[٤] ، ﴿ ومَا عِندَ اللهِ بَاقِي ﴾[٥] ومجروراً : ﴿ مَالَهُمْ مِن اللهِ مِنْ وَاقي ﴾[٦] وقرئ[٧] وقفاً بالحذف والإثبات .

وإن كان منصوباً[٨] فحكمه حكم الصحيح المنصرف المنون من إبدال التنوين ألفاً ؛ تقول : " رَأَيْتُ قَاضِيَا ، وسَمِعْتُ دَاعِيَا " كما تقول : " رَأَيتُ رَجُلاً " ؛ لأن الياء متحركة في الوصل ، فهو جارٍ مجرى الصحيح .

---

(١) ينظر : المصدران السابقان . وذلك نحو : " هذا بَكُرْ " .

(٢) الكتاب : ٤ / ١٨٣ . وينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨١ . قال سيبويه : « فهذا الكلام الجيِّد الأكثر » .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨٣ ، رواها عن أبي الخطاب ويونس ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٥ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ٧ .

(٥) سورة النحل : من الآية : ٩٦ .

(٦) سورة الرعد : من الآية : ٣٤ .

(٧) الإثبات قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون بالحذف . ينظر : السبعة : ٣٦٠ ، والإقناع : ١/ ٥٤٦ ، ٢ / ٦٧٥ .

(٨) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٠١ ، قال : « إلاّ على لغة ربيعة » ، وقد مضى تخريجها قريباً .

وإن كان معرفة فلا يخلو أيضاً من أن يكون مرفوعاً أومجروراً أومنصوباً ، فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فالأجود[١] إثباتُ الياء مثل : " جَاءَ القَاضِيْ ، وقَاضِيْ [دمشق][٢] ، ومَرَرْتُ بالقَاضِيْ " ؛ لأنها ثابتة في الوصل ، ومنهم[١] من يحذفها وقفاً فيقول : " هَذَا القَاضْ ، ومَرَرْتُ بِالقَاضْ " ، كأنه قصد الفرق بين الوصل والوقف ، ورأى أنَّ الوقف محلُّ تغييرٍ فكان أولى بالحذف .

وإن كان منصوباً[٣] ثبتت الياء ساكنة لغة واحدة ؛ لأنها متحركة في الوصل فتسكن في الوقف تقول : " رَأَيْتُ القَاضِيْ " و : ﴿ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي ﴾[٤] .

وإن كان مقصوراً فلا تخلو ألفه من أن تكون مبدلة من حرف أصلي واواً كان كـ" عصاً " أو ياءً كـ" رَحًى " أو زائدة للتأنيث كـ" حُبْلَى " ، فإن كانت مبدلة وقف عليها / بإثبات الألف متحتماً في الرفع والنصب والجر ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : ٢٦/ب

وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوْبِ حَتْماً بِالأَلِفْ

وقد اختلف النحاة في الألف الموقوف عليها على ثلاثة مذاهب :

فذهب سيبويه[٥] إلى أنها في النصب هي المبدلة من التنوين إجراء له مجرى

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨٣ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٠٠ ، قال الرضي في حذفها : « لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل » .

(٢) زيادة من شرح الرعيني : ١ / ٢٨٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨٤ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٠٠ .

(٤) سورة القيامة : من الآية : ٢٦ .

(٥) نسب هذا المذهب إلى سيبويه في كثير من كتب النحاة ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠١ ، والمساعد : ٤ / ٣٠٤ ؛ وشرح الرعيني : ١ / ٢٩٥ ، وغيرها .

الصحيح وأنها في الرفع والجر هي المبدلة من الحرف الأصلي وهو لام الكلمة إذ لا موجب لحذفها لزوال التنوين بالوقف وحذفها في الوصل إنماكان من أجله .

وذهب المازني[(١)] إلى أن الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة من التنوين لأن الإبدال من التنوين ألفاً في الصحيح في حال النصب دون الرفع والجر واواً وياءً إنماكان استثقالاً للواو والياء لأن الإبدال إنما هو على حسب الحركة ، والحركة في المقصور فتحة في الأحوال الثلاث فلم يؤدِّ الإبدال فيه إلى ثقل ، فأبدلت الألف من التنوين في الأحوال كلها محافظة عليها .

وذهب السيرافي[(٢)] إلى أن الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة من لام الكلمة ، واستدلَّ بالإمالة في قوله[(٣)] تعالى : ﴿ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى ﴾ قال : والألف المبدلة من التنوين لا تمال ؛ لأنها منفصلة وغير موجودة في الوصل ، وليست أيضاً لازمة في كل حال ؛ لتخلفها في الرفع والجر ، هذا إذا كان نكرة .

= وقال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٠٩ ، ٤ / ١٨٧ . قال : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تُحذف في الوقف » ، وقال : « واعلم أن كلَّ ياء أو واوٍ كانت لاماً ، وكان الحرف قبلها مفتوحاً ؛ فإنها مقصورة تُبَدل مكانها الألف ، ولا تُحذف في الوقف » . وقد اعترض الرضي في شرح الشافية : ٢ / ٢٨٣ على نسبة هذا الرأي إليه ، قال : « ولا يعطي كلام سيبويه ما نُسِب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً ، وما نُسِب إليه مذهبُ أبي علي في التكملة » ينظر : التكملة : ١٩٩ ، قال الفارسي : « فالوقف على هذه الأسماء المتمكنة المنتهية بألف في الأحوال الثلاثة بالألف .... إلا أن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بدل من التنوين ، وفي الجرّ والرفع هي التي تكون حرف الإعراب » .

(١) رأيه في : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠١ ، ونُسب أيضاً إلى الأخفش والفرّاء وأبي علي . وينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٤ .

(٢) شرح الكتاب : ٤ / ٢٤١ أ ، وينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٩٧ . ونُسب أيضاً إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائي . واستشهد أيضاً بوقوعها رويّاً .

(٣) سورة طه : من الآية : ١٠ ، وينظر في الإمالة : الكشف عن وجوه القراءات : ١ / ١٧٧ ، والإقناع : ١ / ٢٨١ ، والإمالة في القراءات : ٢٧٥ .

أما إذا كان معرفة فالوقف على الألف التي هي لام الكلمة إجماعاً .

وإن كانت للتأنيث ففي الوقف عليها أربع لغات :

الأولى[١] : هي الفصيحة المشهورة ، الوقف بالألف إذ لم يحدث لها ما يُوجب تغييرها ، فكانت ثابتة كحالها في الوصل .

الثانية[٢] : لغة فزارة وقيس ، وهي إبدالها [ياءً][٣] ، يقولون : " هذه حُبْلَيْ ، ودَعْوَيْ ، وذِكْرَيْ " لأن الياء تناسب الألف وهي أَبْيَنُ منها .

الثالثة[٤] : لغة بعض طيِّئ وهي إبدالها واواً يقولون : " هَٰذِهِ حُبْلَوْ ، وذِكْرَوْ " لأن الواو أَبْيَنُ من الياء ، ولا يقولون : " دَعْوَوْ " لئلاَّ يجمعوا بين واوين .

الرابعة[٥] : ما نقله الخليل من أن بعض العرب تقلبها همزة فتقول : " هَٰذِهِ حُبْلَأْ " ؛ وكذلك تفعل في المبدلة من التنوين وفي اللاحقة بضمير الغائبة نحو " رَأَيْتُ رَجُلأْ ، وَهُوَ يَضْرِبُهَأْ " كأنه لما رأى خفاء الألف وأنها لا اعتماد لها أتى بالهمزة ؛ لأنها أقوى الحروف اعتماداً ، مع مناسبتها للألف ؛ لأنها من مخرجها .

وحكم الجاري مجرى الصحيح من نحو " دَلْو ، وظَبْي " حكم الصحيح في الإسكان الصريح ، والإشمام ، والروم ، ونقل الحركة .

* * *

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠١ .

(٣) في الأصل : " واواً " ، تحريف .

(٤) ينظر : المصادر السابقة .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٢ ، ونسبها إلى بعض طيّئ .

وَالـــرَّوْمُ وَالإِشْـــمَامُ وَالتَّضْعِيْـــفُ وَالنَّقْـــلُ حَـــالاَتٌ بِهَـــا الْوُقُـــوْفُ

الإشمام أقرب إلى الإسكان الصريح من الروم ؛ فلذلك كان الأولى أن يُجعل بعده في الذكر ، والفرق بينه وبين الروم أن الإشمام يدرك بالبصر فحسب ؛ لأنه لا حظ له في النطق ، فيختص به البصير دون الأعمى ، والروم يدرك بالبصر والسمع ؛ لأن له حظاً في النطق فيشترك فيه البصير والأعمى . / ٢٦/ب

ويختص الإشمام بالمرفوع[1] ولا يجري في المنصوب والمجرور ؛ لأنه عبارة عن ضم الشفتين بعد الإسكان ، فلو جرى في المنصوب والمجرور لأوهم خلافَ إعرابه ، ولأنَّ مخرج الفتحة والكسرة مستورٌ بالشفتين ، فلا يمكن الإشارة إليهما ، فوجب إسقاطه فيهما .

ولا يجري هو ولا الروم في " الهاء " المبدلة في الوقف من " تاء التأنيث " المتحرِّكة في الأكثر[2] ، أما الإشمام فلأنَّ المقصود منه بيان حركة الموقوف عليه في الوصل ، فلو أُشِمَّت الهاء لأوهم ذلك ثبوتَها في الوصل ، وأمَّا الروم فلأن الحركة إنما كانت للتاء فلو جيء بها على الهاء لجيء بحركةٍ على حرف لم تكن عليه .

وتُوجَّهُ القليلة[3] وهو أن المقصود بهما بيان ما ثبت في الوصل ، والثابت في الوصل ضمة ، فأُتي بهما دلالة عليها ، هذا فيمن وقف عليها " هاء " .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٦٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٨ ، قال ابن يعيش : « وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور ، قالوا لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما ، والصواب ما ذكرناه ..... وبعض النحويين لا يعرف الإشمام ولا يُفرِّق بين الروم والإشمام » ، وقال أبو حيان عن مذهب الكوفيين : « ينبغي أن يُحمَل ذلك على الروم » .

(٢) هي عبارة ابن الحاجب نقلها المؤلف بالمعنى . ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٦ .

(٣) يُشير إلى اللغة القليلة ، وهي الوقوف على الهاء بالروم والإشمام . ينظر : المصدر السابق .

وأما من وقف عليها " تاء " كحالها في الوصل في مثل قوله[١] :

صَارَتْ قُلُوْبُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ
وَكَـــادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

فيجريان في التاء[٢] .

ولا يجريان أيضاً في ميم الجمع من نحو " إِلَيْهِمْ ، وعَلَيْهِمْ ، وفِيْهِمْ " ؛ إذ لا حركة في الوصل فيمن وصل بالإسكان ، والمقصود منهما إنما هو بيان حركة الوصل، وأما من ضَمَّ في الوصل وأشبع الضمة حتى صارت واواً فإنه إذا وقف بحذف الواو تَعَذَّرَا ؛ لأنهما لبيان حركة حرف آخر الكلمة ، والميم الموقوف عليها ليست آخر الكلمة[٣] ، وأمَّا من وصل بالضَّمّ من غير إشباع ، فيجريان فيهما .

ولا يجريان أيضاً في الحركة العارضة لالتقاء الساكنين إذا وُقِف على ما هي فيه في مثل : ﴿ وقَالَت اخْرُج ﴾[٤] فيمن ضَمَّ و لم يكسر على أصل التقاء الساكنين ، إذ ليس للحرفِ حركةٌ في نفسِه فيقصد بيانَها ، وإنما جاءت عارضةً لساكنٍ بعده ، فلمَّا قُطع عنه بالوقف صارت كالمعدومةِ لذهاب المقتضي لها .

---

(١) هو أبو النجم العجلي ، والبيتان في ديوانه : ٧٦ . وينظر : الخصائص : ١ / ٣٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢١٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٧٧ (الثاني فقط) .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٧ .

(٣) قال الرضي في شرح الشافية : ٢ / ٢٧٨ : " وأمّا من حَرَّكها في الوصل ووصلها بواو أو ياء ، فإنما لم يَرُمْ و لم يُشِمَّ أيضاً بعد حذف الواو والياء ، كما رام الكسرة في " القاضي " بعد حذف يائه ؛ لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله تعالى : [سورة القمر : من الآية : ٦] : ﴿ يوم يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ ، و لم يأتِ : " عليكمُ ، وإليهمِ " إذا وصلتهما بمتحرك بعدهما ، متحرّكي الميمين محذوفي الصلة؛ فكيف تُرَام أو تُشَمّ حركة لم تكن آخراً قطّ ؟ " .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٣١ .

وأمَّا التضعيف فهو زيادة حرف مثل الموقوف عليه وإدغامه فيه ، ويجري في كل صحيح متحرك ما قبل آخره ؛ لئلا يجتمع الساكنان غير مهموز لثقل الهمزة بعد مخرجها في حالتي الرّفع والجرّ دون النصب ، لئلاَّ تفوتَ الخِفَّةُ بإبدالِ التنوين ألفاً ، كقولك : " هَذَا فَرَجّْ ، ومَرَرْتُ بِفَرَجّْ " ، قال[1] :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِّ

مَـوْقِعُ كَفَّيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي

وتقول في الفعل المضارع : " هُوَ يَخْرُجّْ " ، وفي الماضي : " ضَرَبَّ "، كقوله[2]:

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

وأجازه سيبويه في المنصوب غير المنون محتجّاً بقوله[3] :

---

(١) هو منظور بن مرثد الأسدي . والبيتان في : النوادر : ٢٤٨ ، ومجالس ثعلب : ٢ / ٥٣٦ ، وأورد الأرجوزة ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٣٥ . وينظر : المحتسب : ١ / ١٠٢ ، وضرائر الشعر : ٥١ ، استشهدا بالثاني فقط . والبيتان غير متواترين ، واختلفت الروايات فيما بينهما . وقوله : " كأن مهواها " أي: الناقة ، والكلكل : الصدر . وقوله : " موضع كفي ..." يريد أنها خَفِيَّةُ الأثر لنحولها .

(٢) ينسب إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٦٩ ، والبيت من شواهد سيبويه : ٤ / ١٧٠ ، منسوباً إلى رؤبة ، وفي التخمير : ٤ / ٢٣٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٥٤ ، أوردا أرجوزة من ثمانية أبيات ، تشتمل على الشاهد ، والبيت الذي يليه ، ونقل البغدادي عن أبي محمد بن الأعرابي : " .... وليست الأبيات لرؤبة ، بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها " ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٦٩ ، وضرائر الشعر : ٥٠ .

وقبل البيت :

إني لأرجو أن أرى جَدَبًّا

(٣) البيت والذي قبله من أرجوزة واحدة ، وقبله :

وهَبَّـت الرِّيـحُ بمُورٍ هَبَّا

تترك ما أبقى الدَّبَا سبسبَّا

المور : الغبار ، والسبسب : القفر .

أَوْ كَالْحَرِيْقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

وأمَّا النقل فهو تحويل حركة الحرف الموقوف عليه في حالتي الرفع والجر إلى الساكن قبله إذا لم يكن حرفَ عِلَّةٍ كقَيْدْ وعَوْد ، تقول : هذا بكُر ، ومررت ببكِر ، قال(١) :

تَحْفِزُهَا الأَوْتَارُ وَالأَيْدِي الشُّعُرْ
وَالنَّبْلُ سِتُّوْنَ كَأَنَّهَا الْجَمُرْ

وقال(٢) / : ٢٧/م

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ
شُرْبَ النَّبِيْذِ وَاصْطِفَاقاً بِالرِّجِلْ

وتقول : " اضْرِبُهْ ، وضَرَبَتُهْ " ، قال أبو النجم(٣) :

---

(١) هو وَزَرٌ ، شاعرٌ من بني عُبْدَةَ بن عدي بن جُنْدَب بن العَنْبَر ، من بني تميم ، نسبهم في جمهرة النسب لابن الكلبي : ٢٥٢ . والأبيات ارتجز بها " وزر " هذا في يوم الوقيط ؛ يوم كان في الإسلام بين تميم وبكر بن وائل ، قال :

نَحْنَ حَمَيْنَا حِيْنَ لاَ يَحْمِي الْبَشَرْ
يَوْمَ الوَقِيْطِ والنِّسَاءُ تُبْتَقَرْ
قَوْسٌ تَنقَّاهَا مِنَ النَّبْعِ وَزَرْ

انظر الأبيات في : أيام العرب : ٤٢٨ ، والتخمير : ٤ / ٢٢٠ (حاشية) ، وانظر يوم الوقيط في العقد الفريد : ٥ / ١٨٢ . والبيتان في المفصل : ٣٣٨ ، وشرحه لابن يعيش : ٩ / ٧٠ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٥٩ .

(٢) ينسبان إلى أبي سوار الغنوي . وهما في : النوادر : ٢٠٥ ، والإنصاف : ٢ / ٧٣٤ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣١٢ .
وقوله : " بنو عجل " هم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . ينظر : جمهرة النسب : ٥١٧ ، ٥٤٤ .

(٣) الأبيات في ديوانه : ١٦٦ . والبيت الشاهد من شواهد سيبويه : ٤ / ١٨٠ . وينظر : المفصل : ٣٣٩ ، والتخمير : ٤ / ٢٢٢ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣١٦ . ويروى : " أَزْحِلْهُ " وزَحِّلْه : أَبْعِدْهُ ، ومنه سُمِّي زُحَل لبعده عن الأرض .

قُمْنَا عَلَى حَرْبٍ شَدِيْدٍ وَجَلُهْ
نَمُـــــــدُّ حَبْلاً لِبنَاءٍ نَعْدِلُهْ
نَقُوْلُ قَـرِّبْ ذَا وَهَــذَا زَحِّلُهْ

ولا تقول : " رَأَيْتُ بَكَر " ؛ لئلا تفـوت الخفـة كمـا ذكرنـا في التضعيـف ، ولا "رأيت البَكَر"؛ لأن اللام عاقبت التنوين فكان كأنه موجودٌ فيه ، وأجازه الكوفيون.

فالمنصوب لا يخلو من أن يكون منوَّناً أو غير منون ، فإن كان منوَّناً وجب إبقـاء حركته في محلها لإبدال التنوين ألفاً ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً ، فلا يصـح نقلها ، وإن كان غير منون فلا بـد فيـه بما ينـوب منـاب التنويـن فـنزل منزلـة المنـون فيجـري مجـراه ، ولايـلزم سـيبويه الـترجيح مـن غـير مرجـح في إجازتـه التضعيـف في المنصوب غير المنون دون النقل لـورود السـماع بـه في التضعيـف ، ولا يصـار إليـه في النقل بالقياس عليه لمخالفته لقياس آخر ولاختلافهما في الشرط مـن اعتبـار حركـة مـا قبل الآخر في التضعيـف وسـكونه في النقـل لا يجريـان في موقـوف عليـه واحـد ، ولا يكون أحدهما إلا حيث لا يكون الآخر ، وإلا اجتمع النقيضان ، وفي المهموز مثـل : خبء ، تحول الحركة في الأحوال الثلاث ؛ لأن الهمزة تخفى في الوقـف إذا سـكن مـا قبلها .

فإن أدَّى النقلُ إلى عدم النظير في المهموز وغـيره كـ" بُـطِءْ ، وقُفِـلْ " في الجـر ، ورِدُءْ وعِدُلْ في الرفع امتنع ، ومنهم مـن يفـرُّ إلى الإتبـاع فيجعـل المضمـومَ الأوَّل في الجرِّ كـالمرفوع ، والمكسـور الأول في الرفـع كـالمجرور ، فتقــول : " مــن البُـطُءْ " بضمتين ، و" هذا الرِّدِءْ " بكسرتين ، وفيه لغة ثالثة وهي حذف الهمزة والوقف علـى الساكن ، وفي المتحرك ما قبلها طريقان : إبدالها ألفاً في الأحـوال كلهـا نحـو : " هَـٰذَا الكَلَا " ، وإبدالها حرفاً من جنس حركتها .

* * *

[التثنية]

الْقَـــوْلُ فِـــي التَّثْنِيَـــةِ اللَّفْظِيَّـــهْ   الْـــوَاوُ لِلْعَطْـــفِ بِهَـــا مَنْوِيَّـــهْ
لأَنَّهَـــا اسْـــمَانِ بِلَفْـــظٍ وَاحِـــدِ   فَـــإِنْ تُثَـــنِّ خَـــالِداً مَـــعْ خَالِـــدِ

التثنية إمّا لفظيّة أو معنويّة ، وتقييده باللفظيّة لتخرج المعنويّة .

فاللفظيّة : ضمّ مفرد إلى مثله لفظاً ومعنًى[1] كـ" رَجُلَان ، وقُرْءَان " لطهرين أو حيضتين ، و" عَيْنَان " لباصرتين أو جاريتين ، لا باصرة وجارية ، فلا تُثنَّى الأسماء المشتركة باعتبار ما اشتركت فيه ولكن باعتبار كل واحد من مدلولاتها[2] ، ولا يَرِد عليه تثنية العلم إذ نسبته إلى مسمّياته كنسبة المشترك إلى مدلولاته ، وقد صحَّت تثنيته ؛ لأنَّ العلم إنّما وُضع دالاًّ على ذات لأنّها ذاتٌ لشخص معيَّن ، مع قطع النظر عن كونه آدميًّا أوغيره ، فإذا حصل معه مسمًّى آخرُ لذلك العلم صحَّت التثنية ؛ لأنَّه بمعناه من حيث اشتراكهما في دلالة الذات كاشتراك : " مَضْرُوبَان " ، لفرس وحمار ، في دلالة الوصف .

فإن اختلف المفردان في اللّفظ وجب / العطف إلاَّ أن يُقصد التغليب ، وهو ٢٧/ب
موقوف على السماع كـ" العُمَرَان[3] ، والقَمَرَان ، والعَجّاجَان ، والحَسَنَان " ، في أبي بكر وعمر ، والشمس والقمر ، والعجّاج وابنه رؤبة ، والحسن والحسين ،

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٥ .

(٢) اختلف في جواز تثنية المشترك ؛ فالكثيرون على منعه – كما رآه المؤلف هنا – ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٢ ، وجعله ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥٢٩ شاذاً . ومنهم من أجازه قياساً على العلم . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٧٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٢٦ . وأجازه ابن مالك بشرط فهم المعنى ؛ كقولهم : « لي عينان ، منقودة وموروودة » ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٧٩٢ .
قوله : " ولا يرد عليه " ، هذا احتراز ابن الحاجب في الإيضاح : ١ / ٥٢٩ ، وحاشية الصبان: ١/٨٦ .

(٣) ينظر : إصلاح المنطق : ٤٠٢ ، وليس في كلام العرب : ٣٤١ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٢ .

قال[١] :

مَاكَانَ يَرْضَى رَسُوْلُ اللهِ فِعْلَهُمَا   وَالْعُمَرَانِ أَبُوْ بَكْرٍ وَلاَ عُمَرُ

قال[٢] :

أَثَرْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ   لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُوْمُ الطَّوَالِعُ

وغُلِّبَ " عُمَر " لإفراده[٣] ، و" القَمَر " لتذكيره ، و" العَجَّاج " لخلوّه من التاء ، و" الحَسَن " لأنَّه الأكبر ، وكذلك إن اختلفا في المعنى فالعطف أيضاً ، إلَّا فيما سمع[٤] كـ" الأَحْمَرَان " في اللحم والخمر ، و" الأَسْوَدَان " في التمر والماء .

وممَّا تثنيته لفظيَّة ما تثنيته في اللفظ فقط ، ممَّا أُطلق من المثنَّى اسماً لمفرد علماً بغير اللام كـ" أَبَانَيْن[٥] ، وعَمَايَتَيْن[٦] ، وعُنَيْزَتَيْن " في قول عنترة[٧] :

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ١٥٩ ، يهجو الأخطل وقومه . ولا وجه للتثنية في قوله : " فعلهما " ؛ فإن رواية الديوان : " دِينَهُمُ " ، ويروى : " فِعْلَهُمُ " . وفيه " الطيبان " بدل " العمران " ، وبها يفوت الاستشهاد . والبيت في معاني القرآن للفراء : ١ / ٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٢٦ .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ١ / ٤١٩ ، يهجو جريراً . وينظر : المقتضب : ٤ / ٣٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٢٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣٩١ . وروايته : " أخذنا " بدل " أثرنا " .

(٣) أي لكونه كلمةً واحدةً ، بخلاف أبي بكر ، فإنَّه مُرَكَّب من كلمتين .

(٤) جعله ابن عصفور قياسا إذا كان المعنى الموجب للتسمية واحداً . قال في شرح الجمل : ١ / ١٣٦ : " وإن كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية نحو : الأحمرين : في اللحم والخمر .... " .

(٥) هما جبلان أبان الأبيض وأبان الأسود ، يتوسطهما وادي الرّمّة ، أحدُ الأودية العظام في الجزيرة العربية ، ويتوسطهما الطريق الذي يربط مقاطعة القصيم بمدينة الرسول - ﷺ - وبينهما ثلاثة أميال . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٢٨٨ ، ومعجم البلدان : ١ / ٦٢ .

(٦) عَمَايَتَان - بفتح أوله وتخفيف ثانيه - جبلان بالعالية في نجد ، أحدهما عماية والآخر يَذْبل ؛ وسُمِّيَا بذلك لأنّ الناس يَضِلّون فيهما . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٢٩٦ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٥٢ .

(٧) البيت في ديوانه : ١٩١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٠٢ . وينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٧ ، ومعجم البلدان : ٤ / ٢٢٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٣٦ .

=

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا   بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ

أعلاماً لمواضع ، أو باللام كـ" العَنْزَين[(١)] ، والنَّخْلَتَيْن[(٢)] " لموضعين ، وغير علم كـ" المِقَصَّان ، والكَلْبَتَان " لآلتين مخصوصتين ، وقولهم[(٣)] : " هُوَ يُؤَامِرُ نَفْسَيْه " ؛ لأنَّ [المراد][(٤)] الواحدة .

ومنه ما يُقصد بتثنيته التكثير كقوله[(٥)] : ﴿ ثمَّ ارْجِع البَصَر كرَّتين ﴾ لأنَّ المراد :

= وعُنَيْزَتَان : لم تُحَدَّدا في كتب المواضع ، قال ياقوت : تثنية " عُنَيْزَة " ، وروى عن العمراني : أنّه موضع آخر . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٦ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٦٤ . أقول : الحقُّ ما قاله العمراني ؛ فهما من نواحي تَرَبَة البُقُوم إلى الشمال منها ؛ إحداهما : عُنَيْزَة الواردة ، وهي أَكَمَةٌ سوداء تَعْتَلي رأس حَزْنٍ مشرفٍ على مدينة تربة ، والأخرى : عُنَيْزَة الصادرة ؛ وهي جبل صغير ، تبعد عن أختها حوالي خمسة أميال . وإنّما سُمّيت الواردة لأنها الأقرب إلى الوادي والمدينة ، والصادرة لأنها الأبعد . ويُرَجِّح هذا التحديد الرواية الأخرى لبيت عنترة ، قال ابن الأنباري : ويُروى :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُنَا   حَضَناً وَأَهْلُكِ سَاكِنٌ بِالْغَيْلَمِ

و " حَضَن " هو الجبل المشهور في الأثر : " أَنْجَدَ مَنْ رَأَى حَضَناً " ، وهو جَبَل البُقُوم ، و " عنيزتان " من نواحيه .

(١) لم أجد " العنزين " في كتب المواضع مثناة ، وإنّما " عَنْز " بلفظ العنز من الماشية : جبل بنجد ، ورد في شعر الراعي النميري : [ديوانه : ٢٨٠] قال :

بِأَعْلَامِ مَرْكُوزٍ فَعَنْزٍ فَغُرَّبٍ   مَغَانِيَ أُمِّ الوَبْرِ إِذْ هِيَ مَاهِيَا

فقرنَه بـ" مَركوز ، وغُرَّب " وهي جبال ؛ فلعلّه قَدْ غُلِّب على أحدهما . ينظر : معجم البلدان : ٤ / ١٦١ ، ١٩٢ ، ٥ / ١٠٩ .

(٢) النخلتان : نَخلَة اليمانية ونخلة الشامية ؛ واديان على الطريق الذي يربط مدينة الطائف بمكة – حماها الله – على طريق السيل الكبير ، نخلة اليمانية مما يلي الطائف والشامية مما يلي مكة ، وإنما قيل لهما " النخلتان " لأنهما يجتمعان ببطن " مَرّ ، وسَبُوحة " . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٦٠ ، ومعجم البلدان : ٥ / ٢٧٦ .

(٣) ينظر : ليس في كلام العرب : ٣٤٢ ، وفيه : " شاور نفسيه " ، وفي شرح الرعيني : ١ / ٣٣٧ ، كما ورد هنا .

(٤) في الأصل : " المراه " ، تحريف .

(٥) سورة الملك : من الآية : ٤ .

كرَّات ، بدليل ﴿ يَنقَلِب إليكَ البَصَرُ خَاسئاً وهُو حَسِير ﴾[١] أيّ مزدجراً وهو كليل[٢] ، وقول الشاعر[٣] :

فَاعْمَدْ لِمَا تَعْلُو فَمَالَكَ بِالَّذِي ... لاَ تَسْتَطِيْعُ مِنَ الأُمُوْرِ يَدَانِ

المراد نفي اليد فما فوقها .

ومثله[٤] : " لَبَّيْك وسَعْدَيْك " ، ومنه : تثنية العلم إذا لم يقصد بقاؤه على علميَّته لأنَّ العلم لا يُثنَّى إلاَّ بعد تنكيره ولذلك تلزمه الألف واللام بعد تثنيته لتكون عوضاً عن العلميَّة الفائتة بالتثنية ، فإن قُصد بقاؤه على العلمية تعذَّرت تثنيته وعُدل فيه إلى العطف ، كقول الفرزدق[٥] في محمد أخي الحجَّاج ، وقد جاء نعيه من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابن الحجَّاج واسمه محمَّد أيضاً :

إنَّ الرَّزيَّةَ لاَرَزيَّةَ مِثْلُهَا ... فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ
مَلِكَانِ قَدْ خَلَتِ الْمَنَازِلُ مِنْهُمَا ... أَخَذَ الحِمَامُ عَلَيْهِمَا بِالْمَرْصَدِ

(١) سورة الملك : من الآية : ٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٢٩٨ .

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي ، يُقال له كعب الأمثال ؛ لكثرة ما في شعره من الأمثال . أخباره في : معجم الشعراء : ٣٤١ . وربما نُسب إلى علي بن الغدير الغنوي ، ولا أُراه صواباً ؛ لأن الشاعر يوصي ابنه علياً بقوله في القصيدة :

أَعِلِيُّ إنْ بَكَرَتْ تُجَاوِبُ هَامَتِي ... هَاماً بِأَغْبَرَ نَازِحِ الأَرْكَانِ

والبيت مع أبيات أخر في الأمالي : ٢ / ٣١٢ ، وفي اللآلىء : ١ / ٨٢ . وينظر : البيان والتبيين : ٣ / ٨٠ ، والأضداد لابن الأنباري : ٥٣ ، وأضداد أبي الطيب : ١ / ٤٠١ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٦٩ . وقوله : تعلو ، يُقال : " علا بالأمر " : اضطلع به .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٤٨ ، وليس في كلام العرب : ٣٤١ ، وجنى الجنتين : ١٠ .

(٥) البيتان في ديوانه : ١ / ١٦١ ، مع اختلاف في بعض الألفاظ ؛ وفيه : " للنّاس فقد محمد ... ، ملكين ... المنابر ، أخذ المنونُ " . وقصة البيتين مفصلة في الكامل : ٢ / ٦٣٢ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٦ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٦٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٤١ .

وأصل التثنية اللفظيّة العطف ، ولذلك يرجع إليه في الضرورة كقوله[١] :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَقَامٍ ضَنْكِ

وقول الآخر[٢] :

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَدْحاً وأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنْزِلِ [الذَّامِ]

ومثله[٣] :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ
فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ بِسُكِّ

بالهمز في النافجة[٤] والحيوان .

(١) ينسب إلى واثلة بن الأسقع وإلى جحدر بن مالك الحنفي . ينظر : أسرار العربية : ٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٧ ، وضرائر الشعر : ٢٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٤٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦١ ، ويروى : " في مجالٍ " و " في محلٍّ " .

(٢) ينسب إلى عصام بن عُبَيْد الزِّمَّاني ، من بني زِمّان بن مالك ... بن بكر بن وائل ، كان يناقض يحيى بن أبي حفصة مولى مروان بن الحكم . أخباره في : معجم الشعراء : ٢٧٠ ، وأنشد البيت مع آخرين . وينسب أيضاً إلى همام الرقاشي وإلى هشام الرقاشي ، وأرى أحدهما محرفاً عن الآخر ، وإلى أبي القمقام الأسدي .

والبيت في : البيان والتبيين : ٢ / ٣١٦ ، وعيون الأخبار : ١ / ٩٢ ، والعقد الفريد : ١ / ٦٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١١٢٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٧٠ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٤٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٧٣ . وفي الأصل : " الذّمّ " ، وهو خطأ ؛ فالقصيدة مردفة . قال البغدادي : " والذّام : لغة في الذّمّ ؛ بتشديد الميم " ، ويروى: " ميتاً " بدل " مدحاً "، وهو أقوى .

(٣) ينسب إلى منظور بن مرثد الأسدي ، وإلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٩١ . والبيتان في : أساس البلاغة : (ذبح) ، وأسرار العربية : ٤٧ ، والتخمير : ١ / ٣٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٨ ، وضرائر الشعر : ٢٥٧ ، وشرح النيلي : ١ / ١٢٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٣٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦٨ .

(٤) النافجة : وعاء المسك ، ينظر : اللسان : (نفج - فأر) . وعدَّها الجواليقي من المعرب : ٣٨٩ ، وردّه الشيخ أحمد شاكر ، قال : " ن ف ج " عربية ، وكل ما ارتفع فقد نفج . وقيل : إن فأرة المسك من ضرب القوارض المعروفة . ينظر : خزانة الأدب : ٧ / ٤٧٠ .

وأمَّا التثنية المعنويَّة فمنها : أن يدلَّ على المثنَّى بغير لفظ المثنَّى ، مثل الدلالة عليه بلفظ الجمع[١] كقوله[٢] تعالى : ﴿ فقَدْ صَغَتْ قُلوبُكُمَا ﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿والسَّارِق والسَّارِقة فَاقْطَعوا أيدِيَهما﴾ أيّ يداً من كلٍّ واحد منهما . قال[٤] :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُوْرِ التُّرْسَيْنْ

٢٨/م / وشرط هذا أن يكونا متصلين مضافين إلى اثنين ممَّا للشيء منه واحد غالباً[٥] ، لأنَّه لا يُلبس إذا جُعل على لفظ الجمع ، وأمَّا ﴿ فَاقْطَعُوا أَيدِيَهُمَا ﴾[٣] فالمراد الأيمان، يدلُّ عليه قراءة[٦] عبد الله : ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا ﴾ وقد جاء فيما للشيء منه أكثر من واحد ، ومنه الحديث[٧] : « أُزرة المؤْمِن إلى أَنْصَاف سَاقَيْهِ » ولا يقولون في

---

(١) ينظر : ليس في كلام العرب : ٣٣٩ ، وجنى الجنتين : ٨ .

(٢) سورة التحريم : من الآية : ٤ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .

(٤) ينسب إلى خطام المجاشعي ، وهو خطام ، وقيل بشر ، ابن نصر بن عياض بن يربوع ، من بني دارم . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٨ . وينسب إلى هميان بن قحافة السعدي التميمي ، من شعراء الدولة الأموية . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٩٧ . وعجز البيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٨ .

وينظر : الصحاح : (مرت) ، والحلل : ٣٦٤ ، والتخمير : ٢ / ٣٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥٦ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٦٠ ، ٩٤ . قال البغدادي : " وهي من بحر السريع ، وربّما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز ، كما توهمه بعضهم ؛ لأن الرجز لا يكون فيه " معولات " ؛ فَيُرَدّ إلى " فعولات " " . والمهمه : القفر ، والقَذَف : البعيد من الأرض ، والمَرْتُ : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٠٦ . وفي المحرر الوجيز : ٤ / ٤٣٤ ، والبحر المحيط: ٣/ ٤٨٣ : « أيمانَهم » .

(٧) ينظر : سنن أبي داود ٣ / ٦٢ كتاب اللباس ، باب : في قدر موضع الإزار ، وسنن ابن ماجه ٤ / ١٦٩ كتاب اللباس ، باب : موضع الإزار أين هُوَ .

المنفصلين : أفراسهما ولا غلمانهما ؛ لأنَّ ذلك لا يُلبس ، وقد جاء قليلاً[١] : " وَضَعَا رِحَالَهُمَا " .

فلو كان المضاف إليه مفرداً لزم الإفراد كقوله[٢] تعالى : ﴿ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وعِيسَى بن مَرْيَم ﴾ ، وكما في الحديث[٣] : « حتَّى شَرَحَ صَدْرِي لِمَا شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أبي بَكْرٍ وعُمَر » .

ومنها ما دلَّ عل مفردين بالأصالة من غير ثبوت مفرد تلحقه علامة التثنية وهو قسمان : قسمٌ يعامل معاملة التثنية اللفظيَّة في الإعراب بالحروف كـ" اثْنَان ، وكِلاَ " مضافاً إلى مضمر ، وقسمٌ يُعرب بالحركات كـ" شَفْع ، وزَكاً " ، ما لم يعرض له ما يقتضي البناء كضمير المثنَّى ، فـ" الشَّفع " يستعمل مع " الوَتْر " و" الزَّكا " مع " الخَسَا "[٤] وهو اسم للمفرد ، قال الكميت[٥] :

مَكَارِمُ لاَ تُحْصَى إِذَا نَحْنُ لَمْ نَقُلْ زَكاً وَخَسـاً فِيْمَا نَعُدُّ خِلاَلَهَا

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفرَّاء : ١ / ٣٠٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٣ . قال الفرَّاء : « وإنما اختير الجمع على التثنية لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان : اليدين والرجلين والعينين ؛ فلمَّا جرى أكثره على هذا ذُهب بالواحد منه إذا أُضيف إلى اثنين مذهب التثنية ...... وقد يجوز هذا فيما ليس من خلق الإنسان ، وذلك أن تقول للرجلين : خلّيتما نساءكما ، وأنت تريد امرأتين ، وخرقتما قمصكما ، وإنما ذكرت ذلك لأن من النحويين من كان لا يجيزه إلا في خلق الإنسان ، وكلٌّ سواء » .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ٧٨ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٤٧٣ كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ولفظه : « حتى شرح صدر أبي بكر لشيءٍ ؛ فعرفت أنه الحق » واستشهد به المؤلف بهذا اللفظ في ص ٥٨١ .

(٤) الخسا : الفرد ، وتخاسى الرجلان : تلاعبا بالزوج والفرد ، يقال : خَساً أو زكاً ؛ أي : فرد أو زوج . ينظر : اللسان : (خسا) ، وأنشد البيت .

(٥) البيت في شعره : ، وينظر : اللسان : (خسا) .

وهو من قصيدة له في مدح مسلمة بن عبد الملك ، ذكر أبياتاً منها المرزوقي في شرح الحماسة ٤ / ١٧٩٣ .

ومن هاهنا يتبيَّن أن بعض المعنويَّة يُعطى له حكم اللفظيَّة في الإعراب ، فكان ينبغي التنبيه عليه لئلاَّ يُتوهَّم خصوصيَّةُ الحكم باللَّفظيَّة ؛ لأنَّه احترز بها عن المعنويَّة .

وقد ظهر من تقسيم ما ذكرناه أنَّ المثنى منه ما تثنيته في اللفظ [فقط](١) ، ومنه ما تثنيته في المعنى فقط ، ومنه ما تثنيته في اللفظ والمعنى .

وجميع(٢) الأسماء يجوز تثنيتها إلاَّ ما عرض له مانع وذلك في أسماء مخصوصة وهي : " كُلّ ، و بَعْض " لأنَّهما لا يفيدان من الكلِّيَّة والبعضيَّة إلَّا ما كانا يفيدانه قبلها ، فلا فائدة في التثنية إذن .

و" أَجْمَع ، وجَمْعَاء "(٣) استغناءً عن تثنيتهما بـ" كِلَا ، وكِلْتَا " .

و" أَفْعَل مِنْ كَذَا " لتضُّمنه معنى الفعل ؛ إذ معنى : " زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو " : زيد يزيد فضله على فضل عمرو(٤) .

وأسماء العدد(٥) لأنَّ بعضها يُغني عن تثنية بعض ، فـ" سِتَّة " تُغني عن " ثَلَاثَتَان "، فإن لم يغن ثبتت كـ" مِئتَان ، وأَلْفَان " .

والأسماء المتوغِّلة في البناء من نحو : " مَنْ ، ومَا ، وذَا " لشبهها بالحرف .

والأسماء المختصَّة بالنفي لخروجها بالتثنية عن العموم ، ألا ترى أنَّ : " مَا جَاءَنِي أحدٌ " ، يفيد من العموم ما لايفيده : " مَا جَاءَنِي أَحَدَان " .

---

(١) في الأصل : " بقوله " ، تحريف .

(٢) من هنا إلى قوله : " والمثنى وجمع المذكر السالم .... " في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ؛ فلعله مصدره .

(٣) وأجازه الأخفش والكوفيون قياساً ، معترفين بعدم السماع . ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٣ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٥٩ .

(٤) ذكر لاحقاً جواز تثنيته إذا كان مضافاً أو فيه أل ، تنظر صفحة : ١٦٢ .

(٥) وأجاز الأخفش ذلك ، ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٣ .

واسم الجمع ، وجمع التكسير ؛ لأنَّ " قوماً " يقع على ما يقع عليه " قَوْمَان " ، و" رجالاً " يقع على ما يقع عليه " رِجَالان " ، فلا يُعطيان بعد التثنية إلَّا ما كانا يعطيانه قبلها ، إلَّا أن يُقصد الفرقة أوالجماعة[1] ، قالوا : " الْتَقَتْ خَيْلَاهُمَا " ، وقال أبو النَّجم[2] :

تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ
بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

وفي الحديث[3] : « مَثَلُ المُنَافِق كَمَثَل الشَّاةِ العَائِرَة بَيْنَ الغَنَمَيْنِ » .

واسم الجنس إذ ليس له ما يُضمُّ إليه ، لوضعه للحقيقة بأسرها ، فإذا تنوَّع جاز كـ" عَسَلَان " لعسل النَّحل والتَّمر ، و" مَاءَان " للمِلْح والعَذْب .

والأسماء المحكيَّة من نحو " يَزِيد " إذا نُقل عمَّا فيه ضمير ؛ لأنَّ تثنيتها تُبطل حكايَتَها .

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٢ ، وليس في كلام العرب : ٣٤٠ ، والصحاح : (أبل) .

(٢) البيتان في ديوانه : ١٧٥ - ١٧٦ ، من لاميته المشهورة ، وهي في الطرائف الأدبية : ٥٧ . وينظر : اللآلىء : ١ / ٥٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٣٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣١٣ . والبقل : نبت الربيع ، ومالك : قبيلة من هوازن ، ونهشل : قبيلة من ربيعة ، تحامى جميعُهم الرعيَ فيما بين فلج والصمّان مخافة الشر ؛ فجاءت بنو عجل فرَعَتْه لعزّها وقوتها .

(٣) ينظر : صحيح مسلم ٤ / ٢٨٩ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم .

والمثنَّى وجمع المذكَّر السالم ؛ لئلاَّ / يجتمع علامتا إعراب في كلمة واحدة[١] . ٢٨/ب

فهذه أربعة عشر نوعاً من الأسماء لا يجوز تثنيتُها[٢] .

وقوله :

لِأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدِ

فيه نظر ، أمَّا أوَّلاً : فلأنَّ الذي هو اسمان بلفظ واحد وهو في الأصل معطوف ومعطوف عليه إنَّما هوالمثنَّى لا التثنية ؛ لأنّ التثنية فعل المثنىّ ، ويمكن أن يقال في تمشيته : إنَّه أطلق المصدر على المفعول ، وأراد بالتثنية المثنَّى على طريقة قولهم : " دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأَمِيرِ "[٣] .

وأمَّا ثانياً : فإنَّه علَّل قوله :

الوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيَّة

[بقوله][٤] :

لِأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدِ

وكونهما اسمين بلفظ واحد ـ وقد عُلم أنَّ معناهما واحد ـ يَقتضي عدم العطف لا العطف ؛ لئلاَّ يلزم عطف الشيء على نفسه ، والمقتضي للعطف التغاير بالشخصين

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٣ .

(٢) وزادوا في الأسماء التي لا تُثَنَّى : الكنى عن العلم ؛ مثل : فلان وفلانة ، وثواني الكنى ، مثل : أبي بكر وأم بكر ، والمركب تركيب مزج ، وما ختم بويه ، وفي بعضها خلاف . ينظر : المقرب : ٢ / ٣٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥١ - ٥٥٢ .

(٣) نقله الرعيني في شرحه : ١ / ٣٤٣ ، وأشار إلى ابن النحويّة ، وقال الأولى : أن يكون على تقدير مضاف والمعنى : لأنها جعل الاسمين .

(٤) في الأصل : " بقولها " ، تحريف .

لا كونهما اسمين بلفظ واحد ، وإن أراد بقوله : " اسمَان " مسميَّان - مثل : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾(١) إطلاقاً للاسم على المسمَّى ، والمسمَّى الشخص ، وهما متغايران ، فلا يلزم عطف الشيء على نفسه ، ويصحُّ التعليل - لم يستقم ؛ لأنَّ الشخصين هما المثنَّى لا التثنية(٢) .

* * *

فِي الرَّفْعِ قُلْتَ خَالِدَانِ بِالأَلِفْ وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ فَاحْذِفْ إِنْ تُضِفْ
وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِيَاءٍ سَاكِنَهْ وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَائِنَهْ

إذا عُدل بالمثنَّى عن أصله الذي هو العطف ، حذف المعطوف مع حرف العطف وحذف من المعطوف عليه حركته وتنوينه ، ثمَّ زيد عليه ألف في الرفع أو ياء مفتوح ما قبلها في النصب والجرّ ، ونون مكسورة للساكنين في الأحوال الثلاث(٣) ، فتكون الزيادتان الأوليان علامة لضمِّ واحد إلى واحد ، والثانية محلّاً يَظهر فيه حكمُ الحركة والتنوين الثابتين في الواحد(٤) ؛ فتُعامل معاملة الحركة في ثبوتها مع الألف واللام

(١) سورة النجم : من الآية : ٢٣ .

(٢) أورد الرعيني هذا الاعتراض ، وأجاب عنه ، ثم قال : « وهذا الاعتراض وهذا الجواب لا يَليق بهذا العلم، وإنّما تكلّفنا ذلك لأن بعض الشارحين تعرّض للاعتراض و لم يُجبْ عنه » ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٣٤٤ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٥٣ .

(٤) هو رأي سيبويه ، ينظر الكتاب : ١ / ١٨ ، ومنهم من يرى أن النون عوض من التنوين فقط ، ومنهم من يرى أنها عوضٌ من الحركة مع الألف واللام ، وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف ، وذلك كقولهم : « رأيت زيدا » فإذا وقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

ومعاملة التنوين في حذفها في الإضافة ، ويخالفهما في ثبوتها في الوقف لأنَّها في الحقيقة ليست إياهما.

وإنَّما جُعل إعرابُ المثنَّى بالحروف لأنَّها تَكَثَّر باشتماله على ضمّ شيء إلى مثله ، فأُعرب بالحرف ؛ لأنَّه أكثر من الحركة لتحصلَ المناسبة في إعراب المتكثّر بالمتكثّر .

وجعلت الألف في الرفع بدلاً من الواو التي كان من حقّها أن تكون علامة للرفع ؛ لأنَّها أخفُّ منها ، وحين لم يبق للنصب علامة حُمل على الجرّ لاشتراكهما في إعراب الفضلة[1] ، وفتح ما قبل الياء في حالتي النصب والجرّ ؛ لأنَّه لو سُكِّن التقى ساكنان ، ولو ضُمَّ لم تثبت الياء لسكونها وضَمّ ما قبلها ، ولو كُسِر استُثقل لتوالي كسرتين وياء ، فتعيَّن الفتح .

واختُلف في هذه الحروف على أربعة مذاهب :

الأوّل[2] : أنَّها إعراب لا حروفَ إعراب ؛ لأنَّها تتغيّر وتتبدَّل بالعوامل ، ويفهم منها الإعراب ولا شيء من حروف الإعراب كذلك .

الثاني[3] : مذهب عامَّة البصريّين وهو أنَّها حروف إعراب ، قالوا : لأنَّ هذه الحروف إنَّما زِيدت لتدلَّ على التثنية ، لأنَّ الواحد يدلُّ على الإفراد ، فإذا زيدت عليه

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٩ .

(٢) هو مذهب الكوفيين ، وذهب إليه قطرب . ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٤ .

ومما أجاب به ابن الأنباريّ والعكبري عن مذهبهم : أن وضع الألف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب دليل الإعراب ؛ شأنها في ذلك شأن الضمائر من نحو " أنا ، ونحن " للرفع ، و " إياك " وبابه للنصب ، فوضعها يغني عن ظهور الإعراب ، وإذا كانت الكلمة بأسرها تغني عن الإعراب فبأنْ يدل آخر الكلمة أولى .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ١٧ ، قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثَنَّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللّين ، وهو حرف الإعراب " ، وينظر : الإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٣ .

هذه الحروفُ دلَّ / على التثنية ، وإذا كانت كذلك كانت من تمام صيغة الكلمة الموضوعة للتثنية ، فتكون بمنزلة التاء في " قَائِمَة " ، والألف في " حُبْلَى " ، وكما أنَّهما حرفا إعراب فكذلك هذه[1] .

[الثالث[2] :] وذهب قوم إلى أنَّها ليست إعراباً ولا حروف إعراب ، وإنَّما هي دلائل الإعراب ، قالوا : لأنَّها لو كانت إعراباً لما اختلَّ معنى الكلمة بسقوطها كما لم يختلَّ بسقوط الحركة ، ولو كانت حروف إعراب لما دلَّت على الإعراب كسائر حروف الإعراب ، فإذا بطل كونها إعراباً وحروف إعراب ويفهم منها الإعراب ، تعيَّن أن تكون دلائل إعراب .

[الرابع[3] :] وذهب الجرميُّ إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب . ورُدَّ : بأنَّه يؤدِّي إلى أن تكون قبل الانقلاب مبنيَّة ، وإلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهو عديم النظير .

وبنو الحرث[4] يجعلون المثنَّى وما أُلحق به من "كِلَا" مضافاً إلى المضمر، و"اثْنَان" بالألف في الأحوال كلها ، ومنه قراءة من قرأ : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَان ﴾[5]

---

(١) ولذلك رأى بعضهم تقدير الحركات عليها ، ينظر : النكت : ١ / ١٢١ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٣ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٧٨ ، وشرح الرعيني: ١/ ٣٤٥ .

(٢) وهو رأي الأخفش ، وتبعه المازني والمبرد . ينظر : المقتضب : ١ / ١٥٤ ، وسرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٩٥ ، والإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٤ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٤ ، ورجَّحَهُ ، وذكر الرعيني في شرحه : ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، آراء أخرى للنحاة .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ ، وزاد : زُبَيد ، وخثعم ، وهمدان ، وكنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبكر بن وائل ، وبطوناً من ربيعة .

(٥) سورة طه : من الآية : ٦٣ ، وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي . ينظر : السبعة : ٤١٩ .

وقول الشاعر[١] :

فَأَطْرِقْ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

* * *

(١) هو المتلمس ، جرير بن عبد المسيح ، وقيل : ابن عبد العُزَّى ، من ربيعة ، وهو خال طرفة بن العبد ، وقصته معه مشهورة . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ٩٥ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٥٩ .
والبيت من قصيدة يهجو بها الحارث بن التوأم اليشكري ، وهو من أخواله . انظر : ديوانه : ٣٤ ، وروايته (لنابيه) وبها يفوت الاستشهاد . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٨ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٨١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٦٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٥٩ . وقوله : " فأطرق إطراق الشجاع " من أمثال العرب، والشجاع : الذكر من الحيات ، يضرب للمفكر الدّاهي في الأمور، ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ٢٨٤ ، وأنشد البيت .

[تثنية المقصور والمنقوص]

وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثُلاَثِيِّ الْبِنَا فِيهَا بِرَدِّ أَصْلِهِ تَعَيَّنَا
فَقُلْ بِوَاوٍ عَصَوَانِ كَالْقَنَا وَقُلْ بِيَاءٍ رَحَيَانِ كَالْفَتَى
وَإِنْ يَزِدْ فَالْيَاءُ لاَ تَحُولُ وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ لاَ تَزُولُ
تَقُولُ قَاضِيَانِ أَعْلَيَانِ وَشَذَّ فِي الْمَقْصُورِ مِذْرَوَانِ
مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ أَلْيَانِ فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصْيَانِ

إذا ثُنِّيَ المعتلُّ فلا يخلو من أن يكون مقصوراً أو منقوصاً ، وإذا كان مقصوراً فلا يخلو من أن يكون ثلاثيّاً أو رباعيّاً أو زائداً على الرباعيّ ، فإن كان ثلاثيّاً فلا يخلو من أن يُعرف لألفه أصلٌ في الواو والياء أو لا يُعرف ، فإن عُرف لها أصل في ذلك رُدَّت إليه في التثنية[1] ، تقول : في تثنية عَصًا " عَصَوَان " كما تقول في تثنية قَنًا " قَنَوَان " ، لأنهما من الواو بدليل قولك : " عَصَوْتُه بالعَصَا " ؛ أي : ضَرَبْتُه بِها ، وقولك في جمع قَنَاة : " قَنَوَات " ، وتقول في تثنية رَحًى : " رَحَيَان " ، كما تقول في تثنية فَتًى: " فَتَيَان " ؛ لأنَّهما من الياء بدليل قولك : " رَحَيْتُ بِالرَّحَى "؛ أي : طَحَنْتُ بِهَا ، وقولك في جمع فَتًى : " فِتْيَان ، وفِتْيَة " كما قال[2] تعالى : ﴿ وقَالَ لِفِتْيَتِهِ ﴾ .

وإن لم يُعرف لها أصلٌ فلا تخلو من أن تكون سُمعت فيها الإمالة كـ" مَتَى ، وبَلَى " إذا سُمِّيَ بهما ، أو قُلبت ياء في حال من الأحوال كـ" إِلَى ، ولَدَى ، وعَلَى "

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٤ .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٦٢ . و " فتيته " بالتاء ، قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي " لفتيانه " بالنون ، ينظر : السبعة : ٣٤٩ .

إذا سُمِّي بها ؛ لأنَّك تقول : " إلَيْه ، ولَدَيْه ، وعَلَيْه "[١] ، أو لايكون كذلك .

فإن أُميلت أو قُلبت ياءً في حال ثُنِّيَ ما هي فيه بالياء ، تقول : " مَتَيَان ، وبَلَيَان "، وتقول : " إلَيَان ، ولَدَيَان ، وعَلَيَان " تقلبها في الجميع ياء .

٢٩/ب وإن لم تُمَلْ ولا قُلبت ياءً في حال كـ" ألاَ ، وأمَا " حرفا تنبيه إذا سُمِّيَ بهما ، / ثُني بالواو ، تقول : " ألَوَان ، و [أمَوَان][٢] " ، هذه هي طريقة البصريّين[٣] .

وزاد الكوفيُّون[٤] فقالوا : إلَّا أن يكون الثلاثيُّ على " فِعَل " بكسر الفاء وفتح العين كـ" مِنًى ، ورِضًى " ، أو على " فُعَل " بضمِّ الفاء وفتح العين كـ" هُدًى ، وعُلاً " ، فإنَّه يُردُّ إلى الياء من غير تفصيل قصداً للمشاكلة في المكسور الفاء ، وطلباً للخفَّة في المضمومها ، قالوا : إلَّا لفظتين شَذَّتا ، ثُنِّيَان [بالياء] والواو معاً[٥] ، وهما " حِمىً ، ورِبىً " ، تقول : " حِمَيَان ، ورِبَيَان ، وحِمَوَان ، ورِبَوَان " .

وإن كان رباعيّاً قُلبت الألف ياء باتِّفاق من غير نظَر إلى أصل[٦] ، فيَستوي ماله أصل في الواو والياء وما لاأصل له فيهما ، سواء كانت ألفه للإلحاق أو للتأنيث أو

---

(١) نقله المؤلف عن ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ١٤١ ، ومنهم مَنْ لا ينظر إلى قلبها ياء ، ويجعل الإمالة هي سبب تثنيتها بالياء ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٧ قال : « ولو سميت بـ" إلى، ولدى ، وإذا " قلبت ألفهن واواً ؛ لأن أمرها مجهول ، ولم يسمع فيهن الإمالة » وينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٤ ، ويرى الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٧٤ أن تثنيتها بالياء لأنها أخفّ من الواو .

(٢) في الأصل : « أماوان » ، تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٨ ، والمصادر في التعليق السابق .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٦٧ .

(٥) ينظر : المقصور والممدود للفراء : ٥٦ ، والمخصص : ١٥ / ١١٣ ، وزادا : « رِضًى » .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٢ .

للتكثير أو لغير ذلك ، ردّاً له إلى الحرف الأخفّ[١] لِثِقَله بالزيادة ، تقول : في مَرْمًى " مَرْمَيَان " ، وهو من الياء لأنَّه من " رَمَيْتُ " ، وفي مَلْهًى : " مَلْهَيَان " وهو من الواو لأنَّه من " لَهَوْتُ " ، وفي " أَرْطًى ، وسَلْمَى ، وجرحى، ومُوْسَى ": " أَرْطَيَان ، وسَلْمَيَان ، وجَرْحَيان " للفرقتين ، و" مُوْسَيَان " ، وشذَّ منه " مِذْرَوَان " وهما طرفا الأَلْيَة ، قال عنترة[٢] :

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

وإنَّما ثنَّوه بالواو ؛ لأنَّه لَمَّا لم يُستعمل له مفرد والتُزمت فيه التثنية صارت الواو فيه كالواو في " أُفْعُوَان "[٣] اسماً لمسمَّاه بهذه الصيغة ، وقد جاء " مِذْرَيَان " على الأصل[٤] .

---

(١) علة قلب ألفه إلى الياء خاصة ؛ إما لأنها أخفّ من الواو ، وإما لحملها على تصريف الفعل لأن تصريف الفعل منه بالياء ؛ كقولك : أَلْهَى يُلْهِي ، واصْطَفَى يَصْطَفِي ، واستدعى يَسْتَدْعِي . قال سيبويه : « وكلّما ازداد الحرف كان من الواو أبعد » . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٤ - ٦٣٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٣٤ ، " وعمارا " منادى مرخّم ، وهو عمارة بن زياد العبسي ، كان يُحقّر عنترة ويقول : وددت أني لقيته خالياً حتى أريحكم منه ، فبلغ ذلك عنترة فهجاه . والبيت في : الأمالي : ١ / ٢٠١ ، واللآلىء : ١ / ٤٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٩ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٩١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥١٤ .

(٣) الأُفْعُوان : الذكر من الأفاعي . ينظر : اللسان : (فعا) ، وصحَّت الواو فيه لوقوعها حشواً ، ويُنَظِّر النحاة لـ" مذروان " بـ" شقاوة " ؛ قالوا : تحصَّنت الواو بتاء التأنيث فسَلِمَت . وقال الرضي في شرح الكافية : ٢ / ١٧٤ : « إنما قيل " مذروان " لا " مذريان " ؛ لأنهم إنما يقلبون الألف الثابتة في المفرد ياءً عند التثنية ، وهاهنا لم يثبت ألف قط حتى تُقلب ياء ، إذ هو مثنى لم يُسْتَعْمَل واحده » ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٥ ، والمخصص : ١٥ / ١١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٩ .

(٤) ذكر مفرده أبو عبيدة ، جاء في الصحاح : (ذرا) : « و " المذروان " : أطراف الأليتين ، ولا واحد لهما ؛ لأنه لو كان واحدهما " مذرى " على ما يزعم أبو عبيدة لقالوا في التثنية : " مذريان " » .

وإن كان زائداً على الرباعيِّ قلبت ألفه ياء أيضاً عند البصريّين[١] للعلّة المذكورة في الرباعيّ ، وحذفت عند الكوفيّين[١] مبالغة في طلب الخفّة ، تقول : " حُبَارَيَان وجُمَادَيَان " ، وعند الكوفيّين : " حُبَارَان وجُمَادَان " ، والصحيح ما ذهب إليه البصريّون لورود السماع به ، كقوله[٢] :

أَصْبَحَ قَيْسٌ خَفَشَ الْعَيْنَيْنِ
عِلَّتُهُ مَا تَنْقَضِي شَهْرَيْنِ
شَهْرَيْ رَبِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنِ

وفيه شاهد على إبدال البعض من الكلّ[٣] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٩ .

(٢) تنسب الأبيات إلى امرأة من فقعس . وهي بهذه الرواية في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٢ . وتُروى :

يا رُبَّ خالٍ لك من عُرَيْنَهْ
فَسْوَتُهُ لا تنقضي شَهْرَيْنَهْ
شَهْرَيْ رَبِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ

وهي الرواية المشهورة التي تناقلها النحاة في كتبهم عن ابن دريد في الجمهرة : ٣ / ١٣١١ ، وفي سرّ الصناعة : ٢ / ٤٨٩ :

أَصْبَحَ زَيْنٌ خَفَشَ العَيْنَيْنَهْ

وهي في : المخصص : ١٥ / ١١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٢ ، وضرائر الشعر : ٢١٧ ، مخالفاً بذلك روايته لها في شرح الجمل ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٥٨ ، وفي ١ / ٣٦٨ برواية ابن النحويّة ؛ لأنه ينقل عنه كثيراً ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٦ . ويستشهد به النحاة على فتح نون التثنية في : " شهرينه ، وجماد يينه " .

(٣) قال البغدادي في خزانة الأدب : ٧ / ٤٦٠ : « قوله : " شهري ربيع .. الخ " بدل من " شهرينه " ، و" جماديينه " معطوف على " شهري " ، لا على " ربيع " ؛ لوجهين : أحدهما : أنه لا يقال " شهر جمادى " فإن لفظ " شهر " لا يضاف إلا لما في أوله " راء " كـ" شهر ربيع ، وشهر رجب ، وشهر رمضان " ، كما هو المشهور . ثانيهما : لئلا يفسد المعنى فإنه لو عطف على " ربيع " لاقتضى أن البدل أربعة أشهر والمبدل منه شهران » .

وإن كان منقوصاً ثبتت ياؤه في التثنية على حالها لأنَّها لم يعرض لها ما يُوجب تغييراً سوى فتحها قبل ألف التثنية ويائها وهي تتحمَّل الفتحة[١] تقول في قاض : " قَاضِيَان " في الرفع و" قَاضِيَيْن " في النصب والجرّ .

وقوله :

تَقُولُ قَاضِيَانِ أَعْلَيَانِ

تمثيلٌ بالمنقوص والمقصور الرباعيّ فـ" أَعْلَى " قُلبت ألفه ياء لأنَّه رباعيٌّ وإن كان من ذوات الواو لأنَّه " أَفْعَل " من " عَلاَ يَعْلُو " مثل : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾[٢] وليس أفعل التفضيل ، لأنَّه لو كان للتفضيل لكانت " مِنْ " فيه مقدَّرة مثل : ﴿ يَعلَم السِّرَّ وأَخْفَى ﴾[٣] ، إذ لا لام / فيه ولا إضافة ، وأفعل التفضيل بـ" مِنْ " لا ٢/٣٠
يثنَّى ولا يُجمَع ؛ لقوَّة معنى الفعل[٤] .

وقوله :

مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ أَلْيَانِ

يريد أنَّه إذا ثنِّيَ المؤنَّث فقياسه أن تثبُتَ فيه علامة التأنيث تقول في ضَارِبَة : « ضَارِبَتَان » ، ولو حذفت التاء التبس بتثنية المذكَّر ، وشذَّ منه " أَلْيَان " في تثنية : " أَلْيَة "[٥] ، قال الشاعر[٦] :

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٢ .

(٢) سورة الأعلى : الآية : ١ .

(٣) سورة طه : من الآية : ٧ .

(٤) انظر : تفصيل القول في تثنية أفعل التفضيل وجمعه وتأنيثه في شرح الكافية : ٢ / ٢١٧ .

(٥) نَقَل المبرّد في المقتضب : ١ / ٤١ عن العرب : " أليٌ " ؛ فتثنيتها على " أَلْيَان " صحيحة ، ونقل عنهم " أليتان " تثنية " ألية " ، ونقل عنهم : " خُصْيٌ " أيضاً ؛ فلا شذوذ فيهما . وينظر : الكتاب : ٤ / ٣٨٧ ، وإصلاح المنطق : ١٦٨ ، وجاء فيه : « قال أبو عمرو الشيباني : الخصيتان البيضتان ، والخصيان : الجلد تان اللتان فيهما البيضتان » .

(٦) البيت في : المقتضب : ٣ / ٤١ ، والمنصف : ٢ / ١٣٧ ، والتخمير : ٢ / ٣٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٣ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥٠٨ ، غير منسوب ، وقبله :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بنُ كَعْبِ
ظَعِينَةٌ وَاقِفَةٌ فِي رَكْبِ

والوطب : سقاء اللبن .

تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ

و" خُصْيَان "[١] في تثنيته " خُصْيَة " . قال الآخر[٢] :

كَـــأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيْـهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وفيه شاهد على استعمال مميِّز اثنين[٣] .

فإذا انضمَّ إليه مذكَّر فلا يخلو من أن يختلفا في اللفظ أو يتَّفقا فيه ، فإن اختلفا وجب العطف تقول : " عِنْدِي ضَارِبٌ وقَائِمَةٌ " ، ولا تجوز التثنية إلَّا فيما غُلِّبَ فيه المذكَّر على المؤنَّث ، وهو موقوف على السماع قالوا : " أَبَوَان " في أب [وأمّ]، قال[٤] الله تعالى : ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ وكذلك : " شَيْخ ، وعَجُوز ، ورَجُل وامْرَأة " ، لا يقال : شَيْخَان ولا رَجُلان إلَّا على لغة من يقول : " شَيْخ ، وشَيْخَة "[٥] ، كقوله[٦] :

---

(١) انظر المصادر في هامش : ٥ ، من الصفحة السابقة .

(٢) ينسبان إلى خطام المجاشعي وإلى غيره ، والبيتان من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٦٩ . وينظر : إصلاح المنطق : ١٦٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٤ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٠٠ .

(٣) يستشهد به النحاة على إضافة " ثنتان " إلى " حنظل " ، وتقديره : " ثنتان من حنظل " والقياس أن يقول : " حنظلتان " ، وعدّوه ضرورةً ، ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٤ ، والنكت : ٢ / ٩٩٤ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٨٠ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٧ ، وأنشدا البيت .

(٦) هو عبد يغوث بن الحارث بن وقّاص الحارثي ، شاعر جاهلي ، وكان فارساً ، وسيّداً في قومه ، أَسَرَتْه تَيْم وقتلته في يوم الكلاب الثاني ، وقال القصيدة التي منها الشاهد في الأسر . أخباره في : الأغاني : ١٦ / ٢٥٤ ، والعقد الفريد : ٣ / ٩٨ ، وقصيدته في المفضليات : ١٥٥ .

والبيت في : البيان والتبيين : ٢ / ٢٦٨ ، والحلل : ٣٣٩ ، وضرائر الشعر : ٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٨٧ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٩٦ .

وقوله : " عبشميّة " : من عبد شمس بن سعد بن تميم ، وكانت استهزأت به حينما أسره ولدها ، وكان أهوج .

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيَا

وفيه شاهد على أنَّ المضاف والمضاف إليه يُصاغ منهما اسم فيُنسَب إليه[١] ، وعلى جواز إثبات الألف في المعتلّ الآخر بها في الجزم إعمالاً للجازم في الحركة المقدَّرة على الألف[٢] .

أو على لغة من يقول : " رَجُل ، ورَجُلَة "[٣] كقوله[٤] :

خَرَقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمُ لَمْ يُرَاعُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ

وإن اتَّفقا في اللفظ كـ" قَائِم ، وقَائِمَة " غُلِّب فيه المذكَّر فقيل : « قَائِمَان » ولا يجوز فيه [تغليب][٥] المؤنَّث إلَّا في " ضَبُع " للمؤنَّث و" ضِبْعَان " للمذكَّر ، قالوا فيهما : " ضَبُعَان " ، ولم يقولوا : ضِبْعَانَان[٦] ؛ لخفَّة لفظ المؤنَّث بقلَّة حروفه .

* * *

---

(١) اللسان : (عبأ - شمس) .

والنسبة إلى عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، ينظر : جمهرة النسب : ٢٢٩ .

(٢) للبيت روايتان ، الأولى : " كأن لم تَرَيْ " وهي رجوعٌ من الإخبار إلى الخطاب ، ولا ضرورة فيها . والأخرى : " كأن لم تَرَى " وخُرِّج على وجهين ، الأوَّل : أنه أثبت الألف ضرورة ، والآخر : أنه على لغة من يقول : " راء " في " رأى " مقلوب ، فَجُزِم فصارت : " كأن لم تَرَأْ " ، ثم خُفِّفَت الهمزة فقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها ؛ فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل ، واللام محذوفة للجزم . ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٧٦ ، والإفصاح : ١٧٠ ، والحلل : ٣٤٠ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ١٣٧ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٧ ، وأنشد البيت .

(٤) البيت في : المخصص : ١٦ / ٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٤ ، غير منسوب . وقبله في الصحاح واللسان والتاج : (رجل) :

كُلُّ جَارٍ ظَلَّ مُغْتَبِطاً غَيْرَ جِيْرَانِ بَنِي جَبَلَهْ

(٥) في الأصل : « تعليل » ، تحريف .

(٦) ينظر : ليس في كلام العرب : ١٩٤ ، وحكى أبو زيد في النوادر : ٥٣٧ ، تثنيته ، قال : « وقالوا : ضَبُع وضَبُعان وثلاث أَضْبُع وهي الضِّباع . وضِبْعَان وضِبْعانان وثلاثة ضِبْعانات وهي الضّباع ؛ الذّكارة منها » .

وَارْدُدْ إِلَى الأَصْلِ أَباً وَإِخْوَتَهْ وَفِي دَمٍ وَبَابِهِ لَنْ تُثْبِتَهْ

ما كان من الأسماء المتمكِّنة على حرفين بالحذف لا يخلو من أن يكون فيه عوض عن المحذوف أولا ، فإن كان فيه ثُنِّي على لفظه سواء كان العوض في أوَّله كـ" ابْن " ، أصله " بَنَوٌ " بالفتح ، بدليل جمعه على " أَبْنَاء " ، وهو من البُنُوَّةِ ، فحذفت لامه تخفيفاً ، وعُوِّض من أوله همزة وصل ، أو في آخره كـ" عِدَةٍ " وهي من " الوَعْد " ، فحذفت فاؤها ، وعوِّض من آخرها تاء التأنيث ، تقول في تثنيتهما : " ابْنَان ، وعِدَتَان " بغير ردِّ المحذوف ، لئلَّا يُجمع بين العوض والمعوَّض عنه .

وإن لم يكن فيه عوضٌ فلا يخلو من أن يكون المحذوف عينه أو لامه ، فإن كان المحذوف عينه لم يردَّ المحذوف أيضاً ، تقول في " سَهٍ : سَهَان " ، أصلها " سَتَهٌ " بدليل " أَسْتَاه وسُتَيْهَة " .

وإن كان المحذوف لامَه فلا يخلو من أن يردَّ محذوفُه في الإضافة أولا يردّ ، فإن رُدَّ محذوفه في الإضافة رُدَّ في التثنية[1] ، وذلك في أربعة أسماء وهي : " أَخٌ ، أَبٌ / حَمٌ ، هَنٌ " ، تقول : " أَخَوَان ، وأَبَوَان ، وحَمَوَان ، وهَنَوَان " لقولك : " أَخُو زَيْدٍ ، وأَبُوه ، وحَمُوه ، وهَنُو عَمْرٍو " قال[2] : ٣٠/ب

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَا لاَ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

---

(١) هذه هي اللغة الفصيحة ، ومنهم من يثنيها ولا يردّ المحذوف . ينظر : خزانة الأدب : ٤ / ٣٨ ، وأورد الشواهد على ذلك .

(٢) أنشده المبرد في الكامل : ١ / ١٦١ ، مع بيت آخر ، ولم ينسبهما ، وقبلهما ثلاثة أبيات على الوزن والقافية منسوبة لعبد الرحمن بن الحكم ؛ فلعل الأبيات كلها له .

وينظر : التخمير : ٣ / ٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٢٧ . وقبله :

دعتني أخاها أمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أُرْضَعْ لها بِلِبَانِ

والبيت الشاهد يستشهد به النحاة على تغليب المذكر على المؤنث ؛ لأنه يعني : الأخ والأخت .

وقال الأزديُّ[(١)] :

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَان

وإن لم يُردَّ في الإضافة لم يُردَّ في التثنية تقول في " يَدٍ ، ودَمٍ : يَدَان ، ودَمَان " ؛ لأنَّه لا يردُّ محذوفهما في الإضافة ، ولكن يجعل الإعراب فيما بَقِي بعد الحذف ، ولا يردُّ في التثنية قال[(٢)] الله تعالى : ﴿ اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ ﴾ وقال[(٣)] تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاه مَبْسُوطَتَان ﴾ وقد جاء : " يَدَيَان ، ودَمَيَان " بالردِّ في الضرورة كقوله[(٤)] :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ   قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٦٦ ، ولم يزد في نسبته على : رجلٍ من أزد السراة ، وتناقله النحاة بهذه النسبة ، وعن العيني في المقاصد النحوية : ٣ / ٣٥٤ ، أنه عمرو الجنبي ، لقي امرأ القيس - الشاعر المشهور - في بعض المفاوز فقال له ذلك . وفي شرح التصريح : ٢ / ١٨ : أنه عمر الخشني - ولعله تحريف " الجنبي " سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال : يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام . والله أعلم بالصواب . وينظر : الكامل : ٣ / ١٠٩٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٨٣ ، والإفصاح : ٣٥٢ ، والتخمير : ٤ / ٢٩٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٨١ .

ويستشهد به النحاة على إسكان اللام من " يَلْدَهُ " تخفيفاً ، وحُرِّكت الدال بالفتح لالتقاء الساكنين بعد دخول الجازم ، وإنما حُرِّكت بالفتح لأنها أقرب المتحركات إليها ؛ إذ الياء مفتوحة ، وحمل الدال عليها غير معتدٍّ باللام الساكنة لأنها حاجزٌ غير حصين .

(٢) سورة القصص : من الآية : ٣٢ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٦٤ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع : ٥٧ ، والمخصص : ١٧ / ٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٠ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٩٥ ، وشرح النيلي : ١ / ١٣٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٧ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٧٦ . غير منسوب .

ومُحَلِّم : ملك من ملوك اليمن ، ويروى : " مُحَرِّق " وهو عمرو بن هند ، وقيل : الحارث بن عمرو ملك الشام .

وقول الآخر[١] في " دَمٍ " وهو يدلُّ على أن أصله " دَمَيٌ " كما قال المبرِّد[٢] لا " دَمَوٌ " :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِيْنِ

وأصل يَدٍ : يَدْيٌ[٣] ساكنة العين ؛ لأنَّ جمعها " أَيْدٍ " ، و" يُدِيٌّ " كـ" فَلْس ، وأَفْلُس ، وفُلُوْس " ، و" فَعَل " بالتحريك لا يُجمع على " أَفْعُل " إلَّا في كلمات معدودة وهي : " زَمَن ، وأَزْمُن ، وجَبَل [وأَجْبُل] ، وعَصاً ، وأَعْصٍ " ، وجمع الجمع : " أَيَادٍ " ، و" اليَدَى " مثل " الرَّحَى " لغة[٤] فيها ، قال[٥] :

يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا
إلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

---

(١) البيت ينسب إلى علي بن بَدَّال بن سُلَيم ، وإلى غيره من الشعراء ، وصحح البغدادي في خزانة الأدب : ٧ / ٤٨٩ نسبته إلى عليٍّ هذا . وينظر : المقتضب : ١ / ٢٣١ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥١ ، وشرح النيلي : ١ / ١٤٠ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٧ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٨٢ .

وقوله : " جرى الدميان " بيانه : ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دمُ المتباغضين ، وعناه الشاعر هنا ؛ أي لا يختلط دمي ودمُه من بغضي له وبغضه لي ، بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة، وقوله: " حَجَر " يروى " جُحر " بتقديم الجيم ، وهو أبلغ ؛ لأن الجحر على هذا المعنى يُحتِّم اجتماع الدَّم ، ومع ذلك سيفترقان .

(٢) المقتضب : ١ / ٢٣١ ، وهاهنا قضيتان ، الأولى في المحذوف منه ، قيل : الياء ، وهو الأكثر ، وقيل : الواو . والأخرى في زنة " دم " ، وهي التي اشتهر فيها خلاف المبرد ، وينسب رأيه إلى أبي الحسن الأخفش أيضاً ، رَأَيا أنه بزنة " فَعَل " كما ذكر المؤلف هنا ، ومذهب سيبويه أنه بزنة : " فَعْل " ساكن العين ؛ بدليل جمعه على " فِعَال ، وفعولُ " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥ / ٨٤ - ٨٥ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٣٢ ، والصحاح : (يدي) .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨٤ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٤ ، من التحقيق .

وأصل هذه اللغة : " يَدَيٌ " ، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً قيل : وعلى هذه اللغة قال : " يَدَيَان بَيْضَاوَان " ، ومنهم[1] من فَرَّق بين اليد في الجارحة واليد من النعمة فقال في الجارحة : " يَدَان " ومن النعمة : " يَدَيَان " ، قال : ومنه " يَدَيَان بَيْضَاوَان " ، كأنَّه تخيَّل في النعمة زيادة في المعنى فزاد في اللفظ الدالِّ عليها .

* * *

(١) ينظر شرح ابن الخباز : ١ / ١٢٩ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٩٥ .

[تثنية الممدود]

وَالْهَمْـــزُ إِنْ يُـــزَدْ فَـــوَاواً يُبْـــدَلُ   وَإِنْ يَكُـــنْ أَصْـــلاً فَهَمْـــزاً يُجْعَـــلُ
تَـقُـــوْلُ فِـــي الأَصْلِـــيِّ قُـــرَّاءَانِ   بِـــالْهَمْزِ وَالْمَزِيْـــــدِ حَمْـــرَاوَانِ

إذا ثُنِّيَ ما في آخره همزة فلا يخلو ما قبل آخره من أن يكون متحرِّكاً أو ساكناً، فإن كان متحرِّكاً نحو : " نَبَأٍ ، ورَشَأٍ ، وحَدَأٍ "[(١)] ، ثُنِّيَ على لفظه من غير تغيير .

وإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف علة ، فإن كان حرفاً صحيحاً نحو : " عِبْءٍ ، ودِفْءٍ ، وقُرْءٍ ، ورُزْءٍ "[(٢)] جاز إثبات الهمزة وجاز نقل حركتها إلى الساكن قبلها وحذفها[(٣)] .

وإن كان حرف علة فلا يخلو من أن يكون واواً أو ياء أو ألفاً ، فإن كان واواً أو ياء فلا يخلو من أن تكونا أصليَّتين أو زائدتين ، فإن كانتا أصليَّتين نحو : " ضَوْءٍ ، ونَوْءٍ ، وشَيْءٍ " ثُنِّيَ على لفظه أيضاً ، من غير تغيير .

وإن كانتا زائدتين نحو " وُضُوْءٍ ، ونَبِيْءٍ " ، جاز إثبات الهمزة وجاز قلبها حرفاً من جنس ما قبلها وإدغامه فيه تصرُّفاً فيما قبلها بالتخفيف والإدغام لزيادته ، فتُقلب مع الواو واواً ومع الياء ياء[(٤)] .

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة من أن تكون أصليَّة ، أو منقلبة عن حرف أصلي ، أو زائدة ؛ إمَّا للتأنيث ، أو للإلحاق ؛ فإن كانت أصليَّة ، وهو معنى قوله :

٣١/ م وَإِنْ يَكُنْ / أَصْلاً فَهَمْزاً يُجْعَلُ

---

(١) الرشأ : الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه ، والحَدَأ : وجعٌ في البطن . ينظر : اللسان (حدأ – رشأ) .

(٢) الدِّفْءُ : ضدّ البرد ، والرُّزْء : من رزأ فلانٌ فلاناً : إذا بَرَّه . ينظر : اللسان : (دفأ – رزأ) .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٢ .

(٤) المصدر السابق : ١ / ١٤٣ .

وذلك نحو " قُرَّاء ، ووُضَّاء " للذي يُكثر القراءة والوضوء[1] . وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي جاز إثباتها وهو الأجود نحو " كِسَاء ، ورِدَاء " ، وجاز ردُّها إلى ما انقلبت عنه ، فتقلب في " كِسَاء " واواً وفي " رِدَاء " ياءً ؛ لأنَّهما من الكِسْوَة والرِّدْيَة[2] ، وإنَّما قلبت الواو والياء همزتين ؛ لوقوعهما متطرِّفتين بعد ألف زائدة .

---

(١) الوُضَّاء أيضاً : من وَضُؤَ وجهُ الرجلِ ؛ إذا حَسُنَ وأشرق . ينظر : المخصص : ١٥ / ١١٥ ، وسقط حكم هذه الهمزة ، أسقطه الناسخ و لم يتنبَّه إلى ذلك ، بل أسقط في الأبواب اللاحقة ستةً وعشرين بيتاً من الألفية بشرحها ، و لم يتنبَّهْ أيضاً ، وأشرت إليه في موضعه .

أقول : حكم هذه الهمزة عند النحاة أن تبقى كما هي في المثنى ؛ فيقال : " قُرَّاءان ووُضَّاءان " ، هذه اللغة الفصيحة ، ويجوز قلبُها واواً ، استثقالاً للهمزة بين ألفين ؛ فيقال : قُرَّاوان ووُضَّاوان ، وذلك قليل جداً . انظر : المخصص : ١٥ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٨١ .

(٢) الذي عليه النحويون هو قلبها واواً سواء كان أصلها الواو أو الياء ، وعكس هذا لغة بني فزارة قلبها ياء سواء كان أصلها الواو أو الياء فيقولون في كساء " كسايان " ، وهو واوي .

وما ذكره المؤلف لغة رابعة ، الأولى بقاء الهمزة كما هي ، والثانية قلبها واواً في الواويِّ واليائيِّ ، والثالثة قلبها ياء في الواويّ واليائيّ ، والرابعة ردّ الواوي إلى الواو واليائي إلى الياء ، ونقل الرعيني جملة ما في الباب ، ثم عقَّب على ابن النحويّة في هذا الموضع خاصة وأنكر عليه ، قال : « فكان حقه أن ينسبه إلى قائله لغرابته، وإن كان رأياً رآه فكان الأولى أن ينبِّه على أن ذلك ظهر له ، ووقع في الصحاح ما يوافق قول ابن النحوية ؛ فلعلّه تبعه » اهـ .

أقول وعلى ا لله أعتمد : كان الأولى أن يذكر ابن النحويَّة قَلْب الهمزة واواً ، وهي لغة مشهورة في كتب النحاة ، وأما أنه لم ينبه على القليلة كما قال الرعيني ؛ فلا غرابة في ذلك ، مادامت لغة رواها الجوهري في الصحاح : (عطا) ؛ قال : « وكذلك في التثنية عطاءان وعطاوان ، ورداءان وردايان » . وكان قال قبله : « والاسم العطاء ، وأصله عطاوٌ بالواو ؛ لأنه من عطوتُ » وحسبك بالجوهري ثقة . وإذا كان الكوفيون قد تصرَّفوا في بعض أبنيته بالحذف في نحو : " قَاصِعاء ، وحَاثِيَاء " فقالوا : " قاصعان ، وحاثيان " ، فالأولى قبول الإعلال . وانظر في كل ما مضى : الكتاب : ٣ / ٣٩١ ، والمخصص : ١٥ / ١١٤ - ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٣ - ١٤٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

وإن كانت زائدة للتأنيث قُلبت واواً نحو " صَحْرَاء ، وحَمْرَاء " وهو معنى قوله :

وَالهَمْزُ إنْ يُزَدْ فَوَاواً يُبْدَلُ

إذ ليست أصليَّة فتثبتَ ، ولا منقلبة عن أصل فتردَّ إليه ، ولم تقلب " ياء " لأنَّه يؤدِّي إلى اجتماع يائين في النصب والجرِّ ، و" ياء " وألفين في الرفع ، و" الياء " قريبة ، فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات ، فتعيَّن القلب واواً .

وللإلحاق نحو : " عِلْبَاء ، وحِرْبَاء " ، جاز قلبها واواً وهو الأجود تشبيهاً لها بـ" حَمْرَاء " في الزيادة ، فتُقلب قلبها ، وجاز إثباتها تشبيهاً بـ" قُرَّاء " لإلحاق ما هي فيه بما لامه أصل ، كـ" قِرْطَاس " .

* * *

[جمع المذكر السالم]

الْقَـــوْلُ فِي جَمْـعِ الْمُذَكَّـرِ الْعَلَـمْ   وَالوَصْـفُ وَالْوَاحِـدُ فِيـهِ قَـدْ سَـلِمْ
وَالعَقْـلُ شَـرْطٌ فِيهِمَـا جَمِيعَـا   وَالاسْـمُ إِنْ سَـلَّمْتَه مَجْمُوعَـا
أَلْحَقْتَـهُ فِي الرَّفْـعِ وَاوًا سُـكِّنَتْ   وَالنَّصْـبُ كَالجَـرِّ بِيَـاءٍ لُيِّنَـتْ
وَالضَّـمُّ قَبْـلَ الْـوَاوِ كَالزَّيْدُوْنَـا   وَالْكَسْـرُ قَبْـلَ الْيَـاءِ كَالزَّيْدِيْنَـا

الجمع ضمٌّ واحد إلى أكثر منه موافق له لفظاً ومعنًى ، فلا تُجمع الأسماء المشتركة باعتبار ما اشتركت فيه ولكن باعتبار كلِّ واحد من مدلولاتها ، وإنَّما يجب فيها العطف فيقال : " عندي عَيْنٌ [وعَيْنٌ] وعَيْنٌ " ، للباصرة والجارية والجاسوس ، وإذا قيل " عُيُون " كان للباصرات أوالجاريات ، ولا يجوز الجمع مع الاختلاف إلَّا فيما غُلِّب فيه أحد الأسماء على سائرها[1] ، قالوا : " المَهَالِبة " في المُهَلَّب[2] وبنيه ، و" الحُوصُ " في الأَحْوَص بن مُحمّد الأنصاري وإخْوَته ، قال[3] :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ   فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٥ ، ونقله الرعيني في شرحه : ١ / ٣٩٢ عن ابن النحوية .

(٢) هو المهلّب بن أبي صفرة ، ظالم بن سراق الأزدي العتكي ، أمير شجاع ، انتدب لقتال الأزراقة من الخوارج ، وله فيهم وقائع مشهورة . أخباره في : المحبّر : ٢٦١ ، والإصابة : ٦ / ٢١٦ .
وقال ابن الجوزي في " المدهش" : " من العجائب ثلاثة إخوة وُلدوا في سنة واحدة وقُتلوا في سنة واحدة ، وكانت أعمارهم ثمانياً وأربعين سنة : يزيد وزياد ومدرك ، بنو المهلّب بن أبي صفرة " .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ١٤٩ ، وينظر : الاشتقاق : ٢٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٦٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٨٣ . والبيت من قصيدة له يستخف بها بعلقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة ، وكان علقمة قد هدّده بالقتل حين نفر عليه عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر . أخبار علقمة في الاستيعاب : ٣ / ١٠٨٨ . والحوص والأحاوص : عوف وعمرو وشريح ، أبناء الأحوص بن جعفر ؛ وأصل الحَوَص : ضيق في مؤخر العين . وعبد عمرو : هو ابن الأحوص ، وقيل : ابن شريح بن الأحوص .

ولا يجوز أيضاً العطف مع الاتّفاق إلّا في الضرورة كقوله[١] :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاً وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

والدالُّ على أكثر من اثنين إمّا جمع أو اسم جمع أواسم جنس ، ويعرف الجمع بكونه على وزن لم يُبْنَ عليه واحد كـ" أَبَابِيل " ، وهو جمع لا واحد له ، وبغلبة التأنيث عليه نحو : " عُكَن "[٢] تقول : " هَذِهِ عُكَنٌ ، وهَذَا رُطَبٌ " ، والوزن واحد ، وأقلُّه ثلاثة وقيل اثنان ، والصحيح الأوَّل لتغاير ضميريهما نحو : " قَامَا ، وقَامُوا " ، ولو اشتركا في الجمع اشتركا في الضمير ، ولامتناع وصف المثنّى بالمجموع وعكسه .

ويُعرف اسم الجمع بكون واحده من غير لفظه كـ" قَوْم ، ونِسَاء ، ورَهْط ، ونَفَر ، وخَيْل ، وإِبِل " .

٣١/ب ويُعرف اسم الجنس / بأن يفرق بينه وبين واحده التاء متصلة بالمفرد مثل : " تَمْر وتَمْرَة " وبالجنس مثل : " كَمْأَة وكَمْء " ، وبصحّة الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله[٣]: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ويغلب اسم الجنس في الأشياء المخلوقة ، وقلَّ في المصنوعة كـ" سَفِين وسَفِينَة " .

وينقسم الجمع إلى جمع تصحيح وتكسير ، وسيأتي ، والتصحيح ينقسم إلى مذكَّر ومؤنَّث ، وسيأتي ، فجمع التصحيح في المذكَّر مالحق آخرَه واوٌ مضموم ما قبلها رفعاً،وياءٌ مكسوراً ونصباً ، ونون مفتوحة في الأحوال كلّها لتعادل خفّتها ثقل الواو والضمّة والياء والكسرة .

(١) هو أبو نواس ، والبيت في ديوانه : ٣٧ ، وهو في شرح أبيات المغني : ٦ / ٨٣ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦٢ .

(٢) العُكَن : الأطواء في البطن من السِّمن ، واحدتها : عُكْنَةٌ ، وعُكَن الدّرع : ما تثنّى منها . ينظر : اللسان : (عكن) .

(٣) سورة العصر : الآيتان : ٢ ، ٣ .

فالزيادة الأولى علمٌ لضمِّ واحد إلى أكثر منه ، والثانية ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فتعامل معاملتهما على ما ذكر في المثنَّى ، وأُعرب بالحروف لأنّه تَكَثَّر. ومجيء الواو في الرفع والياء في الجرّ على القياس ، لأنَّ الواو والياء أختا الضمّة والكسرة ، وضمّ ما قبل الواو للمجانسة ، ولأنّه لو انفتح التبس الجمع [بالمقصور][1] ، أو انكسر انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كـ" مِيعَاد " ، وكسر ما قبل الياء للمجانسة أو فرقاً بين التثنية والجمع ، لأنَّ النون تُحذف للإضافة وتُسكَّن للوقف ، أو لأنَّه لو انفتح التبس بالمثنَّى حالة الإضافة ، ولو انضمَّ انقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كـ" مُوسِر" . وحمل النصب[2] على الجر لذهاب علامته لحصول اللبس من جهتها ، إذ لو ثبتت في النصب التبس المثنَّى بالمجموع عند حذف النون للإضافة فأُسقطت فيهما ، ثمَّ لمَّا كانت أخفَّ الحروف قُصد إلى جعلها بدلاً عمَّا هي أخفّ منه ، فجُعلت بدلاً عن الواو في رفع المثنَّى لأنَّه سابق على المجموع.

وهما وحرفا التثنية حروف إعراب عند سيبويه[3] لأنَّ كلَّ معرب لا يخلو من حرف إعراب ، واختلف أصحابه[4] في تقدير الإعراب عليها فقيل : مقدَّر لئلَّا يخلو

---

(١) في الأصل : " المقصور " ، وهو كذلك في شرح الرُّعيني : ٢ / ٤٠٩ ، ويقصد أنه يشتبه جمع الصحيح بجمع المقصور .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ٤٩ ، قال الأنباري : "... النصب محمول على الجرّ ؛ لأن دلالة الياء على الجرّ أشبه من دلالتها على النصب ؛ لأن الياء من جنس الكسرة ، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ فكذلك ما أشبهها " . قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٤ / ١٣٨ : " ...... لأن الجرّ مختصٌّ بالأسماء ولا يكون في غيرها فكان إلحاقه به أولى " .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧ ، ١٨ .

(٤) منهم أبو عمر الجرمي ، يرى : أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، ويزعم أن انقلابها هو الإعراب . ومنهم الأخفش ، ويرى : أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من " زيد " ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعرابَ فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف . اهـ وتابعه المبرّد ، ينظر : المقتضب : ٢/١٥٣ - ١٥٤ .

من الإعراب ؛ من إعراب ظاهر أو مقدَّر[١] ، وقيل : غير مقدَّر وإلَّا لانقلبت اليـاء في التثنية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، والتبس المنصوب والمجرور بالمرفوع، [وأجيب]: بأنَّ التحرُّك إنَّما يوجب قلباً إذا كان ملفوظاً به لا مقدَّراً .

ولا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً فشرطه أن يكون مذكَّراً علماً عالماً خالياً من هاء التأنيث ، فلا يجمع نحو " زَيْنَب ، وفَاطِمَة " هذا الجمع ؛ لتأنيثه ، ولا نحـو : " رَجُـل ، وفَرَس " ؛ لتنكيره ، ولا نحـو : " أَعْـوَج ، ولَا حِـق " ؛ لعـدم العلـم ، ولا نحـو : " طَلْحَـة ، وحَمْزَة " ؛ لهـاء التـأنيث ، خلافـاً للكوفيـّين[٢] فـإنَّهم يُجوِّزون : " طَلْحُون ، وحَمْزُون " ، بحذف التاء وإسكان العين ، وابن كيسان يحذفهـا ويحرِّك العين قياساً على موازنه من المؤنَّث[٣] .

وردَّه البصريُّون بأنَّ تاءه إن ثُبتت لزم الجمع بـين علامـتي تـأنيث وتذكـير ، هـي والواو ، وإن حُذفت لم يبقَ في اللفظ ما يكـون عوضـاً عنهـا ، فلذلـك لم يجمعـوه إلَّا بالألف والتاء لتكون تاء الجمع عوضاً / مـن تائـه ، وبـأنَّ السمـاع قـد ورد بخلافـه ، ٣٢/ب

= ومنهم قطرب ، ويرى : أنها هي الإعراب . ينظر : أسرار العربية : ٥٢ .
وينظر : شرح السيرافي للكتاب : ١ / ٦٩ ، وسر صناعة الإعراب : ٢ / ٦٩٥ ، والنكت : ١/ ١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٩ .
والقضية من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٣ .

(١) على تقدير الإعراب خُرِّجت قراءة : ﴿ إن هذان لساحران ﴾ بالألف ، قال أبو حيان في البحر المحيط : ٦ / ٢٥٥ : " والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جـاءت على لغة بعض العرب في إجراء المثنى بالألف دائماً ، وهي لغةٌ لكنانة ، حكى ذلك أبو الخطاب ، ولبني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وأهل تلك الناحية ، حُكي ذلك عن الكسائي ، ولبني العنبر ، وبني الهجيم ، ومُراد ، وعذرة " . وينظر: سر صناعة الإعراب : ٢ / ٧٠٤ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٤٠ ، والتبيين : ٢١٩ .

(٣) مثل : أَرَضُون ، تُحَرَّك عينه حملاً على أَرَضَات . ينظر : الإنصاف : ١ / ٤٠ .

قال(١) :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوْهَا بسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وقاسه الكوفيُّون على ما سُمع منه مجموعاً جمع التكسير كقولهم في جمع عُقْبَة : " أَعْقَاب " ، على حدِّ " زَيْد ، وزُيُود " ؛ لأنَّه حذفت تاؤه و لم يعوَّض عنها ، قالوا : " عُقْبَة الأَعْقَاب "(٢) ، كما قالوا : " طَلْحَة الطَّلَحَات " ، ورُدَّ ذلك : بقِلَّته فلا يقاس عليه ، وبأنَّ في جمع التكسير من التأنيث ما يقوم مقام العلامة فلم يُحتَج معه إلى تعويض .

وإن كان صفةً فشرطه ما ذكر إلَّا العلميَّة لمنافاتها للصفة ، وأن لايكون " أَفْعَل فَعْلَاء " نحو " أَحْمَر " لجمعهم " أَفْعَل فُعْلَى "(٣) به نحو " أَكْبَر " ، فـ" أَفْعَل " إن كان للتفضيل جمع بالواو والنون ، وإن كان صفةً لم يجمع به ، وأجازه ابن كيسان وأنشد قول الكميت(٤) :

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه : ٢٠ . وهو من قصيدة يرثي بها طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ، كان أجود أهل البصرة في زمانه . أخباره في : المحبر : ١٥٦، وخزانة الأدب : ٧ / ٢٨٤ . والبيت في : المقتضب : ٢ / ١٨٦ ، والإنصاف : ١ / ٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٧ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠ . ويروى : « نضَّر الله » .

(٢) يشير إلى قول الرَّاجز :

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمّْ

ينظر : المصادر السابقة .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٨٣ ، والصحاح : (عجم) ، جاء فيه : « ورجلان أعجمان وقوم أعجمون وأعاجم » .

(٤) البيت في شعره : ٢ / ١١٦ ، ونسب إليه في التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٧٢ ، والمقرب : ٤٠٣ ، والتخمير : ٢ / ٣٦٥ ، والبيت ليس له بل لحكيم الأعور ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ١/ ١٧٩ : « وهذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش الكلبي ، من شعراء الشام ، هجا بها مُضر ، ورمَى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس ، لَمّا فرّ منه بثياب امرأته » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٦٠ ، والقصة مفصلة هناك .

فَمَا وَجَـدَتْ نِسَـاءُ بَنِـي نِـزَارٍ حَلائِـلَ أَسْـوَدِيْنَ وَأَحْمَرِيْنَـا

وحمله غيره على الشذوذ .

وأن لا يكون " فَعْلاَن فَعْلَى " لجمعهم " فَعْلاَنَة " عليه نحو : نَدْمان لواحد الندامى ، و" حَبْلان " للكبير البطن ، و" سَيْفَان " للطويل ، و" قَشْوَان " للدقيق الساقين ، و" مَوْتَان " للبليد ، و" عَلاَّن ، ومَصَّان " للَّئيم ، و" نَصْرَان " لواحد النصارى[١] ، فخِيفَ اللبس ، وأن لا يكون مشاركاً للمؤنَّث في اللفظ كـ" فَعِيل ، وفَعُول ، ومِفْعَال، ومِفْعِيل " مثل : " جَرِيح ، وصَبُور ، ومِطْعَام ، ومِنْطِيق " ؛ لأنَّهم لم يخالفوا بينهما في المفرد فلم يخالفوا في الجمع فلا يُجمع نحو " سَكْرَى " و" نَهْد " للفرس [الغليظ][٢] ، و" عَلاَّمَة ، وأَحْمَر ، وسَكْرَان ، وجَرِيح " هذا الجمع ، واختير العِلْم على العَقل ليتناول صفات البارئ (جلَّ وعلا)[٣] ؛ لصحة وصفه بالعلم دون العقل نحو : ﴿فقَدَرْنا فنِعْمَ القَادِرُون﴾[٤] و﴿فنِعْمَ

= وللكميت بن زيد قصيدة على الوزن والقافية ، ومن أجل ذلك نُسب البيت إليه ، ولغيره من الشعراء قصائد على الوزن والقافية أيضاً ، في المهاجاة المشهورة بين القحطانيين والعدنانيين ، وتُسَمَّى قصيدة الكميت : " المُذَهَّبَةُ " ، أولها :

ألا حُيِّيت عنا يا مدينا

قال البغدادي في خزانة الأدب : ١ / ١٧٩ : " وأحسن فيها وهي ثلاثمائة بيت ، لم يترك فيها حياً من أحياء اليمن إلا هجاهم " . وطُبعت مع قصائد له باسم : " الهاشميات ".

أقول : ولأبي عامر السلمي قصيدة أيضاً ذكرها ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار : ٣ / ٢٨١ ، واسمها : " الذّاهبة " ، قال : " ... وهي ثلاثمائة بيت ، يهجو بها اليمن ويذكر مثالبهم من القرآن والأخبار ، ويذكر مناقب قريش " اهـ منها :

يهود القريتين تعاورتكم كخشف جاز بين مُكَلِّبينا

وينظر : الترتيب في اللغة : ١ / ٨٥ .

(١) وزادوا على هذه الألفاظ : يومٌ ضَحْيان للمضيء ، وضَوْجَان للشديد الصلب من الدواب ، ويومٌ سَخْنَان للشديد السخونة . ينظر : توضيح المقاصد : ٤ / ١٢٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٢) في الأصل : " للغليظ " .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٨٦ .

(٤) سورة المرسلات : الآية : ٢٣ .

الْمَاهِدُونَ﴾(١) ، فإنْ جُمع به ما عُدم هذه الشروط أو بعضها فلردِّه إليها بالتأويل نحو : ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾(٢) و ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾(٣) لأنَّ السماء والأرض والكواكب لمَّا أُسندت أفعال أولي العلم من الإتيان والسجود [إليها] ، جُعلت أحكامها أحكام مَنْ يَعلم .

وحُملت عليه أسماء جموع ، وجموع تكسير ، وجموع لتصحيح لم تستوفِ الشروط ، وأسماء مؤنَّثة ، فأسماء الجموع مثل " أُولُو " ، و" عُشْرُون " وأخواتها ، و" عِلِّيُّون " ممَّا ليس له واحد من لفظه ، و" عَالَمُون " مما واحده أعمّ في الدلالة منه ، وجموع التكسير كـ" ابْن وبَنُون " مما لم يغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه ، وجموع التصحيح التي لم تستوفِ الشروط كـ" أَهْلُون ، ووَابِلُون " ، إذ ليست علماً لمن يعلم ولا صفة له ، قال تعالى(٤) : ﴿شَغَلَتنا أمْوَالُنا وأهلُونَا﴾ [و] قال الشاعر(٥) :

تُلاَعِبُ الرِّيحَ بِالْعَصْرَيْنِ قَسْطَلُهُ ... وَالْوَابِلُوْنَ وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيْدِ

والأسماء المؤنَّثة ، وستأتي(٦) .

* * *

(١) سورة الذاريات : من الآية : ٤٨ .

(٢) سورة فصلت : من الآية : ١١ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٤ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ١١ .

(٥) هو أبو صخر الهذلي ، عبد الله بن سلمة السهميّ ، والبيت في : شرح أشعار الهذليين : ٢ / ٩٢٥ ، وشعره : (شعراء أمويون) : ٥١ ، ونسب في اللسان والتاج : (جود) إلى صخر الغي ، وهو صخر ابن عبد الله الخثميّ ، والبيت ليس في شعره .

والقسطلُ : الغبارُ ، والتجاويد : يقال : أصابهم أجواد من المطر ، وهو دون الوبل ، جاء في اللسان : " يكون جمعاً لا واحد له كالتَّعاجيب والتَّعاشيب والتَّباشير ، وقد يكون جمع تجواد " .

(٦) تنظر الصفحة :

وَالفَتْـحُ فِـي الْمَقْصُـوْرِ نَـائِبُ الأَلِـفْ وَالنُّـوْنُ مَفْتُـوحٌ وَإِنْ تُضِـفْ حُـذِفْ

لا يخلو المجموع بالواو والنون من أن يكون صحيحاً أو معتلّاً مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان صحيحاً فحكمه / ماذُكر ، وإن كان معتلّاً مقصوراً حُذفت ألفه ٣٢/ب لالتقاء الساكنين هي والواو في الرفع ، والياء في الجرّ والنصب ، وبَقِيت الفتحة التي كانت على حالها قبل الواو والياء دالّةً عليها ، ونائبةً عنها نحو : ﴿وأَنتُم الأَعْلَوْن﴾[١] ﴿وإنَّهم عندَنا لَمِن المُصْطَفَين﴾[٢] .

وإن كان منقوصاً حُذِفت ياؤه[٣] للساكنين أيضاً هي والواو والياء ، وحُوِّلت الكسرة التي بقيت قبل الواو في الرفع ضَمَّةً لتسلم الواو ، وبَقِيت في الجرّ والنصب قبل الياء على حالها ، إذْ لا موجب لتغييرِها نحو : ﴿والنَّاهُون عَن المُنْكَر﴾[٤] ، و﴿ إنِّي لِعَمَلِكم مِن القَالِين ﴾[٥] .

وفتح نون الجمع في جميع ما ذُكر من الصحيح والمعتلّ المقصور والمنقوص هو الكثير معلَّلاً بطلب الخفَّة كما ذكرنا ، أوفرقاً بينها وبين نون التثنية ، وقد حُكي كسرها مع الياءِ خاصَّةً في الضرورة كقوله[٦] :

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص : من الآية : ٤٧ .

(٣) تحذف الياء بعد نقل حركتها إلى الحرف الصحيح قبلها . ينظر : شرح النيلي : ١ / ١٤٦ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٤١٠ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ١١٢ .

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ١٦٨ .

(٦) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ٤٢٩ ، وينظر : ضرائر الشعر : ٢١٩ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٧ ، قال البغدادي في مناسبة الأبيات : " وسبب هذا على ما حكاه محمد بن حبيب : أن جريراً لما هجا غسان السَّلِيطي ، وهو سَلِيط بن الحارث بن يربوع ، من تميم ، وكان خال فضالة أحد بني عَرين بن ثعلبة بن يربوع ، قال فضالة لجرير : أتهجو خالي ، أما والله لأقتلنك ! فقال جريرٌ هذه الأبيات " .

=

عَرِيْنٌ مِـنْ عُرَيْنَـةَ لَيْـسَ [مِنَّـا] بَرِئْـتُ إلَـى عُرَيْنَـةَ مِـنْ عَرِيْـنِ
عَـرَفْنَا جَعْفَـراً وَبَنِـي أَبِيْـهِ وَأَنْكَرْنَـا زَعَـانِفَ آخَـرِيْنِ

وقد رُوي مصرَّفاً ومقيَّداً ، وهو في الشذوذ كشذوذ فتح نون التثنية مع الياء أيضاً في قول الآخر(١) :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْـنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِـيَّةً فَمَـا هِيَ إلاَّ لَمْحَـةٌ وَتَغِـيْـبُ

وهو قليل ، وأقلُّ منه فتحها مع الألف في قول الآخر(٢) :

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا
وَمِنْـخَرَيْنِ أَشْبَهَـا ظَبْـيَانَا

وفيه شاهد على مجيء الألف في الأحوال كلِّها وهو مما يقوِّي كون الفتح للخفّة ، لا للفرق .

= وعَرِين : بفتح العين وكسر الراء : هو عَرِين بن ثعلبة بن يربوع ، وعُرَينة : بضمّ العين وفتح الراء : بطنٌ من بجيلة من قبائل اليمن . وقوله : " جعفراً وبني أبيه " : إخوته ؛ وهم : جعفر وجهور وعبيد ، وعَرِين أخوهم ، لكنه نفاه منهم ليخُصَّه بالذم دونهم . والزعانف : جمع زِعْنِفَة ، وزعانف الثوب : أهدابه ، يعني أنه دعيّ النسب . وينظر : الأنساب : ٨ / ٤٣٤ ، ٤٤١ .

(١) هو حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ الهلاليُّ ، والبيت في ديوانه : ٥٥ ، وينظر : كتاب ليس في كلام العرب : ٣٣٥ . والشاعر يصف قطاةً ، وقوله : أحوذيين : تثنية أحوذي ؛ وهو السريع ، يريد بهما جناحي القطاة ، استقلت : ارتفعت في الهواء . وفتح النون في المثنى لغة لبني زياد بن فقعس عن الكسائي ، ولبني أسد عن الفراء ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٣ ، والمساعد : ١ / ٣٩ .

(٢) البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٨٧ ، ونسبهما أبو زيد في النوادر : ١٦٨ : إلى رجل من ضبة ؛ قال : " أنشدني المفضّل لرجلٍ من بني ضبّة " . وينظر : المقاصد النحوية : ١ / ١٨٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٧٨ ، والاقتراح : ٢١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٢ ، والدرر : ١ / ٢١ . وقوله : " منها " الضمير راجع إلى " سلمى " من قوله قبله :

إنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا

وظبيان : اسم رجل ، أراد : منخري ظبيان ، فحذف . وينظر : شرح السيرافي على الكتاب : ١ / ٢٣٤ .

ويجب حذفها لما ذكر في نون التثنية[(١)] .

واعلم أنَّه قد اختُلف في نـون جمـع السـلامة والمثنّى بعـد الاتّفـاق علـى وجـوب حذفها للإضافة على سبعة مذاهب :

الأوّل[(٢)] : أنّها عوض من التنوين ، ورُدَّ : بأنّها تَثبت مع أداة التعريف ، والتنوين لا يثبتُ معها .

الثاني[(٣)] : أنها عوضٌ من الحركـة ، ورُدَّ : بأنّهـا تُحـذف للإضافـة ، والحركـة لا تُحـذف لها .

الثالث[(٤)] : أنَّها عوضٌ منهما ، ورُدَّ : باستلزامه التناقض ؛ لأنَّها مـن حيـث هـي عوضٌ من التنوين يَجب حذفُها مع الألف واللام والإضافة ، ومن حيـث هـي عـوض من الحركة يَجب إثباتُها معهما ، فيؤدِّي إلى وجوب حذفها وإثباتها معاً .

الرابع[(٥)] : أنّهاعوض من التنوين في حال الإضافـة ومـن الحركـة في حـال الألـف

---

(١) تنظر الصفحة :

(٢) نُسب إلى ابن كيسان في المساعد : ١ / ٤٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٠ ، وينظـر : شـرح الجمـل لابن عصفور : ١ / ١٥٢ .

(٣) نُسب إلى الزجاج ، انظر المصادر السابقة .

(٤) نسبه شراح الألفية إلى سيبويه ، والذي في الكتاب : ١ / ١٧ - ١٨ : " واعلـم أنـك إذا ثنيـت الواحـد لحقته زيادتان منهما حرف المدّ واللين ، وهو حرف الإعراب .... وتكـون الزيـادة الثانيـة نونـاً ؛ كأنهـا عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين ، وهـي النـون " . ينظـر : شـرح ابـن الخبـاز : ١ / ١٢٢ ، وشـرح الشريشي : ١ / ١٨٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٧٥ . وصحَّحه ابـن عصفـور في شـرح الجمـل : ١ / ١٥٣ ، وتبعه ابـن النحويّـة ، وذكـر مذهبـه لاحقـاً ، ونسبه أبـو حيـان في ارتشـاف الضـرب : ٢ / ٥٧٠ إلى ابن ولّاد ، وابن عقيل في المساعد : ١ / ٤٧ .

(٥) هـو رأي ابـن جنّـي في سـرّ صناعـة الإعـراب : ٢ / ٤٤٩ ، وينظـر : شـرح الجمـل لابـــن عصفـور : ١ / ١٥٣ .

واللام ، ورُدَّ : بأنه لم يعهد تعويضُ شيءٍ واحد من شيئين في حالتين ، وأيضاً فإنّه لم يُغْنِ ولم يُجمَع في حال اللام والإضافة ليكون عوضاً منهما في الحالتين .

الخامس : أنّها عوضٌ من ثلاث تنوينات في الجمع وتنوينين في التثنية لتحلُّل التثنية إلى مفردين ، والجمع إلى ثلاثة وهو مذهب أحمد بن يحيى(١) من الكوفيّين . ورُدَّ : بأنّ حرفاً واحداً لا يكون عوضاً من حرفين فصاعداً لأنّه عديم النظير .

٣٣/ ب السادس : أنّها زِيدت لتفرق بين رفع / الاثنين ونصب الواحد في الوقف لأنّه يجب إبدال تنوينه ألفاً تقول : "رَأَيْتُ زَيْدَا" فصورته صورة المثنّى لولا النون فزيدت النون لتفرق بينهما ثمّ حُمل عليه المنصوب والمجرور في لحاق النون لأنّهما منه والمجموع لشبهه به في سلامة لفظ الواحد ، وهو مذهب الفرّاء(٢) ، ورُدَّ : بأنّ حال الوقف عارضٌ فلا اعتبار به ، وبأنّ حذفها للإضافة لا وجه له حينئذ .

السابع : أنّها زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى فتثبت مع اللام كالحركة وتحذف مع الإضافة كالتنوين ، وإليه ذهب سيبويه(٣) وهو الصحيح لبطلان ما سواه .

وإذا سُمِّي بهذا الجمع جازت فيه الحكايةُ بثبوت الواو رفعاً والياء نصباً وجراً وفتح النون ، وجاز إعرابه بالحركات ، فجعل النون معتقَبَ الإعراب ولزوم الياء(٤) ، وقد جاء " نَصِيبِين ، وقِنَّسْرِين "(٥) بالوجهين .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٣ ، والمساعد : ١ / ٤٧ .

(٢) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٤٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧ - ١٨ ، وسبقت الإشارة إليه في المذهب الثالث .

(٤) ينظر : العين : ٣ / ١٤٢ ، والكتاب : ٣ / ٢٣٢ ، ٣٧٢ ، والترتيب في اللغة : ٢ / ٩ ، ٧٠ .

(٥) نصيبين : بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٥ / ٢٨٨ : " وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة ، على جادّة القوافل من الموصل إلى الشام » .
قِنَّسْرِين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده . مدينة بالشام ، قريبة من حلب . ينظر : معجم البلدان : ٤ / ٤٠٣ ، والروض المعطار : ٤٧٣ .

وإذا جُمع به المركب فإن كان جملة[١] كـ" شَابَ قَرْنَاها " ، أو من اسم وصوت كـ" عَمْرَوَيْه "[٢] أُتي بـ" ذُو " مجموعة مثله ، معربة إعرابه ، مضافة إلى ما يُراد جمعُه، وإن كان كـ" مَعْدِي كَرِب " أُلحقت علامة الجمع بآخر الجزء الثاني[٣] ، أو مضافاً كـ" عَبْدِ الله " أُلحقت بآخر الأوَّل[٣] .

* * *

---

(١) ينظر : المقرب : ٤٠٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧١ .

(٢) أجاز المبرد جمعه بالواو والنون ، قال في المقتضب : ٤ / ٣١ : « وتثني وتجمع فتقول فيه اسم رجل : عَمْرَوَيْهَان وعَمْرَوَيْهُون » .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧١ ، والمساعد : ١ / ٤٩ .

[جمع التكسير وجمع المؤنث السالم]

وَأَعْرَبُـوا كَـالْفَرْدِ جَمْـعَ التَّكْسِـيْرْ وَسَـالِمَ التَّـأْنِيْثِ مِثْـلَ التَّذْكِـيْرْ
كَخَلَـقَ اللهُ السَّـمَوَاتِ الْعُلَـى وَفِـي السَّـمَوَاتِ لِجَـرٍ مُثِّـلا

جمع التكسير : ما دلَّ على آحاد مدلول عليها بحروف المفرد متغيّراً لفظاً بزيادة كـ" رِجَال " أو نقصان كـ" كُتُب " ، أوهما كـ" غِلْمَان " ، أو حركة كـ" أُسْد " ، أو تقديراً كـ" فُلْك ، وهِجَان "[1] ، فلا يتناول جمع التصحيح ؛ لأنَّ واحده غير متغيِّر لا لفظاً بحرف أو حركة ولا تقديراً ، وحكمه في الإعراب حكم المفرد لأنَّه لمَّا استُؤنف له بناء مخصوص أشبه الواحد فأُعطي حكمَه .

فإذا كان صحيحاً منصرفاً كـ" أَفْرَاس " أُعرب بالحركات الثلاث ظاهرة ، أو غير منصرف كـ" مَسَاجد " حُمل جرُّه على نصبه ، أو معتلّاً مقصوراً كـ" خُطًى " أُعرب بالحركات مقدَّرة ، أو منقوصاً كـ" الأَيْدِي " أُعرب تقديراً في الرفع والجرّ ولفظاً في النصب ، وإذا سُكِّن فيه ما قبل الياء والواو كـ" عُمْي ، وعُشْو " ، أو شدِّد المعتلُّ كـ" غَزِيّ " وقولهم[2] : " إنَّك لَتَنْظُر فِي نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ " جرى مجرى الصحيح .

وإذا كان مهموزاً كـ" أَكْمُؤ " أو ممدوداً كـ" ظِبَاء " فهو صحيح ، كل ذلك على قياس ما ذُكر في المفرد .

وأمَّا جمع المؤنث السالم وهو القسم الثاني من جمع التصحيح فهو ما لحق آخره زيادتان[3] : ألف وتاء ، واختصّ بهما لدلالة الأولى على الجمع في نحو " رِجَال " ، والثانية على التأنيث في نحو " قَائِمَة " ، ويُشترط في ألفه أن لا تكون منقلبة كألف " قُضَاة ، وغُزَاة " ، وفي تائه أن لاتكون أصليَّة كتاء " أَبْيَات ، وأَقْوَات " وإلا كان جمع تكسير .

---

(١) ينظر : التعريفات : ١٠٦ ، وشرح كتاب الحدود : ١١٦ - ١١٧ .

(٢) ينظر : الكلام على عصيّ ومغزوّ لابن الأنباري : ١٤٣ .

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١١٥ .

وحكمه : الإعراب بالحركات لأنَّه الأصل ، ولم يُوجد مانعٌ ، ويُحمل نصبه على جره كالمذكَّر السالم لئلا تَثبت المزيَّة للمؤنَّث على المذكَّر ، أو أُعرب بثلاث حركات والمذكَّر بحرفين ، وجوَّز الكوفيُّون[١] فتح تائه في النصب محتجِّين بقول العرب : / " سَمِعْتُ لُغَاتَهُم " وبقولهم : " رَأَيْتُهم ثُبَاتاً " ، وبما جاء في القراءة الشاذَّة من قوله[٢] ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتاً﴾ وأُجيب بأنَّهما ليسا بجمعين وإنَّما هو ردٌّ للام الكلمة والأصل " لُغَوَة، وثُبَوَة " بوزن " حُطَمَة " تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت[٣] ألفاً . ٣٣/ب

ويجري في كلِّ علمٍ لمؤنَّث كـ" هِنْد " وكل اسم فيه تاء تأنيث لمذكَّر كان أو مؤنَّث علماً أو غيره كـ" طَلْحَة ، وشَجَرَة ، وفَاطِمَة ، وقَائِمَة " أو ألف تأنيث مقصورة علماً أو غيره كـ" سُعْدَى ، وشُكْرَى " إلَّا " فَعْلَى ، فَعْلَان " ، أو ممدودة علماً أو غيره كـ" أَسْمَاء ، وصَحْرَاء " إلَّا " فَعْلَاء أَفْعَل " ما دامت صفة لأنَّ مذكَّرهما لم يُجمع بالواو والنون ، فلم يُجمع المؤنَّث بالألف والتاء ؛ لئلَّا تَثبت المزيَّة للمؤنَّث على المذكَّر ، وأمَّا ما جاء في الحديث من قوله[٤] عليه السلام : « لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ » فلأنَّه غَلَب اسماً لما يُؤكَل رَطْباً ولا يُمكِن ادِّخَارُه ، واطَّرَد في صفة جمع ما لايعقل مثل : ﴿فِي أيَّامٍ مَعْدُودَات﴾[٥] و﴿الحجُّ أشهرٌ معلُومَات﴾[٦] وفي تصغيره نحو " يُوَيْمَات ، وثُوَيْبَات " ، وما عدا ماذُكر لا يجوز جمعه بالألف

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٩٣ ، والخصائص : ٣ / ٣٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨ ، واللسان : (لغا) ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٢ ، والمساعد : ١ / ٥٦ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ٧١ ، ولم أجد القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراءات ، قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣ / ٢٩٠ : « ولم يُقْرأ " ثباتٍ " فيما علمناه إلا بكسر التاء » وقال الفراء في معانيه : ٢ / ٩٣ : « ... وكذلك قولهم " الثبات ، واللغات " ربّما عَرَّبوا التاء منها بالنصب والخفض ، وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضاً في النصب والخفض ، فيتوهمون أنها هاء ، وأنّ الألف قبلها من الفعل » .

(٣) ينظر : الخصائص : ٣ / ٣٠٤ .

(٤) ينظر : سنن الترمذي ٣ / ٣٠ كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الخُضْرَوات .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٠٣ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ .

والتاء إلَّا فيما لم يُكَسَّر من المذكَّر وسيأتي ، وحُمل عليه " أُولات "[١] وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وهو بمعنى : ذَوَات، وما سُمِّي به من المفردات كـ" أَذْرِعَات ، وعَرَفَات " فأُعْرب إِعْرَابه من ضمِّ التاء رفعاً وكسرها جرّاً أو نصباً .

* * *

وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرَّفْعِ يُضَمْ وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمْ
أَلاَ تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ مَعْ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

اختُلف في التنوين اللاحق بجمع المؤنَّث السالم على ثلاثة مذاهب ، فقيل[٢] : تنوين مقابلة للنون في نحو " مُسْلِمين " ؛ لأنَّه في جمع تصحيح لحق بعده علامته ، كما أنَّ النون في " مسلمين " كذلك ، وهو اختيار المصنِّف ، وإليه أشار بقوله : " وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ " واحتجُّوا لهذا القول بثبوته في غير المنصرف في قوله[٣] تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَات ﴾ و" عَرَفَات " غير منصرف للتعريف والتأنيث ، والدليل على تعريفه وتأنيثه ما يثبت من مثل[٤] : " هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكاً فيها " ، فنَصْب الحال عنه دليل التعريف ، والإشارة وعود الضمير إليه دليل التأنيث ، وإنَّما كُسِر في الجرِّ ، وحكم غير المنصرف في الجرِّ الفتح لوجود صورة التنوين ، فكان كأنَّه منصرفٌ ، فعومل معاملة المنصرف .

وقال قوم[٥] : تنوين تَمكُّن وحكموا على " عَرَفَات " بالصرف ، و لم يعتدُّوا بما فيه من التأنيث ، قالوا : لأنَّه لا يخلو من أن تُعتبر التاء المحذوفة أوالثابتة ؛ أمَّا المحذوفة

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٣١ ، وشرح الكافية : ١ / ١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٠٨ ، والمساعد : ٢ / ٦٧٨ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٩٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٦ .

(٥) ينسب إلى الربعي . ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٩ ، والجنى الداني: ١٤٥ ، والمساعد : ٢ / ٦٧٨ .

فلا يُمكن اعتبارُها ؛ لأنَّها لو اعتُبِرت للزم اعتبارهـا في محلِّهـا ، ويـلزم منـه وقـوع تـاء التأنيث حشواً ، ولأنَّ الثابتة تمنَعُ من ذلك لأدائـه إلى اعتبـار صـورة علامـتي تـأنيث ، وأمَّا الثابتة فليست للتأنيث وإنَّما هي مع الألف علامة لجمع المؤنث .

وقيل[1] : هو تنوين عِوَض / عمَّا فاتَه من الفتحة في حال النصب . ٣٤/ب

وقوله : " تُصْرَفُ " أي : يوجد فيه صَرِيفٌ بذلك ، وإنه كتنوين الصـرف لفظاً وصورة ، فدخل الجرُّ تبعاً ، ولا يُريـد الصَّرْفَ المصطلحَ عليه ، وإلا لَتَدَافع[2] هـو وقوله :

مَعْ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

لأنَّه يَقتضِي عدم الصرف لا الصرف .

* * *

وَتُحْذَفُ [التَّاءُ][3] الَّتِي فِي الْوَاحِدَهْ إِذَا جَمَعْتَهَا لأَجْلِ الْوَارِدَهْ
وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ يَاءً تُبْدَلُ إِلاَّ إِذَا مُدَّتْ فَوَاوًا تُجْعَلُ
فَقَصْرُهَا حُبْلَى وَحُبْلَيَاتُ وَالْمَدُّ صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتُ

المجموع بالألف والتاء إن كان تأنيثُ مفردِه بالتاءِ ، نحو " مُسْلِمَة " حذفت في الجمع ؛ لأنَّهـا لـو تُركـت أَدَّى ذلـك إلى وقـوع تـاءِ التـأنيثِ حشـواً ، وإلى اجتمـاع

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٩ ، والمساعد : ٢ / ٦٧٨ .

(٢) قال الرعيني في شرحه : ١ / ٤٤٤ : " ولأجل هذه المدافعة عُوِّض من هذا البيت بيتٌ آخـر ؛ فيُوجَـد في بعض النسخ بدل هذا البيت :

أَلاَ تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ نُوِّنَتْ مَعْ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ قَدْ أُنِّثَتْ

وأَظُنُّ هذا البيت إصلاحاً لغير المصنِّف " .

(٣) في الأصل : " الواو " ، تحريف .

علامتي تأنيث ، فحذفت إحداهما لذلك ، وخُصَّت الأولى بالحذف ؛ لأنَّ الثانيـة مـع الألف دليل الجمع والتأنيث ، فلو حُذفت لَفَاتَ الغرضُ المقصودُ بهـا ، ولأنَّ لهـا قـوَّةَ الورود وهو معنى قوله : " لِأَجْلِ الوَارِدَة " .

وإن كان تأنيث مفرده بالألف المقصورة نحو " حُبْلَى " قُلِبـت يـاءً[1] لئـلَّا يجتمع الساكنان هي وألف الجمع ، ولم تحـذف لأنَّ الكلمـة بُنيـت عليهـا ولزمتهـا فصـارت كبعض حروفها ، ولذلك اعتدَّ بلزومها سبباً مع التأنيث في منع الصـرف[2] ، وخُصَّ القلب بالياء لأنَّها تؤنَّث بها في " تَذْهَبِينَ ، وهَذِي[3] " .

وإن كان تأنيث مفرده بالألف الممدودة قلبت[4] واواً ؛ لئـلَّا يـؤدِّيَ إلى اجتمـاع الأمثال ؛ لأنَّ الهمزة من مخرج الألـف ، وخُصَّ القلـب بـالواو لأنَّ اليـاء قريبـة مـن الألف، فلو قُلبت ياءً لكان كأنَّه قد اجتمع ثلاث ألفات .

* * *

وَمِثْلُ هِنْدٍ [جُمْلُ][5] دَعْدٌ يُجْمَعُ طَوْراً بِتَخْفِيفٍ وَطَوْراً يُتْبَعُ

المؤنَّث الثلاثيّ الساكن الوسط الخالي من التاء لا يخلو أوَّله من أن يكون مكسوراً أو مضموماً أو مفتوحاً ، فإن كان مكسوراً كـ" هِنْد " أو مضموماً كـ" جُمْل " جـاز في جمعه بالألف والتاء إبقاء إسكان وسطه وتحريكه بالفتح طلباً للخفَّةِ بهما وعليهما ، وينبغي أن يحمل [عليه] قوله : " طوراً بتخفيف " ، وجاز تحريكُ وسطه بحركة أوَّله إتباعاً فيقال : " هِنِدَات " بكسرتين و" جُمُلَات " بضمَّتين[6] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٣ / ٢٢٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩١ ، والياء في " هذي " للتأنيث على رأي الكوفيين الذين يرون أن الاسم الذال وحدها .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩١ .

(٥) في الأصل : " جمع " ، تحريف .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥١ .

فإن اعتلّ وسطُه كما إذا سَمَّيْتَ امرأةً بـ" عِيْد ورُوْح " امتنع الإتباع في المكسور الفاء والمضمومها استثقالاً للكسر والضمَّة على الياء والواو ، وكذلك المفتوح الفاء كما [إذا] سميَّتَ امرأة بـ" طَيْف " لئلَّا يَنقلب حرف العلة ألفاً فيَسْكُن في الجميع[١] ، وقد سُمِع الفتح في المكسور الفاء[٢] في قول الكميت[٣] :

عِيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَد العِـد ... دِ إليهـم مَحْطُوطَـةُ الأَعْكَـامِ

وإن كان مفتوح الأول كـ" دَعْد " جاز في عينه الإسكان ، وهو قليل ، والفتح وهو إمَّا طلباً للخفَّة أو لقصد الإتباع[٤] ، فتتساوى الحالتان في اللفظ ، ولا تَمَيُّزَ إلَّا بالقصد كالعدول والتحصيل في / الثنائيّة ، والفتح هو الكثير، قال المخبَّل السَّعْدِيُّ[٥]: ٣٤/ب

فَهُمْ أَهَلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ ... إِذَا أَدْلَجُوْا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَـرَا

و" الأَهْل " يُذكَّر فيُجمَع بالواو والنون كما مَرَّ ، ويُؤَنَّث[٦] فيُجمَع بالألف

(١) يجوز فتحُ الياء فيه على لغة هذيل ؛ فيقولون : " طَيَفَات " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٣ ، وذكره المؤلف لاحقاً في جمع " فَعْلَة " .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ .

(٣) البيت في شرح الهاشميات : ٢٦ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٩٩ . وقوله : عِيَرَات : جمع عِير ؛ وهي الإبل التي تحمل الميرة ، والأعكام : جمع عِكم - بالكسر - وهو العِدْل .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٢ .

(٥) هو ربيعة بن مالك ، من بني شماس بن لأي بن أنف الناقة . أخباره في : الشعر والشعراء : ١ / ٤٢٠ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٩٣ . والبيت في شعره : ٢٩٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٦٠٠ ، وينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٤٥٨ . والكوثر من الرجال : السيِّد الكثير الخير .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٤٥٨ ، عن ابن النحويّة .

والتاء ، وقال الفرّاء[1] : إنما جَمَع الشاعرُ " أَهْلَة " . لأنّه يُقال : " أَهْلٌ ، وأَهْلَةٌ " .

ولا تُخرِجُه الحركة في جميع ذلك عن كونه جمع تصحيح ؛ لأنَّها ليست لازمة .

وقوله عن المكسور والمضموم والمفتوح :

طَوْراً بِتَخْفِيْفٍ وَطَوْراً يُتْبَعُ

يقتضي أنَّه يريد بالتخفيف مجرَّد الإسكان ، وبالإتباع مطلق مجانسة الحركة من غير تفصيل بينها ، والوجه ما قدَّمنا تفصيله .

* * *

وَمِثْلُ جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَتْ ... كَالْجَفَنَاتِ وَالصِّفَاتُ أُسْكِنَتْ

وَأُسْكِنَ الْمُعْتَلُ كَالْعَوْرَاتِ ... وَمَا حَوَى التَّشْدِيْدَ كَالشَّدَّاتِ

وما كان من المؤنَّث على " فَعْلَة " بفتح الأوَّل ، لا يخلو من أن يكون اسماً كـ" جَفْنَة " أو صفة كـ" سَهْلَة " ، فإن كان اسماً فجمعُه بفتح وسطه[2] تخفيفاً كما قال الشاعر[3] :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

و لا يُسَكَّن إلَّا في الضرورة كقول ذي الرمَّة[4] :

---

(١) المذكر والمؤنث له : ١٠٨ ، وعنه في خزانة الأدب : ٨ / ٩٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٧٩ .

(٣) هو حسان بن ثابت . والبيت في ديوانه : ١٣١ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٧٨ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ١٨٨ ، والمحتسب : ١ / ١٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠٦ .

ويستشهد به النحاة على وضع الجفنات وهي للقليل موضع الجفان التي للكثير . وصف قومه بالندى والبأس ، والجفان : هي القصاع الكبيرة التي يقدّم فيها الطعام .

(٤) البيت في ديوانه : ٢ / ١٣٣٧ ، وتخريجه في : ٣ / ٢٠٣٨ .

=

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِه ... خُفُوقاً ورَفْضَاتُ الهَوَى في المَفَاصِلِ

لما اضْطُرَّ(١) أبقاه على سكونه الذي كان له في حال الإفراد .

فإن اعتلَّ وسَطُه بالواو كـ" حَوْزَة " أو بالياء كـ" بَيْضَة " أو كان مضاعفاً كـ" عَزَّة " ، فجمعه بإسكان الوسط(٢) ؛ لئلَّا تَنْقَلِب الواو والياء ألفين لِتَحَرُّكِهما وانفتاح ما قبلهما ، أو يُفَكّ الإدغام فتَفُوت الخِفَّة ، قال الله تعالى(٣) : ﴿ يُوَارِي سَوْآتِكُم ﴾ وقال تعالى(٤) : ﴿بَدَتْ لَهُما سَوْآتُهُمَا﴾ وقال مهلهل(٥) :

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا ... إِنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ وَالأَحْلاَمِ

= وقوله : " أبت ذِكَرٌ " جواب " إذا " في البيت الذي قبله :

إِذَا قُلْتُ وَدِّعْ وَصْلَ خَرْقَاءَ وَاجْتَنِبْ ... زِيَارَتَهَا تُخْلِقْ حِبَالَ الوَسَائِلِ

قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٩٠ : " وذِكَرٌ : بكسر الذال وفتح الكاف : جمع ذكر ، والذكر بالكسر والضمّ : اسم لذكرته بلساني وبقلبي ذِكْرى ؛ بالكسر والقصر ..... والنّون من " عوّدن " ضمير الذكر .... رفضات : تفرّقه وتفتّحه في المفاصل " .

(١) ينظر : ضرائر الشعر : ٨٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ١٨٨ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٢٦ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٢٢ .

(٥) البيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٥١ ، وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٢ . ونسبه ابن السيرافي إلى مهلهل بن ربيعة ، قال : ويُروَى لشرحبيل بن مالك ، أحدُ بني عُصْم . ومهلهل هذا ، هو امرؤ القيس ، وقيل : عدي ، بن ربيعة بن الحارث بن زهير بن جشم بن بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب ، وسُمِّي مهلهلاً لأنه أول من هلهل الشعر ؛ أي: أرقّه . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١١ ، والأوائل لأبي هلال : ٢ / ١٩٤ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٦٤ .

قال ابن يعيش : " يقوله للحارث بن عبّاد ، الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير بن الحارث ، قتله مهلهل ، وقال له قولته المشهورة : " بُؤْ بِشِسْعِ نَعْلِ كُلَيْب " ؛ أي : كن كفئاً لشسع نعله " .

والسَّوْرة: الحدة والخفّة عند الغضب ، أي فينا إباءٌ وحدّة عند الغضب ، وفينا الحلم والرزانة عند الرضا.

وقد جاء التحريك في لغة هذيل[١] ، قال قائلُهم[٢] :

أَخُــو بَيَضَــاتٍ رَائِــحٌ مُتَــأَوِّبٌ ... رَفِيْقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْــنِ سَبُوحُ

وقُرِئ[٣] شاذّاً : ﴿ثَلاث عَوَرَات لَكُم﴾ بالتحريك . وإنَّما لم تقلب الياء ألفاً مع وجود مقتضى القلب ؛ لأنَّ الحركة عارضة في الجمع فلم يُعْتَدَّ بها .

وإن كان صفةً فجمعه بالإسكان فرقاً بين الاسم والصفة واختُصَّت الصفة بالإسكان لثقلها بتحمُّل الضمير ، وقد شَذَّ التحريك في جمع قولهم[٤] : " شَاةٌ [لَجْبَةٌ] " وهي القليلة [اللبن][٥] ، و" امرأة رَبْعَة " ، ووُجِّها على أنَّهما في الأصل

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٣ .

(٢) البيت في الخصائص : ٣ / ١٨٤ ، والمحتسب : ١ / ٥٨ ، وأسرار العربية : ٣٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٠ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٤٩ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٣٣ . قال البغدادي : « وهذا البيت لم أقف على تتمته ولا قائله » . والشاعر يصف ذكراً من النعام بسرعة رجوعه إلى بيضاته ، والسَّبُوح : من السبح ؛ وهو شدة الجري ، ورفيق بمسح المنكبين : التحرك يميناً وشمالاً .

(٣) سورة النور : من الآية : ٥٨ ، والقراءة في : البحر المحيط : ٦ / ٤٤٩ ، قال أبو حيان : « ورُوي عن ابن عباس تحريك واو " عورات " بالفتح ...... ونقل ابن خالويه في كتاب شواذ القراءات أن ابن أبي إسحاق والأعمش قرآ ﴿ عوَرَات ﴾ بالفتح ، قال : وسمعنا ابن مجاهد يقول : هو لحنٌ وإنما جعله لحناً وخطأً من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية » . وينظر : شواذ القراءات لابن خالويه : ١٠٣ ، وإعراب القراءات له : ٢ / ١١٥ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٧ ، ومجالس ثعلب : ٢ / ٥٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣١ ، وشرح الكافية: ٢ / ١٩٠ . وحكى سيبويه " لَجَبَة " بفتح الجيم في المفرد ، وحُكِي " رَبَعَة " بفتح الباء ؛ فعلى ذلك لا شذوذ في الجمع . وفي الأصل : « كحبة » ، تحريف .

(٥) في الأصل : « الدين » ، تحريف .

اسمان وصف بهما كما قالوا : « امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ[١] ، ولَيْلَةٌ غَمٌّ »[٢] .

* * *

وَمِـــثْلُ خُطْـــوَةٍ وَسِـــدْرَةٍ أَتَـــتْ فِـــي جَمْعِهَـــا لُغَـــا ثَـــلاَثٌ رُوِيَـــتْ

ما كان من المؤنَّث على " فُعْلَة " بضمِّ الأوَّل لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان صفة كـ" حُلْوَة " فهو مُسَكَّنٌ في الجمع[٣] تقول : " حُلْوَات " بالإسكان لثقل الصفة ، كما ذُكر في المفتوح الأوَّل .

وإن كان اسماً فإن كان معتلَّ الوسط كـ" دُوْلَة "[٤] أو مضاعفاً كـ" قُوَّة "[٥] فهو مُسَكَّن أيضاً تقول : " دُوْلاَت ، وقُوَّات " بالإسكان استثقالاً [للحركة] على حرف العلَّة ، ولئلاَّ ينفكّ الإدغام فتفوت الخفَّةُ .

وإن لم يكن كذلك كـ" غُرْفَة " ففيه ثلاث لغات[٦] : " غُرُفَات " بضمَّتين إتباعاً ، و" غُرَفَات " بالفتح طلباً للخفَّة، و" غُرْفَات " بالإسكان على الأصل/. ٣٥/م

---

(١) جاء في اللسان : (كلب) : « وقد غلب الكلب على هذا النوع النّابح ، وربّما وُصف به ، يقال : امرأةٌ كلبةٌ » .

(٢) جاء في اللسان : (غمم) : « وليلة غَمَّةٌ : إذا كان على السماء غَمْيٌ - مثال رَمي - وغَمٌّ ، وهو أن يُغَمُّ عليهم الهلال ..... وليلةٌ غَمَّةٌ وليلٌ غَمٌّ ؛ أي : غامَّةٌ ، وُصِف بالمصدر ، كما تقول : ماءٌ غَوْرٌ وأمرٌ غَامٌّ » . وينظر : شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٠٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٧ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٤ ، والأصول : ٢ / ٤٤٠ ، والمؤلف تَابَع سيبويه فإنه لم يذكر إلا الإسكان ، وأجازوا فيه الفتح فيقولون : « دُوَلاَت » قياساً على لغة هذيل في « بَيَضَات » . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٩٠ . والدُّولة : المال المتداول بين الناس .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٨٦ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٧٩ ، ولم يذكر سيبويه الإسكان . وانظره في : المقتضب : ٢ / ١٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥١ .

وحكم معتلّ اللام من ذلك حكم الصحيح كما مُثِّل به من " خُطْوَة " ، ما لم تكن اللام ياء كـ" فِرْيَة " فإنَّه لا يجوز فيه الإتباع[1] استثقالاً لكسرتين وياء .

* * *

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ سُرَادِقَاتُ جَمْعَ مُذَكَّرٍ وَحَمَّامَاتُ

لا يخلو المذكَّر من أن يكون فيه علامة تأنيث اسماً كان كـ" حَمْزَة " أو صفة كـ" عَلاَّمَة " أولا تكون فيه ، فإن كانت فيه يجمع بالألف والتاء تقول : " حَمْزَات ، وعَلاَّمَات " وإن لم تكن فيه فإن لم يجمع جمع التكسير جمع بالألف والتاء عوضاً عمَّا فاته من تأنيث جمع التكسير[2] ، موقوفاً على السماع ، وهو معنى قوله :

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ سُرَادِقَاتُ

وذلك كـ" [سُرَادِق][3] وحَمَّام ، وجَمَلٌ سِبَحْل للضَّخْم وسِبَطْر للطويل " ، قالوا : " سُرَادِقَات ، وحَمَّامَات ، وجِمَالٌ سِبَحْلاَت ، وسِبَطْرَات " ولم يقولوا : " جُوَالِقا[ت] " ؛ لأنَّهم كَسَّروه فقالوا : " جَوَالِيق " .

---

(١) هي عبارة ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ١٥١ . وأجاز السيرافي الإتباع وتبعه ابن الضائع . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٩٠ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٢ / ٥٢٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٩٦ .

وأغفل المؤلف - رحمه الله - الصحيح من " فِعْلَة " اسماً ، نحو " سِدْرة " وفيه ثلاث لغات كـ" فُعْلَة " ، والصفة نحو " عِلْجَة " والمعتل نحو " مِدَّة " وحكمهما الإسكان في الجمع ، والمعتلّ العين نحو " دِيمَة " ، والمعتل اللام بالواو نحو " رِشْوَة " ، وحكمهما الإسكان والفتح في الجمع . ينظر : الكتاب: ٣/ ٥٨٠ - ٥٨٢ ، والمقتضب : ٢ / ١٩٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٥١، وشرح الرعيني : ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦١٥ . وقيل : إنما جُمع بالألف والتاء حملاً له على مرادفه ؛ فـ" سُرَادق " في معنى " خَيْمَة " و" حَمَّام " في معنى " البِنْيَة " . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٠٣ ، وشرح النيلي : ١ / ١٦٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٤٨٢ .

(٣) في الأصل : " سُرَادقات " ، سهو من الناسخ .

وشَذَّ منه " بِوَانَات " في جمع " بِوَان " بكسر الباء ؛ وهو عمود الخيمة ، و" هَاوُونَات ، ورَجَبَات ، وشَعْبَانَات ، ورَمَضَانَات ، وشَوَّالاَت ، وسُبَاطَات " مع قولهم: " بُونٌ ، وهَوَاوين ، وأَرْجَاب ، وشَعَابين ، وأَرْمِضَة ، وشَوَاوِيل ، وسَوَابِيط "، وأَمَّا [سَاباطات] فجمع [سَابَاط][١] ، وإنْ جُمع جمع التكسير لم يجمع بالألف والتاء خلا ما ذُكر ممَّا شذَّ .

* * *

مِثْلَ شُذُوْذِ قَوْلِهِمْ سِنُوْنَا ... وَأَرَضُوْنَ وَكَذَا حَرُّوْنَا

الأسماء المؤنَّثة لا تجمع بالواو والنون ولو كان مدلولها مذكَّراً كـ" حَمْزَة ، وطَلْحَة " ، خلافاً للكوفيِّين كما تقدَّم ، وإنَّما يجمع منها كذلك ما يجمع ما لحقه من نقص لفظي أو وهمي ، فاللفظي كـ" أَرْض " أصلها أن تكون " أَرْضَة " ، إذ هي مؤنثة وحقُّ التأنيث أن يكون مدلولاً عليه بأداة التأنيث ؛ لأنَّه معنًى ، والأصل في المعاني أن يدلَّ عليها بحروف المعاني ، فلمَّا حُذِفت منه التاء جمع بالواو والنون جبراً له[٢] ، وحُرِّكت الراء لِيَدْخُلَه ضربٌ من التكسير تنبيهاً على أنَّه ليس بجمع سلامة ، ولا يُسَكَّن إلَّا في الضرورة كقول عمرو بن قميئة[٣] :

قَدْ سَأَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو عَنِ الْـ ... أَرْضِيْنَ إِذْ تُنْكِرُ أَعْلاَمَهَا

---

(١) في الأصل : " سبائط " في الموضعين ، والصحيح ما أثبتّ ، والساباط : سقيفة بين حائطين من تحتها طريق نافذ ، وجمعها : " ساباطات ، وسوابيط " ، ينظر : اللسان والقاموس والتاج : (سبط) ، وكذلك يمثّل بها النحاة في هذا الموضع . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٠٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٨ ، وهي معرب " بلاس آباد " (رسالتان في المعرب : ١٠٦ ، ١٦٣) ، وترد في كتب الأمثال في قولهم : " أفرغ من حجّام ساباط " . ينظر : جمهرة الأمثال: ٢ / ١٠٧ ، والمستقصى: ١ / ٢٧٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٩ ، والمقتضب : ٤ / ٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٦ .

(٣) هو عمرو بن قميئة بن سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة ، شاعرٌ جاهلي معمّر ، ويُسَمَّى عمرو الضائع ، لأنه دخل بلاد الروم مع امرئ القيس . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٥٩ ، ومن اسمه عمرو من الشعراء : ٣١ . والبيت في ديوانه : ٧٣ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٧٨ ، ٢٨٥ ، وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ١ / ٣٦٧ ، والمقتضب : ٤ / ٣٧٧ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٢ ، وضرائر الشعر : ١٩٣ ، ومعجم البلدان : ٣ / ١٦٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤٠٧ . قال البكري في معجم ما استعجم : ٣ / ٧١١ : " ساتيدما : جبلٌ متصلٌ من بحر الروم إلى بحر الهند " ، وأنشد البيت . ويروى : " قد سألتني بنت عمرو " .

لَمَّـا رَأَتْ سَـاتِيْدَمَا اسْـتَعْبَرَتْ لِلّهِ دَرُّ الْـيَـوْمَ مَـنْ لاَمَهَـا

فإذا صُغِّرت وعادت إليها التاء جُمعت بالألف والتاء فقيل : " أُرَيْضَة وأُرَيْضَات " .

والوهمي كـ" حَرَّة " وهي أرضٌ ذات حجارة سود ؛ لأنَّه لمَّا أُدغمت إحدى الراءين في الأخرى وذهبت صورتُها تُوُهِّم نقصُ الاسم ، فجُبر بجمعه بالواو والنون فقيل : " حَرُّون "[١] ، وذلك شاذٌّ موقوف على السماع ، وشذوذ ما جمع من المذكَّر بالألف والتاء كشذوذه ، وهو معنى قوله :

مِثْلَ شُذُوْذِ قَوْلِهِمْ سِنُونَا

ثم ما كان من هذا الباب مكسور الأوَّل كـ" مِئَة " بَقِيت كسرتُه[٢] في الجمع فقيل : " مِئُون " ، وكذلك مِنْ " لِدَتِه " : وهو مَن يُولَد مع الإنسان ويتربَّى معه . وما كان منه مفتوح الأوَّل كـ" سَنَة " حُوِّلت فتحتُه كسرةً[٢] في غير المضاعف كـ" حَرَّة " ، فقيل : " سِنُون " . وما كان مضموم الأول كـ" قُلَة " وهي لعبة للصبيان ، جاز بقاء ضمَّته وجاز تحويلها / كسرة[٢] كـ" قُلُون " ، وكذلك " ظُبَة " ، و" الظُّبَة " : حَدُّ السيف . ٣٥/ب

ويجوز جعل إعراب جميع ما يجمع من ذلك بالواو والنون في النون ، ويلزم حينئذٍ الياء[٣] ، قالوا : " أَتَتْ عَلَيْهِ سِنِينٌ " وأنشد[٤] أبو زيد :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٩ .

(٢) ينظر : المساعد : ١ / ٥٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٨ ، والمساعد : ١ / ٥٥ .

(٤) لم أجدهما في كتب أبي زيد ، وهما للصمة القشيري ، وهو الصمة بن عبد الله بن طُفيل بن مُرَّة بن هُبَيْرة بن عامر بن سلمة الخير بن قشير ، شاعرٌ أمويٌّ غَزِل . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١٤٤ ، والأغاني : ٦ / ٣ . وهما من صيدة له في ديوانه : ٦٠ ، وهي في التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري : ١ / ١٦٤ ، وأوردها الدكتور عبد العزيز الفيصل في : شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام : ٢ / ١٢٢ .

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شِيباً وَشَيَّبْنَنا مُرْدَا
لَحَى اللهُ نَجْداً كَيْفَ يَتْرُكُ ذَا الغِنَى فَقِيْراً وَحُرَّ الْقَوْمِ تَحْسَبُهُ عَبْدَا

وفي الحديث[1] : « اللهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهم سِنِيْناً كَسِنِيْنِ يُوْسُفَ » ، وحُمِل عليه في ذلك من المذكَّر " بَنُون " ومنه قول الشاعر[2] :

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عليٌّ أَباً بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ

* * *

= وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ٢٢٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٨ . ورواية البيت الأول في المصادر السابقة : ذراني من نجدٍ ... .

كذا قال الشاعر ، فيُخيَّل إليك أنه لا يُحبُّ نجداً ولا سكناها ويودّ مفارقتها ، ولكن الواقع ليس كذلك، فالمتتبع لشعره يرى ما يناقض هذا ؛ فلعله قال ذلك متأثراً بشظف العيش في تلك الأيام التي قال فيها القصيدة ، انظر إليه يتغنى بنجدٍ ويأسف على فراقها ويبكي شوقاً إليها في قصيدة أخرى ، يقول :

قِفَا وَدِّعَا نجداً وَمَنْ حَلَّ بالحِمَى وَقَلَّ لِنَجْدٍ عِنْدَنَا أَنْ تُوَدَّعَا
بِنَفْسِيَ تِلْكَ الأَرْضُ مَا أَطْيَبَ الرُّبَى وَمَا أَحْسَنَ المُصْطَافَ والمُتَرَبَّعَا
وأَذْكُرُ أَيَّامَ الحِمَى ثُمَّ أَنْثَنِي عَلَى كَبِدِي مِنْ خَشْيَةٍ أَنْ تَصَدَّعَا
فَلَيْسَتْ عَشِيَّاتُ الحِمَى بِرَوَاجِعٍ عَلَيْكَ ولَكِن خَلِّ عَيْنَيْكَ تَدْمُعَا

(١) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٢٨١ كتاب الاستسقاء ، باب : دعاء النبي ﷺ : جعلها عليهم سنين كسنيّ يوسف ، وفي مواضع أخرى .
وصحيح مسلم ١ / ٣٧٩ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة .
والرواية فيهما : « اللهمّ اجعلها عليهم سنين كسنيّ يوسف » .

(٢) هو سعيد بن قيس الهَمَدَاني ، من قصيدة له في أحد أيّام صِفّين ، ينظر : خزانة الأدب : ٨ / ٧٥ .

[أزمنة الأفعال]

الْقَــــوْلُ فِــــي أَزْمِنَـــــةِ الأَفْعَـــــالِ ... الْحَـــالِ وَالْمَـــاضِي وَالاِسْــــتِقْبَالِ
بِــأَمْسِ قَــدِّرْ مَــا مَضَــى نَحْــوَ قَعَــدْ ... وَالآنَ لِلْحَــاضِرِ وَالآتِــي بِغَــدْ

اختُلف في الأزمنه المحصَّلة التي هي أزمنة الأفعال ، فقيل : ماضٍ وهو المتقدِّم على زمن الإخبار ، ومستقبل وهو المتأخِّر عنه ، وحالٌ وهو المقارن له[١] ، ومنهم من أنكر الحال قال[٢] : لأنَّ الزمان لا يخلو من أن يكون قد وُجد أو لم يُوجد ، فإنْ وُجد فهو ماض وإلا فهو مستقبل ، ولأنَّ آخر الماضي متَّصل بأوَّل المستقبل ، وحجة من أثبته أن كلَّ موجود لا بدَّ له في حال وجوده من زمان ، والماضي والمستقبل موجودان، أمَّا الماضي فلتقَضِّيه ، وأمَّا المستقبل فلأنَّه لم يحضر بعد ، وموجود في زمان معدومٍ محالٍ ، فهو موجود في غيرهما ، فذلك الغير هو الحال[٣] .

وحُدَّ بأنَّه : « أجزاء من الطرفين يَعْقُبُ بَعْضُها بَعْضاً مِنْ غَيْر فَرْط مُهْلَة ولا تَرَاخٍ »[٤] .

واختُلف أيضًا في الأفعال فاتّفق على الفعلين الماضي والمسقبل ، كما اتّفق على زمانيهما، فالماضي ما اقترن حدثه بالزمان الماضي ، ويُعرف بصحَّة تقديره بـ" أَمْس "، والمستقبل ما اقترن حدثه بالزمان المستقبل ، ويُعرف بصحَّة تقديره بـ" غَد " ، وأمَّا فعل الحال : فمنهم[٥] من أنكره كما أنكر زمانه ، قال : لأنَّه لو قيل بوجوده لاستلزم

---

(١) هو مذهب جمهور النحويين . ينظر : الكتاب : ١ / ١٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ .

(٢) عزاه ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٤ إلى بعض المتكلمين ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٠٥ .

(٤) حدّه به السكاكي في مفتاح العلوم : ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

زماناً ضرورة أنَّ الفعل لا يكون في غير زمان ، وإذا استلزم زماناً لم يكن زمانه إلَّا حالاً ؛ لأنَّ فعل الحال لا يقع في الماضي ولا المستقبل ، وإلَّا لم يكن حالاً ، لكن زمان الحال غير موجود لِمَا بَيَّنّاه .

ومنهم[١] من أنكره وأثبت زمانه ، واحتجَّ بأنَّه لو كان فعل الحال موجوداً لكانت له بنية [تخُصّه][٢] كالماضي والمستقبل ؛ لأنَّ كل فعل موجود فلا بدَّ له من بنية تخصُّه ، ورُدَّ : بأنَّ من الموجودات [ما][٣] ليس له بنية تخصّه كأنواع الأَرَاييح[٤] فَعَدَمُ اختصاص [الشيء][٥] ببينة تخصُّه لا يدلُّ على عدمه ، ومنهم[١] من أثبته كما أثبت زمانه ، قال : لأنَّه يقال : " هُوَ يَفْعَل الآنَ "، فصحَّة اقتران " يَفْعَل " بـ" الآن " دليل على أنَّه ليس بماضٍ ولا مستقبل ، / وأنَّ المراد به فعل الحال؛ ولأنَّ قول زهير[٦]: ٣٦/ م

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عَلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

إخبار عن تعلُّق علمه بما في الزمانين دون ما في الثالث ، والذي في هذه الأزمنة إنَّما هو الأحداث ، وقد جَعَل الأزمنة ثلاثة فتكون الأحداث التي فيها ثلاثة ، فثبت أنَّ الأفعال ثلاثة وهو يَستلزِم إثبات فعل الحال ، وكذلك قوله[٧] تعالى : ﴿ لَه مَا بَين أَيْدِينا وما خلفَنَا وما بيَن ذَلك ﴾ ليس المرادُ الزمانَ وحدَه ، بل الزمان وما فيه ، ولأنَّ كلَّ مُتَرقَّب من الزمان يصير حالاً ، وكلَّ حال يصير ماضياً ، ولأنَّ اقتران الأفعال بالأزمنة المحصَّلة هو فائدة اشتقاقها من المصادر ، ولَمَّا كانت أزمنة الأحداث مُبهَمة

(١) ينظر : المصدر السابق .
(٢) في الأصل : " مخصة " ، والمثبت عن شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٨ ، وهو مصدره .
(٣) في الأصل : " مما " ، والمثبت عن شرح الجمل أيضاً .
(٤) الأراييح : جمع الأرياح ، والأرياح جمع الريح . ينظر : القاموس المحيط : (روح) .
(٥) في الأصل : " النفي " ، تحريف .
(٦) البيت في شرح شعره : ٣٥ ، وشرح القصائد السبع : ٢٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٢٩ .
(٧) سورة مريم : من الآية : ٦٤ ، وينظر : تفسير الطبري : ٩ / ١٠٤ .

أرادوا أن يجعلوها مُعَيَّنة بذلك فانقسمت الأفعال بانقسام الزمان والأزمنة ثلاثة لما بَيَّنَّا، فكانت الأفعال ثلاثة ، فَلَزِمَ إثباتُ فعل الحال[١] .

* * *

وَالْحَالُ لا لَفْظَ [لَهُ] بِهِ انْفَرَدْ لَكِنَّ لَفْظَ الْحَالِ وَالآتِي اتَّحَدْ

وَإِنَّمَا صِيغَ لِلاسْتِقْبَالِ الأَمْرُ كَاضْرِبْ وَهْوَ غَيْرُ حَالِ

أمثلة الماضي مختصَّة بالدلالة على الزمان الماضي ، وأمثلة الأمر مختصَّة بالدلالة على الزمان المستقبل[٢] ؛ لأنَّ الآمر لا يأمُر المخاطب بما فعَلَه ولا بما هو مُتَلَبِّس بفعلِه ، ولكن بما لم يَفْعَلْه لِتَوَقُّع فِعْلِه في الزمان المستقبل ، وبمثل ذلك صار النهي مستقبلاً[٣] إذ هو طلب التَّرْك في المستقبل بـ" لا " الجازم ؛ فلا يُنْهَى من انْتَهَى ولا مَنْ هو مُنْتَهٍ ولكن غير مُنْتَهٍ لِيَنْتَهِيَ في المستقبل ، فإن وَرَدَا على مُتَلَبِّس بالفعل أو التَّرْك كقولك لضارب رجل : " اضْرِبْه " ولمن لم يُكلّمْ زيداً : " لا تُكَلِّمْه " فإنَّما يُراد بذلك طلب الاستمرار في المستقبل .

وأمَّا الزمان الحاضر فلم يُوضع له من الأفعال لفظ يختصُّ بالدلالة عليه وإنَّما الفعل المضارع وُضع دالاًّ عليه وعلى المستقبل[٤] عند التجرُّد عن القرائن ، إمَّا بالاشتراك ؛

---

(١) وثَمَّ رأي ثالث لابن الطراوة حيث أنكر المستقبل ، وقال : إن الأزمنة ماضٍ وحالٌ ، وحُجَّتُه : أن المستقبل غير مُحَقَّق الوجود . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٩٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، والمساعد : ١ / ١٢ .

(٣) ينظر :ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٣١ ، والمساعد : ١٣/١ ، وذكروا قرائن أخرى تُخَلِّصُه للاستقبال.

(٤) وهو رأي أكثر النحويين . ينظر : الكتاب : ١ / ١٢ ، والمقتضب : ٢ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، والمساعد : ١ / ١٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

لأنَّه لفظٌ واحد متنــاول لمعــانٍ متعـدِّدةٍ علـى السَّـواء ، أو بالحقيقـة في الحـاضر ؛ لأنَّـه الموجود والمجاز في المستقبل[١] ، لأنَّه يصير حالاً فهو مجازٌ بالغاية ، وقيل بعكسه[٢] لمـا في الحال من الخلاف لأنَّ منهم من [لا] يثبته ، وعلى تقدير ثبوته فهو سريع الـزوال [والمستقبل] ممتدّ الزمان فهو أَوْلَى بالحقيقة .

* * *

(١) هو مذهب أبي علي الفارسي ، قاله في العسكريات : ٣٦ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

(٢) هو رأي أبي بكر بن طاهر . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

[بناء الماضي والأمر]

وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ المُضِيَّ حَتَّى ... يَأْتِي الضَّمِيرُ نَحْوَ قُمْنَ قُمْتَا
وَالأَمْرُ كَاضْرِبْ بِالسُّكُونِ يُبْنَى ... وَاحْذِفْ عَلِيلاً كَامْضِ وَاغْزُ وَاغْنَا

الفعل الماضي مبني على الفتح ، أما بناؤه فلأن الأصل في الأفعال البناء كما تقدم ، وأمابناؤه على حركة فتفضيلاً له على فعل الأمر لشبهه بالمضارع في وقوعه خبراً وصفة وشرطاً وحالاً وصلة مثله[1] ، تقول في الخبر : " زَيْدٌ ضَرَبَ " كما تقول: " يَضْرِب "، وكذلك البواقي ، ولا شيء من الأمر يقع كذلك إلا بتأويل[2]، ٣٦/ب / وكانت الحركة فتحة طلباً للخفة ، أو لأن الفتح أقرب إلى السكون الذي هو أصل البناء بدليل قلبهم الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها واواً كما تقلب الساكنة نحو " جَوْنَة[3] وجُوَن " ، أو لأن منه مالامه ياء نحو " رَضِيَ " ، فلو بُني على الضمّ أو الكسر استثقل فتعيَّن الفتح ، أو لأنَّ واو الضمير تُحذف[4] كما حذفت في قوله[5] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٦ ، والمقتضب : ٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٣ .

(٢) وقوع الخبر جملة طلبية نحو : " زيدٌ اضرِبْه " أجازه الجمهور بلا تأويل ، ومنعه ابن الأنباري وبعض الكوفيين . وحجتهم أنّ الخبر حَقُّه أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك . ورُدَّ : بأن أصل الخبر أن يكون مفرداً ، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب ؛ فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب .

وعُزِي التأويل فيها إلى ابن السَّرَّاج ، والتقدير عنده : " زيدٌ أقول لك اضربْه " ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١١١٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٩٦ . والذي في الأصول : ١ / ٧٢ ، ٢ / ٢٩٧ جواز ذلك دون تأويل ، قال : « ... ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت : " زيدٌ كَمْ مرَّةً رأيتَه " ... » .

(٣) الجَوْنة : الشمس ، وأصلها بالهمز . ينظر : القاموس المحيط : (جون) .

(٤) تحذف في لغة هوازن وعليا قيس ، ذكر ذلك الفراء في معانيه : ١ / ٩١ .

(٥) البيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٩١ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٨٨ ، والإنصاف : ١ / ٣٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، وضرائر الشعر : ١١٩ ، ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٢٩ . غير منسوب .

=

وَلَــوْ أَنَّ الأَطِبَّـا كَـــانُ حَوْلِـــي وَكَـــانَ مَــعَ الأَطِبَّـــاءِ الأُسَـــاةُ

ولو بني على الضم التبس ، أوالكسر استثقل ، وقال الفراء[1] : بني على الفتح حملاً على " ضَرَبَا " ، وقال ابن الدهان[2] : حملاً على " ضَرَبْتُ " ؛ لأن ماقبل الألف وتاء التأنيث الساكنة لا يكون إلا مفتوحاً ، ورد[3] بأنه يستلزم حمل الأصل على الفرع فيهما لسبق الإفراد على التثنية والتذكير على التأنيث ، ولا زال مبنياً على الفتح إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه ، فالسكون على موضعين :

أحدهما : عند الإعلال تقول : " غَزَى ، ورَمَى " ؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركة .

والثاني : عند لحوق الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة نحو " ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْنَ " تسكن بها لام الفعل لئلا يجتمع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف " ضَرَبَا " ؛ لأنَّه لو سُكِّنت لام الفعل التقى ساكنان ، والضمُّ مع واو الضمير.

وأمَّا فعل الأمر فمبنيٌّ على السكون[4] وهو على الأصل ، ولم يوجد ما يقتضي العدول عنه ، ولكنه يعامل معاملة المجزوم ؛ لموافقته معنى ما فيه لام الأمر ، مثل : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾[5] و﴿ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُم الله ﴾[6] .

= وأورد ابن الأنباري بعد البيت بيتاً آخر ، والرواية عنده هكذا :

فَلَـــوْ أَنَّ الأَطِبَّــــا كَــــانُ حَــــوْلِي وكَـــــانَ مَــــعَ الأَطِبَّــــاءِ الشُّـــــفَاةُ
إِذَنْ مَـــا أَذْهَبُـــوا أَلَمَــــاً بِقَلْـــــبِي وَإِنْ قِيـــلَ الشُّـــفَاةُ هُـــمُ الأُسَـــاةُ

(١) رأيه في : سر صناعة الإعراب : ١ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٤ .

(٢) رأيه في المحصول في شرح الفصول : ٤٧ / ب ، عنه .

(٣) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٩٦ .

(٤) هذا رأي البصريين . ينظر : الكتاب : ١ / ١٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٤ ، والتبيين : ١٧٦ .

(٥) سورة الطلاق : من الآية : ٧ .

(٦) سورة يس : من الآية : ٤٧ .

وحكم المجزوم أنه إذا كانت في آخره حركة أو ما يقوم مقامها من النون التي هي علامة الرفع حذفت بالجازم ، وإلا حذف حرف العلة تقول : « اضْرِبْ ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واغْزُ ، وارْمِ ، واخْشَ » كما تقول : «لَمْ يَضْرِبْ ، ولَمْ يَضْرِبَا ، ولَمْ يَضْرِبُوا ، ولَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ ، ولَمْ يَخْشَ » ، فتحذف حرف العلة وتُبقي حركة ما بعده تدل عليه لكونها من جنسه ، وهومعنى قوله : " واحذف عليلاً " أي حرف علة عليلاً ، فحذف المضاف والمضاف إليه معاً[١] مثل[٢] :

أَسَالَ [البِحَارَ] فَانْتَحَى لِلْعَقِيْقِ

وقال الكوفيون[٣] هو معرب مجزوم باللام مقدرة كما جزم بها مقدرة في قوله[٤]:

---

(١) ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٥٢٩ ، عن ابن النحوية ، وأجاز أن يكون التقدير : « واحذف آخر عليل الآخر » .

(٢) قائله أبو دؤاد الإيادي ، وهو في ديوانه : ٣٢٧ ، وصدره :

أَلاَ مَنْ رَأَى رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيْقٍ

والبيت في كتاب الشعر لأبي علي : ١٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣١ .
قال ابن يعيش : " يصف برقاً ، والمراد : سقيا سحابه ؛ أي : سحاب البرق ، والضمير إذا كان مفرداً منصوباً أو مجروراً فإنه يكون بارزاً ، وإذا كان مرفوعاً يكون مستتراً ؛ فـ" لسقيا " فاعل " أسال " لا البرق ؛ فإن البرق لا يُسيل ؛ فلما حذف المضاف والمضاف إليه معاً أقيم الضمير المجرور مقام المضاف وصار مرفوعاً فاستكن في الفعل حين أسند إليه الفعل ، والبحار جمع بحر ، وهو المكان المتسع ، ومنه سُمّي البحر بحراً لاتساعه " .
وفي الأصل : " التجار " ، تصحيف .

(٣) رأيهم في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٩ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٤ ، والتبيين : ١٧٦ .

(٤) ينسب إلى حسان بن ثابت – رضي الله عنه – وليس في ديوانه ، وينسب إلى الأعشى وليس في ديوانه ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ٩ / ١٤ : " البيت لا يعرف قائله ، ونسبه الشارح [الرضي] في الباب الذي بعد هذا لحسان ، وليس في ديوانه ، وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب : قائله أبو طالب عم النبي – ﷺ – وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : هو للأعشى ، والله أعلم بحقيقة الحال " اهـ
وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٨ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ١٣٢ ، والأصول : ٢ / ١٨٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٧٥ ، والإنصاف : ٢ / ٥٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٣٥ ، ٩ / ٢٤ ، وضرائر الشعر : ١٤٩ . والتَّبال : سوء العاقبة .

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ حَيٍّ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

وُرُدّ بأن " تَفْدِ " خبر معناه الدعاء وحذف الياء ضرورة ، وبأن إعمال حروف الجر مقدرة ضعيف وحروف الجزم فروع عليها ، فأن لا تعمل مقدرة أجدر ، وبأن الإعراب مشروط بوجود حرف المضارعة وهو منتف ، وبأنه لو لم يكن مبنياً لما بني ما وقع موقعه من نحو " صَهْ ، ونَزَالِ " .

ويمكن أن يجاب لهم عن الأول بأنهم لا يسلمون أن حروف الجزم فروع ، وإنما هي أصل لاختصاصها بالأفعال وهذا على أصلهم في أن إعراب المضارع بالأصالة لا لشبهه بالاسم ، وسيذكر ذلك ، وعن الثاني بأن حرف المضارعة منتف لفظاً لا تقديراً ، وعن الثالث / بأن بناء نحو " صَهْ ، ونَزَالِ " لتضمُّنه معنى لامِ الأمر لا لوقوعه ، إلا أنه يلزمهم الخروج من الأصل من وجهين : ٣٧/ب

أحدهما : إخراج الفعل عن البناء .

والآخر : تقدير اللام ، والأصل عدم هذا كله إذا كان مسنداً إلى المخاطب ، أما إذا كان مسنداً إلى الغائب نحو : " لِيُضْرَبْ زَيْدٌ " ، أو لِمُتَكَلِّم نحو : " لأَضْربْ أَنَا "، أو كان مبنياً للمفعول وإن كان مسنداً إلى المخاطب نحو : " لِتُضْرَبْ أَنْتَ " فهو معرب إجماعاً ، ولا تثبت اللام مع المخاطب ، وأما قراءة التاء المثناة من فوق في قوله تعالى[1] : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ وقوله[2] عليه السلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » فللتنبيه على أن أمر الله ورسوله يتناول الحاضر والغائب ، وقول الشاعر[3] :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ لِتَقْضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا

فشاذٌّ .

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٥٨ . هي قراءة عثمان بن عفان – رضي الله عنه – وأبي وأنس والحسن وأبي رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الأنصاري . ينظر : البحر المحيط : ٥ / ١٧٢ .

(٢) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣ / ٣٧ ، وفيه : « وفي حديث صلاة الخوف : أنّ النبي – ﷺ – كان مُصَافَّ العدوّ بعُسْفَان ، أي : مقابلهم ، يقال : صفَّ الجيشَ يصُفُّه صفّاً ، وصافَّهُ فهو مُصَافٌّ ، إذا رتَّبَ صفوفَه في مقابل صفوف العدوّ ، والمَصَافّ – بالفتح وتشديد الفاء – جمع مَصَفّ ، وهو موضع الحرب الذي يكون فيه الصفوف » .

(٣) البيت لا يعرف قائله ، وهو في الإنصاف : ٢ / ٥٢٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٥٥٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤ .

[إعراب الفعل المضارع]

وَالْمُبهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ أَنَيْتُ فِيهِ
نَحْوَ أَنَا أَضْرِبُ نَحْنُ نَضْرِبُ وَأَنْتَ تَضْرِبُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ
هَذَا خُصُوصاً مُعْرَبٌ مُرْتَفِعُ وَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

الفعل المضارع من بين سائر الأفعال معرب إذا سَلِم من معارض يقتضي بناءً على ما سنذكره ، وإنما أُعرب لشَبَهه بالاسم[(١)] في قبوله لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، وقبول الإبهام والتخصيص مع أحد حروف " أَنَيْتُ " وإلا انتقض الماضي لأنه أشبه الاسم في وقوعه خبراً وصفة مثله ، تقول : " إنَّ زيداً لَيَقُومُ " ، كما تقول : " إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ " قال الله تعالى[(٢)] : ﴿ وإنَّ ربَّكَ ليَحْكُم بينَهم ﴾ وتقول : " زَيْدٌ يَضْرِبُ " فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا اقترن به " الآن " أو ولي " سَوْفَ " أو " السين " اختص بأحد الزمانين كما تقول : " رَجُل " ، فيصلح لكل [فرد] [(٣)] من أفراد الرجال ، فإذا دخلت عليه أداة التعريف اختص بواحد بعينه ، وبذلك من الشبه سمي مضارعاً ؛ لأن المضارعة المشابهة .

وذهب الكوفيون[(٤)] إلى أن إعرابه بالأصالة لا لشبهه بالاسم ، قالوا : لأن المقتضي للإعراب في الاسم إنما هو إزالة اللبس لأنه تطرأ عليه معان مختلفة بالتركيب ، فلولا الإعراب التبست تلك المعاني ، وهذا جار في المضارع ، ألا ترى أنه يفهم من النصب في نحو : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبْ اللَّبَنَ " غير ما يفهم من الجزم ،

---

(١) هو رأي البصريين ، والمسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ، وذكرها العكبري في التبيين : ١٥٣ . وينظر : الكتاب : ٣ / ٩ - ١٠ ، والمقتضب : ٢ / ٥ ، والخصائص : ١ / ٦٣ ، وأسرار العربية : ٢٤ .

(٢) سورة النحل : من الآية : ١٢٤ .

(٣) مكررٌ في الأصل .

(٤) رأيهم في التبيين : ١٥٣ .

وكذلك يفهم من النصب في نحو : " مَا بِكَ فَاقَةً قِتَالٍ " غير ما يفهم من الرفع ، ويختلف فهم كل واحد من هذه المعاني باختلاف الإعراب ، وذلك يدل على أنه لولا الإعراب التبست تلك المعاني كما في الاسم .

وأجيب من وجهين :

أما أولاً : فإن اللبس إنما حصل بحذف " أن " الناصبه لا من الصيغة ، بدليل أنها لو ظهرت ارتفع اللبس .

وأما ثانياً : فإن المعاني المختلفة فيما ذكر إنما كانت لاشتراك الواو في العطف والضرب والحال ، والإعراب لم يُوضع لرفع اللبس بين المشتركات في الوضع ؛ لأن / ٣٧/ب القرائن والصفات ترفعه فلم يكن الإعراب فيه رافعاً للبس باعتبار معان مختلفة بالتركيب كما في الاسم ، ولا تكون الحروف المتعاقبة في صدره حروف مضارعة باعتبار صورها ولكن باعتبار معانيها .

فـ" الهمزة " للمتكلم نحو " أعلم أنا " ، وقوله[1] تعالى : ﴿ وأَعْلَمُ مِنَ الله مَا لا تَعلَمون﴾ فإن لم يكن نحو : ﴿ وأَنَّه هو أَغْنَى وأَقْنَى ﴾[2] لم يكن حرف مضارعة ، و" النون " للمتكلم ومن معه من واحد أواثنين فصاعداً أو الواحد العظيم لأنه يتكلم عنه وعن غيره غالباً ، وينفرد إذا تعذرت المشاركة مثل : ﴿ ونُنَزِّل مِنَ القُرآن ﴾[3] فإن لم يكن كذلك مثل : ﴿فلَولَا نَفَر ﴾[4] ﴿ ولقَد نَصَرَكم ﴾[5] فليست حرف مضارعة .

(١) سورة يوسف : من الآية : ٨٦ .

(٢) سورة النجم : الآية : ٤٨ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ٨٢ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ١٢٢ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٣ .

و" التاء " للمخاطب مطلقاً مفرداً ومثنى ومجموعاً مذكراً ومؤنثاً نحو : " أَنْتَ تَضرِب ، وأَنْتِ تَضرِبِين ، وأَنْتُمَا تَضرِبَان ، وأَنْتُم تَضرِبُون ، وأَنْتُنَّ تَضرِبْن " ، بخلاف " تَعَلَّم ، وتَكَلَّم " .

والياء للغائب المذكر مفرداً ومثنى ومجموعاً نحو : " زَيْدٌ يَضْرِب ، والزَّيْدَان يَضْرِبَان ، والزَّيْدُون يَضْرِبُون " ، ولجمع الإناث نحو : " النِّسَاءُ يَضْرِبْنَ " بخلاف نحو: ﴿ ولقَد يسَّرنا القُرآن ﴾[1] .

وحركة حرف المضارعة الضم فيما كان الماضي منه رباعياً ، والفتح فيما كان الماضي منه دون الرباعي أو زائداً عليه نحو : " هُوَ يُطِيعُ فَيَسْلَم ويَنْتَفِع " ، والأصل الفتح لأنه أخف الحركات .

وإنما ضم الرباعي لئلا يلتبس بالثلاثي لو قيل في مضارع " ضَرَّبَ ، وأَضْرَب " : " يَضْرِب " بالفتح فقصدوا الفرق ، وخُصَّ الرباعي بالضم إما لأنَّ الثلاثيَّ أصل والرباعي فرع فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع ، وإمَّا لأنَّ الرباعيَّ أقلُّ من الثلاثي والزائد عليه ، فجعل الضم للأقل لأنه أثقل والفتح للأكثر لأنه أخف ليحصل التعادل، وأما قولهم : في مضارع " أَهْرَاق وأَسْطَاع " : " يُهْرِيقُ ويُسْطِيعُ " بالضم مع أنه زائد على الرباعي ؛ فلأن الأصل " أَرَاق وأَطَاع " والهاء والسين مزيدتان على غير قياس ، فبقي على الأصل .

وإعرابه على الرفع والنصب كالاسم ، وجعل له الجزم إعراباً لِيُسَاوِيَ إعرابَ الاسم ، وهو معنى قوله فيما تقدم :

فَعُوِّضَتْ جَزْماً بِهَا تَقَرُّ

وهذا على أن إعرابه بـ[الشَّبَهِ][2] لا بالأصالة ، وليست وجوه إعرابه

---

(١) سورة القمر : من الآية : ١٧ .

(٢) في الأصل : " بالنسبة " ، تصحيف .

[أعلاماً][(١)] على معانٍ كوجوه إعراب الاسم ، فلا يدل الرفع فيه على فاعلية ولا النصب على مفعولية ، بخلاف وجوه إعراب الاسم .

واختلف في عامل رفعه على ثلاثة مذاهب :

فمذهب سيبويه[(٢)] أنه مرتفع بعامل معنوي نظير المبتدأ والخبر ، وفُسِّر العامل المعنوي فيه بوقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فإذا قلت : " زَيْدٌ يَقُومُ " رفعته [لأنه] من مظان صحة وقوع الأسماء .

ومذهب الكسائي[(٣)] أنه مرتفع بحروف المضارعة ، ورُدَّ : بأن عامل الجزم والنصب يدخل عليها فلو ارتفع بها لزم كونه مجزوماً مرفوعاً أو منصوباً مرفوعاً في حالة.

ومذهب الفراء[(٤)] أنه مرتفع بتجرده عن الناصب والجازم ، ورُدَّ : بأنه يستلزم أن يكون النصب والجزم سابقين على الرفع ، وليس كذلك ؛ / لأن [الأسبق][(٥)] إنما هو الرفع ؛ إلا أنه في الجملة أقوى من مذهب الكسائي ، وهو أيضاً أسهل من مذهب سيبويه ؛ لأنه ترد عليه اعتراضات ، ويحتاج إلى الجواب ، كالمضارع المرفوع في خبر أفعال المقاربة إذا قلت : " جَعَلَ أو طَفِقَ أو كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " ، فإنه ليس من مظان صحة وقوع الأسماء . ٣٨/ب

وأجيب : بأن الأصل وقوع الاسم في ذلك ولكنه عُدِلَ إلى الفعل لقيد هذه

(١) في الأصل : " أعلامٌ " ، بالرفع ، خطأ نحوي .

(٢) الكتاب : ٣ / ٩ - ١٠ ، وينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٠ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٨ ، والإنصاف : ٢ / ٥٥١ .

(٤) ينظر : المصدران السابقان ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣١ .

(٥) في الأصل : " أسبق " ، سهو من الناسخ .

الأفعال المقاربة في لفظه ، وقد جاء على الأصل قول تأبط شراً[١] :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً ... وَكَمْ مثلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وأورد أيضاً مثل : " يَقُومُ الزَّيْدَانِ " ، فإنه لم يقع موقع اسم .

وأجيب : بأن المتكلم بمثل ذلك له أن يقول : " الزَّيْدَان يَقُومَان " ؛ لأنه بالخيار فيما يفتتح النطق به من اسم أو فعل ، وعلى هذا فقد صح وقوعه موقع الاسم .

* * *

[جوازم الفعل المضارع]

فَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا وَأَلَمْ ... وَلامِ أَمْرٍ وَبِلاَ النَّهْيِ انْجَزَمْ

الحروف التي تجزم الفعل المضارع خمسة : " لَمْ ، ولَمَّا " و" لام " الأمر و" لاَ " في النهي و" إنْ " الشرطية .

فـ" لَمْ ، ولَمَّا " تقلبان معنى المضارع ماضياً وتنفيانه مثل : ﴿ لَم يكُن الذينَ كفَرُوا ﴾[٢] و﴿ أ[مْ] حَسِبتُم أن تُتركوا ولَمَّا يعلمِ الله الذينَ جَاهَدوا منكُم ﴾[٣] وتدخل على " لم " همزة الاستفهام فيبقى عملها بحاله ، مثل : ﴿ ألم يَأتِكم رسلٌ منكُم ﴾[٤] وتختصّ لمّا بالاستغراق وبجواز حذف مجزومها إذا علم ، وتنفي المتوقع ، وأصلها[٥] " لَمْ " زيدت عليها [ما] فاستطال زمان فعلها بذلك ، وجعلت " ما "

---

(١) البيت في ديوانه : ٩١ ، وهو من أبيات الحماسة : ١ / ٧٢ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٨٣ ، وينظر : الخصائص : ١ / ٣٩١ ، والإنصاف : ٢ / ٥٥٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٧٤ .

قوله : " تصفر " : من صفير الطائر ؛ أي تتلهّف كيف أفلتُّ . وقوله : " مثلها " يروى بالجرّ والرفع والنصف ، فالجرّ على أن " كم " خبرية ، والنصب على أنها استفهامية ، ويكون " مثلها " صفة لنكرة محذوفة تقديره : كم مرة مثلها ، والرفع على معنى كم مرة وقع مثلها .

(٢) سورة البينة : من الآية : ١ .

(٣) سورة التوبة : من الآية : ١٦ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٧١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٣ ، ومنهم من يرى أنها غير مركبة ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٩/٤ .

عوضاً عن المحذوف عند العلم به ، وتضمنت معنى التوقع والانتظار تقول : " نَدِم زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدمُ " ، أي عَقِيبَ نَدَمِه ، ويجوز أن يكون قد نفعه بعد ذلك ، فإذا قلته بـ" لّما " ، كان على أن لم ينفعه إلى وقت الإخبار بجُمْلَتِها ، فيصح على هذا : " نَدِمَ آدمُ وَلَمْ يَنْفَعْه النَّدمُ " ، و" نَدِمَ إِبْليسُ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ " ، ولا يصح بوضع إحداهما موضع الأخرى ، وأما حذف المجزوم بها فكقوله[1] :

أَتَيْتُ قُبُوْرَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُوْرَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

والبَدْءُ : السَّيِّد ، أي : ولَمَّا أَكُنْ سَيِّدا ، فحُذف للعلم به كما حُذف الواقع بعد " قد " كذلك في قوله[2] :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أي : وكَأَنْ قَدْ زَالَتْ .

وأما التوقع فإنه لا يخبر بجُمْلَتِها إلا مَنْ يتوقع الإخبار بذلك ، ولذلك يقول النحويون[3] : " لَمْ " لنفي فَعَل و" لَمَّا " لنفي " قَدْ [فَعَل] " ؛ لأن " قد " للتوقع .

وهي في الكلام على ثلاثة أضرب :

جازمة كما ذكرنا ، وظرف زمان بمعنى " حين "[4] نحو : ﴿ [فلمَّا] أَنْ جاءَ البَشِيرُ أَلقَاه علَى وَجْهِه ﴾[5] وسيذكرها هو فيما بعد ، وحرف استثناء بمعنى إلاّ

(١) أورده البغدادي في شرح أبيات المغني مع جملة أبيات : ٣ / ٧٢ ، قال : « وهذا الشعر نسبه ابن السكيت إلى رجل من بني أسد ، ولم يذكر اسمه » . وينظر : اللسان : (لمم) ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٧ ، والدرر : ٢ / ٥٢ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٤ ، من التحقيق .

(٣) قاله سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١١٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٥٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٠ .

(٤) وهو رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي : ٣٢٨ ، وينظر : رصف المباني : ٣٥٤ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ٩٦ .

كقول عمر - رضي الله عنه - في جواب أبي موسى : " عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطاً " ، أي : إلاَّ ضَرَبْتَ ، وقد قيل في قوله[1] تعالى : ﴿إن كُلُّ نفسٍ لمَّا عليها حَافِظ﴾ / في قراءة التشديد : إنها بمعنى إلا . ٣٨/ب

و" لام " الأمر هي المطلوب بها الفعل نحو : ﴿لِيَسْتَأذنكم الذين مَلَكت أيمانُكم﴾[2] وهي مكسورة لشبهها بـ" لام " الجر في الاختصاص ، ويجوز تسكينها مع " الواو ، والفاء ، وثم " نحو : ﴿ فلْيَسْتَجِيبوا لي ولْيُؤْمِنوا بِي ﴾[3] و﴿ ثمَّ ليقْضُوا تفَثَهم ﴾[4] وهو مع " الواو ، والفاء " أكثر منه مع " ثم " .

و" لا " في النهي هي المطلوب بها الترك نحو : ﴿ لا تقُمْ فيه أبداً ﴾[5] .

و" إن " الشرطية تدخل على فعلين فيجعل الأول سبباً للثاني والثاني مسبباً عنه ، وتقلب معنى الماضي إلى الاستقبال تقول : « إن قام زيدٌ غداً قام عمرو بعد غد » ، وعملت الجزم لطول مقتضاها بطلب فعلين ، وحملت عليها " لم ، ولما " لأنهما [مثلها] في القلب ، و" لام " الأمر و" لا " في النهي لأنهما مثلها في الاختصاص بالمستقبل .

و" ألم " هي " لم " دخلت عليها همزة الاستفهام ، ذكرها لينبه على أن " لم " لا يبطل عملها بدخول الهمزة عليها ؛ لأن العامل لا يبطل عمله بدخول أداة الاستفهام عليه .

* * *

(١) سورة الطارق : الآية : ٤ ، وقرأ بالتشديد عاصم وابن عامر وحمزة ، وقرأ بالتخفيف الباقون من السبعة. ينظر : السبعة : ٦٧٨ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٥٤ .

(٢) سورة النور : من الآية : ٥٨ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٦ .

(٤) سورة الحج : من الآية : ٢٩ ، قرأ أبو عمرو وابن عامر ويعقوب وورش عن نافع بكسر اللام ، وقرأ الباقون من العشرة بالإسكان . ينظر : المبسوط في القراءات العشر : ٣٠٦ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ١٠٨ .

[أدوات الشرط]

وَاجْـزِمْ [بِحَـرْفِ][1] الشَّـرْطِ وَهْـوَإِنْ وَمَـا ضُمِّنَ مَـعْـنَـاهُ [فَمِنْـهُ مَـنْ][2] وَمَـا
وَمِنْـهُ أَيٌّ وَمَـتَـى وَمَـهْـمَـا وَحَيْثُمَـا وَأَيْـنَـمَـا وَإِذْمَـا
وَمِـنْـهُ أَيَّـانَ وَمِـنْـهُ أَنَّـى وَاجْـزِمْ جَـوَابَ [الشَّـرْطِ] إِنْ لَـمْ يُبْنَـى

الشرط : تعليق وجود أحد الجائزين أو عدمِه على وجود جائز آخر أوعدمـه[3] ، ولذلك لا يكون إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها نحو: " إِنْ زُرْتَنِي أَكَرَمْتُك ، وَإِنْ لَمْ تَزُرْنِي لَمْ أُكْرِمْك ، وإِنْ زُرْتَنِي لَمْ أُكرِمْك ، وإِنْ لَمْ تَزُرْنِي أَكْرَمْتُـك " ، فـلا يجوز : " إِنْ تَكَلَّم الحَجَرُ آتِكَ " ؛ لأنه ممتنـع فـلا احتمـال ، ولا : " إِنْ احْمَـرَّ البُسْرُ آتِكَ "[4] ؛ لأنه واجب ، فلا شك ، ويجوز بـ" إذا " لأنهـا للوقـت المعلـوم ، وحرفـه " إن "[5] .

وفي كونه عاملاً في فعلي الشرط والجواب خمسة مذاهب[6] :

مذهب سيبويه[7] وعنه روايتـان إحداهمـا : أن حـرف الشـرط عَمِـلَ في الشـرط وهما معاً عمِلا في الجواب .

---

(١) في الأصل : " جواب " ، تحريف .
(٢) في الأصل : " فمن " سقط .
(٣) ينظر : التعريفات : ١٦٦ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٥ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠ .
(٥) جاء في الكتاب : ٣ / ٦٣ : « وزعم الخليل أنَّ " إنْ " هي أم حروف الجزاء ، فسألتُه : لِمَ قلتَ ذلـك ؟ فقال : من قِبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ، ومنها ما يفارقه مـا فـلا يكـون فيـه الجزاء ، وهذه على حال واحدةٍ أبداً لا تفارق المجازاة » .
(٦) ينظـر : الإنصـاف : ٢ / ٦٠٢ ، وشرح المفصـل لابـن يعيـش : ٧ / ٤٢ ، وشـرح الكافيـة لـلرضي : ٢ / ٢٥٤ .
(٧) الكتاب : ٣ / ٦٢ ، وينظـر : المقتضـب : ٢ / ٤٨ ، قـال سيبويه : « واعلـم أن حـروف الجـزاء تجـزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : " إِنْ تأْتِني آتك " ؛ " فـآتك " ؛ انجزمـت بـ" إِنْ تَأْتني " ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : " ائتني آتك " .

الثانية : أن حرف الشرط عمل فيهما ، لكن في الشرط بغير واسطة والشرط عمل في الجواب .

ومذهب المازني[١] وهو أنهما مبنيان ، عوملا معاملة المجزوم كصيغة الأمر ؛ قال: لأن المعرب من الأفعال هوالذي يقع بحيث يصح وقوع الاسم ، وقد وقعا حيث لا تقع الأسماء .

ومذهب الكوفيين[٢] : وهو أن حرف الشرط عمل في الشرط ثم جزم الجواب على المجاورة ، كما جُرَّ الاسم على المجاورة في قولهم : « مَاءُ شَنٍّ بَارِدٍ » ونحوه .

الخامس[٣] : أن حرف الشرط عمل فيهما معاً بغير واسطة لاقتضائه إياهما .

والأسماء الجازمة المتضمنة معناه عشرة ، أربعة أسماء غير ظروف وهي : " مَنْ ، ومَا ، وأيّ ، ومَهْمَا " كقوله[٤] تعالى : ﴿ ومَن يتّق الله يجعلْ لَه مخرجاً ﴾ وقوله[٥] : ﴿ ومَا [تُنفقوا] من خيرٍ يوفَّ إليكُم ﴾ وقوله[٦] : ﴿ أيًّا مَا تدعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسنَى ﴾ .

فـ" أيّ " جازمةٌ لـ" تدعو " بما تضمَّنَتْه من معنى الشرط ، منصوبةٌ بذاته فلا دور لاختلاف جهة العمل ، وهي بعض مما تضاف إليه فلا تضاف إلا إلى ما يصح تَبَعُّضُه، فإذا أضيفت / إلىالنكرة أضيفت إلىالواحد والاثنين والجماعة ، وإذا أضيفت إلى ٣٩/ب

(١) رأيه في الإنصاف : ٢ / ٦٠٢ .

(٢) المصدر السابق ، وشرح التسهيل : ٤ / ٧٩ ، والمساعد : ٣ / ١٥٣ .

(٣) وهو مذهب أكثر البصريين ، ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٨ ، والإنصاف : ٢ / ٦٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٧ .

(٤) سورة الطلاق : من الآية : ٢ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٢ .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ١١٠ .

المعرفة أضيفت إلى ما كان من اثنين فصاعداً ، وهي عامة فيما تضاف إليه ، فلذلك إذا قال[١] : " أَيُّ عَبِيدِي ضَرَبَكَ فَهُو حُرٌّ " ، فَضَرَبَه الجميع عَتَقُوا لعموم الفعل بعموم فاعله ، إذ هو ضمير " أي " ، ولو قال : " أَيُّ عَبِيدِي ضَرَبْتَهُ فَهُو حُرٌّ " فضَرَب الجميع ، لم يَعْتِقْ إلا الأولُ لعدم العموم ، إذ الفعل مسند إلى ضمير المخاطب وهو خاص .

وأما " مهما " فكقوله[٢] تعالى : ﴿ مَهما تَأْتِنا بهِ منْ آيةٍ لتسحرَنَا بِها فمَا نحنُ لكَ بمُؤْمنينَ ﴾ وقد اختلف فيها فقيل : اسم مركب . قال الخليل[٣] : أصله " مَامَا " الأولى شرطية والثانية زائدة للتوكيد ، فأبدل ألف الأولى هاء كراهة اجتماع المثلين .

وقال الأخفش[٤] : أصله " مَهْ " للكف ، زيدت عليها التي للجزاء فلفظها مركب من غير تغيير ، وقيل[٥] : مفرد بوزن " فَعْلَى " ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل ، وقيل[٦] : حرف ، ورد بعود الضمير إليها كما في الآية ، وقد جاءت للاستفهام في قوله[٧] :

---

(١) ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٥٩٨ ، عن ابن النحوية ، قال : « وقد فرّعوا على عموم الإضافة إليها مسألة فقهية ذكرها ابن النحويّة وهي : أنّه إذا قال : أي عبيدي .... » .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٣٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩ ، وحروف المعاني والصفات : ٣٤ .

(٤) وهو رأي سيبويه أيضاً ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠ ، قال : « وقد يجوز أن يكون " مَهْ " كـ" إذ " ، ضُمَّ إليها " ما " » . وينظر : المساعد : ٣ / ١٣٧ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٠ .

(٦) وهو مذهب السُّهيلي ، كما في مغني اللبيب : ١ / ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٦٣ .

(٧) هو عمرو بن ملقط الطائي ، شاعر جاهلي ، كان مقرباً من الملك عمرو بن هند . أخباره في : من اسمه عمرو من الشعراء : ٨٣ ، ومعجم الشعراء : ٢٣٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢٥ .

والبيت في : شعر طيءٍ : ، والنوادر : ٢٦٧ ، وأورد القصيدة ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤٤ ، وضرائر الشعر : ٨٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤٦ ، ٣٣٢ .

قال أبو زيد : مهما تجيء للجزاء فجاء بها في غير موضعها ؛ كأنه قال : مالي سُرقت نعلي مالي .

مَــهْمَا لِــيَ اللَّيْلَـةُ مَهْمَــا لِيَــهْ أَوْدَى بنَعْلَـــيَّ وَسِــــرْبَالِيَهْ

وثلاثة منهـا ظـروف أزمنـة وهـي : " مَتَـى ، وإِذْ مَـا ، وأَيَّـانَ " ، أمَّـا " متـى " فيجازى بها بدون " ما " كقوله :

مَتَى تَجْمَعِ الكَفَّ الذَّلِيَّ وَصَارِمـاً وَكَفّاً سَـخِيّاً تَسْـتَهِبْكَ الْقَبَـائِلُ

ومع " ما " فتزيدها(١) إبهاماً كقول الآخر(٢) :

مَتَى مَا يَرَى النَّاسُ الْغَنِـيَّ وَجَـارُهُ فَقِيْرٌ يَـقُــولُوا عَــاجِزٌ وَجَلِيـد

والفرق بينهـا وبـين " إذا " في الشـرط أنهـا للوقـت المبهـم(٣) ، و" إذا " للمُعَيَّـن ولذلك لا يجازى بها إلا في الضرورة كقوله(٤) :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَـا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِـنَـا فَنُضَارِبِ

فجَزْمُ المعطوف على الجواب دليـل علـى جَزْمـه ، فـإذا كـانت استفهاماً كـانت للوقت المعين مثل : " يَوْمَ الجُمعة " في جواب : مَتَى خَرَجْتَ ؟ دون وقتاً أو زماناً .

وأما " إِذْمَا " فكقول(٥) العباس بن مرداس السلمي :

---

(١) ينظر : حروف المعاني والصفات : ٦٤ .

(٢) ينسب إلى المعلوط بن بدل القريعي ، من قُرَيع بن عوف بن كعب بن زيـد منـاة بـن تميـم ، وينسـب إلى سُويد بن خَذّاق العَبْدي . ينظر : حماسة أبي تمام : ١ / ٥٧٥ ، وشرحها للمرزوقي : ٣ / ١١٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٥ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١٩ . والجليد : مأخوذٌ من الجـلادة ؛ أي القوة والسعي وراء المال .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢١٧ .

(٤) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانـه : ٤١ . وهـو مـن شـواهد سيبويه : ٣ / ٦١ ، والمقتضـب : ٢ / ٥٧ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٧ ، وضرائر الشعر : ٢٩٨ ، وخزانـة الأدب : ٧ / ٢٥ . ويروى : " للتقاربِ " ، وبها يفوت الاستشهاد .

(٥) البيت في ديوانه : ٧٢ . وهو من قصيدة قالها في غزوة حنين يخاطب بهـا الرسـول ﷺ ويذكـر بـلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة ، يقول :

=

إِذْمَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ حَقّاً عَلَيْـكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وأصلها : " إذ " ، زيدت عليها [ما] لتكفهـا عـن الإضافـة إلى الجملـة ، وهـي عند سيبويه[1] بعد التركيب حرف لدلالتها بعده على الاستقبال والشرط ، وقبله على المضي من غير شـرط ، وعنـد المبرد[2] اسـم كحالها قبـل الـتركيب ، ودلالتهـا علـى الاستقبال مستفادة منه .

وتقول : " أَيَّانَ تَخرُجْ أَخْرُجْ "، وأكثر استعمالها في الاستفهام كقولـه[3] تعـالى: ﴿ أيَّـان مُرسَـاها ﴾ ﴿ أيَّـان يـوم الدِّيـن ﴾[4] وأصلهـا[5] : " أي أوان " ، فخففـت

يَـا أَيُّهَـا الرَّجُـلُ الَّـذِي تَهْـوَى بِـهِ وَجْنَـاءُ مُجْمَـرَةُ الْمَنَاسِـمِ عِرْمِـسُ

إذ ما أتيت ...

يَـا خَيْرَ مَنْ رَكِـبَ الْمَطِـيَّ وَمَـنْ مَشَـى فَـوْقَ الـتُّرَابِ إِذَا تُعَـدُّ الأَنْفُـسُ

إِنَّـا وَفَيْنَـا بِـالَّذِي عَاهَدْتَنَـا وَالْخَيْـلُ تُقْـدَعُ بِالْكُمَـاةِ وَتُضْـرَسُ

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٣٢ ، وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ١٠٢ ، والكامل : ١ / ٣٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ٤٧ ، والخصائص : ١ / ١٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٧ ، ٧ / ٤٦ ، ورصف المباني : ٧٠٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢٩ .

(١) الكتاب : ٣ / ٥٦ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ٤٦ ، وفي أول الباب ما يناقض هذا ، قال : « هذا باب المجازاة وحروفها ، وهي تدخل للشرط ، ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره ؛ فمـن عواملهـا مـن الظـروف : أيـن ومتـى وأنى وحيثما ، ومن الأسماء : من وما وأيّ ومهما ، ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إنْ وإذما » .
وقال في ص ٤٧ : « ولا يكون الجزاء في " إذ " ولا في " حيث " بغير " مـا " ؛ لأنهمـا ظرفـان يضافـان إلى الأفعال ، وإذا زيدت على كل واحدٍ منهما ما منعتا الإضافة فعملتا » . وهذا موافق لما قاله المؤلف ، ولما ورد في كتب النحـو منسوباً إلى المبرد ، ينظر : شرح الكافيـة لـلرضي : ٢ / ٢٥٤ ، والمسـاعد : ٣ / ١٤١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٠ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٧ .

(٤) سورة الذاريات : من الآية : ١٢ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٤١٩ .

بحذف إحدى اليائين وهمزة " أوان " فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء ، وبنو سليم[1] يكسرون همزتها .

وثلاثة منها ظروف أمكنة وهي : " حَيْثُما ، وأَيْنَمَا ، وأَنَّى " كقوله[2] تعالى : ﴿ وحيثُما كنتُم فَوَلُّوا وجوهَكم شطرَه ﴾ وقوله[3] تعالى : ﴿ أينَمَا تكُونُوا يدرككُمُ الموتُ ﴾ مع " ما " وبدونها كقوله[4] :

أَيْنَ تَضْرِبْ بنَا العِدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ الْعِيْسَ بَعْدَهَا لِلتَّلاَقِي

٣٩/ب والدليل على أنّ " أنَّى " ظرف مكان / مجيئها في الاستفهام بمعنى " أَيْنَ " كقوله[5] تعالى : ﴿ أنَّى لك هَذا ﴾ بمعنى : من أين لك هذا ، أي : من أي مكان ، ولذلك أجابت بقولها : ﴿ هو من عند الله ﴾[5] ، وأما قوله[6] تعالى : ﴿ فأْتُوا حرثَكم أنَّى شِئتُم ﴾ وقول الكميت[7] :

---

(١) ينظر : المصدر السابق ، واللسان : (أين) ، جاء فيه : « وفي التنزيل العزيز [سورة النحل : من الآية : ٢١] : ﴿ وما يشعرون أيان يُبعثون ﴾ ، أي لا يعلمون متى البعث ، قال الفراء : قرأ أبو عبد الرحمن السلميّ : إيّان يُبعثون ؛ بكسر الألف ، وهي لغة لبعض العرب ، يقولون : متى إوان ذلك ، والكلام : أوان » . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٩ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٤٤ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٧٨ .

(٤) هو عبد الله بن همام السّلولي ، والبيت في ديوانه : ٨٣ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٨ ، والمقتضب : ٢ / ٤٨ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٥ ، ٧ / ٤٥ ، والمساعد : ٣ / ١٤٠ .

العيس : الإبل البيض ، وروايته في المصادر السابقة : " نحوها " بدل " بعدها " .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٣٧ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٢٢٣ .

(٧) البيت في شرح الهاشميات : ١٠٠ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣١٠ . ويروى : " حيث " بدل " بعد " ، و " لا رِيَبُ " بدل " لا لعب " .

أَنَّــى وَمِــنْ أَيْــنَ آبَــكَ الطَّــرَبُ مِـنْ بَعْـدِ لاَ صَبْـــوَةٌ وَلاَ لَعِـــبُ

فهي بمعنى : كيف ؛ أي[١] : كيف شئتم من قدام أو وراء أو يمين أو شمال بعد أن يكون في المَأْتَى المقصود .

و" كيف " لا يجازي بها فلا يجازى ما هو بمعناها ، وأجاز الكوفيون المجازاة بـ" كيف " قالوا[٢] : وهي مع " ما " أقوى في المجازاة ، وهوعند البصريين ضعيف[٢]؛ لأن قول القائل لمن يخاطبه : " كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ " ، محال ؛ لأنه لا يستطيع أن [يكون][٣] على أحواله كلها ، ولا يستطيع أيضاً أن يكون على حالة تكون لغيره ، فإذا قال : " أَنَّى تَكُنْ أَكُنْ " ، استطاع أن يكون في المكان الذي هو فيه .

و" ما " في هذه الظروف واجبة ، وجائزة ، وممتنعة ، فالواجبة في " حَيْثُما ، وإِذْمَا " ، والجائزة في " أَيْنَ ، ومَتَى ، وأَيّ "[٤] ، وفيما عدا ذلك ممتنعة .

فما كان من هذه الجوازم ظرفاً فهو منصوب بفعل الشرط ، وقيل بفعل الجواب وهو ضعيف ؛ لأنه قد يكون جملة اسمية ولا عمل لها ، ويحتاج إلى تكلف تقدير[٥] عامل .

وما كان منها غير ظرف فهو مرفوع إن كان العامل بعده غير متعد ، نحو : " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه "، وكذلك إن كان متعدياً واشتغل بالضمير نحو : " مَنْ تَضْرِبْه

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٩٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠ ، والأصول : ٢ / ١٩٧ ، والإنصاف : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٥ .

(٣) في الأصل : " يكن " ، تحريف .

(٤) وزادوا : " أيان ، وكيف ، وإذا ، وإنْ " . ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٤٠٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٥٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٨ / ٢٢٠ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٦٢١ .

(٥) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٦٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ٩٦ ، وذكر ابن هشام أن نصبه بالشرط هو قول المحققين ، ونصبه بالجواب هو قول الأكثرين ، وردّه بأمور عدّة .

أَضْرِبْه » ، إلا أن يقدر فعل محذوف يفسره ما بعده فيكون في محل نصب ، وكذلك إن لم يشتغل العامل نحو : " مَنْ يَضْرِبْ " .

وما دخل عليه حرف جر أو أضيف إليه فمجرور نحو : " بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ[(١)] ، وغَلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ " .

وقوله :

واجْزِمْ جَوابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَا

يحتمل أن يكون التقدير : إن لم يبن الشرط ؛ لأنه إذا لم يبن يكون مضارعاً ، وحينئذ فيكونان مضارعين فيجب جزم الجواب ، ولا يرفع إلا في الضرورة على نية التقديم وحَذْفِ الجَوَابِ لِدَلالة ما تقدم عليه ، وسيأتي ، ومفهومه أنه إذا بني إن كان ماضياً لم يجب الجزم ، ويجوز الرفع على إضمار المبتدأ أو الفاء ، ويحتمل أن يكون التقدير : إن لم يبن الجواب ؛ لأن الجواب إذا كان ماضياً لا يجزم وإنما يجزم ما يعطف عليه ؛ لأنه في محل الجزم .

* * *

تَقُولُ إِنْ تُلْمِمْ بِنَا نُكْرِمْكَا وَأَيُّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرْكَا

لا يخلو فعلا الشرط والجواب من أن يكونا مضارعين أو ماضيين ، أو الأول مضارعاً والثاني ماضياً أو عكسه .

فإن كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم كقوله[(٢)] تعالى : ﴿ ومَنْ يَفعلْ ذَلك يلقَ أثاماً ﴾ وشذ رفع الثاني في قول الشاعر[(٣)] :

---

(١) ضَعَّف سيبويه حذف الجار والمجرور هنا ، وتقديره : " به " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٨١ .

(٢) سورة الفرقان : من الآية : ٦٨ .

(٣) ينسب البيتان إلى جرير بن عبد الله البجلي ، رضي الله عنه ، كما في الكتاب : ٣ / ٦٧ ، وإلى عمرو ابن خثارم البجلي كما في : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ١٢٧ ، قال : " وجدت هذا الشعر في الكتاب منسوباً إلى جرير بن عبد الله البجلي ، والشعر لغيره من بجيلة ، وقال أبو الخثارم البجلي في منافرة بجيلة وكلب ، وتحاكموا إلى الأقرع بن حابس ؛ فقالت بجيلة : نحن إخوة نزار ، ولهم أحاديث؛ =

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابسٍ يَا أَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ تُصرَعُ

تقديره(١) : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، فحذف الجواب لدلالة المتقدم عليه ، وعلى هذا فلا شذوذ / فيه ، ومعنى تصرع : تَذِلّ ، وفي قراءة(٢) طلحة(٣) بن سليمان : ﴿ أينما تكونوا يُدركُكُم الموتُ ﴾ بالرفع .

٤٠/م

وإن كانا ماضيين حكم بالجزم على محلهما ، وإذا عطف عليه مضارع جزم .

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهو قليل في الاستعمال جزم الأول وحكم على محل الثاني بالجزم كقوله(٤) :

وَإِنْ تَقْطَعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلادَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَنَاطَ قَلائِدِ

وقول الآخر(٥) :

= فقال في ذلك أبو الختارم :

يا أقرع بن حابس يا أقرعُ
إني أخوك فانظُرن ما تصنعُ
إنك إنْ تَصْرَعْ أخاك تُصرَعُوا
أنا أنا الداعي نِزاراً فاسمعُوا

وجعل " تُصرعوا " للجماعة ؛ يريد الأقرع وقومه ، ولا شاهد فيه على هذا الوجه » اهـ .

وينظر : المقتضب : ٢ / ٧٢ ، والكامل : ١ / ١٧٥ ، والإنصاف : ٢ / ٦٢٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٦١٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٢٠ .

(١) وهو تقدير سيبويه في الكتاب : ٣ / ٦٧ ، وعند المبرد في المقتضب : ٢ / ٧٢ : على تقدير الفاء ومبتدأ ، وتقدير الكلام عنده : إنك إن يصرع أخوك فأنت تُصرع .

(٢) سورة النساء : من الآية : ٧٨ ، وينظر في القراءة : المحتسب : ١ / ١٩٣ ، والبحر المحيط : ٣ / ٢٩٩ .

(٣) هو طلحة بن سليمان السمّان ، قال ابن الجزري في غاية النهاية : ١ / ٣٤١ : « مقرئٌ مصدّر ، أخذ القراءة عرضاً عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف ، وله شواذّ تروَى عنه » .

(٤) البيت في شرح ابن القواس : ١ / ٣٣١ ، غير منسوب .

(٥) هو أبو زبيد الطائي ، والبيت في شعره : ٥٢ . يرثي اللجلاج ، ابن أخته ، الذي مات في طريق مكة عطشاً ، وقصيدته هذه من المراثي المشهورة . وينظر : المقتضب : ٢ / ٥٨ ، والبحر المحيط : ٤/ ٣٧٠، وخزانة الأدب : ٩ / ٧٦ . والشجا : ما يعترض في الحلق ، والوريد : عرقٌ بين الحلقوم والعلباوين .

مَـنْ يَكِدْنِـي بِسَـيِّئٍ كُنْـتَ مِنْـهُ كَالشَّـجَا بَيْـنَ حَلْقِـهِ وَالْوَرِيْـدِ

وإن كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً حكم على محل الأول بالجزم وجاز في الثاني الجزم والرفع على حذف الفاء(١) وإضمار المبتدأ كقوله(٢) :

وَإِنْ أَتَـاهُ خَلِيْـلٌ يَـوْمَ مَسْـأَلَةٍ يَقُـوْلُ لاَ غَـائِبٌ مَـالِي وَلاَ حَـرَمُ

أي : فهو يقول أو فيقول ، و" الخليل " : [الفقير](٣) ، وهو ذو الخَلَّة بالفتح ، و" الخَلَّةُ " : الفَقْر ، و" الحَرَم " بفتح الراء وكسرها : الممنوع .

فإن توسط بين فعلى الشرط والجواب مضارع جاز رفعه(٤) ، كقول الحطيئة(٥) يمدح بغيض بن عامر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُـو إِلَى ضَوْءِ نَـارِه تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِـدِ
تَزُوْرُ امْرَأً يُعْطِي عَلَى الْحَمْـدِ مَالَـهُ وَمَـنْ يُعْطِ أَثْمَـانَ الْمَحَـامِدِ يُحْمَـدِ

---

(١) هو رأي المبرد في المقتضب : ٢ / ٧٠ ، وخرجه سيبويه على التقديم والجواب محذوف . ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٦ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى ، والبيت في شرح شعره : ١٢٠ ، وينظر : البحر المحيط : ٣ / ٢٩٩ ، واللسان : (خلل - حرم) .

(٣) في الأصل : " الفقر " ، تحريف ، وينظر : القاموس المحيط : (خلل) .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٥ - ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٣ .

(٥) الأبيات في ديوانه : ٥١ ، والمؤلف قدّم الشاهد هنا ، وإلا فترتيبه في الديوان وفي المصادر بعد الأبيات اللاحقة . وقد رُوي أن عمر - رضي الله عنه - قال لما سمع البيت : « تلك نار موسى ؛ لأن خير موقدها الله عزّ وجل » .

والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ٤٤٥ ، والمقتضب : ٢ / ٦٥ . وينظر : الأغاني : ٢ / ١٦٨ ، واللآلىء : ١ / ٣٤٥ ، والحلل : ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٧٤ ، ٩ / ٩٤ .

والممدوح : بغيض بن عامر بن شَمَّاس بن لأي بن أنف النَّاقة التميمي ، وقد ذكره في قوله :

فمازالت الوجناءُ تجري ضفورُها إليك ابن شمّاس تروح وتغتدي

وقوله : تعشو أي : تنظر إليها نظر العُشْي ، لما يضعف بصرك من عظم الوقود واتساع الضوء .

ويروى : " على المرءِ ماله " بدل " على المال آله " .

يَرَى الْبُخْلَ لاَ يُبْقِي عَلَى المَالِ آلَـهُ وَيَعْلم أَنَّ الْمَرْءَ غَيْرَ مُخَـلَّـــــدِ
كَسُـــوْبٌ وَمِتْلاَفٌ إِذَا مَا سَأَلْتَهُ تَهَلَّلَ وَاهْتَزَّ اهْتِزَازَ الْمُـهَـنَّـــدِ

وجاز أيضاً جزمه على البدل(١) كقول عبيد الله(٢) بن الحر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَـا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله(٣) :

وَأَبْدَلُو الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ [إذا]

ويجوز عند قيام القرينة حذف الشرط كقوله(٤) :

فَطَلِّقْهَـا فَلَسْـتَ لَهَـا بِكُـفْءٍ وَإِنْ لاَ يَعْـلُ مَفْرِقَـكَ الْحُسَـامُ

أي : وإن لا تطلقها ، وحذف الجواب كقوله(٥) تعالى : ﴿ وإنْ كَان كَبُرَ عليكَ إعراضُهم فإنِ استطعتَ أنْ تبتغيَ نفقاً في الأرض أو سُلّماً في السَّمَاء فتأتيَهم بآيةٍ ﴾ أي : فافعلْ ، وحذفهما معاً كقوله(٦) :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٣ .

(٢) هو عبيد الله بن الحرّ بن عمرو الجعفي ، قائد من الشجعان الأبطال ، كان من أصحاب عثمان رضي الله عنه ثم مع معاوية في يوم صفين ، ت سنة ٦٨ هـ .
أخباره في : جمهرة النسب لابن الكلبي : ٥٢٠ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٥٦ .
والبيت في شعره : (شعراء أمويون) : ١ / ٩٨ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٨٦ ، وينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٨٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٩٠ .

(٣) انظر الصفحة : ٧٩٢ .

(٤) هو الأحوص الأنصاري ، والبيت في شعره : ٢٣٨ ، وتخريجه في : ٣٢٦ ، وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٤٧ ، وشرح أبياته : ٨ / ٥ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٥١ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ٣٥ .

(٦) البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٨٦ ، وينظر : ضرائر الشعر : ١٨٤، والبحر المحيط : ١ / ٢١٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٥ . وقبلهما في ديوانه :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنْ
يَغْسِـلُ جِلْدِي وَيُنْسِّينِي الْحَزَنْ
وَحَاجَـةً مَا إنْ لَهَا عِنْدِي ثَمَنْ
مَيْسُـورَةً قَضَاؤُهَـا مِنْـهُ وَمِنْ

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَـــانَ عَيِيّاً مُـعْدَماً قَالَتْ وَإِنْ

والجواب باعتبار الفاء ثلاثة أقسام :

قسم تجب فيه ، وذلك إذا كان أمراً أو نهياً أو ماضياً صحيحاً أو مبتـدأً وخـبراً ، أو مستقبلاً بغير حرف الشرط ، أو فعلاً غير متصرف ، أو منفياً بـ" ما " لأنهـا لنفـي الحال ، أو شرطاً وجوابه ؛ [لأن][1] كل ما لايصلح لاستعماله شرطاً فإنه إذا جعـل جواباً لزمته الفاء نحو : ﴿ إن كُنتم تحبُّون الله [فَـاتَّبعوني] ﴾[2] و ﴿ فـإنْ أطعنَكُـم فَلَا تَبغُوا عليهنَّ سَبيلاً ﴾[3] ﴿ وإنْ كانَ قَمِيصُه / قُدَّ من قُبُـلٍ فصَدَقَـت ﴾[4] و﴿ إن يَسرِقْ فقَد سَرَق أخٌ لَهُ مِنْ قَبْل ﴾[5] و﴿ إن تُعذِّبهم فإنَّهم عِبَادُك ﴾[6] و ﴿ مَنْ يَرتد منكم عَنْ دينِهِ فسوْفَ يأْتي الله بقومٍ﴾[7] و ﴿ فإن كَرِهتُموهـنّ فعَسَـى أن تَكرهُـوا شيئاً ﴾[8] و " إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرٌو " ، ﴿وإنْ كَان كَبُرَ عليـك إعراضُهـم فـإن استطعتَ ﴾[9] .

٤٠/ب

وإنما وجبت الفاء في هذه الأشـياء لأنهـا ليـس لحـرف الشـرط فيهـا تأثـير يقلـب معناها إلى الاستقبال وأتِيَ بالفاء للربط ، ولا يجوز حذفها من شيء من ذلك في السعة

(١) في الأصل : " إن " ، تحريف .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٣١ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٣٤ .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٢٦ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ٧٧ .

(٦) سورة المائدة : من الآية : ١١٨ .

(٧) سورة المائدة : من الآية : ٥٤ .

(٨) سورة النساء : من الآية : ١٩ .

(٩) سورة الأنعام : من الآية : ٣٥ .

إلا نادراً ، منه قوله[١] عليه السلام لأبي بن كعب : « إِنْ جَاء صَاحِبُها وإلَّا اسْتَمْتِع »
ويجوز في الضرورة بكثرة كقوله[٢] :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّـرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

وقول الآخر[٣] :

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالْهَوَى سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا

وتجيء " إذا " التي للمفاجأة عوضاً عنها في الجملة الاسمية كقوله[٤] تعالى : ﴿ وإن تُصِبهُم سيئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذَا هُم يقنَطون ﴾ فتدخل " إذا " على الجملة الاسمية لأنها واقعة موقع الفعل كما دخلت عليها في قوله[٥] :

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إِذْا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيرُ

لذلك .

وقسم يجوز فيه إثباتها وحذفها وذلك إذا كان مضارعاً مثبتاً أومنفياً بـ" لا " كقوله[٦] تعالى : ﴿ إن تضل إحدَاهُما فتُذَكِّرُ إحداهُما الأُخْرى ﴾ في قراءة حمزة وقوله[٧] تعالى: ﴿ ومَن يعملْ مِن الصَّالحاتِ وهوَ مؤمنٌ فلا يخافُ ظلماً ولا هضماً ﴾ في قراءة غير ابن كثير ، وهي في غير ما ذكر من قسمي الواجب والجائز ممتنعة .

* * *

(١) ينظر : سنن أبي داود ١ / ٤٩٨ كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٤٧ ، من التحقيق .

(٣) البيت في المقاصد النحوية : ٤ / ٤٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٥٠ ، غير منسوب .

(٤) سورة الروم : من الآية : ٣٦ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٨ ، من التحقيق .

(٦) سورة البقرة : من الاية : ٢٨٢ . قال ابن مجاهد في السبعة : ١٩٣ : « قرأ حمزة وحده : إن تَضِلَّ ، بكسر الألف ، فَتُذَكِّرُ ، بتشديد الكاف ورفع الراء » .

(٧) سورة طه : الآية : ١١٢ ، قرأ ابن كثير : « فلا يَخَفْ » على النهي . ينظر : السبعة : ٤٢٤ .

وَاجْـزِمْ جَــوَابَ الأَمْـرِ وَالتَّـمَنِّي وَالْعَـرْضِ وَالتَّحْضِيْـضِ إِنْ لَـمْ تَبْنِـي
نَحْـــوَ أَلاَ تَـنْزِلُ فِيْنَـــا تُكْــرَمِ وَهَكَـذَا الْجَـــوَابُ لِلْمُسْـــتَفْهِمِ
وَأَحْـرُفُ التَّحْضِيْـضِ مِنْهَـا هَـــلاَّ لَـــوْلاَ وَلَـــوْمَا مِثْـــلُهَا وَأَلاَّ

هذه الأشياء السبعة التي هي [الأمر] والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء إذا قصدت بها المجازاة جزم جوابها ؛ لقيامها مقام حرف الشرط والجملة الشرطية بما فيها من معنى الطلب ، والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه ، فوجوده مسبب عنه فإذا وجدت هذه الأشياء أغنت عن ذكر حرف الشرط والسبب جميعاً ، لدلالة المسبب على وجود السبب واقتضائه إياه فالجواب بالحقيقة للشرط لا لها ، وسُمِّي جوابها مجازاً لما دلَّت عليه ، قال الخليل(١) : « هذه الأوائل كلها فيها معنى " إنْ " ، فلذلك انجزم الجواب » ولم يذكر النهي ولا الدعاء اكتفاء بالأمر ؛ لأنه يدل على النهي وصيغته [و]صيغة الدعاء واحدة تقول : " أَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ " ، تقديره : " أَكْرِمْنِي إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ " ، فحذف الشرط لدلالة الأمر عليه ، ومنه قوله(٢) تعالى : ﴿ ادْعُ لنا ربَّك يبيِّن لنا مَا هِي ﴾ أيّ : إن تدع لنا ربك يبين .

وتقول / في النهي : " لاَ تَعْصِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ " ، ولا يجوز عند البصريّين(٣) جزمُ جوابِ النهي حتى يصحَّ دخول حرف الشرط على أداة النهي دون تغيير معنى ، نحو : " لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ " ، أي : إن لا تَكْفُرْ ، بخلاف " لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ ، ولاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ " ؛ لأن النفي لا يدل على الإثبات ، وأجازه الكسائي(٤) ٤١/م

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٩٤ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦٨ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٢ ، والمساعد : ٣ / ٩٩ .

(٤) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٣٥ ، والمساعد : ٣ / ١٠٠ ، ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ١٩٣ إلى الكوفيين عامة .

اتكالاً على ما يسبق منه إلى الفهم ، وقد جاء منه قول الصحابي[١] : « يارسول الله لا تشرف يصبك سهم » .

وتقول في الاستفهام : " أَيْنَ بَيْتُك أَزُرْكَ ؟ " أي : " إِنْ عَرَّفْتَنِي بَيْتَكَ أَزُرْكَ " .

وفي التمني : " لَيْتَه عِنْدَنا يُحَدِّثْنا " ، أي : " إِنْ حَضَرَ عِنْدَنا يُحَدِّثْنا " .

وفي العرض : " أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا نُكْرِمْكَ " .

وفي التحضيض : " هَلاَّ تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصِبْ خَيْراً " ، ومنه قوله[٢] تعالى : ﴿ لولا أَخَّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأَصَّدَّقَ وأكنْ ﴾ بجزم " أكن " حملاً على المحل .

وفي الدعاء : " اللَّهُمَّ ارزُقْنِي عِلْماً أَنْتَفِعْ بِهِ " ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ فهَبْ لي من لَدُنك وليّاً يَرِثْني ﴾ في قراءة الجزم .

وقوله : " إن لم تبني " أي : لأن لم تبن ؛ لأن جواب هذه الأشياء لا يكون إلا فعلاً مضارعاً لا ماضياً ؛ ليناسب الطلب لأنه لا يكون إلا لما في المستقبل ، أو إن لم تبنه على ما قبله بجعله حالاً أو صفة أو خبراً محذوف المبتدأ .

فإن لم يُقْصَدْ بها المجازاة رُفِع الجوابُ ، ورفعُه إما على الصفة كقوله[٤] تعالى : ﴿فهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يرِثُني ﴾ في قراءة[٥] الرفع ؛ أي : ولياً وارثاً ، وإما على

---

(١) قائله أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود النَّجّاري الأنصاري ، صحابي من الرماة ، رضي الله عنه . أخباره في : الاستيعاب : ٢ / ٥٥٣ ، والإصابة : ٢ / ٦٠٧ .
وينظر قوله في : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٦٢ .

(٢) سورة المنافقين : من الآية : ١٠ .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٥ ، ٦ . قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائي . ينظر : السبعة : ٤٠٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٢ .

(٤) سورة مريم : من الآية : ٥ .

(٥) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة . ينظر : السبعة : ٤٠٧ .

الحال كقوله[١] تعالى : ﴿ ثمَّ ذَرهم في خَوْضِهم يَلعَبون ﴾ أي : لاعبين ، وإمَّا على القطع كقولهم : " قُمْ يَدْعُوك " ، أي : " فَهُوَ يَدْعُوكَ " ، وقول الشاعر ، أنشده سيبويه[٢] :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوْا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

وحروف التحضيض أربعة : " هَلاَّ ، وألاَ ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا " والأكثر أنها غير مركبة[٣] ؛ لأن التركيب في الحروف على خلاف الأصل .

[و] يليها الفعل الماضي فيكون معناها التقديم واللزوم على تركه كقوله[٤] تعالى : ﴿ لَولا إذْ سَمِعْتُمُوه ظنَّ المؤمنُون والمُؤمِنَات بأنفُسِهم خَيراً ﴾ ويدخلها معنى التعجيز كقوله[٥] تعالى : ﴿ لَولا جَاءُوا عليه بأربعةِ شُهَدَاء ﴾ ومعنى الاستفهام مثل : ﴿ لولَا أخَّرتَنِي إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدق ﴾[٦] و ﴿ لولا أُنزل عَليه ملَكٌ ﴾[٧] .

ويليها الفعل المضارع فيكون معناها الاستبطاء والحث عليه كقوله[٨] تعالى : ﴿ لولا يَنهَاهم الربّانيُّون والأَحبار ﴾ وقال سيبويه[٩] : إنهاتكون في الماضي للحث أيضاً ، على معنى : " إنْ فَاتَكَ هَذَا فَلاَ يَفُتْكَ فِعْلُ مِثْلِهِ " .

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ٩١ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٩٦ ، ونسبه إلى الأخطل ، وليس في ديوانه ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥١ ، ومعاهد التنصيص : ١ / ٢٧١ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٨٧ .

(٣) ممن قال بتركيبها سيبويه في الكتاب : ٣ / ١١٥ ، ٤ / ٢٢٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٤٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٣٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٧٤ .

(٤) سورة النور : من الآية : ١٢ .

(٥) سورة النور : من الآية : ١٣ .

(٦) سورة المنافقين : من الآية : ١٠ .

(٧) سورة الأنعام : من الآية : ٨ .

(٨) سورة المائدة : من الآية : ٦٣ .

(٩) الكتاب : ١ / ٩٨ ، ولم يُصَرِّح سيبويه بذلك ، بل يفهم من كلامه ، قال : « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يُبتَدَأ بعده الأسماء : " فهلا ولولا ولوما وألاّ " . لو قُلت : هلاَّ زيداً ضربتَ ، ولولا زيداً ضربتَ ، وألاَّ زيداً قتلتَ ، جاز » فقَدَّر الفعل الماضي هنا . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٣٧ .

فإن وَقَع بعد[ها] اسْمٌ كَانَ مرفوعاً بإضمار فعل رافع ، أومنصوباً بإضمار فعل ناصب[١] ، تقول لمن فعل غير الأَوْلَى : " هَلاَّ خيرٌ مِنْ ذَلك " ، مرفوعاً ومنصوباً ، أي : هَلاَّ كَان مِنْكَ خَيْرٌ ، أو : هَلاَّ فَعَلْتَ خَيْراً مِنْ ذَلك ، ومنه قول جرير[٢] :

تَعُدُّوْنَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

/ أي : لولا تعدون . ٤١/ب

ووقوع الجملة الاسمية بعدها موقع الفعلية قليل ، ومنه[٣] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

* * *

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٦٨ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢ / ٩٠٧ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ١٢٣ . وينسب إلى الأشهب بن رميلة . وينسب إلى الفرزدق ، وهو خطأ ؛ لأن " ضوطرى " لقب مجاشع جدّ الفرزدق . ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٥٢ ، والمخصص : ١٣ / ١٩٩ ، واللسان : (خطر) .

وقوله : النِّيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنّة . وضوطرى : أصله : العبد الكثير اللحم . والكميّ : الشجاع المتكمّي في سلاحه لأنّه كمّى نفسه ؛ أي : سترها بالدرع والبيضة . والمقنّع : الذي على رأسه البيضة . والمعنى : إنكم تفخرون بذبح الإبل المسنة التي لا ينتفع بلبنها ولا يُرجى نسلها ولا تقدرون على مبارزة الأقران ؛ يرميهم بالجُبن .

(٣) البيت يرد في كثير من المصادر ، ومعه بيت آخر ، وهو قوله :

أَأُكْرَمُ مِنَ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لاَ أُطِيْعُهَا

وقد اختلف في نسبتهما ، يُنسبان إلى مجنون ليلى ، وهما في ديوانه : ١٩٥ ، وإلى ابن الدمينة ، وهما في ملحق ديوانه : ٢٠٦ ، وإلى الصولي ، وهما في ديوانه : ١٨٥ ، وإلى الصمة القشيري ، وهما في شعر بني قشير : ٢ / ٢٥٥ . وينظر : الحماسة البصرية : ٢ / ١٩٠ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٤٧ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٤١٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٦٧ .

[نواصب الفعل المضارع]

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إذَنْ وَأَحْرُفٍ فِيْهَا أَتَى إضْمَارُ أَنْ

نواصب الأفعال لا تكون إلا حروفاً بخلاف الجوازم فإنها تكون حروفاً وأسماء ، وهي عشرة أحرف : ثلاثة تَنْصِبُه بنفسها وهي " أن ، ولن ، وإذن " ، وستة تنصبه بإضمار " أن " ، ثلاثة منها حروف جر وهي " لام كي ، ولام الجحود ، وحتى " ، وثلاثة حروف عطف وهي " الفاء ، والواو ، وأو " ، وواحد ينصبه تارة بنفسه ، وتارة بإضمار " أن " وهو " كي "[(١)] .

فـ" أن " : حرف مصدري يكون هو ومابعده من الفعل مُؤَوَّلاً بمصدر من لفظ ذلك الفعل نحو : ﴿ وأَنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم ﴾[(٢)] أي : صومكم خير لكم ، وإذا دخل عليها فعل فإن [كان][(٣)] من أفعال العلم والظن نحو ﴿ أُريد أن تبوءَ بإِثْمي وإِثْمِك ﴾[(٤)] تعين أن تكون الناصبة ووجب العمل ، وأما نحو ﴿ لمن أرادَ أن يتمُّ الرضَاعَةَ ﴾[(٥)] بالرفع في قراءة مجاهد ، وقول الشاعر[(٦)] :

---

(١) في هذه الحروف خلافٌ بين البصريين والكوفيين ، وذكره المؤلف عند حديثه عن كل حرفٍ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤ .

(٣) في الأصل : " يكن " ، تحريف ، وعطف عليه بَعد بـ" كان " .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٢٩ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٣ . والقراءة في البحر المحيط : ٢ / ٢١٢ .

(٦) البيت يرد في كثير من المصادر مع بيتين آخرين ، وهما :

يا صاحبيَّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رَشَدَا

أن تحملا حاجةً لي خَفَّ محملُها وتصنعَا نِعْمةً عندي بها ويَدَا

أن تقرآن ...

قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٤٢٨ : « وهذه الأبيات الثلاثة قلَّما خلاَ عنها كتابُ نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم يَعزُها أحدٌ إلى شاعر ، والله أعلم » .

ينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٣٢٣ ، والخصائص : ١ / ٣٩٠ ، والمنصف : ١ / ٢٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، وضرائر الشعر : ١٦٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٣٢ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٢٠ .

=

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وَأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا

فحمل لها على " ما " لاشتراكهما في المصدرية .

وإن كان من أفعال العلم نحو : ﴿ علم أن سَيَكُون منكم مرضَى ﴾[١] تعين أن تكون المخفَّفةَ من الثقيلة[٢] .

وإن كان من أفعال الظن نحو : ﴿ وحَسبوا أنْ لا تكون فتنةٌ ﴾[٣] مرفوعاً ومنصوباً[٤] جاز الأمران[٥] ، وإنما تعيّنت المخفّفة من أفعال العلم لأن الناصبة للرجاء والطمع ؛ فما بعدها غير معلوم التحقق ، وإذا دخل عليها فعل العلم أفاد أن ما بعدها معلوم التحقق ، فكان في الجمع بينهما تناقض معنوي فجعلت المخففة من الثقيلة لذلك .

= واختلف في " أن " فقيل : " أن " خفيفة مصدرية مشبهة بـ " ما " كما قال المؤلف هنا ، ورُدّ : بأن " ما " مصدر معناه الحال ، و" أن " وما بعدها مصدرٌ إما ماضٍ وإما مستقبل ، على حسب الفعل الواقع بعدها ؛ فلذلك لا يصح أحدهما بمعنى الآخر ، ورُدّ أيضاً بأنه لم يستقر رفع الفعل المضارع إلا بعد المخففة .

وقيل : " أن " مخففة من الثقيلة ، والتقدير : « أنكما تقرآن » و " أن " وما بعدها في موضع البدل من قوله : « حاجة » ؛ لأن حاجته قراءة السلام عليها ، وأولاها الفعل بلا فصلٍ للضرورة ، وهو شاذ ، قال أبو علي : « وهذا وإن كان فيه بعض الضعف أسهل » ؛ لأن " أن " المخففة هي التي استقرّ في كلامهم ارتفاع المضارع بعدها » .

وقيل : " أن " مفسّرة بمعنى " أي " ، ورُدّ : بأن " أن " لا تفسّر إلا مفعولاً مقدّر اللفظ دالاً على معنى القول مؤدياً معناه .

(١) سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(٢) وهو رأي الجمهور ، ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والمقتضب : ٢ / ٣٠ ، والإيضاح العضدي : ١٣٢ ، وأجاز الفراء وابن الأنباري وقوع " أن " الناصبة بعد فعل اليقين . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٣٣ ، والمساعد : ٣ / ٦٣ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٧١ .

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالنصب ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٤٧ ، والإقناع : ٢ / ٦٣٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ١٦٦ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣٣ ، وزعم المبّرد أنّ " أنْ " الناصبة لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً ، وهو مردود ؛ لأنها تُؤَوّل بالظن .

وأما فعل الظن فيحتمل التحقق وعدمه فلذلك جاز معه استعمال كل واحدة منهما .

و" لن " : قيل[١] هي توكيد لما تعطيه " لا " من نفي المستقبل فيبقى على وجه التأبيد ، واعترض عليه بقوله[٢] تعالى : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ لأنها مغيَّاة ، فلو كانت للتأبيد لتناقض ؛ لدلالة الغاية على عدمه ، وكذلك قوله[٣] تعالى : ﴿ فلَنْ أُكلِّم اليومَ إنسيّاً ﴾ ولو كانت للتأبيد أيضاً [لتناقض] ؛ لأن اليوم للحال والظاهر أنها ليست له ؛ كقوله[٤] تعالى : ﴿ ولَن يتمنَّوْه أبداً ﴾ ، ولو كانت للتأبيد لكان ذكر الأَبَد معها لا فائدة فيه .

وأصلها عند الخليل[٥] : " لا أن " فخففت بالحذف ، وقال الفراء[٦] : نونها مبدلة من ألف " لا " ، وهو يقتضي عدم الفرق في النفي بينها وبين " لا " ، وهي عند سيبويه[٧] حرفٌ برأسه .

(١) هو رأي الزمخشري يتردّد هذا في كتب النحاة ، ولم ينسبه المؤلف إليه ، ينظر : الكشاف : ٢ / ٢٦٨ ، ٤٨٩ ، ٣ / ٢٢ ، قال : في تفسير قوله تعالى [سورة هود : من الآية : ٣٦] : ﴿ وأوحي إلى نوحٍ أنّه لن يؤمن ... ﴾ : « " لن يؤمن " : إقناطٌ من إيمانهم ، وأنّه كالمحال الذي لا تعلّق به للتوقع » وقال في تفسير قوله تعالى : [سورة الحج : من الآية : ٧٣] : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ... ﴾ : « " لن " : أخت " لا " في نفي المستقبل ، إلا أن " لن " تنفيه نفياً مؤكداً » . وينظر : الجنى الداني : ٢٧٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٤ .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط : ٨ / ٢٦٧ أنه رَجَع عنه ، ينظر : الكشاف : ٤ / ١٠٣ .

(٢) سورة طه : من الآية : ٩١ .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٢٦ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٩٥ .

(٥) ومعه الكسائي ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٥ ، والجنى الداني : ٢٧١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٤ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٦ ، والجنى الداني : ٢٧٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٤ .

(٧) وهو مذهب الجمهور ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٥ ، والمقتضب : ٢ / ٥ ، والجنى الداني : ٢٧٠ .

و" إذن " : معناها الجواب والجزاء . يقول القائل : " أَنَا أُكْرِمُك " ، فتقول : " إِذَنْ أُحِبَّكَ " ، أجبته بهذا الكلام وجعلت محبتك جزاء له على إكرامه .

وشرط[1] نصبها أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، فإن اعتمد ما بعدها على ماقبلها من مبتدأ نحو: " أَنَا / إِذَنْ أُحِبُّكَ " ، أو شرط نحو : " إِنْ فَعَلْتَ إِذَنْ أُحِبُّك "، أو قسم نحو : " وَاللهِ إِذَنْ أُحِبُّك " وجب الرفع . ٤٢/م

وأن يكون الفعل مستقبلاً ؛ فإذا حدثت بحديث فقلت : " إِذَنْ أَخَالُكَ صَادِقاً " ، رفعت أيضاً ؛ لأن الفعل للحال ، وإنما اشترطا : أما الأول فلأنه إذا اعتمد كان معمولاً لما قبلها ، ولا يمكن أن يكون معمولاً لها ، وإلاَّ لزم عمل العاملين في شيء واحد ، وهو غير جائز للتدافع عند اختلاف العمل .

وأما الثاني : فلأنها جزاء ولا يمكن إلا في المستقبل.

وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير قسم أو دعاء ، أو نداء ، نحو : " إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ ، وإِذَنْ عَافَاكَ اللهُ أُكْرِمَكَ ، وإِذَنْ يَا زَيْدُ أُكْرِمَكَ " ، لأن الفصل في هذه كلا فصل ؛ إذ لا فائدة لها إلا توكيد الكلام ، فلو فصل بغيرها ولو بالظرف نحو : " إِذَنْ عِنْدَ ذَلِكَ أُكْرِمُكَ " بطل العمل ، وإذا وقعت بين الواو والفاء وبين الفعل جاز الرفع والنصب ، كقولك لمن يقول : " أَنَا آتِيكَ " : " وإِذَنْ أُكْرِمُك " . فالرفع باعتبار العطف على الجملة الصغرى ، فيعتمد ما بعدها على ما قبلها فتلغى لوقوعها حشواً ، والنصب باعتبار العطف على الجملة الكبرى ؛ لأنها تكون مبتدأً بها في الجملة ، ويزول الاعتماد ، وفي التنزيل[2] : ﴿ وإذن لا يَلبثُون خلفك إلَّا قليلاً ﴾ وقرئ[3] : ﴿ لا يَلبثُوا ﴾ .

---

(١) ينظر في شروط إعمالها : الكتاب : ٣ / ١٣ - ١٦ ، والمقتضب : ٢ / ١٠ - ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٢ ، والجنى الداني : ٣٦١ - ٣٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٠ - ١٦٥٤ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ٧٦ .

(٣) هي قراءة أبيّ وابن مسعود . ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٦٦ .

وإذا وقعت بعد الشرط وجوابه جاز فيما بعدها الرفع والنصب والجزم ، مثل : " [إِنْ] تَأْتِنِي آتِكَ وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ " بالرفع على القطع ، أي : " وَأَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ " ، والنصب على إعمالها ، والجزم بالعطف على الجواب .

والاختيار كتبها بالنون فرقاً بينها وبين " إذا " ، وقيل : إذا أعملت كتبت بالألف لحصول الفرق(١) ، وهي عند سيبويه [مفردة](٢) وقال الخليل(٣) : مركبة من " إذ " و " أن " فألقيت حركة الهمزة على الذال وحذفت تخفيفاً .

* * *

كَيْ لامُ كَيْ لامُ الْجُحُودِ حَتَّى ... وَالْفَاءُ وَالْوَاوُ إِذَا أَجَبْتَا

الأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالاِسْتِفْهَامَا ... كَجِيءْ لَنَا فَنُولِيَ الإِكْرَامَا

وَالْعَرْضَ وَالتَّحْضِيضَ وَالتَّمَنِّيَا ... نَحْوَ أَلاَ تَزُورُنَا فَنُعْطِيَا

وَمَا أَعِيبُ فِعْلَهُ فَأَعْذُلَهْ ... وَلاَ تَعِبْ فِعْلَ امْرِئٍ وَتَفْعَلَهْ

وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ أَيْ ... سِرْتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ كَيْ

وَأَوْ كَمِثْلِ الْزَمْهُ أَوْ يَقْضِيَنِي ... فَانْصِبْ بِإِلاَّ أَنْ لِمَعْنًى بَيِّنِ

---

(١) العلماء في كتابتها على أربعة مذاهب : مذهب المازني أنها تُكتب بالألف لأن الوقف عليها بالألف ، ومذهب المبرد وعليه أكثر النحويين كتابتها بالنون لأنه يُوقف عليها بالنون وفرقاً بينها وبين إذا ، كما ذكر المؤلف هنا ، ومذهب الفرّاء : إذا أُعملت كُتبت بالنون ، وإذا أُلغيت كتبت بالألف ، والمذهب الرابع الذي ذكره المؤلف كتابتها بالألف إذا أُعملت وكتابتها بالنون إذا أهملت . ينظر : الاقتضاب : ١ / ١٢٤ ، ورصف المباني : ١٥٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٧٢٤ .

(٢) تكملة يتم بمثلها النصّ ، قال سيبويه في معرض حديثه عن " إذن " في الكتاب : ٣ / ١٣ : « ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تُفارقه .... لأنّه حرفٌ جامدٌ » . وهو مذهب الجمهور . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٤١ ، ورصف المباني : ١٥٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٠ ، والمساعد : ٣ / ٧٤ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٧١٨ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٠ ، والجنى الداني : ٣٦٣ ، والمساعد : ٣ / ٧٤ .

اختلف في " كَيْ " الناصبة للمضارع في مثل : " جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي " ، فعند البصريين[١] : يجوز أن تكون حرف جر فيُنْصَب المضارع بعدها بإضمار " أَنْ " لأن حرف الجر لا يلي الأفعال ، فتُقَدَّر " أن " لِيَصِيرَ الفعل بها مصدراً ، واستدلُّوا على كونها حرفَ جرٍّ بأنها إذا دخلت على " ما " الاستفهامية حذف ألفها ، وإذا وقف عليها وقف بالهاء ، فتقول لمن قال : " ضَرَبْتُ فُلاَناً " : " كَيْمَ يَا زَيْدُ " ، وإذا وقفت قلت : " كَيْمَهْ " ، / كما يكون ذلك مع حروف الجر من مثل قوله[٢] تعالى : ﴿ فِيمَ أَنتَ مِنْ ذِكرَاها ﴾ و ﴿ عَمَّ يتسَاءَلُون ﴾[٣] وإذا وقفت " فِيمَهْ ، وعَمَّه " ؛ فـ" ما " مجرورة بها ، قالوا : ويدل على أن نصب الفعل بإضمار " أن " ظهورها في قول جميل[٤] : ٤٢/ب

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

فتعين كونها جارة لأن الناصب لا يلي مثله ، ويجوز عندهم أن تكون حرفاً مصدرياً مثل : " أَنْ " فيُنْصَب المضارع بها نفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة مثل : " جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَنِي " ؛ أي : لأَنْ تُكْرِمَنِي ، و﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوا ﴾[٥] لأنَّ حرف الجرِّ لا يلي مثله .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦ ، هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٤ - ١٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ .

(٢) سورة النازعات : الآية : ٤٣ .

(٣) سورة النبأ : الآية : ١ .

(٤) البيت في ديوانه : ١٢٦ ، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر : ٦٠ إلى حسان بن ثابت ؛ وليس في ديوانه ، قال البغدادي في شرح أبيات المغني : ٤ / ١٥٨ : « وهكذا هو في ديوان جميل ، والبيت له من قصيدة لا لحسّان » ، وينظر : رصف المباني : ٢٩٢ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٨١ .
وذكر ابن يعيش في شرح المفصل : ٩ / ١٥ ، أنه يروى :

لسانك هذا كي تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وبها يفوت الاستشهاد .

(٥) سورة الحديد : من الآية : ٢٣ .

ومنع الكوفيون(١) صحة وقوعها حرف جر ، فلا تكون عندهم إلا ناصبة بنفسها و" ما " عندهم منصوبه بفعل مضمر كأنك قلت إذا قال : " ضَرَبْتُ فُلاَناً " ؛ " كَيْ يَفْعَلَ مَاذَا " ؛ قالوا : ولو كانت جراً لم يقتصر بها على جر " ما " الاستفهامية دون بقية الأسماء .

وذهب الأخفش(٢) إلى أن النصب بعدها بإضمار " أَنْ " مطلقاً لأنها عنده حرف جرٍّ ؛ قال : لأنَّ الاشتراك على خلاف الأصل ، وأجاب عن دخول اللام عليها بأنه لا يمتنع اجتماع حرفي جزم في مثل : " إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَكْرِمْهُ " ، وحرفي استفهام في مثل(٣) :

أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

وبأنه قد سمع قوله(٤) :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٧٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ .

(٢) رأيه في شرح الكافية : ٢ / ٢٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ ، قال ابن هشام : « وعن الأخفش أنّ " كي " جارّةٌ دائماً ، وأن النصب بعدها بأنْ ظاهرة أو مضمرة » . وهو مخالف لما في معاني الأخفش : ١ / ١٢٠ ، قال : « وقد تكون " كي " بمنزلة " أنْ " هي الناصبة ، وذلك قوله : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ فأوقع عليها اللام ، ولو لم تكن " كي " وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام » .

(٣) عجز بيت لزيد الخيل ، وهو في شعره (شعراء إسلاميون) : ٢٠٦ ، وصدره :

سائل فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا

والبيت في : المقتضب : ١ / ٤٤ ، والخصائص : ٢ / ٤٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥٣ ، وشرح أبيات المغني : ٦ / ٦٧ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٢٦١ . والشَّدَّة بالفتح : الحملة . و" هل " في البيت بمعنى " قد " .

(٤) هو مسلم بن معبد الوالبي ، شاعر إسلامي في الدولة الأموية ، والوالبي : نسبة إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة . أخباره في خزانة الأدب : ٢ / ٣١٢ .

والبيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٦٨ ، والمحتسب : ٢ / ٢٥٦ ، والإنصاف : ٢ / ٥٧١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٧ / ١٧ ، وشرح أبيات المغني : ٤ / ١٤٣ .

فَــلاَ وَا للهِ لاَ يُلْفــي لِمَــا بِــي ... وَلاَ لِلِمَــا بِهِــمْ أَبَــداً دَوَاءُ

فإذا كفت بـ" ما " يبطل عملها كقوله(١) :

إِذَا أَنْـتَ لَـمْ تَنْفَـعْ فَضُـرَّ فإِنَّمَـا ... يُـرَادُ الْفَتَـى كَيْمَـا يَضُـرُّ وَيَنْفَـعُ

وأما " لام " كي و" لام " الجحود و" حتى " فهي ناصبة للفعل بإضمار " أن "؛ لأنها حروف جر لا تدخل على الأفعال فلابد من تقدير حرف مصدري يصير الفعل معه اسماً(٢) ، وحرف المصدر المختصّ بالفعل هو : " ما ، و أن " ، أما " ما " فلا يصح تقديرها لأنها لا تعمل ظاهرة فلا تعمل مقدرة ، فتعينت " أن " ، فإذا قلت : " جئت لتكرمني " ، فالتقدير : " لأن تكرمني " ، وكذلك(٣) ﴿ لِيغفرَ لكَ اللهُ ما تقدَّم من ذَنبِك ﴾ والدليل على أن النصب بعدها بإضمار أن خلافاً للكوفيين(٤) : ظهور أن بعدها في قوله(٥) : ﴿ وأمرتُ لأنْ أكُون ﴾ وسميت " لام " كي لأنها تفيد من التعليل ما تفيده " كي " ، لأن " كي " مقدرة بعدها في قوله .

الجحود يكون بعد نفي داخل على كان(٦) كقوله(٧) تعالى : ﴿ ومَا كَان الله

---

(١) البيت يُنسَب إلى قيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٠ ، وينسب إلى النابغة الذبياني وليس في ديوانه ، وينسب إلى النابغة الجعدي وليس في ديوانه ، وينسب إلى عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر .
وهو في : إعجاز القرآن للباقلاني : ٨٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٩٨ . ورواه الباقلاني : « يضرَّ وينفعَا » بالنصب ، وعلى هذا " ما " زائدة ، و " يضرّ " مصوبة بـ" كي " .

(٢) هذا رأي البصريين . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٤٠ ، والجنى الداني : ٢٦٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٢ .

(٣) سورة الفتح : من الآية : ٢ .

(٤) ينظر :المصادر في هامش (٢) .

(٥) سورة الزمر : من الآية : ١٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٧ ، والمقتضب : ٢ / ٧ ، والجنى الداني : ١٠٥ .

(٧) سورة الأنفال : من الآية : ٣٣ .

ليعذِّبَهم وأنتَ فِيهم ﴾ و ﴿ ما كانَ الله ليذرَ المؤمنينَ ﴾[١] وهي متعلّقة بمحذوف هو خبر كان ؛ أي : مريداً .

ونفرق بينها وبين لام كي من ثلاثة أوجهٍ ، وهي :

أن هذه إذا سقطت لا يختل الكلام بسقوطها ، وأنها لا تفيد التعليل ، وأنها تكون بعد نفي داخل على " كان " بخلاف " لام " كي في ذلك كله .

و" حتى " تنصب الفعل إما بمعنى " كي "[٢] مثل : " أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ " ، فيكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ولا يكون الفعل معها إلا مستقبلاً ، وإما بمعنى " إلى "[٢] مثل : " أَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ " ، / فيكون ما قبلها مغيًّا بما م/٤٣ بعدها ، ويكون الفعل معها مستقبلاً أو في حكمه كقولك : " سِرْتُ عَامَ أَوَّلَ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ " ، فالدخول وإن كان تَقَضَّى إلا أنه في حكم المستقبل من حيث إنه كان مترقباً عند وجود السير الذي فعل من أجله .

فإن قصد بها الحال تحقيقاً مثل : " مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَه " ، أي : الآن ، أو حكاية مثل[٣] : " شَرِبَت الإبْل عَامَ أَوَّلَ حَتَّى يَجِيءَ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَه " ؛ وجب الرفع ؛ لأنه لا يصح تقدير " أن " مع إرادة الحال لأنها من حروف الاستقبال ، ويجب حينئذ أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، كأنهم لما استعملوها حرف ابتداء وانقطع ما بعدها عما قبلها اشترطت السببية ليحصل الربط بها من حيث المعنى لَمَّا فات الربطُ اللَّفظيُّ ، وتَفَرَّع على ذلك امتناع الرفع[٤] في : " كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُها " ، إذا جعلت " كان " ناصبة ، وجوازه إذا جُعِلت تامة ، وامتناعه في : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَها ؟ وجوازه في : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها ؟.

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٧٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦ - ١٧ ، والجنى الداني : ٥٥٤ - ٥٥٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٨ .

(٤) ينظر : التخمير : ٣ / ٢٢٧ - ٢٣٢ .

أما الأول فلأن الرفع مقتضى انقطاعٍ عَمَّا قبلَها ، فتَبْقَى " كان " بغير خبر ، بخلاف التامة فإنها لا تحتاج إلى خبر فجاز ذلك معها .

وأما الثاني : فلأنه لما اقتضى الرفع وجوب السببية امتنع في : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَها ؟ وإلا لزم الحكم بوجود المُسَبِّب مع الشك في وجود السَّبَب ، وهو محال ؛ بخلاف : أيُّهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلها ؟ لأن الشك فيما صدر السبب منه لا فيه[1] .

و" سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلْدَةَ " تمثيل بما يصح أن تكون " حتى " فيه بمعنى " كي " وبمعنى " إلى " ، ومن هاهنا يتبين أنه يتعين أن تكون في بعض المَحَالِّ بمعنى " كي " مثل : " أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ " ، وفي بعضها بمعنى " إلى " مثل : " أَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ " ، وفي بعضها يُحْتَمَل كما مُثِّل .

وأما " الفاء ، والواو ، وأو " : فهي ناصبة بإضمار " أَنْ " ، وإنما وجب تقدير " أَنْ " معها[2] لأنها عاطفةٌ في التقدير مصدراً على مصدر ، فإذا قلت : « أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ » فالتقدير : لِيَكُنْ مِنكَ إِكْرَامٌ فَإِكْرَامٌ مِنِّي ، فـ" الفاء ، والواو " بشرط أن يكون ماقبلها أحدَ الأشياء السبعة التي يجزم المضارع في جوابها وهي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنّي ، والعرض ، والتحضيض ، والدعاء ؛ ويزاد عليها النفي[3] . وقد أشار إليه بالمثال في قوله :

وَمَا أَعِيبُ فِعْلَه فَأَعْذِلَهْ

---

(١) ينظر التخمير : ٣ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٨ ، والأصول : ٢ / ١٥٣ ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والذي ذكره المؤلف هنا رأي البصريين ، وذكر رأي الكوفيين لاحقاً . ينظر : الانصاف : ٢ / ٥٥٥ – ٥٥٩ .

(٣) وزادوا الترجي ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعله يزّكى ، أو يذكّرُ فتَنْفَعَهُ الذكرى ﴾ [سورة عبس : الآيتان : ٣ ، ٤] : بنصب " تنفعه " في قراءة عاصم . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٧٣ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٢٧ .

تقول : " أَطِعِ اللهَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّةَ " ﴿ ولا تَطغوا فِيه فيحِلَّ عليكم غَضَبي ﴾(١) و ﴿ فهَلْ لنَا مِنْ شُفعَاء فيشفعُوا لنَا ﴾(٢) و ﴿ يَاليتَنِي كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً ﴾(٣) و" أَلاَ تَنْزِلُ عِندَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً " و ﴿ لولا أخَّرتَنِي إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدقَ ﴾(٤) ، وإذا حذفت الفاء من هذه الأجوبة كلها انجزمت إلا النفي لخلوه عن معنى الطلب . تقول : " مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا " ، على نفي الإتيان والحديث ، أي : ما تَأْتِينَا فكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ، كقولهم : " ما بِاللهِ حَاجَةٌ فَيَظْلِمَك " ، أو على نفي الحديث وحده ؛ أي : مِنْك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك(٥) ، وقد شذ النصب بها من غير شرط مما ذكر في قول الشاعر(٦) / : ٤٣/ب

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

---

(١) سورة طه : من الآية : ٨١ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٥٣ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٧٣ .

(٤) سورة " المنافقون " : من الآية : ١٠ ، ولعل المؤلف جعل الآية مثالاً للتحضيض والدّعاء ؛ فإنه لم يُمثّل للدعاء ، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٧٣ : « ومما يَقرب من التحضيض وفيه معنى الدعاء قوله تعالى : ﴿ لولا أخرتني .... ﴾ » .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠ .

(٦) ينسب إلى المغيرة بن حبناء التميمي ، وهو في شعره (شعراء أمويون) : ٨٣ ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٥٢٢ : « والبيت لم يعزُه أحدٌ من خدمة كتاب سيبويه إلى قائل معيّن ، ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حبناء ..... وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير ، فلم أجده فيه » .
وينظر : المقاصد النحوية : ٤ / ٣٩٠ ، وشرح شواهد المغني : ١ / ٤٩٧ .
والمغيرة : شاعرٌ إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، غالب شعره في الهجاء ، هاجى أخاه صخراً ، وزياداً الأعجم ، وكان جليساً للمهلب بن أبي صفرة وله فيه مدائح . أخباره في : الأغاني : ١٣ / ٨١ ، والمؤتلف والمختلف : ١٠٥ ، ومعجم الشعراء : ٣٦٩ .
والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٣٩ ، والمقتضب : ٢ / ٢٢ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٨٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ٣٦٠ .

وتقول في الواو في الأمر : " أَكْرِمْنِي [وَ] (١) أُكْرِمَكَ " ؛ أي : يجتمع الإكرامان كقول الأعشى(٢) :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وفي النهي : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ " ، أي : لا تجمع بينهما ، كقول الآخر(٣) :

---

(١) في الأصل : « فأكرمك » ، تحريف .

(٢) هكذا منسوب إلى الأعشى هنا ، وكذلك نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٥ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه ، ونسبه القالي في أماليه : ٢ / ٩٠ إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، ونسبه الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب : ٣٦٥ إلى الحطيئة ، وليس في ديوانه ، ونسبه الزمخشري في المفصل : ٢٤٩ إلى ربيعة بن جشم . وقائله : دثار بن شيبان النمري ، قال البغدادي في شرح أبيات المغني : ٦ / ٢٣٠ : " والبيت من قصيدة طويلة لدثار بن شيبان النمري ، من النمر بن قاسط ، أوردها له الأصبهاني في الأغاني ، وأبو عبيد البكري في شرح أمالي القالي .... " . أقول : ومنها قوله :

فمَنْ يَكُ سائلاً عنّي فإنّي ... أنا النّمريّ جارُ الزبرقان

وينظر : الأغاني : ٢ / ١٥٩ ، واللآليء : ٢ / ٧٢٦ ، والاستيعاب : ١ / ٥٦١ .

والبيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٠ ، والإنصاف : ٢ / ٥٣١ ، وضرائر الشعر : ١٥٠ .

وقوله : " ادعي " يعني زوجته ، وقبله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا ... سيُدْرِكُنَا بَنُو القَرْمِ الهِجَانِ

(٣) ينسب البيت إلى شعراء عدّة ، وهو من أكثر الشواهد النحويّة المختلف عليها . نسبه سيبويه في الكتاب: ٢ / ٤١ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه ، ونسبه أبو عبيد في الأمثال : ٧٤ إلى المتوكل الكناني الليثيّ ، وهو في زيادات شعره : ٢٨٤ ، ونُسِب إلى سابق البربريّ ، وهو في شعره : ١٢١ ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٢ / ١٨٨ إلى حسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن معطٍ في الفصول (الخمسون) : ٢٧٥ إلى جرير ، وليس في ديوانه ، ونسبه الأزهري في شرح التصريح : ٢ / ٢٣٨ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٣٠ ، وكذلك نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني : ٢ / ٧٨٠ ، قال : « المشهور أن هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وقد وقع في قصيدة للمتوكل الليثي ؛ فعزاه بعضهم إليه ؛ فإما أن يكون من توارد الخواطر ، أو سرقة منه فإنه متأخر عنه .... وقال شارح أبيات الإيضاح : اختلف في هذا البيت فنسب لأبي الأسود الدؤلي ، وقيل : هو لأبي جهينة المتوكل الليثي ، ورأيت في تاريخ ابن عساكر أنه للطرماح » اهـ . وينظر : تاريخ دمشق :

=

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وإن أردت النهي عنهما جزمت الفعلين فقلت : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ " بالكسر لالتقاء الساكنين ، وفي [التمني](١) : " لَيْتَ لِي مَالاً وأُنْفِقَهُ " كقوله(٢) تعالى : ﴿ ياليتنا نردُّ ولا نكذبَ بآيات ربّنا ﴾ وفي العرض : " ألاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا وَنَتَحَدَّثَ " ، وفي التحضيض : " هَلاَّ تَنْزِلِ عِنْدَنَا ونَتَحَدَّثَ " ، وفي النفي : " مَا تَأْتِينَا وَتُحَدِّثَنَا " ، كقوله(٣) تعالى : ﴿ أمْ حَسِبتُم أن تُتركُوا ولمَّا يعلمِ اللهُ الذينَ جاهدُوامنكُم ويعلمَ الصَّابرين ﴾ فهي عاطفة في جميع ذلك مصدراً على مصدر مقدر، وكذلك إذا عطفت على مصدر صريح ، كقول [الكلبيّة](٤) :

= ٢٤ / ٤٦٧ ، قال : « أخبرنا أبو العز بن كادش ، أنا أبو محمد الجوهري ، أنا أبو عبد الله المرزباني ، حدثني أبو علي الحسن بن علي بن المرزبان النحوي ، قال : قرأ عليه أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : قرأت على عمي الفضل بن محمد ، وذكر أنه قرأ على ابن المنهال عيينة بن المنهال قال : أنشدنا ابن داجة للطرماح : لا تنه ..... البيت » .

(١) في الأصل : " النهي " ، تحريف .

(٢) سورة الأنعام : آية : ٢٧ ، قرأ بالنصب ابن عامر وحمزة وعاصم . ينظر : السبعة : ٢٥٥ .

(٣) سورة التوبة : آية : ١٦ . ويبقى على المؤلف هنا الاستفهام ومثاله قول الشريف الرضي : [ديوانه : ١ / ٦٥٢] :

أتبيتُ ريَّانَ الجفُون من الكرَى وأبيتَ مِنْكَ بليْلَةِ الْمَلْسُوعِ

والتّرجي ، ومثاله : « لعلّي سأُجاهدُ وأَغْنَمَ » . والدعاء ومثاله : اللهم اغفرلي وتُوسعَ علي في الرزق . عن شرح الرعيني : ١ / ٦٩٩ .

(٤) في الأصل : " الكلابية " وكذلك في إحدى نسخ سرّ صناعة الإعراب المخطوطة : ١ / ٢٧٣ ، أشار المحقق إلى ذلك . والصحيح ما أثبتُّ ، وهي ميسون بنت بحدل بن أُنيف بن دلجة بن قنافة بن عديّ بن زهير بن جناب بن هُبَل بن عبد الله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عُذرة بن زيد اللات بن رفيدَة بن ثور ابن كلب بن وبرة ، هكذا ذكر نسبها ابن الكلبي في جمهرة النسب : ٥٠ ، وذكر ميسون ، وهي زوجة معاوية بن أبي سفيان وأم ولده يزيد .

وينظر : المحبر : ٢١ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٠٦ ، وتاج العروس : (كلب) .

والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٤٥ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٥٠ ، والمحتسب : ١ / ٢٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢٥ .

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والفرق[١] بين الواو والفاء في هذه الأجوبة أن الفاء تفيد السببية ، والواو تفيد الجمعية ، فإذا أتيت بها بعد النهي امتنع الجمع وجاز الإتيان بكل واحد منهما على انفراده ، إلا إذا دلَّ دليل على منعه كقوله[٢] تعالى : ﴿ ولا تَلبِسوا الحقَّ بالبَاطِل وتكتُموا الحقَّ ﴾ إذا لم يجعل " تكتموا " مجزوماً بالعطف على " تلبسوا " ، فإن لم يقصد السببية وجب الرفع إما على الإشتراك بين الأول والثاني ، تقول : « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، أي : " مَا تَأْتِينَا ومَا تُحَدِّثُنَا " ، كقوله[٣] تعالى : ﴿ ولا يُؤذَن لَهم فيَعْتَذِرون ﴾ ، أو على الابتداء أي : " مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا "[٤] ، أي : تجهل أمرنا فهو الحامل لك على الحديث ، كقول العنبري[٥] :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بيَقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا

وتقول : " ائْتِنِي فَأُحَدِّثُك " بالرفع أي : فأنا ممن يحدثك على كل حال ، وكذلك إذا لم يقصد بالواو الجمعية تقول : « زُرْنِي وأَزُورُكَ » بالرفع ، يعني : زيارتك على كل حال ، فلتكن منك زيارة .

---

(١) ينظر في الفرق بين الواو والفاء : الكتاب : ٣ / ٤١ ، والأصول : ٢ / ١٨١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٧٧ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٤٢ .

(٣) سورة المرسلات : الآية : ٣٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠ - ٣١ .

(٥) لم أقف له على ترجمة ، وهو كذلك للعنبري في شرح المفصّل لابن يعيش : ٧ / ٣٦ ، ونسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣١ إلى بعض الحارثيين ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٥٣٩ : « البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها ولا تتمتها ، والله أعلم به » اهـ . وتفسير البيت عند بعض شرّاح الشواهد دليل على وقوفهم على القصيدة أو على التتِمّة ، قالوا في معناه : المعنى أتانا آتٍ بخبر إخوتنا ، غير أنّا ؛ أي لكنّا لم يأتنا الآتي بخبرٍ يقين يوجب اليأس ، فنحن نُرَجّي خلاف ما أتى به .

والعنبريّ : منسوبٌ إلى بلعنبر بن يربوع بن حنظلة بن تميم ، قبيلة مشهورة . ينظر : جمهرة النسب : ٢٢١ .

والبيت في : المقرب : ٢٩٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ . ويروى : « يأتنا » بالمثناة التحتية .

ولا يستقيم قول الجرمي[١] : إن الفاء ناصبة بنفسها ؛ لأنها لو كانت كذلك لم يحتج إلى شرط مما ذكر .

وأجيب : بأن ذلك شرط في عملها فلا تعمل في مثل : " يَقُومُ زيدٌ فَأُحْسِنُ إلَيه " ؛ لفوات الشرط . ورد : بأنها إن كانت عاطفة فلا تكون ناصبة إلا بإضمار أن لأن حرف العطف لا يعمل ، وإن كانت فاء السببية لم تستقم لوجهين :

الأول : أنها في جملة منقطعة عما قبلها فلا فرق بين أن يكون ما قبلها إنشاء أو خبراً .

الثاني : أن فاء السببية تدخل على الأسماء كقوله[٢] تعالى : ﴿ فَأَنتم فِيه سَوَاء ﴾ وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء فثبت أن العامل غيرها .

والكلام على الواو في أنها ناصبة عنده[٣] بنفسها على نحو ما ذكر في الفاء ، وقال الكوفيُّون[٤] : / إنَّ النصب بعدهما على الخلاف ؛ لأن الثاني خبر والأول ليس بخبر ، فلمَّا خالفه في المعنى خالفه في الإعراب . وردّ : بأن المعطوف بـ" لا ، ولكن " مخالف لما قبله فلو كان الخلاف يوجب نصباً فيما ذكر لأوجبه في هذا ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح . ٤٤/م

وأما " أو " فتنصب المضارع بمعنى " إلى أن " ، أو " إلا أن "[٥] ، تقول :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٤٣ ، ونُسب إلى بعض الكوفيين في الجنى الداني : ٧٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦١ .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٢٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٥٥ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٦٨ ، وقد ينسب إلى الفرّاء وحده .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٧ ، والأصول : ٢ / ١٥٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٨٠ ، وزاد بعضهم تقديرها بـ" كي " ، و" حتى أن " .

" لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي " ، سواء جاز التقديران كما ذكر من المثال أو أحدهما كقول زياد[(١)] :

وَكُنْتُ إِذَا كَسَرْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي : " إلا أن تستقيم " دون " إلى " ، لأن الكسر لا يستطيل زمانه ، وقال[(٢)] تعالى : ﴿ لَيس لكَ من الأمرِ شيءٌ أو يتوبَ عليهم أو يعذِّبهم ﴾ أي[(٣)] : إلى أن يتوب عليهم فتفرحك توبتهم ، أو يعذبهم بإهلاكهم فتستريح منهم ، وإلا أن يتوب عليهم أو يعذبهم فيحصل لك أحد الأمرين ، وفي القراءة[(٤)] الشاذّة ﴿ تُقاتِلُونهم أَوْ يُسْلموا ﴾ [أي][(٥)] : إلا أن يسلموا ، والمتواترة : ﴿ أو يُسْلمون ﴾ بالرفع إما عطفاً على تقاتلونهم أي : يقع أحد الأمرين ، وإما على الابتداء أي : " أو هم

---

(١) هو زياد الأعجم ، ابن سَلْمى ، مولى عبد القيس ، أحد بني عامر بن الحارث ، كان ينزل " اصطخر " ، وكانت فيه لُكْنَةٌ ، فلذلك قيل له : الأعجم . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٣١ ، والشعر والشعراء : ١ / ٤٣٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٧ .

والبيت في شعره : ١٠١ ، من أبيات ثمانية يهجو بها المغيرة بن حبناء التميميّ ، أوردها الأصفهاني في الأغاني : ١٣ / ٨٩ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني : ٢ / ٧١ ، وفي قوافيها إقواء ، ورواية الشاهد في القصيدة : " تستقيمُ " بالرفع ، قال البغدادي : " كذا رُويت هذه الأبيات بالإقواء ، وهو اختلاف القوافي بالرفع والجرّ ، وسيبويه أنشد البيت الشاهد منها بالنصب ، وتبعه من جاء بعده من النحويين " .

والبيت في : الكتاب : ٣ / ٤٨ ، والمقتضب : ٢ / ٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٥ ، واللسان : (غمز) ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٣٧ .

ورواية البيت في المصادر السابقة : " غمزت " بدل " كسرت " الأولى ، والغمز : العصر باليد أو التليين، والقناة : الرمح ، والمعنى : أنه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلا أن يتركوا سبَّه وهجاءه .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٨ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٥٣ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ١٦ . وهي قراءة أبي ، وزيد بن علي . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣١١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٩٤ .

(٥) في الأصل : " أو " ، تحريف ، وينظر : الأصول : ٢ / ١٥٥ .

يسلمون » كما قال سيبويه[١] : « في قول امرئ القيس :

فَقُـلْتُ لَـهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَـا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْـذَرَا

ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والثاني ، أو على أن يكون مبتدأً مقطوعاً عن الأول » ؛ يريد : لو لم تكن القوافي منصوبة ؛ فإذا كانت بمعنى " إلى أن " فالكلام في وجوب تقدير " أن " معها على نحو الكلام في " اللام ، أو حتى " إذا كانت بمعنى [إلى] ، فـ[إلى][٢] تقتضي الأسماء فيجب تقدير الفعل بعدها بمصدر ؛ فإنما تُقَدَّرُ مصدراً بحرف المصدر ، وهو " أَنْ " لأنها التي ثبت تقديرها دون " ما " .

والحروف التي تنصب المضارع بإضمار " أن " ثلاثة أقسام :

قسم يجوز معه إظهارها ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع .

فالجائز[٣] : " لام " كي تقول : « جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي ، ولأَنْ تُكْرِمَنِي » ، فرقاً بينها وبين " لام " الجحود ، ومع الواو [العاطفة][٤] على مصدر صريح تقول : " يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ وَتَذْهَبَ " ، وإن شئت قلت : " وأَنْ تَذْهَبَ " فرقاً بينها وبين عاطفة صريح الفعل في مثل : " يَقُومُ زَيدٌ ويَفْعَلُ " .

والواجب[٥] مع " لام " كي أيضاً إذا دخلت على " لا " النافية تقول : " لأَنْ لاَ يَضْرِبَنِي " ، تُوَسِّطُ " أَنْ " بينهما لئَلاَّ تُدْخِلَ حروفَ الجر على حرف النفي فتُخْرِجَه عن صدر الكلام .

والممتنع مع بقية الأدوات .

* * *

---

(١) الكتاب : ٣ / ٤٧ . والبيت في ديوان امرئ القيس : ٦٦ ، وفي المقتضب : ٢ / ٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٧١ ، والخصائص : ١ / ٢٦٣ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٤٤ .

(٢) في الأصل : " إلاّ " ، تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٧ ، والأصول : ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والجنى الداني : ١١٦ .

(٤) في الأصل : " والعاطفة " ، زيادة .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢٨ ، والجنى الداني : ١١٦ ، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٥٩ .

[علامات إعراب الفعل المضارع]

وَارْفَعْ مُضَارِعاً صَحِيحَ الآخِرِ مِثْلَ يَقُومُ بِانْضِمَامٍ ظَاهِرِ
وَانْصِبْهُ بِالفَتْحِ وَإِنْ تَجْزِمْ سَكَنْ وَالرَّفْعُ فِي مُعْتَلِّهِ لَمْ يُسْتَبَنْ
وَالنَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلاَّ فِي الأَلِفْ وَفِي انْجِزَامِهِ أَخِيرُهُ حُذِفْ

الفعل المضارع ينقسم إلى صحيح ومعتل كالاسم ، لا يخلو آخره من أن يكون حرف علة أولا يكون ، فإن لم يكن فهو الصحيح وحكمه أن يعرب بالحركات ظاهرة والسكون ، فيضم في الرفع ، ويفتح في النصب ، ويسكن في الجزم ، تقول : " هُوَ يَضْرِبُ ، ولَنْ يَضْرِبَ ، ولَمْ يَضْرِبْ " ، وشذ إسكان المرفوع للضرورة في قول امرئ القيس[(١)] / : ٤٤/ب

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

إما على نية الوقف أوأنه أمر نفسه ؛ فجزمه باللام مقدرة ، أو لأنه ركب عجز " أشرب " مع صدر غير فصار " رَبُ غَيْ " كـ" عَضُدٍ " ، فأسكنه استثقالاً للضمة .

وإن كان آخره حرف علة فهو المعتل ولا يخلو حرف العلة من أن يكون واواً أو ياءً أو ألفاً مثل : " يغزو ، ويرمي ، ويخشى " ، فإذا كان مرفوعاً ثبتت حروف العلة الثلاثة سواكن في الرفع استثقالاً للضمة علىالواو والياء ، وتعذراً على الألف ، وإذا كان منصوباً حركت الواو والياء بالفتحة لخفتها ، وبقيت الألف ساكنة كحالها في الرفع لأنها لا تقبل الحركة .

وإذا كان مجزوماً سقطت الحروف الثلاثة لشبهها بالحركة وبقيت الحركات التي قبلها دالة ، ولأنه لما كان الجزم في غير هذا المحل من مثل : " يضرب " بحذف الحركة

---

(١) ديوانه : ١٢٢ ، ٢٥٨ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٤ . وينظر : الأصمعيات : ٥٩ ، والكامل : ١ / ٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٨ ، وضرائر الشعر : ٩٤ ، والمحتسب : ١ / ١١٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٥٠ . ويُروَى : " فاليوم أسقي " و " فاليوم فاشرب " وعليهما يفوت الاستشهاد، وقال علي بن حمزة في التنبيهات: ١١٦ : " لم يقُل امرؤ القيس إلا : فاليوم أشربْ ".

من آخره ولم يكن في آخر هذا إلا حرف علة ساكن جعلوا جزمه بحذفه وشذ إسكان المعتل بالواو والياء في النصب في قول عامر بن الطفيل(١) :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ كَلاَلَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ
وَلكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا وَأَتَّقِي أَذَاهَا وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِي

وقال الأعشى(٢) يمدح النبي :

فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ وَلاَ مِنْ حَفًى حَتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا

ويحتمل أن يكون التفاتاً ؛ عدولاً عن الغيبة إلى الخطاب ، والأصل " تلاقين " فحذف النون للنصب يخاطب بذلك ناقته .

وشذ إثبات الواو والألف والياء في الجزم إجراء لحروف العلة مجرى الحروف الصحاح في تقدير الحركة عليها وحذفها بالجازم في قول الشاعر(٣) :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ [تَهْجُو] وَلَمْ تَدَعِ

---

(١) ديوانه : ١٣ ، والبيت الشاهد في : الخصائص : ٢ / ٣٤٢ ، وضرائر الشعر : ٩٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٤٣ . وقبله :

وإنِّي كنتُ ابنَ سيِّد عامرٍ وفَارِسَها المَشْهُورَ في كُلِّ مَوْكِبِ

ويروى : " عن وراثةٍ " بدل " عن كلالةٍ " ، والكلالة من العصَبة : مَنْ ورِث معه الإخوة . ينظر : اللسان : (كلل) .

(٢) ديوانه : ١٠٢ ، والبيت في : أمالي ابن الشجري : ١١٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٠٠ .

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء ، واسمه زبّان على الأصح ، والبيت في : معاني القرآن الفراء : ١ / ١٦٢ ، والمنصف : ٢ / ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠٤ ، وضرائر الشعر : ٤٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٦ .

وفي الأصل : " تنجو " ، والمثبت من المصادر السابقة ، والمعنى : لم تهجُ لأنك اعتذرتَ ، ولم تترك الهجو لأنك هجوت ، يخاطب الفرزدق لأنّه جاءه معتذراً .

وقول الآخر[1] :

إِذَا الْعَجُوْزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلاَ تَرَضَّـــاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

ومثله قول عبد يغوث[2] :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيْراً يمَانِيَا
وَظَلَّ نِسَاءُ التَّيْمِ حَوْلِيَ رُكَّداً يُرَاوِدْنَ مِنِّي مَا تُرِيْدُ نِسَائِيَا

وقال آخر[3] :

أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُوْن بَنِي زِيَادِ

وروي عن ابن كثير ﴿ إِنَّه مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِر ﴾[4] .

* * *

---

(١) ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٧٩ ، وفي الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٧٨ ، والإنصاف : ١ / ٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠٦ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ٤٠٩ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٥٩ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ١٦٣ ، من التحقيق .

(٣) هو قيس بن زهير العبسيّ ، والبيت في شعره : ٢٩ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٣١٦ ، وينظر : نوادر أبي زيد : ٥٢٣ ، والأصول : ٣ / ٤٤٣ ، والإنصاف : ١ / ١٧ ، وضرائر الشعر : ٤٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٨ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٦١ ، والقصة مفصلة فيه . وبنو زياد : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان العبسي ، والمراد : لبون الربيع بن زياد . وصلته قوله :

وَمَحْبِسُهَا عَلَى القُرَشِيِّ تُشرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادِ

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٩٠ . وينظر : السبعة : ٣٥١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٢/ ١٨ ، والبحر المحيط : ٥ / ٣٤١ .

[إعراب الأمثلة الخمسة]

ثُمَّ ثُبُوتُ نُونِ يفْعَلُونَا وَيَفْعَلانِ ثُمَّ تَفْعَلِينَا
عَلامَةٌ لِرَفْعِهِ الْمُبِيْنِ وَاجْزِمْهُ وانْصِبْهُ بِحَذْفِ النُّوْنِ

من الفعل المضارع ما يعرب بالحركات ومنه ما يعرب بالحروف كالاسم ، والمعرب منه بالحروف ما كان فاعله ضمير اثنين أو ضمير جماعة مُذَكَّرين أو ضمير مؤنثة مخاطبة ، وسواء كان الاثنان مخطابين مثل : " أَنْتُمَا تَضْرِبَان " أو غَائِبَين مثل : " هُمَا يَضْرِبَانِ " ، أو كان جماعة المذكرين مخاطبين مثل : " أَنْتُمْ تَضْرِبُون " ، أو غَائِبِينَ مثل : " هُمْ يَضْرِبُون " ، وضمير المؤنثة المخاطبة مثل : " أنت تضربين " .

وإنما أعرب هذا بالحروف لشبه " يضربان " بالمبني في قولك " ضاربان " لإلحاق آخره نوناً مكسورة بعد ألف ، / وشبه " يضربون " بجمع المذكر السالم في قولك " ضاربون " لإلحاق آخره نوناً مفتوحة بعد واو ، وأما " تضربين " فلشبهه بـ" يضربان ، ويضربون " من حيث جاء الضمير فيه ساكناً حرف علة ، وجعل إعرابه بالنون لاستغراق الأسماء للحركات والحروف المجانسة لها ، فأعرب بالنون لشبهها بالمجانسة بما فيها من الغنة إذ هي صوت زائد عليها كزيادة المد على المجانسة ، و[ثبتت][(١)] في الرفع لأنه أسبق الإعراب ، والثبوت سابق على الحذف لأنه إزالة ما كان فجُعِل السابقُ للسابق ، وجُعِل الحذفُ المتأخر عن الثبوت علامة للجزم عن الرفع ولأنها لَّما ثبتت في الرفع كما ثبتت الضمة في " يَضْرِبُ " صارت مثلها في الدلالة على حال المُعْرَب فحذفت في الجزم مثلها ، وحمل النصب عليه في الحذف لأن الجزم في الفعل عوضٌ عن الجر ، وقد حمل النصب على الجر فيما شُبِّه هذا به ، وهو المثنىَّ وجمع المذكر السالم ، فحمل فيه النصب على الجزم تبعاً له .

٤٥/م

واختلف في الواو والألف والياء في : " يَفْعلان ، ويَفْعَلون ، وتَفْعلين " ، فذهب

(١) في الأصل : " بنيت " ، تصحيف .

سيبويه[١] إلى أنها ضمائر ، وذهب المازني[٢] إلى أن الواو والياء ضمير والألف علامة للتثنية والفاعل مضمر ، وذهب الأخفش[٢] إلى أن الألف والواو ضمير والياء علامة للتأنيث والفاعل مضمر ؛ ويجري مجرى هذه الضمائر ما يشبهها في الصورة ، وإن كان علامة مثل : « يَقُومَان الزَّيْدَان ، ويَقُومُون الزَّيْدُون » ، وقوله عليه السلام[٣] : « يَتَعَاقَبُون فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ ومَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ » لأنه عند أصحاب هذه اللغة علامة مشعرة بحال الفاعل كـ" تاء " التأنيث وليست ضميراً .

وهذا النوع من المضارع معرب لاحرف إعراب له ، وإنما النون فيه علامة الإعراب تثبت في الرفع كما تثبت الضمة في " يَضْرِبُ " وتحذف في الجزم ، وإنما يكون له حرف إعراب لأنه لا يخلو إما أن يكون ماقبل الضمائر أو الضمائر أو مابعدها[٤] ، أما ما قبل الضمائر فمشغول بالحركة المجانسة لها وقد تخطاها العامل وحَذَف النونَ فلا يُقَدَّر عليه الإعراب كما قُدِّر على ماقبل الياء في " غُلاَمِي " ، وإن

(١) الكتاب : ١ / ١٩ . وهو رأي جمهور النحويين . ينظر : المقتضب : ٤ / ٨٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٩٣/١ ، والمفصل : ٢٤٤ .

(٢) رأي المازني والأخفش هذا تناقله شراح ألفية ابن معط ، انظر : شرح الشريشي : ١ / ٣٥٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٦١ ، وهو مخالفٌ لما نُقل عنهما ، فالألف والواو والياء عندهما أحرفٌ تدل على الفاعلين ، والفعل معربٌ بالحركات المقدرة قبل هذه الحروف . قال الأعلم في النكت : ١ / ١٢٤ : « وقال أبو عثمان وغيره من النحويين : الألف في " قاما " والواو في " قاموا " حرفان يدلان على الفاعِلَين والفاعِلِين المضمرين ، والفاعل في النيّة ؛ كما أنك إذا قلت : " زيدٌ قام " ففي " قام " ضمير في النيّة لا علامة له ظاهرة ؛ فإذا ثُنِّي وجُمع فالضمير في النيّة غير أنّ له علامةً » .

وقد حقق الرعيني مذهب الأخفش فقط في شرحه : ١ / ٧٤٧ وذكر أن الفعل معربٌ بالحركات المقدرة تعذّراً قبل الضمائر .

ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٨ ، ٧ / ٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٣ - ٨٤٤ ، والمساعد : ١ / ٣١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥١ .

(٣) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٢٠٣ كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، وصحيح مسلم ١ / ٣٥٦ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٩ .

كان مشغولاً ، وإلا لكان له عملان ، وأما الضمائر فلم يعهد كونها حرفَ إعـراب ، وأما ما بعدها فحرف صحيح فلو كان حرف إعراب لتحمل الضمة والفتحة وسكن في الجزم ولم يحذف ، وقد جاء حذف النون في قوله[1] :

أَبِيْتُ أَسْــــرِي وَتَبِيْتِي تَدْلُكِي
وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الـذَّكِي

ومثله[2] :

قَدْ [رُفِعَ الْفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي]

والصحيح أنه غير مختص بحال الضرورة كقوله[3] عليه السلام : « والـذِي نَفْسـي بِيَدِه لاتَدْخُلوا الجنَّة حتىَّ تُؤْمِنوا ولَا تُؤْمِنُوا حتَّـى تَحَـابُّوا » فحذفهـا للتخفيـف ، وإنما

(١) البيتـان غـير منسـوبين في : الخصـائص : ١ / ٣٨٨ ، وضرائـر الشـعر : ١١٠ ، وشـرح التصريـح : ١ / ١١١ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٣٩ .

(٢) يُنسَب إلى طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه : ١٥٨ ، وقبله :

يَالَــكِ مِــنْ قُبَّــرةٍ بِمَعْمَــرِ
خَلَالَكِ الجَوُّ فَبِيضِي واصْفِرِي
ونَقِّرِي مَا شِئْـتِ أَنْ تُنَقِّـرِي
قَدْ رُفِعَ .....

وجاء في اللسان : (قبر) : « قال ابن برّي : « يا لك من قُبَّرةٍ بمعمرِ » لكليب بن ربيعة التغلـبيّ ، وليس لطرفة كما ذكر ؛ وذلك أن كليب بن ربيعة خرج في حِمَاهُ فإذا هو بقُبَّرة على بيضها ، والأكثر في الرواية : بِحُمَّرَةٍ على بيضها ؛ فلما نظرت إليه صرصرت وخفقت بجناحيها ؛ فقـال لها : أَمِنَ روعُـك ، أنت وبيضك في ذمتي ، ثمّ دخلت ناقة البسوس إلى الحمـى فكسـرت البيـض فرماهـا كليـبٌ في ضرعهـا .... فوثب جسّاس على كليب فقتله ؛ فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة » .

وينظـر : الحيــوان : ٣ / ٦٦ ، ٥ / ٢٢٧ ، والعقـد الفريـد : ٤ / ٣٤ ، والخصـائص : ٣ / ٢٣٠ ، والمنصف : ١ / ١٣٨ ، ٣ / ٢١ . وفي الأصل : « قد وقع الفح مما تحذري » .

(٣) ينظر : سنن الترمذي ٥ / ٥٠ كتاب الاستئذان عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في إفشاء السلام .

بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » فحذفها للتخفيف ، وإنما حذفت للتخفيف وهي متحركة لأن حركتها عارضة للساكنين ، والعارض غير معتد به بدليل قوله[١] : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾ ، و" بِعِ الثَّوْبَ " لأن الأصل في النون السكون في عدم رد المحذوف[٢] ، وجاء إثباتها في النصب والجزم في قول الشاعر[٣] : / ٤٥/ب

وَنَحْنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أَنْ يَشْرَبُونَهُ   وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ

وقول الآخر[٤] :

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ [وَأُسْرَتِهَا]   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

* * *

(١) سورة المزمل : من الآية : ٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٦٣ .

(٣) يُنسبُ إلى أحد الخوارج ، ينظر : المقاصد النحوية : ٣ / ١٧٣ ، ولم أجده في ديوان الخوارج .

(٤) البيت غير منسوب في : المحتسب : ٢ / ٤٢ ، والخصائص : ١ / ٣٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨ ، وضرائر الشعر : ٣١٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣ . وقوله : " نُعم " هكذا هنا وفي بعض المصادر ، قال البغدادي : " رُويَ " نُعم " أيضاً بضمّ النون ، وهو اسم امرأة ، وهو تحريف » ، والرواية عنده : " ذُهْل " ، و " جَرْم " . و " ذهل " اسم لقبيلتين ؛ إحداهما : ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة ، والأخرى : ذهل بن ثعلبة بن عكابة ؛ وهما من ربيعة [ينظر : جمهرة النسب: ٤٨٩ ، ٥٢٦] وجرم : قبيلة أيضاً .

والصُّلَيْفاء : مصغّر صلفاء ؛ والصلفاء : ما اشتد من الأرض وغَلُظ ؛ ويوم الصَّلْفَاء : يومٌ من أيام العرب؛ لهوازن على غطفان ، لكنّ الشاعر صَغَّرَه . والذي في أيام العرب قبل الإسلام : ٣١٠ ، والعقد الفريد : ٥ / ١٧٣ ، ومعجم البلدان : ٣ / ٤٢١ : يوم الصلعاء ؛ بالعين المهملة ، وزاد ياقوت : الصُّلَيْعَاء ؛ بالتصغير ، قال : " الصُّلَيْعَاء : تصغير صلعاء ، وقد مرَّ تفسيرُه : موضعٌ كانت به وقعة لهم » والصَّلْعَاء : الأرض التي لا تنبت شيئاً ، وما زال اللفظ مستعملاً في لغة البقوم الدارجة ؛ إلا أن الصّلعاء تُطلق على الأرض التي لا تُنبت شيئاً في الحَرَّة خاصة .

وقوله : " لم يوفون " : حُمِلت " لم " على " لا " ؛ لمّا كانت نافية مثلها .

[بناء الفعل المضارع]

وَنُــــونُ يَفْــعَلَنْ وَيَفْعَلَنَّـا   مُؤَكِّـــدٌ حَـلَّ بِــهِ لِيُبْنَى
وَنُــونُ يَفْعَــلْنَ لأُنْثَـى جُمِعَــتْ   يُبْنَـى لَهَـا بِـالْوَقْفِ كَيْـفَ وَقَعَـتْ
وَابْـنِ افْعَـلاَهُ وَافْعَلِيْـهِ وَافْعَلُـوا   بِالْحَـذْفِ كَـالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَـلُ

إذا اتصلت بالمضارع نون التوكيد الخفيفة مثل : ﴿ لنَسْفَعاً ﴾[١] أو الثقيلة مثل: ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾[٢] رجع معهما مبنياً على الفتح وبناؤه إما لأن إعرابه كان لشبه الاسم فلما اتصل به ما هو من خواص الأفعال باعده عن شبه الاسم فرجع إلى أصله من البناء فبني ، وإما لأنه ركب مع نون التوكيد تركيب " خمسة عشر " فبني بناءه[٣]، وعلى هذا لو فصل بينه وبين النون فاصل كـ" ألف " الاثنين أو " واو " الجمع أو " ياء " المؤنثة لم يبن لتعذر التركيب بالفاصل ، وحكم عليه بالإعراب مثل : " هَلْ تَضْرِبَانِّ " ، وهَلْ تَضْرِبُنَّ " بضم الباء ، دلالة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، و" هَلْ تَضْرِبِنَّ " بكسرها لمثل ذلك .

وأصل " هل تَضْرِبَانِّ " : هَلْ تَضْرِبَانِنَّ بثبوت نون الرفع ؛ لأنه معرب فحذفت نون الإعراب استثقالاً لتوالي النونات ، وبقيت نون التوكيد للحاجة إليها ، وأعرب تقديراً لزوال علامة الإعراب اللفظيِّ ، وبني على حركة على القول ببنائه[٤] لئلا يجتمع الساكنان لو بني على السكون ، واختيرت الفتحة لخفتها[٥] .

---

(١) سورة العلق : من الآية : ١٥ .

(٢) سورة الهمزة : من الآية : ٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤١٥ ، والمساعد : ٢ / ٦٧١ .

(٤) من النحاة من يرى أن الفعل المضارع إذا أُكِّد بالنون مبنيٌّ مطلقاً سواء اتصلت به الضمائر أم لم تتصل . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٩٦ ، والإيضاح العضدي : ٣١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥١٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٣٠ ، وشرح النيلي : ١ / ٢٥٧ ، قال : " امتنع السكون لئلا يجتمع ساكنان ؛ النون وما قبلها ، وامتنع الضمّ لئلا يلتبس الواحد بالجمع ، وامتنع الكسر لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ؛ فتعيّن الفتح " .

وإذا أسند إليه نون جماعة الإناث بني أيضًا إلا أنه يبنى معها على السكون ؛ لأنه الأصل ، ولا موجب للعدول عنه ؛ لأن نون جماعة الإناث ضمير مبني على الفتح مثل: ﴿ إِلَّا أَنْ يَعفُون ﴾(١) وهو معنى قوله : " يبنى لها بالوقف " ، وقوله : " كيف وقعت " أي : ضميراً كانت نحو : " النِّسَاءُ يَضْرِبْنَ " ، أو علامة نحو : " يَضْرِبْنَ النِّسَاءُ " كقول الفرزدق(٢) :

وَلَكِــنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ   بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

وإذا أمر مما علامة رفعه النون وهو الأمثلة الخمسة حذفت النون لأن فعل الأمر حكمه حكم المجزوم ، فتحذف نونه في الأمر كما تحذف في الجزم تقول [في] : " هُمَا يَضْرِبَانِ " : " اضْرِبَا " ،كما تقول : " لَمْ يَضْرِبَا " ، وهو معنى قوله : " كالمجزوم ذاك يجعل " .

ثم إن الخفيفة تقع في جميع مواقع الثقيلة من فعل الواحد المذكر وجمعه(٣) ، وفعل الواحد المؤنث. تقول : هل يَضْرِبَنْ ، ويَضْرِبُنَّ وتَضْرِبُنَّ بالثقيلة والخفيفة ، إلا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث تقول : " اضربَانِّ ، واضربْنَانِّ " بالثقيلة دون الخفيفة ؛ لئلا يجتمع الساكنان على غير حدهما ، وحدهما : أن يكون الساكن الأول حرف مد

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٧ .

(٢) ديوانه : ١ / ٤٦ ، يهجو عمرو بن عفراء الضبّي ، قال :

سَتَعْلَمُ يَا عَمْرُو بنَ عَفْرَا مَنِ الَّذِي   يُلام إذا مَا الأَمْرُ غَبَّت عواقِبُهْ

والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٠ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٩ ، ٧ / ٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٣٤ .

وقوله : ديافيّ : منسوب إلى دياف ، قرية من قرى الشام ، وقيل : من قرى الجزيرة . [معجم البلدان : ٢ / ٤٩٤] وأنشد البيت . وحَوْران : من نواحي دمشق [معجم البلدان : ٢ / ٣١٧] . والسليط : الزّيت .

(٣) وهو رأي جمهور البصريين . ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٧ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٠ .

ولين والثاني مدغماً كقوله[١] تعالى : ﴿ أَخرَجْنَا لَهُمْ دابَّة من الأرْضِ ﴾ / وقوله[٢] ٤٦/ب
عليه السلام : « عَلَيكَ بخُوَيْصَّة نَفْسِك » وقولهم : " تُمُودَّ الثَّوْبُ " ، وأجاز ذلك الكوفيون ويونس[٣] لما في الألف من زيادة المد على غيرها من حروف المد ، فقام ذلك فيها مقام الحركة ، فكأن النون الساكنة وقعت بعد متحرك .

وزيادة المد إما بأن امتداد الصوت بها أمكن ، أو بأنها لا تخرج عنه لأن حركة ما قبلها لا تكون إلا من جنسها ، فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، بخلاف الواو والياء فإنهما يخرجان عن المد بزيادة حركة ما قبلهما لهما بكونه فتحة مثل : " قَوْل ، وبَيْع " فيكونان حرفي لين فقط ، وإنما يكونان حرفي مد إذا انضم ما قبل الواو أوانكسر ماقبل الياء مثل : " يَقُوْل ، ويَبِيْع " .

وإنما حذفت الواو والياء من فعل جماعة المذكرين والمخاطبة المؤنثة فقيل : هل تَضْرِبُنَّ وتَضْرِبِنَّ ، وإن كان التقاء الساكنين على حدّهما ؛ لأن التقاء الساكنين على حدّهما مُجَوِّزٌ للجمع بين الساكنين لا مُوجِبٌ له ، فجاز حذفهما إذْ لا لبس ، بخلاف الألف فإنها لو حذفت للساكنين في فعل المثنى التبس بفعل الواحد ، وفي فعل جماعة الإناث أدى إلى اجتماع النونات وحصل الوقوع فيما فُرَّ منه ؛ لأن الألف إنما زيدت لئلا تجتمع النونات[٤] .

---

(١) سورة النمل : من الآية : ٨٢ .

(٢) ينظر : سنن ابن ماجه : ٢ / ١٣٣٠ ، رقم الحديث : ٤٠١٤ ، والنهاية : ٢ / ٣٧ ، وفيه : « بادروا بالأعمال ستاً : الدّجّال ، وكذا ، وكذا ، وخويصّة أحدكم » ، يريد : حادثة الموت التي تخصّ كل إنسان .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٧ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٥ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٥٢٦ : « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت : " اضْرِبْنَانِّ يا نسوةُ ، وهل تَضْرِبْنَانِّ ولَتَضْرِبْنَانِّ " ؛ فإنّما ألحقتَ هذه الألف كراهية النونات ؛ فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها » .

وحكمها إن كانت خفيفة أن تكون ساكنة ، وإن كانت ثقيلة أن تكون متحركة ؛ لئلا يجتمع الساكنان إما بالكسر في فعل الاثنين وفعل جماعة الإناث تشبيهاً لها بنون التثنية في وقوعها آخراً بعد ألف ، وإما بالفتح طلباً للخفة فيما عداهما .

وأنه إذا وُقف على الخفيفة قلبت ألفاً وإن انفتح ما قبلها ، كما يفعل بتنوين المنصوب تقول إذا وقفت عليها من قوله[١] : ﴿ لنسْفَعاً بالنَّاصِيَة ﴾ : " لنسفعا " . قال الأعشى[٢] :

وذَا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَعْبُدَنَّهُ ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وا للهَ فَاعْبُدَا

أي : اعْبُدَنْ ، وإن انضم [أ]و انكسر حذفت كما فعل بتنوين المرفوع والمجرور ، وإذا حذفت رد ما كان حذف لأجلها تقول في " هل تَضْرِبُنْ يا قوم ، وهل تَضْرِبِنْ ياهند " إذا وقفت عليهما : " هل تَضْرِبُونْ وتَضْرِبِينْ " ، بإعادة " واو " الجمع و" ياء " المخاطبة مع نون الإعراب .

وأنه لا يؤكد بها الماضي ؛ لأنه بمضيه قد تحقق فاستغنى عن التوكيد ، ولا الحال لأنه بوقوعه متحقق أيضاً ، فاستغني عنه ، وإنما يؤكّد بها المستقبل الذي فيه معنى الطلب ؛ لأن الطلب يناسب التوكيد لحرص الطالب على وقوعه[٣] ، وذلك بأن يكون أمراً كـ" اضْرِبَنَّ " ، أو نهياً كقوله[٤] تعالى : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً ﴾ ، ﴿ ولا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ ﴾[٥] ، أو استفهاماً كقول الشاعر[٦] :

وَهَلْ يَمْنَعَنّي ارْتِيَادِي البِلاَ دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

---

(١) سورة العلق : من الآية : ١٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٧٨ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٠ ، والمقتضب : ٣ / ١٢ . وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٧٨ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٦٠ ، وشرح أبيات المغني : ٦ / ١٦٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٠٩ ، والإنصاف : ٢ / ٦٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٤٠ .

(٤) سورة إبراهيم : من الآية : ٤٢ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٢٣ .

(٦) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ٦٩ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٣ ، ٤ / ١٨٧ . وينظر : المحتسب : ١ / ٣٤٩ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٩ / ٤٠ .

أو عَرْضاً نحو : " أَلاَ تَنْزِلَنْ " ، أو تمنّيا ، كقول الآخر[١] :

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيَنَّنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي بِحُبِّكِ مُغْرَمُ

أو تَحْضِيضاً كقول الآخر[٢] :

هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ [مُخْلِفَةٍ] كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

٤٦/ب / أو قسماً كقوله : " أَقْسَمْتُ عَلَيكَ أَلاَّ تَفْعَلَنَّ ، ولَمَّا تَفْعَلَنَّ " ، بمعنى : ما أطلب منك إلا فعلك .

وأما قولهم في الشرط المؤكد حرفه بـ" ما " : " إِمَّا تَفْعَلَنَّ " ، وقوله[٣] تعالى : ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ ﴾ و ﴿ فإمَّا نَذهبَنَّ بِكَ ﴾[٤] و ﴿ فإمَّا يأتينَّكم مِنِّي هدًى ﴾[٥] و ﴿ فإمَّا تثقفنَّهم في الحَرْبِ ﴾[٦] وقولهم : " حَيْثُمَا تَكُونَنَّ أَكُنْ ، ويُحْمَدْ مَا يَبْلُغَنَّ ذَاكَ " ، وإن لم يكن في شيء من ذلك معنى الطلب فلتشبيه " ما " بـ" لام " القسم في كونها مؤكدة ، ولا تحذف[٧] منه إلا في الضرورة كقوله[٨] :

---

(١) البيت غير منسوب في ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٨ ، وتروى قافيته : " هائم " بدل " مغرم " .

(٢) البيت غير منسوب في : شرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٨ . وفي الأصل : " خلفة " ، تحريف .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٢٦ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٤١ .

(٥) سورة طه : من الآية : ١٢٣ .

(٦) سورة الأنفال : من الآية : ٥٧ .

(٧) المؤلف على رأي من يُوجب تأكيد المضارع التّالي لإمّا بالنون ، وينسب هذا الرأي إلى المبرد والزجاج ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٨ ، ولم يقع في القرآن إلا مؤكداً بالنون . وقد نفى محقق كتاب المقتضب أن يكون الرأي للمبرد بأدلة ساقها . ينظر : المقتضب : ٣ / ١٤ . والذي عليه سيبويه وجمهور النحاة جواز التأكيد ، وإنما حملهم على ذلك كثرة حذفها في الشعر . ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٦ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٠ .

(٨) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٦ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٨ ، والأصول : ٢ / ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٥ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٠ .

=

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ   فَإِنَّ الْحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقول الآخر(١) :

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ   فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الإِخْوَانِ مِنْ شِيَمِي

فإن دخلت على الشرط بغير " ما " ، ولا يكون ذلك إلا في الضرورة(٢) [كقوله](٣) :

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ   أَبَداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

أو في الجزاء كقول الآخر(٤) :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُمْ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ   وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

= والبيت استشهد به سيبويه على حذف التاء من " أودى " ضرورة .

ويروى صدره روايات عدة ، منها : " فإن تنكري لامرئ لِمّة " وبها يفوت الاستشهاد .

(١) البيت في شرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، والمقاصد النحويّة : ٤ / ٣٣٩ ، غير منسوب .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥١٥ - ٥١٦ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ٤١ ، وضرائر الشعر : ٣٠ .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة : ١١ / ٣٩٩ إلى بنت مرّة بن عاهان الحارثي ، لمّا قتلت باهلة أباها . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٦ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ١٤ ، وضرائر الشعر : ٣٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٥ . وقتيبة المذكور ، هو قتيبة بن معن بن مالك بن أعصر ، ابن زوج باهلة .

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٥١٥ إلى ابن الخرع ، وقال البغدادي في خزانة الأدب : ١١ / ٣٨٧ : " والبيت غير موجود في ديوان ابن الخرع ، وإنما هو من قصيدةٍ للكميت بن ثعلبة ، أوردها أبو محمد الأعرابي في ضالّة الأديب " اهـ ، ثم أورد القصيدة . وابن الخرع هو عوف بن عطية بن الخرع ، واسم الخرع : عمرو ، التّيميّ ، شاعر جاهلي . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٦٤ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٣٧٠ . والكميت بن ثعلبة الفقعسي الأسدي ، شاعرٌ إسلامي ، ويقال له : الكميت الأكبر .

أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٨ ، ومعجم الشعراء : ٣٤٧ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥٢٣ .

والبيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٢ ، وضرائر الشعر : ٣٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٩ . وشاهده قوله : " تمنعا " حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .

فلتشبيه المجازاة بالنهي في اقتضاء الجزم ، ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي لاشتراكهما في اقتضاء رفع الحكم ، وذلك كقول الشاعر[١] :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا

شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وقوله[٢] تعالى : ﴿ واتَّقوا فتنةً لا تُصيبنَّ الذينَ ظَلَمُوا منكم خاصَّة ﴾ وقيل : هو نهي ، على طريقة قولهم : " لاَ أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا " ، وكذلك دخولها فيما يقارب النفي ، وهو التعليل ، كقول الشاعر[٣] :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

---

(١) البيتان من قصيدة أوردها البغدادي في خزانة الأدب : ١١ / ٤١٠ ، قال : « هذا الشعر من قصيدة مرجّزة أوردها أبو محمد الأعرابي في : ضالة الأديب » اهـ . واختلف الرواة في نسبتها ؛ فنُسِبت إلى ابن حبابة ، ونسبت إلى مساورٍ العبسي ، ونسبت إلى العجاج ، ونسبت إلى أبي حيان الفقعسي ، ونسبت إلى الدّبيريّ .

وهما من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٦ ، وينظر : النوادر : ١٦٤ ، والأصول : ٢ / ١٧٢ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٤٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٥ .

والشاعر يصف رغوة حليب الناقة ويشبّهها بالشيخ المعمّم ، قال :

وقِمَعاً يُكْسَى ثُمَالاً قشعمَا

يحسبه ...

القِمَع : آلة تُجعَل في فم السقاء ونحوه ، والثُّمال هنا : الرّغوة ، والقشعم : الضخم .

(٢) سورة الأنفال : من الآية : ٢٥ .

(٣) هو جذيمة الأبرش ، ابن مالك بن فهم التنوخي القضاعي ، ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق وكان أبرصَ ، فهابت العرب أن تقول أبرص ؛ فقالوا : الأبرش ، والبَرَش : أن يكون في الجلد ألوان مختلفة [اللسان : برش] . أخباره في : الأغاني : ١٥ / ٢٥٠ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٠٤ .

والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٨ ، وينظر : النوادر : ٥٣٦ ، والمقتضب : ٣ / ١٥ ، والمرتجل : ٢٣٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٩ / ٤٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٦ .

ويجوز طرح نون التوكيد في [كلِّ] موضع تدخل فيه إلا في القسم ، فإن طرحها فيه ضعيف ، نص على ذلك سيبويه[١] ، وذلك قولك : والله ليقوم زيد ؛ لأنها دخلت لتفرق بين لام القسم ولام الابتداء الداخلة على المضارع من نحو : إن زيداً ليقوم ، وفيه نظر ؛ لأن الفرق يحصل بما قبلهما ، ولأن ابن كثير قرأ في قوله[٢] تعالى : ﴿ لَا أُقسِمُ بيَومِ القِيَامَـة ﴾ : [﴿ لأُقْسِـمُ ﴾ أي :] والله لأقسمنّ[٣] ، وحكي عن العرب : والله لأضربه ، قال : وهي صواب لأن العرب تقول : يقومن زيد ، بطرح اللام ، فكما جاز طرح اللام والاكتفاء بالنون ، جاز طرح النون والاكتفاء باللام .

وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حُذفت ، ولم يُحَرَّك كما يُحَرَّك التنوين للساكن في مثل : " جَاءَنِي زَيْدُ الْعَالم " لأن التنوين أقوى منها ، إذ هو من خواص الأسماء وهي من خواص الأفعال ، والأسماء أقوى من الأفعال لأنها أصلها ، فما يلحق الأسماء أقوى مما يلحق الأفعال ، قال[٤] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠٩ ، ٥٠٩ ، قال في مواضع النون : " ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب ، الذي دخلته لام القسم ؛ فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم " .
وقال : " وقد يستقيم في الكلام : " إنّ زيداً لَيَضربُ ولَيَذْهب " ولم يقع ضربٌ ، والأكثر على ألسنتهم – كما خبرتك – في اليمين ؛ فمن ثَمَّ ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع " .

(٢) سورة القيامة : الآية : ١ .

(٣) في الأصل : " والله لأقسِمَنّ " ، وقراءة ابن كثير : ﴿ لأُقْسِمُ ﴾ انظرها في : السبعة : ٦٦١ ، والمبسوط: ٤٥٣ ، والمحتسب : ٢ / ٣٤١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٩ ، والإقناع : ٢ / ٧٩٨ ، والبيان: ٢ / ٤٧٦ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢١٣ . وهي أيضاً قراءة الحسن وعيسى . وفي النص خلل واضح ، لعل ما جاء في مشكل إعراب القرآن يضيئه ، قال مكي : " ومن قرأ ﴿ لأُقْسِم ﴾ بغير ألف ، جعل ذلك لام قسم ، دخلت على " أقسم " وفيه بُعْدٌ لحذف النون ، وإنما حقّه : " لأُقسمنّ " ، وإنما جاز ذلك بالحذف في هذا لأنه جعل " أقسم " حالاً ، وإذا كان حالاً لم تلزمه النون في القسم ؛ لأن النون إنما تلزم في أكثر الأحوال لتفرق بين الحال والاستقبال ، وقد قيل : إنه للاستقبال ولكن حُذفت النون ، كما أجازوا حذف اللام من القسم وإثبات النون " .

(٤) هو الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدي التّميمي ، وقُرَيْع : بضمّ القاف وفتح الراء ، وهو شاعر جاهلي وفارس مشهور . أخباره في : الأغاني : ١٨ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٥٥ .
والبيت في الإنصاف : ١ / ٢٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٣٤ ، ٢ / ٧٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦٠ .

لاَ تُهِينَ الْفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي : لا تُهِينَنْ ، فحذفها للساكن ، وأبقى حركـة مـا قبلهـا دالـة عليهـا ، وقـال آخر[١] : /

م/٤٧

[اضْرِبَ] عَنْكَ الْهُمُوْمَ طَارِقَهَا ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

أي : [اضربن][٢] فحذفها وأبقى [حركتها][٢] ، وإن لم يلقها ساكن . وإذا حذفت و لم يلقها ساكن فحذفها للساكن أجوز ، وعليه حملت قراءة من قرأ[٣] : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لكَ صَدرَك ﴾ بفتح الحاء ، أي : " نَشْرَحَنْ " حملاً لصورة النفي على النهي ، وإلا فالمعنى إثبات ، ومثله قول الآخر[٤] :

أيُّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ يَوْمَ [لم يُقْدَرَ] أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

---

(١) البيت ينسب إلى طرفة ، وهو في زيادات ديوانه : ١٦٥ ، وقيل : هو مصنوعٌ عليه . وينظر : نوادر أبي زيد : ١٦٥ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٨٢ ، والخصائص : ١ / ١٢٦ ، والإنصاف : ٢ / ٥٦٨ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٨٧ ، وشرح أبيات المغني : ٧ / ٣٥٨ . وفي الأصل : « اصرف » خطأ . وفي أكثر المصادر : " بالسوط " بدل " بالسيف " ؛ وهو الأنسب ، لأن الفرس تضرب بالسوط لا بالسيف . وقونس الفرس : العظم الناتيء بين أذنيه .

(٢) في الأصل : " اصرفن " ، " ونونها " ، تحريف .

(٣) سورة الإنشراح : الآية : ١ . وهي قراءة أبي جعفر المنصور . ينظر : المحتسب : ٢ / ٣٦٦ ، والكشاف : ٤ / ٢٦٦ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٨٧ . وذكر الزمخشريّ توجيهاً آخر للقراءة بقوله : " لعلّه بَيَّنَ الحاء وأشبعها في مخرجها ؛ فظنّ السامع أنّه فتحها » وقال أبو حيان : « ..... ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كلّه ؛ وهو أنّه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في " نوادره " : وهي الجزم بـ" لن " والنصب بـ" لم " ، عكس المعروف عند الناس » .

(٤) ينسب إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهو في ديوانه : ٥٤ ، ونسبه العيني في المقاصد النحوية : ٤ / ٤٤٧ إلى الحارث بن المنذر الجرمي ، وتمثّل به عليٌّ ، رضي الله عنه . والبيت في : نوادر أبي زيد : ١٦٤ ، والعقد الفريد : ١ / ١٠٥ ، والخصائص : ٣ / ٩٤ ، والمحتسب : ٢ / ٣٦٦ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ٨٢ ، وضرائر الشعر : ١١٢ ، وخزانة الأدب : ٤٥١/١١ . وفي الأصل : " لا قُدِّرَ " ، وهو سهوٌ من الناسخ ، بدليل قوله بعد : " أي لم يقدرن " .

أي : لم يُقْدَرنْ .

وإذا اتصلت نون التأكيد بالفعل المعتل اللام ، فلا يخلو من أن يكون معتلاً بالألف أوالواو أو الياء ، فإن كان معتلاً بالألف مثل : " يخشى " ، فلا يخلو من أن يكون فاعله ضمير جماعة مذكرين أو مخاطبة مؤنثة ، أو غير ذلك ، فإن كان فاعله أحدهما وجب حذف آخره ، تقول : " اخْشَوُنَّ ، واخْشَينَّ " ، وإن كان فاعله غير ذلك وجب قلب آخره ياءً ، نحو : " اخْشَيَنَّ يا رجل ، واخْشَيَانّ ، واخْشَيْنَانِّ " .

وإن كان معتلاً بالواو والياء ، وكان فاعله واحداً منهما حذف آخره أيضاً نحو : " اغْزُنَّ ، واغْزِنَّ ، وارْمُنَّ ، وارْمِنَّ " ، وإلا وجب إثباته نحو : " اغْزُوَنَّ ، وارْمِيَنَّ ، واغْزُوَانِّ ، وارْمِيَانِّ ، واغْزُونَانِّ ، وارْمِينَانِّ " .

فقد ظهر بما ذكرنا أن معتل الآخر إذا اتصلت به نون التأكيد حذف آخره ، إن كان فاعله ضمير جماعة مذكرين أو مخاطبة مؤنثة ، سواء كان معتلاً بالألف أوالواو أوالياء ، وأنه إن كان فاعله غيرهما من ضمير المفرد المذكر أو المثنى ، أو جماعة الإناث وكان معتلاً بالألف ، قلبت ياء ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء ثبتت .

* * *

[حروف الجر]

القَوْلُ فِي ذِكْرِ حُرُوْفِ الجَرِّ ... والقَسَمُ اعْتَقَبَهَا فِي الذِّكْرِ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبَّ وَعَلَى ... وَعَنْ وَحَاشَى وَعَدَا ثُمَّ خَلا
وَالكَافُ وَاللامُ وَمُذْ وَالْبَاءُ ... وَالْوَاوُ فِي القَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ
وَمَعْ وَحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ ثَمَّتْ ... لَوْلا عَلَى خُلْفٍ وَكَيْ فَتَمَّتْ

حروف الجر تسمى حروف الإضافة[1] ، وإنما سميت بذلك لأنها وضعت لتجر أو تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء فهي أبداً تفضي بمعانيها إليها وهي متساوية في ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء على حسب معنى كل حرف منها ، ويقال في حدها[2] : كُلُّ حَرْفٍ وُضِعَ للإِفْضَاءِ بمعنى فِعْل ، أو شِبْهِه ، أو مُقَدَّرٍ بهِ ، إلى مَا بَعْدَه مثل : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وأَنَا مَارٌّ بِزَيْدٍ ، وزَيْدٌ فِي الدَّارِ لإِكْرَامِكَ " ، ولا يرد النقض بـ" إلا " في الاستثناء ، و" الواو " في المفعول معه لأنهما أفضتا بلفظ الفعل ، لينصب ما يليهما ، ويعمل فيه بواسطتهما لا بمعناه ، وهذا على القول بأن العامل الفعل بواسطة الحرف .

وقد ذكر في هذا الفصل حروف الجر المجمع عليها والمختلف فيها ، إلا أنه أخل من المختلف فيه بـ" واو " رُبَّ ، ولَعَلَّ ، وسيأتي الكلام عليهما .

٤٧/ب فالمجمع عليه / سبعة عشر حرفاً ، والمختلف فيه خمسة : " كَيْ ، ولَوْلاَ ، ومَعَ ، و واو رُبَّ ، ولَعَلَّ " ، والمجمع عليه ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم متمحض للحرفية لا يستعمل إلا حرفاً ، وهو تسعة أحرف : " مِنْ وإِلَى ، وحَتَّى ، وفي ، والبَاء ، واللاَّم ، ورُبَّ ، وواو القسم ، وتاؤه " .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢ ، وهي تسمية أطلقها الكوفيون .

(٢) ينظر : التعريفات : ١١٤ .

وقسم يستعمل حرفاً واسماً وهو خمسة : " عَلَى ، وعَنْ ، والكاف ، ومُذْ ، ومُنْذُ " .

وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً ، وهو ثلاثة " حَاشَى ، وعَدَا ، وخَلاَ " .

ولا وجه لمن عَدَّ " عَلَى " اسماً وحرفاً وفعلاً[1] في مثل : " عَلاَ يَعْلُو ؛ لأن القصد إلى التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي ، و" على " إذا كانت اسماً أو حرفاً لا أصل لألفها ، وإذا كانت فعلاً فألفها منقلبة عن واو ، ولذلك لم تعد اللام حرفاً وفعلاً في مثل : " لِ زيداً أمراً " ، من " وَلِي يَلِي " ، وإن كان لفظها كلفظها في قولك : " المَالُ لِزَيْدٍ " ، لأن الفعلية عَيْنُ فِعْلٍ ، فهي بعض كلمة ، والحرفية كلمة برأسها ، ولم يُعَدَّ " مِنْ " حرفاً وفِعْلَ أَمْرٍ من " مَانَ يَمِينُ "[2] ، لأنها إذا كانت فعلاً فهي فاء الكلمة ولامها ، ولم تُعَدَّ " إلى " حرفاً واسماً في قولهم : " إِلَى زَيْدٍ " بمعنى نِعْمَتُه ، وجمعها " آلاء " ؛ لأن أصل ألفها ياء والحرفية لا أصل لألفها ، فلم يُعَدَّ شيء من ذلك كذلك لخروجه عن اللفظ والمعنى الأصلي .

وعملت هذه الحروف لاختصاصها بالأسماء ؛ لأن كل ما اختص بشيء أَثَّرَ فيه غالباً ، وكان عملها جراً ؛ لأنها لم تعملِ الرفعَ لاختصاص العمدة به ، ولا النصب لإيهامِه إهمال الحرف ، وإن العمل للفعل الذي تعلق الحرف به ، فتعين الجر .

* * *

مِثَالُ كَيْ كَيْمَهْ فِي الاِسْتِخْبَارِ ... فَمَا عَلَيْهَا احْكُمْ بِالاِنْجِرَارِ
وَسِيبَوَيْهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلاَ ... لَوْلاَكَ لَوْلاَهُ رَآهُ أَوْلَى
كَقَوْلِهِ كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَا ... وَابْنُ يَزِيْدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

---

(١) ينظر : معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ١٠٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٩ .

(٢) مَانَ يَمِينُ مَيْناً : كَذَب . ينظر : معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ٩٨ ، واللسان : (مين) .

قد تقدم الكلام على " كي " في نواصب الأفعال(١) ، وأما " لولا " الابتدائية فإنها إذا وقع الضمير بعدها ففيه لغتان ، الأولى : وهي الكثيرة أن يكون مرفوعاً منفصلاً لأنه إما [مبتدأ](٢) فالعامل فيه معنوي ، فيجب الانفصال لأنه لا يتصل ما هو لفظ بما ليس بلفظ، وإما فاعل(٢) محذوف الفعل فتقدر " لولا أنا " بـ" لولا حَصَلْتُ "، ثم تَحْذِف الفعلَ فيجب الانفصال أيضاً لزوال ما يتصل به . تقول : " لَوْلاَ أَنَا ، لَوْلاَ نَحْنُ ، لَوْلاَ أَنْتَ ، أنتِ ، أَنْتُمَا ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ " . وفي التنزيل(٣) : ﴿ لَولَا أنتُم لكنَّا مُؤمِنِين ﴾ .

اللغة الثانية : وهي قليلة أن يكون الضمير متصلاً على صورة الضمير المجرور تقول : " لولاي ، لَوْلاَنَا ، لَوْلاَكَ ، لَوْلاَكِ ، لَوْلاَكُمَا ، لَوْلاَكُمْ ، لَوْلاَكُنَّ " ، وهذه اللغة هي - وإن كانت مكثورة بالأولى - فهي ثابتة ، رواها الثقات عن العرب ، واحتجّ لها سيبويه(٤) بقول يزيد بن أمّ الحكم الثقفي(٥) :

---

(١) تنظر الصفحة : ٢٣٥ ، من التحقيق .

(٢) في الأصل : " مبتدأة "، تحريف . والضمير أعربه البصريون مبتدأ ، وأعربه الكوفيون فاعلاً . وهو من مسائل الخلاف . انظر : الإنصاف : ١ / ٧٠ ، والتبيين : ٢٣٩ . وينظر : المقتضب : ٣ / ٧٦ ، ورصف المباني : ١٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٧٢ ، وشرح التصريح : ١ / ٢١٢ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٣١ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٧٣ .

(٥) هكذا في الأصل : " ابن أم الحكم " ، وهو كذلك في إحدى النسخ المخطوطة لكتاب سيبويه : ٢ / ٣٧٣ ، والمفصل : ١٣٥ ، والتخمير : ٢ / ١٦٩ ، ولا أدري إلى ما نُسب ، فهو يزيد بن الحكم ابن أبي العاص الثقفي ، وأمّه : بكرة بنت الزبرقان بن بدر ، شاعر أموي ، ولاّه الحجّاج على كورة فارس ثم خلعه ؛ لأنه لم يمدحه . والبيتان من قصيدة يعاتب بها ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان ، أوردها أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني : ١٢ / ٢٩٩ ، والقالي في الأمالي : ١ / ٦٨ ، والبغدادي في خزانة الأدب : ٣ / ١٣٢ ، وفي شرح أبيات المغني : ٥ / ١٨١ ، وينظر : اللآليء للبكري : ٢٣٩/١ . وأوردوا ترجمة ليزيد .

ونشر القصيدة بروايتها المختلفة الدكتور نوري حمّودي القيسي في شعر يزيد (شعراء أمويون) : ٣ / ٢٧٦ .

والبيت الشاهد في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٨٥ ، والخصائص : ٢ / ٢٥٩ ، والمنصف : ١ / ٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٧٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ .

عَـــــدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إِنْ لَقِيتُهُ وَأَنْتَ عَـــدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي / ٤٨/ب

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْـــرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَــوِي

وبقول الآخر(١) :

تَـقُــولُ لِي مِنْ دَاخِلِ الهَوْدَجِ لَــوْلاَكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ

وقد ردّ محمّد بن يزيد المبرّد هذه اللغة(٢) ، وقال : إنّ في هذا الشعر شذوذاً وخروجاً عن القياس ، ولا يُعَرَّج عليه ، وهو معنى قوله :

وابنُ يَزِيدٍ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

واختلف في توجيهها : فمذهب سيبويه(٣) : - وقد حكاه عن الخليل ويونس - أن الياء والكاف في " لَوْلاَيَ ، ولَوْلاَكَ " في موضع جر ، وأن " لَوْلاَ " في هذه اللغة تعمل جراً بأنها حرف جر ، وهي معنى قوله :

وَسِيبَوَيْهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلاَ

---

(١) يُنسَب البيت إلى عمر بن أبي ربيعة في مصادر كثيرة ، وهو في ملحقات ديوانه : ٤٧٩ ، ويُنسَب إلى العرجيّ ، وليس في ديوانه . قال البغدادي في خزانة الأدب : ٥ / ٣٣٤ : " وزعم الخطيب التبريزيّ في شرح ديوان أبي تمام : أن البيت الشاهد للعرجيّ .... ولم يُوجد في ديوانه ، والذي رواه العلماء أنه لعمر ابن أبي ربيعة ، وهو موجودٌ في شعره ، وسَبَبُ توهُّمه : أنّ للعرجيّ أبياتاً على هذا النّمط رواها الزجاجي في أماليه الوسطى " اهـ . وينظر : أمالي الزجاجي : ٢٣٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٨١ ، والإنصاف : ٢ / ٦٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ .

ويروى : " أومت بعينيها " ، و " أومت بكفيها " ، وبعده :

أنتَ إلى مكةَ أخرجتني حُبّاً ولولا أنت لم أخرُجِ

(٢) المقتضب : ٣ / ٧٣ ، والكامل : ٣ / ١٢٧٧ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٧٤ .

وإن لها مع المضمر حالاً ليس لها مع المظهر ، كما أن لـ" لدن " مع " غدوة " حالاً ليس لها مع غيرها[١] ، ألا ترى أن غير " غدوة " يكون معها مجروراً بإضافتها إليه ، كقوله[٢] تعالى : ﴿ مِن لَّدُن حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ وأما " غدوة " فتكون معها منصوبة ، كقوله[٣] :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَلاَذَ بِخُفِّهَا بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصُ

فنصبوها بها نصب " خلاًّ " في : " راقودٌ[٤] خلاًّ " ، تشبيهاً لنونها بالتنوين لما رأوها تنزع عنها وتثبت ؛ لأن من لغاتها[٥] : لَدْ ، ولَدُ ، ولُدُ ، ولد ، ويمكن أن يكون المجرور بعد " لولا " بتقدير مضاف محذوف أي : " لولا وجودك " ، ثم حذف المضاف و لم يغير المضاف إليه عن إعرابه .

ومذهب الأخفش[٦] : أن " الكاف ، والياء " بعدها في هذه اللغة في موضع رفع على ما كان المنفصل عليه في اللغة الأولى ، إلا أنه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل ، كما استعير لفظ المرفوع المنفصل للمجرور المتصل في قولهم[٧] : " مَا أَنَا كَأَنْتَ " .

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٦ .

(٣) البيت غير منسوب في المفصل : ١٧٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٤ / ١٠٠ .

(٤) الراقود : إناءٌ من الآنية ، أعجميٌّ معرّب ، قال الجواليقي في المعرب : ٢٠٨ : « وهو دنٌّ كهيئة إردَبَّة ، يُسَيَّع باطنه بالقار » اهـ ومنه حديث عائشة رضي الله عنها : « لا تشرب في راقودٍ ولا جَرَّةٍ » ينظر : النهاية : ٢ / ٢٥٠ ، واللسان : (رقد) .

(٥) ينظر : المفصّل : ١٧٢ ، والقاموس المحيط : (لدن) .

(٦) وهو رأي الكوفيين أيضاً . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٩٤ .

ورجَّح النحويُّون(١) مذهب سيبويه على مذهب الأخفش بأنَّ فيه تغييراً واحداً ، وهو تغيير الداخل على الضمير ، وتغيير الضمير تابع له ، وجار على القياس ، فلا يلزم منه إلا تغيير واحد . ومذهب الأخفش يلزم منه اثنا عشر تغييراً باعتبار التكلم والخطاب والغيبة(٢) ، وإلى هذا الترجيح أشار بقوله : " رآه أولى " .

ورجحوا(٣) مذهب الأخفش على مذهب سيبويه ؛ بأن إيقاع بعض الضمائر موقع بعض كثيرٌ في الكلام ، وأماتغيير حقيقة الكلمة بتَغَيُّر ما تدخل عليه فغير موجود ، وتضعيف مذهب سيبويه من جهة أن " لولا " لو كانت مع الضمير حرف جر لزم أن يكون ثَمَّ فِعْلٌ أو شِبْهُه ؛ ليتعلق حرف الجر به ، وأجيب : بأن حرف الجر قد يوجد دون متعلق مثل : " بِحَسْبِكَ زَيْدٌ " ، ورُدَّ : بأن الجار زائد فلا يحتاج إلى متعلق بخلاف " لولاك " ، ويمكن أن يكون متعلق " لولا " فعل الجواب مفيدة فيه معنى الامتناع ؛ لأن كل حرف جر إنما يتعلق بالفعل على حسب معناه(٤) .

وعلى حد هذا الاختلاف اختلف(٥) في " عسى " إذا كُنِّيَ عن الاسم الواقع بعدها ؛ لأن فيه أيضاً لغتين :

الأولى : وهي الكثيرة الجارية على القياس أن يكون المكنيُّ مرفوعاً متصلاً لأنه ضمير فاعل اتصل بفعل ماض فوجب أن يكون كذلك ، تقول : " عَسَيْتُ " بفتح السين وكسرها ، و" عَسَيْنا للمتكلم " ، و" عَسَيْتَ ، وعَسَيْتِ ، عَسَيْتُمَا ، عَسَيْتُمْ ، عَسَيْتُنَّ " للمخاطب ، و" عَسَى ، عَسِيَتْ ، / عَسَيَا ، عَسَوْا ، عَسَيْنَ " للغائب . ٤٨/ب

---

(١) وهو مذهب الجمهور . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٧٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٩٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٣٩ .

(٢) هذا من جهة الضمائر : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب .

(٣) اختاره ابن مالك في شرح التسهيل : ٣ / ١٨٦ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٦٨ .

(٤) ينظر : النكت : ١ / ٦٦٥ ، والإنصاف : ٢ / ٦٨٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٤ ، والإنصاف : ٢ / ٦٧٨ - ٦٨٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٠ ، والجنى الداني : ٤٦١ فما بعدها ، ومغني اللبيب : ١ / ١٥٣ .

الثانية : وهي قليلة أن يكون منصوباً متصلاً كقولك : " عَسَايَ ، عَسَانَا ، عَسَاكَ ، عَسَاكِ ، عَسَاكُمَا ، عَسَاكُمْ ، عَسَاكُنَّ " ، " عَسَاهُ ، عَسَاهَا ، عَسَاهُمَا ، عَسَاهُمْ ، عَسَاهُنَّ " .

واختلف أيضاً في توجيهها ؛ فمذهب سيبويه[1] أن " الكاف ، والياء " في موضع نصب حملاً لـ" عَسَى " على " لَعَلَّ " ؛ لاشتراكهما في معنى الترجي ، ومذهب الأخفش[1] أنه في موضع رفع على ما كان عليه في اللغة الكثيرة ، ولكنه استعير المنصوب المتصل للمرفوع ، ورجح مذهب سيبويه على مذهب الأخفش ، ومذهب الأخفش على مذهب سيبويه بمثل ما رجحا به في " لَوْلاَ " .

وأُورِدَ[2] على سيبويه أن حمل " عَسَى " على " لَعَلَّ " على خلاف القياس ؛ لأن المعروف حمل الحرف على الحرف في العمل ، لا حمل الفعل على الحرف .

وأجيب : بأن هذا فعلٌ أَشْبَهُ شيءٍ بالحرف ؛ لجموده وعدم دلالته على الحدث ، فكان كحمل حرف على حرف لا فِعْلٍ على حرف .

* * *

وَاجْرُرْ بِحَتَّى نَحْوَ حَتَّى مَطْلَعِ ... وَبَعْدَ مُذْ وَمُنْذُ إِنْ شِئْتَ ارْفَعِ

تَقُولُ مَا أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَانِ ... وَمُنْذُ يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ

وَإِنْ جَرَرْتَ فَهُمَا حَرْفَانِ ... حَرْفَا ابْتِدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ

هُمَا كَمِنْ فِي غَايَةِ الْمَكَانِ ... تَقُولُ فِي مِنْ سِرْتُ مِنْ عُمَانِ

أَمَّا إِلَى فَلاِنْتِهَاءِ الْغَايَهْ ... مَبْدَؤُهَا مِنْ وَإِلَى النِّهَايَهْ

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٧٥ ، وينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٨٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٨٦ ، والجنى الداني : ٤٦٨ - ٤٦٩ .

" حتى " تجيء في الكلام على أربعة أَضْرُب ؛ تجيء جارة ، وعاطفة وستأتي[١] ، وبمعنى " كَيْ " وقد تقدمت[٢] ، وابتدائية وستأتي[٣] أيضاً عند قوله :

........مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وليست الناصبة للمضارع بإضمار " أَنْ " - وهي بمعنى " إلى " - قسماً خامساً ؛ لأنها الجارة بعينها ، فالجارة حرف غاية مثل " إلى " ، إلا أنه يجب في مجرورها أن يكون آخر جزء من الشيء ، بخلاف " إلى " ؛ كقولك : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا " ، أو ما يلاقي آخر جزء منه كقولك : " نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ " ، وكقوله[٤] تعالى : ﴿ سَلامٌ هِي حتَّى مَطلَعِ الفَجْرِ ﴾ ؛ لأن ما يلاقي آخرَ جزءٍ من الشيء في حكم آخرِ جزءٍ منه ؛ لاتصاله به ، فمجرورها ينتهي الأمر به ، بخلاف مجرور " إلى " فإنه ينتهي الأمر عنده لا به[٥] ، ولذلك جاز : " القَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ "[٦] ، وامتنع : " رَكِبْتُ الخَيْلَ حَتَّى الحِمَارِ " ، وجاز : " الأمر إلى زيد " كقوله[٧] تعالى : ﴿ والأَمْرُ إِلَيْك ﴾ بجعل مجرور " إلى " خبراً للمبتدأ ، وامتنع ذلك في " حتى " ؛ لأن جزء الشيء لا يكون خبراً عنه ، وإنما وجب ذلك في " حتى " ؛ لأن الفعل الذي يتعدى بها الغرض منه أن ينقضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي على جملته ، فلذلك تقول : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها " ، ولو قلت : " حَتَّى نِصْفِها "

---

(١) تنظر الصفحة : ٧٥٥ ، من التحقيق .

(٢) تنظر الصفحة : ٢٣٨ ، من التحقيق .

(٣) لا تشمل الرسالة هذا الموضع .

(٤) سورة القدر : الآية : ٥ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٢٤ .

(٦) هكذا في الأصل : " القوم حتى زيد " ، وكذلك في الأصول : ١ / ٤٢٤ ، بحذف الفعل المسند إلى القوم لعدم أهميته . وإنما جاء به في مقابلة المثال الذي يليه .

(٧) سورة النمل : من الآية : ٣٣ .

لم يجز ، وتقول : " نِمْتُ اللَّيلَ حَتَّى الصَّبَاحِ " ، ولو قلت : " حَتَّى نِصْفِهِ " لم يجز ؛ لأن معناه : مازلت نائماً زماناً بعد زمان حتى نمت في الصباح ، ففي مسألتي " السمكة ، والليل " قد أُكِل الرأسُ ؛ لأنه آخر جزء من الشيء ، ونيمَ الصباحُ ؛ لأنه / لاقى آخر جزء منه ، ولو قلته بـ" إلى " لم يكن الرأس مأكولاً ، ولا الصباح منوماً فيه . ٤٩/م

ويجوز في مسألة " السمكة " الوجوه الثلاثة ، فالجر على الغاية ، والنصب على العطف ، والرفع على الابتداء ؛ والخبر محذوف ؛ أي : مأكول ، هذا عند غير[1] أبي القاسم الزجاجي ، وأما أبو القاسم[2] فإنه يمنع الرفع إلا أن تكون الجملة منطوقاً بجزئيها فيجيز الرفع في : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسُها أَكَلْتُه " ، ولا يجيزه في : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها " ؛ لأنها لم تتعين ؛ لكونها ابتدائية ؛ لأن الابتدائية هي التي يبتدأ بعدها الكلام مستأنفاً ، والكلام لا يكون جزءاً واحداً ، والذين أجازوه نظروا إلى كون الكلام أعم من أن يكون منطوقاً بجزئيه أو بأحدهما ، والآخر مقدر .

وتتبين مسائلها أنها إذا دخلت على اسم مفرد فلا يخلو من أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها كما ذكرنا من : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا " ، أو لا يكون كذلك كما في : " نِمْتُ اللَّيْلَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وسِرْتُ حَتَّى اللَّيلِ " ، فإن لم يكن لم يجز فيما بعدها إلا الخفض على الغاية ، وإن كان فلا يخلو من أن يقترن به قرينة تجعله كغير الجزء مما قبله ، أو لا يقترن ، فإن اقترنت به لم يجز أيضاً فيما بعدها [إلا] الخفض مثل : صمت الأيام حتى يوم الفطر ؛ لأن يوم الفطر ليس مما يصام ، فتتعين الغاية ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٩٦ - ٩٧ ، والأصول : ١ / ٤٢٥ ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني: ١٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥١٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١ - ٢٢ ، وللنّصب وجه آخر غير الذي ذكره المؤلف ، وذلك بإضمار فعل ؛ فتكون المسألة من الاشتغال ؛ فإذا قلت : « أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها أكلتُه » ؛ فالتقدير : « حتى أكلت رأسَها أكلته » ، وذكره المؤلف لاحقاً .

(٢) الجمل : ٦٩ .

وإن لم يقترن به مثل : " صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى الخميسُ " جاز فيما بعدها الخفض على الغاية ، والعطف على حسب إعراب الأول ، والرفع على الابتداء ، وكذلك إذا أتي بعد الاسم بفعل يصح أن يكون خبراً له مثل : " قَامَ القَوْمُ حَتَّى زيدٌ قَامَ " ، جاز في الاسم الرفع ، وهو إما على الابتداء وما بعده الخبر ، أو على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أوبالعطف والفعل تأكيد للأول ، وجاز الخفض على الغاية والفعل كذلك ، وكذلك إذا نُصِب الأولُ فقيل : " ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زيدٌ ضَرَبْتُهُ " ، جاز فيما بعد " حتى " الرفع على الابتداء ، والنصب إما بالعطف والفعل الذي بعده تأكيد للأول ، وإما بإضمار فعل يفسره ما بعده ، والخفض على الغاية[١] ، ومثله قول الشاعر[٢] :

أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ　　وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُه أَلْقَاهَا

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيْدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ　　خَوْفاً وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاَهَا

بالرفع والنصب والجر .

ولا تدخل حتى عند سيبويه[٣] على مضمر ، فلا يقال : " حَتَّاهُ " ، كما يقال :

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٠ .

(٢) ينسب إلى أبي مروان النحويّ ، قاله البغدادي في خزانة الأدب : ٣ / ٢٢ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ٩٨ ، ونسبه ياقوت في معجم الأدباء : ١٩ / ١٤٦ إلى مروان لا أبي مروان ، قال في ترجمته : " هو مروان بن سعيد بن عبّاد بن حبيب بن المهلّب بن أبي صفرة المهلبي ، أحد أصحاب الخليل المتقدّمين في النحو المبرِّزين " اهـ . ويُنسب أيضاً إلى المتلمّس الضّبعي ، قال ابن السّيد في الحُلل : ٨٩ : " ينسبه الناس إلى المتلمّس ولم يقع في ديوان شعره ، وإنّما هو مروان النحوي " اهـ ، والبيتان في ملحقات ديوان المتلمّس : ٣٢٧ . وهما في قصّته حين فرَّ من عمرو بن هند هو وطرفة بن العبد ، وقصتهما مشهورة . وينظر : الكتاب : ١ / ٩٧ ، والأصول : ١ / ٣٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٤١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٤ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٢٣١ ، وهو رأي جمهور البصريين . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٢٦ ، والجنى الداني: ٥٤٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٣ .

" إِلَيْه " ؛ لأن ألفها إن بقيت خالفت الألفات التي لا أصل لها كألف " عَلَى ، وإِلَى ، ولَدَى " في وجوب انقلابها مع الضمير ياء ، وإن انقلبت خالفت القاعدة الأصلية في أن الضمير لا يغير ما اتصل به ، وأما مخالفة أخواتها للقاعدة الأصلية فلورود السماع به .

وأجاز ذلك المبرد(١) والكوفيون ، وأنشدوا قول الشاعر(٢) :

فَلاَ وَا للهِ لاَ يَلْقَى أُنَاسٌ   فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيْدِ

ويساوي " حَتَّى " في الاختصاص بالظاهر " مُذْ ، ومُنْذُ ، والكاف ، والوَاو ، والتَّاء " .

و" مُذْ ، ومُنْذُ " يستعملان اسمين ، ويستعملان حرفي جر(٣) ، فإذا كانتا اسمين فلهما / معنيان : ٤٩/ب

أحدهما : أن [تكونا](٤) بمعنى أول المدة ، فيجب أن يليهما مفرد ليفيد الدلالة على الأولية ، معرفة ، لتتعين الأولية ، كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمُ الجُمُعَةِ أي : أَوَّلُ المدة التي انتفت فيها الرؤية يَوْمُ الجمعة .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٣ .

(٢) البيت غير منسوب في المقرّب : ١٩٤ ، ورصف المباني : ١٨٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٧٤ ، ونقل البغدادي عن أبي حيّان في شرح التسهيل قوله : « وانتهاء الغاية في حتّاك لا أفهمه ، ولا أدري ما عنى بحتّاك ؛ فلعلّ هذا البيت مصنوعٌ » . وانظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٦ . ويُروى : " لا يلقاه ناسٌ " و " لا يُلفِي أناسٌ " بالفاء ، و " يا ابن أبي زيادِ " .

(٣) وهو رأي الجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنهما اسمان في كل موضع ، وإذا انجرّ ما بعدهما فهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما . ينظر : معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ١٠٣ ، ١٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٥ ، والجنى الداني : ٣٠٤ ، ٥٠٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٤) في الأصل : " تكون " ، تحريف .

والثاني : أن تكونا بمعنى جميع المدة ، فيجب أن يليهما المقصود بالعدد كائناً ما كان على مقدار المدة كقولك : " مَا رَأَيْتُه مُنْذُ شَهْرٌ ، ومُذْ يومَان " أي : مدة انتفاء الرؤية شهر ، ومدة انتفاء الرؤية يومان ، فاعتبار الأول بصحة وقوع ما بعدها جواب " مَتَى " لأنها سؤال عن وقت معين ،و اعتبار الثاني بصحة وقوعه جواب " كَمْ " لأنها سؤال عن الكمية .

وهما في ذلك في موضع رفع على الابتداء ، وما بعدهما الخبر[١] ، وعكس أبو القاسم الزجاجي[٢] هذا الترتيب ، فجعل ما بعدهما مبتدأ وهما الخبر ، ظناً منه أنهما في ذلك على طريقة : " عِنْدَكَ رَجُلٌ " ، وخولف[٣] في ذلك ؛ لأن الظرف فيما ذكره ظرف للمبتدأ ، فيفيد الحكْم عليه لتعلقه بمحذوف ، وليست مذ ظرفاً لـ" يومان " إذا قلت : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ " ، ولكنّك حاكمٌ على مدة انتفاء الرؤية بأنها يومان ، ويمكن تصحيح مذهبه[٤] بتقدير : بيني وبين انقطاع الرؤية يومان .

ويجب لهما في الاسمية البناء لوضع " مُذْ " وضع الحرف ، وحمل " مُنْذُ " عليها ؛ لأنها بمعناها ، أو لقطعهما عن الإضافة ونية المضاف إليه كـ" قَبْل ، وبَعْد " لتقديرهما بأول المدة وجميع المدة .

ولزمتا البناء ؛ لأن المضاف إليه لا يذكر معهما ، بخلاف " قَبْل ، وبَعْد " ، وحُرِّكَت " مُنْذُ " للساكنين ، وضمت اتباعاً لحركة الميم ، وأُسْكِنت " مُذْ " على الأصل ، فإذا وليها ساكنٌ حُرِّكت بالضم ؛ لأنه حركة أصلها[٥] ، إذ هي مخففة من

(١) وهو رأي البصريين ، ويرى الكوفيون أن الاسم ارتفع بعدهما بتقدير فعلٍ محذوف ، وذهب الفرّاء منهم إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٨٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٢) الجمل : ١٤٠ ، والأمالي : ١٤٥ ، وهو رأي الأخفش والزجاج أيضاً . ينظر : الإنصاف: ١ / ٣٨٢ ، وشرح ابن القوّاس : ١ / ٣٨٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ٢ / ٢٠ .

(٤) الجمل : ١٤٠ ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٥) وقد تُحرَّك بالكسر فيقال : مُذِ اليوم ومُذِ الليلة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٥ .

" مُنْذُ " بدليل تصغيرها على " مُنَيْذ " إذا سُمِّي بها(١) ، ولذلك قيل : هي أدخل في الاسمية ، و" منذ " أدخل في الحرفية لسلامتها(٢) .

فإن وقع بعدهما فعل كانتا اسمي زمان بمعنى " حِين " كقوله(٣) :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ   فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

يُدْنِي فَوَارِسَ مِنْ فَوَارِسَ تَلْتَقِي   فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ الغُبَارِ مُثَارِ

وقول خوات(٤) بن جبير صاحب ذات النحيين : " واللهِ [يَا] رَسُولَ اللهِ مَا شَرَدَ مُنْذُ أَسْلَمْتُ " ، أي : حِينَ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ، ومِنْ حِينِ أَسْلَمْتُ .

وكذلك إذا وقع بعدهما مصدر أو مؤول به مثل : " مَا رَأَيْتُه مُنْذُ سَفَرُهُ ، ومُنْذُ أَنَّهُ مُسَافِرٌ " ، أي : مِنْ حِينِ سَفَرِه .

وإذا كانتا حرفي جر فلهما أيضاً معنيان :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٥ ، والجنى الداني : ٣٠٤ . ويرى المالقي في رصف المباني : ٣٨٧ : أنها إن كانت اسماً فهي مقتطعة من " منذ " وإن كانت حرفاً فهي لفظٌ قائم بنفسه .

(٢) واستدلّوا أيضاً بأنّ ذال " مُذْ " يجوز فيها الضمّ والكسر عند ملاقاة ساكن ، والضمّ أعرف ، وليس ذلك إلاّ لأنّ أصلها " مُنْذُ " ، وبأن بني غَنِيّ يضمّون ذال " مُذُ " قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة لفظاً لا نيّةً . ينظر : الجنى الداني : ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٦ .

(٣) هو الفرزدق ، يمدح يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة ، وقد ذكره بقوله قبل البيتين :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

ينظر : ديوانه : ١ / ٣٠٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٧٦ ، والحلل : ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٥٦ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢١٢ .

(٤) ينظر : النهاية في غريب الحديث : ٢ / ٤٥٧ ، وقول خوّات : « والله .... » جوابٌ لرسول الله - ﷺ - حينما سأله : ما فعل شِرَادُ جملك ؟ .

وخوات بن جبير بن أمية بن امرئ القيس الأوسي . أحدُ فرسان رسول الله - ﷺ - توفيّ سنة ٤٠هـ . أخباره في : الاستيعاب : ٢ / ٤٥٥ ، وأسد الغابة : ١ / ٦٢٥ .

أحدهما : أن تكونا دالتين على الزمان الحاضر فتكونان فيه بمعنى " في " كقولك : " أَنْتَ عِنْدَنَا [مُذُ][1] الْيَوْمِ ، ومَا فَارَقْتَنَا مُنْذُ اللَّيْلَةِ " ، أي : في هذا اليوم، وفي هذه الليلة .

والثاني : أن تكونا دالتين على الزمان الماضي ، فتكونان بمعنى [مِنْ] في ابتداء الغاية ، إلا أنهما لابتداء الغاية في الزمان ، و" من " لابتداء الغاية في المكان ، تقول : " مَا رَأَيْتُه مُنْذُ يَوْمِ الجُمعِة ، بالجر ؛ أي : من يوم الجمعة / ، أما دلالة " مُذْ ، ومُنْذُ " على ابتداء الغاية في الزمان ودلالة " مِنْ " على ابتداء الغاية في المكان فلا خلاف فيه[2] . ٥٠/ أ

واختلف في دلالة " مِنْ " على ابتداء الغاية في الزمان فأجازه الكوفيون[3] مستدلين بقوله[4] تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِن أَوَّلِ يَومٍ ﴾ ، وبقول الشاعر[5] :

[تُخُيِّرْنَ] مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الآنَ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

---

(١) في الأصل : " منذ " ، تحريف .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٣٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣١٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٤ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ١٠٨ .

(٥) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٤٥ ، وينظر : شرح التصريح : ٢ / ٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٣١ . وقوله : " تُخُيِّرْن " يعني السيوف ، في قوله قبله :

ولا عَيْبَ فيهم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

وحليمة المذكورة : هي حليمة بنت الحارث بن أبي شمر الغسَّاني ، ويومها : أشهر أيام العرب ؛ وهو الذي قُتل فيه المنذر بن المنذر ، ملك عرب العراق . وسبَبُ إضافة اليوم إليها : أنّها أخرجت طيباً في مِرْكَن فطيَّبَت به جيش أبيها الذي وجَّهه إلى المنذر . وانظر أحداثه في : الكامل : ٢ / ٨٣٤ ، والدرّة الفاخرة : ١ / ٢٩٧ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٦٦ ، ٢٣٣ ، وثمار القلوب : ٣١١ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٩٢ ، ٣٩٢ ، والمستقصى : ١ / ٢٤٦ . وذلك عند تفسيرهم للأمثال : " أعزّ من حليمة " ، و " ما يوم حليمة بسِرّ " ، و " لأرينَّك الكواكب ظهراً " ، وغيرها أمثال أُخَر .

وفي الأصل : " يحبون " بدل " تخيّرن " ، تصحيف وتحريف .

وبقول الآخر[١] :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

ومنعه البصريون[٢] إلا على طريق المجاز ، ولذلك يقدرونـه بـ" مِـنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، وبـ" من مَرِّ أزمانٍ ومَرِّ حِجَجٍ " ، وإن لم يكن التأسيس والمر من المكان إلا أن تقديره يمنع من دخولها على الزمان فيكون للابتداء في غيره .

فمجيء " مِنْ " لابتداء الغاية في المكان كقوله تعالى[٣] : ﴿ مِنَ المَسْجِد الحَرَام إلى المَسْجد الأَقْصَى ﴾ ويعرف بأن ما تدخل عليه يكون له انتهاء ، سواء ذكر كالآية ، أو لم يذكر لتوفر الغرض على ذكر موضع الابتداء دون موضع الانتهاء مثل: " أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ " .

---

(١) هو زهير ، والبيت في شرح شعره : ٧٦ ، من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان . وروى أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني : ١٠ / ٣١٠ : أنّ حمّاداً الراوية أقرَّ للمهديّ بأنه هو الذي صنع أبياتها الثلاثة الأول ، ونحلها زهيراً . اهـ والبيت الشاهد من الثلاثة المنحولة ، وهو مطلع القصيدة .
والبيت في الشعر والشعراء : ١ / ١٣٩ ، والإنصاف : ١ / ٣٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٣٩ .
وقوله : قُنَّة الحِجرْ ، جاء في الخزانة : « والحِجْر بكسر الحاء المهملة : منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القُرى ، قال صعوداء في شرح ديوان زهير : قال أبو عمرو : لا أعرف إلا حِجْر ثمود ، ولا أدري أراده بعينه أم لا ؟ وأما حَجْر بفتح المهملة فهي قصبة اليمامة . ولكن لا يدخلها الألف واللام ؛ فلذلك أنكرها أبو عمرو » اهـ أقول : قُنَّة الحِجْر : ذكرها عرّام بن الأصبغ وهو يذكر نواحي المدينة في كتابه : أسماء جبال تهامة وسكانها : ٤٢٧ فذَكَر الرَّحضيّة ثم قال : « وحذاءها قرية أو أرضٌ يقال لها : الحِجْر؛ وبها مياه عيون وآبار لبني سليم ، وحذاءها جبلٌ ليس بالشامخ يقال له : قُنَّة الحِجْر » اهـ وما تزال معروفة إلى الآن إلا أنها في ديار حَرْب بين مكة والمدينة . وينظر : معجم البلدان : ٢ / ٢٢١ .
ويروى : " مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ " ، وهي الرواية التي خَرَّج بها البصريون بيت زهير على مذهبهم .

(٢) ينظر : هامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ١ .

وتجيء لابتداء غاية فعل الفاعل والمفعول معاً إذا كان الفعل مشتركاً بينهما كقولك[١] : " رَأَيْتُ الهِلاَلَ مِنَ الدَّارِ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ " ، فـ" الدار " للفاعل ، و" خلل السحاب " للمفعول .

وتجيء لبيان الجنس كقوله تعالى[٢] : ﴿ فاجْتَنِبوا الرِّجسَ من الأَوْثَان ﴾ ويعرف بأن تنزع ويوضع موضعها " الذي " ولفظة " الموصوف " ، فيصح الكلام ؛ أي : الرجس الذي هو وثن ، أو الموصوف بأنه الوثن .

وللتبعيض كقولك : " أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ " ؛ أي : بعضها ، ويُعْرَف بأن تُنْزَع ويُوضَع موضعها " لفظة " بعض فيصح الكلام ، وبعموم ما قبلها لما بعدها عند حذفها[٣] .

وللتعليل كقوله تعالى[٤] : ﴿ مِن أجْل ذلكَ كتبْنَا على بَني إسْرَائيل ﴾ أي : لأجل ذلك ، ومثله[٥] : ﴿ ولا تَقْتلُوا أولادَكم مِنْ إملَاق ﴾ .

وللبدلية كقوله[٦] تعالى : ﴿ ولَو [نَشاءُ] لجعَلْنَا منكم ملائكةً في الأرض ﴾ أي : بدلكم ، وقوله[٧] تعالى : ﴿ أرضيتُم بالحيَاة الدنْيَا من الآخِرَة ﴾ أي : بدلها .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٢٠ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٣٠ .

(٣) كونها للتبعيض على رأي الجمهور . ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣١٩ . ويرى المبرد والأخفش الصغير وابن السّرّاج والسهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض ، وخرّجوا الشواهد التي جاءت فيها للتبعيض على ابتداء الغاية . ينظر : المقتضب : ٤ / ١٣٧ ، والأصول : ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، ونتائج الفكر : ٣٣٠ - ٣٣١ ، والجنى الداني : ٣١٥ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٢ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٥١ .

(٦) سورة الزخرف : من الآية : ٦٠ ، وفي الأصل : " شئنا " ، خطأ .

(٧) سورة التوبة : من الآية : ٣٨ .

وبمعنى الباء كقوله[١] تعالى : ﴿ يَحفظُونه من أَمْرِ اللهِ ﴾ أي : بأمره .

وبمعنى على كقوله[٢] تعالى : ﴿ ونَصرناه من القومِ الذينَ كذَّبوا بآياتِنا ﴾ .

وزائدة في النفي مثل[٣] : ﴿ ما لَكم مِن إلهٍ غيره ﴾ و﴿ ما جَاءنا من بَشِيرٍ ﴾[٤]، أو شبه النفي من نهي أو استفهام مثل : لاَ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ " ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خالقٍ غيرِ اللهِ ﴾ و : ﴿ هَل يراكُم من أحدٍ ﴾[٦] ، ولا يجيز سيبويه[٧] زيادتها في غير ذلك ، لإفادتها فيه التوكيد .

وزيادتها فيه إما لفظاً ومعنى نحو : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، لأنها لو حذفت استفيد الاستغراق من لفظ " أَحَد " / لأنه للعموم ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ، وليست همزته مبدلة من " واو " كما هي في " أَحَد " من " أَحَد عَشَرَ " ، أو لفظاً دون معنى نحو : " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُل " ؛ لأن الاستغراق مستفاد منها . ٥٠/ب

وأجاز الأخفش[٨] والكوفيون زيادتها في الإيجاب مستدلين بقوله[٩] تعالى : ﴿ يَغفِر لَكُم مِنْ ذُنُوبكم ﴾ ، وبقول[١٠] العرب : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " ، وحملا

---

(١) سورة الرعد : من الآية : ١١ .

(٢) سورة الأنبياء : من الآية : ٧٧ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة فاطر : من الآية : ٣ .

(٦) سورة التوبة : من الآية : ١٢٧ .

(٧) الكتاب : ٤ / ٢٢٥ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٢٣ .
وشرط زيادتها أمران : أحدهما تقدم نفي أو نهي أو استفهام ، والثاني : تنكير مجرورها ، وزاد ابن هشام في المغني ثالثاً وهو : أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ .

(٨) معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٠٥ ، ٢ / ٢٢٥ ، وانظر المصادر السابقة ، واختاره ابن مالك أيضاً .
ينظر : التسهيل : ١٤٤ ، وجاء في شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣ : « لا يرى سيبويه زيادة " مِنْ " في الواجب ، لا تقول : " جاءني من رجل " ، كما لا تقول : « جاءني مِن أحد » ؛ لأنّ استغراق الجنس في الواجب محال إذ لا يُتصور مجيء جميع الناس ، ويُتَصَوّر ذلك في طرف النفي » . وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٣٥ .

(٩) سورة نوح : من الآية : ٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٢٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٢٥ .

فيهما على التبعيض ، فاعترض بقوله[١] تعالى : ﴿ إنَّ الله يغفرُ الذنوبَ جميعاً ﴾ وأجيب : بأن الخطاب لقوم نوح ، وهذا لهذه الأمة فلا تناقض .

" إلى " : معناها انتهاء الغاية ، ولا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ووجوب غسل المرافق والكعبين مأخوذ من بيان السنة[٢] ، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها مثل : " سرت من البصرة إلى الكوفة " ، دخل ، وإن لم يكن مثل[٣] : ﴿ أتمُّوا الصيامَ إلى الليلِ ﴾ لم يدخل ، وقيل : مطلقاً ، وقيل : مشتركة بينهما[٤] .

وتجيء بمعنى " مع " كقوله[٥] تعالى : ﴿ ولا تأكُلُوا أموالَهم إلى أموالِكم ﴾ أي : مع أموالكم ، وقوله[٦] تعالى : ﴿ مَن أنْصَاري إلى الله ﴾ ، وقوله[٧] تعالى : ﴿ بسُؤَال نَعجَتِك إلى نِعَاجِه ﴾ أي : مع الله ، ومع نعاجه ، وفي المثل[٨] : " الذود إلى الذود إبل " ، أي : مع الذود ، والمعنى: أنه إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيراً،

---

(١) سورة الزمر : من الآية : ٥٣ .

(٢) يشير إلى قوله تعالى في سورة المائدة : من الآية : ٦ : ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديَكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجُلكم إلى الكعبين ﴾ . وبيانها ما ورد في صفة وضوء النبي ﷺ .
ينظر : صحيح البخاري ١ / ٧٨ ، كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، وصحيح مسلم ١ / ١٧٢ ، كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء وكماله .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٤ ، ورصف المباني : ١٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٣٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٧٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٠ . قال ابن هشام : « وقيل : لا يدخل مطلقاً ، وهو الصحيح ، لأنّ الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردّد » .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٢ .

(٦) سورة آل عمران : من الآية : ٥٢ .

(٧) سورة ص : من الآية : ٢٤ .

(٨) قائله أحيحة بن الجلاح ، سيّد الأوس في الجاهلية ، ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ١٩٠ ، وشرحه (فصل المقال) : ٢٨٢ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٤٦٢ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٦ ، والمستقصى : ١ / ٣٢٢ .

ويمكن ردُّ الجميع إلى معنى الانتهاء بتقدير : " مضمومة ، ومضافين "[١]/ .

وقيل : إنها بمعنى " في " في قوله[٢] تعالى : ﴿ هَل لكَ إلى أنْ تَزكَّى ﴾ ، ويمكن رده إلى الانتهاء ؛ لأن معنى " هل لك " : أدعوك[٣] ، ومثله قول النابغة[٤] :

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بالْوَعِيْدِ كَأَنَّني ... إلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

أي : في الناس ، وهو من المقلوب ، أي : مطلي بالقار ، لا أن القار مطلي به .

* * *

والكَافُ للتَّشْبيهِ قَدْ تَكُونُ ... اسْماً وحَرْفاً مِثْلَ مَا يَبِينُ
فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنْ ... وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ
واللَّامُ للتَّخْصِيصِ والتَّمْلِيكِ ... كَمَا تَقُولُ المَالُ لِلْمَلِيكِ

" الكاف " : للتشبيه ، تقول : " زَيْدٌ كَالأَسَدِ " أي : يُشْبه الأَسَدَ ، وتجيء حرفاً واسماً [بمعنى][٥] " مثل " ، ودليل الحرفية صحة وقوعها صلة للموصول ، تقول : " جاءني الذي كزيد " ، كما تقول : " الذي في الدار " ، فلما تمَّت الصلة

---

(١) جاء في شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥ : " والتحقيق في ذلك أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر ، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر ؛ فإن العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر ، وذلك كقوله تعالى : [سورة البقرة : ١٨٧]: ﴿ أُحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ وأنت لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ؛ إنّما يقال : رفثتُ بها؛ لكنّه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تُعَدِّي " أفضيت " بـ" إلى " جئتَ بـ" إلى " إيذاناً بأنّه في معناه " .

(٢) سورة النازعات : من الآية : ١٨ .

(٣) ينظر : تفسير الطبري : ١٥ / ٣٩ .

(٤) البيت في ديوانه : ٧٣ ، وقوله : " فلا تتركنّي " : الخطاب للنعمان بن المنذر ، من قصيدة يعتذر بها إليه . والبيت في ضرائر الشعر : ٢٣٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٧٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٠ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٦٥ . قال البغدادي : " مطليٌّ به القار معناه : مكرَّهٌ مُبَغَّضٌ ، وهو يتعدّى بـ" إلى " " .

(٥) في الأصل : " بمثل " ، تحريف .

بها علم أنها حرف جر ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، وحروف الجر تتعلق بالأفعال فتصير مع ما دخلت عليه ؛ لتعلقها بها[١] .

وتجيء زائدة لتوكيد التشبيه ، كقوله[٢] تعالى : ﴿ لَيس كَمِثلِه شَيءٌ ﴾ ولو كانت غير زائدة أدى إلى إثبات مثل لله تعالى، لأنها حينئذ تفيد نفي الشيء عن مثله، لا عنه[٣] ، وقيل : و" المِثْلُ " إما لصحة سلب الشيء عن المعدوم ، أو لأن " المِثْلَ " بمعنى : " المَثَل " كـ" الشِّبْه " و" الشَّبَه " ، و" المَثَل " : الصِّفَةُ ، كقوله[٤] تعالى : ﴿ مَثَل الجنَّة التي وُعِد المُتَّقُون ﴾ أي : لَيْسَ كَصِفَتِه شَيْءٌ ، أو لأن المراد بـ" مثل الشيء " : نفسه ، / كقولهم[٥] : " مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كَذَا " ؛ أي : أنت لا تفعله ، ويحتمل هذا كون المراد أن مثلك إذا لم يفعله فأنت أولى أن لا تفعله ، فيكون الكلام على حقيقة المماثلة .

٥١/م

وإذا كانت اسماً[٦] صح دخول حرف الجر عليها ، كقول الشاعر[٧] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٨٣ ، ٤ / ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٢ .

(٢) سورة الشورى : من الآية : ١١ .

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٩٥ : « هذه الكاف مؤكدة ، والمعنى : ليس مثلَه شيءٌ ، ولا يجوز أن يقال : المعنى مثله شيءٌ ؛ لأنّ من قال هذا فقد أثبت المثل لله، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً ».
وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٩١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٧٩ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ٣٥ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٣ / ٤٦٢ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥١٠ .

(٦) ذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسماً إلا في الضرورة ، وذهب الأخفش إلى أنها تكون اسماً في الاختيار .
ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٠ ، والمساعد : ٢ / ٢٧٧ .

(٧) هو العجاج ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٣٢٨ ، وينظر : أسرار العربية : ٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨ ، وهمع الهوامع : ٢/ ٣١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٦٦ . وقبله :

ولا تَلُمْني اليومَ يا ابن عمّي
عند أبي الصهباء أقصى همّي
بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمِّ
يضحكن ....

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمِّ

أي : عَنْ ثَغْرٍ مِثْلِ البَرَدِ ، فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه ، والمُنْهَمّ : [الذَّائِب] ، ومثله قول خِطَام المُجَاشعي(١) :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ

غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ

وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنَ

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

و" الآي " : جمع " آية " ، وهي العلامة ، و" الحُطَام " : ما تَكَسَّر من اليَبْسِ ، و" كِنْفَيْن " : أي ذو كِنْفَيْن ، فحذف المضاف ، وهما تثنية " كِنْف " ، وهو في الأصل وعاء يكون فيه أداة الراعي ، وبتصغيره جاء الحديث(٢) : « كُنَيْف مُلِيءَ عِلْماً » ، ثم سمي كل وعاء كنفاً توسعاً ، يصفهما بالقلة ، و" الجَاذِل " : المنتصب مكانه لا يبرح ، و" الصَّالِيَات " : الأثافي المُسَوَّدات من النار ، واحدها [أُثْفِيَّة](٣) ،

---

(١) هو خطام بن نصر ، ويقال : بشر بن نصر بن رياح المجاشعي الدارمي التميميّ . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٨ . والأبيات تنسب إليه ، وتنسب إلى هميان بن قحافة ، ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٨ ، والمحتسب : ١ / ١٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ /٤٢ ، وضرائر الشعر : ٣٠٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨١ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٣ ، وشرح شوهد شرح الشافية : ٦٠ .

(٢) وهو قول عمر – رضي الله عنه – في عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – ، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤ / ٢٠٥ .

(٣) في الأصل : " ثفيّة " ، تحريف .

ووزنها إما " أُفْعِيلَة " بزيادة الهمزة لسقوطها في قولهم : " ثَفَّيْتُ القِدْرَ " ، فـ" يُؤَثْفَيْن " على هذا [يُؤَفْعَلْنَ][1] مثل[2] :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وإما " فُعْلِيَّة " بأصالة الهمزة ، فوزن " يُؤَثْفَيْن " : " يُفَعْلَيْن "[3] ، فـ" الكاف " الأولى حرف جر ، والثانية اسم بمعنى : " مثل "[4] ، ولا يجوز عكسه ؛ لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف يشبه المضاف لفظاً ؛ وهو عديم النظير .

وقد جاءت " الكاف " للتعليل في قوله[5] تعالى : ﴿ واذكُرُوه كمَا هَدَاكم ﴾ أي : لهدايته إيَّاكم ، وحكى سيبويه[6] : " كَمَا أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ ا للهُ عَنْهُ " ، أي : لأَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ .

وهي مختصة بالدخول على الظاهر كما تقدم ذكره[7] في " حَتَّى " ، ولا تدخل

---

(١) في الأصل : " يفعلين " ، تحريف .

(٢) نسبه الأزهري في شرح التصريح : ٢ / ٣٩٦ إلى أبي حيّان الفقعسي . وينظر : المنصف : ١ / ١٩٢ ، والخصائص : ١ / ١٤٤ ، والإنصاف : ١ / ١١ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٦ .

(٣) القضية مشهورة في كتب اللغة ، ينظر : المنصف : ١ / ٣٧ ، ١٩٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٦ .

(٤) وقيل : إن الكافين حرفان أُكد أولهما بثانيهما ، وقيل : إنّ الكافين اسمان أُكّد أولهما بثانيهما أيضاً . ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٨١ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٥ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٩٨ .

(٦) الكتاب : ٣ / ١٤٠ ، قال : " وسألته عن قوله : " كَمَا أَنَّهُ لا يَعْلَمُ ذلك فَتَجَاوَزَ ا للهُ عنه ، وهذا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هَهُنَا " ؛ فزعم أنّ العاملة في " أنَّ " الكافُ ، و" ما " لَغْوٌ ؛ إلا أن " ما " لا تُحذَف من هاهنا كراهِيَةَ أَنْ يَجيءَ لفظُها مثل لفظ " كأنّ " " ، ولم يذكر سيبويه أنها تجيءُ للتعليل . ونُسِب إلى الأخفش، ومِمَّن تَبِعَه ابن بَرْهان وابن مالك . ينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١٢٨ ، والتسهيل : ١٤٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧١٤ ، والجنى الداني : ٨٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٨١ .

(٧) تنظر الصفحة : ٢٧٤ .

على المضمر إلا في ضرورة الشعر ، كقوله[١] :

فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ

كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلاَ

يَصِف حِمَارَ وَحْش وأُتُناً ، و" الحَظْلُ " : المَنْعُ ، وقول الآخر[٢] :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِيْنَكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِيْنَنَا

فَلَوْلاَ الْمُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلاَ الْبَلاَءُ لَكَانُوا كَنَا

وأما " اللام " : فلا تخلو من أن تدخل على من يُوصف بالمِلْك أو على ما لا يوصف به ، فإن دخلت على الأول كانت للتمليك نحو : " المَالُ لِزَيْدٍ " ، وهو معنى التمثيل بقوله : " المَالُ لِلمَلِيكِ " .

وإن دخلت على الثاني كانت للاختصاص الذي عَبَّر عنه بالتخصيص نحو : " السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ " ، وهي غير مُنْفَكَّةٍ عن معنى الاختصاص ؛ لأن كلَّ مالكٍ مُخْتَصٌّ ، ولعموم الاختصاص جاز أن يعبر بها عنه وحده مع صحة من دخلت عليه بالملك كما في قوله[٣] تعالى : ﴿ فَسُحْقاً لأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ .

وتجيء للتعدية وتنقسم فيها إلى ما يجوز حذفها نحو : " نَصَحْتُ لِزَيْدٍ وزَيْداً ، وعَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ لِزَيْدٍ وزَيْداً " ، وإلى ما لا يجوز نحو : " مَا أَضْرَبَكَ لِزَيْدٍ ، وأَنَا أَضْرَبُ مِنْكَ لِعَمْرٍو " ؛ لأن كل واحد من فعل التعجب و" أَفْعَل " / التفضيل لا يتعدى بنفسه . ٥١/ب

(١) هو رؤبة ، والبيتان في ديوانه : ١٢٨ ، وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٨٤ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٧٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٩٥ .

(٢) هو أبو محمد اليزيدي اللغويّ النحويّ ، كما في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧١١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٩٧ .

(٣) سورة الملك : من الآية : ١١ .

وتجيء زائدة كقوله[1] تعالى : ﴿ قُلْ عسَى أن يكُون رَدِفَ لكُم بعض الذي تستعجلون ﴾ أيّ : ردفكم[2] ، وقول الشاعر[3] :

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَخَيَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

زاد اللام وقدر " أن " بعدها ، أي : نِسْيَان ذِكْرِها ، وعلى طريقته قوله[4] تعالى : ﴿ إنَّمَا يُرِيد ا لله لِيُذهبَ عنكم الرِّجسَ أهلَ البَيْتِ ﴾ .

وبمعنى " على " كقوله[5] تعالى : ﴿ فلمَّا أَسْلَما وتلَّه للجَبِين ﴾، وقوله[6] تعالى : ﴿ يَخِرُّون للأَذْقَان ﴾ .

وبمعنى " بعد " كقوله[7] : « صُومُوا لِرُؤْيَتِه وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِه » ، وقيل في التي بمعنى " على ، وبعد " : إنهما للاختصاص .

وبمعنى " عَنْ " مع القول كقوله[8] تعالى : ﴿ وقَالَ الذينَ كَفَرُوا للذين آمَنُوا لو

---

(١) سورة النمل : الآية : ٧٢ .

(٢) ذهب المبرد إلى زيادتها في الآية ، وقال ابن هشام : " وليس منه : ﴿ ردف لكم ﴾ خلافاً للمبرد ومن وافَقَه ، بل ضُمِّن " ردف " معنى " اقترب " " . ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١٥ .

(٣) هو كثيِّر ، والبيت في ديوانه : ١٠٨ ، وينظر : الكامل : ٢ / ١٠٠٠ ، وأمالي القالي : ٣ / ١١٩ ، والمحتسب : ٢ / ٣٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١٢٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١٦ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٠٨ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٣٢٩ .

(٤) سورة الأحزاب : آية : ٣٣ .

(٥) سورة الصافات : من الآية : ١٠٣ .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ١٠٧ .

(٧) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٦٣٠ كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا » .

(٨) سورة الأحقاف : من الآية : ١١ .

كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾ إذ لو خاطبهم بذلك لقالوا : " مَا سَبَقْتُونَا إِلَيه " ، وقيل : خاطبوا بعض الذين آمنوا ، وقال " سَبَقُونَا " عن البعض الآخر ، فهي للتعدية[1] .

وبمعنى " إلى " كقوله[2] تعالى : ﴿ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ .

وتكسر[3] مع الظاهر تشبيهاً بعملها ، وتفتح مع المضمر غير " الياء " ، استثقالاً للخروج من كسر إلى ضم لو كسرت في مثل : " لَهُ " ، وحمل عليه " لَكَ " ؛ لأنه منه ، أو لأنه لما بطل عملها وفات قصد المجانسة اختيرت لها الحركة الخفيفة .

* * *

والبَاءُ لِلإِلْصَاقِ قَدْ تُزَادُ — كَمَا تُزَادُ مِنْ فَلاَ تُرَادُ
شَاهِدُهُ كَفَى بِهِ شَهِيدَا — وَمَا بِهِ مِنْ أَحَدٍ مِنْ زَيْدَا

للباء عدة معان ، يجمعها كلها الإلصاق ، فلا تنفك عنه في جميع معانيها[4] ، وقد تستعمل دالة عليه مجرداً عن بقية المعاني كقوله[5] تعالى : ﴿ وأقسَمُوا با لله جَهْد أيمَانِهم ﴾ ، ومعنى الإلصاق فيها : إضافته إليه مثل : " خُضْتُ المَاءَ بِرِجْلِي " .

ومن معانيها السببية كقوله[6] تعالى : ﴿ فبظُلْمٍ من الذينَ هَادوا حرَّمنا عليهم طيِّبَات أُحلَّت لهم ﴾ .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٤٤٠ ، والبحر المحيط : ٨ / ٥٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١٣ .

(٢) سورة الرعد : من الآية : ٢ ، وفاطر : من الآية : ١٣ ، والزمر : من الآية : ٥ .

(٣) وتفتح مع الظاهر المستغاث المباشر لـ" يا " نحو : " يا لله " . ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٠٨ .

(٤) وبه اكتفى سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢١٧ ، قال : « ... فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله » ، وأوصل ابن هشام معانيها في مغني اللبيب : ١ / ١٠١ إلى أربعة عشر معنًى ، وقال : « أولها الإلصاق ، قيل : وهو معنًى لا يفارقها » .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٠٩ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١٦٠ .

والاستعانة كقولك : " كَتَبْتُ بالقَلَمِ " ، وقوله(١) : ﴿ وتَواصَوا بالحقِّ وتواصَوا بالصبرِ ﴾ .

والمصاحبة كقولك : " اشْتَرِ الفَرَسَ بِسَرْجِهِ ولِجَامِهِ " ، وقوله(٢) : ﴿ تَنبُتُ بالدُّهن ﴾ .

والبدلية كبيت الحماسة(٣) :

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ [قَوْماً] إذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

أي : بدلهم .

والظرفية كقوله(٤) تعالى : ﴿ وإنَّكم لتمرُّون عليهم مُصبِحِين ، وباللَّيل ﴾ .

والابتداء مثل " مِنْ " كقوله(٥) تعالى : ﴿ عَيناً يشرَب بها المقرَّبُون ﴾ ، وقول عنترة(٦) :

---

(١) سورة العصر : من الآية : ٣ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ٢٠ .

(٣) ١ / ٥٨ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٢٤ . والشاعر : قُرَيْط بن أُنَيفْ ، من بلعنبر بن تميم . يذكر قومه حينما استنجدهم فلم ينجدوه ، ويفخر بنجدة بني مازن له في قوله :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلِي   بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بن شَيْبَانَا

ومازن هذا ؛ هو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، أخو العنبر بن عمرو بن تميم .

والبيت في : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٠١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٩٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٤ ، والمساعد : ١ / ٤٨٧ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ٣٠٢ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٤١ . وجاء في الأصل : " قومٌ " مضبوطة بالشكل ، وهو خطأ .

(٤) سورة الصافات : الآية : ١٣٧ ، وجزء من الآية : ١٣٨ .

(٥) سورة المطففين : الآية : ٢٨ ، وقيل إن " يَشْرَب " ضُمِّنَ معنى " يَرْوَى " ، وقال الزمخشري : « يشرب عباد الله بها الخمرَ ، كما تقول : شربتُ الماءَ بالعسل » . ينظر : الكشاف : ٤ / ١٩٦ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٤٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٥ .

(٦) البيت في ديوانه : ٢٠١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٢٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٥ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ٢٩٥ ، وجنى الجنتين : ٤٨ . وقوله : شربت يعني ناقته التي ذكرها بقوله :

=

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

أي : مِنْ مَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ .

والمقابلة نحو : " بِعْتُ هَذا بِهَذا " ، ومنه : ﴿ اشتَرُوا الضَّلَالَة بالهُدَى ﴾(١) .

والتعدية كقوله(٢) تعالى : ﴿ ولو شَاءَ اللهُ لذهَبَ بسَمْعِهِم وأبْصَارِهم ﴾ .

وبمعنى " عَنْ " كقوله(٣) تعالى : ﴿ ويَوم تشقَّقُ السماءُ بالغَمَام ﴾ و ﴿ سأَلَ سائلٌ بعذابٍ واقع ﴾(٤) .

والتبعيض عند ابن كيسان(٥) كقوله(٦) تعالى : ﴿ وامسَحُوا برءُوسِكم ﴾ .

= هل تُبْلِغَنّي دَارَها شَدَنِيَّةٌ لُعِنَت بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ مُصَرَّمِ

والدُّحْرُضان : تثنية دُحْرُض ؛ بضم أوله وإسكان ثانيه وضمّ الرّاء المهملة بعدها ضاد معجمة . وهما ماءان لبني تميم ، يقال لأحدهما : دحرض ، وللآخر : وَشِيع ؛ فلمّا جمعهما غلّب أحدُ الاسمين . وقد ذكرهما البعيث المجاشعي بقوله :

شَدَدْتُ لَهَا حَبْلاً إِلَى أَوْثَقِ العُرَا وَلَوْ كَانَ دُونِي دُحْرُضٌ ووَشِيعُ

ينظر : معجم ما استعجم : ٢ / ٥٤٤ ، ومعجم البلدان : ٢ / ٤٤٤ . وقال ابن بليهد في صحيح الأخبار : ١ / ٢١٩ : " الدُّحرضان : ماءان لبني تميم أحدهما يقال له اليوم : حرض إلى هذا العهد ؛ وهو واقعٌ في طريق الأحساء للسائر من الخرج ، والثاني : وسيع ؛ وهو ماء واقع في شرقي العرمة ممّا يلي مطلع الشمس على طريق الأحساء ، وكان بنو تميم في الجاهلية يسكنون تلك الناحية ، وفي لغتهم كشكشة بإبدال السّين شيناً ؛ فتُسَمّي ذلك المنهلَ وشيعاً ، وقد غلّب القوم اسم " دُحْرُض " على " وَشِيع " فقالوا : الدُّحْرُضَيْن " . وقوله : زوراء : مائلة ، والدّيْلم : ماءٌ لبني عبس .

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٠ .

(٣) سورة الفرقان : من الآية : ٢٥ .

(٤) سورة المعارج : الآية : ١ .

(٥) روى عنه الجوهري في الصحاح : (لثم) قول الشاعر :

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ

والبيت يستشهد به النحاة على مجيء " الباء " للتبعيض ، وهو رأي الأصمعي والفارسي والقُتَبي وابن مالك والكوفيين . ينظر : أدب الكاتب : ٤٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٩٧ ، والجنى الداني : ٤٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٥ .

(٦) سورة المائدة : من الآية : ٦ .

وتجيء زائدة قياساً في النفي والاستفهام كقوله[١] تعالى : ﴿ وما ربك بغافل عما يعملون ﴾ و" هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ " ، وسماعاً في المرفوع / والمنصوب والمجرور . ٥٢/م

أما المرفوع ففي الفاعل كقوله[٢] تعالى : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ وقول امرئ القيس[٣] :

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ   بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

والمبتدأ مثل : " بِحَسْبِكَ زَيْدٌ " ، والخبر كقوله[٤] تعالى : ﴿ جَزاء سيئة بمثلها ﴾ .

وأما في المنصوب ففي المفعول كقوله[٥] تعالى : ﴿ ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهلُكة ﴾ ، وقوله[٦] تعالى : ﴿ وهُزِّي إليك بجِذْع النَّخْلَة ﴾ ، وقول الشاعر[٧] :

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٢ .

(٢) سورة الرعد : من الآية : ٤٣ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٩٢ ، وشرح القصائد السبع : ٤٥٩ . وينظر : الخصائص : ١ / ٢٣٥ ، والمنصف : ١ / ٨٤ ، والإنصاف : ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٣ ، وضرائر الشعر : ٦٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٢٤ . وقوله : أتاها : يعني محبوبته ، وتملك : يقال إنها جدّة امرئ القيس لأمّه ؛ على الأرجح ، وبَيْقَر : ترك الخمر ، ويقال : بَيْقَرَ الرَّجُلُ : إذا أعْيَا .

(٤) سورة يونس : من الآية : ٢٧ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٩٥ .

(٦) سورة مريم : من الآية : ٢٥ .

(٧) ينسب إلى الراعي النميري ، وهو في ديوانه : ١٢٢ ، وصدره :

هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ

وينسب إلى القتّال الكلابي ، وهو في ديوانه : ٥٣ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٤ ، والمعاني الكبير : ٢ / ١١٣٨ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٣٠١ ، والمرتجل : ٣٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٠٧ .

وقوله : أحمرة : جمع حمار ، وقد صُحِّفت في بعض المصادر إلى " أخمرة " . والمحاجر : ما يقع عليه النّقاب من الوجه ، ووصفهن بأنهن إماء ؛ وخصّ المحاجر دون الوجه والبدن كلّه لأنّه أوّل ما يُرى .

سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وأمَّا في المجرور فكقول الشاعر[١] :

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ   أَصَعَّدَ فِي جَوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

وهو قليل ، وقد تقدم الكلام على زيادة " من "[٢] .

* * *

وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمُنَكَّرِ   كَرُبَّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلاً قُرِي

وَبَعْدَ وَصْفِ الاسْمِ يَأْتِي مُظْهَرَا   عَامِلُ رُبَّ أَوْ يَكُونُ مُضْمَرَا

وَرُبَّ إِنْ كُفَّتْ بِمَا كَرُبَّمَا   صَارَتْ كَمِثْلِ إِنَّمَا وَقَلَّمَا

فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالاسْمُ بَعْدَهَا   وَأَضْمَرُوا فِي الشِّعْرِ رُبَّ وَحْدَهَا

وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي   كَقَوْلِهِ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ

" رُبَّ " : حرف جر ، ودليل الحرفية أنها لا بُدَّ لها من عامل ملفوظٍ به أو مقدَّرٍ يعمَلُ فيها مع مجروره كسائر حروف الجر ، وذهب الكوفيون[٣] والأخفش[٤] إلى أنها

---

(١) هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود التميمي ، المعروف بأعشى نهشل ، شاعر جاهلي . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٤٧ ، والشعر والشعراء : ١ / ٢٥٥ .

والبيت في ديوانه : ٢١ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٢١ ، وسر صناعة الإعراب : ١٣٦/١ ، وضرائر الشعر : ٧٠ ، ٣٠٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٣٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٢٧ .

(٢) تنظر الصفحة : ٢٨٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٨٣٢ ، والبسيط : ٢ / ٨٦٠ ، والجنى الداني : ٤٣٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٥ .

(٤) الأخفش في أحد قوليه ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٤٩ ، والجنى الداني : ٤٣٩ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٤ .

اسم ، واستدلوا بقول الشاعر[(١)] :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً وَلَكِنْ رُبَّ قَتْلٍ عَارُ

قالوا : فـ" رُبَّ " مبتدأة ، و" عَارٌ " خبره ، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً .

وأجيب : بأن " عاراً " خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة لـ" قتل " قائمة مقام العامل ، ووافق الجرمي[(٢)] على الحرفية إلا أنه قال : لا تحتاج إلى عامل لمضارعتها لحروف النفي[(٣)] ، وهي لا تحتاج إلى العامل ، وهذا ضعيف ؛ لأن مضارعتها لحروف النفي مع كونها حرف جر لا يقتضي إخراجها عن أحكام حروف الجر ، وإنما يقتضي إعطاءها حكم حروف النفي في وجوب التصدر ، ويجامعه نون التوكيد .

ومعناها التقليل ، وقد تستعمل للتكثير مجازاً وهو من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اتكالاً على أن المخاطب معه من القرائن ما إذا تأمّله عَلِم من حال المتكلم به تَكَرُّرَ الفِعْل منه[(٤)] ، وذلك كقول امرئ القيس[(٥)] :

---

(١) هو ثابت قطنة العتكي ، من شعراء خراسان وفرسانهم ، ذهبت عينه وكان يحشوها بقطنة ؛ فسمّي ثابت قطنة . أخباره في الشعر والشعراء : ٢ / ٦٣٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٧٧ .

والبيت من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب ، وهي في شعره : ٤٩ ، وشعر الخوارج : ٢٣١ .

والبيت في : المقتضب : ٣ / ٦٦ ، وضرائر الشعر : ١٧٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ١١٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٧٦ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ٢٥ .

(٣) قال ابن القواس في شرحه : ١ / ٤٠٣ : " ... يلزم تقدّمها على الفعل الذي تتعلّق به نحو : رُبَّ رجلٍ لقيتُه ؛ لأن معناه إنشاء التعليل ، وهو يقارب النفي الذي له صدر الكلام ؛ ولأنها نقيضة كم ، فحُملتْ عليها في التصدّر ، كما حُملت تلك عليها في البناء " . وقد قرنها سيبويه بـ كم في الكتاب : ٢ / ١٥٦ ، وانظر توضيح ذلك بعد قليل .

(٤) وذلك كقوله تعالى : سورة الحجر : آية : ٢ : ﴿ رُبَما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ ، وكقول امرئ القيس الذي سيأتي ؛ فالآية مسوقة للتخويف ، والبيت مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحداً منهما التقليل . وقد اختلف النحاة في إفادتها التقليل أو التكثير ؛ فمنهم من يرى أنها للتقليل ، والتكثير نادر كما قال المؤلف هنا ، ومنهم من يرى أنها للتكثير ، والتقليل نادر ، ومنهم من يرى أنّ القرائن هي التي تُحدّد ذلك .

ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٣٨ ، والجنى الداني : ٤٤٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٥ .

(٥) ديوانه : ٢٩ ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٥ ، وشرح أبياته : ٣ / ١٦١ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨ . ويروى : " فيا ربّ " .

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تِمْثَالِ

كما أن " قد " مع المضارع للتقليل ، وتستعمل للتكثير على هذا النحو كقوله[١]:

٥٢/ب أَخُو ثِقَةٍ لاَ تُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ ولَكنّه قَدْ يُهْلِكُ المَالَ نَائِلُهُ/

وتمتاز " رب " عن بقية حروف الجر بخمسة أشياء وهي : وجوب تصدرها لتضمنها معنى الإنشاء فيما دلت عليه من تقليل أو تكثير فيلزم تعدية متعلقها - وإن كان متعدياً بنفسه - بحرف الجر لضعفه بوجوب تأخره نحو : " رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ " .

[ومضيّ][٢] معداها لأنها لتقليل تحقق .

وتنكير مجرورها ولو كان ضميراً ؛ لأن إفادتها للتقليل على جهة الشياع[٣] ، والنكرة تفيد ذلك ، وأما نحو : رب شاة وسخلتها بدرهم ، فإنما جاز لأنه تابع غير مباشر ، وهم يغتفرون ذلك كما اغتفروا في مثل[٤] :

الوَاهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

---

(١) هو زهير بن أبي سُلْمى ، والبيت في شرح شعره : ١١٣ ، وينظر : خزانة الأدب : ٥ / ٥٣ . والذي في شعره : " أخي " بالجرِّ ؛ لأنّه صفة لـ" كريم " في قوله قبله :

فأعْرَضْنَ مِنْهُ عَنْ كَرِيمٍ مُرَزَّإٍ جَمُوعٍ عَلَى الأَمْرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهْ

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٠٤ .

(٣) في الأصل : " معنى " ، والتصحيح عن مغني اللبيب : ١ / ١٣٦ ، وغيره من المصادر ، ومضيّ معدّاها هو الأكثر ، ويأتي مستقبلاً وحالاً . ينظر : التسهيل : ١٤٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٧ .

(٤) صدر بيتٍ للأعشى ، وعجزه :

عُوذاً تُزَجِّي بينها أطفالها

والبيت في ديوانه : ٢٩ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٣ ، والمقتضب : ٤ / ١٦٣ . وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٤٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٥٦ . وقوله : " الهجان " أي الكرام ، و " العوذ " : الحديثة النتاج ، والتزجية : السَّوق ، والشاعر يمدح قيس بن معدي كرب . ويستشهد النّحاة بالبيت على إضافة اسم الفاعل المُحَلّى بأل .

ووصفه على المختار ؛ لأن وصفها لتقليل نوع من جنس ، والصفة تخرج الموصوف من جنس إلى نوع[١] .

وبعد ذلك العامل ، وحذفه وجوباً عند القوم لسد الصفة مسده[٢] ، وكثيراً عند قوم[٣] ، كما حذف متعلق الباء في " بسم الله " ، فقول الأعشى[٤] :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْ ... مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

" هرقته " و" من معشر " فيه صفتان لـ" رفد وأسرى "[٥] ، والعامل محذوف تقديره : " حصل ، أو تحقق " .

والضمير الذي تدخل عليه في مثل قوله[٦] :

وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ ... وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

نكرة مبهم يرى به من غير قصد إلى مضمر له ، ويجب تمييزه كما يميز العدد المبهم مفرداً في الأحوال كلها ، خلافاً للكوفيين[٧] في وجوب مطابقة التمييز ، وهو

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٠٣ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٢٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٠٣ ، قال ابن القواس : « مجرورها يلزم وصفه إذا كان ظاهراً على الأصح ؛ لأنه أبلغ في التقليل ؛ إذ يصيّرها الوصف نوعاً من جنس ؛ لأنّ النكرة الموصوفة أخصّ من مطلق النكرة » .
وقيل : إنّ الصفة عوضٌ عن العامل المحذوف ، كما يأتي .

(٢) منهم ابن أبي الربيع في البسيط : ٢ / ٨٦٤ ، وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٢٨ .

(٣) منهم الفارسي ، وتبعه الجزولي . ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٥١ - ٢٥٢ ، والمقدمة الجزولية : ١٢٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٨ .

(٤) البيت في ديوانه : ١٣ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٨ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٥٩ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٠٣ .

(٦) البيت غير منسوب في شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٤٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٩٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٧ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٢٥٧ . والشاعر يصف حائطاً قد ضَعُف وهَمَّ بالسقوط .

(٧) قال ابن السراج في الأصول : ١ / ٤٢٢ : « وحكى الكوفيون : رُبَّه رجلاً قد رأيت ، ورُبَّهما رجلين ، ورُبَّهم رجالاً ، وربَّه رجالاً ، ورُبَّهنّ نساءً ، ورُبَّه نساءً » .

عند البصريين[١] ضعيف ؛ لأن المطابقة في الضمير إنما تكون للمرجوع إليه لا لغيره . والعامل في التمييز " رب " ؛ لقيامها مقام " أقلل " ، وقيل : الضمير لجريه مجرى العدد بإبهامه ، وقال الأخفش[٢] : هو نصب على الحال ، والمعنى : أقلله في حال كونه كذا .

ويتصل بها " ما " الكافة فتهيئها للدخول على الأفعال ، وإليه أشار بقوله :

صَارَتْ كَمِثْلِ إِنَّمَا وَقَلَّمَا

ويحتمل كون " ما " في " قَلَّمَا " مصدرية فيُقَدَّر " قَلَّمَا قَامَ زَيْدٌ " بـ" قَلَّ قِيَامُ زَيْدٌ " ، فإن قيل : وَصَلَها بالجملة الاسمية في قوله[٣] :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَقَلَّما ... وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

يمنع كونها مصدرية ؛ لأن " ما " المصدرية لا توصل إلا بالفعل ، إلا نائبة عن ظرف الزمان كقوله[٤] :

وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ ... وَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبُ

إلا قليلاً كقول الآخر[٥] :

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٤٧ ، والمساعد : ٢/٢٩١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٧٨ .

(٣) أكثر المصادر على أنّه للمرّار الفقعسي ، والبيت في ديوانه (شعراء أمويون) : ٢ / ٤٨٠ ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٥٨ ، وهو من شواهد الكتاب : ٣ / ١١٥ ، وينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٢ ، والمنصف : ١ / ١٩١ ، والإنصاف : ١ / ١٤٤ ، وضرائر الشعر : ٢٠٢ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ٢٤٦ .

(٤) البيت غير منسوب في شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٥ .

(٥) البيت يُنسب إلى الكميت ، وليس في شعره ، وهو في : شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٥ ، والمساعد : ١ / ١٧٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨١ .

أَحْلاَمُكُمْ لِسقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

قيل : هي في ذلك زائدة ، وبه يتبين أن " ما " في " قَلَّمَا " يجوز كونها كافة ، ومصدرية ، وزائدة[1] ، وعلى هذا فلا يصح تنظير " رُبَّمَا " بـ" قَلَّمَا " من كل وجه ؛ لتخلف المصدرية دون الكف والزيادة على ما سيأتي ، وكذلك التنظير بـ" إِنَّمَا " لأنها إنما تكون مثلها في الكف لا في الزيادة ؛ لأن " مَا " في " إِنَّمَا " لا تكون زائدة، وقد ظهر بذلك أنها ناقصة عن " قَلَّمَا " بوجه ، وزائدة على " إِنَّمَا " بوجه .

وتفيد " رُبَّ " المكفوفة بـ" ما " التقليل في نسبة محققة ، فلذلك يجوز : " رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ " دون[2] " رُبَّمَا يَقُوْمُ " ، وأما قوله[3] تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الذين كَفَرُوا / لو كانُوا مُسلِمين ﴾ فلوروده في إخبار الله تعالى الذي بمنزلة الواقع المقطوع[4] به ، وسواء كانت النسبة في جملة فعلية كما مثلنا ، أو اسمية كقوله[5] : ٥٣/ب

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيْهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

---

(١) يجوز أن تكون " ما " كافة في قول الشاعر : " وقلّما وصالٌ ... " ؛ والتقدير : وقلّما يدوم وصالٌ ، فيُقدّر الفعل بعدها ، و " يدوم " المذكور مفسّر للمحذوف ، ويجوز أن تكون زائدة و " وصالٌ " مرتفعٌ بـ" قَلَّ " ، ويجوز أن تكون مصدريّة ؛ والتقدير : قَلَّ دوام الوصال .

(٢) وذلك لإمكانية تقليل الماضي ، وعدم إمكانية تقليل المضارع ، وتقدّم قريباً إشارة المؤلف إلى ذلك .

(٣) سورة الحجر : من الآية : ٢ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٨ / ٢٧٩ .

(٥) هو أبو دؤاد الإيادي ، والبيت في ديوانه : ٣١٦ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٩ ، ورصف المباني : ١٩٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٦ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ١٩٨ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٨٦ . والمُؤَبَّل : مأخوذٌ من : أَبَّلَ الرجلُ ، أي : اتَّخذ إبِلاً ، والعناجيج : جيادُ الخيل ، واحدها عُنْجوج .

وقال ابن هشام في المغني : " وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً ، وإن " ما " في البيت نكرة موصوفة ، و" الجامل " : خبر لـ" هو " محذوفاً ، والجملة صفةٌ لما " .

وظاهر كلام المؤلف أنّ " ربما " في البيت للتقليل ، لأنّه ذكر التكثير بعد قليل ، وهي هنا للتكثير لأنّ الشاعر في موقف فخر ، ويصف قومه بأنهم ذوو يَسَارٍ .

وقد تكون " ما " معها زائدة أيضاً فيبقى عملها وإفادتها التقليل في المفرد ، كقوله[1] :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

أي : نواحي بصرى[2] ، وقد تأتي مع " ما " للتكثير كقوله[3] :

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا   أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وُفُودُ

[وقوله] :

[و] أَضْمَرُوا فِي الشِّعْرِ [رُبَّ] وَحْدَهَا

يريد بغير " ما " ، لا وحدها دون بقية حروف الجر ؛ لأنه قد جاء إضمارها وإن كان قليلاً ، فمن ذلك إضمار " الباء " في قول رؤبة[4] : " خيرٍ " ؛ إذ قيل له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ وفي قول الآخر :

وَقَالُوا كَيْفَ أَنْتَ فَقُلْتُ خَيْرٍ   تُقَضَّى حَاجَةٌ وَتَفُوتُ حَاجُ

(١) هو عديّ بن الرعلاء الغساني ، شاعرٌ جاهليّ ، والرعلاء : اسم أمّه ، اشتهر بها . أخباره في : معجم الشعراء : ٢٥٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٨٦ . والبيت من قصيدة أصمعية ، انظر الأصمعيات : ٥ ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٨ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ١٩٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٨٢ . ويروى : « دون بُصْرى » .

(٢) بُصْرَى : في أرض الشام ، قُرب دمشق ، كان يقوم فيها سوق للجاهلية (معجم البلدان : ١ / ٤٤١)، وإنّما صحَّ إضافة " بين " إلى " بصرى " لاشتمالها على أماكن متعددة .

(٣) البيت في رثاء يزيد بن هبيرة الفزاري . يُنسَب إلى أبي العطاء السندي ، ويُنسب إلى معن بن زائدة الشيباني . وهو من قصيدة حماسية ، أوردها أبو تمام في حماسته : ١ / ٣٩١ ، وهي في شرح المرزوقي : ٢ / ٨٠٠ . وينظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٧٦٩ ، وأمالي القالي : ١ / ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٥٨ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٧٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٣٩ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٣٢ .

وفي القسم[(١)] ، وإضمار اللام في قولهم[(٢)] : " لَاهِ أَبُوكَ " بمعنى " للهِ أَبُوكَ " .

وإضمارها إمّا مع " الواو " كقوله[(٣)] :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ

وإليه أشار بقوله :

وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي

لأنَّ الواو تدلُّ على " رُبَّ " المحذوفة ، وقد اختُلف فيه : هل الجرُّ بإضمارها أو بالواو نفسها[(٤)] ؟ ومَجيءُ الجَرِّ بعد " الفاء " في قول امرئ القيس[(٥)] :

---

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٩٨ : « ومن العرب من يقول : « اللهِ لأَفْعَلَنَّ » ؛ وذلك أنه أراد حرف الجرّ ، وإيّاهُ نوَى ، فجازَ حيث كَثُر في كلامهم ، وحذفُوه تخفيفاً وهم ينوُونَه » .

(٢) ينظر : المصدر السابق ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٤ ، والأشباه والنظائر : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ .

ومن النحويين من يرى أن المحذوف اللام المعرّفة ولام لفظ الجلالة ، والباقية لام الجرّ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٢ ، من التحقيق .

(٤) ذهب الكوفيّون والمبرّد : إلى أن الواو هي الجارة ، واستدلّوا في افتتاح القصائد بها ، كهذا البيت ، وردّه البصريّون : بجواز العطف على كلام تقدّم ملفوظٍ به لم يُنْقَل ، أو مقدّر حُكِمَ له بحكم المنطوق به . ورُدَّ مذهب الكوفيين والمبرّد أيضاً بأمور : أحدها : أنّها مع ذكر رُبَّ عاطفة باتفاق ، فكذلك مع حذفها . ثانيها : لو كانت الواو عوضاً من رُبّ لما جاز ظهورها معها لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه . ثالثها : أنها لو كانت نائبة عن رُبّ لجامعها واو العطف . رابعها : أنّ رُبَّ تُضمرَ بعد " الفاء " و " بل " ، ولم يقل أحدٌ إنهما حرفا جرّ ؛ فكذلك ينبغي أن يكون مع الواو . وأشار المؤلف إلى هذا بعد قليل .

ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٨ ، والمقتضب : ٢ / ٣١٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٤٣ ، والإنصاف: ١ / ٣٧٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٨٠ .

(٥) البيت في ديوانه : ١٢ ، وشرح القصائد السبع : ٣٩ . وينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٦ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ١٨٥ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٤ .

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِيْ تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وبعد " بل " في قول الآخر[1] :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ

يُقَوِّي الأَوَّلَ ، أو بدون " الواو " كما في قوله[2] :

رَسْــمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِيْ طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وفيها عشر لغات[3] : " رب " بضم الراء وتشديد الباء مع الحركات الثلاث ، وتخفيفها مع الضم والفتح والإسكان ، وفتح الراء والباء معاً والباء مشددة ومخففة ، وبإسكان الباء ، و" رُبَّتْ " بالتاء .

* * *

وَفِــيْ مَــعَ الْخُلْــفُ فَقِيْــلَ ظَــرْفُ وَقِيْــلَ إِنْ أُسْكِنَ فَهْــوَ حَــرْفُ

---

(١) هو رؤبة بن العجاج ، والبيت في ديوانه : ١٥٠ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٠٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٦ . ورواه السيوطي :

بَلْ بلدٍ مِثْلِ العَجَاجِ قَتَمُهْ

وبعده :

لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

(٢) هو جميل بثينة ، والبيت في ديوانه : ١٨٨ ، وأمالي القالي : ١ / ٢٤٦ ، والخصائص : ١ / ٢٨٥ ، واللآليء : ١ / ٥٥٧ ، والإنصاف : ١ / ٣٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٧ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٢٠ .

(٣) أوصلها ابن هشام في المغني : ١ / ١٣٨ إلى ستّ عشرة لغة ، زاد : رُبَّتَ ، ورُبَتْ ، ورُبَتَ ، ورَبَّتْ ، ورَبَّتَ ، ورَبَتْ ، ورَبَتَ ، وزاد أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٣٩ : رُبَّتَا ؛ فصارت سبع عشرة لغة . وقول المؤلف : « رُبَّ بضمّ الراء وتشديد الباء مع الحركات الثلاث » أي : رُبَّ ، ورُبُّ ، ورُبِّ ، وهذه الأخيرة لم يذكرها أحدٌ من النحويين فيما رجعت إليه من المصادر ؛ فإن كانت صحيحة فهي الثامنة عشرة .

وَعَنْ إِذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ وَعَلَى ... مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلا

" مَعَ " : اسم[١] لموضع الاجتماع أو زمن الاجتماع بحسب القرينة ، فـ" جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ " ؛ أي : في موضع جلوسه ، و" خَرَجْتُ مَعَ زَيْدٍ "؛ أي : في زمن خروجه ، ومعناه المصاحبة ، وهو ملازم للظرفية والإضافة مبني[٢] لوضعه وضع الحرف إما على الفتح طلباً للخفة نحو : ﴿ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا ﴾[٣] وإمَّا على السكون ؛ لأنه الأصل كقول الشاعر[٤] :

فَرِيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

---

(١) للنُّحاة في " مع " آراء ثلاثة : أحدُها أنها اسمٌ - كما قال المؤلف هنا - والثاني : أنها حرفٌ دائماً لجمودها ، وهو لزومها وجهاً واحداً في الاستعمال ، ولأنها ثنائية اللفظ ، والثالث : أنها إن تحرَّكت فهي اسمٌ ، وإنْ سَكَنت فهي حرفٌ . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٨٧ ، ومجالس ثعلب : ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٣٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤١٢ ، والجنى الداني : ٣٠٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٣ ، والمساعد : ١ / ٥٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٢٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٧ .

(٢) بناؤها على السكون لغة لقبيلتي ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان ، وغَنْم بن تغلب بن وائل ؛ فيقولون : " ذَهَبْتُ مَعْ أَخِيكَ " و " جِئْتُ مَعْ أَبِيكَ " بالسكون ، فإذا جاء بعدها ساكن كسروها نحو : " مَعِ الْقَوْم " ؛ فيُسَكِّنون قبل الحركة ، ويكسرون قبل السكون .

ينظر : الجنى الداني : ٣٠٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٨ .

(٣) سورة التوبة : من الآية : ٤٠ .

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٨٧ إلى الراعي النميري ، وهو في ديوانه : (المنسوب إليه) : ٣١١ ، بيت مفردٌ ونُسب في كثير من المصادر إلى جرير ، وهو في ديوانه : ١ / ٢٢٥ من قصيدة طويلة . وينظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢ / ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٤٥٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٨ . وقوله : ريشي ؛ الريش : المعاش ، ولماماً أي : يزور وقتاً ويدع أوقاتاً . وفي رواية : " وهواي فيكم " ، وبها يفوت الاستشهاد .

فإذا وليه ساكن نحو : " خَرَجْتُ مَعَ الرَّجُلِ " جاز تحريكه بالفتح طلباً للخفة أو إتباعاً لأوله ، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد يُقطَع عن الإضافة فينصب على الحال كبيت الحماسة[١] :

حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وَشَعْبَاكُمَا مَعَا

٥٣/ب أي : مستقران معاً ، وقد يُجَرُّ / بـ" من " ، حكى الخليل وسيبويه[٢] عن العرب: " جِئْتُ مِنْ مَعِهِ " ، وزعم بعض النحويين[٣] أنها حرف إذا سُلِبَت ، وإليه أشار بقوله :

وَقِيْلَ إِنْ أُسْكِنَ فَهْوَ حَرْفُ

وليس بواضح ؛ لوجود علامات الأسماء فيها من التنوين وحرف الجر والإضافة ، وقرينة الإسكان لا تقتضي الحرفية وإلا لزم الحكم على كثير من الأسماء الموضوعة وضع الحروف المبنية على السكون كـ" إِذْ ، و مَنْ ، و ذَا " بالحرفية ، وإن لم يحكم لزم الترجيح من غير مرجح .

و" عَنْ " : معناها البعد والمجاوزة[٤] إما حقيقة نحو : " رَمَى عَنِ القَوْسِ ، وأَطْعَمَهُ

---

(١) البيت في حماسة أبي تمام : ٢ / ٣ ، وفي شرحها للمرزوقي : ٣ / ١٢١٥ . وهو منسوب إلى الصمّة ابن عبد الله القشيري ، وكذلك أورده الدكتور عبد العزيز الفيصل في شعراء بني قشير : ٢ / ٢٢٤ في قصيدة من ثمانية وخمسين بيتاً ، وقد خرجها تخريجاً حسناً فانظره هناك ، وذكر أن البيت الشاهد ينسب أيضاً إلى يزيد بن الطثريّة ، وإلى مجنون ليلى ، وإلى قيس بن ذَرِيح .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٢٠ .

(٣) هو أبو جعفر النحاس ، قاله في إعراب القرآن : ١ / ١٩١ . وينظر : الجنى الداني : ٣٠٦ ، والمساعد : ١ / ٥٣٦ .

(٤) هو المعنى الذي ذكره البصريون ، وأما المعاني الأخرى التي ذكرها المؤلف لاحقاً فهي للكوفيين ومن وافقهم كالقتبي وابن مالك وزادوا على ما ذكره المؤلف : التعليل ، والبدل ، والظرفية ، والزيادة . ينظر : الجنى الداني : ٢٤٥ - ٢٤٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٨ .

عَنِ الجُوعِ ، وسَقَاهُ عَنِ العَيْمَةِ "[١] ؛ لأنَّه يقذف عنها بالسهم ويبعده ، ويجعل الجوع والعطش متباعدين .

وإمّا مجازاً نحو : " أَخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ " ؛ لأن العلم قائم بالنفس ، فلا ينتقل ، إلا أنه لما تُلُقِّيَ مِنه صَار كأنه مُنْتقل عنه .

وتجيء بمعنى " بَعْدَ " كقوله[٢] تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طبقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾ وقول الشاعر[٣] :

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ

وبمعنى " مِنْ ، والباء " كقوله[٤] تعالى : ﴿ وهُو الذِي يَقْبَلُ التوبةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ إن عُلِّقَت بـ" يَقْبَل " وإلا فهي بمعنى " عَلَى " ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ ومَا يَنطِقُ عنِ الهوى ﴾ .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٦ . وجاء في اللسان : (عيم) : « العَيْمَة : شهوة اللبن ، عام الرجلُ إلى اللّبن يَعَام ويَعِيم عَيْماً وعَيْمَةً : اشتهاه ...... وفي الدعاء على الإنسان : ماله آمَ وعَامَ ؛ فمعنى آم : هلكت امرأته ، وعَامَ : هلكت ماشيتُه فاشتاق إلى اللبن » .

(٢) سورة الانشقاق : الآية : ١٩ .

(٣) هو الحارث بن عُبَاد ، من بكر بن وائل ، قاله في حرب البسوس ، وكان قد تنَحَّى عنها بأهله إلى أن قُتِل ابن أخيه بُجَيْر فيها فخاضها . والبيت في : الأصمعيات : ٥٩ ، والكامل : ٢ / ٧٧٦ ، واللآلي : ٢ / ٧٥٧ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٧٢ ، ويرد في كتب الأمثال ؛ في تفسير قول مهلهل حينما قتل بجيراً : " بُؤْبِشِسْع نَعْل كُلَيب " ينظر : فصل المقال : ٣٠٥ ، والمستقصى : ٢ / ١ ، وقوله : النّعامة : هي فَرَسُه .

(٤) سورة الشورى : من الآية : ٢٥ . وينظر : البحر المحيط : ٧ / ٥١٧ .

(٥) سورة النجم : الآية : ٣ .

وبمعنى " على " كقول[1] الربيع بن ضبع :

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ فُضِّلْتَ فِيْ حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّـانِيْ فَتَخْزُوْنِي

ويدخل عليها حرف الجر ، تقول : " جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِه " ، فتكون اسماً[2] بمعنى : جانب ، لازماً للإضافة ، مبنياً لشبهه بـ" عن " الحرفية لفظاً ومعنىً ، إذ معنى : " جلس عن يمينه " : أنه متراخ عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه[3] ، ولزومها للإضافة لا يُوجب إعراباً ، كما لا يوجبه في " لدن " ، و" كم " الخبرية ، وإنما أَوْجَب إعرابَ " أيّ " لضعف سبب البناء ، وهو شبه الحرف معنى فقط دون لفظ ، وهذه أشبهته معنىً ولفظاً بقيام حروفه فيها ، فلم يُؤَثِّر مع قوّة السبب ، قال قطريّ بن الفجاءة ، من شعراء الحماسة[4] :

---

(١) هذا وهمٌ من المؤلف - رحمه الله - فالبيت لذي الإصبع العَدْوَانِي من نونيته المشهورة ، وهي من المفضليات : ١٦٠ ، وفي الأغاني : ٣ / ١٠٠ ، وفي خزانة الأدب : ٧ / ١٨٤ ، وينظر للشاهد : اللآلىء : ١ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ١٤٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٧٣ . وروايته في المصادر السابقة : « لا أَفْضَلْتَ » . ويستشهد به النحاة أيضاً على أن أصل : « لاه ابنُ عمِّك » لله ابنُ عَمِّك ؛ فحذفت منه لام الجرِّ لكثرة الاستعمال ولام التعريف ، وبقيت اللام الأصليّة .

(٢) وفي لغة بني تميم ، يقولون : " أعجبني عَنْ تفعل " أي : أن تفعل ، وأَشْهَدُ عَنَّ ، في : أشهد أنَّ . ذكر ذلك ابن هشام في المغني : ١ / ١٤٩ .

(٣) هذه عبارة الزمخشري في المفصل : ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وينظر : شرحه لابن يعيش : ٨ / ٤٠ .

(٤) البيت في حماسة أبي تمام : ١ / ٨٧ ، وفي شرحها للمرزوقي : ١ / ١٣٦ ، وهو في شعر الخوارج : ١٧١ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٣٦ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٥٨ . وقوله : دريئة ؛ الدريئة : الحَلْقَة يرمي فيها المتعلّم ويطعن ، والدّرِيَّة - بلا همز وقد رُوي بها البيت - الناقة تُرسَل مع الوحش لتأنس بها ثم يُستَتر بها ويُرمَى الوحش . وبعد البيت قوله :

حتى خَضَبْتُ بِمَا تَحدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

فَلَقَدْ أَرَانِيْ لِلرِّمَاحِ دَرِيْئَةً   مِـنْ عَنْ يَمِيْنِيْ مَرَّةً وَأَمَامِي

وقال آخر(١) :

فَقُلْتُ اجْعَلِيْ ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا   يَمِيْناً وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِكِ

أي : مِنْ جَانِبِ شِمَالِكِ ، وقوله : " مـن عـن يمـين " إشـارة إلى بيـت القُطَـامِي - واسمه عُمَيْر بن شُـيَيْم(٢) ، وهو تصغير " أَشْيَم " تصغير الترخيم ؛ وهـو الـذي لـه شَامَة ، والقُطَامِي - بالضمّ والفتح - لقب(٢) له [لقوله](٣) :

يَصُـــكُّهُنَّ جَانِباً فَجَانِبَا   صَكَّ الْقُطَامِيِّ الْقَطَا الْعَوَارِيَا

والقُطَامي : الصَّقْر ، وهو من القَطَم(٤) ، والقَطَـم : شـدة شـهوة اللحـم وشـهوة الجماع ، يقال للفحل : " قَطِمَ قَطَماً " ، مثل : " فَرِقَ فَرَقاً "- إذا اشتهى الضراب - والبيت هو(٥) :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ   مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قُبَـلُ

و" الحُبَيَّا " : موضع بالشام(٦) لازم للتعريف والتصغير ، فـلا يسـتعمل منكـراً ولا مكبراً ، و" نَظْرَةٌ " / رُفِع ؛ فَاعل " عَلاَ " ، حذفت من فعله التاء ؛ لأنَّ تأنيثه لفظيّ ، ٥٤/ب

(١) هـو ذو الرُّمّـة ، والبيـت في ديوانـه : ٣ / ١٧٤٣ ، وينظـر : الأزمنـة والأمكنـة : ٢ / ٣٢٧ ، وشـرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٠ . والشاعر يخاطب ناقته وأخبرها أنه يريد في مسيره ما بين منحدر النصر للمغيب وبين الفرقدين » وقد رُوي : " مهوى النسر " .

(٢) هو من تَغْلِب . ينظر : الاشتقاق : ٣٣٩ ، والمؤتلـف والمختلـف : ١٦٦ ، ومعجـم الشـعراء : ٢٤٤ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٧٠ ، ويُلَقَّبُ أيضاً بـ" صريع الغواني " .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٢٦ ، وينظر : المنتخب : ٢ / ٧٤٣ ، وأنشد البيت .

(٤) الفعل منه كـ" فَرِحَ " . ينظر : القاموس المحيط : (قطم) .

(٥) ديوانه : ٢٨ ، وينظر : الحلل : ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤١ ، ورصف المباني : ٤٢٩ ، والبحر المحيط : ١ / ١٨٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٤٨٢ .

(٦) ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ٤٢٤ ، وأنشد البيت .

ويروى : " علت بهم " أي : أعْلَتْهُمْ ، و" القُبُل " بفتحتين ، أو ضمتين : النظرة التي لم تَتَعَدَّ بها نظرة(١) ؛ أي : الأولى ، وبعده :

أَلَمْحَةً مِنْ سَنَا بَرْقٍ رَأَى بَصَرِي أَمْ وَجْهَ عَالِيَةَ [اخْتَالَتْ](٢) بِهِ الْكِلَلُ

تُهْدِي لَنَا كُلَّمَا كَانَتْ عَلاَوَتَنَا رِيحَ الْخُزَامَى جَرَى فِيْهَا النَّدَى الخَضِلُ(٣)

و" علاوتنا " : أي : في مكان عال] علينا ؛ فتُعِينُه الريحُ .

و" عَلَى " : للاستعلاء إما حقيقة نحو : " رَكِبْتُ عَلَى الفَرَس "، وقوله(٤) تعالى : ﴿ فإذَا اسْتَوَيتَ أَنتَ ومَنْ معَك علَى الفُلْك ﴾ .

أو مجازاً نحو : " عَلَيْه دَيْنٌ " ، كأنه لما لزمه قد علا عليه ، و" فُلاَنٌ عَلَينا آمِرٌ " ، أي : علا علينا في المنزلة ، وقد لا تفيده لا حقيقة ولا مجازاً نحو : " توكلت على الله " ، وقوله(٥) تعالى : ﴿ وتوكَّل على الحيِّ الذي لا يَمُوت ﴾ ولكنها تكون بمعنى الإسناد والإضافة ؛ أي : أسندت توكلي وأضفته إليه .

وتجيء بمعنى " مع " كقوله(٦) :

إِنِّيْ عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرٍ أَعْرِفُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الْكَتِفُ

---

(١) ينظر : اللسان : (قبل) .

(٢) في الأصل : " احتالت " بالحاء ، ووُضعت علامة الإهمال تحتها ، والذي في المصادر : " اختالت " وهو الصحيح ، ومعنى اختالت : تَبَخْتَرَتْ . وقوله : " الكِلَلُ " : هي السُّتُورُ . وعالية : محبوبته .

(٣) الخَضِلُ ؛ بالضاد المعجمة : كل شيءٍ نَدٍ يُتَرَشَّفُ نداه .

(٤) سورة (المؤمنون) من الآية : ٢٨ .

(٥) سورة الفرقان من الآية : ٥٨ .

(٦) البيت في الأمثال لأبي عبيد : ١٠٠ ، وشرحه (فصل المقال) : ١٤٢ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤٢٢ ، والمستقصى : ٢ / ٤١٣ . يُستشهد به عند شرح المثل : « فلانٌ يَعْلَم من حيثُ تُؤكل الكَتِفُ » ، ولم ينسب إلى قائل مُعَيّن . ويروى : " من حيث " بدل " مِنْ أَيْنَ " .

وبمعنى " عَنْ " كقول الآخر(١) :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وقيل : إنها بمعنى في [في] قوله(٢) تعالى : ﴿ واتَّبعوا ما تَتْلُو الشياطينُ على مُلْك سُلَيمان ﴾ وبمعنى " اللام " في قول الشاعر(٣) :

رَعَتْهُ أَشْهُراً وَخَلاَ عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيْهَا وَاسْتَغَارَا

وبمعنى " مِنْ " و" عِنْد " في قوله(٤) تعالى : ﴿ كانَ علَى ربِّك حَتماً مَقضِيّاً ﴾ وقوله(٥) تعالى : ﴿ ولَهم عليَّ ذنب ﴾ .

ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً بمعنى [فوق] لازماً للإضافة مبنياً كما ذكر في [عَنْ] ، ولذلك تقلب ألفه ياء في الإضافة إلى الضَّمير كالحرفية ، فرقاً بينه وبين المُعْرب نحو : " عَصَاهُ " ، وذلك كقول مزاحم بن الحارث العقيليّ(٦) :

---

(١) هو القُحَيْف بن حُمَيْر العُقَيلي ، شاعرٌ إسلاميٌّ مُقِلّ ، جعله ابن سلام في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٢ / ٧٩١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٣٩ .
والبيت في : نوادر أبي زيد : ٤٨١ ، ومجاز القرآن : ٢ / ٨٤ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢٠ ، والمحتسب : ١ / ٥٢ ، والإنصاف : ٢ / ٦٣٠ ، وضرائر الشعر : ٢٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٣٢ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ١٠٢ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٣٢٦ ، قال أبو حيان : " زعم بعض النحويين أن " على " تكون بمعنى " في " ؛ أي : تتلو في ملك سليمان ، وقال أصحابنا : لا تكون " على " في معنى " في " بل هذا من التضمين في الفعل ، ضُمِّن تتقوّل فَعُدِّيت بـ" على " لأنّ " تقوّل " تُعَدّى بها " ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥١١ .

(٣) هو الراعي النّميريّ ، والبيت في ديوانه : ١٤٢ ، وينظر : المخصص : ١٤ / ٦٦ ، وضرائر الشعر : ٢٣٣ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٤٠ .

(٤) سورة مريم من الآية : ٧١ .

(٥) سورة الشعراء من الآية : ١٤ .

(٦) البيت في ديوانه : ١١ ، وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٣١ ، وينظر : نوادر أبي زيد : ٤٨١ ، والمقتضب : ٣ / ٥٣ ، والأصول : ٣ / ١٧٦ ، والمخصص : ١٤ / ٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٩ ، وضرائر الشعر : ٢٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٩ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٤٧ . ويروى : " خِمْسُها " بدل " ظِمْؤُها " ، والخِمْس من الأظماء .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

أي : من فوقه ، وقد أشار إليه بقوله : " مِنْ عَلَيْه نُقِلا " والضمير المثنى في قوله " نقلا " يرجع إليه وإلى بيت القُطَامي ، وقبله :

قَطَعْتُ بِشَوْشَاةٍ كَأَنَّ قُتُودَهَا عَلَى خَاضِبٍ يَعْلُو الأَمَاعِزَ هَيْكَلِ

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ

والشَّوْشَاة : الناقة الخفيفة ، والقُتُود : عيدان الرحل ، والخاضب من النعام : الذي أكل الربيع فاحمر ظُنْبُوبَاه[1] ، وهو حينئذ أقوى ما يكون ، والأماعز : المواضع الكثيرة الحجارة ، والهيكل : الضخم ، والكُدْرِيَّة : القطاة ، واللَّقَى : المطروح الذي لايلتفت إليه ، وشَرَوْرَى[2] : موضع ، والمُعَيَّل : الفقير ، والظِّمْءُ : مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب ، وهو أسرع لطيرانها ، وتَصِلُّ : تُصَوِّت[3] ، والقَيْضُ : قشر البيضة الأعلى ، والبَيْدَاء : الفلاة التي تبيد من سلكها / ويروى : بزِيْزَاءِ وهي الأرض الغليظة ، والمجهل : القفر الذي [ليس] فيه علم يُهْتَدى به . ٥٤/ب
شَبَّه ناقته في السرعة بالظليم الذي هذه صفتها .

---

(١) الظنبوبان : الساقان .

(٢) قال البكريُّ في معجم ما استعجم : ٣ / ٧٩٤ في رسم شَرَوْرَى : « جبلٌ بين العمق والمعدن في طريق مكة إلى الكوفة » وتابعه ياقوت في معجم البلدان : ٣ / ٣٣٩ ، وزاد : « جبلٌ مُطِلٌّ على تبوك في شرقيّها ... وفي كتاب النبات : شَرَوْرَى وادٍ بالشام » وأنشد البيتين الثاني والثالث . والمرجَّح : أنّ شرورى في البيت رمالٌ في جنوب الجزيرة العربيّة من ناحية اليمن ، وفيها الآن مدينة عامرة تحمل اسمها ، ويُرجّح ذلك تفسير المؤلف بقوله : ليس فيها علَمٌ يُهتَدى به ، وهو مخالفٌ لقولهم : جَبَلٌ ، أو لعلها مصحفة عن : " حبل " . وكثيراً ما أبادت تلك الرّمال مَنْ سلكها بغير دليل . وقد ذكرها زهير بن أبي سُلمى في قوله : (شعره : ٤١) :

دانيةً مِنْ شَرَورَى أو قَفَا أَدَمٍ تَسْعَى الحُدَاةُ عَلَى آثَارِهِمْ حِزَقَا

وقرنها زهيرٌ بـ" أدم " ؛ وأدم : من قرى اليمن . قال ذلك ياقوت في معجم البلدان : ١ / ١٢٦ .

(٣) أي : تُصوِّت أحشاؤها مِن يُبس العطش .

وفيها إذا كانت اسماً إحدى عشرة لغة[1] :

هذه ، و" من علُ " بضم اللام وفتحها وكسرها .

وأما قول أوس[2] :

فَمَلَّك بِاللِّيطِ الَّتي تَحْتَ قِشْرِهَا   كَغِرْقِيْءِ بَيْضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلُ

مَلَّكَ : صَلَّبَ ، واللِّيط : قِشْرٌ رقيق تحت القشر الأعلى. يصف نَبْعَةً ، وقول أبي النجم[3] :

أَضْحَتْ تَنُوْشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنَ عَلاَ
نَوْشـــاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلاَ

وقول امرئ القيس[4] :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُـدْبِـرٍ مَعاً   كَجُلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فالواو والألف والياء فيه .

و" من علْوٍّ " بسكون اللام وضم الواو وفتحها وكسرها ، و" من علٍ " ، و" من علاً " بالتنوين فيهما ، و" من عالِ " ، و" من مَعَالِ " ، فما كان من هذه اللغات غيرَ مُنَوَّن فمَبْنيٌّ لِقَطعه عن الإضافة ونِيَّة المضاف إليه كـ" قَبْلُ ، و بَعْدُ " .

---

(١) انظر لغاتها في اللسان : (علا) ، وفي القاموس المحيط : (علو) .

(٢) البيت في ديوانه : ٩٧ ، وينظر : المعاني الكبير : ٢ / ١٠٦١ ، والخصائص : ٢ / ٣٦٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٩٦ . والغرقِيءُ : القشر الرقيق .

(٣) البيتان في ديوانه : ٢١٠ .

(٤) البيت في ديوانه : ١٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٢٨ . وينظر : شرح التصريح : ٢ / ٥٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٠ .

وبناؤها على الضم والفتح والكسر كـ" حَيْثُ "، وما كان منها مُنَوَّناً فمُعْرَب بِجَعْلِ المضاف إليه نسياً مَنْسيّاً كـ" قَبْلٍ " و" بَعْدٍ " فيمَن نوَّنَ .

ولم يتعرض لشرح " في " كما شرَح غيرَها بعد عَدِّها ، ومعنى " في " الظرفية ، إمَّا حقيقةً نحو : " زَيْدٌ في دَارِهِ " ، أو مجازاً نحو : " نَظَر في الكِتَابِ ، وسَعَى في الحَاجَةِ " ، لاشْتِمَال الكتاب على مَطَارِحِ النَّظَر واخْتِلاَطه بأَسْباب الحاجة[1] .

وتجيء بمعنى " إلى " كقوله[2] تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِم ﴾ .

وبمعنى مع كقوله[3] تعالى : ﴿ فادْخُلي في عِبَادي ﴾ .

وبمعنى بعد كقوله[4] تعالى : ﴿ وفِصَالُه في عَامَين ﴾ .

وبمعنى على كقوله[5] تعالى : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكم في جُذُوع النّخل ﴾ ، وقوله[6] تعالى : ﴿ أَمْ لهم سُلَّمٌ يَستمِعون فيه ﴾ .

وقيل[7] : هي في الجميع على بابها .

---

(١) ينظر : المفصل : ٢٨٤ ، وشرحه لابن يعيش : ٨ / ٢٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٢٧ .

(٢) سورة إبراهيم : من الآية : ٩ ، وفي الأصل : ﴿ وفصاله في عامين ﴾ ، انتقال نَظَر من الناسخ ، وينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٤٤٧ ، وشرح ابن القوّاس : ١ / ٤١٨ .

(٣) سورة الفجر : الآية : ٢٩ .

(٤) سورة لقمان : من الآية : ١٤ .

(٥) سورة طه : من الآية : ٧١ .

(٦) سورة الطور : من الآية : ٣٨ .

(٧) قاله الرضي في شرح الكافية : ٢ / ٣٢٧ ، ونصَّ عليه الزمخشري في قوله : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ .... ﴾ ، قال : " وقولهم في قول الله عزّ وجل : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخلِ ﴾ إنّها بمعنى " على " عَمَلٌ على الظّاهر ، والحقيقة أنّها على أصلها ؛ لِتَمَكُّنِ المصلُوب في الجِذْع تَمَكُّنَ الكائن في الظرف فيه " ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٠ - ٢١ .

وإذا دخلت على ياء المتكلِّم وَجَب فتحُها ، وإدغامُ يَائِها فيها ، ولا يجُوز تسكينُها معَها ، وإنْ جَاز مع غيرها ؛ لِئَلاَّ يَجتَمِع الساكنان ، وقد جاء كسرُها معَها قليلاً ، وذلك كقول الطِّرمَّاح بن حَكِيم ، أنشده الزجاج(١) :

قَالَ لَهَـــا هَلْ لَكِ يَا [تَا] فِيِّ

قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٥٩ ، وأنشده الفرّاء في معانيه : ٢ / ٧٦ ، وابن جني في المحتسب : ٢ / ٤٩ . واستشهدوا به على قراءة حمزة ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب في سورة إبراهيم : من الآية: ٢٢ : ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ بكسر الياء .

والبيتان ليسا للطِّرمَاح بن حكيم ، كما قال المؤلف – عفا الله عنه – بل هما للأغلب العجلي في شعره : (شعراء أمويون : ١٦٩) ، وهما في خزانة الأدب : ٤ / ٤٣٠ ، وكَسْرُ الياء لغة بني يربوع .

وقوله : " ياتا " أي : يا هذه .

[القسم]

وَالتَّاءُ فِي القَسَمِ فَرْعُ الوَاوِ ... فِي اللهِ حَسْبُ لَهُمَا التَّسَاوِي
وَالْوَاوُ فَرْعُ الْبَاءِ ثُمَّ كَثُرَا ... وَمَعَهُ فِعْلُ اليَمِيْنِ أُضْمِرَا
وَيَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ الْبَاءِ فَقَطْ ... وَيَنْصِبُ [الفِعْلُ][1] إِذَا الْحَرْفُ سَقَطْ
تَقُوْلُ وَاللهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ ... وَقَدْ تَقُوْلُ اللهَ حَالَ نَصْبِهِ

القسم : اليمين[2] ، والمصدر الإِقْسَامُ والمُقْسَمُ ، وتقول : أَقْسَمَ إِقْسَاماً ومُقْسَماً ، كما تقول : أَخْرَجَ إِخْرَاجاً ومُخْرَجاً .

والقسم في الاصطلاح[3] : جملة اسمية أو فعلية تُؤَكِّد بها جملةً موجبةً أو منفيّةً ، فالمُؤَكِّدَة هي القَسَم ، والمُؤَكَّدَة هي المُقْسَم عَلَيها .

والاسم الذي يلتصق به القَسَم للتعظيم والتفخيم هو المُقْسَم به / . ٥٥/م

وأفعال القسم ثلاثة : " أَقْسَمْتُ ، وآلَيْتُ ، وحَلَفْتُ " ، وفي التنزيل[4] : ﴿ وأَقسَمُوا با لله جَهْدَ أَيمانِهم ﴾ ومن أبيات الحماسة[5] :

---

(١) هكذا في الأصل : " الفعل " وفي بعض الشروح : " الاسم " وكلاهما صحيح . فإذا بني الفعل : " ينصب " للمعلوم أثبتنا " الفعل " ، وإذا بني للمجهول أثبتنا " الاسم " . وذكره المؤلف بعد قليل .

(٢) ينظر : اللسان : (قسم) ، وشرح كتاب الحدود : ٢٩٧ .

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٩٧ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ١٠٩ .

(٥) حماسة أبي تمام : ١ / ٩٢ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ١٤٢ . وقائله : ابن زيَّابة التيمي ، اختلف في اسمه فقيل : سَلَمة بن ذهل بن مالك بن تيم الله ، وقيل : عمرو بن لأي ، أحد بني تيم اللات بن ثعلبة . وهو شاعرٌ جاهلي . والبيت من مقطوعة يهجو بها الحارث بن همام . أخباره في : من اسمه عمرو من الشعراء : ٤١ - ٤٢ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، واللآلي : ١ / ٥٠٤ . والبيت في : الكامل : ١ / ٤٧٠ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١١٤ . وقوله : « فدخنوا ... » : يروى أنه طعن فارساً فأحدث ؛ فقال : نَظِّفوه فإني لا أدفن القتيل منكم إلا طاهراً .

آلَيْتُ لاَ أَدْفِنُ قَتْلاَكُمْ فَدَخِّنُوا الْمَرْءَ وَسِرْبَالَهُ

وقال آخر :

حَلَفَتْ بِمَوْضِعِ عِقْدِهَا وَالإِثْمِدِ وَبِلُؤْلُؤٍ مِنْ ثَغْرِهَا الْمُتَنَضِّدِ
لأُهَاجِرَنَّكَ فِي غَدٍ فَأَجَبْتُهَا مَنْ ذَا يَعِيشُ فَتَهْجُرِيْهِ فِي غَدِ

وحروفه سبعة[1] : " الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومُنْ ، وهَا ، والهمزة " ، و" الباء " أصل حروف القسم لاحتياجه إلى الإلصاق بالمُقْسَم به ، و" الباء " تفيده دون بقية الحروف ، والواو فرع عليها أبدلت منها لاتفاقهما لفظاً ومعنى ؛ لأنها من مخرجها ، والإلصاق والجمع متقاربان ، وتمتاز الباء عنها بأربعة أشياء[2] :

الأول : أنها تكون مع الفعل وحذفه ، تقول : " أَقْسَمْتُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ ، وبِاللهِ لأَفْعَلَنَّ " ، والواو لا تكون إلا مع حذف الفعل ، فلا يجوز : أَقْسَمْتُ وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ .

الثاني : أنها تدخل على الظاهر والمضمر ، تقول : " بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ ، وبِكَ لأَزُورَنَّ بَيْتَكَ " ، قال عمرو بن يربوع[3] :

رَأَى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلاَ بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا

---

(١) زاد المؤلف هنا : ها ، والهمزة . واقتصر الشُّرّاح على خمسة فقط . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٤٢١ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٣١ . ويأتي ذكر الحرفين بعد قليل على أنهما نائبان عن حرف القسم . وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٠٧ .

(٢) الأربعة الأوجه في الجنى الداني : ٤٥ . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٠٥ .

(٣) عمرو بن يربوع ، من بني تميم ، وهو المقصود في قولهم :

يَا قَبَّحَ اللهُ بَنِي السِّعْلاَتِ
عَمْرَو بنَ يربوع شِرَارَ النَّاتِ

زعموا أن عمرو بن يربوع هذا تَزَوَّج السِّعلاةَ ؛ فرأت برقاً ذات يوم ، فَحَنَّتْ وطارت إلى بلاد السعالي. أخباره في مصادر البيت ، ورد في : نوادر أبي زيد : ٤٢٢ ، والحيوان : ٦ / ١٩٧ ، والخصائص : ٢ / ١٩ ، واللآلئ : ٢ / ٧٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٣ .

والواو لا تدخل [إلا] على الظاهر ، فلا يجوز : وَكَ [لأَزُورَنَّ] [١] بَيْتَك ؛ لأنها لا تجر المضمر في غير القسم ، فلا تجره فيه بخلاف الباء .

الثالث : أنها تكون للسؤال وغيره ، تقول : " بِا للهِ أَخبِرْني " ، قال[٢] :

بِدِيْنِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَى وَهَلْ قَبَّلْتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فَاهَا

فلا يحتاج إلى جواب لسد الطلب مسده ، وهي متعلقة بفعل القسم أو بفعل الطلب ، ولذلك يجوز : " أخبرني با لله " ، و" الواو " لا تكون إلا لغير السؤال ، فلا يجوز : وا لله أخبرني .

الرابع : وقوعها حرف جر في القسم وغيره ، بخلاف الواو فإنها لا تقع إلا في القسم خاصة .

و" التاء " فرع على " الواو " ، فهي فرع الفرع ، أُبدلت منها كما أُبدلت منها في نحو : " تُرَاث وتُجَاه " ، ولأن " التاء " مهموسة[٣] ، و" الواو " لَيِّنَة ، والهَمْس واللِّين متقاربان ، فتنحط عن " الواو " كما انحطت " الواو " عن " الباء " ، فتدخل " الواو " على كل ظاهر يصلح لأن يكون مقسماً به تقول : " وا للهِ ، والنَّبِي ، والقُرْآن لأَفْعَلَنَّ " ، وإليه أشار بقوله : " ثم كثُرا " .

ولا تدخل التاء من الأسماء الظاهرة إلا على اسم ا لله تعالى خاصة ، كقوله[٤] تعالى : ﴿ قَالُوا تا لله تَفتَأ تَذكُر يوسف ﴾ و ﴿ تَا لله لأكيدنَّ أصنَامكم ﴾[٥] وحكى الأخفش[٦] : " تَرَبِّ الكَعْبَةِ " ، لمرادفة الرب لاسم ا لله تعالى .

---

(١) في الأصل : " لأزورنَك " ، سهو من الناسخ .

(٢) هو مجنون ليلى ، والبيت في ديوانه : ٢٨٦ ، وروايته : " ليلى " بدل " نُعْمَى " ، ورواية المؤلف في التخمير : ٤ / ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٢ . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٢ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٤٧ .

ويرى بعضهم أنه ليس بقَسَم ؛ لاشتراطهم الصدق والكذب في جملة القسم وجوابه .

(٣) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٤٥ .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٨٥ .

(٥) سورة الأنبياء : من الآية : ٥٧ .

(٦) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩٩ ، وتبعه ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٢٤ ، وينظر شرح ابن القواس : ١ / ٤٢٣ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٣٠ . وحكم عليه بالشذوذ .

ويجوز سقوط حرف القسم ، فإذا سقط تعدى الفعل المحذوف بنفسه فنصب ، وهو معنى قوله :

وَيَنْصِبُ الفِعْلُ إِذَا الحَرْفُ سَقَطْ

تقول : " اللهَ لأَفْعَلَنَّ " ، قال[1] :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحُ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

وتقول : " أَبَاكَ لأَفْعَلَنَّ " ، أصله : أُقْسِمُ بِأَبِيك ، فحذف الفعل ، ثم حذف حرف القسم ، فنصب الاسم بالفعل المحذوف .

ويجوز في قوله : " وينصب " البناء للفاعل وللمفعول ، فإذا بني للفاعل قَبل الفعل ، وإذا بني / للمفعول قَبل الاسم ، والكل صحيح . ٥٥/ب

ويجوز الجر على إضمار الباء ، فيقال : " اللهِ لأَفْعَلَنَّ " ، أي : بالله ، ولا يجيزه البصريون[2] إلا في [اسم] الله في القسم لكثرته ، وأجازه الكوفيون[2] مطلقاً فيقولون: " أبيك لأفعلن " ؛ أي : بأبيك .

* * *

وَقُلْ هَا اللهِ وَأَللهِ وَجُرْ إِذْ نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُرْ
وَفِي أَمَانَةٍ وَعَهْدِ اللهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلاَ اشْتِبَاهِ

---

(١) هو ذو الرمة . والبيت في ملحق ديوانه : ٣ / ١٨٦١ ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٠٩ . وينظر : المخصص : ١٣ / ١١١ ، والتخمير : ٤ / ٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٣ . وقوله : " في الظباء السوانح " يحتمل معنيين ؛ الأول : أراد أن قلبه ينتقل عن نصحي ومودتي كتنقّل الظباء ، والآخر : أنّ السانح من الظباء ماوَالاكَ ميامنه ، والبارح ماوَالاكَ مياسره ، وبعض العرب يتيمن بالسانح ويتشاءم بالبارح .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٦٠ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٦ ، ومنعه المبرّد ، والإنصاف : ١ / ٣٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٦٧ .

من خصائص اسم الله تعالى في القسم أنه يُجَر من حروف التنبيه بـ" ها " ، ومن حروف الاستفهام بالهمزة[1] نيابة عن حرف القسم .

أما " ها " فمع " إيْ " من حروف التصديق ، و" لا " من حروف النفي ، تقول إذا قيل لك : اركب : " إيْ هَا اللهِ ذَا " ، إن أردت الإثبات ، و" لاَ هَا اللهِ ذَا " ، إن أردت النفي .

وفي " لاَهَا اللهِ ذَا " لغتان : حذف ألف " ها " وإثباتها ، وفيه قولان :

أحدهما : قول الخليل[2] : وهو أن " ذا " مقسم عليه ، أصله " للأَمْرُ ذا " فحذف المبتدأ وجوباً اتباعاً للاستعمال ، وأصل الكلام : " إي وَاللهِ للأَمْرُ هَذَا " ، وحذف المبتدأ فبقي " إي وَاللهِ هَذَا " ، ثم نُقِل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ، ووُضِع موضع حرف القسم ، وفُصِل بين حرف التصديق والمُقْسَم .

والثاني : أنه من جملة القسم ، تَوْكِيدٌ له أصله " ذَا قَسَمِي " ، فحذف الخبر وجوباً لما حذف له المبتدأ ، وهو مذهب الأخفش[3] ، قال : والدليل عليه أنهم يقولون : " لاَهَا اللهِ ذَا لَقَدْ كَانَ كَذَا " ، فيجيبون بالمقسم عليه بعده ، وحمله سيبويه[4] على أنه بدل من المقسم عليه .

وأما الهمزة فكقولك : " آللهِ لَتَفْعَلَنَّ " ، تثبت همزة الاستفهام ، وتقلب همزة الوصل ألفاً ، ولا تحذفها لئلا يُلْبِس .

وقد حَرَّف المصنف لفظ المسألتين بحذفها .

---

(١) قال ابن عقيل في المساعد : ٢ / ٣٠٧ : " والمغاربة يُعَبِّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة ، لا معنى الاستفهام " . وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٦٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٢٤ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٣٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٦ ، والتخمير : ٤ / ٢٦٠ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٥٠٠ .

ويُعَوَّضُ أيضاً عن حرف القسم مع اسم " الله " بقطع همزة الوصل وذلك مع الفاء وهمزة الاستفهام خاصة معاً نحو : " أَفَأَ للهِ لَتفعَلَنَّ " ، إلا أنه غير لازم لِمَا تَقَدَّم أنه يجوز الجر في اسم " الله " بغير عوض كقولك : " اللهِ لأَفْعَلَنَّ .

....(١)

فيجوز فيهما الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف أي : يَلْزَمُنِي أو يَمِينِي ، والنصب على تعدية الفعل بعد حذف الحرف ، وقد جاء بالوجهين قوله(٢) :

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ ... فَذَاكَ أَمَانَةُ اللهِ الثَّرِيدُ

* * *

وفي لَعَمْرُو أيْمُنُ الرفعُ وَجَبْ ... [وعَمْرُ](٣) مَصْدَرٌ بفعله انْتَصَبْ

وَجَاءَ للهِ وَمُنْ رَبِّي قَسَمْ ... وميمُهُ مَكْسُورَةٌ وقَدْ تُضَمّْ

" العُمر ، والعَمر " بالضم والفتح : المدة التي يعيشها الإنسان ، وقد تستعمل في غيره ، وخُصَّ القسَمُ بالفتح لكثرته في الكلام(٤) ، والفتح أخف من الضم ، فإذا قلت : " لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ " ، فاللام للابتداء ، مثلها في : ﴿ لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾(٥) ، و" العَمْر " مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً لسَدّ جواب القسم مَسَدَّه ، تقديره : قَسَمِي أو يَمِينِي ، وإذا حَذَفْتَ اللام قلت : " عَمْرَ اللهِ لأَفْعَلَنَّ " نَصَبْتَ العَمْرَ ، وفي نصبه وجهان :

---

(١) سقط في الأصل لا يُعلَم مقداره ، ويمكن أن يُعَوَّض بـ: [وأمَّا أَمَانَةُ اللهِ وعَهْدُ اللهِ ...] .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، ويقال : إنه من صنع النحاة . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٦١ .
وينظر : الأصول : ١ / ٤٣٣ ، والتخمير : ٤ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٢ .

(٣) في الأصل : « عمرو » ، زيادة من الناسخ .

(٤) ينظر : المفصل : ٣٤٤ .

(٥) سورة الحشر : من الآية : ١٣ .

٥٦/ب أحدهما : أن يكون منصوباً / على المصدر(١) ، وفعله محذوف وجوباً سماعاً كما يكون ذلك إذا أضفته إلى غير المخاطب وأعملته فقلت(٢) : " عَمْرَكَ اللهَ " بنصب " العَمْر " وما بعده على أنه معمول المصدر أي : بِوَصْفِك اللهَ بالبَقَاءِ ، كما قال(٣) :

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَان
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يِمَانِي

والثاني : أن يكون منصوباً بفعل القسم ، لما حُذف الحرفُ تعدَّى الفعلُ المحذوف بنفسه ، فنَصَب على حد قولهم : " أَبَاكَ لأَفْعَلَنَّ " .

وقوله : " بِفِعْلِهِ انْتَصَبْ " يحتمل الوجهين ، فعلى الأول يكون الضمير في قوله : " بفعله " راجعاً إلى قوله : " مصدر " ، وعلى الثاني يكون راجعاً إلى " القَسَم " لَمَّا كان الكلام فيه يحتمل رجوع الضمير إلى " العَمْر " ، والأول أظهر .

وأما " أَيْمُن [الله] لأفعلن " فهو عند البصريين اسم مفرد مشتق من [اليُمْن](٤) ، لا يضاف إلا إلى اسم الله تعالى والكعبة ، وهو مرفوع بالابتداء ،

---

(١) هو تقدير سيبويه في الكتاب : ١ / ٣٢٢ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٦ .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد : ٢ / ٣٠٤ : « ومن نصب الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل » ، وقوله : « أي بوصفك الله بالبقاء » هو تقدير البصريين له . وقدره بعض الكوفيون والهروي بـ: ضدّ الخُلُوّ ؛ أي: تعمير قلبك بالله . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٠٩ .

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه : ٤٣٨ . وينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٨ . والثُّريّا بنت عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر ، وسهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري . وزعم الجوهري أن " عمرك الله " هنا في غير القسم ، قال في الصحاح : (عمر) : « يريد سألتُ الله أنْ يطيل عمرك ؛ لأنّه لم يُرِدِ القسم » .

(٤) في الأصل : « اليمين » خطأ ، ورأي البصريين : اشتقاقه من اليُمْنِ والبركة ، أما اشتقاقه من " اليمين " فهو رأي الكوفيين ، ويأتي بعد قليل .
ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٠٣ ، ٤ / ١٤٨ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٠ ، والأصول : ١ / ٤٣٤ ، والإنصاف : ١ / ٤٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والجنى الداني : ٥٣٨ ، والمساعد : ٢ / ٣١٢ .

والخبر محذوف وجوباً كما ذكر في " لعمرك " ، ويجوز فيه إثبات نونه وحذفها ، وإذا حذفت جاز فتح همزته وكسرها ، غيَّروا أولَه عند تغيير آخره[(١)] ، وهي همزة وصل عند البصريين[(٢)] ، واستدل سيبويه على ذلك بقول الشاعر[(٣)] :

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ   نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

قال : ولولا أنها همزة وصل لم تَسْقط بدخول لام الابتداء ، وكان من حقها أن تكون مكسورة كسائر همزات الوصل من نحو : " ابْن ، واسْم " وأشباههما من الأسماء العشرة[(٤)] إذ هو حكم الساكنين إذا التقيا ، ولكنهم شبهوها بالتي هي لام التعريف من قبل أن " أَيْمُن " لازم للقسم كلزوم اللام للدخول على النكرة لإفادة التعريف ، ففُتحت كما فُتحت مع اللام .

وقال الكوفيون[(٥)] : هو جمع يَمِين ، واستدلوا بقول زهير[(٦)] :

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ   بِمُقْسَمَةٍ تَمُوْرُ بِهَا الدِّمَاءُ

---

(١) من لغاتها : " إِيمن : بكسر الهمزة وفتحها . أَيمُ الله : بحذف النون ، والهمزة مكسورة ومفتوحة . ومُ الله : بضم الميم وكسرها . ومُنُ الله : بضم الميم وكسرها . إِمُ الله : بحذف النون والياء ، مع فتح الهمزة وكسرها " .

ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧١ ، والجنى الداني : ٥٤١ ، وأوصلها عشرين لغة ، والمساعد : ٢ / ٣١١ ، والغرر المثلثة : ٢٦٨ .

(٢) انظر المصادر في هامش (٤) من الصفحة السابقة .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٠٣ ، ٤ / ١٤٨ . وقائله نصيب بن رباح ، وهو في ديوانه : ٩٤ . وينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٠ ، والأصول : ١ / ٤٣٤ ، والإنصاف : ١ / ٤٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩٢ .

والشاعر يصف زيارته لمحبوبته وتعلّله بأنه ينشد إبلاً ضَلَّت حتى لا يُنكر عليه أحدٌ مجيئَه .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢ / ٩٢ - ٩٤ .

(٥) رأيهم في : الإنصاف : ١ / ٤٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والجنى الداني : ٥٣٨ ، والمساعد : ٢ / ٣١٢ . واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال .

(٦) البيت في شرح شعره : ٦٩ . وينظر : الإنصاف : ١ / ٤٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٦، والجنى الداني : ٥٣٩ .

وأجاب البصريون بأن الكلام في " أيمن " المستعملة في القسم لا في غيرها ، وحذف نونه ومجيء الكسر في همزته مع الحذف يقوي مذهب البصريين .

وأما " اللام ، ومُنْ " فإن وقوعهما في غير القسم أكثر من وقوعهما فيه ، وهما في القسم واقعتان موقع " الباء " ، وذلك بعد حذف الفعل الذي ألصقته " الباء " بالمقسم به ، فلا يَظهر معهما فعلُ القسَم ، ولا تدخل " اللام " إلا على اسم الله تعالى ، وفيها معنى التعجب[(١)] لا ينفك عنه ، تقول : " للهِ لا يُؤَخّرُ الأَجَلَ " ، وأنشد سيبويه[(٢)] لعَبْد مَناة الهُذَلي :

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُوْ حَيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

ومُنْ مختصة بالدخول على لفظ الرب ، تقول[(٣)] : " مُن رَبِّي لأَفْعَلَنَّ " ، ويجوز في ميمها الكسر والضم[(٤)] ، وقيل في المضمومة[(٥)] : إنها مخففة من " أيمن " ، حذفت الياء ، وذهبت لذهابها همزة الوصل ، ويجوز أيضاً حَذْف نونها / ، وإذا حُذفت صارت كاللام في الاختصاص باسم الله تعالى ، تقول : " مِ الله ، و مُ الله " ، بكسر ٥٦/ب

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٤٩٧ ، وفيه : " قال أمية بن أبي عائذ " ، والبيت ينسب إليه ، وإلى أبي ذؤيب الهذلي ، وإلى مالك بن خالد الخناعي ، وأورده السّكري له في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٤٣٩ ، وإلى عبد مناف ، وإلى الفضل بن العباس . ورواية صدره في شرح الأشعار :

يَامَيّ لن يُعْجزَ الأَيَّامَ ذو خَدَمٍ

ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٢ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٩٥ . والمشمخرّ : الجبل العالي ، والظَّيَّان : ياسمين البرّ ، والآسُ : نُقَطُ العَسَل، تقع من النحل على الحجارة ؛ فيستدلون بها عليه .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٩ ، والأصول : ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٥ .

(٤) حكى فيها الجوهري تثليث الحرفين : مُنُ ، مَنَ ، مِنِ . ينظر : الصحاح : (يمن) ، والمساعد : ٢ / ٣١١ .

(٥) ينظر : المسائل العسكرية : ١٧٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٥ .

الميم وضمها[(١)] ، قال الفارسي[(٢)] : وليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد غير هذا ، وحسن ذلك لزومها الإضافة ، وعدم التصرف بلزومها مكاناً واحداً ، وإلا فأقل ما عليه الظاهر حرفان ، أحدهما مبدوء بـه ، والآخـر موقـوف عليـه ، فلزومها الإضافة أخرجها عن كونها حرفاً واحداً في التقدير ؛ لتنزل المضاف إليه منزلة الحـرف الثاني فصاعداً ، وعدم التصرف قلل استعمال ما هـو على خـلاف القيـاس ؛ لأنـه لم يستعمل إلا في موضع وهو اسم الله تعالى ، فاغتُفِرَ ذلك .

* * *

والجُمْلَـةُ الَّتِـي يُجَـابُ الْقَسَـمُ ... بِهَـا تَكُـونُ اسْـمِيَّةً فَتَـلْزَمُ

إنَّ وَقَـدْ أَدْخَـلَ قَـوْمٌ لاَمَـا ... مَكَـانَ إنَّ أَكَّـدَ الْكَلاَمَـا

تَقُـولُ وَاللهِ لَـزَيْدٌ مُـفْضِلُ ... وَاللهِ إنَّ خَالِـداً مُفَضَّـلُ

لا بد للقسم من جواب ؛ لأن جملة القسم مُؤَكِّدَة ، والمُؤَكِّد لا بُدَّ له من مُؤَكَّد، والمُؤَكَّد هو الجملة المحلوف عليها ، وهي الجواب ، ولا تخلو من أن تكـون مُوجَبـة أو مَنفيَّة ، والمُوجَبة لا تخلو من أن تكـون اسميـةً أو فعليـةً ، فـإن كـانت اسميـةً تُلُقِّيَـتْ[(٣)] " بـاللاَّم ، وإنَّ " معـاً كقولـه[(٤)] تعـالى : ﴿ والعَصْـرِ إنَّ الإنسـانَ لَفِـي خُسْـرٍ ﴾، أو بأحدهما كقولك : " وا للهِ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وَا للهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ " . وقوله :

... وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ لاَمَا ... مَكَانَ إنَّ ... ...

يُوهِم عدم جواز الجمع بينهما ، وقلة استعمال اللام بجَعْلِـه المكـان لإن ، وليـس الأمر كذلك ، وإنما وَجَب أن يُتَلَقَّى القسمُ بذلك لِيَحصُلَ رَبْطُ الجملة الثانية بالأولى ،

---

(١) حكى الهروي فتح الميم أيضاً . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والمساعد : ٢ / ٣١١ .

(٢) المسائل العسكرية : ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠٧ ، والأصول : ١ / ٤٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٦ .

(٤) سورة العصر : الآيتان : ١ ، ٢ .

كما تربط الفاء جملة الجواب بجملة الشرط عند تخلف الرابط المعنوي ؛ بانتفاء تأثير حرف الشرط في الجواب ، أما إفادة الفاء الربط فواضح ؛ لأنها للتعقيب والتسبيب ، وإذا أفادت حصول الثانية عقيب الأولى ومسببتها عنها ، فقد حصل الربط .

وأمَّا " اللاَّمُ ، وإنَّ " فإنهما وإن كانتا للابتداء ، فإنهما لا تَنْفَكَّان عن إفادة التأكيد ، وإذا أفادتا التأكيد جَانَسَا القسَمَ ؛ لأنه للتأكيد ، وصارَتَا كذلك إذا اتَّصلَتا بالجواب كأنَّ القسم قد أُعيد مرةً أخرى مع الجواب ؛ لأنَّ معناهما في التأكيد معناه ، فلما اختلطا بالجواب صَارَ القسَمُ كأنَّهُ مُخْتَلِطٌ به ، وذلك كَافٍ في حُصُول الرَّبْط .

وإن كانت فِعلية فقد تعرَّض لها بقوله :

* * *

وَالفِعْلُ إنْ تُجِبْ بِهِ فَجِئْ بِقَدْ ... وَاللاَّمِ نَحْوَ وَالسَّمَا لَقَدْ رَشَدْ

وَفِي المُضَارِعِ ائْتِ بِاللاَّمِ وَزِدْ ... نُوناً مُؤَكِّداً عَلَيْهِ [تَعْتَمِدْ]

شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ ... وَمِنْهُ مَا بِاللاَّمِ حَسْبُ جَائِي

إذا كان جواب القسم جملة فعلية فلا يخلو فعلها من أن يكون ماضياً أو مضارعاً، فإن كان / ماضياً فلا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفياً[١] ، فإن كان مثبتاً فله أربع أحوال : ٥٧/ب

الأولى : أن يؤتى فيه بـ" قَدْ ، واللاَّم " معاً وهو معنى " فَجِئْ بِقَدْ واللاَّمِ " وذلك لِتُفيدَ اللاَّمُ الرَّبطَ ، و" قد " لتقريب الفعل[٢] فيَتَحقَّق في نفس السَّامع ، وذلك كقوله[٣] تعالى: ﴿ قَالُوا تا لله لَقَد آثرَكَ ا للهُ علَينا ﴾، وكثيراً ما يجيء ذلك مع حذف القسم مثل[٤] : ﴿ لقدْ جَاءَت رُسُلُ رَبِّنا بالحقِّ ﴾ ﴿ لقَدْ أَرسلْنا نوحاً إلى قَوْمِه ﴾[٥].

---

(١) لم يذكر المؤلف قَيْدَ التَّصرُّف هنا . وذكره في موضعه كما سيأتي ، كما أنه ذكر الماضي المنفي في أبيات لاحقة .

(٢) يُشير إلى اشتراط ابن عصفور كون الفعل قريباً من زمن الحال . ينظر : شرح الجمل : ١ / ٥٢٦ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٩١ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٤٣ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

الثانية : أن يؤتى بـ" اللام ، وربما "[١] كقول امرئ القيس[٢] :

لَئِنْ نَزَحَتْ دَارٌ لِلَيْلَى لَرُبَّمَا غَنِيْنَا بِخَيْرٍ وَالدِّيَارُ جَمِيْعُ

الثالثة : أن يؤتى فيه بـ" قد " وحدَها، كقوله[٣] تعالى: ﴿ والشَّمْسِ وضُحَاها ﴾ إلى قوله[٤] : ﴿ قَد أفلحَ مَنْ زَكَّاها ﴾ .

الرابعة : أن يؤتى فيه بـ" اللام " وحدَها ، كقوله[٥] تعالى : ﴿ ولَئِن أرسلنا ريحاً فرَأَوه مصفرّاً لظَلُّوا من بعده يكفرون ﴾ ، وقول امرئ القيس[٦] :

حَلَفْتُ لَهَـــا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَ صَالِي

فإن كان الماضي غير متصرف وجب حذف " قد " ، وأتي بـ" اللام " وحدَها ، وذلك كقول الشاعر :

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الفَتَى مَالِكٌ إذَا الْـحَرْبُ أَصْلَتْ لَظَاهَا رِجَالاَ

وإن كان مضارعاً فلا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفياً[٧] ، فإن كان مثبتاً فله ثلاث أحوال :

---

(١) أو يؤتى " بما " مرادفة " ربما " ، ويستشهد النحاة بقول عمر بن أبي ربيعة : [ديوانه : ٣٣٢] :

فَلَئِنْ بَانَ أَهْلُهُ لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ

ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٣٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٢١ .

(٢) البيت لمجنون ليلى في ديوانه : ١٩٣ ، وينسب إلى قيس بن ذريح ، وليس في ديوانه . ولم أجد من نسبه إلى امرئ القيس غير المؤلف . وهو في : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٢١، وهمع الهوامع : ٢ / ٤٢ ، والدرر اللوامع : ٤ / ٢٢٨ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٧٦ ، ١١ / ٣٤٤ .

(٣) سورة الشمس : الآية : ١ .

(٤) سورة الشمس : الآية : ٩ .

(٥) سورة الروم : الآية : ٥١ .

(٦) البيت في ديوانه : ٣٢ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٢٠ ، والجنى الداني : ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٧١ . وقيل : إنَّ " قَدْ " مقدّرة في البيت ، أراد : " لقَدْ ناموا " .

(٧) ذكر المضارع المنفي في موضعه كما سيأتي .

الأولى : أن تجيء باللامِ وإحدى النُّونين أيِّهما شِئْتَ ، مشدّدةً أو مخفّفةً ، وهو معنى قوله : " شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّواءِ " وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ ولَئن لَمْ يَفعَلْ ما آمره لَيُسْجَنن ولَيكُوناً من الصَّاغِرِين ﴾ .

الثانية : أن تَجيءَ باللامِ وحدَها ، وذلك كقول الشاعر[2] :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

الثالثة : أن تجيء بالنون وحدها ، وذلك كقول عامر بن الطفيل[3] :

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّه ... فَرْغٌ وَإِنَّ أخاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ٣٢ .

(٢) هو الكميت بن معروف . والبيت في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٣٧ ، والمساعد : ٢ / ٣١٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٥٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٦٨ .
ويروى : " عليّ " بدل " عليكم " ، وهو الأنسب لمعنى البيت . وتأكيد الفعل باللام إذا كان للحال منعه البصريون ، استغناءً عنه بالجملة المصدّرة بالمؤكّد ، وأجازه الكوفيون . قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٢٧ - ٥٢٨ : " وإن كان حالاً فمن الناس مَنْ قال إنه لا يجوز أن يقسم عليه ؛ لأنّ مشاهدته أغْنَت عن أن يُقسَم عليه ، وهذا باطل ؛ لأنه قَدْ يَعُوقُ عن المشاهدة عائق ؛ فيُحتاج إذ ذاك إلى القسم " .

(٣) البيت في ديوانه : ٥٦ . ورواية قافيته : " لَمْ يُقْصَدِ " ، وهو الصحيح ، فهو من قصيدة دالية ، أولها :

وَلَتَسْأَلَنْ أَسْمَاءُ وَهْيَ حَفِيَّةٌ ... نُصَحَاءَهَا أَطُرِدْتُ أَمْ لَمْ أُطْرَدِ

والمؤلف - رحمه الله - ليس بدعاً في ذلك ؛ فقد ورد في كثير من كتب النحاة كذلك . والبيت من قصيدة مفضلية أصمعية في المفضليات : ٣٦٣ ، والأصمعيات : ٢١٦ .
وهو في : شرح الكافية : ٢ / ٣٣٩ ، وضرائر الشعر : ١٥٧ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٦٤٥ ، وشرح أبياته : ٨ / ٣ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٦٠ . وقوله : " قتيل مُرَّة " يقصد أخاه ، وهو الحكم بن الطفيل ، وقيل : حنظلة . ومُرَّة : أبو قبيلة ، وهو مرّة بن عوف ، من قيس عيلان . وفَرْغٌ : رأس عالٍ في الشرف ، ويروى : فِرْغٌ ؛ أي : هَدَرٌ لم يُطْلَب . ولم يُقْصد : لم يُقْتَل .
وتأكيد الفعل بالنون دون اللام أجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، ولذلك حكم ابن عصفور على البيت بالضرورة ، وتَبِعه ابن هشام في ذلك .

وإن كان الجواب منفياً فقد تعرض له بقوله :

* * *

وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيّاً بِلاَ أَوْ مَا كَقَوْلِي وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ
فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِذْ أَمِنُوا الإِلْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ
كَقَوْلِهِ تَاللهِ تَفْتَؤُ حُذِفْ لاَ مِنْهُ أَيْ لاَ تَفْتَؤُ الْمَعْنَى عُرِفْ

إذا كان جواب القسم منفياً فلا يخلو من أن يكون جملة اسمية ، أو فعلية ، ماضية، أو مضارعة ، كما تقدم في الموجبة .

فإن كانت اسمية نُفيت بـ" مَا ، ولاَ ولَيْسَ " ، كقولك : " وَا للهِ مَا زَيْدٌ قَائِماً ، ولاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ولاَ عَمْرٌو ، ولَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً " .

وإن كانت فعلية ماضية نفيت بـ" مـا " مُقَرِّبة للماضي من الحال ، كقولك : " وَا للهِ مَا فَعَلَ " ، وبـ" لا " صَارِفةً له إلى الاستقبال ، وذلك كقول المُؤَمَّل[1] السعدي[2] :

---

(١) هو المُؤَمَّل بن أُمَيل بن أَسِيد المحاربيّ ، مُحَارب بن خَصَفَة بن قيس بن عيلان بن مضر ، كان من جلساء الخليفة المهدي ، وله فيه مدائح ، واشتُهر بقصيدته التي منها الشاهد ، قالها في امرأة كان يهواها ؛ اسمها " هند " ، من أهل الحيرة . أخباره في : الأغاني : ٢٢ / ٢٥٥ ، ومعجم الشعراء : ٣٨٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٣٣ .

والبيت في : الأغاني : ٢٢ / ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٨١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٤٣ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٩١ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٣٢ .

وقوله : " صَقَرُ " بالصاد ، هي لغة بلعنبر ، يقلبون السين صاداً .

(٢) هذا وهم من المؤلف – عفا الله عنه – فإنّه ليس سَعْدِيّاً ، وقد تتبّعت نَسَب قيس عيلان فلم أجد فيهم سعداً رأساً يُنسب إليه ؛ فيُقال : " السعدي " ، انظر نسبهم في جمهرة النَّسَب : ٣١١ – ٣٥٥ ؛ فلعلّ المؤلف قد خلط بين المؤمَّل والمُخبَّل ؛ فإن المُخبَّل سعديٌّ . وقوله لاحقاً : " وبهذا البيت سُمِّي مؤمَّلاً " محلُّ نَظَرٍ أيضاً ؛ فإن الشاعر نصَّ على اسمه في أول القصيدة بقوله :

شَفَّ الْمُؤَمَّلَ يَوْمَ الحِيْرَةِ النَّظَرُ لَيْتَ الْمُؤَمَّلَ لَمْ يُخْلَقْ لَهُ بَصَرُ

ولم يذكر الذين تَرْجَمُوا له أنَّ " المُؤَمَّلَ " لَقَبٌ له ؛ بل نَصُّوا على أنّه اسمه . ولم يذكره ابن حبيب في كتابه " ألقاب الشعراء " ، ولا كُرَاع في كتابه " المنتخب " ؛ " باب مَنْ قال بيتاً أو قيل فيه فَلُقِّبَ به " ، وا لله أعلم .

حَسْبُ الْمُحِبِّيْنَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ وَا للهِ لاَ عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا صَقَرُ

٥٧/ب / قيل : وبهذا البيت سُمّيّ مؤملاً .

وإن كانت فعلية مضارعة نُفيت بـ" ما " إنْ أُريد بها الحال كقولك : " وَا للهِ مَا يَقُومُ زَيدٌ الآنَ " ، وبـ" لا " إنْ أُريد بها الاستقبال كقولك : " وَا للهِ لاَ أَقُومُ غَداً " ، ويجوز حذف " لا "[1] منه ، تقول : " وَا للهِ أَفْعَلُ " أي : لاَ أَفْعَلُ ، إذْ لا يَلتبس ؛ لأنه لو كان إيجاباً لم يَخْلُ من " اللام ، ونون التوكيد " معاً ، أو من أحدهما ، ومنه قوله[2] تعالى : ﴿ قَالُوا تَا لله تَفتَؤ تَذْكُر يُوسُف ﴾ أي : لاَ تَفْتَؤُ ، وقول امرئ القيس[3] :

فَقُلْتُ لَهَا وَا للهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وعلى هذا تقول لمن تُحِبُّه : " وَا للهِ أُبْغِضُكَ " ، أي : لاَ أُبْغِضُك ، ولمن تُبْغِضُه : " وَا للهِ أَحِبُّكَ " ، أي : لاَ أُحِبُّكَ .

ويجوز حذف القسم كقوله[4] تعالى : ﴿ ثُمَّ لتُسأَلُنَّ يَومئذٍ عن النَّعِيم ﴾ وهو كثير[5] ؛ لدلالة الجواب عليه ، وحذف الجواب أيضاً ، وذلك فيما إذا اعترض القسم مثل: " زَيْدٌ وَا للهِ قَائِمٌ "، أو تَقَدَّم على القسَم ما يدلُّ عليه مثل: " زَيْدٌ قَائِمٌ وَا للهِ "؛

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠٥ ، والأصول : ١ / ٤٣٥ .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٨٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٢ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٠٤ . وينظر : الأصول : ١ / ٤٣٤ ، والخصائص : ٢ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٤٣ . وروايته في الديوان وبعض المصادر : " يمين ا لله " برفع " يمين " ونصبها ؛ فالرفع على أنها مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : لازمي ، والنصب على تقدير : أَحلفُ بيمينِ ا لله ، فحَذَفَ الفعل والحرف ونَصَبَ الاسمَ .

(٤) سورة التكاثر ، الآية : ٨ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٠ .

لأنّ القسم إنشاء فلا يتقدم عليه ما في حَيِّزِه ، فيُقَدَّر محذوفاً ، وجملة الاعتراض والمتقدمة تدلان عليه ، كما يكون ذلك في الشرط إذا تقدَّمه ما يدُلّ على الجواب مثل : " أُكْرِمُكَ إنْ تُكْرِمْنِي " ، ويَتَبيَّن ذلك في كل واحد منهما إذا اجتمعا ، وحينئذ فلا يخلو من أن يَتَقدَّم عليهما ما يقتضي خبراً ، أو لا يتقدَّم ، فإن تقدَّمَ كان الجواب للشرط[1] ، وجواب القسم محذوف سواء تقدم الشرط على القسم مثل : " زَيْدٌ إنْ تُعْطِهِ وَاللهِ يَشْكُرْكَ ، أو لا يَشْكُرْكَ " ، أو تأخَّر عنه مثل : " زَيْدٌ وَاللهِ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ أو لا يَشْكُرْكَ " ، سواء في ذلك الإثبات والنفي ، وذلك لاعتراض القسم وتعين كون الشرط خبراً للمتقدم ؛ لأن معناه مقصود الكلام ، فلا يكون خبراً له إلا بالجواب ، فتعيَّنَ كونُ الجواب له .

وإن لم يتقدم عليهما ذلك فلا يخلو من أن يتقدم الشرط على القسم ، أو القسم على الشرط ، فإن تقدَّم الشرطُ كان الجواب له[2] أيضاً ؛ لاعتراض القسَم نحو : " إنْ تَأْتِنِي وَاللهِ آتِك " ، في الإثبات أو " لاَ آتِكَ " في النفي ، وإن تقدَّم القسَمُ عليه كان الجواب للقَسَم في الأكثر كقوله[3] تعالى : ﴿ وأَقسَموا بالله جَهْد أَيْمَانِهِم لئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ﴾ ، ويجوز جعله للشرط[4]

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٤ ، قال : « وتقول : " أنا واللهِ إنْ تأتِني لا آتِك " ؛ لأنّ هذا الكلام مبنيٌّ على " أنا " ، ألا ترى أنَّهُ حَسَنٌ أنْ تقولَ : " أنَا واللهِ إنْ تأتِني آتِك " ؛ فالقَسَم هاهنا لغوٌ » ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر شرح الكافية : ٢ / ٣٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٥ .

(٣) سورة النور : من الآية : ٥٣ .

(٤) أجاز العلماء أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القَسَم ، بقِلَّةٍ في الشعر ، ونُقِل عن الفرّاء إجازته في الكلام أيضاً ، قال البغدادي : « وقد نقلُوا عن الفرّاء جوازه في الكلام أيضاً ، ورأيتُ كلامَه مضطرباً في هذه المسألة ؛ فتارةً أجاز بمرجوحيّةٍ كما نقلُوا ، وتارةً جزم بأنّ ما ورد منه في الشعر ضرورة » اهـ ، وحكم على اللام بالزيادة ، وهو رأي ابن هشام أيضاً . ينظر : معاني القرآن: ١/٦٦ - ٦٧ ، ٢ / ١٣٠ - ١٣١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

كقول الأعشى(١) :

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

هذا إذا لم يقترن القسم بالفاء ، فإن اقترن بها - ولا يكون ذلك إلا مع تقدم الشرط - تعيَّنَ كون الجواب للقسَم(٢) سواءً تقدَّم ما يقتضي خبراً ، أو لم يتقدَّمْ نحو : " أَنَا إِنْ تَأْتِنِي فَوَا للهِ لآتِيَنَّكَ ، وإِنْ أَتَيْتَنِي فَوَا للهِ لاَ آتِيكَ " ، ليتوفَّرَ على كلٍّ واحد منهما ما يَقْتضيه ، ومنه قول قَيْس بن العَيْزَارَة(٣) :

فَإِمَّا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَّ عَلَى الْعَصَا فَوَ ا للهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بِالْمَسَالِمِ

٥٨/ب وتقدير القسم في هذا / التركيب كالملفوظ(٤) ، ومنه قوله(٥) تعالى : ﴿ وإن أَطَعْتُمُوهم إنَّكم لمُشْرِكُون ﴾ ولولا ذلك لقيل : " فإنكم "(٦) .

(١) البيت في ديوانه : ٤٨ . من قصيدة يخاطب بها يزيد بن مُسْهر الشَّيباني ، وكان حَرَّض بني سيَّار أن يقتلوا سَيِّداً من رهط الأعشى . ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٠٩ ، والبحر المحيط : ٦ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٢٧ . وقوله : « نَنْتَفِلُ » أي نَتَنَصَّل . وزعم الفراء أنَّ هذه اللام لمَّا دخلت على الشرط أُجيب الشرط بجواب القَسَم . قال : « فجَزَم " لا تلفنا " ، والوجه الرفع ، كما قال : [سورة الحشر : من الآية : ١٢] : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾ ، ولكنّه لمَّا جاء بعد حرفٍ يُنْوَى به الجزم صُيِّر جزماً ، جواباً للمجزوم ، وهو في معنى رفع » .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٨٤ - ١٧٨٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٥ .

(٣) هو قيس بن خُوَيلد الهذلي ، والعَيْزَارة أُمُّه ، أسَرَتْه فَهْم ، وأخذ تأبَّط شراً سِلاحَه ؛ فأفلت منهم . أخباره في : مَن نُسِب إلى أُمّه من الشعراء : ٨٦ ، ومعجم الشعراء : ٣٢٦ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢ / ٦٠١ . وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٤٣ ، والدرر اللوامع : ٤ / ٢٣٩ .

(٤) رَجَع إلى قوله في الصفحة السابقة : « ويجوز حذف القَسَم .... » .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٢١ .

(٦) ينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٤٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٨٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٦ .

وقد ظهر بما ذكرنا أنَّه يَتعيَّن كونُ الجواب للشَّرط في صورتين :

إحداهما : إذا تقدَّم ما يقتضي خبراً .

الثانية : إذا لم يتقدَّم ، وتقدَّم الشَّرط على القسَم ، ولم يَقترن القسَمُ بالفاء .

وأنه يجوز الأمران في صورة واحدة : وهو فيما إذا لم يتَقدَّم ما يَقتضِي خبراً ، وتَقدَّمَ القسَمُ على الشَّرط .

وأنه يَتعيَّن كونُ الجواب للقسم في صورة واحدة أيضاً : وهو فيما إذا اقترن القسم بالفاء ، فَكَانت صُور جَعلِ الجواب للشَّرط أكثر ؛ لأنَّ تقدير سقوطِه مُخِلٌّ بمعنى الكلام ؛ لأنَّه تأسيس ، وتَقدير سقوط القَسَم غير مُخِلٍّ بمعناه ؛ لأنَّه تَأْكيد .

* * *

[الممنوع من الصرف]

الـقَـوْلُ فِي بَـيَـانِ غَيْرِ المُنْصَرِفْ ... الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ
وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ الأَصْلِ يَقَعْ ... وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَـــرُّ تَبَعْ

غير المنصرف : ما فيه علّتان يُشبه بهما الفعلَ في الفَرعيَّة[1] ، فمَنْع الصَّرف مُتوقِّف على وجودِهما ، وهما زائدتان على الاسم ، والزِّيادة تُفيد ثِقلاً حِسِّياً ، فإذا تجرَّد عنهما خَفَّ ، وهو معنى قوله :

الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ

ودليل أصالة الصرف في الاسم ، هو أن المنصرف يستوفي حركات الإعراب المحتاج إليها في الدلالة على المعاني التي تطرأ عليه بالتركيب ، وأنَّ مَنْعَ الصَّرف يتوقَّف على عِلَّة ، والصَّرف لا يَتوقَّف على [عِلَّة] فكان أصلاً .

ومَحلُّه الاسم المتمكِّن ؛ لأنَّ غير المتمكِّن لا يكون مُعرباً ، والصِّرف فرعُ ثُبوتِ الإعراب ، فالاسم إمَّا غيرُ متمكِّن وهو المبنيّ ، أو مُتمكِّن وهو المُعرب ، والمُعرب إمَّا مُنصرف أو غيرُ مُنصرف ، فالمُتمكِّن على هذا يجمعهما ، وقد يُخَصُّ المنصرفُ باسم الأَمكن ، فالاسم على هذا إما غير مُتمكِّن وهو المبني ، أو مُتمكِّن وهو المُعرب غير المُنصرف ، أو أَمْكَن وهو المُعرب المُنصرف[2] ، فعلى الأوَّل يجوزُ كونُ الصرف في المتمكِّن ، وعلى الثاني لا يكون إلا في الأمكن ، وهو معنى قوله :

وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ الأَصْلِ يَقَعْ

وإنما كان الأَمكن هو الأصل ؛ لأنَّ عدم التَّمكُّن وعدمَ الصَّرف طارئان عليه ، والأصلُ عَدَمُهُما .

---

(١) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٢٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ .

وأمَّا علامة الصَّرف فقيل[١] : التَّنوين وحدَه ، لأن غيرَ المُنْصرف لَمَّا أشبهَ الفعلَ امتنع من التَّنوين الذي لا مدخل لـه في الفعـل ، وتبعه الجـر ؛ لأن بينهمـا ملازمـة في الوجود من حيث إن كلَّ اسم منصرف مجـرور لا بـد فيـه مـن التَّنويـن ، أو مـا يقُـوم مقامَه من " ألف ، ولام " أو إضافة ، فكانت بينهما ملازمة في العَـدَم ، ولِئَـلاَّ يلتبس بالمضاف إلى النَّفس لو لم يَتْبَعْه ، لأنَّ من لغاتِـه حـذفَ اليـاء وإبقـاءَ الكسـرة كمـا في النِّداء[٢] ، وهذا هو اختيار المُصنِّف ، وإليه أشار بقوله :

وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرُّ تَبَعْ

وقد قِيل[٣] : إنَّهما امتنَعا معاً ، وعلى هذا تكون عَلامتُه التنويـن والجـر ، ويؤيـد الأوَّل أنَّ الشَّاعر إذا اضطُرَّ إلى إقامة الوزن في الرَّفـع والنَّصـب أتَـى بـالتَّنوين وحـدَه ، ويقال : / قد صرف[٤] ، وإن " عَصًا " منصرف ، وإن " حُبْلَى " غير منصرف ، ولا فَارقَ إلاَّ التَّنوينُ وعَدَمُه ، ويُؤيِّد الثَّاني أنَّ اشتقاقه من الصَّرف[٥] وهو التَّقلُّب ، وهـو مع الجرِّ أكثر ، وأنَّ الجرَّ من خصائص الأسماء ، فكان بمنزلة التَّنوين . ٥٨/ب

وقد قِيل : إنَّ اشتقاقَه من الصَّريف[٥] ؛ وهو صوت خَفِـيّ ؛ لأن التنويـن يحـدث فيه غنة ، وهذا يؤيد الأول أيضـاً ، وممـا يُؤيِّـده أنَّ الشَّـاعر إذا اضطُـرَّ إلى تنويـن غـير

---

(١) وهو رأي جمهور النحويين . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٥ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٨٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٣٨ ، وشـرح التصريـح :٢/ ٢١٠، وهمـع الهوامع : ١ / ٢٤ .

(٢) في بعض المصادر : حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء . وكلاهمـا صـواب ؛ إلا أنّ الأقـوى أن يقال : « في غير النداء » ؛ لأنّ النداء يُدَلُّ عليه غالباً بالأداة . ويُستشهد عليه بقول الشاعر :

شَرِقَتْ دُمُوْعِ بِهِنَّ فَهْيَ سُجُوْمُ

ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٤٣٩ ، والأشباه والنظائر : ٢ /٣١٥ – ٣١٦ .

(٣) هو رأي الزجاج والرماني . ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١٠ .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٢ .

(٥) ينظر : اللسان : (صرف) .

المنصرف في حالة الجرِّ نوَّنَ وجرَّ(١) ، ولو كان الجرُّ من الصَّرف لَما زَاد على مَحَلِّ الضَّرُورة .

* * *

وَالصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِن اسْمٍ مُشْبِهِ ... لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجُهِ
وَهْيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إذَا اجْتَمَعْ ... مِنْهَا فِي الاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعْ
عَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ أَقْصَى ... وَعُجْمَةٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ خُصَّا
وَنُونُ فَعْلانَ الْمَزِيدُ وَالصِّفَهْ ... وَاسْمٌ مُرَكَّبٌ وَالاسْمُ المَعْرِفَهْ

العلل المعتبرة في منع الصرف على الأكثر تسع : " العَدْل ، والوَصْف ، والتَّأنيث ، والمعرفة ، والعُجْمة ، والجَمْع ، والتَّركيب ، والألف والنُّون الزَّائدتان ، ووَزن الفِعْل "، وإنما اعتُبرت هذه لأنها كلَّها فروع ، فالعدل فرع على المعدول عنه ، والوصف على الموصوف ، والتَّأنيث على التَّذكير ، والتَّعريف على التَّنكير ، والعُجْمة على العربيَّة ؛ لأنها دخيلة في كلامهم ، والجَمع والتَّركيب على الإفراد ، والألف والنون الزائدتان على المزيد عليه ، ووَزْن الفِعل على وَزْن الاسم ، فإذا حصَل في الاسم منها اثنان صار بهما فرعاً من وجهين ، فيُشبه الفِعلَ ؛ لأنَّه فَرْعٌ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أنه يفتقر إليه في التركيب ، والاسم لا يفتقر إليه في ذلك .

والآخر : أنه مُشْتَقٌّ مِن المَصدر على الصَّحيح ، والمَصدر اسم ، والمُفْتقر فرع على ما لا يَفْتقر ، والمُشتقُّ فرع على المُشْتَقّ منه ، فيَمتنع مما امتنَع منه ، هذا عند

---

(١) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٣ ، ومثَّل له بقول امرئ القيس [ديوانه : ١١] :

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنَّك مُرْجِلي

فصَرَف " عنيزة " .

البصريين[١] ، وأمَّا الكوفيون فالمَصدر عندهم مُشتقٌّ مِن الفِعل . فيَقولون : ولأنَّ الاسم من الفعل بمنزلة المفرد من المركب ؛ لأن الفعل لا ينفكُّ عن الفاعل[٢] ، والمُركَّب فرع على المفرد ، ولا [يُبْنَى][٣] لِشَبهه بالفعل كما يُبنى لِشَبهه بالحرف ، لأنَّه إذا أَشْبَه الحرفَ تعدَّى معناه إليه ، بخلاف الفعل .

والسِّيرافي[٤] يَجعل العِلَلَ عشراً ، يزيد ألف الإلحاق في المقصور ، نحو : " أَرْطَى "[٥] إذا سُمِّي به وصار علماً ، فإنه يعتبرها مانعة حينئذ لشبهها بألف التأنيث في الزيادة ، والمُوَافقة لِمِثال ما هي فيه للتأنيث ، لأن " عَلْقَى "[٥] على وزن " سَكْرَى " ، و" عِزْهَى "[٥] على وزن " ذِكْرى " ، وهذا بخلاف المدودة[٦] ، فإنها إذا كانت للإلحاق لا تكون مُوَافِقَة لِمِثال ما هي فيه للتأنيث ؛ لأنها إنما تكون فيما هو على وزن " فِعْلاَء " كـ" عِلْبَاء ، وحِرْبَاء " ، أو وزن " فُعْلاَء " كـ" قُوبَاء[٥] / ، ومُزَّاء "[٥] ، ولا شيءَ مِمَّا هُما فيه للتأنيث على هذين الوزنين ، فلذلك إذا سُمِّي بما فيه ألف الإلحاق الممدودة كان منصرفاً ، بخلاف المقصورة . ٥٩/ب

---

(١) ينظر : التبيين : ١٤٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٣٥ .

(٢) وقيل أيضاً : الفعل مركب لدلالته على الحدث والزمان ، والاسم يدل على الحدث فقط ؛ فلا تركيب إلا بعد إفراد . ينظر : التبيين : ١٤٥ .

(٣) في الأصل : « يُثَنَّى » ، تصحيف .

(٤) ينظر شرح السيرافي على الكتاب وألف الإلحاق ذكرها سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢١٠ ، والمبرد في المقتضب : ٣ / ٣٣٨ .

(٥) الأَرْطَى : واحدته أرطاةٌ ، وهو شجرٌ ينبت بالرمل ، يشبه الغضا ، وله رائحة طيبة . والعَلْقَى : شجرٌ تدوم خضرتُه في القيظ ، ولها أفنان دقاق ، وورقٌ لطاف . وعِزْهَى : يقال : رجلٌ عِزْهَى ؛ أي : لئيم . والقُوبَاءُ : داء يظهر في جلد الإنسان . والمُزَّاء : الخمر التي تلذع اللسان . ينظر : اللسان : (أرط – علق – عزه – قوب – مزز) .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢١٩ .

والفارسيُّ[(١)] يجعلُها إحدى عشرة ، يزيد الحمل على الموازن مثل : " سَرَاويل " .

ومنهم[(٢)] من يزيد مراعاة الأصل نحو : " أَحْمَر " إذا سُمِّي به ، ثم نُكِّر ؛ لأنه يَعتبر صِفَتَه الأصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية .

ومنهم[(٣)] من يجعلها أربع عشرة ، يزيد التكرير نحو : " بُشْرَى ، وحَمْرَاء " ، وعدم النظير في نحو : " مساجد ، ومصابيح " ؛ لأنهما مفهومان زائدان على التأنيث والجمع .

وعبد القاهر جعلها ثمانية[(٤)] أسقط الألف والنون الزائدتين ، فلزمه المنع بعلة واحدة في " حَمْدَان ، وسَكْرَان " .

وصدر الأفاضل[(٥)] يرد التسع إلى اثنتين وهما : " التركيب ، والحكاية " ؛ أما التركيب فيجعل المعتبر منه في منع الصرف ما لايتضمن الثاني فيه معنى حرف[(٦)] ، وهو سبعة أنواع : تركيب المزج نحو : " مَعْدِي كَرِب " ، وتركيب الزائد مع الأصل نحو : " عِمْرَان ، وسَكْرَان " ، وتركيب الجمع نحو : " مَسَاجد ، ومَصَابِيح " ، أو هو

---

(١) الإيضاح العضدي : ٣٠٩ ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٩ .

(٢) نُسب إلى ابن الطراوة في ارتشاف الضرب : ٤ / ٨٥٩ .

(٣) هو الزمخشري في المفصل : ١٨ ، قال : « والتكرير في نحو " بُشرى، وصحراء، ومساجد، ومصابيح " ؛ نُزِّل البناءُ على حرف تأنيث لا يقع منفصلاً بحال ، والزِّنَةُ التي لا واحد عليها ، منزلة تأنيث ثانٍ وجمع ثانٍ » . وينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٧ ، والمقتضب : ٣ / ٣٤٥ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٩٦٥ .

(٥) هو القاسم بن الحسين بن محمد ، مجد الدين الطَّرائفيّ الخُوَارَزْمي ، ت ٦١٧ هـ . أخباره في : معجم الأدباء : ١٦ / ٢٣٨ ، وبغية الوعاه : ٢ / ٢٥٢ .

ونقل المؤلف عن كتابه التخمير (شرح المفصل) : ١ / ٢٠٩ فما بعدها ، بتصرّف .

(٦) مَثَّل صدر الأفاضل للمتضمّن معنى حرف بـ: " هو جاري بيتَ بَيْتَ ؛ أي : بيتاً لبيتٍ ، وخمسةَ عشَر ؛ أي : خمسة وعشرة " ، ولا مدخل لهذا النوع من التركيب في باب مالا ينصرف .

بمنزلة جمعين رُكِّبَ أحدهما مع الآخر ، وتركيب العجمة لأنه ضُمَّت فيه علمية العجمة إلى علمية العربية نحو : " إبراهيم " ، وتركيب التأنيث نحو : " سُعَاد ، وطَلْحَة ، وبُشْرَى ، وحَمْرَاء " ، وتركيب العلمية نحو : " عُمَر " ؛ لأنه في قوة علمين، إذ الواضع قصد التسمية بـ" عامر " وهو صفة ، فعدل إلى هذه الصيغة خيفة التباس العلم بالصفة ، وركبت العلمية التي قصد بها مع العلمية التي عدل إليها ، فإن كان هذا الوزن جنساً كـ" نُغَر ، وصُرَد ، وحُطَم " ، ومنقولاً عن جنس كما لو سمي بواحد من هذه كان منصرفاً[١] ، فـ" زُفَر " إن جعل منقولاً عن الجنس - وهو السيد - كان منصرفاً ، أو قصدت التسمية بـ" زافر " ، وهو الحامل ، ثم عدل إلى هذه الصيغة خيفة الالتباس ، كان ممنوعاً .

وتركيب [التكرير][٢] نحو : " أُحَاد ، ومَوْحَد ، وأُخَر ، وجُمَع " ؛ لأنه ركبت فيه الصفة التي مفهومها الدلالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما في " ضارب، ومضروب ، وحَسَن " مع العدل على جهة [التكرير][٢] وعدم القيام بواحد بعينه .

وأما الحكاية فيجعل المعتبر منها وزن الفعل مع العلمية نحو : " أحمد " ، ووزن الفعل مع الصفة نحو : " أحمر " ، فمنع الصرف في هذين بطريق الحكاية الفعلية ؛ لأنه من باب إطلاق الفعل على الشيء ، مثل[٣] :

---

(١) هذا رأي أبي علي الفارسي ، نقله صدر الأفاضل عنه ، وهو في الإيضاح : ٢٠٣ .

(٢) في الأصل : " التنكير " ، تحريف ، والتصحيح عن التخمير : ١ / ٢١٦ .

(٣) البيت يُنسب إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٢ . وقد ضَمَّنه الناظم ألفيته ، انظره في باب " العلم " . وبعده :

ظُلْماً علينا لَهُمُ فَدِيْدُ

=

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

و :

أَنَا ابْنُ جَلاَ... ... ... (١)

ثم فارقتها الفعلية إما إلى العلمية مثل : " أحمد ، وتغلب " [أو] إلى الصفة نحو: " أسود ، وأفضل "(٢) .

وقوله : " أو من أوجه " قيل(٣) : ليتناول نحو : " ماه ، وجور "(٤) بما فيه ثلاثة أسباب ، فإن فيهما العلمية والعجمة ، ولا تأثير لها مع سكون الوسط بدليل صرف " نوح ، ولوط " ، فلما انضم إليهما التأنيث قوي أمرهما فامتنع الاسم بهما معه بثلاثة أسباب/ ، وفي هذا نظر ؛ لأن غير المنصرف لم يشبه الفعل لا من أوجه ، ولا من وجهين ؛ لأن الشبه لم يتعدد ، وإنما أشبهه من وجه واحد ، وهو كونه فرعاً من وجهين مثله ، والعبارة المخلصة أن يقال : الاسم يمتنع من الصرف بعلتين من تسع ، أو ما يقوم مقامهما أو أكثر ؛ إن لم يعتبر تأثيرهما لشبه الفعل بذلك في الفرعية . ٥٩/ب

* * *

= والبيت في مجالس ثعلب : ١ / ١٧٦ ، والتخمير : ١ / ٢١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٤٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٧٠ .

(١) قطعة من بيت لسُحَيم وَثِيل الرِّياحيّ ، وهو بتمامه :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي

ومن القصيدة الأولى في الأصمعيات : ١٧ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٠٧ ، وينظر : التخمير : ١ / ٢١١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٥٥ .

(٢) انتهى نقله عن صدر الأفاضل ، بتصرّف .

(٣) ممّن قاله ابن القواس في شرحه : ١ / ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٤) جاء في معجم البلدان : ٤ / ٤٩ : « " مَاه ، وجُور " اسما بلدتين بأرض فارس ، وأهل البصرة يُسَمّون القصبة بـ" ماه " ؛ فيقولون : " ماه " البصرة ، و " ماه " الكوفة ؛ كما يقولون : قصبة البصرة وقصبة الكوفة » .

فَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ عُمَرَا وَالْوَزْنُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ بَذَّرَا
وَأَحْمَدٍ وَتَغْلِبٍ وَيَشْكُرَا وَالْوَزْنُ وَالْوَصْفُ كَمِثْلِ أَحْمَرَا
وَالْوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَمِثْلِ أُخَرَا وَمِثْلِ مَثْنَى وَثُلَاثَ اشْتَهَرَا

كل واحد من العدل ووزن الفعل يمنع مع التعريف الذي هو تعريف العلمية ، لأن غيره من أنواع التعريف إما في قسم مبني كتعريف الإضمار وتعريف الإبهام ، فلا يمكن اعتباره في قسم المعرب ، وإما موجب الدخول في حكم الصرف كتعريف الأداة وتعريف الإضافة ، فلا يمكن اعتباره في منع الصرف أيضاً ، ويمنع مع الصفة(١) ، ويتبين منه أن العلمية ليست شرطاً فيهما كبقية ما يمنع [مع](٢) العلمية ؛ مثل التأنيث، والتركيب ، والعجمة ، والألف والنون الزائدتين ، إذا كانتا في اسم .

فالعدل مع التعريف نحو : " عُمَر " ، والعدل فيه تقديري ؛ لأنه لم يوجد له قياس يستدل به على عدله تحقيقاً ، ولو لم تمنع العرب صرفه لكان قياسه الصرف ؛ لأنه ليس فيه ظاهراً إلا العلمية ، ولكنه لما وقع في كلامهم ممنوعاً قدر له العدل ؛ لإمكانه وعدم إمكان غيره ، ؛ لئلا تنخرم القاعدة المعلومة في منع الصرف. ويحقق ذلك عدم تقدير العدل في نحو : " أُدَدٍ "(٣) لما وقع في كلامهم منصرفاً . فإذا صُغِّر " عُمَر " انصرف لزوال لفظ العدل ، ولأنه يستوي تصغيره وتصغير ما ليس بمعدول نحو : " عمرو " فيتبعه في الصرف(٤) .

---

(١) أي العدل ووزن الفعل يمنعان مع الصفة .

(٢) في الأصل : « من » خطأ .

(٣) أُدَدٌ : كعُمَر ، ويقال : أُدٌّ ؛ بضمتين : أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مُضَر بن معدّ بن عدنان . وأُدّ بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان من القحطانية .

ينظر : جمهرة النسب : ١٧ ، ١٨٩ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٩٨ ، ٣٩٧ ، ونهاية الأرب : ٤٥ ، واللسان والتاج : (أدد) . قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٦٤ : « والعرب تَصرف " أُدَداً " ، ولا يتكلّمون به بالألف واللام ، جَعَلُوه بمنزلة " ثُقَبٍ " ، ولم يجعلوه مثل " عُمَر " » .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٤ .

ووزن الفعل مع التعريف نحو : " بَـذَّرَ ، و[أَحْمَـد][١] ، ونَرْجِـس " مسمًّى بـه ، و" تَغْلِب ، ويَشْكُر " ، وشرط المعتبر منه في منع الصـرف الـوزن المختـص بـالفعل أو الذي في أوله زيادة كزيادة الفعل من " همزة ، أو نون ، أو ياء ، أو تاء " ، ولا يقبل " تاء " التأنيث كـ" أَرْمَل ، ويَعْمَل "[٢] ؛ لأن قبوله لها مساعد له عـن شبه الفعـل إذ هي من خواص الأسماء ، ومعنى كزيادة الفعل : أن يصير بها على مثـال الفعـل ، فـلا بد من الزيادة ، وكونه على مثال الفعل ، فـإن عدمـت الزيـادة كـ" أُبَيِّـض " تصغير " إِبَاض " ، وهو الحَبْل ، ووزنه " فُعَيِّل " انصرف إذا سُمِّيَ به ، وإن كان على وزن الفعل وهو أن " ابيضَّ الشيء " مـن البيـاض ، وكذلـك إذا عـدم الـوزن وإن حققـت الزيادة ، فـ" نَرْجِس " مثل " نضرب " بزيـادة النـون[٣] ؛ لأن " فَعْلِـلاً " لا يوجـد في الكلام ، ولو كان في الكلام " فَعْلِل " لصُرِفَ إذا سُمِّيَ به ؛ لأنه حينئذٍ لا تتحقق فيـه الزيادة ، كما صرف " نَهْشَل " لوجود " فَعْلَل " كـ" جَعْفَر " ، فإذا كسرت[٤] نونـه وهي لغة / انصرف لمخالفته لوزن الفعل ، ومنهم مـن يصرفـه مع فتـح النـون لقبـول التاء ، ومن منعه لم يعتد بها ؛ لأنها فارقة بين الجنس والواحـد منـه ؛ فلم تؤثـر تأثـير ٦٠ / م

(١) في الأصل : « أحمر » ، تحريف .

(٢) يُقال في المؤنث : « يَعْمَلَةٌ » ؛ وهي النَّاقة الـتي يُعْمَـل عليهـا في السَّـير . ينظر : الكتـاب : ٣ / ١٩٤ ، والمنصف : ١ / ١٠٢ ، واللسان : (عمل) .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣١٨ ، ونَقَل المؤلـف عـن الجوهـري في الصحـاح : (نرجـس) ، قـال : « " نَرْجِس " : مُعَرَّب ، والنّون زائدة ؛ لأنّه ليـس في الكـلام " فَعْلِـل " ، وفي الكـلام " نَفعِـل " . فلـو سَمَّيتَ بـه رجـلاً لم تصرفـه ؛ لأنّه مثـل " نَضْرب " ولَـوْ كـان .... » . وينظر : مـا ينصـرف ومـالا ينصرف : ١٨ ، وجمهرة اللغة : ٣ / ١١٨٣ ، والمعرب : ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٤) أي نون " نَرْجِس " ، وهي لغة ، يقال : « نِرْجِس » . ينظر : اللسان : (رجس - نرجس) .

وأجاز الزجاج منعه مع الكسر، قال: « لأن الكسر يقع تابعاً للكسر » ما ينصرف ومالا ينصرف: ١٨ .

الفارقة في الصفة ؛ لأنها مؤثرة في اللفظ ، وتلك مؤثرة في اللفظ والمعنى ، وقولهم[١] : « [والغَالِب] [٢] فيه » منقوض بـ" أَفْعَل " ، فإنه غالب في الاسم ، إذ كل فعل ثلاثي له " أفعل " اسماً إما للتفضيل أو لغيره كما في الألوان والعيوب والحُلَى[٣] مثل : " أَسْوَد ، وأَحْوَل ، وأَشْهَل "[٤] ، وقد يكون من غير فعل كـ" أَرْنَب ، وأَفْعَى " ، وهو معتبر بـ" فاعل " فإنه غالب في الفعل ، وهو غير معتبر[٥] ؛ لأنه إذا سمي بنحو " خَاتَم " انصرف .

وقد أشار إلى الشرط الأول[٦] في تمثيله بـ" بذَّر " ، وهو اسم ماء[٧] ، و" فَعَّل " لا يوجد في الأسماء إلا منقولاً عن الفعل كـ" عثَّر" اسم موضع[٨] ، أو أعجمياً كـ" بَقَّم "[٩] .

وأشار إلى الثاني[١٠] في تمثيله بـ" أَحْمَد ، وتَغْلِب ، ويَشْكُر " .

---

(١) مِمَّن قاله الزمخشري في المفصل : ١٦ ، وابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٢٠٦ . قال السيوطي في همع الهوامع : ١ / ٣٠ : " والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب ؛ لأنه يبطل بـ" أفعل " ؛ إذ هو في الأسماء أكثر .... وأيضاً فإن " فاعل " بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلا في نحو " خاتم " ، وهو في الأفعال أكثر من أن يُحصى كـ" ضارب ، وقاتل " ؛ ولو سُمي بـ" خاتم " صُرف ؛ فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ، ووجه الأولوية أنّ لتلك الزوائد في الفعل معاني ، ولا معنى لها في الاسم " . وينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف : ٢٠ ، والتخمير: ١ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٦٠ - ٦١ ، وشرح الشريشي : ١ / ٤٩٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٤٧ .

(٢) في الأصل : " والغائب " ، تحريف .

(٣) الحُلَى بالضم والكسر : جمع حِلْيَة ؛ وهي الصورة والخلقة . ينظر : القاموس : (حلي) .

(٤) الشُّهْلَة في العين : أن يشوب سوادها زرقة أو حُمْرَة . ينظر : اللسان : (شهل) .

(٥) أي لا يَمْنع الاسم الصَّرف .

(٦) الشرط الأول : قوله سابقاً : أن يكون على وزن مختصٌ بالفعل .

(٧) وهي البئر التي احتفرها هاشم بن عبد مناف عند خَطِيم الخَنْدَمَة على فم شِعْب أبي طالب . ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ٢٣٥ .

(٨) عَثَّر : جبل بتَبَالَة ، و" تبالة " : من نواحي بيشة . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٢١ .

(٩) بَقَّم : صِبغٌ معروف ، أعجميّ . ينظر : المعرب : ١٠٧ ، واللسان : (بقم) .

(١٠) الشرط الثاني : قوله سابقاً : أن يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل .

ومن المختص ما كان على وزن " فُعِل ، وافْعَـالَّ ، وافْعَـلَّ ، وفُوعِـلَ ، وانْفَعَـلَ " كـ" ضُرِبَ ، واحمارّ ، واحمرّ ، وضُورِب ، وانْطَلَق " ، فإذا سُمّي بها امتنعـت للعلميـة ووزن الفعـل المختـص ، وأمـا " الدُّئِـلَ "[١] لقبيلـة أو دويبّـة ، و" الحُبُـك " في لغـة ، و" إِسْحَار "[٢] لِبَقْلَة ؛ فنادر .

فإن سمي بـ" ضُرْب " مخففاً بتسكين العين ، فسيبويه[٣] يصرفه ، وقـال المبرد[٤] : إن كان التخفيف قبل التسمية انصرف ، أو بعدها امتنع . وإن سمـي بـه وهـو معتـل العين كـ" قيـل ، وبيع " ، أو مضـاعف الـلام كـ" رد " انصرف مطلقـاً ؛ لخروجـه بالإعلال والإدغام عن الـوزن المختـص إلى مـا يكـثر في الأسمـاء نحـو : " [عيـد][٥] وحُرّ " .

وأما منعهما من الوصف فوزن الفعل معه مثل : " أحمر " وكل مـا صفتـه أصليـة وإن غلب في الأسماء نحو : " أسود ، وأدهم " للحيّـة والقَيْـد[٦] ، وإن لم تكـن الصفـة أصلية لم يعتد بها مانعة مثـل : " مـررت بنسـوة أربـعٍ "[٧] ، وقيـل[٨] : انصرافـه لأن وزن الفعل فيه غير معتبر لقبوله " التاء " .

---

(١) الدُّئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وقيل غيره . ينظـر : جمهرة النسب : ١٤٩ . والدُّئـل : دويبـة تُشبه الثعلب . ينظر : اللسان : (دأل) .

(٢) إِسْحَارّ وأَسْحَارّ : بقلٌ يَسْمَن عليه المال ، يُشبه الفجل . ينظر : اللسان : (سحر) . وهـو مـن أمثلة سيبويه في الكتاب : ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٦ ، وابن جني في المنصف : ١ / ٧٩ - ٨٠ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٢٢٧ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٠ .

(٤) المقتضب : ٣ / ٣١٤ ، ٣٢٤ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٠ ، وشرح ابن القـواس : ١ / ٤٤٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٦٤ .

(٥) في الأصل : " عبد " ، تصحيف .

(٦) ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١١ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٤١ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٢٤ - ٢٥ .

(٨) ممن قاله الرضي في شرح الكافية : ١ / ٤٦ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٤٥٢ .

وأجيب : بأن " التاء " المشترطة [التي] تجرد وزن الفعل عنها التاء القياسية ، وهذه ليست قياسية ؛ لثبوتها مع المذكر دون المؤنث .

والعدل معه مثل : " أُخَر ، وجُمَع ، ومَثْنَى ، وثُلاث " .

أما " أُخَر " ففيه الوصف كقوله[1] تعالى : ﴿ فعِدَّةٌ مِن أيَّام أُخَر ﴾ ، وعدل محقق مقبل عما فيه " اللام " ؛ لأنه جمع " أخرى " تأنيث " آخر " ، وأفعل التفضيل من التأخر ، فمؤنثه أفعل التفضيل ، فجمع مؤنثه أفعل التفضيل ، فثبت أنه أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل إذا قطع عن الإضافة و" من " لزمته " اللام " ، فلما استعمل معرى عنها علم أنه معدول عما هي فيه[2] ، وقال أبو علي[3] : المعدول عن المعرفة معرفة ، وهذا نكرة لوصفه بالنكرة في قوله[4] : ﴿ وأُخَرُ مُتَشَابِهَات ﴾ ووصف النكرة به في قوله : ﴿ مِن أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .

ورد : بأنه إنما يكون معرفة إما لقصد العلمية كما في " سَحَر "[5]، وهذا صفة ، والصفة تنافي العلمية ، أو لقصد تضمنه معنى " اللام " كما في " أمس " ، فيجب كونه مبنياً / وهذا معرب ، وقيل[6] : " أَفْعَلُ من كذا " إذا قطع عن " اللام " ٦٠/ب
والإضافة لزمته " من " ، فلما جاء بغير " من " كان معدولاً عنها .

ورد : بأن " من " يلزمها الإفراد[7] وهذا جمع فلا يكون معدولاً عنها .

وأما " جُمَع " فهو جَمْعٌ لـ" جَمْعَاء " ، و" جَمْعَاء " : تأنيث " أَجْمَع " ، و" فَعْلاَء "

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤ .
(٢) وهو رأي سيبويه في : الكتاب : ٣ / ٢٢٤ . وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٧٦ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤١ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦٢ .
(٣) المسائل المنثورة : ٢٧٩ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٢ .
(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٧ .
(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦٢ .
(٦) نُسب هذا الرأي إلى ابن جني في : شرح الكافية : ١ / ٤٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٦ . وينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٥٠٥ . وقيل : هو معدول عن أخريات .
(٧) كقولهم : زيدٌ أفضل من عمرو ، الزيدان أفضل من العُمَرين ، الزيدون أفضل من العَمْرين ، وهكذا في التذكير والتأنيث . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٢ .

إلى الحركة[١] ، وقال أبو عليّ[٢] : " فَعْلاء " إنَّما يجمع على " فُعْل " فيما لم يجمع مذكَّره بالواو والنون من الألوان والعيوب ، وهذا قد جمع مذكره بالواو والنون كـ" أَجْمَعون " ، قال : فهو معدول عن " فَعَالى ، أو فُعَالى " بناء على أنه من باب " صحراء " . ورد : بأن " صحراء " لا مذكر له ، وهذا له مذكر ، فليس من بابه ، وحمله على " حمراء " أولى من حمله على " صحراء " لمماثلته في الزنة والوصفية ، وقيل[٣] : هو معدول عن " جَمْعَاوات " ؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون فيجمع بالألف والتاء ، فهو معدول عن " جمعاوات " لا عن " جُمْع " ولا " جُمَاعى " ؛ لأنه ليس من باب واحد منهما ، وفيه الوصف في الأصل لما جاء في الحديث : « بهيمة [جمعاء][٤] » أي : سالمةٌ لا عيب فيها .

وقيل : التعريف ؛ فقيل[٥] : بالإضافة. ورد : بأن المضاف إليه المحذوف إن نوي وجب البناء ، وإن لم يُنْوَ لم [يعرف][٦] ؛ لأنَّه يصير نسياً منسيّاً .

---

(١) هو رأي الأخفش والزجاج والسيرافي ، ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٠ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٢) رأيه في شرح الكافية : ١ / ٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ .

(٣) هو رأي ابن مالك ، ذكره في شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٧٥ ، ورجَّحه المؤلف في حاشيته على الكافية : ١ / ٣٣ ، ويظهر ترجيحه هنا بدليل قوله : « ليس من باب واحدٍ منهما » . وينظر : المساعد : ٣ / ٣٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٤) في الأصل : « جَمَّاء » ، والتصحيح عن لفظ الحديث ، قال ﷺ : « كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ » . ينظر : صحيح البخاري ١ / ٤٥٧ كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصّبي فمات هل يُصلى عليه وهل يُعرض على الصّبي الإسلام .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٣ .

(٦) في الأصل : « يعرب » ، تحريف ، والنصُّ في حاشيته على كافية ابن الحاجب : ١ / ٣٦ ، قال : « ... لأن المضاف إليه إن نُوي كان غاية فيلزم البناء ، وإن لم يُنو صار نسياً منسياً ؛ فلا يُفيد تعريفاً » .

وقيل : بالمتبوع. ورد : بأن المتبوع لو أفاد تعريف التابع لأفاده في غير هذا الباب ، لكنه لا يفيده بدليل " مررت بزيد ورجل ظريف " .

وقيل : بالوضع[(١)] فهو كالعلم ، وهذا بعيد ؛ لأنه إن كان [كالشَّخْصِيّ][(٢)] اختص ببعض الأشخاص ، أو كالجنسي اختص ببعض الأجناس ، لكنه غير مختص بواحد منهما .

والأشبه أن يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة لا بها ؛ لأنه يؤدي معناها ، فإذا قلت : " مررتُ بالنِّسَاء جُمَع " كان مثل " كُلِّهِنَّ " ، وليست ثَمَّ إضافة حقيقة ، فصار له بذلك شبه بالعلم ؛ لأنه معرفة بغيرعلامة ملفوظ بها ، وهو معنى كلام سيبويه[(٣)] ، قال : وسألته - يعني الخليل - عن " جُمَع " فقال : معرفة بمنزلة " كُلّهم " ، فجعله بمنزلة المضاف ، و لم يجعله مضافاً .

و" فعل " في الكلام ثلاثة أقسام : قسم معرب منصرف ، وهو خمسة أنواع : مصدر ، وجمع ، واسم غير صفة ، واسم هو صفة ، وجنس يفرق بينه وبين واحده التاء [كـ" تُقًى "][(٤)] ، وظُلَم ، وصُرَد ، ولُبَد " مثل[(٥)] : ﴿ أَهۡلَكۡتُ مَالاً

---

(١) هو رأي أبو سليمان السعدي ، كما في ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦٨ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٧٥ ، والمساعد : ٣ / ٣٥ .

(٢) في الأصل : " كالشخصين " . والتصحيح عن ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٧٥ .

(٤) في الأصل : " كقُفًى " ، تحريف . والصحيح : " تُقًى " ، جاء في شرح الشافية لابن الحاجب : ١ / ١٥٧ : " ليس في المصادر ما هو على فُعَل إلا الهُدَى والسُّرَى .... وأما تُقًى فقال الزجاج : هو فُعَل ، والتاء بدل من الواو كما في تَقْوَى ، وقال المبرد : وزنه تُعَل والفاء محذوف كما يُحذف في الفعل " وجاء في اللسان : (وقى) : " وقد توقَّيْتُ واتقيتُ الشيءَ وتَقَيْتُه ، أَتَّقِيه وأَتْقِيه تُقًى وتَقِيَّةً وتِقَاءً " .

(٥) سورة البلد : من الآية : ٦ .

لبداً ﴾ و" رُطَب " ، وقسم معرب ممنوع من الصرف نحو : " عُمَر، وأُخَر، وجُمَع " ، وقسم مبني مثل[١] " يا فُسَق ، ويا لُكَع " في النداء .

وأما " مَثْنَى ، وثُلَاث " وما أشبههما من الأعداد المعدولة إلى " مَفْعَل " أو " فُعَال " ففيه الوصف لقوله[٢] تعالى : ﴿ أُولي أجنحةٍ مثنَى وثُلَاث ورُبَاع ﴾ والعدل عن " ثلاثة " ونحوها[٣] ؛ لأنها هي الألفاظ المستعملة من واحد إلى عشرة ، فكانت لذلك أصلاً ؛ فامتنع من الصرف بهما ، وقال ابن السراج[٤] : المانع له العدل في / اللفظ عن " ثلاثة " وفي المعنى عن " ثلاثة ، وثلاثة " ؛ لأن الأصل فيما معناه الحصر في تقسيم [أمر له أجزاء][٥] أن يكرر الاسم الذي يراد تقسيم الأشياء عليه ؛ صار بعدله مرتين بمنزلة " مساجد " ؛ لأنه في تقدير ما جمع مرتين ، وفي هذا نظر ؛ لأن العدل ترك شيء إلى غيره ، ومعنى " ثلاث " في إفادة الحصر باق ، ولكن ترك التكرار فقط ، فهو في التحقيق عدل في اللفظ لا في المعنى . ٦١/ب

وقيل[٦] : المانع العدل والتعريف ،و استدل على تعريفه بامتناع قبوله أداة

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٠ .

(٢) سورة فاطر : من الآية : ١ .

(٣) وهو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٤ . وينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٤١ .

(٤) الأصول : ٢ / ٨٨ .

(٥) في الأصل : " .... مَنْ لَهُ .... " ، سقطٌ وتحريف ، والمثبت عن شرح الكافية : ١ / ٤١ ، قال : « وأمَّا ثُلاث ومَثْلث .... وفائدتهما تَقْسِيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعيّن ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مُكرَّرٌ على الاطراد في كلام العرب ، نحو " قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ...." فكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير ، عملاً بالاستقراء » .

(٦) نُسِبَ هذا الرأي إلى الكوفيين وابن كيسان . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٤١ .

التعريف[١]. ورد : بأن من النكرات ما لا يقبلها كـ" أين ، وكيف " .

وقيل[٢] : المانع العدل والجمع ؛ لأنه بالعدل عاد إلى أكثر من العدة الأولى ، والظاهر من هذه المذاهب الأول ، وإليه أشار بقوله : " اشتهرا " .

ولم يأت في التنزيل إلا إلى " أربعة " كقوله[٣] تعالى : ﴿ فَانكِحُوا ما طَابَ لَكُم مِن النِّساء مَثْنَى وثُلَاث ورُبَاع ﴾ واختلف فيما جاوزه إلى العشرة ، فمنهم من أجازه قياساً على ما سمع ، وهو مذهب الزجاج[٤] والكوفيين ، ومنهم من لم يجزه ، وقد جاء قول الكميت[٥] :

ولم يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ ... ـتَ فَوقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا

وسمع " مَخْمَس ، ومَعْشَر " ، واستعمله أبو الطيب فقال[٦] :

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ ... لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِي

---

(١) أجاز الزمخشري دخول أداة التعريف عليها . انظر : الكشاف : ١ / ٤٩٦ ، قال : « وهي نكرات يُعَرَّفْنَ بلام التعريف ، تقول : فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع » ، ورُدّ التعريف بجواز وقوعها حالاً في قولهم : « جاء القومُ مثنى » ، انظر : شرح الكافية : ١ / ٤٢ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي بهامش الكتاب : ٣ / ٢٢٦ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٠٨ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٣ .

(٤) ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٤ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٤ ، والمساعد : ٣ / ٣٤ .

(٥) البيت في ديوانه : ١ / ١٩١ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٤١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٦ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٧٠ .

(٦) البيت في شرح ديوانه المنسوب للعكبريّ : ١ / ٣٥٣ . قال الشارح : « ... أراد : واحدة أم ستّ في واحدة ؛ وست في واحدة إذا جعلتها فيها كالشيء في الظرف ، ولم يرد الضرب الحسابي ، وخصّ هذا العدد لأنه أراد ليالي الأسبوع » .

إلا أنه استعمله على خلاف وضعه ؛ لأنه لا يستعمل " سداس " في موضع " ستة " ، فلا يقال : " هذه سداس " ، أي : هذه ستة ، وإنما يقال : " جاءوا سداس " ، أي : ستة ستة .

* * *

وَعَلَمٍ أُنِّثَ نَحْوَ حَمْزَهْ وَزَيْنَبٍ وَحَلَبٍ وَعَزَّهْ
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ نَحْوَ سَكْرَى وَنَحْوَ حَمْرَاءَ وَنَحْوَ بُشْرَى
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا هِيَ فِيهِ نَكَّرُوا أَوْ عَرَّفُوا

الاسم المؤنث لا يخلو من أن يكون تأنيثه لفظياً أو معنوياً .

فاللفظيُّ : ما دل عليه بعلامة ، والعلامة إما " تاء " أو " ألف " مقصورة ، أو ممدودة ، [والمعنويُّ] [(١)] ما خلا من ذلك ، فما كان تأنيثه بالتاء ، فإنه لا ينصرف في المعرفة مؤنثاً كان مدلوله كـ" عزة " اسم امرأة أو مذكراً كـ" حَمْزَة " اسم رجل ، وشرطه العلمية ، وإنما اشترطت فيه لأنه لا يلزم إلا معها ؛ بدليل صرف " مررت بامرأة قائمة " وفيه التأنيث والصفة لعدم لزومه إذا وصف به المذكر . ونحو " طَلْحَة ، وحَمْزَة " ، تحذف منه إذا أريد به الجنس ، وكذلك ما كان تأنيثه بالمعنى مع الزيادة على ثلاثة[(٢)] نحو : " زَيْنَب " ، أو تحرك الوسط[(٣)] إن لم يكن زائداً كـ" سَقَر " ، وهو معنى التمثيل بقوله : " وحَلَب " .

أو معه العجمة كـ" مَاه ، وجُوْر " ليقوى أمر التأنيث فيه ، ولأنها اشترطت في الأقوى ففي الأضعف أولى .

---

(١) في الأصل : " فالمعنوي " ، تحريف .

(٢) لِتَنَزُّل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث ، ويأتي بعد قليل . وينظر : الأصول : ٢ / ٨٤ .

(٣) لِتَنَزُّل الحركة منزلة الحرف الزائد .

فإنْ دُلَّ به على مذكر فلا يخلو في حال تأنيثه من أن يكون منقولاً أو مرتجلاً ، فإن كان منقولاً انصرف كيف ما كان لضعف / أمر التأنيث فيه كـ" رَبَاب " اسم امرأة إذا سمي به مذكر ؛ لأنه منقول من الرَّبَاب ؛ وهو سحاب أبيض ، وإن كان مرتجلاً امتنع إن كان زائداً على ثلاثة ؛ لتنزّل الحرف الرابع منزلة " تاء " التأنيث ، بدليل " أُرَيْضَةٍ ، وعُقَيْرِب "(١) ، وانصرف فيما عداه . ٦١/ب

وما كان تأنيثه بالألف فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لقيامها مقام علتين حين دلت على التأنيث ولزمت الكلمة لزوماً لا تنفك عنها بحال في إفراد ولا جمع ، بدليل " حُبْلَيَات ، وحَمْرَاوَات " ، فتنزل لزومها لها وبناؤها عليها منزلة تأنيث ثان ، فصار ما هي فيه كأن فيه تأنيثين ، وتمثيله بـ" سَكْرَى ، وبُشْرَى " للدلالة على أنه لا فرق بين أن يكون ما هي فيه صفة كـ" سَكْرَى، وعَطْشَى "، أو مصدراً كـ" بُشْرَى ، ورُجْعَى " ، أو اسماً غير صفة ولا مصدر كـ" سَلْمَى " ، ولا فرق أيضاً بين أن يكون مضموم الفاء كـ" حُزْوَى "(٢) ، أو مفتوحها كـ" رَضْوَى "(٣) ، أو مكسورها كـ" دِفْلَى "(٤) ، أو غير ساكن الوسط كـ" بَرَدَى(٥) ، وشُعَبَى "(٦) ، وأما نحو

(١) " أَرْض " : ثلاثية ، والقاعدة في تصغير المؤنث الثلاثي بغير تاء أن تُزاد فيه التاء ، قال الرضي : « ويُزاد في المؤنث الثلاثي بغير تاء تاءٌ كـ" عُيَيْنَة ، وأُذَيْنَة " » . وأمّا الرباعي : فإن الحرف الرابع يُنَزّل منزلة تاء التأنيث ؛ لذلك صُغّرت " عقرب " على لفظها .

ويُمَثّل النحويون في هذا الموضع بـ" زينب ، وسعاد " . انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٠ .

(٢) حُزْوَى : موضع في ديار تميم ، وقيل : حَبْلٌ من حِبَال الدهناء ، وقيل : كثيب منقطع وحده طويل . ولا تَعَارُضَ بين القولين . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٢٩٨ ، ومعجم البلدان : ٢ / ٢٥٥ . وفيه : " جبل " بالجيم ، وهو تصحيف ؛ فليس في الدهناء جبال ؛ لأنها منطقة رمليّة ، بل هي حبالٌ من الرمل .

(٣) رَضْوَى : جبل من جبال تهامة قرب ينبع . ينظر : أسماء جبال تهامة وسكانها : ٣٩٦ .

(٤) الدِّفْلَى : شجرٌ مرٌّ أخضر ، حسن المنظر ، تُقْدَح به النار ، ومن أمثالهم : « اقدحْ بِدِفْلَى أو بِمَرْخٍ ثُمَّ اشْدُدْ يديك أو أَرْخِ » ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ٤٨٨ ، والمستقصى : ١ / ٢٧٧ ، واللسان : (دفل) .

(٥) بَرَدَى : نهر دمشق ، سبق ذكره .

(٦) شُعَبَى : بضم أوله وفتح ثانيه ثم باء موحدة والقصر ؛ جبل بحِمَى ضَرِيّة . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٤٦ .

" حَبَالَى ، وصَحَارَى " فإنما امتنع لأن ألفه منقلبة عن " ياء " ، وهي منقلبة عن " ألف " التأنيث ؛ لأن قياس هذا الجمع كسر ما بعد ألف التكسير كـ" دراهم " ، فتقلب ألف التأنيث " ياء " للكسرة ، ثم فتح طلباً للخفة ، فانقلبت " الياء " ألفاً ، واعتد بها للزومها كما في المفرد ، وقيل : هي ألف التأنيث لما لم يوجد موجب قلبها " ياء " ثبتت ، ويحتمل منعه للجمع ، وإنما لم يكسر ما قبل آخره للألف ، فإن كسرت [الراء] [١] من " صحارى " تعين المنع للجمع .

* * *

وَهَكَذَا الجَمْعُ العَدِيمُ المِثْلِ ... في المُفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شَكْلِ

يُعَدُّ فِرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ ... نَحْوُ مَحَارِيبَ مَسَاجِدَ عُرِفْ

ثَالِثُهُ الأَلِفُ ثُمَّ بَعْدَهْ ... حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ شَدَّهْ

الجمع العديم المثل أي : الذي لا نظير له في الآحاد ، هو كألف التأنيث في قيامه مقام علتين ، وهو معنى قوله : " وهكذا " ، أي : مثل ما تقدمه من ألف التأنيث ، ويضبط بأن يكون ثالث حروفه ألفاً وبعد الألف حرفان ، الأول منهما مكسور ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، أو حرف مشدد نحو : ﴿دَرَاهِم مَعْدُودة﴾[٢] ، و﴿لِمَسَاكِين يَعْمَلُون في البَحْر﴾[٣] و﴿مِن النَّاسِ والدَّوَابِّ والأَنْعَام﴾[٤] .

وشرط منعه : تجرده من " تاء " التأنيث و" ياء " النسب ، أما " تاء " التأنيث فلأنها إذا اتصلت به كـ" فَرَازِنَة " [٥] خرج بها إلى صيغ المفردات [٦] كـ" طَوَاعِيَة ،

(١) في الأصل : « الياء » ، تحريف .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٢٠ .

(٣) سورة الكهف : من الآية : ٧٩ .

(٤) سورة فاطر : من الآية : ٢٨ .

(٥) الفرازنة : واحدهم " فَرْزين ، وفِرْزان " ، هو الملك في لعبة الشطرنج . ينظر : المعرب : ٢٨٥ ، واللسان : (فرزن) .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي : ٣١٢ ، ولعلّه مصدره .

ورَفَاهِيَة " ، وأما " ياء " النسب فلأنها إذا اتصلت به هيأته لوصف المفرد به كـ" مَدَائِنِيّ " ، فيضعف اعتبار الجمع فيهما ، وضابط ما تدخل فيه " التاء " من ذلك أنه لا يخلو من أن يكون معرباً أو لا .

فإن كان معرباً دخلته للتعريب[١] كـ" مَوَازِجَة[٢] ، وجَوَارِبَة "[٣] ، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون فيه معنى النسب أو لا ، فإن كان فيه معنى النسب دخلته / ٦٢م للنسبة[٤] كـ" المَهَالِبَة[٥] ، والأَشَاعِثَة "[٦] ، وإن لم يكن فيه معنى النسب فلا يخلو من أن يقصد تأكيد معنى الجمع وهو التأنيث ؛ لأن الجمع جماعة ، أو لا يقصد ، فإن قصد دخلته لذلك[٧] كـ" صَيَاقِلَة ، وقَشَاعِمَة "[٨] ، وإن لم يقصد فلا يخلو من أن يكون في واحده حرف مد ولين كـ" تَنُّور ، ومصباح ، وقنديل " أو لا يكون ؛ فإن لم يكن لم تدخله كـ" مساجد ، ودراهم " ، وإن كان في واحده ذلك فلا يكون جمعه إلا على " فَعَالِيل " لا على " فَعَالِل " ؛ لأن حرف المد واللين إن كان واواً أو

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٠ .

(٢) " مَوَازِجَة " : واحدها " مَوْزَج " ؛ وهو الخُفُّ . فارسي معرب وأصله : " مُوْزَهْ " . ينظر : المعرب : ٥٥ ، واللسان : (مزج) .

(٣) " جَوارِبَة " : واحدها " جَوْرَب " ؛ فارسي معرب وأصله " كَوْرَب " . ينظر : المعرب : ٥٥ ، واللسان : (جرب) .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٢١ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٨٧ . قال الرضي : « والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حُذفت فيه لكون أقصى الجموع ثقيلاً لفظاً ومعنًى فلا يُركَّب إذا رُكِّب وجُعل مع شيءٍ كاسم واحد إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخفّ من الياء المشدّدة وبينهما مناسبة » .

(٥) المَهَالِبة : أولاد وأحفاد المُهلَّب بن أبي صفرة .

(٦) الأشاعثة : فرقة من الخوارج ، ينسبون إلى الأشعث بن قيس الكندي .

(٧) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٨ ، ٦٢٠ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٩٠ .

(٨) الصياقلة : جمع صَيْقَل ، وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها . والقشاعمة : جمع قَشْعَم ؛ وهو المسنّ من النسور . ينظر : شرح أبنية سيبويه : ١١٠ ، واللسان : (صقل - قشعم) .

ألفاً انقلبتا يائين للكسرة قبلهما ، وإن كان ياء ثبتت ، وحينئذ فلا يخلو من أن يخفف بحذف الياء أو لا يخفف ، فإن لم يخفف لم تدخله ، وإن خفف فلا يخلو من أن يقصد التعويض عن المحذوف أو لا يقصد ، فإن لم يقصد لم تدخله أيضاً كـ[مَكَاكِي] [١] و" مَفَاتِح " من قوله [٢] تعالى : ﴿ مَا إِن مَفَاتِحَه ﴾ وقوله [٣] : ﴿ وعِندَه مفَاتِح الغَيْب ﴾ ، إذا جُعِلَ جمع " مِفْتَاح " لا " مَفْتَح " وإن قصد دخلته [٤] كـ" فَرَازِنَة ، وجَحَاجِحَة " [٥] ، فقد ظهر بما ذكرناه أن دخولها لأحد أربعة أشياء وهي : التعريب، والنسب ، وتأكيد معنى الجمع ، والتعويض ، وأن انتفاء دخولها لانتفاء الأربعة .

واختلف في اعتباره مانعاً من الصرف دون غيره من الجموع ، فقيل : لأنه لما لم يكن على زنته واحد [٦] ، صار كأنه قد تكرر فيه الجمع ، لأن الجمع الذي لا نظير له في الآحاد يجوز جمعه كما يجمع نظيره ، وهذا لما لم يكن له نظيرفيجمع جمعه ، صار كأنه قد جمع مرتين ؛ إحداهما جمعه ، والأخرى جمع نظيره الذي لم يكن ، فنحو " جِمَال " الذي نظيره من المفرد " كِتَاب " ، يجوز جمعه ، كما يجوز جمع " كِتَاب " ، فيقال : " جِمَالَات " ، كما يقال : " كُتُب " ، ونحو : " أُصُل " جمع " أَصِيل " ، نظيره " عُنُق " ، فيجمع جمع نظيره فيقال : " آصال ، و أَصَائل " ، كما يقال :

(١) في الأصل : " كمكا كن كن " . والمكاكي : واحدها مُكَّاء ؛ وهو طائر . والمكاكيُّ أيضاً : واحدها مَكُّوك ؛ وهو مكيال لأهل العراق ، وجمعه مكاكيك ومكاكيّ على البدل كراهية التضعيف . ينظر : اللسان : (مكك ، مكا) .

(٢) سورة القصص : من الآية : ٧٦ .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ٥٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٢٢ ، ٦٢٠ ، والخصائص : ١ / ١١٤ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٨٨ .

(٥) الجحاجحة : جمع جَحْجاح ؛ وهو السيّد الكريم . ينظر : اللسان : (جحجح) .

(٦) هو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٧ . وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٥٣ .

" أَعْنَاق " ، ولا يجمع " أَصَائل " إذ لا نظير له في المفرد ، وأما نحو " أفْعَال ، و أَفعُل " ، كـ" أَجْمَال ، و أَضْلُع " ، فإنما انصرف ، ولا نظير له في الآحاد إما لجريه مجرى الواحد في تصغيره على لفظه كـ" أُجَيْمَال ، و أُضَيْلِع "، وفي جمعه كـ" أَعْرَاب ، و أَعَارِيب ، و أَكْلُب ، و أَكَالِب " ، أو لأن نظيره في الواحد قد وجد ، قالوا[1] : "بُرمَةٌ أَعْشَار ، و ثَوْبٌ أَسْمَالٌ " ، وصفوا بهما المفرد ، ووصف المفرد لا يكون جمعاً ، وجاء [أَذْرُح][2] ، وهو اسم الموضع الذي اجتمع فيه الحكمان ، قال[3] :

كَأَنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُحٍ ... يُطِيفُ بِلُقْمَانَ الْحَكِيمِ يُوَارِبُهْ
وَلَمَّا الْتَقَيْنَا فِي تُرَاثِ مُحَمَّدٍ ... عَلَتْ بِابْنِ هِنْدٍ فِي قُرَيْشٍ مَضَارِبُهْ

وفي الحديث[4] : « مَنِ اسْتَمَعَ إِلى قَيْنَةٍ صُبَّ فِي أُذُنِهِ الآنُكُ » وهذا هو رأي أبي عليّ[5] ، واختاره المصنف .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢٩ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٦ ، والخصائص : ١ / ٢٥ ، ٢/ ٤٨٠ .

(٢) في الأصل : « أذرج » بالجيم ، والصحيح « أذرح » بالحاء المهملة ، وهي بلدة في أطراف الشام . قال ياقوت في معجم البلدان : ١ / ١٢٩ : « أَذْرُح : بالفتح ثم السكون وضمّ الراء والحاء المهملة » إلى أن قال : « وقد وهم فيه قوم فرَوَوْه بالجيم » ، وأنشد البيتين .

(٣) نسبهما المؤلف في حاشيته على الكافية : ١ / ٣٨ إلى كعب بن جُعَيْل التَّغْلِبِي ، وهو شاعرٌ مخضرم ، قال ابن سلاّم : « شاعرٌ مُفْلِقٌ ، قديم في أول الإسلام » . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٢ / ٥٧٤ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٩ . والشاهد سقط من أبيات القصيدة في الطبقات . وقوله : « لقمان الحكيم » يعني عمرو بن العاص ، وابن هند : معاوية بن أبي سفيان .

(٤) ينظر : الجامع الصغير ٢ / ٥٦٩ ، ذكره الشيخ الألباني - رحمه الله - في ضعيف الجامع ٥ / ١٦٤ برقم ٥٤١٨ .

(٥) الإيضاح العضدي : ٣١٢ ، وسبقت الإشارة في هامش : ٦ ، من الصفحة السابقة إلى أنه مذهب سيبويه والمبرد والزجاج .

وقيل[١] : لأنَّه صيغة منتهى الجموع، فكأنه جمع مرتين إما تحقيقاً نحو: " أَسَاوِر ، و أَنَاعِيم " ، أو تقديراً : كـ" مَسَاجد ، و قَنَادِيل " ، فالجمع عِلَّةٌ ، ونهايته أخرى ، إحداهما : لفظيّة ، والأخرى : معنويّة .

٦٢/ب ومنع " حَضَاجِر" - علم[٢] للضَّبُع - لنقله عن الجمع[٣] / كمسمًّى لا للصيغة ؛ لأنها شرط الجمع المانع ، فلا تجعل على انفرادها سبباً . ومنع " سَرَاوِيل " على الكثير فيه إمَّا لأنَّه جمع تقديراً[٤] ، ورُدَّ ذلك ؛ لئلَّا تنخرم القاعدة المعلومة في منع الصرف ، أو تحقيقاً[٥] ومفرده " سِرْوَالة " كقوله[٦] :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ   فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعِفِ

---

(١) ممّن قاله الرضي . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٠ .

(٢) أي علم للجنس ، لا لواحدة بعينها .

(٣) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٩ : « ... سُمِّيت بجَمْع الحِضَجْر ؛ سمعنا العرب يقولون : أَوْطُبٌ حَضَاجِر ؛ وإنما جُعل هذا اسماً للضَّبُع لسَعَةِ بطنها » . وينظر : المقتضب : ٤ / ٤٨ ، ٣١٩ ، والتخمير: ١ / ٢٢١ . وقوله : « لا للصيغة » أي : إنما منع لاجتماع العلمية مع الصيغة وحدها دون معنى الجمع ؛ لزواله . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٥٥ .

(٤) قوله : « جمع تقديراً » أي جاء على صيغة الجمع وليس بجمع ؛ ففيه صيغة الجمع لا معناه ؛ لأنه مفردٌ يطلق على الآلة المعروفة . فتنخرم القاعدة وهي اشتراط عدم النظير من الآحاد ، وهو واحد . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٩ ، والمقتضب : ٣ / ٣٤٥ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٥٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٥٥ .

(٥) كعِثْكَالَة ، وعثاكيل .

(٦) قائله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٤٦ ، والنكت : ٢ / ٨٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١٢ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ١٠٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٣٣ .

قال الأعلم : « " سروالة " : لغة في " سراويل " ، والدليل على ذلك أنّ الشاعر لم يُرد عليه من اللُّوم قطعة من السراويل ، هذا بعيد » .

وإما لأنه معرَّب ، أُلحق بموازنه(١) .

وإذا كان هذا الجمع معتلاً منقوصاً غير معرف بلام أو إضافة كـ" جَوَارٍ " ، وقوله(٢) تعالى : ﴿ ومِنْ فَوقِهم غَوَاشٍ ﴾ أجري مجرى " قاض " في حالتي الرفع والجر من حيث اللَّفظ ، واختلف فيه فقيل(٣) : منصرف لأنه ليس بعد الألف فيه إلا حرف واحد كـ" صَلَاح ، و سَلَام " فانصرف لنقصانه عن الصيغة كما انصرف " شَرّ " لذلك ، وقيل(٤) : ممنوع ؛ والتنوين عوض عن إعلال الياء بالسكون(٥) فهو موجب لحذفها(٦) ، أو عن حذفها(٧) ، تخفيفاً لما توالت فيه أسباب الثقل من الجمع والإعلال والصيغة ، فحذفها موجب له ، وأما بقاء حرف واحد فمشفوع بإبقاء الكسرة اعتداداً بالمحذوف ، وإذا اعتد به في بقاء الكسرة ، وجب الاعتداد به في منع الصرف ؛ لأنه حكم لفظي مثله ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح ، وقول

---

(١) وهو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٩ . قال الزجاج : « وإنما هي بالفارسية شَرْوال » ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٦ ، والمعرب : ٥٥ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٤١ .

(٣) هو رأي الزجاج في : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١١٢ .

(٤) هو رأي الخليل وسيبويه والمبرد . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والمقتضب : ١ / ١٤٣ . واختلفوا في التنوين ، ويأتي بيانه .

(٥) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٧٠ : « ... الأصل أن تقول : هذه جواريُ ، كما تقول : قواتلُ ، إلا أن هذه الياء تستثقل عليها الحركة فتُحذف فيبقى جواري – ساكن الآخر – فيُعَوَّض التنوين من ذهاب الحركة فيلتقي ساكنان ؛ الياء الساكنة والتنوين ساكن فتحذف الياء [لذلك] ، وكان حذف الياء أولى ، لأن التنوين عوض » .

(٦) هو رأي المبرد في المقتضب : ١ / ١٤٣ .

(٧) هو الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣١٠ – ٣١١ ، قال السيرافي [في هامش الكتاب] : « فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضاً عن الياء » . وانظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١١٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٣ .

الفرزدق[١] :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ وَلكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

لغة قليلة ، ووجهها أن يقدر ممنوعاً من أول الأمر ، وحكم الممنوع الفتح في الجر .

* * *

وَزَائِدَا مُعَرَّفٍ كَعِمْرَانْ وَنَحْوِ عُثْمَانَ وَنَحْوِ عَفَّانْ
وَغَطَفَانَ وانْصِرَافُ حَسَّانْ إذْ نُونُهُ أَصْلٌ كَذَاكَ تَبَّانْ
وَزَائِدَا الوَصْفِ كَمِثْلِ سَكْرَانْ مُقَابِلاً فَعْلَى كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ

الألف والنون الزائدتان في الأسماء والصفات نحو : " حَمْدَان ، و سَكْرَان " يمنعان الصرف ، قال الكوفيون[٢] : الأسماء لزيادة الألف والنون والعلمية ، وهي شرط فيها فلذلك امتنع " سَعْدَان " علماً لرجل ، وانصرف اسم جنس لنبت ، وفي المثل[٣] : « مَرْعًى ولا كَالسَّعْدَان ، و مَاءٌ ولا كَصَدَّى » .

وفي الصفات لزيادة الألف والنون والصفة بشرط انتفاء " فَعْلَانَة " ، أو وجود

(١) قاله يهجو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وقصتهما مشهورة . والبيت ليس في ديوانه . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٣١٣ ، وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٧٦ ، والمقتضب : ١ / ١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ .

(٢) ينظر لرأيهم : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٥٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٦٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٥٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٠ .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ١٣٥ ، وفصل المقال : ١٩٩ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٢٦٥ ، ٢٦٧ . وصَدَّى : بئرٌ للعرب عذبة جداً ؛ وسميت بذلك لأن من شرب ماءها صَدَّه عن غيره . ويقال فيها : " صَدَّى ، وصَدًّا ، وصَدْءاء ، وصُدَّاء ، وصَيْدَاء " .
وقال الجوهري في الصحاح : (صدد) : « وسألت عنه رجلاً في البادية من بني سليم فلم يهمزه » .
وينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٨٢٨ ، ومعجم البلدان : ٣ / ٣٩٦ .

" فَعْلَى " ليتحصن مما هو من خواص الأسماء وهو " تاء " التأنيث المتحركة ، ويترتب على الاختلاف في الشرط اختلاف في نحو " رَحْمَان و لِحْيَان " مما لا مؤنث له ، فإن كان الشرط انتفاء " فَعْلانة " امتنع ، وإن كان وجود " فَعْلَى " انصرف .

وقال البصريون[(١)] : لمضارعتها لألف التأنيث في نحو " حَمْرَاء ، و " بُشْرَى " من ثمانية أوجه[(٢)] ، ستة تختص بالممدودة ، واثنان تشترك فيهما الممدودة والمقصورة ، فتقوم مقام علتين مثلهما .

أما الستة فمن حيث إنهما زيادتان في آخر الاسم كما أن " ألف " التأنيث في " حمراء " كذلك ، وأن الأولى منهما ألف كما في " حمراء " ، وأنه لا تنقلب الأولى منهما في التصغير ياء كما تنقلب في / " مِصْباح " ونحوه، فيقال: " حُمَيْرَاء "، و " سُكَيْرَان " ، وأن " سَكْرَان " كـ " حَمْرَاء " في الحركات والسكنات ، ومثلها في عدة الحروف ، ومثلها في مخالفته لمؤنثه كمخالفة مذكر " حَمْرَاء " لها . ٦٣/م

وأما الاثنان فإنهما زيادتان اختص بهما المذكر ، كما أن الألفين زيادتان اختص بهما المؤنث ، ولأنه لا تدخل عليهما " تاء " التأنيث كما أن " ألفي " التأنيث كذلك ، أما في الاسم فلأن العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من النقصان ، وأما في الصفة فلأنه يؤدي إلى تكثير الزيادة فعُدل به إلى " فُعْلَى " ، فإذا سمي بـ" سَكْرَان " على الأول امتنع من الصرف لزيادة الألف والنون والعلمية ، فإذا نكر جرى فيه الخلاف الذي في تنكير " أَحْمَر " بعد التسمية به ، وسنذكره[(٣)] ، وأما على

---

(١) ينظر لرأيهم : الكتاب : ٣ / ٢١٥ ، والمقتضب : ٣ / ٣٣٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٥٦ ، والتخمير : ١ / ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٦٠ .

(٣) ينظر الصفحة : ٣٦٣ في شرح قول المصنّف :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا   لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً كَأَحْمَرَا

الثاني فلا خلاف في منع الصرف بعد التنكير .

وجميع ما جاء من الصفات على " فَعْلَان " فمؤنثه " فَعْلَى" إلا اثني عشر اسماً وهي[١] : " سَيْفَان " : للطويل ، و " قَشْوَان" : للدَّقيق السَّاقين ، و " حَبْلَان " : للعظيم البطن ، و " سَخْنَان " : لليوم الشديد الحر ، و " دَخْنَان " : لليوم المظلم ، و " ضَحْيَان " : لليوم المضيء والليلة ، [والمؤنث] من ذلك كله " فَعْلَانة " ، و " مَصَّان " : للَّئيم ، و " مَوْتَان " : للبليد ، و " عَلَّان " : للكثير النسيان[٢] ، و " نَدْمَان " : لواحد النَّدامى ، لا الصفة المشبهة من " نَدِمَ يَنْدَمُ " ، فإن المؤنث منه: " نَدْمَى " ، و " نَصْرَان " : لواحد النَّصارى ، و " ضَوْجَان "[٣] : للدابة اليابسة الظهر ، والأنثى " ضَوْجَانة "[٣] ، وأما " عُرْيَان " فمؤنثه " عُرْيَانة " أيضاً ، ولذلك قال : " كذا اصْرِفْ عُرْيَان " وإنما لم يعد في هذه لأنه " فُعلان " بضم الفاء ، والذي قصد إلى حصره من هذه هو بفتحها ، ولا فرق في الاسم بين كونه مضموم الأول أو مفتوحه أو مكسوره كـ" عُثْمَان ، و عَفَّان ، و عِمْرَان " ، أو مفتوح الأول والثاني كـ" غَطَفَان " ، من العَثْم[٤] ، والعِفَّة ، والعِمَارة ، والغَطَف ؛ وهو لين العيش.

ومنه " سِرْحَان ، و إِنْسَان " إذا سمي بهما ، وكذلك الصفة نحو : " عُرْيَان ، عَجْلَان " إلا أنه لا يجيء من الصفة مكسور الأول .

وقد يجيء بعض الأسماء على مثال ما فيه الزيادة مع احتمال النون للأصالة واعتبار الزيادة بقيام الدليل عليها بالاشتقاق كـ" غَضْبَان " ، أو بعدم النظير

---

(١) ينظر : نظم الفوائد لابن مالك : ٦٢ ، والمزهر : ٢ / ١١٣ - ١١٤ .

(٢) في اللسان والقاموس : (علل) : بمعنى الجاهل .

(٣) ويقال فيه : صوجان ؛ بالصاد المهملة ، جاء في القاموس : (صوج) : « الصَّوْجان : كل يابس الصُّلْب من الدوابّ والناس ، ونخلة صَوْجَانة : يابسة كرّة السعف » ، وينظر : اللسان : (صوج) .

(٤) العَثْم : إساءة الجبر ، جاء في اللسان : (عثم) : « عَثَمَ العظمُ عَثْماً ، فهو عَثِمٌ : ساء جَبْرُه ، وبقي فيه أَوَدٌ فلم يَسْتَوِ » .

كـ" مَرْجَان " إذ لم يجئ " فَعْلَال " في غير المضاعف كـ" زَلْزَال ، و قَلْقَال " ، و " نَاقَةٌ خَزْعَالٌ " نادر(١) ، وكذلك الأصالة كـ" حَنَّان مَنَّان " ؛ من التَّحَنُّن والمَنّ ، وما لم يقم عليه دليل منهما يحتملهما كـ" سَمَّان " ؛ بين السُّمّ أو السَّمن، و " حَسَّان " من الحِسّ بالكسر ، أو الحَسّ بالفتح ؛ وهو القتل ، أو من الحُسْن ، و " تَبَّان " ؛ من التَّبَاب وهو الخُسْرَان ، أو من التِّبْن ، [و](٢) " مُرّان " ؛ وهو شجر بَيِّن المرارة ، أو المرونة وهي اللِّين ، و " رُمَّان " ؛ من الرَّمّ وهو الإصلاح ، أو من " رَمَن بالمكان " إذا أقام(٣) فيه ، و " شَيْطَان " ؛ من شَاطَ يَشِيطُ إذا هلك ، أو من شَطَنَ إذا بَعُدَ ، و " العَيْدَان " جمع " عَيْدَانة " ، وهي النّخلة(٤) ؛ من عَادَ يَعُودُ ؛ لعَوْدِ ثمرها في كلّ عام ، فقلبت الواو ياء للخفة ، أو من " عَدَن بالمكان " إذا أقام فيه أيضاً ، و " قَيْس عَيْلَان "(٥) من " عَالَ يَعِيلُ " : إذا تَبَخْتَر في [مَشْيِه](٦) ، / أو من " عَلَن يَعْلُن " - بالضم - إذا ظهر . ٦٣/ب

فإذا سمي بجميع ذلك امتنع إن كان من مادة الزيادة ، وانصرف إن كان من مادة الأصالة .

وَعَلَمِيَّةُ الَّذِي تَرَكَّبَا كَحَضْرَمَوْتَ وكَمَعْدِي كَرِبَا

---

(١) ناقة خَزْعال : أي بها ضَلْعٌ . جاء في القاموس : (خزعل) : « وناقة بها خَزْعال : ضَلْعٌ ، وليس « فَعْلال » من غير المضاعف سواه ، وقَسْطَال وخَرْطال » ، وينظر : اللسان : (خزعل) .

(٢) في الأصل : « أو » تحريف .

(٣) ينظر : التاج : (رمن) .

(٤) هي النَّخلة الطويلة . ينظر : النخل للسجستاني : ٦١ ، واللسان والقاموس : (عود - عدن) .

(٥) قيس عيلان بن مُضر بن نزار بن معدّ بن عدنان . ينظر : جمهرة النسب : ٣١١ ، وجمهرة أنساب العرب : ٢٤٣ ، ونهاية الأرب : ٣٦٢ .

(٦) في الأصل: « نفسه » ، وما أثبتُّه هو الصحيح ، جاء في اللسان: (عيل) : « وعال في مشيه يعيل عَيْلاً ، وهو عيّال ، وتَعَيَّل : تبختر وتمايل واختال » .

التركيب في الكلام إما تركيب مزج أو إضافة أو إسناد ، والمعتبر في منع الصرف منها : المزج ، وهو ما كان في كل اسمين جعلا واحداً لا على جهة الإضافة ، ولم يتضمن معنى حرف كـ" عبد الله ، و خمسة عشر " وأخواته[1] ، ونحو[2] : " جَارِي بَيْتَ بَيْتَ ، و لَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ " ، أي : ملاصقاً ومواجهاً .

وأما تركيب الإضافة والإسناد فلا يصيران مانعين ؛ أما تركيب الإضافة فلأنه يوجب للممتنع الدخول في حكم الصرف ، فلا يوجب للمنصرف الدخول في حكم المنع وإلا لكان موجباً للشيء ونقيضه ، وأما تركيب الإسناد فلأنه لا يكون إلا في الجمل ، والجمل لا تستحق إعراباً من حيث كونها جملاً ، ومنع الصرف إنما يكون بعد ثبوت الإعراب ، وشرطه العلمية ليلزم وذلك نحو : " مَعْدِي كَرِب ، و مَارَسَرْجِس "[3] اسمان لرجلين ، و " بَعْلَ بَكّ ، و قَالِي قَلَا[4] ، و رَامَ هُرْمُز[5] ، و حَضْرَ مَوْت " ، أسماء مدن ، وحكم ما هو فيه بناء الأول على الفتح إن كان صحيحاً ، وعلى السكون في الأكثر إن كان معتلاً كـ" معدي " ، ومنع الثاني من

---

(١) أصله : خمسة وعشرة . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٥ ، وينظر في تعريف التركيب المزجي : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٤ ، والجمل : ٢٢٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٩٠ .

(٢) وهو على تقدير حرف الجرّ ، الأصل : جاري بيته إلى بيتي ، ولقيته كَفَّةً لِكَفَّةٍ ، أو عَنْ كَفَّةٍ . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، والمقتضب : ٣ / ١٨٤ ، ٤ / ٢٩ ، واللسان : (بيت - كفف) .

(٣) مارَ سرجس : قَسٌّ من النصارى كان يحضر مع تغلب حرب قيس عيلان . ينظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢ / ٢٥٢ ، قاله في شرح بيت جرير : [ديوانه : ٢ / ٧٥٠] :

لَقِيتُمْ بِالجزيرة خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَارَ سَرْجِسَ لاَ قِتَالاَ

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان : ٤ / ٢٩٩ : « قالي قلا : بأرمينيّة العظمى ... ومعناه إحسان قالي » اهـ . وقالي : اسم امرأة بَنَتِ المدينة ، ومنها أبو عليّ القالي ت ٣٥٦ هـ ، مؤلف كتاب الأمالي .

(٥) رام هرمز : من مدن خوزستان ، ومعناها : رام : المقصود أو المراد ، وهرمز : اسم أحد الأكاسرة . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ١٧ ، ومنها الإمام المحدث الشهير محمد بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزي، ت ٣٦٠هـ ، صاحب أمثال الحديث .

الصرف للعلمية والتركيب .

وفيه لغتان أخريان[١] : إحداهما : الإضافة ، وإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه إن كان منصرفاً[٢] ، ويبقى على المنع إن كان ممتنعاً كـ" هُرْمُز ، و سَرْجِس " ، تقول : " هـذا بَعْلَبَكُّ " ببناء الأول على الفتح لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، ويعطى الثاني حكم الممتنع ؛ من الضمة رفعاً ، والفتحة نصباً وجراً ، وإن شئت : " هذا بَعْلُبَكٌّ " تعامل الأول معاملة المضاف من إعرابه بوجوه الإعراب ، وتجر الثاني بالكسرة إن صرفته ، وبالفتحة إن منعته .

والأخرى : بناؤهما على الفتح لتضمن الثاني معنى الحرف كما في " خمسة عشر "، وهي قليلة .

* * *

أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الأَعْلَامِ ... فَنَحْوُ إِسْحَاقَ وَإِبْرَاهَامِ
إِلَّا ثُلَاثِيّاً بِهِ قَدْ سُكِّنَا ... ثَانِيهِ فَالصَّرْفُ كَنُوحٍ عُيِّنَا
إِلَّا مُؤَنَّثاً كَمِصْرَ المَعْرِفَهْ ... فَذَا كَهِنْدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهْ

العجمة مانعة من الصرف في الأعلام خاصة ؛ لأن المعرب من الأسماء الأعجمية قسمان : جنس وعلم ، أما ما عُرِّب وهو اسم جنس كـ" اللِّجام ، و الفِرِنْد[٣] ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٦ ، والأصول : ٢ / ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦٦ ، والمساعد : ٣ / ٣٣ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٦٥ : « ... وإذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه ؛ فإذا صرفته اعتقدت فيه التذكير ، وإذا منعته الصرف اعتقدت فيه التأنيث » .

(٣) الفِرِنْد : فارسي معرب ، وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه . ينظر : السلاح لأبي عبيد : ١٨ ، والمعرب : ٢٩١ .

و الإِبْرَيْسَم[١] ، و الدِّيْبَاج[٢] ، و السَّوْسَن "[٣] فغير مُعْتَدٍّ بعجمته ، ولو صار علماً ؛ لأنه لما نُقل غير علم اعتورت عليه أحكام كلامهم من اللام والإضافة وغير ذلك ، فصار كأنه من جنسه ، فضعف اعتبار العجمة فيه ، فإذا سميت به وصار علماً صرفته إن كان المسمى به مذكراً ، ومنعته إن كان مؤنثاً للعلمية والتأنيث لا للعجمة .

٦٤/م وأما ما عرِّب وهو علم كـ" إبراهيم ،/ و إسماعيل ، و إسحاق ، و يعقوب، و فرعون ، و قارون ، و هَارُوت ، و مَارُوت " مما هو علم على واحد بعينه تزيد عدته على ثلاثة أحرف ، فإنه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، فإن لم تزد عدته على ثلاثة أحرف ساكن الوسط كان أو متحركه كـ" نُوْح ، و لُوْط ، و شِيْث ، و حَام ، و سَام ، و عَزَر ، و شَتَرَ "[٤] ، فهو منصرف في المعرفة والنكرة، هذا هو مذهب سيبويه[٥] ، وقد نقله عن الخليل ويونس ، وذهب الأخفش والمبرد[٦] إلى منع صرف المتحرك الوسط ، جعلاه كالمتحرك الوسط من المؤنث الثلاثي نحو :

---

(١) الإِبْرَيْسَمُ : بكسر الألف وفتح الراء ، ويقال : الأَبْرَيْسَمُ : بفتح الألف والراء ؛ نوعٌ من الثياب ، فارسيٌّ مُعَرَّب . ينظر : المعرب : ٧٥ ، وقصد السبيل : ١ / ١٤٨ .

(٢) الدِّيباج : نِسَاجة الجنّ ؛ فارسي معرب : " ديوباف " ، وقد كَثُر في كلام العرب واشتقت منه فقالوا : " دَبَجَ الغَيْثُ الأرضَ " ، إذا سقاها . ينظر : المعرّب : ١٨٨ ، وقصد السبيل : ٢ / ٤٣ .

(٣) السَّوْسَن : نبتٌ أجناسه كثيرة وأطيبه الأبيض ، عريض الورق ، منه برّيٌّ ومنه بستانيٌّ . ينظر : قصد السبيل : ١ / ١٦٨ ، واللسان والقاموس : (سوسن) .

(٤) شَتَر ، بالتحريك ، قلعة من أعمال أرّان بين بَرْذَعة وكنجة ، وأرّان من أصقاع أرمينية . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٢٥ .

(٥) الكتاب : ٣ / ٢٣٥ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٥٣ ، والأصول : ٢ / ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٨ . وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني الصرف والمنع . ينظر : أدب الكاتب : ٢٢١ ، والمقتصد : ٢ / ٩٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٧ .

(٦) المقتضب : ٣ / ٣٢٠ ، ٣٥٠ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٥١ ، وشرح الكافية : ١ / ٥٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٣ .

" قَدَم " ، وفرق سيبويه[١] بين الأعجمي وبينه ، بأن التأنيث أثقل من العجمة ، ولذلك لم يقيد بالعجمة في نحو : " دِيبَاج ، و إبراهيم " إذا سمّي به ، ولا مع سكون الوسط ، وبأن ثقل التأنيث يرجع إلى المعنى ، وثقل العجمة يرجع إلى اللفظ ، ولذلك إذا خفَّ اللفظ في الأعجميِّ بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط سقط اعتبار العجمة ، و لم يكن لها معه أثر ، بخلاف المؤنث ، فإن ثقله باق وإن خف اللفظ ، فلا يلزم من اعتبار التأنيث مع التحرك اعتبار العجمة معه ، فإن سمي به مؤنث امتنع من الصرف سواء كان متحرك الوسط لأنه يصير به مثل " قَدَم " اسم امرأة ، أو ساكنه ، لأنه يصير مثل " مَاه ، وجُوْر "[٢] اسم بلدتين ، فهو وإن صار بتسمية المؤنث به مؤنثاً ساكناً ، إلا أن ما فيه من العجمة يقوي أمر التأنيث ، فإن لم يكن للعجمة أثر مع سكون الوسط، فيمتنع قولاً واحداً ، ويجوز في " هِنْد " الوجهان[٣] ، كقوله[٤] :

لَمْ تَتَلفَّع بِفَضْلِ مِئْــزَرِهَا ... دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

وفي " إبراهيم " خمس لغات[٥] : هـذه ، و" إِبْرَاهِـم " بحذف اليـاء وإبقـاء الكسـرة ، و " إِبْرَاهَام " بالألف ، و " إِبْرَاهَم " بحذفها وإبقاء الفتحة، و " إِبْرَهَم " بحذفهما ، وجمعه " أَبَارِه " .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٤٢ .

(٢) سبق التعريف بهما في الصفحة : ٣٣٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤١ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ .

(٤) ينسب إلى جرير ، وهو في ملحقات ديوانه : ٢ / ١٠٢١ ، وينسب إلى عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٨ . والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٤١ ، وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٠ ، والمنصف : ٢ / ٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٠ .

(٥) ينظر : المعرب : ٦١ ، وفي القاموس : (برهم) : إبراهُم : الهاء مثلثة ، وزاد : إبراهوم .

ويعرف الأعجمي بكونه مركباً بما لم يركب منه العرب كـ" قُبْج[١] ، و كُرَّج[٢] ، و صَنْج "[٣] فإنهم لا يركبون الجيم مع واحدة من " القاف ، والكاف ، والصاد " ، وبكونه مخالفاً لأوزانهم كـ" إسماعيل ، و فِيثَاغُورس ، و جَالِينُوس " ، وبالنقل وإن وجد مثله في أوزانهم كـ" إسحاق " ؛ لأن مثله مصدر " أَسْحَقَ الضَّرْعُ " : إذا ذهب لبنه ، وبجهل الاشتقاق كما في " الكَلّ "[٤] ، وكـ" موسى " علماً ، وأما اسم الآله فعربي مشتق من : " أَوْسَيْتُ رَأْسَه " إذا حلقته ، ووزنها " مُفْعَل " بزيادة الميم ، لا " فُعْلَى " ؛ لأنه قد سمع فيها التنوين ، وما فيه ألف التأنيث المقصورة لا ينون ، وقياس ميمها الكسر كـ" المِقْبَض ، و المِحْلَب " ، فضُمَّت لئلا تنقلب الواو ياء ، ويذهب دليل الاشتقاق .

والاستثناء في قوله : " إلا ثلاثياً " متصل ؛ لأن المعنى على أن نحو : " إسحاق ، و إبراهيم " الذي هو مثال لعجمة الأعلام لاينصرف إلا إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، والضمير في " به " يرجع إليه ، و" الباء " للظرفية ، أي إلا ثلاثياً في مثال عجمة الأعلام ؛ الذي هو نحو : " إسحاق ، و إبراهيم " ، قد سكن ثانيه ، وكذلك الاستثناء في قوله : " إلا مؤنثاً " لأن المعنى على أن الأعجمي الثلاثي / الساكن الوسط يصرف إلا أن يكون مؤنثاً فإنه يمتنع ، فهو استثناء من استثناءٍ . ٦٤/ب

وأما "مِصْر " فقد جاء مصروفاً في قوله[٥] تعالى : ﴿ اهبِطُوا مِصْراً ﴾ وقرئ في الشاذّ بمنع الصرف ، وهي قراءة الأعمش[٦] ، وجاء ممنوعاً في قوله[٧] : ﴿ ادخُلُوا

(١) القُبْجُ : الحَجَلُ ، من أنواع الطيور . ينظر : المعرب : ٣٠٩ .

(٢) الكُرَّج : لعبة . ينظر : المصدر السابق : ٣٣٨ .

(٣) الصَّنْج : يُتَّخَذُ من صُفْرٍ : يُضْرَب أحدهما بالآخر ، مُعرّب ، وهو ذو الأوتار الذي يُلعب به ، ومن هنا سُمّي الأعشى : صَنَّاجة العرب ؛ لجودة شعره . ينظر : المعرب : ٢٦٢ ، واللسان : (صنج) .

(٤) الكَلُّ ، بالفتح : رئيس اليهود . ينظر : الترتيب في اللغة : ٢ / ٣٩١ ، واللسان : (كلل) .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٦١ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٣٤ .

(٧) سورة يوسف : من الآية : ٩٩ .

مِصْرَ ﴾ وقد اختلف في علة صرفه فقيل[١] : لأنه وإن كان علماً مؤنثاً نظراً [إلى كونه] بقعة ومدينة إلا أنه ثلاثي ساكن الوسط ، فجاز فيه الصرف لمقاومة السكون أحد السببين كما في " هند " ، وإلى هذا أشار بقوله : " فَذَا كَهِنْد " وقيل[١] : لأنه مذكّر نظراً إلى كونه موضعاً وبلداً ، فليس فيه إلا سبب واحد ، وهو العلمية ، وقيل[١] : لأنه أراد مصراً من الأمصار ، فلا سبب فيه ألبتة ، فانصرف .

واختلف أيضاً في علة منعه فقيل[٢] : للعلمية والتأنيث ، فامتنع جوازاً كما في: " هند " ، وقيل[٣] : للعلمية والتأنيث والعجمة ؛ لأن أصله "مِصْرَاييم" فَعُرِّب[٤] ، فهو كـ" مَاه ، و جُور " ، فامتنع وجوباً اعتباراً بالعجمة مقوية لأمر التأنيث .

* * *

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ [معرفاً][٥] كَأَحْمَرَا
وَإِنْ تَعَرَّفَهُ بِلَامٍ أَوْ تُضِفْ أَوْ نُكِّرَ الْعَلَمُ فَهْوَ مُنْصَرِفْ

الأسماء التي لا تنصرف نكرة خمسة أقسام : الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع ، وما فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة ، وما فيه وزن الفعل والصفة ،

---

(١) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٢ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢٣ .

(٤) قيل : سُمّيت مصر بـ: مصريم بن مركائيل بن دواييل بن غرياب بن آدم ، وقيل : سُمّيت بـ: مصرام بن نقراوش ، وقيل سمّيت بـ: مصر بن بيصر . وقيل : سُمّيت بـ: مصر بن مصرايم بن حام بن نوح . ينظر : الترتيب في اللغة : ١ / ١١ ، ومعجم البلدان : ٥ / ١٣٧ ، والنجوم الزاهرة : ١ / ٤٨ ، وقصد السبيل : ٢ / ٤٧٤ .

(٥) في الأصل : « معرفة » ، والتصحيح عن الدرة الألفية : ١٤ ، وذكرهُ لاحقاً بقوله : « معرفاً » .

وما فيه الألف والنون الزائدتان ، والصفة ، والمعدول في العدد ، والأربعة الأول لا تنصرف معرفة أيضاً إما لأن المقتضي للمنع حال التنكير باق في حال التعريف كالجمع وما فيه ألف التأنيث ، وإما لأن أحد سببيه زال بالتسمية وخلفه غيره كوزن الفعل والألف والنون مع الصفة ؛ لأن الصفة تزول بالتسمية لما بينها وبين العلمية من التضاد من حيث إن العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه والصفة وضعه لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً ، فلو اجتمعا اجتمع النقيضان بكون الاسم مختصاً غير مختص في حال واحدة ، وتخلفها العلمية ، فاستثقل الحكم بمنع الصرف .

والقسم الخامس وهو المعدول في العدد ينصرف معرفة إذا سمي به مذكر ، خلافاً للجرمي[١] ، لزوال المانع حال التنكير وهو الوصف ، فإنه يزول بالعلمية لما ذكرنا ، والعدل فإنه يزول بالتسمية أيضاً ؛ لأن معناه إنما يستقيم إذا أريد العدد[٢] ، ويظهر مما ذكرنا أن التعميم في قوله :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً ...

غير مستقيم إلا على مذهب الجرمي ، ولعله يرى رأيه . فالحكم بالمنع في الجمع وما فيه ألف التأنيث بعد التسمية لبقاء السببين ، وبالصرف في المعدول العددي لزوالهما ، والحكم بالمنع في الوزن والألف والنون لقيام سبب مقام آخر .

---

(١) الجرمي يرى بقاء العدل فيه بعد التسمية به ، ورأيه في شرح الكافية : ١ / ٦٥ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٤٠ ، وشرح بن القواس : ١ / ٤٦٤ ، ونَسَب إليه أبو حيان وابن عقيل الصرف فيه ، ونَسَبا الصرف أيضاً إلى أبي علي الفارسي ، ورأيه المنع نَصَّ عليه في المسائل المنثورة : ٢٧٨ . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٤ ، والمساعد : ٣ / ٣٥ . وقال الشلوبين في شرح الجزولية : ٣ / ٩٨٦ : « وهو قسمٌ غريب في الباب ، أعني أن يكون الاسم منصرفاً في المعرفة ، وغير منصرف في النكرة » .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٣ .

وجميع ما لا ينصرف إذا عرف باللام أو أضيف انجر بالكسرة[١] ، واختلف فيه :
فقيل[٢] : منصرف ؛ لأن المنع إنما كان لشبه الفعل / فلمَّا دخل عليه ما هو من خواص الأسماء باعده منه ، فرجع إلى أصله ، فانصرف . ولا يرد النقضُ بحروف الجر ، إذ هي من خواص الأسماء ؛ لأن اللام والإضافة لهما من التأثير ما ليس لحروف الجر من حيث إنهما يخرجان الاسم من مبهم إلى معيّن ، فيغيّران ذات الاسم . ٦٥/أ
وقيل[٣] : باق على المنع لوجود العلّتين ، وأمّا دخول الجرّ فلأنّه لم يمتنع إلّا تبعاً للتنوين الذاهب بالعلّتين ، فلمّا كان ذهاب التنوين مع اللام والإضافة لهما لا للعلّتين ؛ لأنّه لا يثبت معهما بحال ؛ لتنزّلهما منزلة العوض منه ، فكأنّه موجود فدخله الجرّ بخلاف العلتين[٤] ، فإنه يقدر معهما معدوماً لأنهما ليستا عوضاً منه وإلا لما جمع بينه وبينهما في الضرورة وقصد التناسب[٥] ، ولأنّهما السبب الأقوى في ذهابه ؛ لأنّ قرينتهما لفظية ، فأضيف الحكم إليهما لا إلى العلتين ، فقد زال موجب منع الجر فدخل ، ولأن الجر ليس من الصرف كما تقدم[٦] ، وقيل[٧] : إن كان أحد السببين مما يزول بدخولهما وذلك فيما أحد سببيه العلمية حكم بالانصراف ، وإن لم يكن مما يزول به كالجمع وألف التأنيث حكم بالامتناع .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢١ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢١ .
(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٠ .
(٣) هو رأي سيبويه في الكتاب : ١ / ٢٣ ، ٣ / ٢٢١ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٥ – ٣٦ .
(٤) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٧٠ .
(٥) قصد التناسب كما في قوله تعالى في سورة الإنسان : من الآية : ٤ ﴿ **سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً** ﴾ ؛ فصرف " سلاسل " لصرف " أغلال ، وسعير " . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٥ ، والمساعد : ٣ / ٤٣ .
(٦) تقدّم في الصفحة : ٣٣١ من التحقيق .
(٧) هو رأي ابن الخبّاز في شرحه : ، وينظر : شرح النيلي : ١ / ٣٨٣ .

وأما قوله :

أَوْ نُكِّرَ العَلَمُ فَهْوَ مُنْصَرِفْ

فالتعميم فيه غير مستقيم ؛ لانتقاضه بـ " أحمر " علماً ثم ينكر ؛ لأنه مختلف لما سنبينه ؛ فنقول : ما كان ممتنعاً للعلمية وسبب آخر قسمان : قسم يزول سببه الآخر لزوال العلمية بالتنكير ، وقسم لا يزول ، وضابطه : أن ما كانت العلمية شرطاً في سببه الآخر فإنه يزول بزوالها[1] ، وما لم تكن شرطاً فيه فإنه لا يزول بزوالها .

فالأول أربعة أسباب : التأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ، إذا كانتا في اسم .

والثاني سببان : العدل ووزن الفعل ، وبيان أن العلمية ليست شرطاً فيهما أنهما يمنعان مع غيرها ، فالعدل مع الصفة في نحو : " مَثْنَى ، و ثُلَاث " ، ووزن الفعل مع الصفة أيضاً في نحو : " أحمر " ، ولو كانت شرطاً فيهما لما منعا مع غيرها كالأربعة المتقدمة ، هذا فيما كانت العلمية فيه مؤثرة ، أما ما لا تأثير لعلميته في منع الصرف كعلمية رجل سمي بـ " عَسَاكِر ، و حَمْرَاء " ، فإنه يبقى على منعه بعد التنكير كما كان قبل التعريف .

وطريق جبر ذلك أن يقال : إن العلمية إما أن يصح مجامعتها لشيء من الأسباب أولا. الثاني الوصف لما بينهما من التضاد[2] ، والأول إما أن تكون مؤثرة أو لا ، الثاني الجمع وألفا التأنيث ، والأول إما أن تكون شرطاً فيه أو لا ، الثاني العدل ووزن الفعل ، والبواقي بما معها مؤثرة شرطاً فيها ، وهي الأربعة المتقدمة ، فإذا نكر

---

(١) ينظر : المفصل : ١٧ .

(٢) إذ العلمية تقتضي الخصوص ، والوصف يقتضي العموم . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٦٨ .

ما [كانت] العلمية شرطاً فيه بقي بلا سبب أصلاً لزوال المشروط عند زوال شرطه[(١)]، وإذا نكر ما ليست شرطاً فيه بقي على سبب واحد ، وعلى كلا التقديرين يلزم الانصراف .

وأما " أَحْمَرَ " علماً وبابه ؛ وهو ما كان ممتنعاً للوصف وسبب آخر بعد التنكير فسيبويه[(٢)] يمنعه الصرف للوزن / والوصف الأصلي اعتبره عند زوال المانع من ٦٥/ب اعتباره ، والأخفش[(٣)] يصرفه ؛ لأن الوصف زال بالعلمية وبقي اسماً محضاً بدليل تسمية " الأبيض " بـ " أَسْوَد " علماً ، ومنه : الأسود بن يعفر[(٤)] ، والعلمية زالت بالتنكير فلم يبق فيه غير الوزن ، وسبب واحد [غير] كاف في منع الصرف ، وجمعه على " فُعْل " بعد التنكير - كجمع الصفات - يُضعِّف مذهبه .

* * *

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٦٩ : « ... التأنيث لا أثر له إلا مع التعريف ؛ فإذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه ؛ فإن شئت أن تقول بقي بلا سبب لأن السبب الباقي لا أثر له ، وإن شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظاً » .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٩٣ ، ٢٠٣ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٧٧ ، والإيضاح العضدي : ٣٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢١١ .

(٣) وتبعه المبرد . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣١٢ ، ٣٧٧ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢١ ، وغيرها من المصادر النحوية ؛ فإن خلاف الأخفش لسيبويه في هذه المسألة مشهور تناقله العلماء . قال الزمخشري في المفصل : ١٧ : « إلا نحو " أحمر " فإنّ فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب » ونقل الأندلسي في شرحه للمفصل : ١ / ٩٣ خلاف ذلك ، قال : « من حكى عنه هذا فقد أخطأ ، وكتابه يَرُدُّ عليه ؛ فإنه قال في الأوسط : وما كان صفة من " أفعل " فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، نحو " آدم ، وأحمر " ، ثم قال : والقياس أن يُصرَف في النكرة ؛ فهذا نصٌّ منه موافق لمذهب سيبويه » .

وأكّد ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٨٨ ، فقد ذكر أن للأخفش قولين . وأورد رأياً آخر للفراء وابن الأنباري يوفّق بين المذهبين ، وهو : إن كان المسمى بـ" أحمر " رجلاً أحمر وافقا سيبويه ، وإن سُمِّي به " أسود ، أو أبيض " وافقا الأخفش ، وينظر : حاشية التخمير : ١ / ٢٢٤ .

(٤) هو الأسود بن يَعْفُر النَّهْشَلي ، شاعرٌ جاهلي ، من سادات تميم ، يقال له : أعشى بني نهشل . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٢٥٥ ، واللآلئ : ١ / ٢٤٨ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٠٥ .

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لأَبْ تَصْرِفُهُ نَحْوَ قُرَيْشٍ وَعَرَبْ
وَإِنْ تُرِدْ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّا لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبٍ وَلَخْمَا

الاسم الدالّ على فرقة من فرق العرب إما حي أو قبيلة ؛ فالحي ما لم يقل فيه " بنو فلان " ، ولا " من بني فلان " ، والقبيلة ما يقال فيه ذلك ، والحي إن كان فيه مانع من الصرف حكم فيه بالمنع كـ" تَغْلِب " فيه العلمية والوزن ، و " بَاهِلَة " فيه العلمية والتأنيث ، و [عَيْلَان][1] ؛ وهو حي من عَبْدِ القَيْسِ ، فيه العلمية والزيادة ، وإن لم يكن فيه مانع وجاز اعتبار القبيلة فيه فهو ثلاثة أقسام :

قسم يغلب فيه اعتبار الحي فيكون صرفه أكثر من منعه ، وذلك نحو : " قُرَيْش ، و مَعَدّ[2] ، و ثَقِيف ، و عَاد ، و لَخْم "[3] ، وفي التنزيل[4] : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ ، وقد يعتبر فيه القبيلة فيمنع من الصرف ، وذلك كقول الشاعر[5] في منع صرف " قريش " أراد القبيلة :

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوليدُ سَمَاحَةً وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلَاتِ وسَادَهَا

---

(١) في الأصل : : " حيلان " ، بالحاء المهملة ، تحريف ، إذ لم أجد " حيلان " هذا في بني عبد القيس بن أفصى بن دُعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، ينظر : جمهرة النسب : ٢٩٥ - ٢٩٦ . وقد مثّل المؤلف بـ" عيلان " فيما سبق : ويُمثّل به النحويون في هذا الموضع . انظر : شرح الشريشي: ٢ / ٥٤٣ .

(٢) مَعَدّ بن عدنان . ينظر : جمهرة النّسب : ١٧ .

(٣) لَخْم : هو مالك بن عدي بن الحارث بن مرّة بن أُدد بن زيد بن يشجب . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٢٢ .

(٤) سورة قريش : من الآية : ١ .

(٥) هو عدي بن الرقاع العاملي ، يمدح الوليد بن عبد الملك . والبيت في ديوانه : ٥٣ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦٢ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، والمخصص : ١٧ / ٤٢ ، والإنصاف : ٢ / ٥٠٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٦٧ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٨٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٠٣ .

و" المساميح " : جمع " سمح " على غير قياس .

وقول الآخر[١] في منع صرف " مَعَدّ " :

عَلِمَ القَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا ... أَنَّ الجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عُطَارِدِ

وقسم يغلب فيه اعتبار القبيلة ، فيكون منعه أكثر من صرفه ، وذلك نحو : " هُذَيْل " ، و " تَنُوخ "[٢] ، كقوله[٣] :

سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وقول الآخر[٤] :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

وقسم يستوي فيه الأمران ، فلا يترجح فيه الصرف ولا المنع[٥] ، وذلك نحو : " سَبَأ ، و ثَمُود " ، كقوله[٦] تعالى في منع صرفهما: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأَ فِي مَسَاكِنِهِم ﴾

---

(١) البيت لايعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٠ . وينظر : المقتضب: ٣ / ٣٦٣ ، والنكت: ٢ / ٨٣٩ ، والإنصاف : ٢ / ٥٠٥ . ومحمد بن عطارد : أحد بني تميم ، وسيّدهم في الإسلام .

(٢) تَنُوخ : جماعة من بطون شَتَّى ، وسُمُّوا تنوخاً لأن التَّنُوخ الإقامة ؛ فتحالفوا على الإقامة بموضع بالشام . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٦٢ .

(٣) هو حسان بن ثابت . والبيت في ديوانه : ٤٤٣ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٤٨٦ . وينظر : الكامل : ٢ / ٦٢٦ ، والمحتسب : ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١١٤ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ٣٣٩ . والفاحشة التي ذكرها : أن الشاعر أبا كبير الهذلي لما أسلم سأل رسول الله ﷺ تحليل الزنا .

(٤) البيت ينسب إلى الفرزدق ، وهو في ديوانه : ١ / ٢٠٦ ، ٢٩٦ ، وينسب إلى الطرماح ، وهو في ملحق ديوانه : ٥٧٤ ، وينسب إلى ابن أحمر ، وهو في ديوانه : ٨٥ . وينظر : الخصائص : ٢ / ١٩٨ ، واللآلئ : ١ / ٥٥٤ ، ورجّح العلامة الميمني أن يكون لابن أحمر ، والإنصاف : ٢ / ٤٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٨ . وبعده :

وَيَنْطِقُهَا غَيْرِي وَأُكْلَفُ جُرْمَهَا ... فَهَذَا قَضَاءٌ حَقُّه أَنْ يُغَيَّرا

(٥) ينظر في هذا الباب : الكتاب : ٣ / ٢٤٨ فما بعدها .

(٦) سورة سبأ : من الآية ١٥ . ومَنْع " سبأ " من الصرف على قراءة ابن كثير وأبي عمرو . و" مساكنهم " بالألف : قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر . ينظر : السبعة : ٤٨٠ ، ٥٢٨ .

وقوله[١] : ﴿ أَلَا بُعداً لمدين كما بَعُدت ثمود ﴾ ، وقوله[٢] تعالى في صرفهما : ﴿ وجِئتُك مِنْ سَبَأ بِنَبأ يَقِين ﴾ وقوله[٣] : ﴿ أَلَا إنَّ ثموداً كَفَرُوا رَبَّهم ﴾ .

وإن لم يجز اعتبار القبيلة فيه تعين الصرف كـ" مَذْحِج "[٤] .

والقبيلة إن كان فيها أيضاً مانع من الصرف حكم بالمنع كـ" عُذْرَة[٥] ، و كِنَانَة ، و ذُبْيَان "[٦] ، وإن لم يكن ؛ فإن كانت منقولة من اسم أب ترجّح الصرف مثل : " كَلْب ، و تَمِيم ، و عَبْس " ، وهو تميم[٧] بن مُرّ ، وعَبْس بن بَغِيض[٨] ، قال[٩] :

فَأَمَّا تَمِيمُ تَمِيمُ بْنُ مُرّ ... فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا

وإن كانت منقولة من اسم أُمّ ترجّح المنع كـ" سُدُوس[١٠] ، / و سَلُول "[١١] ، ٦٦ / م

(١) سورة هود : من الآية : ٩٥ .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٢٢ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٦٨ .

(٤) مَذْحِج بن يخامر بن مالك بن أدد بن زيد بن كهلان . ينظر : نهاية الأرب : ٣٧٢ .

(٥) عُذْرة بن سعد هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحافي بن قضاعة . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٤٨ .

(٦) ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان . ينظر : جمهرة النسب : ٤١٤ .

(٧) ينظر : جمهرة النسب : ١٩١ .

(٨) عبس بن بغيض : أخو ذبيان بن بغيض الذي سبق ذكره .

(٩) هو بشر بن أبي حازم الأسدي . والبيت في ديوانه : ١٩٠ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٨٢ ، وينظر : المعاني الكبير : ٩٣٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤ / ٥٥ . وقوله : « رَوْبَى » أي : الذين اسْتَثْقَلُوا نوماً .

(١٠) قال الكلبي في جمهرة النسب : ١٩٦ « كل سَدوس في العرب فهو مفتوح السين إلا سُدوس بن أَصْمَع من طَيِّئ ؛ فإنه مضموم السين » . والمشهور : سَدُوس بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم .

(١١) سلول بنت ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٢٧١ .

قال(١) :

إِذَا مَا كُنْتَ مُفْتَخِراً فَفَاخِرْ ... بِبَيْتٍ مِثْلِ بَيْتِ بَنِي سُدُوسَا

وأما اسم الصِّنف فإنه إن أريد به الجيل كـ " العَرَب ، و العَجَم ، و التُّرْك ، و الرُّوم ، و الزِّنج " فهو مصروف ، وإن أريد به الطائفة ، أو القبيلة كـ" اليَهُود ، و المَجُوس " فهو ممنوع ، كقوله(٢) :

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ ... إِذَا أَنْتَ يَوْماً قُلْتَهَا لَم تُؤَنَّبِ

وقول الآخر(٣) :

[كَنَارِ] مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

وقوله :

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لِأَبْ ... تَصْرِفُهُ ... ...

الحكم فيه بالصرف غير مستقيم ؛ لأن الحي قد يكون فيه مانع ، فلا يحكم

---

(١) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ٣٤٤ . وسُدُوس بضم السين هنا ؛ لأنه يمدح خالد بن سُدُوس بن أَصْمَع النبهاني .

(٢) هو خوات بن جبير ، يردّ على العباس بن مرداس ، والبيت في ديوان العباس : ٣٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٤ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٠ ، والمخصص : ١٧ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣٥ .

(٣) صدر البيت :

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْناً

صدره لامرئ القيس ، وعَجزُه للتوأم اليشكري . جاء في ديوان امرئ القيس : ١٤٧ : « قال الأصمعي : قال أبو عمرو بن العلاء : كان امرؤ القيس مِعَنّاً ضِلِّيلاً ، ينازع كل من ادّعى الشعر ؛ فنازع التوأم اليشكري ، فقال : إن كنتَ شاعراً فَمَلِّط أنصاف ما أقول وأجزْها ؛ قال : نعم ؛ فقال : أَحَارِ ... ؛ فقال التوأم : كَنَارِ ... » اهـ . ومثله في اللسان (مجس) عن ابن بري . والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٤ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣٥ . وقوله : « بُرَيقاً » تصغيره تصغير تعظيم ، و" وهناً " : بعد هَدْء الليل .

بصرفه ، وقد لا يكون ويترجح منعه كما تقدم ، وتمثيله " بعرب " غير مستقيم أيضاً؛ لأنه ليس أبا وإنما هو صنف .

وقولــه :

وَإِنْ تُرِدْ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّا

مستقيم ، أي : مطلق القول إن أريد بـه الحـي أو الأب انصرف ، وإن أريـد بـه القبيلة أو الأم امتنع ؛ فللتذكير محملان وللتأنيث محمـلان ، لكـن تمثيله بـ " تَغْلِب ، و لَخْم " ، والحكم عليه بعدم الانصراف لما ذكره غير مستقيم ؛ لأن " تَغْلِب " ممنـوع لغير ما ذكر ، وهو ما فيه من العلتين ، و " لَخْم " يترجح فيه الصرف .

* * *

كَـــذَا إِذَا أَرَدْتَ بِــــا لبُلْدَانِ تَــأْنِيثَ تَعْرِيــفٍ كَمِــنْ عُمَــانِ

لَمْ يَنْصَــرِفْ إِذْ بُقْعَــةً أَرَدْتَـــا وإِنْ أَرَدْتَ مَوْضِعــاً صَرَفْتَـــا

كَوَاسِـــطٍ وَدَابِـــقٍ وفَلْـــجِ دَلِيلُهَــا في الشِّــعْرِ لِلْمُحْتَـــجِّ

أسماء الأماكن مسورة كانت أو غيرها تنقسم قسمين : قسم فيه علامــة تـأنيث ، وقسم لا علامة تأنيث فيه ، والذي فيه علامة التأنيث إما معرى من اللام فهـو ممنـوع مـن الصـرف للعلمية والتـأنيث اللفظـي إن كـانت العلامـة تـاء ، أو لألـف التــأنيث المقصورة أو الممدودة ، إن كانت العلامة ألفـاً ، وذلـك مثـل " مَكَّـة ، وحُـزْوَى[1] ، وتَيْمَاء " ، أو معرف باللام فمنصرف كـ" المَدِينَة ، والبَصْرة ، والكُوفَة ، والرُّصَافـة ، والعَقَبَة " .

والذي لا علامة تأنيث فيه ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم يغلب فيه التأنيث على التذكير لإرادة البقعة ، فهـو ممنـوع مـن الصـرف في

---

(١) سبق التعريف بها في هامش الصفحة : ٣٤٧ ، من التحقيق .

الأكثر للعلمية والتأنيث المعنوي ، وذلك نحو : " عُمَان ، وفَارِس ، ودِمَشْق ، وخُرَاسَان ، وبَغْدَاد " ، قال الشاعر[(١)] :

لَقَدْ عَلِمَتْ أَبْنَاءُ فَارِسَ أَنَّنِي عَلَى عَرَبِيَّاتِ النِّسَاءِ غَيُورُ

وإلى هذا القسم أشار بقوله :

كَـذَا إِذَا أَرَدْتَ بِالبُلْدَانِ تَأْنِيثَ تَعْرِيفٍ ...

لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةً أَرَدْتَا ... ...

تعريضاً بوجوب المنع إن أريدت البقعة ، أو الصرف إن أريد الموضع ، والمشار إليه بـ" ذا " ما تقدمه من الأحياء والقبائل ، فهو مثله إن أريد به اعتبار التأنيث كالبقعة امتنع ، أو اعتبار التذكير كالموضع انصرف ، إلا أن محل التذكير هنا واحد ، وكذلك التأنيث[(٢)] .

وإذا وُجِدَ في هذا القسم ثلاثيٌّ ساكن الوَسَط كـ" مِصْر ، وحِمْص ، وبَلْخ " رجع كـ" هِنْد " في تساوي الأمرين ؛ الصرف وتركه ؛ إلا إذا قيل بعجمته فإنه يتحتَّم[(٣)] / المنع. ٦٦/ب

وقسم يغلب فيه التذكير على التأنيث لإرادة الموضع فهو منصرف في الأكثر كـ" بَدْر ، وحُنَين ، ونَجْد ، وهَجَر ، ووَاسِط ، ودَابِق ، وفَلْج " ، و" مِنًى " مقصور يصرف - موضع بمكة - مذكّر يصرف[(٤)] ، وفي التنزيل[(٥)] : ﴿ لقد نصركم الله

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في معجم ما استعجم : ٤ / ١٤٠٦ .

(٢) سبق قريباً في الأحياء والقبائل أنّ للتذكير محملين وللتأنيث محملين ؛ فالتذكير باعتبار الحي والأب ، والتأنيث باعتبار القبيلة والأم . والتذكير هنا واحدٌ باعتبار الموضع ، والتأنيث واحدٌ باعتبار البقعة .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤٢ .

(٤) المصدر السابق : ٣ / ٢٤٣ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٣ .

ببدرٍ ﴾ وفيه[١] : ﴿ ويومَ حُنَيْن إذْ أعجَبَتْكم كَثرتُكم ﴾ وقال الشاعر[٢] :

فَإِنْ تَدَعِي نَجْداً أَدَعْهُ وَمَنْ بِهِ وَإِنْ تَسْكُنِي نَجْداً فَيَا حَبَّذَا نَجْدُ

وفي المثل[٣] : « كَمُسْتَبْضِعِ تَمْرٍ إلى هَجَرٍ » مصروفاً ، وقال الأخطل[٤] :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا

وقال آخر[٥] :

بِدَابِقٍ وَأَيْنَ مِنِّي دَابِقُ

وآخر[٦] :

---

(١) سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

(٢) نسبه الأصفهاني في الزهرة : ١ / ٢٠٩ ، إلى بعض الأسديين ، وقبله :

وَإِنْ كَانَ يَوْمُ الوَعْدِ يَوْمَ لِقَائِنَا فَلاَ تَعْذِلَانِي أَنْ أَقُولَ مَتَى الْوَعْدُ

(٣) ينظر : أمثال أبي عبيد : ٢٩٢ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ١٥٣ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٣٩ ، والمستقصى : ٢ / ٢٣٣ . ويروى : " كجالب " و" كمهدي " .

(٤) البيت في ديوانه : ١ / ١٠٥ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ١٧٤ ، والمقتضب : ٣ / ٢٩٥ ، وينظر: مجاز القرآن : ١ / ٥٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٤٤ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٣١ .

(٥) نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٤٣ إلى غيلان . وهو غيلان بن حُرَيث الرَّبَعيّ ، ونسبه الجوهري في الصحاح : (دبق) إلى الهذّار . والبيت في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٧٠ . وروايته في بعض المصادر : « ودابقُ » بالمنع ، حملاً على البقعة . و" دابق " : قرية قريبة من حلب .

(٦) نسبه سيبويه في الكتاب : ١ / ١٨٧ إلى الأشهب بن رُمَيْلة ونسبه البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٣٢ إلى حُريث بن مُحَفِّض نقلاً عن أبي تمّام في كتابه [مختار أشعار القبائل] والأشهب شاعر من بني تميم ، مخضرم ؛ أدرك الجاهلية والإسلام . أخباره في المؤتلف والمختلف : ٣٢ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٣٠ . وحُرَيث شاعرٌ إسلامي ، من شعراء الدولة الأموية ، تميميٌّ أيضاً . أخباره في خزانة الأدب : ٦ / ٣٢ . والبيت في : المؤتلف والمختلف : ٣٣ ، والمحتسب : ١ / ١٨٥ ، ومعجم ما استعجم : ١١٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٤ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٢٥ .

=

وإِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

وقد جاء منعها قليلاً ، قال حسان[1] ، فمنع " حنيناً " :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَأَعْلَوا جَدَّهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

وقال الفرزدق[2] ، فمنع " وَاسِطاً ، وهَجَراً " حملاً على البقعة :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتَ بِهَا أَيَّامُ وَاسِطَ والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا

وقسم سووا فيه بين الأمرين، ولم يغلبوا فيه تأنيثاً ولا تذكيراً، وذلك كـ" حِرَاء " بالكسر والمد ، و" قُبَاء " بالضم والمد[3] ، قال الشاعر[4] في تأنيث " حِرَاء " ومنعه :

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرّاً وَأَعْظَمَهُمْ بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارَا

* * *

كَـذَاكَ لا تُصْـرَفُ أَسْمَـاءُ السُّـوَرْ كَـهُـودَ والتَّـأْنِيثُ فِيـهَا يُـعْتَبَرْ

مَـا لَمْ تَكُـنْ في نِيَّـةِ الإِضَافَـهْ إِذْ ذَاكَ فَـاصْرِفْ مـا اقْتَضَـى انْصِرَافَـهْ

وَمِثْـلُ حَـامِيمَ وَيَاسِـينَ بُـنِـي وَقِيـلَ بَـلْ بِـتَرْكِ صَرْفِهَـا اعْتُـنِي

= وفَلْج : وادٍ بين البصرة وحمى ضريّة . وفي البيت شاهد آخر ؛ وهو قوله : « وإنّ الذي » ، أصله « وإن الذين » ؛ فحذف النون منه تخفيفاً .

(١) البيت في ملحق ديوانه : ٣٩٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٧٥ ، ومعجم ما استعجم : ٢ / ٤٧٢ ، ٤ / ١٤٠٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٩٤ .

(٢) البيت في ديوانه : ١ / ٢٣٥ ، من قصيدة يرثي بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي القرشي . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٤٣ . وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٣ ، والمخصص : ١٧ / ٤٧ ، ومعجم البلدان : ٥ / ٣٤٧ . ويروى " فارس " ، بدل " واسط " .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٩ .

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٤٥ إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وفيه قصيدة على الوزن والرويّ ، لعل البيت من شواردها ، انظر ديوانه : ٢ / ٨٨٦ . ورواية صدره عند سيبويه :

سَتَعْلَمُ أَيُّنا خَيْرٌ قَدِيماً

وهو برواية المؤلف في الصحاح : (حرا) . وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٥٩ .

أسماء السور قسمان : جملة ومفرد ، فالجملة نحو : ﴿ اقْتَرَبَت السَّاعَة ﴾[١] و ﴿ قَد سَمِعَ اللهُ ﴾[٢] و ﴿ أتَى أمْرُ الله ﴾[٣] و ﴿ قُلْ أُوحِي إليَّ ﴾[٤] وهذا القسم محكي لا يدخله إعراب سواء كانت الجملة مصدرة بحرف من حروف المعاني نحو : ﴿ هَل أتَى ﴾[٥] و ﴿ ألَمْ نَشْرَح ﴾[٦] و ﴿ إنَّا أعْطَينَاك الكَوثَر ﴾[٧] أو مدلولاً عليها به نحو : ﴿والشَّمْس وضُحَاها ﴾[٨] .

فلو سميت السورة بـ(إقتربت) من ﴿ اقْتَرَبت السَّاعة ﴾[١] ، أعربته إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وقطعت همزة الوصل[٩] ، لأنه قد صار من جملة الأسماء ؛ وألف الوصل لا تكون من الأسماء إلا في الأسماء العشرة المعروفة ، وأبدلت تاء التأنيث هاء في الوقف كما هو حكم تاء التأنيث .

والمفرد قسمان : قسم فيه الألف واللام نحو : " الأنعام ، والأعراف ، والأنفال ، والنحل ، والكهف " ، وغير ذلك ، وهو مصروف .

وقسم معرًّى من اللام ، وهو قسمان : قسم كان علماً قبل تسمية السورة به نحو : " محمَّد ، ويونس ، ويوسُف ، وإبراهيم ، وسُبحان ، وهُود ، ونُوح " فما ليس فيه سببان منه قبل التسمية ، فممتنع إن جعلته اسماً للسورة ، ومنصرف إن نويت حذف المضاف كـ" محمَّد " ، وما فيه سببان ممتنع إن جعلته اسماً لها أو نويت حذف مضاف ، أما إذا جعلته اسماً للسورة فللعلمية والتأنيث ، وأما إذا نويت حذف مضاف

(١) سورة القمر : من الآية : ١ .
(٢) سورة المجادلة : من الآية : ١ .
(٣) سورة النحل : من الآية : ١ .
(٤) سورة الجن : من الآية : ١ .
(٥) سورة الإنسان : من الآية : ١ .
(٦) سورة الشرح : من الآية : ١ .
(٧) سورة الكوثر : من الآية : ١ .
(٨) سورة الشمس : الآية : ١ .
(٩) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٦ .

فللعلمية والعجمة كما في " إبراهيم " ، أو للعلمية والزيادة كما في " سُبْحَان " .

٦٧/م وأما " هُود ، ونُوح " / [مما ليس] [(١)] فيه سببان منه قبل التسمية ، فممتنع إن جعلته اسماً للسورة ، ومنصرف إن نويت حذف مضاف كـ" محمد " ، وما فيه سببان ممتنع إن جعلته اسماً لها ، أو نويت حذف مضاف ، أما إذا جعلته اسماً للسورة فللعلمية والتأنيث ، فإنك إن جعلته اسماً للسورة امتنع ؛ لأنه وإن صار مثل " هند " ثلاثياً ساكن الوسط إلا أن معه العجمة[(٢)] ، فهو كـ" مَاه ، وجُور " ، وإن نويت حذف مضاف انصرف ؛ لأن العجمة لا أثر لها مع سكون الوسط .

وقسم لم يكن علماً قبل التسمية ، وهو أيضاً قسمان : قسم ليس من أسماء حروف التهجي ، وقسم منها ، فالأول كـ" فاطر ، وتنزيل ، وبراءة " ، وهذا إن جعل اسماً للسورة امتنع ، وإن نوي إضافة " سورة " إليه انصرف إلا أن يكون مضافاً كـ" آل عمران " ، فإن له حكم نفسه .

والثاني ثلاثة أقسام : قسم هو ثلاثة أسماء فصاعداً نحو : ﴿ طسم ﴾[(٣)] و ﴿ المص ﴾[(٤)] و ﴿ المر ﴾[(٥)] و ﴿ كهيعص ﴾[(٦)] و ﴿ حم عسق ﴾[(٧)] ، وهذا مبني لعدم التركيب ، إلا ما كان منه على ثلاثة فقط مثل : ﴿ طسم ﴾[(٣)] ، فإنه يجوز فيه

---

(١) في الأصل : " لا فيه ... " ، تحريف .

(٢) هذا ليس على إطلاقه ، فـ" هود " مختلف فيه ، قيل : إنه عربي ، واشتقاقه من : هاد يهود ، إذا تاب ، وقيل : أعجمي . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٦ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٥ ، والمعرّب : ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٩٠ ، واللسان : (هود) .

(٣) سورة الشعراء : الآية : ١ .

(٤) سورة الأعراف : الآية : ١ .

(٥) سورة الرعد : من الآية : ١ .

(٦) سورة مريم : الآية : ١ .

(٧) سورة الشورى : الآيتان : ١ ، ٢ .

جعل الأولين منه اسماً واحداً كـ" قَابِيل "(١) ، ويركب مع الثالث ، ويعامل معاملة " بَعْلَبك " في لغاته الثلاث(٢) .

وقسم هو اسمان نحو : ﴿ حم ﴾(٣) و ﴿ يس ﴾(٤) و ﴿ طس ﴾(٥) ، وفيه طريقان ؛ البناء لعدم التركيب ، والإعراب ومنع الصرف للعلمية وعجمة مقدرة ؛ لأن هذه حروف لا تفهمها العرب فتنزل منزلة ما هو على زنتها من الأسماء الأعجمية نحو : " هَابِيل ، وقَابِيل ، وهَارُون "(٦) ، وهو معنى قوله :

وَقِيلَ بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتُنِي

وقسم هو اسم واحد نحو : " قاف ، وصاد ، ونون " ، وهذا إن نويت إضافة سورة إليه كان منصرفاً معرباً بإعراب المضاف المحذوف ، وإن جعل اسماً للسورة جاز الصرف وتركه لأنه كـ" هند "(٧) .

وأما أسماء المُدَد فالممتنع من الصرف منها من الشهور " الجُمَادَيان " لألف التأنيث المقصورة ، و " شَعْبان ، ورَمَضَان " للعلمية والزيادة ، ومن أيام الأسبوع في

---

(١) أي " طاسين " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٨ .

(٢) تقدّم ذكرها في الصفحة : ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣) الآية الأولى من : سورة غافر ، وفصّلت ، والزخرف ، والدّخان ، والجاثية ، والأحقاف .

(٤) سورة يس : الآية : ١ .

(٥) سورة النمل : من الآية : ١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٨ ، وقد مثّل بـ" هاروت " بالتاء ، وكلاهما أعجميّ . ينظر : المعرب : ٣٩٤ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٨ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٢ ، وأجاز الزجّاج وجهاً رابعاً ، قال : " وإن شئت قلت : " هذه نُونْ يا هذا " موقوفة ؛ فحكيتَ الحرف على ما كان يُلفظ به في السورة " .

التسمية القديمة " أَوَّل ، وأَهْوَن "[١] ليومي الأحد والاثنين ، للعلمية ووزن الفعل ، و " عَرُوبَة "[٢] ليوم الجمعة ، للعلمية والتأنيث ، وفي الحديثة : " الثلاثاء ، والأربِعاء " - مثلّث العين - لألف التأنيث الممدودة .

* * *

(١) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب : ٢ / ٧٦٧ ، والأزمنة والأمكنة : ١ / ٢٧٠ . ويقال ليوم الاثنين : " أَوْهَد " أيضاً . وسُمِّي الأحد أوّل : لأنهم جعلوه أوّل عدد الأيام ، وسُمِّي الاثنين : أهونَ : من الهون ؛ وهو السكون ، وأَوْهَد : يَدُلُّ على هذا المعنى ؛ لأن الوهدة الانخفاض ؛ كأنهم جعلوا الأول أعلى ثم انخفضوا في العدّ .

(٢) عَرُوبة أي : الرَّحْمَة . ينظر : المصدران السابقان .

[تعدي الفعل ولزومه]

القَـــوْلُ فِي الأَفْعَـــالِ فِي التَّعَـــدِّي وتَنْتَهِـــي لِسَـــبْعَةٍ فِي العَـــدِّ
أَوَّلُهَـــا لَمْ يَتَجَـــاوَزْ فَـــاعِلا إِذْ لَيْـــسَ لِلْمَفْعُـــولِ ذَاكَ قَـــابِلا
كَطَـــالَ واحْمَـــرَّ وَمِثْـــلُ خُلِقَـــا[1] وَمِثْـــلُ رَاحَ واغْتَـــدَى وَانْطَلَقَـــا[2]

الفعل ينقسم إلى متعد وغير متعد ، وغير المتعدي قسم واحد ، والمتعدي ستة أقسام ، فالسبعة بالنظر إلى التعدي واللزوم لا إلى التعدي وحده ، فالتقدير : القول في الأفعال في التعدي واللزوم ، فحذف المعطوف للعلم به[3] ، كما حذف في قوله[4] تعالى : ﴿ لا نُفَرِّق بينَ أحَدٍ من رُسُله ﴾ والجارّ / الثاني بدل من الأول ؛ بدل اشتمال ، أي : في تعدي الأفعال ولزومها . ٦٧/ب

وقوله :

أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلا

أي : أول مطلق الأفعال الذي هو مورد القسمة ، لا أول الأفعال المتعدية ، وإلا لكان اللازم قسماً من المتعدي ، فيكون المتعدي صادقاً عليه وهو مباين له ، وذلك محال ، فغير المتعدي هو الذي لا يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل[5] ، ويقتصر عليه ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ؛ لأنه ليست فيه دلالة عليه ، واستحق الأولية

---

(١) في الدرة الألفية : ١٤ : « ظَرُفَا » .

(٢) في الدرّة الألفية : ١٤ : « انْصَرَفا » . وذَكَرَ في الشرح : « انصرف » .

(٣)وقيل : أراد التعدّي في اللغة ؛ وهو التجاوز ؛ فكأنه قال : القول في تجاوز الأفعال أو تعدّيها إلى منتهى عددها . وقيل أيضاً أراد بالتعدّي : التعدد ؛ فأبدل الياء من أحدد الدالات كراهية التضعيف .
ينظر : شرح الشريشي : ٢/ ٥٥٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٧٥ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٩٥ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٥ . والمعطوف المحذوف هنا تقديره : « لا نفرّق بين أحدٍ من رسله وبين أحد » . ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٣٦٥ .

(٥) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٧٤ .

لتوقف فهم معناه على شيء واحد وهو الفاعل ، فتوقف فهم المتعدي على ... [(١)] الفاعل والمفعول ، وما يتوقف على شيء واحد فهو أول لما يتوقف على شيئين .

ويعرف من جهة المعنى بأن يكون خلقة ، أي : من فعل الطبيعة كـ" طَالَ ، ونَبَتَ ، وبَلِي " ، أو من أفعال النفس من غير ملابسة كـ" فَرِح ، وحَزِن " ، أو حركة جسم من غير مماسة كـ" رَاحَ ، واغْتَدَى ، وانْصَرَف " كما مثَّل .

ومن جهة اللفظ بأن يكون على زنة " فعل " من الثلاثيِّ الحروف كـ" حَسُن ، وقَبُح "، وأمّا " رَحُبَتْك الدارُ " فشاذّ ؛ لتضمنه معنى وسعتك ، أو على زنة " انفَعل ، وافْعَلّ ، وتَفَعْلَلَ ، وتَفَوْعَل ، وتَفَيْعَل ، وتَفَعْنَل ، وتَفَعْلَى " من الخماسيها ، أو على زنة " افْعَوْعَل ، وافعَنْلَل ، وافعَنْلَى ، و[افْوَنْعَل] [(٢)] وافْعَالّ ، وافْعَلَلَّ " من السداسيها كـ" انْقَطَع ، واحْمَرَّ ، وتَدَحْرَج ، وتَحَوْقَل ، وتَشَيْطَن ، وتَقَلْنَس ، وتَقَلْسَى " ، و" اغْدَوْدَن الشعرُ " : إذا طال ، و" اسْحَنْكَك " : إذا اشتدَّ سوادُه ، و" اسْلَنقَى على قفاه " ، و" احْوَنْصَل الطائرُ " خرجت حوصلته ، " واحمارَّ ، واطمأنَّ " ، وما عدا هذه الأوزان يأتي في الغالب متعدِّياً وغير متعدٍّ .

* * *

وكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٍ فَاعِلَهُ   فَلَا [(٣)] يَكُونُ الفِعْلُ إلاَّ قَبْلَهُ
وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ   وَالفِعْلُ حَتْماً وَضْعُهُ التَّذْكِيرُ
وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ   تَقُولُ قَامَتْ دَعْدُ غَيْرَ فَاصِلِ
وَإِنْ فَصَلْتَ الفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ   لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَهُ فِي فِعْلِهِ
وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي المُؤَنَّثِ   غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا تَكْتَرِثِ
وَإِنْ يُؤَنَّثْ فَاعِلٌ ضَمِيرُ   فَلَيْسَ فِي تَأْنِيثِهِ تَخْيِيرُ

---

(١) بياض بمقدار كلمة ، والكلام تام .

(٢) في الأصل : « افنوعل » ، تحريف .

(٣) في المصادر : « ولا » .

الفعل التام وهو المراد من قوله : " وَكُلُّ فِعْلٍ " متعدياً كان أو غير متعد إذا ذكر فلا بد له من فاعل يرتفع به إما ظاهراً أو مضمراً أو محذوفاً منوباً عنه لأنه عرض وحكم وعامل ؛ فلا بد له مما يقوم به ومحكوم عليه ومعمول ، وقُيِّد بالتام لتخرج الأفعال الناقصة ؛ لأن مرفوعها لا يسمى فاعلاً في الاصطلاح ، وإنما لم يقيِّده لأن الناقص خرج بقرينة ذكره بعد .

والفاعل كل اسم أسند إليه فعل لم(١ تُغَيَّر صيغته مقدم عليه ، أو اسم يشبهه(٢) . مثل : " قام زيد ، وما قام زيد " ؛ لأنه بمعنى امتنع ، و" زيد قائم غلامه " ، وقولنا : " لم تُغَيَّر/صيغته " ١) ليَخْرج مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله عند من لا يراه فاعلاً(٣) ، م/٦٨
و " مقدم عليه " ليَخْرج المبتدأ في مثل : زيد قام ؛ لأنه موهم أن " زيداً " هو المسند إليه " قام "(٤) .

وارتفاعه بالفعل ، وقيل(٥) : بإسناده إليه ، وقيل(٦) : بالفاعلية .

ورُدَّ الثاني : بلزوم كون العامل فيه معنوياً ، ولم يقل به أحد ، والثالث : بتخلف حقيقتها في مثل : " مات زيد ، وانْقَضَّ الجدار " .

وخصَّ بالرفع لأنه لا يكون إلا متحداً ؛ لأن فعلاً واحداً لا يكون له فاعلان فصاعداً على غير جهة الاشتراك بحرف العطف ، بخلاف المفعول ، فإنه يتعدد ، فجعل

(١ ١) مكرّر في الأصل .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٧٠ - ٧١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٩٣ .

(٣) ممّن يراه فاعلاً : الزمخشري . ينظر : المفصل : ٢١ ، وشرح الكافية : ١ / ٧١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٨ ، وأسرار العربية : ٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٩ .

(٥) هو رأي خلف الكوفي . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٧١ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٥٩ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٥ .

أثقل الحركات للمتحد ، وأخفهـا للمتعـدد ليحصـل التعـادل ، ومجـيء العكس قليـل كقولهم[١] : " خَرَقَ الثَّوبُ المِسْمَارَ " ، وقول الشاعر[٢] :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

وهو من المقلوب ، ولأنه لما كان أحد ركني الإسناد ، بخلاف المفعـول والمضـاف إليه أعطي أقوى الحركات لتناسب قوتها قوة الحاجة إليه ، ووجب تقديم رافعه ؛ لأنه كالجزء الأخير منه بدليل سكون لام الفعل له في مثل : " ضَرَبْتُ " لئـلا يجتمـع أربعـة متحركات لوازم فيما هـو كالكلمـة الواحـدة ، وهـو عديـم النظـير ، وجـزء الكلمـة الأخير لا يتقدم على الأول ، ويُوَضِّح كونه كالجزء منه وقـوع علامـة إعـراب الفعـل بعده في مثل " يَضْرِبُون " ، ومجيء النسبة إليهما معاً في مثل قوله[٣] :

فَأَصْبَحَتْ كُنْتِيّاً وأَصْبَحْتُ عَاجِناً ... وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ

وأجاز الكوفيون تقدمه عليه[٤] ، واستشهدوا بقول الزبَّاء[٥] :

---

(١) ينظر : البسيط : ١ / ٢٦٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٦٩٩ .

(٢)هو الأخطل ، والبيت في ديوانه : ١ / ٢٠٩ . وهو من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، وتعـرّض لهجاء كليب بن يربوع بأبيات منها الشاهد ، وروايته : عَلَى العِيَارَاتِ ... أو حُدِّثَتْ ... . وينظـر : مجاز القرآن: ٢ / ٣٩ ، والأصول : ٣ / ٤٦٤ ، والمحتسب : ٢ / ١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٨٢ . وشاهده : نصب « السَّوْءَات » ورفع « هجر » على القلب . والهُدَاج ، والهِدَاجْ ، والهَدَج: المشي المتقارب .

(٣) البيت لا يعرف قائله . وهو في المخصص : ١٣ / ٢٤٦ ، وأسرار العربية : ٣٦ ، ، وشرح الجمل لابـن عصفور : ٢ / ٣١١ ، واللسان : (عجن – كون) ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١١٨ .
وقوله : « كنـتي » : الـذي يقـول : كُنْـتُ كـذا وكـذا ، والعـاجن : الـذي يعتمـد علـى الأرض إذا أراد النهوض من كبر أو بدانة .

(٤) رأيهم في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٢٠ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٨١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٩ .

(٥) الزَّبّاء بنت عمرو بن الضَّراب ، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي ، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيـرة أخبارها في : الأغاني : ١٥ / ٢٥٣ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٢٧٣ .

⇐

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيِهَا وَئِيدَا

أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

وقالوا التقدير : وئيداً مشيها ، ورُدَّ : بأنَّ الرواية : " مَشْيِها " بالجرِّ على أنه بدل اشتمال من الجمال أي : ما لمشي الجمال وئيداً .

ووضع الفعل على التذكير لإفادته المصدر ، وهو مذكَّر ؛ لأنه جنس ، فإذا لحقته تاء التأنيث فإنما تلحقه دالة على تأنيث الفاعل من أول الأمر ، وصح لحاقها به دالة على تأنيث غيره - وعلامة تأنيث الشيء لا تكون في غيره - لأنه لما كان كالجزء منه ، امتزجا فصارا كشيء واحد ، وإنما لحقته علامة التأنيث دالة على تأنيث فاعله ولم تلحقه التثنية والجمع دالة على [تثنية] فاعله وجمعه فيقال : " قَامَا الزَّيْدَان ، وقَامُوا الزَّيْدُون " لئلا يؤدي إلى اجتماع فاعلين ، فثبتت علامة التأنيث حيث لا محذور ، وطرحت علامة التثنية والجمع حيث المحذور موجود .

وأما نحو : ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا ﴾(١) وقوله(٢) : « يتعَاقبُون فيكُمْ مَلَائِكةٌ باللَّيْلِ وملَائِكةٌ بالنَّهَار » وقول الفرزدق(٣) :

= والبيتان ينسبان إليها في كثير من كتب اللغة والنحو ، وينسبان إلى قَصِير صاحب جذيمة الأبرش ، ولها معهما خبر مذكور في الأغاني ، وينسبان إلى الخنساء وليسا في ديوانها ، وقيل : إنهما مصنوعان . ينظر: معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧٣ ، وأمالي الزجاجي : ١٦٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٦٩٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٨٢ ، وشرح أبياته : ٧ / ٢١٦ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤٤٨ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٢٢٨ .

(١) سورة الأنبياء : من الآية : ٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥١ .

(٣) البيت في ديوانه : ١ / ٤٦ . من قصيدة يهجو بها عمرو بن عفراء الضّبّي . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ١٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٠ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٣٤ .

ودياف وحوران : من مدن الشام . ينظر : معجم البلدان : ٢ / ٣١٧ ، ٤٩٤ ، والسّليط : الزيت .

وَلكِــنْ دِيَــافِيٌّ أَبُــوهُ وَأُمُّــهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

وقولهم[١] : " أَكَلُوني البَرَاغِيثُ " فمحمول على أنها ضمائر ، والظاهر بدل
منها[٢] ، أو مبتدأ خبره ما تقدم / من الجملة ، أو علامات تدل على تثنية الفاعل ٦٨/ب
وجمعه[٣] ، لدلالة تاءِ التأنيث على تأنيثه فهي على ذلك حروفٌ ، فلا يلزم الجمع بين
فاعلين .

ثم الفاعل المؤنث إما حقيقي التأنيث وهو ما بإزائه ذكر في الحيوان كـ" النَّاقة ، والمَرأة " أو لفظية وهو ما تأنيثه بالوضع والاصطلاح كـ" الظُّلْمَة " .

أمّا الفعل : فإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، لم يجز طرح العلامة من فعله للزوم التأنيث ، وللفرق بين المذكر والمؤنث إذا اشتركا في الاسم ، فإنه قد يسمىَ المذكر باسم المؤنث كـ" هِنْد " ، وقد يسمَّى المؤنَّث باسم المذكر كـ" جَعْفَر " ، قال[٤] :

قَتَلْتَ في حَــرَمٍ مِنّا أَخا ثِقَةٍ هِنْدَ بْنَ أَسْماءَ لا يَهْنَى لَكَ الظَّفَرُ

وقال الآخر[٥] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٠ . وهي لغة طَيِّء وأزد شنوءة .

(٢) هذا رأي الفرّاء ، ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٧ .

(٣) هذا رأي سيبويه ، ينظر : الكتاب : ١ / ١٩ .

(٤) هو أعشى باهلة ، والبيت من قصيدة مرثيّة ، وهي من المراثي المفضّلة المشهورة بالبراعة والبلاغة ، رثى بها الأعشى المنتشر بن وهب الباهلي ، أخاه لأمّه ، وكان قتله هند بن أسماء بن زنباع . ذكر القصيدة الآمدي في المؤتلف والمختلف : ١٤ ، في ترجمة الأعشى ، وأوردها البغدادي كاملة مشروحة في خزانة الأدب : ١ / ١٨٥ . والشاهد في : ١ / ١٩٩ . وقوله : « في حرمٍ » أراد : ذا الخلصة ؛ وهو صنمٌ كان في تبالة .

(٥) لم أجد من نسبهما ، وهما في الكامل : ١ / ١٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٣ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٦٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٨١ . قال المبرّد : « كان أعرابيٌّ يختلف إلى مَغَنِّيةٍ لآل سليمان ؛ فأشرفت عليه ذات مرّة ؛ فأومأت إليه بيدها إيماءَ عائبٍ له بالقِصَر ؛ فأنشأ يقول ... » . والدّحداح : القصير .

يَـا جَعْفَرُ يَـا جَعْفَرُ يَـا جَعْفَرُ
إنْ كُنْتُ دَحْدَاحاً فَأَنْتِ أَقْصَرُ

بكسر التاء من " أنت " ، وفيهم : أسماء بن خارجة[1] ، إلا إذا فصل بينهما تقول : " حضر القاضي اليوم امرأة " ، قال جرير[2] :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ مُقَلَّدَةً من الأُمَّاتِ عَـــارَا

وإثباتها أجود .

وإذا كان الفاعل غير حقيقي فحكمه حكم الحقيقي المفصول بينه وبين فعله في جواز طرح العلامة وإثباتها كقولك : " طلع الشمس " ، وهو مع الفصل أجود ، وإنما جاز الطرح مع الفصل فيهما ؛ لأن الإثبات إنما كان عند كونه كالجزء ، فلما حصل الفصل انتفت الجزئية ، وفي التنزيل[3] : ﴿ فَمَنْ جَاءَه موعِظةٌ مِن ربِّه فانْتَهى ﴾ وفيه : ﴿ ولَوْ كَان بِهم خَصَاصة ﴾[4] ، للفصل بضمير المفعول ، وبالجار والمجرور ، هذا إذا كان الفاعل ظاهراً .

---

(١) هو أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري ، تابعي ، من أهل الكوفة ، كان سيّدَ قومه جواداً مقدّماً عند الخلفاء ، ممّن يُنْقَل عنه لطائف القول وفصيح الكلام . ينظر : الكامل : ١ / ٣٢٠ ، ٢ / ١٠٧٠ ، ١١٩٢ ، والأنساب : ٩ / ٢٩٨ .

(٢) البيت في ديوانه : ١ / ٢٨٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٤٨ ، والخصائص : ٢ / ٤١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٢ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٧٩ . ورواية عجزه في الديوان وفي المصادر :

عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

ولم أجد رواية المؤلف في أيٍّ من المصادر ، فالبيت من قصيدة ميمية ، عدتها سبعة وأربعون بيتاً ، وقوله: صُلُبٌ : جمع صليب ، والشام : جمع شامة .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٥ .

(٤) سورة الحشر : من الآية : ٩ .

أما إذا كان مضمراً فلا بد من إثبات العلامة ، حقيقياً كان الفاعل أو غير حقيقي، تقول : " المرأة قامت ، والشمس طلعت " ، وفي التنزيل[١] : ﴿ورَحْمَتي وَسِعت كُلّ شَيء﴾ ، ولا يجوز : الشمس طلع ؛ لئلا يلتبس بإسناد الفعل إلى مذكر من سببها ؛ أي : ضوؤها ، أو نورها ، أو غير ذلك ، والمراد الإسناد إليها ، ولأن الفعل في موضع الخبر ، وأصله بالاسم ، والاسم تلزم فيه التاء إذا أخبر به عن مؤنث ، وأما قول الطائي[٢] :

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقول الأعشى[٣] :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّـــةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

فهو على تأويل الأرض بالمكان ، والحوادث بالحدثان[٤] ، وقال : " أَوْدَى " ، ولم يقل : أَوْدَتْ مع إمكانه ؛ لاحتياجه إلى الألف للردف ، لأن البيت من قصيدة مردفة أولها[٥] :

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٥٦ .

(٢) هو عامر بن جوين الطائي ، شاعرٌ جاهلي ، كان سيداً في قومه ، وله من امرئ القيس بن حجر أخبار . ترجمته في : أسماء المغتالين : ٢٠٩ ، وخزانة الأدب : ١ / ٥٣ . وينسب البيتان إلى الخنساء خطأً ، لأن لها أبياتٌ على الوزن والقافية في رثاء أخيها صخراً .

والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٦ . وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٧ ، والخصائص : ٢ / ٤١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ١٢٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٦ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٨ ، والأصول : ٢ / ٤١٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٢٤ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٤ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٠ .

(٤) وقيل: استغنى عن علامة التأنيث بما عُلِم من تأنيث الأرض والحوادث . ينظر: خزانة الأدب: ١ / ٤٦ .

(٥) البيت في ديوانه : ١٢٠ .

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا وَقَدْ عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا

فلو لم يأت بها كان سِناد رِدْفٍ[١] .

وإذا أُسند الفعل إلى ظاهر الجمع ، فإن كان مذكراً سالماً لم تلحق فعله العلامة لسلامة لفظ المذكر فيه ، وأجازه طاهر بن أحمد على قصد الجماعة[٢] ، [٣]وأما قول العنبري : لفظه ، وعلى هذا فلا شاهد فيه[٣] .

---

(١) السِّنَادُ : اختلاف الرّدفين ، ويستشهدون بقول الشاعر :

فَقَدْ أَلِجُ الخباءَ على جوارٍ كأنّ عيونَهُنَّ عيونُ عِيْنِ

ثم قال :

فأَصْبَحَ رأسُهُ مثلَ اللُّجَيْنِ

فكسر ما قبل الياء في الأول ، وفتح في الثاني . ينظر : الصحاح : (سند) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٥٧ ، والكافي في العروض والقوافي : ١٦٤ .

(٢) المقدمة المحسبة :

(٣ ٣) هكذا في الأصل : « وأما قول العنبري لقطه ، وعلى هذا فلا شاهد فيه » وهو خللٌ واضح .

أمّا " العنبريّ "؛ فهو قُرَيْط بن أُنَيف ، شاعرٌ إسلامي ، صدّر أبو تمّام حماسته بقصيدته التي منها الشاهد . وأمّا " قوله " فهو :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلي بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وأما " لقطة " فهي محرّفة عن " اللقيطة " . والبيت يستشهد به النحاة على لحاق التاء للفعل " تستبح "، والفاعل " بنو " جمعُ مذكّرٍ سالم . والعلة : أنّ مفرده " ابن " لّما تغيّرت صورته في الجمع أشبه جمع التكسير ؛ فعُومل معاملته في لحاق التاء للفعل . وقوله : « فلا شاهد فيه » : إذا أراد بـ" بني اللقيطة " القبيلة ، وهي مؤنث ، أو أنّه لّما أضيف إلى " اللقيطة " اكتسب التأنيث منها . مستفادٌ من شرح ابن القواس : ١ / ٤٨٥ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٤١ . وصحّح البغدادي البيت بـ" الشقيقة " بدل " اللقيطة " ، والشقيقة بنت عبّاد بن زيد بن عوف بن ذهل بن شيبان ، وأما " اللقيطة " فليس هذا موضعها ؛ وهي أم حصن بن حذيفة وإخوته .

....(١)

وجعل " القَدَمَا "(٢) فاعلاً مثنًّى مرفوعاً محذوف النون لغير إضافة ، / ضرورة ٦٩/م

---

(١) سقط في الأصل أودى بستة وعشرين بيتاً مع شرحها ، و لم يتنبّه الناسخ لذلك ؛ فالنص متصل في وسط الصفحة والسطر أيضاً . وهي :

الآخـر التاليـه ذو الوصـول ... بـأحرف الجـرّ إلى المفعـول

وهـو علـى ضربـين أمـا الأول ... فـالحرف حتمـاً عنـه ليـس يُفصَـلُ

والآخـر الـذي أجـازوا فصلَـه ... مثالـه اشـكر خـالداً واشـكر لَـهُ

الثـالث النـاصب مفعـولاً فقـط ... وكونـه مؤخـراً لا يشـترط

إلا للبـسٍ لـو أتـى معكوسَـا ... كمـا تقـول زار عيسـى موسـى

وينصـب المفعـول فعـلٌ مضمـرُ ... تقـول إيّـاك وشـيئاً يُنكَـرُ

ومثلـه مكـة والهـلالاَ ... لمـا رأى الأُهبَـةَ والإهْـلالا

شـأنَك والحـجَّ أي الـزم شـأنكَا ... أهلـك والليـلَ أي الحـقْ أهلَكـا

وهكـذا كليهمـا وتَمْـرا ... إيـاك إيـاك المِـرَاءَ الشَّـرَّا

وانتـه خـيراً ووراء أوْسَـعَا ... وناقـةَ الله وكـلٌّ سُـمِعَا

قـد أضمـروا أَعْـطِ وزدنـي واحـذرْ ... واتـقِ وأْتِ مثـل ذاك يُضْمَـرْ

ومنـه مفعـولٌ علـى المعنـى حُمِـلْ ... أُضْمِـر فعلُـه كبيـتٍ قـد نُقِـلْ

قَـدْ سَـالَمَ الحيَّـاتُ منـه القَدَمَـا ... الأفْعُـوَانَ والشـجاعَ الشَّـجْعُمَا

(٢) وذلك من قول الراجز :

قَدْ سَالَمَ الحياتُ منه القَدَمَا
الأُفْعُوانَ والشجاعَ الشجعمَا

وقد ضمّنه ابن معط ألفيته ، كما سبق . واختلف في قائله ، فينسب إلى ابن جَبَابة اللّص ، وإلى مساور العبسي ، وإلى العجاج ، وليس في ديوانه ، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى الدُّبَيْري، وإلى عبد بنِي عبس .
وهما من شواهد سيبويه : ١ / ٢٨٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٨٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١١ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٠ ، والمخصص : ١٦ / ١٠٦ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤١١ .
والراجز يصف رجلاً بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ؛ فكأنّ بينهما وبين الحيّات مسالمة .
والأفعوان : الذكر من الأفاعي ، والشجاع : الذكر من الحيات ، والشجعم : الطويل مع عظم الجسم .
وقوله : " وجعل القدما فاعلا ... " هو قول الفراء ، فقد رواه بنصب " الحياتِ " مفعول به ، والفاعل القدمان ، محذوفة النون ، والأفعوانَ وما بعده بدل من الحيّات .

على حدّ قوله(١) :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ والمَوْتُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

برفع " إِسَار " لا بجرّه على زيادة " إمّا " ، ومثله قول الآخر(٢) :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ

أي : خَظَاتَان ، وقول سيبويه(٣) أظهر وأعرب .

* * *

الرَّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولُ ثُمَّ لَهُ لآخَرٍ وصُولُ
لكِنْ بحَرْفِ الجَرِّ نَحْوَ اخْتَرْتَ وَقَدْ أَمَرْتُ وَقَدِ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُونُ سَاقِطاً ومُسْتَبِينَا كاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَا

المتعدّي من الأفعال إلى مفعولين قسمان ، قسم يتعدّى إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر ، وقسم يتعدى إليهما بنفسه ، فالأول ثلاثة أفعال : " اخْتَرْتُ ، وأَمَرْتُ ، واسْتَغْفَرْتُ " ، تقول : " اخترتُ زيداً من الرِّجال ، وأمرتُ زيداً بالخير " ،

(١) هو تأبّط شرّاً ، والبيت في ديوانه : ٢٨٤ . وهو من قصيدة حماسيّة ، أوردها أبو تمام في حماسته: ، وهي في شرح المرزوقي : ١ / ٨٩ . والشاهد في الخصائص : ٢ / ٤٠٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ٥٧، وهمع الهوامع : ١ / ٤٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٩٩ . وفي رفع " إسار ، ومِنّة " حذف نون المثنّى ، وفي جرّهما الفصل بين المتضايفين بـ" إما " ، فلم ينفكّ البيت عن ضرورة . قاله ابن هشام في مغني اللبيب : ٢ / ٦٤٣ .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٦٤ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٨٠ ، والمخصص : ٢ / ٨٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٥٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٨٧ ، قال : " فإنما نصب الأُفْعُوَانَ والشجاعَ لأنّه قد عُلم أنَّ القَدَمَ ههنا مُسَالِمَة كما أنها مُسَالَمَةٌ ، فحَمَل الكلامَ على أنّها مُسَالِمَةٌ " اهـ . فيكون الأفعوان وما بعده منصوباً بإضمار فعل ؛ كأنه قال : وسالمت القدمُ الأُفعوانَ والشجاعَ ؛ فالمسالمة واقعةٌ منهما ، وكان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه " سالم " ؛ لأن المسالمة إنما تكون من اثنين فصاعداً ؛ فلما اضطرّ إلى النصب حمل الكلام على المعنى .

وفي التنزيل[١] : ﴿ وأمُرْ أهلَكَ بالصَّلَاة ﴾ و" اسْتَغْفَرْتُ اللهَ مِنْ ذَنْبِي " ، ويجوز حذف حرف الجر كقوله[٢] تعالى : ﴿ واخْتَار مُوسَى قومَه سبعين رجلاً ﴾ أي : من قومه ، وقول الفرزدق[٣] :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً   وَبِرّاً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

أي : من الرجال ، والمفعول الأول نائب مناب الفاعل ، وقيل : إن " سبعين " بدل من قوله : " قومه "[٤] . ورد : بأن " اختار " تقتضي مختاراً ، ومختاراً منه ؛ فلو أبدل " سبعين " من قوله : " قومه " لذهب المختار منه ؛ لأن الثاني هو المقصود ، وهذا الردّ إنما يتوجه إذا كان البدل في حكم تنحية الأول ، وظاهر أنه ليس كذلك ؛ لانتقاضه بمثل : " زيد رأيت أباه عمراً " ، وإذا قالوا ذلك فإنما يريدون به استقلاله بنفسه ، ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتمتين للمتبوع ، لا أن الأول ملغى[٥] .

وقال الآخر[٦] :

(١) سورة طه : من الآية : ١٣٢ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٥٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ١ / ٤١٨ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٣٠ . وينظر : الأصول : ١ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١١٣ ، ١٢٣ . والزّعازع : الرّياح التي تهبّ بشدّة .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٣٩٩ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٨ ، قال : « ... كون معناه مفهوماً من المتبوع لو سكت عليه مَنَع من اعتباره مستقلاً ، ولمّا لم يكن للبدل معنىً في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصف ، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فُهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً » .

(٦) اختلف في نسبته ، فينسب إلى عمرو بن معدي كرب ، وهو في ديوانه : ٣٥ ، وإلى خفاف بن ندبة ، وهو في ديوانه : ١٢٦ ، وإلى العباس بن مرداس ، وهو في ديوانه : ٣١ ، وإلى أعشى طرود ، وهو في الصبح المنير : ٢٨٤ ، وإلى زُرْعة بن السائب .

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٦ . وينظر : الأصول : ١ / ١٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٤ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٢٤ .

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

وآخر[(١)] :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ

ويجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين ، وفي التنزيل[(٢)] : ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُم إِنَّه كانَ غَفَّارا ﴾ وفي حديث[(٣)] الإسراء : " اخْتَرْتُ الفِطْرَة " ، وقال آخر :

أَمَرْتُكَ أَمْراً جَازِماً فَعَصَيْتَنِي

وهذه الأفعال الثلاثة تحفظ ولا يقاس عليها ، وأبو سعيد[(٤)] يقيس عليهـا غيرهـا ، فيجيز في نحو : " أَجْلَسْتُ زيداً إلى عمرٍو ، أَجْلَسْت زيداً عمراً " ، ويسمِّي المفعول الثاني لـ" اخْتَرْت ، واسْتَغْفَرْت " إذا سقط حرف الجرّ مفعولاً منه لتقديره بـ" مِنْ " ،

---

(١) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢١ . وينظر : الخصائص : ٣ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١١١ .

(٢) سورة نوح : من الآية : ١٠ .

(٣) ينظر : صحيح مسلم ١ / ١٣٠ - ١٣٢ كتاب الإيمان ، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات ، وفرض الصلوات .

(٤) هذا وهمٌ من المؤلف - عفا الله عنه - فإن أبا سعيد السيرافي نصَّ على الالتزام بالمسموع من العرب ، جاء في شرح الكتاب : ١ / ٣١٠ في شرح قول سيبويه : « وليست « استغفر الله ذنباً » ، و« أمرتك الخير » أكثر في كلامهم جميعاً ، وإنّما يتكلّم بها بعضهم » .
قال : « يعني أن حذف حرف الجرّ من هذين الفعلين ليس كثيراً في كلامهم [يعني] العرب ، وإنّما يتكلّم به بعض العرب . وليس كل ما كان متعدياً بحرف جر جاز حذفه إلّا ما كان مسموعاً من العرب سماعاً ، ألا ترى أنك تقول : « مررتُ بزيدٍ » ، وتكلّمتُ في زيدٍ » ، ولا تقول : « مررتُ زيداً » ، ولا تكلّمتُ زيداً ، كما تقول : « أمرتُك الخيرَ ، ودخَلتُ البيتَ » في معنى : « أَمَرتُكَ بالخيرِ ، ودخلتُ في البيت » اهـ . والمؤلف ليس بدعاً في هذه النسبة ، فالرأي منسوب إلى السيرافي في شرح ابن القوّاس : ١ / ٥٠٢ . والذي يتردّد في كتب النحاة نسبة القياس إلى الأخفش الأصغر ، علي بن سليمان ، وتبعه في ذلك ابن الطراوة ؛ بشرطين : تعيّن الحرف وتعيّن مكانه . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٩١ ، والمساعد : ١ / ٤٣٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٨٢ .

وألحق بعضهم(١) بها ثلاثة أفعال أخر وهي : " سَمَّى ، وكَنَى ، ودَعَا " ، تقول : " سَمَّيْتُه بِزَيدٍ ، وزَيْداً " ، قال :

وَسَمَّيْتُهُ سَعْداً تَفَاءلْتُ بِاسْمِهِ فَأَلْفَيْتُ فَالِي بِالسُّعُودِ وَفَا رِلي

و" كَنَيْتُهُ بأبي عبد الله ، وأبا عبد الله " ، قال(٢) :

وَمَا صَفْرَاءُ تُكْنَى أُمَّ عَوْفٍ كَأَنَّ سُـــوَيْقَتَيْهَا مِنْجَلَانِ

/ و" دَعَوْتُه بعمرو ، ودَعَوْتُه عمراً " ، قال(٣) : ٦٩/ب

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

وأما القسم الثاني فقد أشار إليه بقوله :

والخَامِسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ كَسَوْتُ العَبْدَ حُلَّتَيْنِ

الفعل المتعدِّي بنفسه إلى مفعولين قسمان أيضاً :

الأول : ما يتعدَّى إليهما والأول منهما غير الثاني ، وهو ضربان أحدهما : متعدٍّ إليهما بالأصالة نحو ما مثل من قوله : " كَسَوْتُ العَبْدَ حُلَّتَيْنِ " ، وكذلك " سَأَلْتُ الأَمِيرَ مِائَةً " ، والثاني : متعدٍّ في الأصل إلى واحد ، ونقل بالهمزة إلى اثنين نحو : " أَعْطَيْتُ زيداً درهماً " ، أصله : عَطَوْتُ ؛ بمعنى تَنَاوَلْتُ ، قال امرؤ القيس(٤) :

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كَأَنَّهُ أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحِلِ

---

(١) هو سيبويه في الكتاب : ١ / ٣٧ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ٣٩٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٩٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٨٢ .

(٢) قائله حمّاد الرَّاوية . وهو في الشعر والشعراء : ٢ / ٧٦٧ ، والحيوان : ٥ / ١٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٤٦ . وأم عوف : الجرادة .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ١٦٥ ، من التحقيق .

(٤) البيت من معلقته ، وهو في ديوانه : ١٧ ، وشرح القصائد السبع : ٦٧ ، الشثن : الخشن ، وظبي : اسم رمل ، وأساريعه : دوابُّ بيض تكون فيه ، والإسحل : شجرٌ له غصون دقاق ، يُستاك به .

فقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ، وقال الفراء[1] : المفعول الثاني منصوب بفعل محذوف تقديره : " فأخذ درهماً " ، [وردَّ][2] بجواز نحو : " أَعْطَيْتُ زيداً درهماً فلم يأخذه " .

ويجوز تقديم الثاني فيه على الأول إلا أن يلبس مثل : " أَعْطَيْتُ زيداً عمراً " ، ويجوز إثباتهما معاً وحذفهما معاً عند قيام القرينة ، تقول لمن قال : " هل كَسَوْتَ أحداً ثوباً " ؟ : نعم كسوت ، وفي التنزيل[3] : ﴿ فأمَّا مَن أَعْطَى واتَّقَى ﴾ ويجوز حذف أحدهما نحو : " كَسَوْتُ زيداً " ولا تَذْكُر ما كَسَوْتَه ، و" كَسَوْتُ ثوباً " ولا تَذْكُر مَنْ كَسَوْتَه .

والقسم الثاني : يتعدَّى إليهما والأول هو الثاني ، فلا يجوز الاقتصار على أحدهما ، وقد أشار إليه بقوله أيضاً :

* * *

(١) رأيه في شرح الشريشي : ٢ / ٥٩٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٠٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٨٣ .

(٢) في الأصل : " وأورد " ، تحريف .

(٣) سورة الليل : الآية : ٥ .

[ظن وأخواتها]

وَسَادِسٌ لَهَا ثَمَانٌ تَطْلُبُ ... مُبْتَدَأً وَخَبَراً فَتَنْصِبُ
وَهْيَ ظَنَنْتُ مَعْ حَسِبْتُ خِلْتُ ... عَلِمْتُ مَعْ رَأَيْتُ مَعْ وَجَدْتُ
زَعَمْتُ مَعْ جَعَلْتُ وَهْيَ كُلُّهَا ... تُلْغَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمِلُهَا
وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ ... لَكِنَّهَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَأَعْمِلْ مُطْلَقَا ... مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقَا

سادس لها أي : للأفعال المذكورة باعتبار المتعدي ، وهذه الأفعال هي أحد نواسخ الابتداء ، فلا تدخل إلا على ما يصح نسخه فيه ، وهو المبتدأ والخبر ، فلذلك قال : " تطلب مبتدأ وخبراً " ، وإذا دخلت عليهما نصبتهما على المفعولية ، وهو معنى قوله : " فتنصب " وتسمى أفعال القلوب ؛ لأن الأفعال تنقسم إلى ما يكون بالقلب كالإرادة والمحبة والبغضاء ونحوها ، وإلى ما يكون بالجوارح ، وهذه لا علاج فيها بالجوارح[1] ، ولأن أول مفعوليها محكوم عليه بالثاني ، والحكم أمر عقلي ، والعقل محله القلب لقوله[2] تعالى : ﴿ لَهُم قُلُوبٌ يَعقِلُونَ بِهَا ﴾ فعبر عن الحكم بالقلب ؛ لأنه محله ، وتسمى أيضاً أفعال الشك واليقين ؛ لأن " حَسِبْتُ ، وخِلْتُ " للشّك ، وهو التردد بين الجائزين على السواء ، وأما الظنّ فهو ترجيح أحد الجانبين على الآخر .

و" عَلِمْتُ ، ورَأَيْتُ ، ووَجَدْتُ " لليقين ، و" زَعَمْتُ " يحتمل الأمرين / لأنها م/٧٠
قول مقرون باعتقاد ، فإن كان جزماً كانت يقيناً وإلا كانت شكاً ، فهذه سبعة أفعال ، ويقال في حدها : " ما اتصل بالمبتدأ والخبر من العوامل اللفظية لبيان ما هو عنه " لأن النسبة قد تكون عن علم في غرض المتكلم ، فتقول : " عَلِمْتُ " ونحوه ،

---

(١) هي عبارة ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٦٢ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٤٦ .

فـ" رَأيت ، ووَجَدْت ". بمعناه ، وقد تكون عن ظن فتقول : " ظَنَنْت " ، وقد تكون عن شك فتقول : " حَسِبت ، وخِلْت " .

فما اتصل بالمبتدأ والخبر من العوامل أعم من أن تكون معنوية أو لفظية ، وقولهم: اللفظية يخرج المعنوية ، وقولهم : " لبيان ما هو عنه " يخرج ما عداها من العوامل اللفظية مثل " إنَّ " وأخواتها ، و" كَانَ " وأخواتها .

وقد زادها المصنف " جَعَلْت " ، وسيأتي شرط كونها منها في آخر هذا الفصل(١) .

وزاد غيره عليها خمسة عشر فعلاً ، وهي : " عَدَّ ، وأَرَى " لأنهما يرادفان " ظَنَّ " كقوله(٢) :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ

وقول الآخر(٣) :

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وتقول : أَيْنَ تَرَى بِشراً جالساً ؟ أي : تُظَنّ ، وقد يُستعمل مقلوباً ، وفي الحديث(٤) : « فَرَاءَ أَنَّهُ لَمْ يُسمِعِ النِّسَاءَ فأَتَاهُنَّ فذَكَّرَهُن ووَعَظَهُنَّ » .

(١) تنظر الصفحة : ٤١٣ ، من التحقيق .

(٢) هو النعمان بن بشير الأنصاري - رضي الله عنه - ، والبيت في ديوانه : ١٥٩ . وينظر : شرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٥٧ .

(٣) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ١٤٤ ، والمقتضب : ٢ / ٣٥١ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٠٣ ، والخصائص : ٢ / ٣٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٢٦٥ .

ويستشهد به النحاة أيضاً على جواز كسر همزة " إن " وفتحها بعد " إذا " الفجائية .

(٤) ينظر : النهاية : ٢ / ١٧٧ ، وفيه : « أنه خطب فرُئي أنّه لم يُسمع » فأورده على أصله دونما قلب .

و" حَجَا " ، و " هَبْ " في الأمر ؛ لأنهما يرادفان " حَسِب " كقوله(١) :

وَكُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِـمَّاتُ

وقول الآخر(٢) :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

و" دَرَى " ، و " شَعَر " ، و" تَعَلَّمْ " في الأمر ؛ لأنها ترادف " عَلِمَ " كقوله(٣) تعالى : ﴿ ومَا أدْرَاك مَا هِيَه ﴾ ، وقول الشاعر(٤) :

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ جَمِيلُ

وقوله(٥) تعالى : ﴿ ومَا يُشْعِركم أنَّها إذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُون ﴾ وقول الشاعر(٦) :

---

(١) البيت ينسب إلى أبي شبل الأعرابي ، يهجو أبا عمرو الشيباني . ينظر : تهذيب اللغة : ٥ / ١٢٠ ، ومعجم الأدباء : ٦ / ٨١ . وينسب إلى تميم بن مقبل ، وليس في ديوانه . وهو في المساعد : ١ / ٣٥٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٨ .

(٢) هو عبد الله بن همام السلولي . والبيت في شعره : ٨٥ . وينظر : معاهد التنصيص : ١ / ٩٦ ، والمساعد : ١ / ٣٥٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٩ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣٦ .

(٣) سورة القارعة : الآية : ١٠ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو في المساعد : ١ / ٣٥٨ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ . وتروى قافيته : " حميدُ " .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٠٩ .

(٦) هو زياد بن سَيَّار . والبيت في : شرح التصريح : ١ /٢٤٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٩ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٢٩ .

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

و" صَيَّرَ " وما يرادفها وهو أربعة أفعال : " رَدَّ " كقوله[1] :

رَمَى الحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَــــهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُــــعُورَهُنَّ السُّودَ بِيْضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيْضَ سُودَا

و" اتَّخَذَ " كقوله[2] تعالى : ﴿ واتَّخذ اللهُ إبْراهيمَ خَليلًا ﴾ .

و" ضَرَبَ " المُعْمَلَة في المَثَل[3] كقوله[4] تعـالى : ﴿ واضْـرِب لهـمْ مثَـلاً أَصْحَـاب القَرية ﴾ و﴿ ضَرَبَ اللهُ مثلاً عَبداً مملُوكاً ﴾[5] .

و" تَرَكَ " كقوله[6] تعالى : ﴿ وتَركْنَا بعضَهم يومئذٍ يمُوج في بَعْض ﴾ ، وتقـول: " صيَّرت زيداً أميراً " .

و" أَلْفَى " كقوله[7] تعالى : ﴿ إِنَّهم ألفوا آباءَهم ضَالِّين ﴾ ، وقول الشاعر[8] :

---

(١) ينسبان إلى عبد الله بن الزبير ، وهما في ملحق ديوانه : ١٤٣ ، وإلى أيمن بن خريم ، وهمـا في ديوانـه : ١٢٦ ، وإلى فضالة بن شريك ، وإلى الكميت بن معروف . ينظر : عيـون الأخبـار : ٣ / ٦٧ ، وذيـل الأمالي : ٣ / ١١٥ ، ومعجم الشعراء : ٣٠٩ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤١٧ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١٢٥ .

(٣) وذهـب ابـن أبي الربيـع إلى أن " ضـرب " بمعنـى " صيّر " متعدٍّ لاثنـين مطلقـاً مـع المثـل وغـيره ، نحو : " ضربتُ الفِضَّةَ خلْخالاً " . ينظر : الملخص في ضبط قوانـين العربيـة : ٢٦١ ، وهمـع الهوامـع : ١ / ١٥١ .

(٤) سورة يس : من الآية : ١٣ .

(٥) سورة النحل : من الآية : ٧٥ .

(٦) سورة الكهف : من الآية : ٩٩ .

(٧) سورة الصافات : الآية : ٦٩ .

(٨) البيت لا يعرف قائله . وهو في المقـاصد النحويـة : ٢ / ٣٨٨ ، وهمـع الهوامـع : ١ / ١٤٩ ، وخزانـة الأدب : ١١ / ٣٣٥ .

قَــدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ المُغِيثَ إِذَا ... مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يَلْوِي عَلَى أَحَدِ

و" سَمِعَ " إذا وليه غير مسموع[1] كقولك : " سَمِعْتُ زيداً يقرأُ " .

و" تَوَهَّمَ " كقوله[2] :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

ولذلك أجري مجراها في الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد في قول المعري[3] :

وَهُنَّ مُنِيفَاتٌ إِذَا جُبْنَ وَادِياً ... تَوَهَّمْتُنَا مِنْهُنَّ فَوْقَ جِبَالِ / ٧٠/ب

وزاد بعضهم السبعة[4] التي تتعدَّى إلى ثلاثة إذا بنيت لما لم يسم فاعله ؛ لأنها تجري مجراها في التعدي إلى اثنين هما في الأصل مبتدأ وخبر ، فيكون المجموع ثلاثين فعلاً ، وبنو سليم يلحقون " قُلتُ " بـ" ظَنَنْتُ " ، فيَنصِبون بها المفعولين[5] ، كقول

---

(١) أما إذا وليه مسموع كقولهم : " سمعت كلاماً " فإنه متعدٍّ إلى واحد . وهو مذهب الأخفش ووافقه الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع وابن مالك . ومذهب الجمهور أن سمع تتعدّى إلى واحدٍ ؛ فإن كان مّما يسمع فهو ذاك ، وإن كان غير مسموع فهو المفعول ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال . ينظر : المسائل الحلبيات : ٨٢ ، ٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٠ .

(٢) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٣٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٨٦ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٧٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٠٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٤٥٣ .

(٣) البيت في شروح سقط الزند : ١١٧٢ .

(٤) هي : " أعلم ، وأرى ، وأخبر ، وخبَّر ، وأنبأ ، ونبَّأ ، وحدَّث " . ينظر : التخمير : ٣ / ٢٦٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٧٥ .

(٥) حكاها سيبويه عن أبي الخطاب ، الأخفش الأكبر ، ينظر : الكتاب : ١ / ١٢٤ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٠٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٠٥ ، والمساعد : ١ / ٣٧٥ .

الراجز[١] :

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فِطِّيْنَا
هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِيْنَا

وأما غيرهم فلا يجري القول مجرى الظنّ إلا بأربعة شروط[٢] :

الأول : أن يكون فعلاً مضارعاً .

الثاني : أن يكون للمخاطب .

الثالث : أن يكون مستفهماً عنه .

الرابع : أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف أو جار ومجرور أو أحد المفعولين ، كقولك : [أ] أنت تقول زيد منطلق ؟ ، لأن الاستفهام عن فاعله لا عنه ، وذلك كقول الراجز[٣] :

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا
يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

فإن فصل بظرف نحو : أَيَومَ الجُمعة تقولُ زيداً قائماً ؟ ، وأَعِندَك تقُول زيداً قائماً ؟ ، أو بجار ومجرور نحو : أَفِي الدَّارِ تقُول زيداً جالساً ؟ ، أو بأحد المفعولين

---

(١) لا يعرف قائلهما . وهما في المعاني الكبير : ٢ / ٦٤٦ ، واللآلئ : ٢ / ٦٨١ ، والمساعد: ١/ ٣٧٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٧ . و" إسرائين " لغة في " إسرائيل " .

(٢) ينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٠٦ ، والمساعد : ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٣) هو هدبة بن الخشرم ، والبيتان في شعره : ١٣٠ . وهما من قصيدة يردّ بها على زيادة بن زيد بن مالك ، وكان الأخير قد تغزّل بأخت هدبة ، وهما في الطريق إلى الحج ؛ فردّ عليه هدبة بأرجوزة يتغزّل فيها بأخت زيادة ، وهي " أم قاسم " ، ويقال : " أمّ خازم " . أورد ابن حبيب قصتهما في أسماء المغتالين : ٢٥٦ ، وأورد البغدادي الأرجوزتين في خزانة الأدب : ٩ / ٣٣٥ ، فما بعدها . والبيتان في الشعر والشعراء : ٢ / ٦٩١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٧ . ويروى : " يحملن " بدل " يدنين " .

كقول الشاعر[١] :

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

لم يَضُرّ ذلك عندهم .

وإن فصل بغير ذلك نحو : أزيدٌ تقول غلامُه ذاهبٌ ؟ ، لم يُعمِلوا .

ولهذه الأفعال بالنسبة إلى المفعولين ثلاثة أحوال : حالة توسّط بينهما ، وحالة تأخر عنهما ، وحالة تقدم عليهما .

فإذا توسطت أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها وذلك من خصائصها ، أما الإعمال فلتعلقها بالجملة ، وأما إلغاؤها فلضعفها بتقدم المفعول عليها ، واستقلال الجزءين كلاماً ، فتقدر هي بالظرف في الفضلية ، فإذا قلت : " زيد قائم ظننت " ، أو " زيد ظننت قائم " ، كان في قوة " قَائم في ظَنِّي " ، إلا أن الإعمال مع التوسط أولى لقوتها بالتقدم على أحد الجزأين ، والإلغاء مع التأخر أولى لضعفها[٢] بالتأخر عنهما مع ضعفها الأصلي ؛ لأنها غير نافذة ولا واصلة من الفاعل إلى المفعول[٣] ،

---

(١) هو الكميت بن زيد . والبيت في ملحقات ديوانه : ٣ / ٣٩ . من نونيّته المشهورة في المهاجاة بين القحطانيين والعدنانيين . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٢٣ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٧٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٨٣ .

ويروى : أَنُوَّاماً .... مُتَنَاوِمِينَا . وصلته :

عَنِ الرَّامِي الكِنَانَةَ لَمْ يُرِدْها   وَلَكِنْ كَادَ غَيْرَ مُكَايَدِينَا

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١١٩ .

(٣) معناه : أنك إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمراً ، فالضرب واصلٌ إلى عمرو ، وإذا قلت : ظننتُ زيداً قائماً ، فالظنّ لا يصل إلى زيد ، وإنما عملها في مضمون الجملة . انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٧ - ٦٨ .

فمن إلغائها متوسطة قول المنقري[١] يهجو العجّاج :

أَبَا الأَرَاجيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُني وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

ومتأخّرة قول الآخر[٢] :

وَالْقَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نَجَوْتُ وَخَابُوا

وقال قوم[٣] : الإعمال والإلغاء متساويان ، إلا أن يؤكد الفعل بالمصدر فيترجح الإعمال كقولك : " زيداً ظننت ظناً قائماً " .

وإذا تقدّمت أُعملت لقوتها بالتقدُّم ، إلا أن يقع بعدها ما يعلّقها عن العمل ، وهو معنى قوله :

مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقَا

---

(١) هو اللَّعِين المِنْقَري ، واسمه منازل بن ربيعة ، بينه وبين جرير والفرزدق مهاجاة . أخباره في كنى الشعراء : ٢٩٠ ، والشعر والشعراء : ١ / ٤٩٩ . والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ١٢٠ . وينظر : الأصول : ١ / ١٨٣ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٧ / ٨٤ .

وقال ابن المستوفي في إثبات المحصّل : ١٤٣ - ١٤٤ « والبيت الذي أورده الزمخشري ، كذا أورده النحويون : " اللؤم والخور " ، وهي رواية سيبويه ، والقصيدة لاميّةٌ يهجو بها عمر بن لجأ التيمي ، وقيل: إن اللّعين يهجو بها رؤبة بن العجّاج ، وهو الصحيح ، وشعره يدلّ على ذلك » اهـ . وقبل البيت :

إنِّي أَنَا ابْنُ جَلاَ إنْ كُنْتَ تَعْرِفُنِي يَا رُؤْبُ والْحَيَّةُ الصَّمَّاءُ وَالْجَبَلُ
أَبَا الأَرَاجيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والفَشَلُ

وكذا أنشده البغدادي في خزانة الأدب : ١ / ٢٥٧ ، قال : « وهذا البيت ينشده النحويون :

وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

والصواب ما ذكرناه ؛ فإنّ القصيدة لاميّة ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية » .

(٢) البيت لا يعرف قائله . وهو في شرح الشريشي : ٢ / ٦١٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٠٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨٠ ، والمساعد : ١ / ٣٦٤ .

أي : أنت أو هي ، وقد أشار إلى المعلِّق بقوله :

* * *

لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ حُرُوفُ الجَحْدِ أَوْ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ لَا تُعَدِّي
نَحْوَ عَلِمْتُ مَنْ تَرَى أَبُوكَا وَقَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخُوكَا

من خصائص هذه الأفعال التعليق وهو عبارة عن إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، ولذلك يجوز معه العطف على المحل بالنصب كقولك : " علمت لزيد منطلق وعمراً " ، وهذا بخلاف الإلغاء ، فإنه إبطال للعمل لفظاً ومحلاً / فلا يجوز : " زيدٌ ظننتُ منطلقٌ وعمراً " ، لكن " وعمرٌو " بالرفع ، على اللفظ ، فإذا تقدمت هذه الأفعال وفصل بينها وبين مفعولها ما لا يصح إعمال ما قبله فيما بعده ، لأن له صدر الكلام - فلو عمل ما قبله فيما بعده خرج عن أن يكون له صدر الكلام - وجب أن تعلق عن العمل والأشياء المعلقة لها عن العمل ثلاثة : ٧١/م

لام الابتداء كقولك : " لزيد قائم " ، ومنه قوله[1] تعالى : ﴿ ولَقَد عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ما لَه فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاق ﴾ .

وحروف النفي من نحو : " ما ، ولا ، وإن " مثل : " علمت ما زيد قائم " ، ومنه قوله[2] تعالى : ﴿ لقَدْ عَلِمت ما هَؤلاء يَنطِقُون ﴾ ، و" علمت لا زيد عندك ولا عمرو " ، و" علمت إن زيد قائم " ، ومنه قوله[3] تعالى : ﴿ وتَظنُّون إنْ لَبِثتم إلَّا قليلاً ﴾ .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة الأنبياء : من الآية : ٦٥ .

(٣) سورة الاسراء : من الآية : ٥٢ .

وحرف الاستفهام نحو : " علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ " ، أي : علمت جواب ذلك ، وهو التعيين ، ويقوم في التعليق مقام حرف الاستفهام تضمن[١] معناه نحو : " علمت من ترى أبوك ؟ "، وفي التنزيل[٢] : ﴿ لِنَعْلَم أيّ الحِزبَيْن أحْصَى لما لَبِثوا أمداً ﴾ واختلف في نصب " زيد " ورفعه من : " علمت زيداً من أبوه ؟ " ، فاختار قوم النصب لعدم الفاصل بينه وبين الفعل ، ومنهم[٣] من يرفعه لعموم الاستفهام للجملة .

واختلف[٤] أيضاً في جواز : " عَلِمْتُ هَل زيدٌ عندك ؟ " ، فمنهم من أجازه قياساً على : " عَلِمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ " ، لحصول الجملة في الموضعين ، ومنهم من منع ؛ لأن الاستفهام إنما يعلق العلم بالنظر إلى جوابه ، و" أم ، والهمزة " لطلب التعيين فالتقدير معهما : علمت أحدهما بعينه بخلاف " هل " فإنها ليست لطلب التعيين .

ومن خصائصها أيضاً مجيء فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد تقول : " عَلِمْتُنِي منطلقاً ، وظَنَنتُكَ خَارجاً " أي : علمت نفسي وظننتَ نفسَك ، وفي التنزيل[٥] : ﴿ أنْ رَآه اسْتَغنَى ﴾ أي : علم نفسه مستغنياً ، ومنه قول الشاعر[٦] :

---

(١) يشير إلى أنّ الهمزة هي أصل أدوات الاستفهام . قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ١٨٩ : « وليست « أي ومن وما ومتى » بمنزلة الألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة هذا وذاك ؛ إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا ؛ إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة ؛ فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف ، وكذلك " هل " إنما تكون بمنزلة " قد " ، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت " هل " لا تقع إلا في الاستفهام » . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٢ .

(٣) ممّن أجاز رفعه سيبويه ، ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣٧ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٨٣ .

(٥) سورة العلق : الآية : ٧ .

(٦) هو النمر بن تولب . والبيت في ديوانه : ٨٨ . وينظر : المعمرين : ٧٩ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٩٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٠ .

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

ولا يجوز ذلك في غيرها ، فلا تقول[1] : " ضَرَبْتُنِي ولا شَتَمْتُك " ، أي : ضَرَبْتُ نفسِي وشتمتَ نفسَك ؛ لأنَّ العادة أن يتعدَّى فعل الفاعل إلى غيره ، فلو قيل ذلك لسبق إلى الوهم ما هو الغالب ، فيوقع ذلك في الغلط ، فعدل إلى لفظ النفس ؛ لأن نفس الإنسان معه كغيره ، ولذلك تراهم يقولون : " قُلتُ لنفسي ، وقالت لي نفسي " ، ومن شعر الحماسة[2] :

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعْزِيَةً إِحْدَى يَدَيَّ أَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدِ

ويحكى أنه وقف على الجرمي رجل فقال : كيف تقول : " ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسَهُ " ؟ فقال : كما قلت ، فقال : أزيد فاعل أم مفعول ؟ فقال : إن كانت الأجزاء الضاربة أكثر من المضروبة فهو فاعل ، أو أقل منها فهو مفعول ، وهذا على نحو ما قال المبرد[3] : الفاعل بالكُلِّيَّة لا يكون مفعولاً بالكُلِّيَّة .

وأجري مجراها في ذلك " عَدِمْتُ ، وفَقَدْتُ ، ورأيت " الحِلْمِيَّة والإِبْصَارِيَّة[4] ، وإن كان العَدَم والفَقْد لا يقع من الفاعل على نفسه لأنه إذا عدم نفسه عدم هو ،

---

(١) هذا على رأي الجمهور ، وذهب ابن كيسان إلى جوازه . ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٥٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢١٢٢ .

(٢) هو العُريان بن سَهْلَة النَّبهاني ، وقيل : الجرمي ، وهو شاعرٌ جاهلي ، قَتَل أخوه ابناً له ؛ فقُدِّم إليه ليقتاد منه ؛ فألقى السَّيف وأنْشأ يقول : أقول ....

كِلاَهُمَا خَلَفٌ مِنْ فَقْدِ صَاحِبِهِ هَذَا أَخِي حِيْنَ أَدْعُوْهُ وَذَا وَلَدِي

أخباره في : من نُسب إلى أمّه : ٨٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٦٠ . والبيت في الحماسة : ١ / ١٢٠ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٢٠٧ . وينظر : عيون الأخبار : ٣ / ٨٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣١٢ ، ٦ / ٣٦١ .

(٣) لم أجده في كتبه ، وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٨ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢١٢٢ - ٢١٢٣ .

وإنما ذلك على طريق التوهم والتخيل فجريا / لذلك مجرى الظنّ ، أمّا " عُدِمت " ٧١/ب
فكقول جِرَان العَوْد[١] :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي ... وَعَمَّا أُلاَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

وأما " فَقَدْتُ " فكقول الآخر[٢] :

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّي فَقَدْتُنِي ... كَمَا يَنْدَمُ المغْبُوْنُ حِينَ يَبِيْعُ

و" أرَى " الحلميّة كقوله[٣] تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِر خَمراً وقَال الآخرُ إنِّي أَرَانِي أَحمِلُ فَوق رأسِي خُبزاً ﴾ .

والإبصاريَّة كقول[٤] عائشة رضي الله عنها : " لقَدْ رَأيتُنَا مَع رسُول الله وليسَ لنَا طَعامٌ إلاَّ الأَسْوَدَان " تعني الماء والتمر .

* * *

وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ... فَارْفَعْ كَخِلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ
وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ ... أَوْ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانٍ مُضْمَرِ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ... وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتُ رَأْيَ عَيْنِ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولاً فَقَطْ ... وَفِي الجَمِيعِ فِعْلُ قَلْبٍ يُشْتَرَطْ

---

(١) هو عامر بن الحارث بن كُلْفَة ، وقيل : كلدة . أخباره في خزانة الأدب : ١٠ / ١٨ .
والبيت في ديوانه : ٣٩ . وينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٨ .

(٢) هو مجنون ليلى . والبيت في ديوانه : ١٩١ . وينظر : الأمالي : ١ / ١٣٦ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٣٦ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري ٦ / ١٠٨ ، كتاب الأطعمة ، باب من أكل حتى شبع .

إذا اتصل بهذه الأفعال ضمير الشأن كقولك : " ظَنَنْتُهُ زيدٌ قَائِمٌ " ، وقوله : " خِلْتُه هُنا الزَّيْدَان " ، أي : ظَنَنْت الشَّأنَ أو الحديثَ زيدٌ قائمٌ وهنا الزيدان ، وجب بقاء الجملة بعدها على إعرابها الأصلي من رفع المبتدأ والخبر ، مفسرة لضمير الشأن ، وهي في موضع نصب على أنها المفعول الثاني ، والمفعول الأول ضمير الشأن ، ويجوز حذف هذا الضمير معها في الضرورة ، فيبقى المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين كما كانا قبل حذفه ، وذلك كقول كعب بن زهير[١] :

أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

أي : إِخَالُه ، وقول الآخر[٢] :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ

كما حذف مع غيرها من نواسخ الابتداء من نحو : " إِنَّ ، ولَيْتَ " في قول الشاعر[٣] :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جآذِراً وَظِبَاءَ

وقول الآخر[٤] :

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٧ من التحقيق .

(٢) نسَبه المرزوقي في شرح الحماسة : ٣ / ١١٤٦ إلى بعض الفزاريين . والبيت في المقرب : ١١٧ ، وشرح التصريح : ١ / ١٥٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٣ ، وخزانة الأدب: ٩ / ١٣٩ . وروايته في الحماسة : " الأدبا " بالنصب ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقبله :

أَكْنِيْهِ حِيْنَ أُنَادِيْهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

(٣) ينسب إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وهي في : الآلئ : ١ / ٢٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٥٧ ، ٥ / ٤٢٠ .

(٤) هو عدي بن زيد . والبيت في ديوانه : ١٦٢ . وينظر : الإنصاف : ١ / ١٨٣، وهمع الهوامع : ١ / ١٣٦ .

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

وفي ذلك دليل على جواز الاقتصار فيها على أحد المفعولين ، فالقياس عدم الجواز ؛ لأنهما وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً ، وحذف كل واحد منهما جائز عند قيام القرينة ، إلا أنهما لما صارا متعلقين للفعل عقد الحديث عليهما ، فلا تقول في " ظننت زيداً قائماً " : ظننت زيداً ولا قائماً ، وتسكت ، لفقد ما عقدت عليه حديثك ؛ لأن المظنون في ذلك ليس هو زيداً فإنما هو كون زيد قائماً ، فإذا قلت : " ظننت زيداً " لم يكن كلاماً مفيداً ؛ لأن المظنون غير مذكور ، وكذلك إذا قلت : " ظننت قائماً " ؛ لأن المخبر عنه غير مذكور ، والذي يدل على أنهما مقصودُ الحديث أنك إذا حذفت " ظننت " بقي ما بعدها من المفعولين / كلاماً تاماً[1] ، وأمّا قوله[2] تعالى : ﴿ ولا تَحسبَنَّ الذينَ يَبخَلون بمَا آتَاهُم اللهُ من فَضْلِه هُو خيراً لَهُم ﴾ على قراءة الياء المثناة[3] من تحت في " يحسبنّ " وجَعل الموصول فاعلاً ، فقد استدل به على حذف المفعول الأول ، أي : بخلهم ، و" خيراً " المفعول الثاني ، و" هو." فصل وليس بصريح في الدلالة على ذلك لاحتمال أن يكون هو المفعول الأول ، أصله " بخله " ، أي : بُخْل ما يبخلون به ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه ، وكان قياسه " إياه " ، ولكنه وضع المرفوع المنفصل موضع المنصوب ، كما وضع موضع المجرور في قولهم : " مَا أنَا كَأَنْتَ " ، و" خَيْراً لهم " المفعول الثاني ، وأما على قراءة التاء المثناة من فوق فالموصول مفعول أول ، والأصل: " بخلهم " على أن يجعل بدل اشتمال من الموصول ؛ أي : بخل الذين يبخلون ، ثم

٢/٧٢

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٧ - ٦٨ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٠ .

(٣) قرأ حمزة بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء . ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٦٨ ، والتيسير : ٩٢ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٢ / ٣٦٦ ، والنشر : ٢ / ٢٤٤ . وينظر : تفسير القرطبي : ٤ / ٢٩٠ ، والبحر المحيط : ٣ / ١٢٧ .

حذف المضاف ، و" خيراً لهم " المفعول الثاني أيضاً ، وقول عنترة[١] :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

" تَظُنِّي " فيه بمعنى : تَتَيَقَّنِي ، كما هو بمعناه في قول الآخر[٢] :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمُ بِالفَارِسِيِّ المُسَرَّدِ

و" تَيَقَّنَ " متعدّ إلى واحد ، تقول : " تَيَقَّنْتُ الأمر " ، أي : تَحَقَّقْتُهُ[٣] .

وأما حذف المفعولين معاً فجائز[٤] ، خلافاً للجرمي ، فإنه منع من ذلك ، واحتج بأنه لا يبقى للإخبار بها فائدة إذا قيل : " عَلِمْتُ ، أو ظَنَنْتُ " ، لأن من المعلوم أن كل أحد لا يخلو من علم أو ظن ، فيكون من قبيل إخبار المخاطب بشيء يعلمه[٥] .

---

(١) البيت من معلقته ، وهو في ديوانه : ١٩١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٠١ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢١٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٠ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٢٧ .

(٢) هو دُريد بن الصِّمّة . والبيت في ديوانه : ٦٠ ، من قصيدة أصمعيّة حماسية ، انظر : الأصمعيات : ١٠٧ ، وحماسة أبي تمام : ١ / ٣٩٦ ، وشرحها للمرزوقي : ٢ / ٨١٢ . وينظر : المحتسب : ٢ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥١٠ .

(٣) ومن أمثلة حذف المفعول الثاني قول الحارث بن حلّزة :

لا تَخِلْنَا عَلى غِرَّاتِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الأعداءُ

أي : لا تخلنا أذلّةً . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٧٩ .

(٤) اختلف النحاة في ذلك ، أجازه مطلقاً ابن السرّاج والسيرافي وعليه أكثر النحويين ، ومنعه مطلقاً الجرمي، ونُسب هذا الرأي أيضاً إلى سيبويه والأخفش وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، والأعلم جوّزه في " ظنّ " وما في معناها دون " علم " وما في معناها . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٣ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٧٩ ، والمقرب : ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣١١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٩٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٢ .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ١٥٩ .

وُرِدَّ : بأن الفائدة للإخبار بحصول العلم أو الظن بالفعل[١] والذي هو معلوم حصولهما بالقوة ، وبأن السماع قد ورد بذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً﴾ وقوله[٣] : ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ يظُنُّون ﴾ وقوله[٤] : ﴿ وظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوء ﴾ وقوله[٥]: ﴿ شُرَكَائي الذينَ كنتُم تَزعمُون ﴾ أي : تزعمونهم شركاء ، وفي المثل[٦] : « مَنْ يَسْمَع يَخَلْ » أي : يظُنُّ ويتَّهم ؛ لأنَّ سماعه يكون سبباً لاتِّهامه .

وإذا اتصل بها ضمير المصدر كقولك : " ظَنَنتُهُ زيداً قائماً " ، أي : ظننت ظنّاً ، أو ضمير الزمان كقولك : " اليومُ ظننته زيداً قائماً " ، أو ضمير المكان كقولك : " أمامَك ظننتُه زيداً قائماً " فإنها تنصب المفعولين ؛ لأنها تنصب هذه الأشياء مع نصب المفعولين ظاهرة ، فتنصبهما مع نصبها مضمرة ، تقول : " ظننت زيداً قائماً ظناً اليوم أمامك " .

وقوله :

وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتَ رَأْيَ عَيْنِ

فيه إشارة إلى أن هذه الأفعال إنما تنصب جزئي المبتدأ والخبر على المفعولية بالنّظر إلى اقتضائها الجزئين ، فإذا وضعت لمعنى آخر لا يقتضي متعلقاً ، أو لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً وجب أن لا تتعدى أو لا تتعدى إلا إلى واحد ؛ لأن التعدي أمر معنوي

---

(١) معناه : أنك إذا قلت : « ظَنَنْتُ » فقد أخبرت بأنّه ليس لديك يقين ، وإذا قلت : « عَلِمْتُ » فقد أخبرت بأنّه ليس لديك شكّ .

(٢) سورة الجاثية : من الآية : ٣٢ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٧٨ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ١٢ .

(٥) سورة القصص : من الآية : ٦٢ .

(٦) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٩٠ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٦٣ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٣١٠ ، والمستقصى : ٢ / ٣٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٣ .

يتعدد بتعدد المقتضي له ، ويتحد باتحاده ، ويفوت بفواته ، فـ" ظننت " : يتعدى إلى مفعولين إذا كانت لترجيح أحد الجائزين كقوله[١] تعالى : ﴿ إنَّه ظنَّ أنْ لنْ يَحُور ﴾ / ٧٢ب
أو نفيه كقوله[٢] تعالى : ﴿ وما أظنُّ الساعةَ قَائِمَة ﴾ .

فإن كانت بمعنى : اتهمت ، كقوله[٣] تعالى : ﴿ وما هُو علَى الغيبِ بظَنِين ﴾ وبمعنى : تيقنت ، كقوله[٤] تعالى : ﴿ ورَأى المجْرِمُون النَّارَ فظنُّوا أنَّهم مُواقِعُوها ﴾ تعدت إلى واحد . و" حسبت " إذا كانت للتردد بين الجائزين على السواء من : الحسبان[٥] ، أو بمعنى : الظن ، كقوله[٦] تعالى : ﴿ ويَحسَبون أنَّهم على شيء ﴾ لاحسب إذا صار أحسب ؛ والأحسب : الأشقر[٧] ، فإنه لازم .

و" خِلْتُ " من المَخِيلَة وهي الحُسْبَان ، لا من الخُيَلاء ؛ وهي الكِبْر إذا قلت : " خِلْتُ " بمعنى اخْتَلْتُ فإنه لازم أيضاً ، ولا إذا بنيت " فَعَلْتُ " من " أَخَلْتُ السَّحَابَةَ ، وأَخْيَلْتُهَا "[٨] : إذا رأيتها مُخِيلَةً لِلْمَطَر ؛ كقول الأَسْدي[٩] – بسكون

---

(١) سورة الانشقاق : الآية : ١٤ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ٣٦ .

(٣) سورة التكوير : الآية : ٢٤ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٥٣ .

(٥) ينظر : اللسان : (حسب) .

(٦) سورة المجادلة : من الآية : ١٨ .

(٧) الأحسب : الأشقر من الناس والإبل ، وهو الذي ابيضّت جلدتُه من داء ففسدت شَعَرَتُه فصار أحمر وأبيض ، وهو الأبرص . ينظر : خلق الإنسان في اللغة : ١٩٣ ، والصحاح واللسان والتاج : (حسب) .

(٨) ينظر : اللسان : (خيل) .

(٩) هو يَعْلَى بن مسلم بن أبي قيس ، من بني يشكر ، يُلقّب بـ" الأحول " ، شاعرٌ إسلامي ، من شعراء الدولة الأموية . قال القصيدة التي منها البيت وهو في الحبس . وقول المؤلف : « الأسدي » – بسكون السين – هي لغة في الأزدي . أخباره في : الأغاني : ٢٢ / ١٤٠ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٧٧ .

=

السين - يصف برقاً :

فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أخِيلُهُ وَمِطْـــوَايَ مُشْــتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ

فإنه متعدٍّ إلى واحد . و" عَلِمْتُ " إذا كانت بمعنى " عَلِمَ " النسبية لا بمعنى " عَرَفْتُ " كقولك : " عَلِمْتُ الأمر " أي : عَرَفْتُه[١] ، وقوله[٢] تعالى : ﴿ لا تَعلَمُهم نحنُ نَعلَمهم ﴾ فإنها تتعدى إلى واحد ، ولا من قولك : " عَلِمَ " إذا صار أعْلَم ؛ والأَعْلَم : المشقوق الشفة العليا ، فإنه لازم . و" رَأَيْتُ " إذا كانت بمعنى : عَلِمْتُ كقوله[٣] تعالى : ﴿ ويَرى الذينَ أُوتُوا العلمَ الذي أُنزل إليك من ربِّك هُو الحقّ ﴾ أي : يَعْلَمُونَه ، أو بمعنى : ظَنَنْتُ ، وقد اجتمعا في قوله[٤] تعالى : ﴿ إنَّهم يرونه بعيداً ونَرَاه قَريباً ﴾ أي : يظنونه بعيداً ونعلمه قريباً ، لا بمعنى أَبْصَرْتُه ولا " ضَرَبْتُ رِئَتَهُ " ولا اعْتَقَدْتُه من قولهم : " يَرَى رَأْيَ الخَوَارِج " ، وكَبَيْتِ الحماسة[٥] :

وَإِنَّا لَقَومٌ لَا نَرَى القَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْــهُ عَامِرٌ وَسَــلُولُ

فإنها تتعدّى إلى واحد ، فإن وقع بعده منصوب آخر كان حالاً .

= والبيت في المقتضب : ١ / ٣٩ ، والخصائص : ١ / ١٢٨ ، وضرائر الشعر : ١٢٤ ، وخزانة الأدب: ٥ / ٢٦٩ .

ويروى : " فَبِتُّ " و" أُرِيغُهُ " . وقوله : " مطواي " : المِطْو : الصاحب . والبيت يستشهد به النحاة أيضاً على إسكان الهاء من " له " ، وهي لغة الأزد .

(١) ينظر : اللسان : (علم) .

(٢) سورة التوبة : من الآية : ١٠١ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٦ .

(٤) سورة المعارج : الآية : ٦ ، ٧ .

(٥) حماسة أبي تمام : ١ / ٨٠ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ١١٤ . قال تروى لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، أو للسّموأل بن عادياء اليهودي . والبيت في شعر يهود في الجاهلية وصدر الإسلام : ٣٤٨ . وينظر : الحيوان : ٦ / ٤٢٣ ، وأمالي القالي : ١ / ٦٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥١٢ .

و" وَجَدت " إذا كانت بمعنى عَلِمْت أيضاً ، كقولك : " وَجَدْتُ اللهَ عالياً " ، وقوله[١] تعالى : ﴿ تجِدُوه عندَ اللهِ هُوَ خَيراً ﴾ فإن كانت حزناً ، أو غنى لم يتعد ، أو وجدان ضالة تعدت إلى واحد[٢] . و" زَعَمْتُ " إذا لم تكن قولاً[٣] كقوله[٤] تعالى : ﴿ زَعَم الذينَ كَفَرُوا أنْ لن يُبعَثوا ﴾ [أي] قالوا ذلك ، ولذلك جاء بعده : ﴿ قُل بَلَى وربِّي لتُبعثنَّ ﴾[٤] أي : قالوا كذا ، فقيل لهم كذا ، ولا كفالة كقوله[٥] تعالى : ﴿ وأنَا بِه زَعِيم ﴾ أي : كفيل .

و" جَعَلْتُ " إذا كانت بمعنى : صَيَّرْتُ ، كقوله[٦] تعالى : ﴿ وجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هُم عبادُ الرَّحمٰنِ إناثاً ﴾ لا خَلْقاً كقوله[٧] تعالى : ﴿ وجَعل الظُّلمات والنُّور ﴾ ولا إلقاءً كقوله[٨] تعالى : ﴿ ثم اجْعَل على كلِّ جبَلٍ منهنَّ جُزءاً ﴾ ولا أخذاً في الفعل كقولك : " جعَل زيدٌ يقُولُ كذا " .

* * *

---

(١) سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(٢) بقي من معانيها : وَجَدَ عليه ؛ في الغضب ، وهو فعلٌ لازمٌ . ينظر : اللسان : (وجد) .

(٣) قال الشريشي في شرحه : ٢ / ٦٠٣ : « ... ولا تكون لمجرد القول لأنها لو كانت كذلك لكانت الجملة بعدها محكيّة و لم تنصب المفعولين بل هو إخبارٌ صدر عمّا في النفس وما في النفس قد يكون حقاً فيكون الزعم صحيحاً وقد يكون باطلاً فيكون الزعم كذلك » .

(٤) سورة التغابن : من الآية : ٧ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ٧٢ .

(٦) سورة الزخرف : من الآية : ١٩ .

(٧) سورة الأنعام : من الآية : ١ .

(٨) سورة البقرة : من الآية : ٢٦٠ .

[المُتَعدِّي إلى ثَلَاثة مَفَاعِيل]

السَّابعُ الَّذي عَلَيْهِ يَدْخُلُ ... الهَمْزُ أو ضُعِّفَ ثُمَّ يُنْقَلُ
إلَى ثَلَاثَةٍ تَقُولُ أَعْلَمَا ... القَوْمُ خَالداً أبَاكَ الأكْرَمَا
كَذَا تَعَدَّى لِثَلَاثَةٍ أرَى ... كَذَاكَ أنْبَا وَكَذَاكَ أخْبَرَا

٢/٧٣ / التعدّي إلى ثلاثة مفاعيل هو نهاية التعدّي ؛ لأنّ تعدّي الفعل إنّما هو بحسب اقتضائه للمفعول ، وتوقّف فهم معناه عليه ، ودلالة الفعل بالالتزام بحسب الاستقراء ، إمّا إلى ثلاثة أشياء أو إلى أربعة أو خمسة أو ستّة ، فدلالته على ثلاثة يشترك فيها اللازم والمتعدّي ، وهي الزمان والمكان والفاعل ، ودلالته على أربعة يختصّ بها المتعدّي إلى واحد كـ" ضَرَب " فإنّه يدلّ بالالتزام مع دلالته على الأشياء الثلاثة على محلّ مخصوص إن ذكر ، أو غير مخصوص إن لم يذكر ، وهو المضروب ؛ إذ لا يعقل ضَرْبٌ بدون مَضْرُوب ، ودلالته على خمسة يختصّ به المتعدّي إلى اثنين كـ" أَعْطَيْتُ ، وعَلِمْتُ " لتوقف الإعطاء بعد الثلاثة على المعطى ، والشيء الذي يُعطاه ، وتوقّف علم النسبة على صفة ومحلّ ، ودلالته كذلك على ستّة يختصّ به المتعدّي إلى ثلاثة كـ" أَعْلَمْتُ " لاقتضائه مصيراً عالماً بنسبة ، وهي تتوقف على منسوب ومنسوب إليه، واختصاص كل نوع من المتعدي بما اختص به من ذلك إنما هو بحسب تخصيص الواضع له بذلك .

وقد اختلف في تعدّي المتعدّي إلى ثلاثة إلى الظرف المجعول مفعولاً به على السعة نحو : " اليومَ أَعْلَمْتُه زيداً عمراً منطلقاً " ، أي : أعلمت فيه ، فمنعه قوم إذ لا أصل له يرد إليه(١) ، ولم يختلف في تعدّي المتعدّي إلى اثنين والمتعدّي إلى واحد إلى ذلك(٢)

---

(١) وممّن أجازه الأخفش . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥١٩ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٦ .

كقولك : " يَومَ الجُمعَة عَلِمتُـه زيـداً قائمـاً " ؛ أي : علمـت فيـه ، و" يَـومَ الخَميـس ضَربتُه زيداً " ، أيّ : ضربت فيه ؛ لأنّ كلّ واحد منهما له أصل يردّ إليه من المتعـدّي إلى ثلاثة ، والمتعدّي إلى اثنين ومنه قول العامري[1] :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً ... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

أي : شهدنا فيه .

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة أفعال ، اثنان منها منقولان بـالهمزة مـن المتعـدّي إلى اثنين وهما : " أَعْلَم ، وأَرَى " ، نقلا بـالهمزة مـن " عَلِـم ، ورَأى " المتعدّيـين إلى اثنين ؛ لأنّ الهمزة تنقل اللازم فيتعـدّى إلى واحـد ، والمتعـدّي إلى واحـد فيتعـدّى إلى اثنين ، والمتعدّي إلى اثنين فيتعدّى إلى ثلاثة نحو : " أَعْلَمتُ زَيداً عَمراً عَاقلاً ، وأَرَيتُ بشراً بكراً كريماً " ، وفي التنزيل[2] : ﴿ كَذلِكَ يُرِيهُم اللهُ أَعمَالَهُم حَسَرَاتٍ عَليهم ﴾ و لم يسـمع ذلـك في غيرهمـا مـن أفعـال القلـوب ، وأجـاز الأخفـش[3] " أَظْنَنْـتُ ، وأَحْسَبْتُ ، وأَخَلْتُ ، وأَزْعَمْتُ " قياساً علـى مـا سمـع مـن " أَعْلَمْـتُ ، وأَرَيْـتُ " ، ومنعه سـيبويه[4] ؛ لأن التعديـة بـالهمزة مـن وضـع اللغـة ، واللغـة لا تثبـت قياسـاً في

(١) هكذا أيضاً في الكتاب : ١ / ١٧٨ ، نسبه إلى رجل من بني عامر ، ولم أجده . والبيت في المقتضب : ٣ / ١٠٥ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٣٠٨ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٠٣ ، وهمع الهوامع : ٣/ ١٦٦ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٨١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٦٧ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٧١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٢٠ ، وشرح المفصل لابـن يعيـش : ٧ / ٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٤ ، وهمع الهوامـع : ١ / ١٥٩ . وزادو في مذهبـه : " أوجد " . . وأوصلها بعضهم تسعة عشر فعلاً ؛ زادوا : " عرف ، وأشعر ، وأدرى ، وعَلّـم ، وأرى (الحلمية) ، واستعطى ، وأكسى " وجمهور النحاة يؤوّلون ما ورد من ذلك على التضمـين ، أو حـذف حرف الجرّ ، أو الحال .

(٤) الكتاب : ١ / ٤١ ، ولم ينصّ على منعه . ونقل ذلك عنه ابن القـواس في شـرحه : ١ / ٥١٩ ، وابـن عقيل في المساعد : ١ / ٣٨٣ .

الأصحّ، ولذلك يجوز : " كَلَّمْتُ زيداً " ، ولا يجوز : أَكْلَمْتُه ، بالقياس عليه ، ولا يجوز تعدية " أَعْلَم وأَرَى " بالتضعيف قياساً على الهمزة ؛ لأنّه لم يأت ، ويساوي الهمزة التضعيف في نقل اللازم و المتعدّي إلى واحد ، فتقول : " جَلَّست زيداً ، وضرَّبت زيداً عمراً " ، ولا يساويانها في نقل المتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة ، وعلى هذا فلا يصحّ قوله : " الذي عَلَيه يَدخُل / الهمزُ أو ضُعِّف فهُو يُنقَل إلى ثلاثة " ؛ لأنَّ هذا حكم يختصّ بالهمزة دون التضعيف . ٧٣/ب

والخمسة الباقية من السبعة هي : " أَنْبَأ ، ونَبَّأ ، وأَخْبَر ، وخَبَّر ، وحَدّث " ، وهي في الحقيقة متعدية إلى واحد كقوله[١] : ﴿ نَبَّأني العَلِيم الخَبِير ﴾ ؛ لأنّه لا يتوقّف فهم معناها على أكثر منه ، ومفعولاها الثاني والثالث نفس المصدر الذي هو النبأ ، والخبر والحديث ، عُدل إليهما لبيان النوع[٢] كـ" رَجَع القَهْقَرى " ، إذ لا فرق بين " أنبأت زيداً عمراً قائماً " ، وبين " أنبأته نبأ " ، إلا بيان خصوصية النبأ في الأول دون الثاني ، وأما قوله[١] تعالى : ﴿ مَنْ أَنبَأك هَٰذا ﴾ فأصله " بهذا " ، فحذف الجار ؛ لأنها لا تتعدى إلى مفعول ثان إلا بـ" الباء " كقوله[٣] تعالى : ﴿ أَنبِئُوني بأَسْمَاء هَٰؤُلاء ﴾ أو بـ" عن " كقوله[٤] تعالى : ﴿ ونَبِّئهم عَنْ ضَيْف إبرَاهيم ﴾ أو بـ" من " كقوله[٥] تعالى : ﴿ قَد نَبَّأنَا اللهُ مِن أَخبَاركم ﴾ ولكنها لما استلزمت الإعلام [و] وافقت " أَعْلَم " في معناه عُدّيت تعديتَه ، ومفعولها الأوّل كمفعول المتعدّي إلى اثنين[٦] ، الأوّل منهما غير الثاني يجوز الاقتصار عليه ، ومفعولاها الثاني

(١) سورة التحريم : من الآية : ٣ .
(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٧٥ .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ٣١ .
(٤) سورة الحجر : من الآية : ٥١ .
(٥) سورة التوبة : من الآية : ٩٤ .
(٦) وذلك من باب : كَسَى .

والثالث كمفعولي المتعدي إلى اثنين[١] ، الأول منهما هو الثاني لا يجوز الاقتصار على أحدهما، ويجوز أن يسكت عنهما[٢] .

قال الأخفش[٣] في قوله[٤] تعالى : ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِن أخبَاركم ﴾ : إن " مِنْ " زائدة بناء على مذهبه في جواز زيادة "مِنْ" في الإثبات ، والمفعول الثالث محذوف ، وهو ضعيف ؛ لأنّه أحد ركني الإسناد فلا تحصل الفائدة مع حذفه ، ولا يجوز فيها التعليق ولا الإلغاء ولا إضمار الشأن[٥] ؛ لأنّ مفعولها الأول معلم ، وضمير الشأن غير صادق على ما يصحّ إعلامه وهو الجملة .

---

(١) وذلك من باب : ظنّ ؛ لأن قولنا : « ظننتُ زيداً قائماً » في تقدير : ظننتُ قيامَ زيدٍ .

(٢) سكت المؤلف - رحمه الله - عن جواز حذف الأول من الثلاثة كقولهم : « أعلمتُ كبشَكَ سميناً » .
وللعلماء مذاهب أربعة في جواز الحذف : الأول عليه المبرّد وابن كيسان ورجّحه ابن مالك : بجواز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الأول ، الثاني : وعليه سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور : لا يجوز حذف الأول ولا الاقتصار عليه بل لابدّ من الثلاثة ، الثالث : وعليه الشلوبين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ، الرابع وعليه الجرمي : يجوز حذف الآخرين فقط ، دون الأول لأنه في حكم الفاعل . ينظر : الكتاب : ١ / ٤١ ، والمقتضب : ٣ / ٩٥ ، والأصول : ٢ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٨ ، وشرح الكافية: ٢ / ٢٧٦، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٨ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٩٨ - ٩٩ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ٩٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٧ - ٦٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٢٠ . قال ابن يعيش: " واعلم أن هذه الأفعال لا يجوز إلغاؤها كما جاز فيما نُقلت عنه لأنك إذا قلت : علمتُ أو ظننْتُ ونحوهما فهي أفعالٌ ليست واصلة ولا مؤثرة ؛ إنما ذلك شيءٌ وقع في نفسك لا شيء فعلتَه . وإذا قلت: أعلمتُ فقد أثّرت أثراً أوقعتَه في نفس غيرك ... وأنت إذا قُلتَ : « زيدٌ ظننتُ منطلقٌ » بإلغاء " ظننتُ " كان التقدير : « زيدٌ منطلقٌ » فدخل الظنّ والكلام تام ، ولو أخذتَ تُلغي « أعلمت وأريت » ونحوهما في قولك : « أعلمتُ بِشْراً خالداً خيرَ الناس » لَبَقِيَ : « بشرٌ خالدٌ خيرُ الناس » وهو كلام غير تام ولا منتظم " .
وممّن جوّز إلغاءها وتعليقها ابن مالك في التسهيل : ٧٤ ، وينظر : المساعد : ١ / ٣٨١ ، وهمع الهوامع: ١ / ١٥٨ ، واستشهدوا على ذلك .

واعلم أنّ التعدية لها عشرة أسباب : الهمزة ، والتّضعيف ، وحروف الجرْ - وقد تقدمت - وسين استفعل مثل : " خَرَجَ واسْتَخْرَجْتُه " ، وألف فاعل مثل : " جَلَس وجَالَسْتُه " ، وإسقاط الهمزة مثل : " أَوْدَى "[(١)] إذا هلك و" وَدَيْتُه " ، وإبدال الكسرة فتحة مثل : " حَزِنَ ، وحَزَنْتُه "، ومنه[(٢)] : ﴿ ولَا يَحْزُنكَ قولُهم ﴾ .

و" واو " مع ، و" إلا " في الاستثناء، وتضمين فعل معنى آخر كتضمين " رَحُبَ " معنى وَسِع[(٣)] ، وقد تقدّم[(٤)] .

* * *

(١) ينظر : اللسان والقاموس : (ودى) .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٦٥ .

(٣) ينظر : العين : ٣ / ٢١٥ ، والقاموس : (رحب) ، قال الخليل : " وهذه كلمة شاذّة " .

(٤) تنظر الصفحة : ٣٨١ .

[المَنْصُوبَات]

القَــــوْلُ في تَعْدِيَـــــةِ الأَفْعَـــــالِ لِسَـــبْعةٍ تَــأْتِي عَلَــى التَّــوَالي

الأشياء التي يستوي في التعدّي إليها جميع الأفعال المتعدّي منها وغير المتعدّي : المصدر ، والظرف - بنوعيه - والحال ، والتمييز ، والمفعول له ، والمفعول معه - بواسطة الواو - والمستثنى بواسطة " إلَّا " ، فهذه ثمانية أشياء ، وإنّما جعلها سبعة ؛ لأنه اعتبر الظرف بنوعيه واحداً ، وإنّما رتبها هذا الترتيب[1] وكان المناسب أن يذكر المفعول له ومعه بعد المفعول المطلق ؛ وهو المصدر ، والمفعول فيه ؛ وهو ظرفا الزمان والمكان ، ليكون ذكر المفاعيل جملة ، ثم يذكر المشبهات / بالمفعول وهي : الحال ، ٧٤/م والتمييز ، والمستثنى ؛ لأنَّه قصد جهة أخرى ، وهي أنّه أراد أن يذكر ما يتعدّى الفعل إليه على جهة لزومه له ، وما يتعدَّى إليه لا على جهة اللزوم مبيناً ، فذكر الأربعة الأول جملة ؛ لأنّها تلزم الفعل ؛ إذ كلّ فعل فهو مشتقٌّ من المصدر على المذهب الصحيح ، والمصدر مشتقٌّ منه على المذهب الآخر[2] ، وكيف ما كان فهو يستدعيه ويستلزمه .

ولا بدّ للفعل أيضاً من زمان ومكان يكون فيهما ضرورة أن الفعل إذا صدر من الفاعل لا يخلو منهما ، ولا يكون في غيرهما ، ولا بدَّ أيضاً للفاعل الذي لا يخلو الفعل منه ؛ لأنَّه علّة فاعليّة له من حال يكون عليها .

وأمَّا الأربعة الأُخر فقد لا يكون في الكلام إبهام ، فلا يَحتاج الفعل إلى التمييز ؛ لأنّه إنّما يُحتاج إليه لرفع الإبهام ، وقد يكون فاعل الفعل ساهياً فلا يفعله لسبب ، فلا يحتاج إلى المفعول له ، وقد لا يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله ، فلا يحتاج إلى المفعول معه ، وقد لا يكون في الكلام ما يُستَثنى منه ، فلا يُحتاج إلى الاستثناء ،

---

(١) يقصد ترتيبها في الألفية .

(٢) الأول رأي البصريين ، والآخر رأي الكوفيين . ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٣٥ .

وأيضاً فإنّ الاستثناء والتمييز مخصّصان ، والأصل عدم التخصيص ، فقد تبيَّن أنَّ اللازم للفعل من هذه الثمانية إنّما هو الأربعة المتقدّمة ، فلذلك ذكرها جملة.

وهذه الثمانية إن كان الفعل لازماً تعـدَّى إليها ، وإن كان متعدّياً إلى واحد ، صار بها متعدّياً إلى تسعة ، أو إلى اثنين ، صار بها متعدّياً إلى عشرة ، أو إلى ثلاثة ، صار بها متعدّياً إلى أحد عشر .

وفي كميَّة المفاعيل ثلاثة مذاهب :

مذهب الجمهور وهو أنَّها خمسة[1] : المفعول المطلق ، والمفعول به ، وفيه ، وله ، ومعه ، ؛ لأنَّ دلالة الفعل على المفعول إن كانت بمادَّته أي : بحروفه ؛ فهو المفعول المطلق ، أو بصيغته فهو الزمان المعيّن ، أو باقتضائه ما يقع فيه الحدث فهو الزمان والمكان المبهمان ، أو بوقوعه عليه فهو المفعول به ، أو بوقوعه لأجله فهو المفعول له ، أو بمقارنته له فهو المفعول معه .

ومذهب السّيرافي وهو أنّها ستّة ، زاد المفعول منه في فعلين : " اسْتَغْفَر ، واخْتَار " ، وقد تقدَّم[2] .

ومذهب الزّجّاج وهو أنّها أربعة ، أسقط المفعول له ؛ لدخوله عنده في المفعول المطلق ، وسيأتي ذلك في المفعول له[3] .

وأمّا المُشَبَّهات بالمفعول فسبعة : الحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والاسم في باب " إنّ " ، والخبر في باب " كَانَ " ، والمنصوب بـ" لا " التي لنفي الجنس، وخبر " ما ، ولا " [المشبّهة] بـ" لَيْسَ " ، فجملة المنصوبات اثنا عشر ، أو ثلاثة عشر عند أبي سعيد ، أو أحد عشر عند الزجّاج .

* * *

---

(١) ينظر : الجمل : ٣١٦ ، والمفصل : ٣١ ، ٣٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٥١ .

(٢) تقدم في الصفحة : ٣٩٢ من التحقيق ، وانظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٢٤ .

(٣) انظر تصحيح مذهبه في باب المفعول له : ٤٩٠ .

[المَفْعُول المُطْلَق]

المَصْـــــدَرُ المُبْهَـــمُ لِلتَّأْكِيـــــدِ ... مِثْــلُ بَيَــانِ النَّــوعِ [والمَحْـــدُودِ](١)

٧٤/ب والكُـــلُّ مَنْصُـــوبٌ إذَا مَـــا وَقَـــعَـــا ... عَلَيْـــهِ فِعْـــلٌ كَطَمِعْـــتُ طَمَـعَـــا /

وَمِـــنْ بيَـــانِ النَّـــوعِ عَـــادَ القَهْقَـرَى ... واشْـتَمَلَ الصَّمَّـــاءَ يَعْـدُو الخَطَـــرَا

وَقَـــدْ ضَرَبْتُــــهُ أَشَـــــدَّ الضَّـــرْبِ ... سَـــوْطَيْنِ أَوْ أَلْفـــاً كَهَـــذَا الضَّـــرْبِ

بـدأ بـالمصدر وهـو اسـم حركـة الفـاعل بدنيـة كـ" الضَّـرب " ، أو نفسـانية كـ" الغَضَب " ، أو جمادية كـ" انقـضَّ الجِـدارُ " ؛ لأن دلالـة الفعـل عليـه أقـوى مـن دلالته على غيره ؛ لأنه يدل عليه من جهة اللفـظ والمعنـى ، أمـا اللفـظ فـلأن حروفـه قائمة فيه ، وأما المعنى فلاستدعائه إياه ولزومه له ، ولذلك من قوة دلالته عليه كـانت إقامته مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول أضعف مـن إقامـة غـيره مـن الجـار والمجـرور والظرفين .

وسُمّي مصدراً ؛ لأنّ الفعل يصـدُر عنـه ، إذ هـو مشـتقٌّ منـه علـى الصّحيـح(٢) ، ويسمّيه سيبويه(٣) : الحَدَث والحَدَثَان ؛ لأنّه حركة الفاعل ، وهـي حادثـة ، ويسـمّيه أيضاً : الفعل(٤) ؛ لأنه الفعل بالحقيقة ، والفعل الصناعي سمّي باسمه ؛ لأنّه أصله .

وهو ينقسم ثلاثة أقسام ؛ لأنّه يكون إمّا للتوكيد ، وإمّا للنوع ، وإمّا للعدد.

أمّا الذي للتوكيد فهو الذي لا يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ، وإنما يؤتى بـه لتقريره ، فينوب لذلك مناب الجملـة ، فـإذا قلـت : " قَـامَ قيامـاً " ، فكـأنّك قلـت :

---

(١) في الأصل : " المحدود " خطأ ، والتصحيح عن الدرة الألفية : ١٧ . وينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٣٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٥٢ .

(٢) هو رأي البصريين ، ينظر : الخصائص : ١ / ١١٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، والتبيين : ١٤٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٤ ، ٣٦ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٦٨ ، ٤ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٠ .

" قُمتُ قُمتُ " ، ومنه(١) : ﴿ وكلَّم اللهُ مُوسَى تَكلِيما ﴾ ولا يثنّى ولا يُجمع ؛ لأنّه للحقيقة بأسرها ، فيتعذّر وجود مثله معه ، فإن اختلفت أنواعه جاز ؛ لحصول التعدد كقوله(٢) :

ثَلاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلاقَةٍ وَحُبُّ تِمِلَّاقٍ وَحُبٌّ هُوَ الْقَتلُ

وأمّا الذي للنوع فهو الذي يختصّ ببعض أنواع الفعل ، إما باسم خاصّ مثل : " رَجَعَ القَهْقَرَى "(٣) ، وهي رجوع من غير اسْتِدْبَار ، و" قَعَدَ القُرْفُصَاء "(٣) ، وهي أن يقعد المُحْتَبِي ، إلّا أنّه يجعل يديه مكان الحُبْوَة ، و" اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ "(٣) ، وهي أن يردّ الرداء من قبل يمينه على عاتقه الأيسر ثم يُمرّه من خلفه على عاتقه الأيمن ، فيغطيهما جميعاً ، وكذلك " هو يَمْشِي الخَطَرَا " ، وهي نوع من المِشَى ؛ مثل : الخَوْزَلى والخَيْزَلى والخَوْزَرَى(٤) ، وهي [مشًى] فيها تعلّل .

وانتصابه عند سيبويه(٥) بالفعل المذكور ؛ لأنّه لمّا عمل في الجنس عمل في نوعه ؛ لاندراجه تحته ، وعند المبرّد(٦) بأنّه صفة لمصدر محذوف أيّ : " رَجَعَ الرُّجُوعَ القَهْقَرَى " ، وعند الكوفيّين(٧) بفعل محذوف مأخوذ من لفظه أي : " فتَقَهْقَرَ القَهْقَرَى " ، وإمّا بصفة مع وجوده مثل : " ضَرَبتُه ضرباً شديداً " ، ﴿ وسَرِّحُوهنَّ

---

(١) سورة النساء : من الآية : ١٦٤ .

(٢) أنشده ثعلب في مجالسه : ١ / ٢٩ عن ابن الأعرابي ، قال : « أنشدني أعرابي .... » . وينظر : إعراب ثلاثين سورة : ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٤٧ . ويروى : « حُبٌّ » بالتنوين في المواضع كلها .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٥ .

(٤) ينظر : اللسان والقاموس : (حزر – خزل) .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٥ ، وينظر : الأصول : ١ / ١٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٢ .

(٦) رأيه في : الأصول : ١ / ١٦٠ ، وأسرار العربية : ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٢٩ .

(٧) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١١٥ ، وشرح ابن القوّاس : ١ / ٥٢٩ .

سَرَاحاً جَمِيلاً ﴾[١] ؛ لأنّ الصفة تُنوّع الموصوف ، وتُخرجه من جنس إلى نوع ، أو مع حذفه مثل : " ضَرَبْتُه أَيَّ ضَـرْب " ، أو بتعريـف عهـد مثـل : " ضَرَبْتُـه الضَّـرْبَ " ، يشير إلى ضرب معهود بينك وبـين المخـاطب ، أو بإضافـة ، مثـل : " ضَرَبْتُـهُ ضَـرْبَ الأَمِيرِ " .

وهذا يُثنّى ويُجمع ؛ لإمكان ضـمّ نـوع إلى مثلـه أو أكـثر منـه ، وفي التـنزيل[٢] : ﴿وتَظُنُّون با للهِ الظُّنُونَا ﴾ .

٧٥/ب وأمّا الذي للعدد فهو الذي / يبيّن المرّات ، إمّا باتّصال التـاء الفارقـة بـين الجنـس والواحد منه مثل : " ضَرَبتُه ضربةً " ، أو بالتثنية مثل : " ضُرُبتُه ضَرْبَتَيْنِ " .

وقوله : " إِذَا مَا وَقَعَا عَلَيه فِعلُ " تعدية الوقوع بـ" على " تختـصّ بـالمفعول بـه لا بالمصدر ؛ لأنّ المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، ويُراد بوقوعـه تعلّقـه بمـا لا يعقل معناه إلّا به ، وأمّا المصدر فالفعل يَنطلِق إليه بغير واسطة ولذلك يسمّى المفعـول المطلق ؛ لأنّه لا يقيّد بحرف كما قُيِّد غيره مـن المفـاعيل ، حيـث قيـل : مفعـول بـه ، وفيه، وله ، ومعه .

واعلم أنّه يجوز حذف المصدر وإقامة بعض ما يتعلّق به مقامه ، وهـو واحـد مـن عشرة أشياء وهي :

صِفَتُه نحو : " ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ ضَرْبٍ " ، أي : ضرباً أَشَدَّ ضَرْبٍ .

والآلةُ التي يُبَاشَر بها الفعلُ نحو : " ضَرَبْتُهُ سَوْطاً " ، أي : ضَرْبـاً بِسَـوْطٍ ، أَوْ ذَا سَوْطٍ .

وَعَدَدُه : ﴿ فَاجْلِدُوا كُـلَّ وَاحـدٍ مِنهُمـا مائةَ جَلْـدَة ﴾[٣] ﴿ فَـاجْلِدُوهم ثَمـانينَ

(١) سورة الأحزاب : من الآية : ٤٩ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ١٠ .

(٣) سورة النور : من الآية : ٢ .

جلدة﴾[١] أي : جلداً هو مائة وهو ثمانون .

وضميرُه : ﴿ لَا أُعذِّبُه أحداً مِن العَالمين ﴾[٢] .

ومُرَادِفُه نحو : " قَعَدْتُ جُلُوساً " .

وما يُشَارُ به إليه نحو : " جَلَسْتُ ذَلكَ الجُلُوس " .

وكُلُّ نحو : " جِدَّ كُلَّ الجِدِّ " .

وبعضُ : " ارْفِقْ بَعْضَ الرِّفْقِ " ؛ لأنّ كلاًّ وبعضاً من جنس ما يُضافان إليه .

وأسماءُ الاستفهام نحو : " أَيَّ ضَرْبٍ ضَرَبْتَ " ، و" كَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ " .

وموصوفُه نحو : " ضَرَبْتُه أَنْوَاعاً من الضَّرْبِ " .

وانتصاب المرادف عند المازنيّ[٣] بالفعل المذكور ؛ لأنّه بمعناه ، وعند سيبويه[٤] بفعل مقدَّر من لفظه ليشتقّ منه ؛ لأنّ عمله فيه تابع لاشتقاقه .

واختلف في ستّة ألفاظ وهي : " جاءوا جميعاً ، ومَعاً ، وكُلاًّ ، وطُرّاً ، وقَاطِبَةً ، وعَامَّةً " ، فسيبويه[٥] ينصب الثلاثة الأول على الحال ، أيّ : في حال اجتماعهم

---

(١) سورة النور : من الآية : ٤ .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٥ .

(٣) رأيه في شرح الكافية : ١ / ١١٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٢٩ ، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٣٥٤. وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٢ .

(٤) الكتاب : ٤ / ٨١ . وتبعه المبرد . ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٥٤ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ . وهو رأي الخليل أيضاً ، ينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٤١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٣١ . قال السيرافي (في هامش الكتاب) : « إذا قلت : « مررتُ بهم جميعاً » ؛ فله وجهان : أحدهما أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون كما قال الله عزَّ وجلَّ [سورة القمر : من الآية : ٤٤] : ﴿ أم يقولون نحن جميع منتصر ﴾ والآخر أن تريد مررت فجمعتهم بمروي وإن كانوا متفرقين في مواضع . فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره ، وإن أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدر بإضمار فعلٍ آخر » .

ومصاحبتهم وشمولهم ، والثلاثة الثانية على المصدر ، أي : جاءوا مجيئاً جامعاً لهم ، والأخفش[١] ينصب الكُلَّ على المصدر .

* * *

والفِعْلُ تَارَةً يكُونُ مُضْمَرا ... وَيَنْصِبُ الذِي يَكُونُ مَصْدَرَا
تَقُولُ خَيْرَ مَقْدَمٍ وسَقْيا ... وَنَعْمَةً ومَرْحَباً ورَعْيا
وَمِنْهُ لَبَيَّكَ وَوَيْلاً كَيْلا ... وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَوَيْلاً عَوْلَا
وَخَيْبَةً وَجَنْدَلاً وَبَهْرَا ... وَصِبْغَةَ اللهِ وَجَدْعاً عَقْرَا

الفعل الناصب للمصدر يُحذف إمّا جوازاً أو وجوباً ، والوجوب إمّا سماعاً أو قياساً ، وقد لا يكون له فعل أصلاً ، وهو ممّا يقوّي مذهب البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر كما تقدَّم[٢] في قوله :

واشْتَقَّ كُوفيُّونَ أيضا المَصْدَرَا

لأنَّه لو كان المصدر مشتقّاً منه ، لوجب أن يوجد لكلّ مصدر فعل ، بخلاف عكسه ، فإنَّه إذا وُجد المصدر جاز وجود الفعل وعدمه ، فالمحذوف جوازاً كقولك للقادم من سفره : " خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، وإن شئت قلت : " قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، فتنصب / ٧٥/ب " خيراً " نصب المصدر ؛ لأنّه أَفْعَلُ تفضيل ، وأَفْعَلُ التفضيل بعضُ ممَّا يضاف إليه ، وقد أُضيف إلى مقدم وهو مصدر ، فكان " خَيرُ " مصدراً[٣] ؛ لإضافته إلى المصدر ، ومثله قولهم لمن يعد ويخلف : " مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ "[٤] ، وإن شئت قلت : " وَعَدْتَ

---

(١) رأيه في : شرح ابن القواس : ١ / ٥٣١ .

(٢) انظر الصفحة : ٤٢١ ، من التحقيق .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٣ .

(٤) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٨٧ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٤٣٣ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٣٣٠ ، والمستقصى : ١ / ١٠٧ .

مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ " ، بإظهار الفعل ، وكذلك قولهم لمن يغضب ولا يُعْبَأ بغضبه : " غَضَبَ الخَيلِ عَلَى اللُّجُمِ "[١] ، ويُظهرون الفعل أيضاً فيقولون : " غَضِبْتَ غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُمِ " .

وأمَّا المحذوف وجوباً سماعاً فكقولك : " سَقْياً ورَعْياً " في الدعاء للرجل ، و" نُعْمَةً " بضمّ النون وفتحها ، ولا يُستعمل إلّا مع " نَعَم " من حروف الإيجاب ، تقول : " نَعَم ، ونُعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنَعَامَ عَيْنٍ "[٢] . و" خَيْبَةً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً "[٣] في الدعاء عليه ، وهي مصادر منصوبة بأفعال مضمرة وجوباً من حيث السماع ؛ لأنّها كَثُرت في [استعمالهم][٤] فخفّفوها بحذف أفعالها ، فهي معلّلة بالكثرة ، إلّا أنّ الكثرة لمّا تعذّر عليهم معرفة ضابط كلّي يعرفون به ما كثر ممّا لم يكثر توقّف أمرها على السماع ، ولذلك يُكثرون من التمثيل بها .

وانتصاب " مَرْحَباً " عند سيبويه[٥] : على أنّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً من حيث السماع أيضاً لكثرة استعماله ودوره في الكلام لا مصدر ، ومثله عندهم " أَهْلاً وَسَهْلاً " ، فإذا قلت لمن تُخاطبه : " مَرْحَباً وأَهْلاً وسَهْلاً " ، فالتقدير عنده : " أَصَبْتَ رُحْباً لا ضِيْقاً، وأَتَيْتَ أَهْلاً لا أَجَانِبَ ، ووَطِيْتَ سَهْلاً من البلاد لا حَزَناً "،

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ٤١٢ ، والمستقصى : ٢ / ١٧٧ . وهو من أمثلة سيبويه : ١ / ٢٧٣ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٣ .

(٢) ومن لغاتها أيضاً : " نُعْمَ عينٍ ، ونِعْمَةَ عينٍ ، ونِعَام عينٍ ، ونَعَامَةَ عينٍ ، ونَعِيمَ عينٍ ، ونُعَامى عينٍ ، ونُعْمَى عينٍ " أي : أفعل ذلك كرامةً لك وإنعاماً بعينك . ينظر : المنتخب : ٢ / ٥٤٦ ، واللسان : (نعم) .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١١ .

(٤) في الأصل : " اشتماهم " ، خطأ .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٩٥ ، ٣٤٩ ، وتبعه الزجاجي في الجمل : ٣٠٥ .

ويجوز رفعها على الابتداء(١) ؛ أي : " لَكَ مَرحبٌ وأَهلٌ وسَهلٌ " ، قال(٢) :

وَبِالشّعْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ ... لِمُلْتَمِسِ المعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

وعند غير سيبويه : هي منصوبة على المصدر المجعول بدلاً من الفعل(٣) ، أيّ : " رَحُبَتْ بِلَادُكَ مَرْحَباً "؛ لأنّ المصدر يجيء على " مَفْعَل " كـ" المَدْخَل ، والمَخْرَج "، و" أَهِلَتْ بلادُك - بالكسر - أَهْلاً " ، و" سَهُلَتْ - بالضمّ - سَهْلاً " ، وقد اختاره المصنّف ، ولذلك مثّل بـ" مَرْحَباً " مع " سَقْياً ، ورَعْياً " .

وأمّا المحذوف وجوباً قياساً فمنه : " لَبَّيْكَ " وبابه ، وهو : " سَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيْكَ ، ودَوَالَيْكَ ، وهَذَاذَيْكَ " ، وهي مصادر منصوبة بأفعال مضمرة وجوباً قياساً ؛ لأنّها قد عرف لها ضابط كلّي عُلم أنّه يحذف الفعل معه لزوماً وهو كونها وقعت في كلامهم مثنّاةً ، فوقوعها مثنّاة موقوف على السّماع ، ووجوب حذف الفعل فيها قياس ، وقال سيبويه(٤) : وجب حذف فعلها لنيابة تكرير التثنية منابه ؛ لأنّ المراد بتثنيتها التكرير مثل : ﴿ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾(٥) ، وهي عند يونس(٦)

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٤ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٦٠ .

(٢) هو طفيل الغنوي . والبيت في ديوانه : ٣٨ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٩٦ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٩ .

وقوله : « بالشعب » هكذا في الأصل : والذي في المصادر : « وبالسَّهْب » ، قال ياقوت في معجم البلدان: ٣ / ٢٨٩ : « « السَّهْب » بفتح أوله وسكون ثانيه ، وآخره باء موحّدة ... سَبَخَةٌ بين الحمَّتَين والمِضْيَاعة ، تبيض بها النعام » وأنشد البيت . أقول : قوله : « الحَمَّة » في جزيرة العرب حِمَامٌ كثيرة ، وأصلها : الأرض ذات الحجارة السوداء اللازقة بالأرض . و« المِضْيَاعة » : جبل قرب « سُوَاج » ، و" سُوَاج " جبل بحمى ضرية . انظر : معجم البلدان : ٢ / ٣٠٦ ، ٥ / ١٤٦ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢١٨ ، وشرح الكافية : ١ / ١١٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٦٠ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٥٠ .

(٥) سورة الملك : من الآية : ٤ .

(٦) رأيه في الكتاب : ١ / ٣٥١ .

مفردة قُلبت ألفها ياء ، كما قلبت في " لَدَى " عند إضافتها إلى الضمير ، فـ" لَبَّيْـكَ " من قولهم : " أَلَبَّ بالمكان إِلْبَاباً " إذا أقام فيه ، فإذا قلت : " لَبَّيْكَ " فكـأنّك قلـت : " إِلْبَاباً على طاعتك بعد إِلْبَابٍ " ، أيّ : " إقامةً عليها بعد إقامةٍ " ، وسَعْدَيْك : مـن الإِسْعاد ، وهو العَطَـاء ، / وحَنَـانَيْكَ : مـن التَّحَنُّـن ، ودَوَالَيْـكَ : مـن المُدَاوَلَـة علـى الشيء وهي المُوَاظَبَة ، وهَذَاذَيْكَ : من [هذّ] [١] إذا أسرع ، كأنّك قلت : " إسراعاً إلى طاعتك بعد إسراع " ، ولا تُضاف إلى الأسماء الظاهرة ، ولا من المضمرة إلى غير ضمير المخاطب ، وأما قول الشاعر [٢] : P/٧٦

دَعَانِي لِمَا نَابَهُ مِسْوَرٌ فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فشاذٌّ ؛ يساويها في الإضافة إلى المضمر دون الظاهر : " وَحْدَه " ، إلّا أنّه يضاف إلى جميع أنواعه ، تقول : " وَحْدِي ، ووَحْدَك ، ووَحْدَه " .

ومنه : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾ [٣] وهو مصدرمنتصب عن قوله [٤] : ﴿ آمَنَّا بِاللهِ ﴾، وما بعده محذوف الفعل وجوباً من حيث القياس أيضاً ؛ لأنّ له ضابطاً كلّيّاً وهـو وقوعـه موقع جملة لا يحتمل لها غيره ، فهو توكيد لنفسه أكّد به ما تضمنه ما قبله من الإيمان بالله وبما أنزل إلى أنبيائه ، مع عدم التفريق بين أحد منهم ومع الإسلام له، وذلك هـو صِبْغة الله صَبَغَ بها المؤمنين [٥]، ومثلـه قولـه [٦] تعـالى: ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ بعـد قولـه [٦] :

---

(١) في الأصل : " هذا " ، تحريف .

(٢) نُسب في اللسان : (لبب) إلى رجل من بني أسد ، ولم أجده . والبيت من شواهد سيبويه: ١/ ٣٥٢ . وينظر : شرح المفصل لابـن يعيش : ٢ / ١١٩ ، وشـرح التصريـح : ٢ / ٣٨ ، وهمـع الهوامـع : ١ / ١٩٠ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٩٢ . وروايته في المصادر :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً

وهو المناسب لعجز البيت .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٣٨ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٣٦ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤١١ .

(٦) سورة النمل : من الآية : ٨٨ .

﴿ وتَرى الجِبال تَحسَبها جَامِدةً وَهيَ تَمرُّ مرَّ السَّحَاب ﴾ ، وقوله[١] تعالى : ﴿ وعَد الله لَا يُخلِفُ الله [وعدَه] ﴾ بعد قوله[٢]: ﴿ يَنصُر مَن يَشَاء وهُو العَزيز الرَّحِيم﴾ ، وقولهم[٣] : " الله أكبرُ دَعْوَةَ الحقِّ ، وله عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً " .

فإن وقع المصدر مضمون جملة لها محتمل غيره يُسمَّى توكيداً لغيره ، أي : باعتبار غيره ؛ لأنَّ تحققه إنَّما كان باعتبار نفي الغير كقولهم : " زيدٌ قائمٌ حقاً ، وفعَلَ ذلك البَتَّةَ " ، قال سيبويه[٤] : ولا يستعمل " البَتَّةَ " هنا إلا بالألف واللام ، وهي من " بَتَّ الشَّيءَ " إذا قطعه ، وهو أيضاً نوع ممّا وجب حذف فعله قياساً ، وضابطه الكُلِّيّ وقوعه مضمون جملة لها محتمل غيره .

ومن مواضع وجوب حذف الفعل قياساً : أن يقع المصدر مثبتاً بعد نفي داخل على اسم لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه مثل : " مَا زيدٌ إلا ضَرْباً " ، فإن وقع مثبتاً من غير نفي مثل : " زيدٌ ضَرْباً " ، أو منفياً مطلقاً مثل : " مَا زيدٌ ضَرْباً " ، أو كان النفي داخلاً على فعل مثل : " مَا ضَرَبْتُ إلا ضَرْباً " ، أو على اسم يصحّ أن يكون المصدر خبراً عنه مثل : " مَا ضَرْبي إلا ضَرْباً " ، لم يجب الحذف ، تقول : " زيد يضرب ضَرْباً ، وما زيد يضرب ضَرْباً ، وما ضَرْبي إلا أَنْ أَضْرِبَ ضَرْباً " ، أي : قويّاً ، وحكم معنى النفي حكم النفي في قولك ، مثل : " إنّما زَيْدٌ ضَرْباً " .

---

(١) سورة الروم : من الآية : ٦ . وجاء في الأصل : ﴿ لا يخلف الله الميعاد ﴾ وهي في سورة الزمر : من الآية : ٢٠ . وقد تداخلت على المؤلف أو الناسخ . والآية التي أثبتّها هي التي أرادها المؤلف بدليل إيراده الآية التي قبلها في قوله : ﴿ ينصر من يشاء ... ﴾ وهي التي يستشهد بها النحاة في هذا الموضع . انظر على سبيل المثال : الكتاب : ١ / ٣٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٧ .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٥ ، وفي الأصل : " الحكيم " خطأ .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٧٩ .

ومنها أيضاً أن يقع المصدر مكرّراً بعد اسم لا يصحّ أن يكون المصدر خبراً عنه أيضاً مثل : " زيد ضَرْباً ضَرْباً " ، فإن وقع مكرّراً بعد اسم يصحّ أن يكون المصدر خبراً عنه كقوله(١) تعالى : ﴿ كَلَّا إذا دُكَّت الأَرض دَكّاً دكّاً ﴾ لم يجب الحذف .

ومنها : أن يقع المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر ، وعلى صاحب المصدر محاولة(٢) مثل : " مَرَرْتُ فَإِذَا لِزَيْدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ؛ وإذا له صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى " ، أي : يُصَوِّتُ تَصْوِيتَ حمارٍ ؛ فأُقيم اسمُ المصدر مُقامَه ، وقيل(٣) : هو حال من الاسم الذي بمعناه ؛ لتخصّصه بوجوب تقدّم الخبر ، فصحّ لذلك وقوعه صاحب حال ، وذلك إذا لم يضف [إلى] / معرفة مثل : " صُرَاخٌ ، ٧٦/ب [وصراخُ] الثكلى " ، ويجوز فيه الرفع ، فإن كان مضافاً إلى نكرة مثل : " صَوْتٌ صَوْتُ حمارٍ " ، فالرفع إمّا صفة للاسم الذي بمعناه ، أوبدل منه ، وإن كان مضافاً إلى معرفة مثل : " صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكْلَى " ، فهو بدل منه لا غير ، فإن [لم] يكن فيه معنى المُحَاولة والمُزَاولة(٤) مثل : " مررتُ فإذا له هَدْيٌ هَدْيُ الصُّلَحَاءِ " وجب الرفع(٥) ؛ لأنّ المعنى على الثبوت لا الحدوث ، فإن لم يكن للتشبيه مثل :

(١) سورة الفجر : الآية : ٢١ .

(٢) المحاولة بمعنى أن لا تكون الصفة ثابتة بل عارضة في قولنا : « مررتُ فإذا لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار » فصوتُ الحمار ليس عادة لزيدٍ ، ولكن صَدَر منه في تلك اللحظة فقط . وعبّر عنه سيبويه في الكتاب : ١ / ٣٦٢ : بالعلاج ، قال في التفريق بين الجملة السابقة وبين قولهم : « له علمٌ علمَ الفقهاء » : « وإنّما فُرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج ، وأنّ العلم صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرِّجل » . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ١٢١ ، والمساعد : ١ / ٤٧٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٢٣ ، والمساعد : ١ / ٤٧٦ .

(٤) هذا من باب الإتباع ؛ يقال : « ما أدري ما يُحَاول أو يزاول » . ينظر : الاتباع والمزاوجة : ٦٣ .

(٥) وأجاز فيه سيبويه النصب على المفعول المطلق على تقدير الصفةِ عارضةً ، قال في الكتاب : ١ / ٣٦٢ : " وإن شئتَ نصبت فقلت : له علمٌ علمَ الفقهاء ؛ كأنك مررت به في حال تعلُّم وتَفَقُّه ، وكأنه لم يستكمل أن يُقال له : عالمٌ » .

"لِزيدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ" ، أو لم يكن بعد جملة مثل : " الصَّوْتُ صَوْتُ حمارٍ " ، أو لم تكن الجملة مشتملة على اسم بمعناه مثل : " مررتُ فإذا لِزيدٍ صَوْتٌ صَوْتُ حمارٍ " ، أو لم تكن مشتملة على صاحبه مثل : " مررتُ فإذا صَوْتٌ صَوْتُ حمارٍ " ، خرج عن كونه مفعولاً مطلقاً .

ومنها : أن يقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة[1] مثل[2] : ﴿ فشُدُّوا الوَثَاق فإمَّا منّاً بعد وإمَّا فداء ﴾ ، ﴿ فشُدُّوا الوَثَاق ﴾ : جملة مضمونها " الشَّدُّ " ، و" الشَّدُّ " له آثار تظهر بَعْدُ من المَنِّ وغيره ، وقوله : ﴿ فإمّا مَنّاً ﴾ تفصيل لأثر ذلك المضمون ، فإن لم يقع تفصيلاً مثل : " مَنَنْتُ مَنّاً " ، أو وقع تفصيلاً لأثر مضمون مفرد مثل : " زيدٌ إمَّا أَنْ يُسَافِرَ سَفَراً قَرِيباً أَوْ بَعِيداً " ، لم يجب الحذف أيضاً .

فهذه سبعة أنواع مشتركة في وجوب حذف الفعل قياساً لحصول ضابط كلّيّ لكلّ واحد منها ، علم أنّهم يحذفون الفعل معه وجوباً ، وهو كونه مثنّى ، أو مضمون جملة لا يحتمل لها غيره أو لها محتمل غيره ، أو مثبتاً بعد نفي ، أو معناه داخل على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو مكرّراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه أيضاً ، أو للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر وعلى صاحب المصدر ، أو تفصيلاً لأثر مضمون جملة .

وأمَّا ما لا فعل له فهو " وَيْلَهُ " وبابه ، وهو : " وَيْحَهُ ، ووَيْسَهُ ، ووَيْبَهُ " ، وهي مصادر لا أفعال لها ، كأنّهم استثقلوا بناء الأفعال منها ؛ لاعتلال عينها وفائها ، والتقدير[3] : " ألزمه الله وَيْلاً " ، ومنهم من يقدّر لها فعلاً من معناها أي : " هَلَكَ هَلَاكاً " ؛ لئلّا تخرج بتقدير : " ألزمه " إلى كونها [مفعولاً][4] به ، ومعناها

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٢١ .

(٢) سورة محمد : من الآية : ٤ .

(٣) ينظر : الصحاح : (ويح) .

(٤) في الأصل : " منقولاً " ، تحريف .

الشتم[١] ، وإذا أضيفت نصبت على المصدر ، وإذا أفردت رفعت على الابتداء[٢] كقوله[٣] تعالى : ﴿ ويلٌ للمُطَفِّفين ﴾ و﴿ ويلٌ لكلِّ هُمَزَة ﴾[٤] وتقول : " له الويل ويلاً كيلاً ، وويل كيل " ، فالنصب على المصدر أو الحال ، والرفع على البدل من المبتدأ أي : " لَهُ وَيلٌ كَيلٌ " ، وكذلك : " ويلاً عولاً " ، ومعنى " كيلاً " : كثيراً ، و" العَوْل " هنا : الزيادة ، أي : ذا زيادة ، وإذا أضيف فقيل : " عوله " لم يستعمل إلا معطوفاً على " ويله " فيقال : " ويله وعوله " ، قال سيبويه[٥] : ولا يجيء عوله وحده من غير عطف على " ويله " ، و" العول " هنا : البكاء ، أي : " أَلزمَه اللهُ ويله وبكاه " .

و" سبحان " مصدر لا فعل له أيضاً ، وقولهم : " سَبَّح " معناه قال : " سبحان الله "/ ، وهو غير متصرّف ، فلا ينقل عن المصدريّة ، ولا تدخله اللام ، ومعناه ٩/٧٧
البراءة[٦] ، فإذا قلت : " سُبحَان الله "، فكأنّك قلت: " أُبَرِّئُ اللهَ من السُّوء بَراءةً "، ويدخله معنى التعجّب ، ومنه قوله[٧] عليه السلام : « سُبحانَ اللهِ إنَّ المُؤمِنَ لَا

---

(١) المصدر السابق : (ويل) ، و" ويح " معناها : الرحمة ، و" ويس " : استملاحٌ للصبيِّ ، و" ويب " : للتعجّب . ينظر : اللسان : (ويب - وويس) .

(٢) وأُجيز نصبها إذا أُفردت بشرط مجيء اللام بعدها فتقول : « ويلاً له وويحاً له » ، قال جرير : [ديوانه : ١ / ١٦٢] :

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

ينظر : الكتاب : ١ / ٣٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢١ .

(٣) سورة المطففين : الآية : ١ .

(٤) سورة الهمزة : من الآية : ١ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٣٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٢٤ ، واللسان : (سبح) .

(٧) ينظر : صحيح البخاري ١ / ١١٦ كتاب الغُسل ، باب عَرَق الجُنُب ، وأن المسلم لا ينجسُ . وصحيح مسلم ١ / ٢٣٢ كتاب الحيض ، باب الدليل على أن المسلم لا ينجسُ .

يَنْجس » ، وإذا قطع عن الإضافة لم ينوّن ؛ لامتناعه من الصرف إذ هو علم على التّسبيح ، وفيه الزيادة ، قال الأعشى[١] :

أَقُولُ لمَّا جَاءَنِي فَخْرُه   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

وأمّا قول الآخر[٢] :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِهِ   وَقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

فمن ضرورة الشعر .

وأمّا " جَنْدَلاً "[٣] فهو مفعول به أُجري مجرى المصدر في النيابة عن الفعل ، وفي كونه مدعوّاً به كالمصادر التي يُدعى بها ، وأكثر ما يستعمل مع " تُرْباً " فيقال : " تُرْباً له وجَنْدَلاً " ، أيّ : " أطعمه الله تُرْباً[٤] ولقّاه جَنْدَلاً " ، والرفع فيه أكثر منه في المصادر المدعوّ بها في نحو : " خَيْبَةً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً " ، قال[٥] :

لَقَدْ أَلَّبَ الوَاشُونَ أَلْباً لِبَيْنِهِمْ   فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الرِّجَالِ وَجَنْدَلُ

---

(١) البيت في ديوانه : ١٤٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٢٤ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٨ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٣٦ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٩٧ . وعلقمة المذكور : هو علقمة بن علاثة - رضي الله عنه - هجاه الأعشى بالقصيدة التي منها البيت ، ومدح ابن عمّه عامراً ، وغلّبه عليه .

(٢) ينسب إلى أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه : ٣٠ ، وإلى زيد بن عَمْرو بن نُفَيْل العَدَوي ، وإلى ورقة بن نوفل ، رضي الله عنه ، وصحّح البغدادي نسبته إليه . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٢٦ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٨٨ . و" الجُودِي " : الجبل الذي استقرت عليه سفينة نوح ، عليه السلام ، وهو في شرقي دجلة، والجُمُد بضمتين : جَبَلٌ بنَجْد . انظر : معجم ما استعجم : ١ / ٣٩١ ، ومعجم البلدان : ٢ / ١٦١ ، ١٧٩ . وأنشدا البيت .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١١ ، ٣١٤ .

(٤) يُقال : التُرْب والتُّراب ... ، والجَنْدَل : الحجارة . ينظر : اللسان : (ترب) .

(٥) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣١٥ ، والمقتضب : ٣ / ٢٢٢ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٦١ ، والمخصص : ١٢ / ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٩٤ . وفي المصادر : « الوشاة » بدل « الرجال » ، وهو الأصحّ .

و" بَهْراً "(١) : الذي يستعمل معه هو الذي معناه الدعاء ، يقال : " بَهْراً له " أيّ : تَعْساً له ، وهو من باب " سَقْياً ورَعْياً " لا المصدر من قولهم : " بَهَرَه الشيءُ " إذا غَلَبَه ، ومن قولهم : " بَهَر القمرُ الكواكبَ " إذا غَلَبَها بِنُورِه ، ولا بمعنى " ظَهَر " كقوله(٢) :

لَقَدْ بَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ   إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ القَمَرَا

ولا الذي بمعنى العَجَب ، كقول عمر بن أبي ربيعة(٣) :

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ العَرُوسِ تَهَادَى   بَيْنَ خَمْسٍ كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ
ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْراً   عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى والتُّرَابِ

لأنّ فعله غير واجب الحذف .

* * *

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١١ ، ٣١٤ .

(٢) هو ذو الرّمّة . والبيت في ديوانه : ٢ / ١١٦٣ . وربّما نُسب إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وهو في معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٨١ ، والأصول : ١ / ٨٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٥٠ .

(٣) البيتان في ديوانه : ٥٩ ، ٦٠ ، وليسا متواليين . والشاهد من شواهد سيبويه : ١ / ٣١١ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٨٨ . ويروى : " عدد النجم " .

[المَفْعُولُ فِيهِ]

الظَّــرْفُ ظَرْفَــانِ فَأَمَّـــا الأوَّلُ فَهْــوَ زَمَــانُ الفِعْــلِ فيــهِ يُفْعَـــلُ
تَقُــولُ في المُبْهَــمِ سِــرْتُ دَهْــرَا وَفِي الَّــذِي يَخْتَــصُّ سِــرْتُ شَــهْرَا

الظّرف : الوعاء[١] ، وسمّيت الأزمنة والأمكنة ظروفاً ؛ لأنّها أوعية للأفعـال تقـع الأفعال فيها[٢] .

وهو في الاصطلاح[٣]: كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان ، يراد فيه معنى " في "؛ أيّ : يكون قد وقع فيه فعل ، فلذلك انقسم إلى ظرف زمان وظرف مكان ، وظرف الزمان ألزم للفعل من المكان ؛ إذ لا يخلو فعل عنه ، ويخلو عن المكان نحو: " عَلِمَ ا لله، وحَدَثَ العَالَمُ " ، وإن تنوّع المحمول بتنوّعه ، ولذلك يدرج فيه في شرائط التناقض .

وينقسم ظرف الزمان إلى ثلاثة أقسام :

مُبْهَم : وهو ما يصلح للقليل والكثير نحو : " حِين ، ووَقْت ، ودَهْـر ، وعَصْـر ، وأَوَان ، وزَمَان " .

ومُخْتَصّ : وهو ما يصلح للوقوع في جـواب " مَتَى " ؛ لأنّهـا سـؤال عـن وقـت معيّن معلـوم المقـدار كـان نحـو : " شَـهْر رَمَضَـان ، ويَـوْم الخميـس ، وعَـامُ أَوَّل " ، وقوله[٤] تعالى : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ أو غير معلـوم المقـدار ، نحـو : " سَحَر ، وغُدْوَة ، وبُكْرَة " من يوم بعينه .

---

(١) ينظر : الصحاح واللسان والتاج : (ظرف) .

(٢) ينظر : اللسان : (ظرف) .

(٣) ينظر : الجمل : ٣١٦ ، وشرح كتاب الحدود ، ٢١٨ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

٧٧/ب ومَعْدُود(١) : وهو ما يصلح للوقوع / في جوابهما كالصيف والشتاء إذا قيل : مَتَى ، أو كَمْ صُمتَ ؟ ، فيكون مختصّاً معدوداً ، أمّا اختصاصه فمن حيث هو معيَّنُ الزّمان ، وأمّا عدده فمن حيث هو معلوم المقدار .

وقِدَمه على المكان لدلالة الفعل عليه التزاماً ومطابقةً(٢) ، أمّا التزاماً فلدلالته عليه بتوسّط وضعه لما يستلزمه وهو الحدث ، وأمّا مطابقةً فلدلالته عليه بتوسّط وضعه له إذْ كان محصّلاً ، ودلالته على المكان التزاماً فقط ، ولأنَّه يدلُّ على الخاصّ منه ، والخاصّ يَستلزم العام(٣) ، ولا يدلّ من المكان إلّا على العامّ ، والعامّ لا يَستلزم الخاصّ، فكانت دلالته على الزمان أقوى ، ولذلك تعدّى إليه مبهماً ومعيّناً ، ولم يتعدّ إلى المكان إلّا مبهماً(٤) .

* * *

---

(١) جعل المؤلف المعدود قسماً ثالثاً لظرف الزمان وكذلك جعله ابن معطٍ في الفصول : ١٨٤ . والصحيح أن المعدود يُعَدّ في المبهم وفي المختص ؛ فمن المبهم المعدود قولنا : سرتُ شهراً ، ومن غير المعدود : سرت دهراً ، كما ذكر .

والمختصّ مثّل له . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٦ .

(٢) دلالة الالتزام : أن يدلّ اللفظ على معنى خارجٍ عنه ، لكنّه لازمٌ من لوازمه ، كدلالة البيت على ارتفاع السقف ، ودلالة المطابقة : هي مطابقة اللفظ لتمام المعنى الموضوع له ، كدلالة البيت على ما فيه من جدران وسقف وأبواب . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢ ، وشرح تنقيح الفصول : ٢٤، والبحر المحيط للزركشي : ٢ / ٣٧ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٢ / ٤٣ : " العام داخلٌ في الخاصّ ؛ فكلُّ يومِ جمعةٍ زمانٌ ، وليس كلُّ زمانٍ يومَ جمعةٍ " .

(٤) سبق أن فصّل المؤلف هذه القضيّة عند شرح قول المصنّف :

الفعل ما دلّ على زمان

انظر : الصفحة ٥٠ ، من التحقيق .

فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا   مَعْرِفَةً عُدِلْ أَعْنِي سَحَرَا
وَمِنْهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدِ اسْتَمَرْ   نَحْوُ مَسَاءٍ وَصَبَاحٍ وَبَكَرْ

من ظرف الزمان ما لا ينصرف كـ" سَحَر "، إذا أُريد به سَحَر يوم بعينه كقولك : " خَرَجْتُ يَومَ الخَميس سَحَر "، وامتناعه للعلميّة والعدل ؛ لأنّه وقع في كلامهم معرفة بغير ألف ولام ؛ فهو علم بالغلبة على هذا الزمان المخصوص، وكان في الأصل لكلّ سَحَرٍ، فلمّا غلب في هذا المحلّ صار علماً معدولاً عن الألف واللام، وكان تعريفه في الأصل بهما، وهو غير متصرّف أيضاً لأنّه لا يخرج عن الظرفيّة، فلا يرفع ولا يجرّ، وإذا صُغِّر بقي على عدم التصرّف، ولكنّه ينصرف[1] ؛ لأنّه في حال التصغير قد زال منه العدل ؛ لأنّ العدل إنّما كان وهو مكبّر ولم يعدل في حال التصغير؛ لأنّه أمر حدث بعد ذلك، وكذلك لو صَغَّرت " عُمَر " لصرفته ؛ لزوال العدل وإنّما حُكم عليه بالعدل مع اتّحاد صيغة المعدول والمعدول عنه للزوم اللام له قبل العدل، وتنزّلها منه منزلة الجزء، فلمّا عدل عنها اختلفت الصيغتان .

ومن ظرف الزمان ما يلزم التنكير والظرفيّة، فيكون منصرفاً غير متصرّف كـ" صَبَاحٍ، ومَسَاءٍ، وبَكَرٍ " بفتح الكاف، إذا أردت بـ" صَبَاح " : صَبَاح يومك، وبـ" مَسَاء " : مَسَاء ليلتك، فإن لم ترد صباح يومك ولا مساء ليلتك جاز التعريف والخروج عن الظرفيّة، كقوله[2] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٥، ٣ / ٢٨٤، والمقتضب : ٤ / ٣٥٦، وما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٠ .

(٢) يُنسب إلى خالد بن الوليد – رضي الله عنه – قاله حينما أمره أبو بكر – رضي الله عنه – بالسَّير من اليمامة إلى العراق . ويُنسب إلى الجُمَيح، وإلى الخُلَيْج التغلبي، وإلى الأغلب العجلي، وهو في ملحق شعر الأخير : ١٧٧ .

والبيت الأوّل من الأمثال . انظره في : أمثال أبي عبيد : ١٧٠، وفصل المقال : ٣٣٤، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤٢، والمستقصى : ٢ / ١٦٨ . و" غيايات " : جمع " غَيَايَة " ؛ وهي ما أضَلَّ الإنسان .

عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى

وَتَنْجَلِي عَنْهُمْ غَيَايَاتُ الكَرَى

وقول أميّة[1] :

خَلِيلٌ لَا يُغَيِّرُهُ صَبَاحٌ عَنِ الخُلُقِ الجَمِيلِ وَلَا مَسَاءُ

وأمّا " بَكَر " فلازم للتنكير والظرفيّة من غير تفصيل من يومك أردته أو من غيره ، ومن شواهد الطَّيِّ[2] في تغيير البسيط قوله :

ارْتَحَلُوا غُدْوَةً فَانْطَلَقُوا بَكَراً في زُمَرٍ مِنْهُمُ يَتْبَعُهَا زُمَرُ

فهذان النوعان المذكوران في هذين البيتين[3] أحدهما غير متصرّف ولا منصرف، والآخر غير متصرّف أيضاً ، ولكنّه / منصرف ؛ لعدم المانع ، اشتركا في عدم التصرّف ، واختلفا في الصرف . ٧٨/م

* * *

وَمِنْهُ مَا أُنِّثَ وَهْوَ مَعْرِفَهْ كَغُدْوَةٍ وَبُكْرَةٍ لَنْ تَصْرِفَهْ

وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتَارَةً بِهِ تُخَبِّرُ

" غُدْوَة ، وبُكْرَة " في الحكم على العكس من " صَبَاح ، ومَسَاء " ، لا يتصرّفان إذا أريد بهما من يوم بعينه ، وهما منصرفان لأنّه لا علّة منهما تمنعهما ، و" غُدْوَة ، وبُكْرَة " غير منصرفين للعلمية والتأنيث إذا أُريد بهما من يوم بعينه ، وهما متصرّفان

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت . والبيت في ديوانه : ١٧ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٤ / ١٧٨١، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤١ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٥٢ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣٢ .

(٢) الطيّ : حذف الرابع الساكن من " مستفعلن " ؛ فتصير : " مستعلن " ، وتُحوَّل إلى " مفتعلن " ، وقد دخل الطيّ في تفعيلات البيت جميعها . ينظر : الكافي : ١٤٤ .

(٣) يقصد أبيات المصنّف .

ينقلان عن الظرفيّة ، ويُخبر بهما وعنهما ، فتقول[١] : " الوقتُ غُدْوَةٌ ، والبُكْرَةُ طَيِّبةٌ " .

ومن ظروف الأزمنة ما يكون متصرّفاً ويُنقل عن الظرفيّة ، وتَعتقب عليه العوامل كـ" يَوم ، ولَيلة ، وشَهر ، وحِين " ، ويُخبر به كقوله[٢] تعالى : ﴿ الحجُّ أشهرٌ مَعلُومات ﴾ وعنه كقولك : " مضَى اليومُ والليلةُ ، والحِينُ طيِّبٌ " ، ومنصرفاً أيضاً لعدم العلّة المانعة كما مثّلنا .

وقد ظهر بما ذكرناه أنّ ظروف الأزمنة تنقسم إلى ما يكون منصرفاً متصرّفاً ، وهو الذي ذكره أخيراً ، وإلى ما لا يتصرّف ولا ينصرف كـ" سَحَر " ، وهو ما ذكره أوّلاً ، وإلى ما لا يتصرّف إذا كان من يوم ، وهو منصرف لعدم العلّة كـ" صَبَاح ، ومَسَاء " ، وهو ما ذكره ثانياً ، وإلى ما لا ينصرف للعلّتين ، ويتصرّف كـ" غُدْوَة ، وبُكْرَة " من يوم بعينه ، وهو ما ذكره ثالثاً ، فهو إمّا منصرف متصرّف ومقابله ، أو منصرف غير متصرّف ومقابله ، والضمير في " منه " أوائل هذه الأبيات الأربعة من هذه الأبيات الثمانية يرجع إلى ظرف الزمان .

* * *

أمّا المكانُ فالجهاتُ السِّتُّ ... مِثَالُهُ[٣] يَمْنَةُ خَلْفُ تَحْتُ
وَعَكْسُهَا فَوْقُ أمَامُ يَسْرَهْ ... وَمِثْلُهَا مَا سَأُبِيْنُ أمْرَهْ

المكان " فَعَالٌ "[٤] ، من مَكُنَ : إذا ثبت ، سمّي بذلك لثبوته أو الثبوت فيه ، وأُضيف الظرف إليه إضافة للأعمّ إلى الأخصّ ؛ ليتخصّص ، وقد فعل مثله في ظرف

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ .

(٣) في شرح النيلي : ٢ / ٤٧٢ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣٧ : « مثالها » .

(٤) وقيل : إنّه " مَفْعَل " من " ك . و . ن " . ينظر : اللسان : (مكن) .

الزمان ، ويمتاز عنه بمماسّته سطح باطنه لسطح ظاهر المظروف ، [أو] [(١)] من جهة واحدة[(٢)] ، ويتعذّر ذلك في الزمان لأنّه عرَض هو مقدار حركة يقوم بها الأمر .

وينقسم أيضاً إلى مُبْهَمٍ ومُخْتَصّ ومَعْدُود .

فالمبهم : كلّ مكان كان له اسمه باعتبار أمر غير داخل في مسمّاه[(٣)] ، فلا يكون له اسمه أبداً إلّا من جهة غيره ، فمنه " بَيْنَ " والجهات الستّ التي لا بدّ لكلّ متحيّز منها ، وهي : " فَوْق وتَحْت ، ويَمْنَة ويَسْرَة " وما رادفهما [وهو] [(٤)] " يَمِين وشِمَال " ، و" أَمَام وخَلْف " وما رادفهما وهو " قُدَّام ووَرَاء " ، وهذه هي الأسداس المضروبة فيها الأخماس إذا قيل[(٥)] : " فُلانٌ يَضرِب أَخْمَاسَه في أَسْدَاسِه " ، أيّ : حواسّه في جهاته .

والاستقرار في المكان إمّا حقيقة ، بأَنْ يتماسَّ ظاهرُ السّطحين أو بعضهما مثل : " جَلستُ أمَامَك " ، أو [مجازاً] [(٦)] مثل : " الكَرَمُ عِندَك " / . ٧٨/ب

* * *

(١) في الأصل : " وأو " .

(٢) قوله : سطح باطنه : أي سطح باطن الظرف ، وسطح ظاهر المظروف ، أي : الشيء المحويّ ؛ كالماء في الكوز . وقوله : أو من جهة واحدة أي : ما ليس له حدودٌ تحصره ، مثل : جَلَسْتُ أَمَامَك ، وبيَّنه المؤلف فيما يأتي . ينظر : شرح ابن القواس : ٢ / ٥٤٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٧٣ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٠٠ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣١٧ .

(٤) في الأصل : " فهو " .

(٥) ينظر : أمثال أبي عبيد : ٨٢ ، وفصل المقال : ١٠٥ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٢٥٩ . وأصله : " ضَرَبَ أخماساً لأسداسٍ " وذلك في الخديعة والمكر ؛ يُضرَب لراعي الإبل الذي يُوردها السّدس برسم الخمس ، تغليظاً لصاحبها ومكراً عليه حتى لا يتكبّد مئونة إيرادها الماء وصرْفها إلى المرعى . والخِمس - بالكسر - أن ترد الإبل الماء في اليوم الخامس ، والسدس : أن تَرِدَ في اليوم السادس . وانظر اللسان والتاج : (خمس) ، وذكر الزبيدي من معانيه ضرب الحواسّ في الجهات .

(٦) في الأصل : " مجاز " .

مِنْــهُ تُجَــاهُ وكَــذَا حِــذَاءُ وَمِنْــهُ تِلْقَــاءُ كَــذَا إزاءُ
وَدُونَ مِنْهَــا وَكَــذَا عِنْــدَ وَمَــعْ فَهَــذِهِ وَشِــبْهُهَا انْصِبْهَــا جُمَــعْ

هذه هي الموعود بها في قولـه : " مَـا سَـأُبِينُ أَمْـرَهُ " فالضمير في " منه " يرجع إلى "ما " من قوله " مَا سَأُبِينُ أَمْرَه " وهذه الظروف ظروف مكان مبهمة ، فمنها " تُجَاه " ، تقول : " جلسْتُ تُجَاهَك " ، وأصله : وُِجَاهَك - بضم الواو وكسرها - لأنّه من المُواجهة ؛ أي : مُوَاجهاً لك ، فأُبدلت التّاء من [الواو] [1] فقيل : " تُِجَاهَك " ؛ بضم التاء أيضاً وكسرها كأصلها .

ومنها : " حِذَاء ، وتِلْقَاء ، وإِزَاء " كلّها بمعنى ، تقول : " جَلَسْتُ حِذَاءَكَ " ، وهو من " حَذَا يَحْذُو " : إذا قصد[2] . قُلبت واوه همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة على حدّ " كِسَاء ، وعُِطَاء " .

و" تِلْقَاءَك، وإِزَاءَك " أيّ: في المكان المقارب لك من أمامك ، واشتقاق " تِلْقَاء " من : " تَلَقَّاه " ؛ إذا استقبله ، فلامه ياء ؛ لأنّه من : " تلقّيتُ " ، فهمزته كهمزة " رِدَاء " ، وقد تكون مصدراً بمعنى اللقاء[3] كقوله[4] :

أَمّلْتُ خَيْرَكِ أَنْ تَأْتي مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكِ الأَمَلُ

أي : عن لِقَائك ، وأمّا قوله[5] تعالى : ﴿ وإذَا صرفَت أبصارهم تِلقَاء أصحَاب

(١) في الأصل : " الياء " خطأ .

(٢) ينظر : اللسان : (حذا) .

(٣) ينظر : الصحاح : (لقا) ، وجاء في اللسان : (لقا) : " قال كراع : هو مصدر نادرٌ ولا نظير له إلا التّبيان " .

(٤) هو الراعي النميري . والبيت في ديوانه : ١٩٨ . وينسب إلى عنترة ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٣٨. وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٨٤ . وينظر : الحيوان : ١ / ٢٣١ ، والبيان والتبيين : ١ / ١٨٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤٤ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٧٢ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ٤٧ .

النار﴾ فانتصابه على نزع الجارّ ، أيّ : إلى ناحيتهم ، لا على الظرفية ؛ لأنّ الصرف ليس في التِّلقاء ، ولكنّه إليه[١] .

ومن ظروف المكان المبهمة " دُونَ " ، وهو نقيض " فَوْقَ " ، ويَقْصُر عن غايته ، تقول : " جَلَسَ دُونَ زيدٍ لا فوقَهُ ، وَهُوَ دُونَ زيدٍ " ، أي : لم يَبْلُغْ غايتَه ، وأمّا " الدُّونُ " بمعنى الرَّديء ؛ فاسم لا ظرف[٢] .

ومنها : "عِنْد " بكسر العين وضمّها وفتحها[٣] ، والكسر أفصح ، ونَطَق يونسُ بالضّمّ ، فقال له سيبويه : كيف تضمّ ؟ فقال : يجوز الضمّ والفتح والكسر ؛ فقال سيبويه: ما كان ذلك عندي ؛ فقال يونس : أَوَ لَكَ عِنْدٌ[٤] ؟ وهي أعمّ من " لَدَى "، تقول : " عِنْدي كذا " لما كان في ملكك ، حضَرَك أو غابَ عنك[٥] ، ولا تقول : " لَديَّ كذا " إلّا لما لا يتجاوز حَضْرَتَك[٦] .

ومنها : " مَعَ " وهي ظرف ؛ معناه المصاحبة ، تقول : " جَلَس زيدٌ معَ عمرٍو " أيّ : مصاحباً له في مكانه ، و" جَلَس الرَّجُلان معاً " أيّ : مُتصاحبين في مكان الجلوس ، قال امرؤ القيس[٧] :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعاً ... عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٣٠٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٤١٠ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٥٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٥٦ ، واللسان والتاج : (عند) .

(٤) هذه الحكاية جاءت في تهذيب اللغة : ، ولم يعزها إلى يونس وسيبويه . وعنه في لسان العرب (عند) ، وأوردها الزبيدي في التاج أيضاً عنه ، واستشهدوا بها على خروج " عند " عن الظرفية ؛ فتُعرب مبتدأً في قول يونس . ولم أجد من عزاها إلى يونس وسيبويه غير المؤلف .

(٥) ينظر : المقتضب : ١ / ٥١ .

(٦) أوجه الاتفاق والخلاف بينهما في مغني اللبيب : ١ / ١٥٦ .

(٧) البيت في ديوانه : ١١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٧ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٤٥ .

واختُلف في ألفها في حالة النصب ، فقال الخليل[١] : بدل من التنوين ، وقال يونس[٢] : بدل من لامها ، وهي ياء بدليل التثنية على " مَعْيَان " إذا سمّي بها ، فقُلبت الياء لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ألفاً ، فإذا أُضيفت حُذفت ، فهي على هذا عكس " أخٍ " ؛ لردّ لامها في الإفراد دون الإضافة ، وردّ لامه في الإضافة دون الإفراد[٣] .

وأمّا [شبهها][٤] أيّ شبه الملحق بالجهات ، فـ" قُبَالَة " تقول : " جَلستُ قُبَالَتَه " كما تقول : " تُجَاهَهُ " ، و[حِذَة][٥] تقول : " جلست [حِذَتَهُ] كما تقول : [حِذَاءَه] ، وكذا تقول : " جلس لَدَيْهِ " كما تقول : " عِنْدَهُ "[٦] ، وهي أخصّ من " عِنْد " ، وفيها ثماني لغات[٧] / " لَدَى ، بالألف ، ولَدُنْ ، ولَدَنْ ، ولَدِنْ، ولُدْنْ ، ولَدْنْ ، بالنون ، ولَدْ ولُدْ ولَدُ " بحذفها ، وهي مبنيّة ؛ لأنّ من لغاتها " لَدْ ، ولُدْ ، ولَدُ " ووضعها وضع الحرف ؛ فبنيت لذلك ، وحُملت [عليها] بقيّة لغاتها ؛ لأنّها بمعنى واحد ، ولو لم يجئ من لغاتها إلّا " لَدُنْ " ونحوها ممّا هو على ثلاثة أحرف لم يكن لبنا[ئها][٨] وجه ؛ لأنّها بمعنى " عِنْد " ، ولم يختلف في أنّ " عِنْد " معرفة ، وإن لم يدخلها من وجوه الإعراب إلّا النصب على الظّرفيّة والجرّ بـ" مِنْ " وحدها دون بقيّة حروف الجرّ . ٩٧/ب

وكذلك " قَرِيبَكَ ، وقَرِيباً منك ، وحَوْلَكَ " .

* * *

---

(١) وتبعه سيبويه ، ينظر الكتاب : ٣ / ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٥٨ .

(٢) رأيه في شرح الكافية : ٢ / ١٢٧ ، والجنى الداني : ٣٠٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٥٨ ، وتبعه الأخفش ، ورجّحه الرضي وابن مالك على مذهب الخليل . انظر : شرح التسهيل : ٢ / ٥٣٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٢٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤٥ .

(٤) في الأصل : " شبههما " خطأ .

(٥) في الأصل : بالدال المهملة ، في الأمثلة كلها ، والمثبت عن المعاجم . ينظر : اللسان : (حذا) .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٣٤ .

(٧) زادوا : " لَدْنَ ، ولُدُنْ ، ولُدُ ، لَـدُنَ ، ولَـدْنِ " . ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٣٩ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٦٣ ، والتاج : (لدن) .

(٨) في الأصل هكذا : " لـا " .

وَهٰكَـــذَا تَفْعَـــلُ فِي الْمَعْـــدُودِ كَـــالْمِيلِ وَالْفَرْسَـــخِ وَالْـــبَرِيدِ

المعدود من ظروف الأمكنة : ما دلّ على مقدار معلوم يتبيّن بلفظه أو بلفظ ما يضاف إليه ، واعتباره بأن يصلح للوقوع في جواب " كَمْ "[١] ، كما ذكره في المعدود من ظروف الأزمنة ، فالأوّل مثل : " المِيل ، والفَرْسَخ ، والبَرِيد " ، تقول : " سِرتُ مِيلاً ، وفَرسَخاً ، وبَرِيداً " ، و" المِيل " : مدّ البصر وهو مقدّر بأربعة [آلاف][٢] ذراع ، و" الفَرْسخ " : ثلاثة أميال ، و" البَرِيد " : أربعة فراسخ[٣] .

والثاني مثل : " القَاب ، والقِيب ، والقَاد ، والقِيد ، والقَدَا ، والقِيس " ، تقول إذا قال لك القائل : كم قربتَ ؟ " قربتُ قابَ قَوسٍ " ، أيّ : مقدار قوس ، فتبيّن حقيقة المقدار بما تضيفه إليه ، و" قِيب قَوسٍ ، وقَاد رُمحٍ ، وقِيد رمحٍ ، وقَدَا شِبْرٍ " ، وقَيس شِبْرٍ ، وهي متصرّفة تُنقل عن الظرفيّة ، ويُخبر بها وعنها ، قال[٤] تعالى : ﴿ فكَان قَابَ قَوسَين أَو أَدنى ﴾ أيّ : فكان مقدار قربه من ربه قابَ مثل قوسين[٥] ، فحذف من اسم " كان " مضاف أو مضاف إليه ، فعاد الضمير المضاف إليه المجرور مرفوعاً ، واتّصل بفعل ماضٍ ، وهو لغائب فاستتر ، ومن الخبر مضاف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وأُعرب بإعرابه ، وقال[٦] ﷺ : « لقَابُ قَوسِ أَحَدِكم ومَوْضِعُ سَوْطه من الجَنَّة خَيرٌ من الدُّنيا ومَا فِيها » .

* * *

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٧ ، وشرح كتاب الحدود : ٢١٨ .

(٢) في الأصل : « ألف » خطأ .

(٣) اختلف في هذه المقاييس ، ومنبع الخلاف فيها من خلافهم في الميل ، وما بعده مترتّبٌ عليه . فقيل : إنه ثلاثة آلاف ذراع ، وقيل : أربعة آلاف ذراع ، وقيل : أربعة آلاف خطوة ؛ والخطوة : ذراعٌ ونصف ؛ فيكون الميل ستة آلاف ذراع . ينظر : التاج : (ميل) .

(٤) سورة النجم : الآية : ٩ .

(٥) ينظر : تفسير الطبري : ٢٧ / ٤٥ ، والبحر المحيط : ٨ / ١٥٨ .

(٦) ينظر : صحيح البخاري : ٢ / ٢٧٩ كتاب الجهاد والسير ، باب فضل رباط يوم في سبيل الله ، وسنن الترمذي : ٤ / ١٥٦ كتاب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الغُدُوّ والرّواح في سبيل الله .

وَالظَّـــرْفُ قَـــدْ يَدْخُلُــهُ الْبِنَــاءُ كَمِثْــلِ مِـــنْ قَبْـــلُ وَمِـــنْ وَرَاءُ

الظروف المبنيّة منها الغايات ، والمراد بالغايات : ظروف لازمة للإضافة ، قُطعت عمَّا تضاف إليه ، واقتُصر عليها دون المضاف إليه ، فصارت حدوداً ينتهى إليها[1] ، فلذلك سُمّيت غايات ، وذلك نحو : " قَبْل ، وبَعْـد " والجهات السّتّ ، و" أَسْفَل ، ودُون ، وابْدأْ بهَذا أَوّلُ " .

وإنّما بُنيت ؛ لأنّها لمّا قُطعت عن الإضافة ، تنزّلت منزلة قطع الاسم عن تمامه ، فصارت كبعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يستحقّ إعراباً ، أو لأنّ المضاف إليه بمنزلة التنوين لمعاقبته له ، والتنوين حرف ، فلمّا حُذف المضاف إليه ونُوي صار المضاف كأنّه قد تضمّن معنى الحرف ، فبُني ، وبُنيت على حركة ؛ لأنّ منها ما يَسكُن ما قبل آخره ، فبُني على حركة ؛ لئلّا يجتمع الساكنان[2] ، ثُمَّ حُملت البواقي / عليه ؛ لأنّها ٧٩/ب
من باب واحد ، وكانت الحركة ضمّة إمّا للدلالة - بكونها أقوى الحركات - على أنّ لها حالةَ تمكّن وإعراب قبل البناء ، وإمّا لأنّها قبل البناء تُعرف بالنصب والجرّ ، تقول : " خَرجتُ قبلَ زيدٍ ، ومِن قَبْلِ زيد " ، قال[3] الله تعالى : ﴿ مِن قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهنَّ ﴾ فبُنيت على الحركة التي لا تُوهم إعراباً ، ولا تكون مبنيّة بعد قطعها عن الإضافة إلّا إذا نُوي المضاف إليه ليتحقّق كونها كبعض كلمة ، فإن لم ينوَ ، وجُعل نسياً منسيّاً فالإعراب ، وذلك مثل ما أنشده الفرّاء[4] من قول الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٨٥ .

(٢) رَدَّه ابن يعيش في شرح المفصّل : ٤ / ٨٦ ، وحجّته : أن من الغايات « أوّلُ ، ومِنْ عَلُ » وآخرهما متحرك ولم يلتقِ فيهما ساكنان ، وينظر : التخمير : ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٧ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣٢٠ . وقافيته : « الحميم » . ينسب إلى يزيد بن الصَّعِق ، وإلى عبد الله بن يعرب وإلى النابغة ، وهو في ديوانه : ٢١١ . والبيت في شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٨٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٥٠ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٢٦ . ويروى أيضاً : « بالماء المعين » ، و« بالماء الزلال » .

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وفي القراءة[١] الشّاذّة : ﴿ لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ والمعنى واحد ، وقيل : معنى " مِنْ قَبْلُ ، ومِنْ بَعْدُ " - بالبناء - الزمان المتقدّم على هذا الزمان ، والزمان المتأخّر عن هذا الزمان ، وبالإعراب زمان من الأزمنة المتقدّمة ، [و] زمان من الأزمنة المتأخّرة .

واختلف في ظرفيّتهما ؛ فقيل : زمانيّتان ؛ لدلالتهما على التقدّم والتأخّر ، وهما من خواصّ الزمان ، وقيل : مكانيّتان ؛ لقطعهما عن الإضافة ، وقد علم بالاستقراء أنّه إنّما تُقطع عن الإضافة ظروف المكان من نحو " فَوق ، وتَحت ، وأَمَام ، وقُدَّام ، وخَلف ، ووَرَاء ، وأَسْفَل ، ودُون ، ومِنْ عَلُ " ، وقيل : بحسب ما [يضافان إليه][٢] فيُحكم بالزمان مثل : " خَرَجْتُ قَبْلَ يَوْمِ الخميسِ ، وبَعْدَ يوم الجمعة " ، وبالمكان نحو : " نَزَلَ الحَاجُّ قَبْلَ المدينة ، وبَعْدَهَا " .

وأُجري مُجْرَى هذه الظّروف " حَسْبُ ، ولا غَيْرُ ، وليس غَيْرُ " وإن لم تكن ظروفاً ، فقُطعت عن الإضافة ، وبُنيت على الضمّ مثلها ؛ لكون المضاف إليه مراداً ، فإذا أُضيفت أُعربت .

وتقول : " جلَسْتُ أَسْفَلَ ، ودُونُ " إذا دلّت القرينة على خصوصيّة المضاف إليه المحذوف ، وتقول : " ابْدَأْ بهذا أوَّلُ " ؛ أيّ : أَوَّلَ فِعْلِكَ ، كما تقول : " قَبْلَ فِعْلِكَ " ، فإن لم تَنوِ المضاف إليه قلت : " ابْدَأْ بهذا أَوَّلاً " .

وقد يلحق بالغايات ما يشبهها في لزوم الإضافة ، فيُبنى على ما بُنيت عليه كـ" حيثُ " ، وعلّة بنائها : افتقارها إلى جملة توضّح معناها ، فأشبهت بذلك الحرف

---

(١) سورة الروم : من الآية : ٤ ، وهي قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١٧٦ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٦٢ .

(٢) جاءت العبارة في الأصل هكذا : " ما قبل فان إليه " .

الذي يَفتقر إلى ما يتمّ به ، وبُنيت على حركة لالتقاء الساكنين ؛ لأنّ ما قبل آخرها ساكن ، وكانت الحركة ضمّة لشبهها بالغايات في لزوم الإضافة ، وقد تُبنى على الفتح طلباً للخفّة ، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويقال : " حَوْثُ "[١] بالواو مبنيّة على الضمّ والفتح والكسر ، ولا تُضاف إلى مفرد إلّا في الضرورة كقوله[٢] :

ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

ويُمكن حملُه على الإضافة إلى الجملة في " حَيْثُ الحُبَا " بجعل " الحُبا " مبتدأ ، والخبر محذوف ، أيّ : حيث الحبا مستقرّة ، وأمّا " حَيْثُ لَيِّ العَمَائِم " فالإضافة إلى المفرد فيه متحتّمة .

ومن الظروف المبنيّة : " الآن " / وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم[٣] ، ٨٠/م
وعلّة بنائه : تضمّنه معنى حرف التعريف ، وليست الألف واللام فيه للتعريف ؛ لأنّها لازمة له من أول أحواله ، وذلك ليس حكم لام التعريف ، فوجب أن يكون متضمّناً معنى معرّف مقدّر ، فبُني لتضمّنه معناه[٤] .

* * *

وَفي بِهِ تُقَدَّرُ الظُّرُوفُ ... فَهْوَ إِذَا نَصَبْتَهَا مَحْذُوفُ

---

(١) ينظر : اللسان والتاج : (حوث) ، ونُقلت عن بني تميم وعن طيء ، وعن اللحياني أنها لطيءٍ فقط . وهي في الكتاب : ٣ / ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣١ .

(٢) ينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، وإلى عملس بن عقيل . وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٥٥٦ : « البيت لم يعرف له قائل » . وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٠ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٣٨٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٢ . و" الحُبَا " : جمع حُبْوَة ؛ وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته .

(٣) ينظر : المفصل : ١٧٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي ... مِنْ أَمْكُنٍ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي
كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَالْأَسْوَاقِ ... وَالشَّامِ وَالْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ

الحرف المفيد للوعاء والظرفيّة هو "فِي"، ولذلك لم تَدخل إلّا على ما يكون وعاءً للشيء ليصحّ معناه فيه، ولا ينتصب الظرف إلّا بتقديره؛ لأنّه إذا وُجد ظاهراً وجب الخفض به، فإذا حُذف تعدَّى الفعل بنفسه فنصب متعدّياً كان أو غير متعدٍّ؛ لأنّ الحرف المحذوف يعدّيه، ويُقوّى بواسطته، وساغ حذفه لدلالة ألفاظ الأزمنة والأمكنة عليه، وذلك أنّ الأزمنة والأمكنة لمّا كانت أوعية للأحداث، دلّت ألفاظها على المعنى المستفاد من "في"، ولا يلزم من تقديرها بناء الظرف بأن يقال: قد تضمّن معنى [الحرف] [١]؛ لأنّه لا يلزم من التقدير التضمّن؛ لأنّ المتضمّن لمعنى حرف لا يجوز ظهور ذلك الحرف معه كـ"أَيْن، ومَتَى" المتضمّنتان لمعنى حرف الاستفهام أو الشرط، فإنّه لا تَظهر معهما الهمزة، ولا "إِنْ". و"فِي" لا يمتنع ظهورها مع الظرف، تقول: "سِرتُ اليومَ، وفي اليومِ"، وأمّا عدم الظهور مع "عِنْد" فلا؛ لالتزامهم أن لا تجرّ بغير "مِنْ" كقوله[٢] تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾، ولا يلزم أيضاً نصب كلّ ما تُقدَّر معه مثل: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾[٣]، و﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٤]، وقول الشاعر[٥]:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

---

(١) في الأصل: «الحدث» تحريف.

(٢) سورة النساء: من الآية: ٧٨.

(٣) سورة سبأ: من الآية: ٣٣.

(٤) سورة الحمد: الآية: ٣.

(٥) لا يعرف قائله. وهو من شواهد سيبويه: ١ / ١٧٥. وينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٨٠، والأصول: ١ / ١٩٥، والمحتسب: ٢ / ٢٩٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٢ / ٦٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٤٥، وشرح ابن القواس: ٢ / ٥٤٨، وشرح الرعيني: ٣ / ١٣.

وإن كان تقديرها شرطاً في نصب الظرف ؛ لأنّ تقديرها أعمّ من النصب بتقديرها ؛ لأنه كلّما صدق النصبُ بتقديرها صدق تقديرُها ، فلا يلزم من صدق الأعمّ صدق الأخصّ[١] .

وقوله : " ولا يجوز حذف ما يعدّي " الذي يعدّي هو " في " ، وهذا تعرّض لبيان ما يجوز حذفها منه من الظروف ، وما لا يجوز ، وهو مبنيٌّ على انقسام الظرفين إلى المبهم والمختصّ ، أمّا الزمان فلا فرق بين المبهم منه والمختصّ في جواز حذف " في " منهما ؛ لأنّ الفعل الذي يتعدّى إليهما ويقتضيهما له دلالة عليهما ، أمّا المبهم فلاقتضائه زماناً يقع فيه ضرورة أنّ الفعل لا يكون في غير زمان ، وأمّا المختصّ فبوضعه ولفظه ؛ لأنّ الواضع وضع أمثلة الماضي دالّة على الزمان المعيّن من الماضي ، وأمثلة الأمر دالّة على المستقبل ، وأمثلة المضارع مشتركة بينهما فكانت / للفعل دلالة على الزمان المبهم والمعيّن ليتعدّى إليهما بحسب دلالته عليهما ، تقول : " سِرْتُ وَقْتاً، وسِرْتُ يومَ الجمعة " ، فيستوي المبهم والمعيّن . ٨٠/ب

وأمّا المكان فإنّه إن كان مبهماً ، دلّ الفعل عليه لاقتضائه مكاناً يقع فيه ضرورة أنّه أيضاً لا يكون في غير مكان ، وإن كان مختصّاً – وهو كلّ مكان له اسمه من جهة نفسه[٢] ، بخلاف المبهم ، فإنّه له اسمه من جهة غيره ، ويشتركان في صحّة وقوع كلٍّ منهما في جواب " أَيْنَ " – لم يدلّ عليه الفعل ؛ لأنّ الأفعال ليست لها دلالة على الأمكنيّة المعيّنة ، بخلاف الأزمنة المعيّنة فلا تقول : " جَلَسْتُ الدّارَ ، ولا جَلَسْتُ المسجدَ " ، بخلاف " صلَّيتُ أَمَامَكَ وخَلْفَكَ " ، وقد يُشبَّه بعض المعيّنة بما ليس بمعيّن لعموم فيه ، فيُنصب نصبَه ، منه قولهم : " ذَهَبْتُ الشَّامَ " ، شُبِّهَ [بالمبهم][٣] لاشتماله على أمكنة معدودة ، قال سيبويه[٤] : " وهذا شاذّ ؛ لأنَّه ليس في " ذَهَبْتُ "

(١) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٤٩ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٨٣ .
(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣١٧ .
(٣) في الأصل : " المبهم " .
(٤) الكتاب : ١ / ٣٥ .

دليل على الشام " ، وأمّا " دَخَلْتُ الدّارَ " ، فإنّ ممّا يقع بعد " دَخَلْت " من الأمكنة المعيّنة الإخبار فيه أنّه نصبٌ على الظرف نظراً إلى أنّ " دَخَلْت " لازمٌ لورود مصدره على " فُعُول " ، وهو مصدر اللازم غالباً كـ" الجُلُوس ، والقُعُود ، والصُّفُون " ، وحملاً له على [نظيره] من " عَبَرْتُ ، وخَرَجْتُ "(١) ، وقال المبرِّد(٢) : هو مفعول به لا ظرف ؛ لأنّ " دَخَلْت " يتعدّى تارة بنفسه لتوقُّف معناه على المدخول إليه ، وتارةً بحرف الجرّ مثل : " نَصَحْتُه ، ونَصَحْتُ له " ، تقول : " دَخَلْتُ العراق ، وإليه، وعليه " ، وأمّا قول ساعدة بن جؤية(٣) يَصِف رمحاً :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

فإنّ " الطّريق " منصوب على أنّه مفعول به على السّعة(٤) كما تقول : " الذي

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٨ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٣ .

(٢) المقتضب : ٤ / ٣٣٧ ، وقال : « فهو في التّعدّي كقولك : عَمَرْتُ الدّارَ ، وهَدَمْتُ الدّارَ ، وأصْلَحْتُ الدّارَ ؛ لأنّه فعلٌ وصل منك إليها ، مثل : ضَرَبْتُ زيداً » ، ويُنسَب الرأي أيضاً إلى الأخفش والجرمي ، وقد فصّل بعضهم في معمول " دَخَل " فإن كان واسعاً فالنصب كقولهم : « دخلتُ العراق » ، وإن كان ضيّقاً فالجرُّ كقولهم : « دَخَلْتُ في البئرِ » . ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٣٥ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٤ .

(٣) ساعدة بن جؤية الهذلي، شاعرٌ جاهلي . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١١٣ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٣ / ١١٢٠ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٦ . وينظر : نوادر أبي زيد : ١٦٧ ، والخصائص : ٣ / ٣١٩ ، والمخصص : ١٤ / ٧٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٣١٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٨٣ .

(٤) وهو رأي أبي علي الفارسي في " دخل " ومن وافقه من العلماء ، وألْحَق بها الفراء: " ذهب، وانطلق "، حكى أنهم يقولون : " دَخَلْتُ الكوفة ، وذهبت اليمن ، وانطلقت الشام " . ينظر : البغداديات : ٥٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٥٣ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٩٠٠ . وأما جواز حذف حرف الجرّ من عدمه ، فقد مضى في الصفحات الساقطة من الأصل ، في شرح قول المصنّف :

وَالآخَرُ الَّذِي أَجَازُوا فَصْلَهُ ... مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا وَاشْكُرْ لَهُ

سِرْتُه يومُ الجمعة " ، وكذلك قول عامر بن الطفيل[١] :

فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قناً وعُوَارِضاً وَلَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

أيّ : في قَناً وعُوارِض ، ولكنّه حَذَف الجارّ اتّساعاً، وعَدّى الفعل ، و" قَنـاً "[٢]: اسم جبل ، و" عُوارِض[٣] ، وضَرْغَد "[٤] : علمان على أرضين ، وصرفهما للضرورة أو لإرادة الموضع .

ثمّ من ظروف الأمكنة ما يلزم الظرفيّة ، فيكون نظير ما لا يتصرّف مـن ظـروف الأزمنة كـ" بَيْن " و" وَسْط " ساكن العين ، وكذلك " عِنْد " ؛ لأنّها لا تُجرُّ إلّا بـ" مِنْ " وحدها ، فلم يُخرجها ذلك إلى التصرّف ، ومنهـا مـا لا يلزمها كـ" يَمِين ، وشِمَال " ، وفي التنزيل[٥] : ﴿ عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ قَعِيد ﴾ ومنها مختلف فيه كـ" سِوى وسَوَاء " ، وسيأتي الكلام عليهما في أدوات الاستثناء .

ثم اعتبار ما يُفرَق به بين " وَسْط " ساكن العين ومتحرّكها هو أن وَسْطاً - بالتسكين - يُطلق بالاشتراك على معنيين[٦] :

---

(١) البيت في ديوانه : ٥٥ . من قصيدة في المفضليات : ٣٦٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٦٣ . وينظر : المخصص : ١٥ / ١٦٣ ، وأسرار العربية : ١٨٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٧٤ . ويروى : " ولأنعينكم " .

(٢) قَنًا : بفتح أوله وثانيه ، مقصور ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٤ / ١٦٤ : " وأخبرنا رجلٌ من طيّئ من سكان الجبلين أن القَنَا جبلٌ في شرقي الحاجر وفي شماله جبلان صغيران يقال لهما صايرتا قنا ، وقَنًا أيضًا : جبلٌ لبني مرَّة من فزارة " ، وأنشد البيت . وينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ١٠٩٥ .

(٣) عُوَارِض : بضمّ أوله وكسر الراء المهملة بعدها ضاد معجمة : جبل في ديار طيِّئ ، وعليه قبر حاتم . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٨ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٦٤ (وأنشد البيت) .

(٤) ضَرْغَد : بفتح أوله وإسكان ثانيه . وهو اسم حرّة قُرب حِمَى ضَرِيَّة . ينظر : بلاد العرب : ٣٩٤ ، ومعجم ما استعجم : ٣ / ٨٥٨ ، ومعجم البلدان : ٣ / ٤٥٦ (وأنشدا البيت) .

(٥) سورة ق : من الآية : ١٧ .

(٦) ينظر : الصحاح واللسان : (وسط) .

أحدهما : أن يكون مصدرَ " وَسَطْتُهم أَسِطُهُمْ وَسْطاً " إذا تَوَسَّطْتَهُمْ .

والآخر : أن يكون ظرفاً غير متصرّف بمعنى " بَيْنَ " .

وأنّ " وسَطاً " - بالتحريك - يُطلق أيضاً بالاشتراك على معنيين :

أحدهما : أن يكون بمعنى العَدْل والخِيَار ، ومنه قوله[1] تعالى : ﴿ جَعَلْنَاكم أُمَّةً وسَطاً ﴾ أيّ : عَدلاً وخِياراً .

والآخر : أن يكون ظرفاً متصرِّفاً ينقل عن الظرفيّة ، ويُخبر عنه ، يقال : " وَسَطُ / رَأْسِي صُلْبٌ " ، والفرق بين " وسَط " - بالتحريك - و" وَسْط " - بالتسكين - إذا كانا ظرفين من وجهين[2] : ٨١/ب

أحدهما : من حيث اللّفظ وهو أنّ كلّ ما صحّ وضع " بَيْنَ " موضعه ، فهو بالتسكين ، تقول : " جَلَسْتُ وَسْط القوم " أيّ : بينهم ، وأنّ كلّ ما لم يصحّ وضع " بَيْنَ " موضعه فهو بالتحريك ، تقول : " وَسَطُ الدَّار طَيِّبٌ " ، فلذلك يجوز : " جَلَسْتُ وسْط القوم " بالتسكين ، دون " وَسْط الدار " بالتسكين ؛ لأنّ " بَيْناً " لا يستقلّ بمفرد ، ويجوز : " جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ والقَوْمِ " بالتحريك ؛ لأنّ كلّ ما له وسْط بالتسكين فله وسَطٌ بالتحريك[3] .

والآخر : من حيث المعنى وهو أن معنى " وَسْط " - بالتسكين - حصول المظروف داخل المحيط قريباً إليه أو بعيداً منه ، ومعنى " وَسَط " - بالتحريك - المركز الذي نِسبتُه إلى المحيط من كلّ جهة على مقدار سواء[4] .

* * *

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٤٣ .

(٢) ينظر : الصحاح واللسان : (وسط) .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤١١ ، والمقتضب : ٤ / ٣٤٢ ، وشرح الكافية : ١ / ١٨٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٠٠ .

(٤) ومعناه أنك إذا قلت : " جلستُ وسْطَ القَوْمِ " فإن وَسْطَ القوم ليس منهم ، وإذا قلت : " جَلَسْتُ وسَطَ الدَّارِ " فإن وسَطَ الدار منها .